

UNIVERSITY OF TORONTO



3 1761 01688114 6





وتفرق جهتي الادخال نحو . قد اسود كالمسك صدغاً وقد طاب كالمسك خلقاً . الجمع مع التقسيم ان تجمع ثم تقسم نحو . الدهر معتذر والنصر منتظر . وارضهم لك مع مصطاف ومرتبع . للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا . والنهب ما جمعوا والنار ما زرعو . التقسيم مع الجمع عكس ما تقدم نحو . قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم . وحاولوا النفع في اشياهم نفعوا . سجية تلك منهم غير محدثة . ان الخلاق فاعلم شرها البدع . الجمع مع التفريق والتقسيم نحو . فكان النار ضواً وكان النار حراء . محيا حيبي وخرقة بالي . فذلك من ضوئه في اختيال . وهذا الخرقه في اختلال . الايهام ان تذكر لفظه استعمالاً ان فتر يد ابعدهما نحو . جلناهم طرا على الدهم بعدما . خلطنا عليهم بالطمان ملا بساء التوجيه ان تذكر ذوا جهين مثل ليت عينيه سواء للاعور . الاعتراض ان يتخلل الكلام كلاماً آخر نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التجاهل وقدمر . اهذه جنة الفردوس ام ارم . ام خضرة حفها العلياء والكرم . الاستنباع وهو مدح يستبغ مدحا آخر نحو . نبت من الاعمار ما لو حويته . لهيت الدنيا بانك خالد . وههنا اقسام أخر كالالتفات والايجاز وغيرهما . واللفظي اصناف . التجنيس تشابه الكلمتين في اللفظ فنه تام رحبة رحبة وناقص البرد يمنع البرد . ومذيل نحو كاس كاسب . ومضارع ومطرف نحو داس وطمس ولاحق نحو سعيد بعيد . ومزدوج نحو من طلب وجد وجد والنيبذ بغير النغم غم . وتجنيس تخفيف نحو عايب غايب . ومتشابه نحو اذا ملك لم يكن ذاهبة . فدعه فدولته ذاهبة . ومفروق نحو . كلكم قد اخذ الحمام ولا جام لنا . ما الذي ضر مدير الحمام لو جاملنا . ويعد منه نحو قال اني لعملك من العالمين فروح وريحان . رد العجز على الصدر مجانسة آخر البيت للفظ فيه نحو مشتهر في زهده وعلمه وحلمه وعهده مشتهر . انما وقع مشتهر الاول واحسنه ما لا تكرر فيه . القلب لكل نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه وللبيض استرعور اتناو آمن روعاتنا واذا وقع احد مقلوب الكل في اول البيت والآخر في آخره سمي مجنحاً وفي كلمتين او اكثر مستويا نحو اس ار ملا اذا عرا وار ع اذا المرء اساء السجع وهو في النثر كالقافية في الشعر . الترصيع توازن الالفاظ مع توافق الاعجاز وتقاربها نحو ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم . ويوردههنا انواع أخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة او مختلطة منهما على السواء ولك ان تستخرج منها ماشئت فأصل الحسن في الكل ان يتبع اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ وانما هو بترك التكلف فتأمل ابيات البحتری . بلونا ضرائب من قدرى . فان رأينا لفتح ضربيا . تردد في خلفي سوددى . سماحا مزجي وبأسا مهيبا . فكالليث ان خلته صارخا . وكالغيث ان جثته مستثيا . وكأنه عنى المصنف انه لازالت امور العالمين منتظمة برأيه واقطار المشارق والمغرب منورة بروائه

* والثالث قريبة نحو * ان السماحة والمروءة والندى * في قبة ضربت على ابن الحشر ج * وبعيدة نحو * المجدي دعوان يدوم لجيده * عقد مساعي ابن العميد نظامه * تذييلات * الاول الكناية قد تساق لغير الوصف المذكور كقوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب اشارة الى المنافقين وانهم بخلافه والاقرب ان يقال لهذا تعريض والبعيد من الكناية تلويح وللقریب مع خفاء رمز كعريض القفاء ودونه اشارة وایماء * الثاني التعريض قد يكون كناية بأن يراد به الموصوف ايضاً ومجازاً بان لا يراد * الثالث لوجه لتخصيص الكناية بالحقيقة لانه نقل من معنى الى معنى وقد يكون في المجاز * الرابع اطبق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة لانه اثبات الشيء بملزومه فهو دعوى بشاهد والاستعارة من التشبيه لانها مجاز وانه لا اعتراف فيها يكون المشبهه اقوى والكناية من التصريح كما في المجاز بعينه * تذييل * البلاغة توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التراكيب ومراتب الدلالة ولها طرفان اسفل به يزيد على ما يفيد اصل المعنى واعلى هو المعجز والاعجاز شانه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه نعم البلاغة وجوه يمكن الكشف عنها ويوصفها المتكلم والكلام * والفصاحة معنوية وهى الخلوص عن التعقيد بأن يدخل الاذن بلاذن فيدخل المعنى القلب قبل دخول اللفظ الاذن لا كما في قول الفرزدق * وما مثله في الناس الا الملكا * ابوامه حتى ابوه يقاربه * ولفظية بأن يكون المفردات لا وحشية ولا متبدلة وعلى قانون العربية وسليمة عن التنافر واذا وقفت على العليين فان شئت فتأمل قوله تعالى وقيل يارض ابلعي ماءك وياسماء اقلعي وغضب الماء وقبض الامر واستوت على الجودى وقيل بعد القوم الظالمين ترمافيه من لطائفهما * وبالخرى ان نذيلهما بشئ من علم البديع * وهو قسمان معنوى ولفظى * فالمعنوى اصناف * المطابقة ان تجمع بين متنافيين نحو ونحسبهم ايقاظاً وهم رقود * المقابلة ان تجمع بين متنافيين وشرطهما بمتقابلين نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى * المشاكلة ان تذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته نحو * قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصاً * مراعات النظير * الجمع بين المتشابهات نحو * وحرف كنون تحت زاء ولم يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط * ولقراءة منامات تخط يد الوغى * والبيض تشكل والاسنة تنقط * المزوجة ان تزوج بين معنيين في الشرط والجزاء نحو * اذا ما نهى الناهى فلج بى الهوى * اصاخ الى الواشى فلج به الحجر * اللف والنشر ان تلف بين شيئين وتشر متعلقهما اعتماداً على العقل نحو وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله * الجمع ان تدخل شيئين في نوع واحد نحو * ان الشباب والفراغ والجده * مفسدة للمرء اى مفسدة التفريق عكسه نحو * منوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير يوم سحاء * فنوال الامير بدره عين * ونوال الغمام قطرة ماء * التقسيم ان تذكر شيئاً اذا جزء من اواكثر فتسند الى كل ما عندك نحو * اديسان في بلخ لا ياكلا ن * اذا صحبا المرأ غير الكبد فهذا طويل كظل القنائة * وهذا قصير كظل الوتد * الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين في امر

النوم في الاجفان ايقاظا. والحروف فانها بواسطة متعلقات معانيها مثل الظرفية والابتدائية اذ ليست هي معانيها بل هي لوازم لها والا كانت اسما اذ تمايز الحروف والاسم انما هو بالمعنى نحو لعلكم تتقون ونحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. وربما يود الذين كفروا من التهمك. والشيخ يجعل التبعية من المكنى عنها قال كما يجعل المنية سعا والحال ناطقا اجعل الهمذميات في قوله تفريهم لهذميات اطعمة والمرهفات في صحننا الخزرجية مرهفات صوحا **تكمما** **تنبيه** اما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدا وزمانا في الاكثر وان كان قديري عن الحدث ككان اويصري عن الزمان كنعم وبئس وبعث اذا استحدثت به الحكم والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة في النسبة كهزم الامير الجيش وفي الزمان كنادى اصحاب الجنة وفي الحدث فبشرهم بعذاب اليم. واما الحروف ففي مثلا وضعت لكل ظرفية خاصة وان كان الوضع بأمرعام عقلت به وانما لا تحصل الا بذكر المتعلق فاذا اريد بها استعلاء كما في قوله تعالى ولا صلبنكم في جذوع النخل فقد نقل عن الموضوع له والموضوع له والمدخول عليه قرينة وكل ذلك بالاصالة لكنك بعد التحقيق لا تشاح في التسمية. الرابع الحكم ان ناسب المشبه فمجردة او المشبه به فرشحة وان عدم فطلقة فرأيت اسدا اطلاق وقولك بعده شاكي السلاح يجرحه تجريد وحاد المخالب دامي البرائن ترشيح ومبنى الترشيح تناسي التشبيه كما قال ابوتامم ويصعد حتى يظن الجهول. بأن له حاجة في السماء **خاتمة** فيها تنبيهات. الاول لا بد من قرينة فقد يكون امر او احدا نحو رأيت اسدا يرمى او اكثر نحو وصاعقة من نصلة تنكفي بها. على رؤس الاقران خسر سحائب. الثاني انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه وخصوصا الحقيقية وما بالكناية وأن لا تشمها رايحة التشبيه ولذلك وجبت القرينة والافغز والتخييلية تبع لما بالكناية وهي مع المشاكلة احسن نحو يدالله فوق ايديهم. ومكروا مكر الله بل قلما يستحسن دونها فلذلك استهجن قول ابى تمام لا تسقى ماء الملام فأتى. صب قد استعدبت ماء بكأى. الثالث ان الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواع خمسة حسي لحسي لوجه حسي نحو واشتعل الرأس شيئا وحسي لحسي لوجه عقلي نحو اذ ارسلنا عليهم الريح العقيم ومعقول لمعقول نحو من بعثنا من مرقدنا ومحسوس لمعقول نحو مستهم البأساء والضراء ومعقول لمحسوس نحو انما لطغى الماء. الاصل الرابع في الكناية. وهي ترك التصريح بذكر الشيء الى ما يلزمه لينقل من المذكور الى المتروك نحو طويل النجاد وسميت كناية خفائها وكذلك جميع تقاليها في العربية تدل على الخفاء. ولها مراتب قربية كطويل النجاد لطويل القامة وبعيدة كنوءمة الضحى لخدمومة وابعد كهمزول الفصيل للمضياف واقسامها ثلاثة اذ المقصود بها الموصوف او الصفة او التخصيص به لها. فالاول قربية كجاء المضياف لمن اشتهره وبعيدة كستوى القامة بادي البشرية عريض الاظفار للانسان. والثاني قربية كطويل النجاد وبعيدة ككثير الرماد وجبان الكلب

بحكم الاثبت فيحمل على المجاز قول ابي النجم * ميزعنه قزعا عن قزوع * جذب الليالى ابطى
 او اسرعى * حتى قال * افناه قيل الله للشمس اطلعي ﴿ الاصل الثالث في الاستعارة ﴾ وفيه مقدمة
 وتقسيمات وتبيينها وخاتمة * المقدمة قيل الاستعارة جعل الشئ الشئ او الشئ مبالغة في التشبيه
 نحو في الحام اسد * واذا المنية انشبت اظفارها * وتسمى استعارة لمكان المناسبة اذا كان المشبه
 استعار حقيقة المشبه به حيث ادخل فيه ادعاء كما يستعار الثوب ولذلك لا يتأتى في العلم
 الا بتضمين وصفية كخاتم الجود ومادر البخل * ثم قيل هذا مجاز لغوى لان الاسد موضوع
 للحيوان المفترس دون الشجاع والاكات صفة لاسما وحقيقة لا مجازا ولم يفد تشبيها
 ولا احتياج الى قرينة وقيل لا والام يكن ذلك ادعاء الاسديته ولم يكن في قوة انه ليس
 بأدى انما هو اسد ولم يكن للتعجب في قوله * قامت تظلمنى ومن عجب * شمس تظلمنى
 من الشمس * ولا لانكاره في قوله * فكيف تنكر ان تبلى معاجرها * والبدر في كل حين
 طالع فيها * وجه والجواب ان الموضوع له الاسد حقيقة لا ادعاء وهما غيران وكل ما ذكرتم
 للادعاء وقد تردد الامام عبدالقاهر فيما فان قلت فكيف الجمع بين ادعاء الاسديته ونصب
 القرينة على عدم ارادتها قلت انه يدعى ان للاسد صورتين متعارفة وغيرها كما قال المتبنى
 * نحن قوم ملجن في زى ناس * فوق طير لها شخوص الجمال * ويؤيده الخيلات العرفية نحو
 هذا ليس بأسد وانما هو راكتسى اهاب اسد وهذا ليس بانسان وانما هو اسد في صورة
 انسان وذكرت القرينة لئلا يحمل على المتعارف وعليه تحية بينهم ضرب وجيع * وقوله
 تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ﴿ التقسيمات ﴾ واذا لا بد من مستعار
 منه وهو المشبه به ومستعاره وهو المشبه ومستعار هو اللفظ ثم قد يتبعه حكم فهي اربعة
 * الاول المشبه به ان ذكر فصرح به نحو تبسم بدر وان لم يذكر هو بل حكم يختص به مع
 المشبه فكفى عنها نحو لسان الحال افضح من لسانى * الثانى المشبه امام وجوده فتحقيقية او لا
 تخيلية فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى في صفة للاضعف فيهما ليدل بتساوى الملزومات
 على تساوى اللازم كالاسد للشجاع والبدر للوجه * ومنه الاستعارة بالضد تكما
 او تملينا نحو فبشرهم بعذاب اليم واذا كان متزعا من امور نحو يقدم رجلا ويؤخر
 اخرى للمتعدد في الامر يسمى تمثيلا على سبيل الاستعارة * والتخيلية اطلاق اسم
 الموجود على الموهوم مثل * واذا المنية انشبت اظفارها * سؤال * اوجبت في الاستعارة
 انكار كونه من جنس المشبه فهذا تصريح بخلافه * جواب * وليس هناك نقل معنى
 المشبه به ادعاء فهذا نقل اسم المشبه كأن المنية سبع فكيف لا يسمى السبع باسمه * تبيينه *
 قد تحمل التحقيق والتخييل كما قال * صحا القلب عن سلمى واقصر باطله * وعرى افراس
 الصبي ورواحله * اى عريت الآهات تخيلا او يراد بهاد واعى النفس تحقيقا ﴿ الثالث المستعار ﴾
 اما اسم جنس فأصلية او غيره فتبعية كالفعل لانه بواسطة المصدر وتجيء في نسبه الى المتعلقة
 نحو * قتل البخل واحي السماحا * ونحو * تقرى الرياح رياض الحزن من هرة * اذا سرى

في موضعها او بمعنى المفعول اى المثلث والتاء لتقديرها قبل غير مجرأة على موصوف. والمجاز
 مفعول من الجواز لانه عبر من معناه الى غيره * واعلم ان المناسبة غير الوصف فالمناسبة
 تصح الوضع والوصف الاطلاق فاعتبر بالقارورة والجن ونحوهما الاتزل منزلة ثم
 اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة مجازاً ولا بد في المجاز من تصرف في لفظ او معنى
 وكل زيادة او نقصان او نقل والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام اربعة في اللفظ
 واربعة في المعنى * وجوه التصرف في اللفظ * الاول بالنقصان واسأل القرية * الثاني بالزيادة
 ليس كمثله شئ * على ان الاشبه جعله لني من تشبه ان يكون مثله فضلاً عن المثل وجعلهما
 القداماء مجازاً في حكم الكلمة اى اعراها اذ الاصل جر القرية باضافة الاهل ونصب
 المثل بجدف الكاف وقد جعل من الملحق بالمجاز لامنه وانت تعلم الحال اذا قلت عليك
 بسؤال القرية او امان شئ * كمثل ثم النقل فيهما بين من سؤال القرية الى سؤال اهلهما ومن
 نفي مثل المثل الى نفي المثل * الثالث بالنقل لمفرد وهو اطلاق الشئ * المتعلق بوجه كالمقدر
 او النعمة لانها مظهرهما والراوية للزيادة لانها حا ملها والحفض للبعير لثله والعين للريثة
 لانها المقصود منه رعينا غيثا اى نبتاً لانه مسيبة واصابتنا السماء اى الغيث لكونه
 من جهتها وامطرت السماء نباتاً اى غيثاً لانه سبيه ومنه اسمة الآبال في صحابه وقوله
 تعالى انما اى يكون في بطونهم ناراً واذا قرأت القرآن فاستعدى اى اردت ونادى نوح ربه
 فقال وكم من قرية اهلكتناها فجاءها بأسنا * ومانعتك ان تسجد اى مادعا لان الصارف
 عن الشئ * داع الى تركه والقرآن مملومنه ولا تلتفت الى من ينفيه فيه فان مبنى وهمه اما
 عدم اطلاق المجوز عليه تعالى وذلك لعدم التوقيف او لايهامه التوسع فيما لا ينبغي واما
 كونه يوجب الالباس ولا الالباس مع القرينة ومنه ضيق فم الركبة اى المتوهم لك وعشرة
 الاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة * الرابع بالنقل كتركيب نحو انبت الربيع البقل
 * وليصنع الدهرى ماشاء مجتهداً * اذا صدر ممن لا يعتقده ولا يدعيه مبالغة في التشبيه
 وهذا يسمى مجازاً في التركيب ومجازاً حكيمياً وتحقيقه ان دلالة هذه التركيبات بالوضع
 لاختلافها باللغات وهذه وضعت للملابسة الفاعل فاذا افيد بها ملابسة غيرها كان مجازاً
 لغة كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان انبت موضوع للصدور عن القادر لغة كذبه غير
 وجه وقيل انه مجاز عقلي اذا ثبت حكماً غير ماعنده ليفهم ماعنده وتميز عن الكذب
 بالقرينة قال انه استعارة بالكناية كأنه ادعى الربيع فاعلا حقيقياً * وجوه التصرف في المعنى *
 * الاول بالنقصان كالمشفر للشفة والمراسن للاتف وهو اطلاق اسم الخاص للعام وسموه
 مجازاً لغوياً غير مفيد * الثاني بالزيادة واوتيت من كل شئ اى مما يؤتى مثلها وهو عكس
 ما قبله اطلاق اسم الخاص للخاص ومنه باب التخصيص باسمه * الثالث بالنقل لمفرد في الحام
 اسد * الرابع بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وهذا لم يذكر
 وهو بصدد الخلاف المتقدم واما من يعتقده فهو منه حقيقة كاذبة ولذلك لا يحكم فيه

فقال شريف اشبهى الى النفس من الخبز واذا تساوى الطرفان فتشابه لاتشبيهه قال الشاعر * رق الزجاج ورقت الحجر * فتشابهها فتشاكل الامر * فكأنه خرو لا قح * وكأنه قدح ولا حجر * **﴿ تبيينان ﴾** الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيقى منتزعا من امور يسمى تمثيلا قال الله تعالى مثلهم كمثل الذى استوقد نارا ومنه كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله * **﴿ الثانى ﴾** لاتغلط في مثل قول الشاعر * كما برقت قوما عطا شامامة * فلما رأوها اقشعت وتجلت * فتتزع الوصف مما لا يتم المراد به كالمصراع الاول * **﴿ النوع الرابع ﴾** فى حال التشبيه * **﴿ مقدمات الاولى ﴾** ادراك الشئ بمجلاسه * **﴿ الثانية المتكررة على الحس اقرب حضورا * الثالثة الشئ مع ما يناسبه اقرب حضورا كالحلم والسطل ودونه السخل * الرابعة استحضار الواحد يسر الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم بناء على انها مجعولة لها بالتجريد ولا تفهاها لكثرة ورودها عليها لاختلاف الطرق اعنى الحواس * السادسة النفس لما تعرف اقبل * السابعة الجديد الذلديها من المعاد وههنا نظر فان الالف بالتكرار يحصل فكيف يتنافى حكمها ثم قرب التشبيه وسقوطه لوحدة الجهة نحو زنجى كالفحم او تجانس الطرفين نحو عنبة كاجاصة او كونه اكثر شئ الحضور نحو وجه كالبدر وبعده بخلافه كقوله * ونارنجها بين الغصون كأنها شموص * عقيق فى سماء زبرجد * وكما كان الزكيب اكثر فهو اعرب فتأمل قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا وقوله او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق وقوله بأن يكون وجه التشبيه كما مر صحيحا ومعطيا للغرض كاملا غير مبتدل وورد بخلافه * **﴿ النوع الخامس فى صيغة التشبيه ﴾** قد يصرح بالتشبيه وقد لا يصرح نحو زيد اسد ويتعين المراد لامتناع الحمل وفيه مبالغة وقد يترك المشبه مراداً اذ لولم يرد فاستعارة وهذا فيه دعوى التعيين فقوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود تشبيه لذكر الفجر وقد يترك وجه التشبيه استثناء عن ذكره وفيه قوة المراتب باعتبار المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجه ثمانية لا يخفى حكمها بما ذكرنا **﴿ تبيينه ﴾** وقد يعتبر التشبيه فى التضاد يقال للبيان اسد وللخيل خاتم تمليح او تهكم **﴿ الاصل الثانى فى المجاز ﴾** دلالة الالفاظ بين انها بالوضع وقول عباد محمول على ما يدعيه الاشتقاقيون من رعاية الواضع مناسبة ما تم الحق اما التوقيف او الالهام ومرجعهما الوضع وهو تعيين لفظه بازاء معنى بنفسها وقد يطلب بها معناها وهى الحقيقة او معنى معناها وهو المجاز وقد يقصد للمعنى معنى وهو الكناية واقرب الحدود على كثرتها ان الحقيقة افيده فى اصطلاح المخاطب بمجرد وضع اول فلا حاجة الى ذكر العلامة او القرينة اذ الافادة فيه دونهما وكلاهما لغوى وشرعى وعرفى واصطلاحى بحسب الناقل قيل تدل الحقيقة التى ليست بكنيائية بنفسها والمجاز بقرينة واما المشترك فوضع لاحدهما وفيه خرازة واللفظان فى معنيهما مجازان لغويان اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل اى الثابت لثابتها**

فيرجع اليها ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو فرع التشبيه فهنا اربعة واعترف انه تكلف للضببط ﴿ الاصل الاول في التشبيه ﴾ ولا بد فيه من طرفين مختلفين ووجد شبه مشترك وغرض فيه وحال له وصيغة للكلام فيه خمسة انواع ﴿ النوع الاول في طرفه ﴾ وهما المشبه والمشبه به وهما اما حسيان او عقليان او مختفان واخاليات تلحق بالحسيات لان مباديهما حسية والوهميات بالعقليات وكذا الوجدانيات ﴿ النوع الثاني في وجهه ﴾ وهو اما صفة لحقيقتين او حقيقة لصفتين والوصف اما حسي او عقلي حقيقى او اعتبارى او وهمى والذات اما بسيطة او مركبة وكذا الصفة فنقول وجه التشبيه اما واحد واما في حكمه كذات مركبة او صفات يقصد بمجموعها هيئة واحدة واما كثير ﴿ والاول اما حسي فكذا طرفاه اذلا محسوس جهة كالحمد بالورد في الحجرة واما عقلي ﴾ ويحتمل الاقسام الاربعة فالمعقول بالمعقول كقديم النفع بالمعدوم في العراء عن الفائدة والمحسوس بالمحسوس كالرجل بالاسد في الجراءة والمعقول بالمحسوس كالعدل بالقسطاس في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان والمحسوس بالمعقول كالعطر بمخلق كريم في الترويح ﴿ والثاني اما محسوس كسقط النار بين الديك والثريا بعنقود الكرم المنور واما معقول كالحسنة في المنبت السوء بحضراء الدمن في حسن المنظر وسوء الخبز والاكفاء بالحلقة المفرغة في عدم تمييز جزء بالوسطية ﴿ والثالث تلك الامور اما حسية كفاكهة بأخرى في اللون والطعم والرائحة او عقلية كطائر بالغراب في حدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد او مختلفة كإنسان بالشمس في الحسن والبهاء والعلو ﴿ تذييلات ﴾ الاول قد يتسامح اذا ذكر وجه التشبيه وهو امر اعتبارى كيقال كلام كالماء في السلاسة والعسل في الحلاوة والنسيم في الرقة ﴿ الثاني ومن التسامح ما قلنا ان وجه الشبه منه حسي مع ان المحسوس لا يكون الاجزئيا وهذا كلئى مشترك ﴿ الثالث حق وجه الشبه ان يشمل الطرفين و الافسد فاعتبره في قولهم النخوة في الكلام كالمخ في الطعام اذ هو باعتبار الصلاح به لا الفساد بكثرة اذ لا يعقل التضعيف فيه ﴿ النوع الثالث في غرض التشبيه ﴾ ويعود غالبا الى المشبه وهو اما لبيان حاله او مقدار حاله او الامكان وجوده او لزيادة تقريره او لتزيين او لتشويه او لاستطراف اما لبعده في الواقع كقولك في الحجرة بجزر من المسك موجه الذهب او في الزهرن مطلقا ولكل جديد لذة او حيننا كقوله في البنفسج • كأنها فوق قامات ضعفن بها وائل النار في اطراف كبريت • ومنه • تزجى اغن كأن ابرة روقه • قلم اصاب من الدواة مدادها • وقد يعود الى المشبه به اما لايهام انه اتم في ذلك اذ حق المشبه به ان يكون كذلك ليفيد ما ذكرنا من الاغراض كقوله • وبدا الصباح كأن غرته • وجه الخليفة حين يمدح • ومنه انما البيع مثل الربوا وامن يخلق كمن لا يخلق واما الاظهار الاهتمام به كما امر الصاحب ندماء ان يحيزوا قوله وعالم يعرف بالسبحرى

يفعل وصيغ واسماء قد بنيت في النحو والامر اقتضاء الفعل بالقول استعلاء واما الصيغ على الاظهر لطباق النحاة على انها صيغة الامر ومثاله والاشبه ان ذلك ايجاب فان صدر من الاعلى افاد الوجوب والافلاوحينئذ تولد بحسب القرائن ما يلائم المقام من دعاء او سؤال او اذن او تهديد او تمن او اكرام او اهانة * الرابع النهى وحره لا الجازمة وهو كالامر في احكامه وهما للفور واللاتراخي فتعمد القرينة ودونها فالظاهر انهما للفور كالنداء والاستفهام والعرف يستحسن المبادرة ويذم عدمها ويستحسن النهى قبل الفعل وبعد ابطالا لاله وهما للمرة وللاستمرار الوجه انه اما لقطع الواقع للمرة او لاتصاله فللاستمرار وليس امرا بتحصيل الحاصل لتوجهه الى المستقبل * خامسة * هذه الاربعة تعين على تقدير الشروط بعدها نحو فهب لي من لدنك وليايرثي والرفع بالاستيناف دون الوصف لثلا يلزم منه انه لم يوهب اذ مات يحي قلبه وقال وقل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة لاية وقد يقدر الجزاء بعد الشرط نحو ان كان من عند الله وكفرت به اى الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين * الخامس النداء وقد سبق في النحو وهما شئ يشبهه وليس به نحو اللهم اغفر لنايتها العصابة وهو الاختصاص * تذييب * قد يوضع الخبر موضع الطلب لوجوه * الاول التثاقل ومنه المفازة للفلاة والناهل للعطشان والسليم للديغ وروعى حتى لم يكتب للمخدرات ادام الله حراسته بل لم يهد الظرفاء السفر جل ومنه قول نائب هرون وقد سأله عن شئ لا وايدك الله الامير وآخر لغيره وقد سأله ماهذه الشجرة قال هي شجرة الوفاق فحلعا عليهما * الثاني اظهار الحرص على وقوعه كأنه لكثرة ما ناجى به نفسه انقش صورته في خياله فخاله واقعا * الثالث الكناية لحسنها وللتأدب واللمعا * الرابع جل مخاطب ابلغ جل بأبلغ وجه نحو تأتيني غدا ممن تكره ان ينسب الى الكذب او غير ذلك فاعتبره في القرآن واذاخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله * واذاخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ومنه رحه الله وقد يوضع الامر موضع الخبر للرضاء بالواقع حتى كأنه مطلوب قال كثير * اسى بنا او احسنى لاملومة * وعليه قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم وهو للتسوية لكن مع ميل الى كل ما اختاره او ميل المخاطب اليه نحو اذالم تستحي فاصنع ما شئت تم علم المعاني بحمد الله ويتبعه علم البيان * الفصل الثاني في علم البيان * تفاوت العبارات في الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية لانه ان علم الوضع فهم بالاتفاوت والالم يفهم اصلا بل بالعقلية لتفاوت المتعلقات في جلاء التعلق فلدلالة اللفظ على تمام مسماه وضعية وهى المطابقة وعلى غيره عقلية فعلى جزئه التضمن وعلى الخارج الالتزام وشرطه الازوم ذهنيا اى تتعلق يوجب الانتقال اليه بحسب اعتقاد المخاطب لعقل او عرف او غيرهما قال فالانتقال من الملزوم مجاز وهو بالذات ومن اللازم كناية وهو بمعونة الاول اذ لا يمكن الا عند التساوى واما من لازم الى لازم

واقعا وكذا لعل بعد المرجو والانتزول اى الاتحباب عرضا واتشتم اباك اى استتخسن
استحجانا وزجرا ولمن يهجو اياه اتهجو نفسك تقريبا وتوبخا والم اؤدب فلانا باذناك
وعيدا واما ذهبت بعداى اما تيسرك استبطاء او تحضيض او اعرفك انكارا او تعجبا او تعجيبا
واجسنى تقريبا وكذا اتشتم مولاك لمن أدبته اى اعرفك لازم الشتم تهديدا ولا
تمثل امرى لمن لا يمثل اى لا يتال به تهديدا وكذا يا مظلوم لمقبل عليك اغراء
ثم انواعه خمسة * الاول التمنى ولفظه ليت واما لو وهل فلما سر واما لولا
ولو ما وهلا والا فهى لو وهل او مع قلب الهاء همزة بزيادة ما ولا لتعين
التمنى فى الماضى للتنديم وفى المستقبل للتحضيض * الثانى الاستفهام وكلامه تختص
بالتصور او بالتصديق او لا فى التصور تفصيل مجمل او مفصل وفى التصديق تفصيل
مجمل هو الحكم أننى او اثبات فن المشترك الهمزة نحو اقام زيد وازيد منطلق وازيد قائم
ام عمرو واقائم زيدا م قاعدة * ومما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك ام عمرو
ويصح ام عندك عمرو ويقع هل زيدا عرفت لاشعاره بثبوت التصديق بخلاف عرفته ويمختص
بالاستقبال فلا تقل لمن يباشر الضرب هل تضرب بل تضرب ولا استدعائه الاثبات والنفي
اختص بالصفات ولا قضاءه الاستقبال اختص بالزمانية فاقضى الفعل فاذا عدل عنه كان ادخل
فى الثبات فلا يحسن الا من البليغ كقوله * ليك زيد ضارع لخصومة * ومما يختص بالتصور ما
للجنس نحو ما تعبدون من بعدى اى اى جنس من الموجودات او لوصف نحو ما زيدا كريم
ام شجاع ام عالم ونحوها وتردها ما بين الامرين لما قال فرعون وما رب العالمين اى أى جسم
من الاجسام لا اعتقاد الجهال ان كل موجود قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف
تعريضا بتغليظه فلم يتفطن له فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون فغلف فقال رب المشرق
والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون * ومن لذوى العقول نحو فن ربكما منكر افعال ربنا
الذى اعطى كل شىء خلقه ثم هدى لانه هذا يوجب للعاقل الاعتراف * واى لما عيزا احد
المتشركين فى امر عام * وكم للعدد كما قال الله تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين * وكيف للحال
* واين للمكان * واى بمعنى كيف ومن اين * ومتى للزمان وكذا ايان قال الربى وفيها
تعظيم نحو يسأل ايان يوم القيامة * ويسألون ايان يوم الدين وهذه قديتولد منها امثال
ما سبق بالقرائن فيقال ما هذا ومن هذا للتحقير ومالى للتعجب نحو مالى لارى الهدهد
واى رجل واى مارجل هو للتعجب وكم دعوتك للاستبطاء وكم تدعوني للانكار وكم
احلم للتهديد وكيف تؤذى اباك للانكار والتعجب والتوبيخ * ومنه كيف تكفرون بالله
وكنتم امواتا فاحياكم واين مفشك للانكار والتقريع نحو واين شركائى الذين كنتم
ترعون * خاتمه * لا يخفى عليك مقام انت ضربت زيدا بنية التقديم او بغيرها وازيدا ضربت
واضربت زيدا فلا يحتمل أنت قلت للناس على التقديم * الثالث الامر وله اللام فى

الا ان يتضمن احدهما معنى الآخر نحو وقولوا للناس حسنا* وبشر الذين آمنوا بعد
 قوله اعدت للكافرين وعد عظفا على فاتقوا والاظهر انه على قل مقدرًا قبل يا ايها
 الناس وتقدير القول كثير منه قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا* ورفعا فوقكم
 الطور خذوا وتارة بأن لارابط اما معنى كما تقول لجوهري فلان يقرؤ ثم تذكر
 ان لك خاتما تريد تقويمه تقول لي خاتم فهل اريكه واما سياقًا نحو ان الذين كفروا
 سواء عليهم اء نذرتهم ام لم تنذرهم لانه لبيان حال الكفار وما قبله لبيان حال الكتاب
 دون المؤمنين ﴿ النوع الثاني في الایجاز والاطناب ﴾ وهما نسيان فلنسبهما الى متعارف
 الاوساط وانه لا يمدح ولا يذم ولهما مراتب لا تحصى واذا صادف المقام حسنا الكلام
 والاصار الایجاز عيا والاطناب اكثرًا فالایجاز كقوله تعالى في القصص حيوة وهذا
 اوجز منه وقوله هدى للمتقين وفيه تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه مجازا وتصدير أولى
 الزهر او ين بذكر الاولياء ﴿ والاطناب كقوله تعالى ان في خلق السموات والارض
 واختلاف الليل والنهار الآیة بدلا من ان في وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه اذ
 الخطاب مع الكافة وفيهم الذك والغي والمقصر والقوى ﴿ ومنه باب نعم وبئس وفيه
 اختصار بمحذف المبتدأ فيحصل التعادل ﴿ ومنه باب التمييز وفيها تفصيل بعد اجمال
 قال الله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيئا مقام شئت وفيه انتقالات
 لطيفة وفي اختصار رب وهو كالاساس للكلام ومن حقه ان يقدر ما ينوى من البناء
 عليه تحسين له والایجاز قد يعتبر بما هو خالق بمقام الاطناب وهذا شان القول في انقراض
 الشباب والمم المشيب المراد المغيب ﴿ النوع الثالث في جعل احدى الجملتين حالاً ﴿
 الحال امامؤكدة بلاواو للاتحاد ومتقلة فالمفردة صفة فلاواو والجملة اصلها التجدد
 حال النسبة فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى فلاواو والا اتى بالربط وذلك بحسب
 قوة البعد وابعدها الاسمية فالترتم فيها الا نادرا نحو كلته فوه الى في ورجع عوده على
 بدئه ثم الماضى للتجدد وفي غير حال النسبة فالترتم فيها قد تحققتا او تقديرا ليقربه من الحال فينزل
 المقاربة منزلة المقارنة او يجعل مقارنة الفعل هيئة للفعل فيستحب الواو ثم المنفى لان النفي مستمر
 غالبا وليس هيئة للفعل الا بالعرض فيجوز وكذا في الظرف لجواز التقديرين ويجب
 في النكرة تمييزا للحال عن الصفة نحو جاء رجل ويسمى ﴿ القانون الثاني في الطلب ﴿ وهو
 لتصور غير حاصل حينئذ فاما ان لا يستدعى الامكان وهو التمنى تقول ليت الشباب
 يعود او يستدعيه وهو اما للحصول في الخارج فلا ثبات امر ونداء اولننى نهي او في الذهن
 فاستفهام وهو اما للتصور او للتصديق ﴿ تنبيه ﴿ الاستفهام ليحصل في الخارج ما نقشه في الذهن
 ثم هذه قد تزال عن مواضعها لما منع بحسب المقام فتقول ليلتك تحدى سؤالا وهل لنا
 من شعفاء حيث يمتنع التصديق تمنا وكذا لو تأتيني فمحدثى فان لو يقدر غير الواقع

يملك هدايتهم ثم الاصل ما ضرب عمر الازيد ويجوز ما ضرب الازيد عمرا لكنه قليل لانه
 قصر الشئ قبل تمامه لان المقصور هو الضرب المقيد دون المطلق ﴿ خاتمه ﴾ لا بد في الاستثناء
 من المستثنى منه ومن عمومه اعدم التخصيص وامتناع الترجيح بلا مرجح ومن المناسبة
 فيقدر اذا قدر اعم عام يتناول المستثنى في ما ضربت الازيدا اى احدا والاراكبا اى على
 اى حال والاثاديا اى لغرض وبه يعرف الفرق بين ما اختار الامتكم فارسا والافارسا
 منكم ﴿ والثالث بانه يفيد الحصر في الجزء الاخير من الكلام فلا يجوز فيه من التقديم
 والتأخير ما جاز في الثاني للالباس ولان ذلك هو الاصل دون هذا ﴿ والرابع بانه ذوقى
 لا وضعى ﴿ الفن الرابع في وضع الجملتين ﴿ والكلام في الفصل والوصل وفي الاجاز والاطناب
 وفي جعل احدهما حالا ﴿ النوع الاول في الفصل والوصل ﴿ وهما ترك العاطف وايراده
 ويختص بالواو لانهما للربط فحيث لامعطوف عليه يأول نحو واياى فارهبون واوكلا
 عاهدوا عهداً وانما يحسن بين متاسين لامتجين ولا متباينين ولذلك حرم في الصفة
 والبيان والتأكيد والبدل لان المسدل في حكم المطروح والنحاة صرحوا به في القلط
 فالوصل بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا وخبرا مع ارتباط اما عقلى كاتحاد في مسند
 او مسند اليد او قيد لاحدهما او تماثل فيهما ومرجعه الاتحاد اذ العقل يحذف المشخصات
 فتبقى الحقيقة او تضاييف واما وهمى كتشابه او تضاد بالذات كالسواد والياض او بالعرض
 كالاسود والابيض او ما يشبهه كالسما والارض واما خيالى للتقارن فيه بسبب اتفاقى
 والخياليات تختلف بالاسباب من صناعة خاصة او عرف عام في تفاوت بالامم فلا يستنكر
 قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل الآية الا من يحهل ان الخطاب مع العرب وما في خيالهم
 الا الابل وارض ترعاها وسماء تسقيهم واياها وجمال هى معاقلمهم عند شن الغارات
 ولا استحباب التناسب لا يخالف بينهما الا لعارض كمالا حظة تجدد وثبات نحو سواء عليكم
 ادعوتهم ام انتم صامتون ونحو اجتنبنا بالحق ام انت من اللاعين ﴿ ثم قد يصار الى الفصل
 في هذه الحال لوجهين ﴿ الاول وجود سابق يحذر التشريك فيه فان سبق آخر يستحسن
 التشريك فيه فاحتياطا نحو ﴿ وتظن سلمى اتى ابى بها ﴿ بدلا رها في الضلال تهم ﴿ والا
 فوجوبا نحو الله يستهزى بهم وهذا يسمى قطعا ﴿ الثاني ان ينوى الجواب عن سؤال مقدر
 للتنبيه عليه اول يغنى عنه اولثلا تسمع منه اولثلا تقطع كلامك بكلامه او للاختصار
 وهذا يسمى استينافا نحو الذين يؤمنون بالغيب ﴿ أو اوائلك على هدى من ربهم والفصل
 اما للاتحاد واللتباين بأن يقصد البدل لان نظمه او في المقصود كقوله تعالى قالوا مثل ما قال
 الاولون قالوا انذا متنا والبيان نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على
 شجرة الخلد او التأكيد نحو ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين واما اللتباين فتارة
 لاختلافهما طلبا وخبرا قال الشاعر ﴿ قد قال انى فى الهوى كاذب ﴿ انتمم الله من الكاذب ﴿

الفاء رابطة لفظية * الثالث لو لعدم الشرط جزما ولعدم الجزاء غالبا لان عدم الشرط لا يثبت باعتبار اللزوم الا به فيصار اليه الا اذا امتنع نفي الجزاء لترتبه على التقيضين وحينئذ يذكر الشرط بالواو ليبدل على ما لم يذكر نحو احبك ولو كنت قاتلي او بدونها لكون المتروك اولى نحو نعيم العبد صهيب لولم يخف الله لم يعصه * الرابع الظروف والكيف وغيرهما من الاحوال قد تجتمع نسبتين فاذا لو خط فيه جهة ارتباط صار شرطا وجزاء فيقال يتضمن معنى الشرط * الخامس الاستفهام اذا بنى عليه امر قبل الجواب فهم ترتبه على جوابه ايا كان فافاد تعميما نحو من جاءك فأكرمته * وكذا من اذا جاءك كرمته ثم قد تجرد عن الاستفهام كاجرد في سواء عليهم أنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون فيصير للشرط المحض وهو السرا في اشتراكهما في كثير من الاسماء وبالترديد * وادواته * أو و إما وينبغي ان ثبوت احدا الامرين رد المن ينفيهما او نفي احدا الامرين رد المن يثبتهما وثبوت احدا ونفي احدا رد المن يرى اما ثبوتها او نفيهما وذلك قد يكون لجهل او تجاهل او تجهيل والتجاهل في البدعة وال سحرها فانظر قول المرأة الخارجية * ايا شجر اخبور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف * وتذكر ما قلنا في انا و اياكم * النوع الثالث في القصر وهو يقع في الموصوف على الصفة فلا يتعداها الى صفة اخرى وبالعكس فلا يتعداه الى موصوف آخر وغيرهما كالفعل على مفعول او حال او تمييز وكلها تنقسم الى قصر افراد رد المن يدعى امرين او احدهما بالاتر جميع نحو ومحمد الرسول وقصر قلب لمن يعتقد نفي ما تثبته واثبات ما تنفيه نحو ما قلت الاما امرتي به وطرقه اربعة * الاول العطف كقولك زيد شاعر لا منجم ولا عمر وواذا كثر المنق به وريم الاختصار قيل لا غير وليس غير و ايس * الثاني الابدع النفي نحو ليس زيد او ما زيد الاشاعر * الثالث انما ويتضمن معنى او الاقوال * وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي * قال الربيع نحوي بغداد انما لتحقيق وما مؤكدة لانافية كما قال من لا خبرته بالخو فيزيد تأكيدها فيتضمن معنى القصر اذ القصر يقصد به هذا المقصود اذ وقع في جواب المتردد * الرابع التقديم نحو انا كفت * واعلم ان الاربعة يشملها امر واحد وهو انك للمخاطب تسلم صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم والخطأ التخصيص ثم يختص كل بامر * فالاول بأنه نص نفي واثباتا * والثاني بأنه لا يجتمع مع الاول اذ لا تدخل على مادخله نفي وغير حكمه في هذا حكم الانجلاف انما لان النفي فيها ضمنى كما يجوز امتنع عن الجحى زيد لا عمر وهذا اذا لم يكن المذكور بعده مختصا فلا يقال انما يعجل من يخشى الفتى لا من يأمنه والاتقابل الاحرار اما تحقيقا نحو ما اتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون واما ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجازاة مع انضم للتبكي في المعثر كما تقول انت صادق في كل ما تقول لكن ما حيلت في دعواي هذه واما دعاء نحو ان انت الانذير كأنه للبالغه جعل بمن يظن انه

المبتدئية نحو رجل جاء فيفيد التخصيص اى لامرأة ولا رجلا ن وقولهم شرا هر
ذانا بياهما موضع استعماله واذا نصوا بأن معناه ماهر ذانا ب الاشر فالوجه
ان التنكير للتعظيم * الثالث وكذا زيد عرفت او عرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص
وانا عرفت يحتملها وكذا زيدا عرفته او زيدا عرفته الا فى نحو واما ثمود
فهدينا هم اذلا يصح واما فهدينا هم * الرابع مثلك لا يخل وغيرك يخل التزم فيهما التقديم
للتقوية اذالم يعرض به لانسانين ﴿ النوع الثانى فى الربط ﴾ اما بين مفردين او مفرد وجملة
فبالحمل وحده او مؤكدا بالفصل نحو زيد هو القائم او هو قائم او هو احسن من بكر او هو
خير منه ويفيد ان ما دخل عليه خبر لصفة وقد يقصد به الحصر فى المبتدأ او داخلا
عليه فعل يفيد حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه من غيره او نفي نحو ما زال
وكان وصار وليس او قرب نحو عسى وكاد او الاعتقادك له من قوة او ضعف نحو علمت
وظننت او حرف يفيد ذلك حالا فى الحكم من كونه محققا كان او مشارا اليه كأن
او مشها كأن او مرجوا كلعل او منفيا كما ولا المشبهتين او مع عموم كلا الجنسية
واما بين غيرهما كجملتين اخر جتا بادخال حرف الشرط او الترديد عن الجملة فى الشرط *
ادواته ان للاستقبال مع عدم الجزم وقد يكون لجهل المخاطب او تجهيله او للتجاهل فيغلب
المستقبل لفظا الا لئكتة نحو وان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
وودوا لو تكفرون اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط * واذا له مع الجزم والقطع ولو
اداء فيغلب الماضى لفظا * ونحو وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا اشارة الى انه ليس
من شأنه ان يتحقق او للتغليب كالا بليس وكالذكور وكالعقلاء وكالابوين والقميرين والعمرين
واذا ما للتعميم فى الازمنة ومتى ما للتعميم الاوقات فى الاستقبال * وحيثما واما فى الامكنة
ومن فى العقلاء * وما عم منه * ومهما عم واذا قلنا اصله ما ما فظاهر * وأى فيما يضاف اليه
وانى فى الاحوال وكله لترك تفصيل ممتنع او ممل ثم الطرفان لا ثبوت لهما فلا يكونان
اسمين ولا ماضين وان وقع فلا ادعاء لتأخذ الاسباب اولان المتوقع كالواقع نحو ونادى اصحاب
الجنة او للتعريض لدواعيها ان لا يبصر او عليه ورد لا تسألون عما اجر منا ولا نسأل عما تعملون
وما قبله وانا او اياكم على هدى او فى ضلال مبين ويسمى مثله كلام المنصف او للتفأل او لظهار
الرغبة واما نحو ان اكرمته اليوم فقد اكرمك امس ولولا امتناع الشئ لامتناع غيره فيغلب
الماضى الا لئكتة نحو ولوترى لصدوره عن لا يكذب ولو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى
يستمر امتناعه او هما لاستحضار الصورة نحو ارسل الرياح فتنثر سحابا و ثم قال له كن فيكون
﴿ تنبيهات ﴾ الاول ان لا تبدل على الجزم لانها تبدل على عدم الجزم بدليل فان لم تفعلوا ولن
تفعلوا * الثانى قدر ربط النسبة بالنسبة او صدقها بصدقها نحو كما طلعت الشمس باغت نصف
النهار وحيث ضعف الارتباط المعنوى نحو ان تكرمنى فانا اخوك او فقد اكرمك يحتاج الى

الالوان في قرى الاشباح اليس ذلك دأبهم فكذلك عملوا في قرى الارواح ويختص مواعفه
 بفوائد ملاك ادراكها الذوق فيزداد الحسن كان تشكو او تشكر حاضر الالى غيره
 فستجد من نفسك داعيا الى مواجهته بهما تقالبه حتى يغلبك او تذكره صفات جلال
 بحضور قلب ويزداد حتى كأنك مائل بين يديه فتقول اياك نعبد يا من هذه صفاته وفي آيات
 ابن حجر الكندي وهو المشهود له بكمال البلاغة ثلاث التفاتات في ثلاثة آيات كان يمكن
 تركها ويمكن الاكتفاء بواحد منها قال * تطاول ليلك * وبات وبات له كأنه جعله ثكلى يسليها
 الملوك اولانه لما يصبر للملوك ظنه غيره ثم نبه ان التخزن تخزن صدق خاطب ام لا اولانه
 لما دهش عن مقتضى الحال غلبة العادة * ثم ببعض الافاق لم يجد نفسه معه اولانه
 غاطه جزعه فونج مخاطبا ثم سكت عنه الغضب بالعتاب فأعرض يدمدم نفسه * واما قوله
 جاءني فليعلم ان ذلك كله مما يخصه هذا يعلم ان لا يعترف بالبلاغة لمن لا لطايف في افتناناته
 والتفاضل في الكلام قلما يكون لغيره واما اعجاز القران الا لانصبا به في تلك القلوب
 * تذييب * ومن هذا القليل وضع الماضي موضع المضارع للتحقيق نحو ونادى اصحاب الجنة
 والحاضر موضع الماضي لا يهام المشاهدة قال الشاعر * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا
 للدين وللجران * الفن الثالث في وضع الطرفين * كل عند صاحبه والنظر في التقديم
 والتأخير وفي الربط والتقصير * النوع الاول * في التقديم والتأخير حيث ليس واجبا
 ولا اصلا للاهتمام لوجوه * الاول عقد المهمة به منك او من السامع او منها ولو ادعاء * الثاني التشويق
 وهو احد خواص الاخبار بالذي * الثالث التفال الرابع طلب اثبات الخبر للمبتدأ لانفسه
 نحو الخطيب يشرب ويطرب في جواب كيف الخطيب اى هو متمم به * الخامس
 كونه محز التجب او الاستبعاد فتأمل في مثل قولك انجدع بالزبيب بعد المشيب واخويه
 وقد يقدم متعلق الفعل فاعلا معنى او مفعولا او غيرهما للتخصيص نحو انا ضربت لمن
 ينقى الضرب عنك ويثبه لغيرك او يجعل لك شريكا فيه فتقول في تأكيد في الاول لا غيرى وفي
 الثاني وحدى وكذا زيد اضربت وبه مررت ورا كبا جئت ونفسا طيب فلا تقل في ما زيدا
 ضربت ولا غيره الا لمن يراك تظنه ضرب عمر و افعال زيد اضربت ولا تقل فيه ولكن اكرمه
 لانك انما تحطه في المفعول ولا تقل ما انا قلت شعرا اذ لا يعتقد انك قلت كل شعر ولا في ما انا
 ضربت الا زيدا لانه يفيد انك ضربته ولم تضربه وقد يقدم الفاعل معنى عليه خاصة نحو انا
 عرفت لتقوية الحكم لان المبتدأ لاستدعائه حكما يصرف ما يصلح له الى نفسه ولو بلا
 ضمير نحو زيد غلام فاذا وجد الضمير صرفه اليه ثانيا واما عرفت انا فتأكد كيد للفاعل وهو غيره
 * تذييلات * الاول انا عارف دون عرفت في التقوية لعدم تغير الضمير في الحكاية والخطاب
 والقيمة فكانه لا ضمير * الثاني قال زيد عرف للتأكيد لانه اذا اخر كان فاعلا الا نادرا
 نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فلا يقدم وان تقدم فيحمل على النادر عند عدم جواز

اطيعوا الله واطيعوا الرسول * تنبيه * اللام للتعريف والحقيقة يفيدها جوهر اللفظ والتعميم
والتخصيص عارضان فيحتاج فيهما الى قرينة * والمضاد لامور * الاول ان لا طريق سواها
* الثاني تعذر التعداد او تعسره او امالاه * الثالث مجاز لطيف ككوكب الخرقاء
* الرابع نوع تعظيم للمضاد او المضاد اليه او غيرهما واهانة * تذييب * قد يقع المعرفة مسندا
وكونه معلوما معينا لا يمنع كون الخبر مفيدا اذ قد يقصد به اما لازم النائدة او الفاسدة بأن
يكون السامع علم ذاتين بصفتين ثم يشك في احد هما هي الاخرى ام لا فينبغي المتكلم عنه ذلك
الشك وبهذا يعلم الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد ويعرف معنى قول النحاة المقدم
من المعرفة هو المبتدأ مع انه اذا اريد به تعريف الحقيقة افاد حصرها في المبتدأ
* والتكثير لامور * الاول الافراد شخصا ونوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء * الثاني
ان لا يعرف منه الا ذلك القدر اما حقيقة او ادعاء وعليه حل قوله تعالى هل ندلكم على رجل
ينبئكم اذا مضى قمت كل ممزق انكم لفي خلق جديد * الثالث ان لا يمكن تعريف السامع * الرابع لما منع من
التعيين * الخامس ايها بلوغه حيث لا يكتبه كنهها ما لحقته را واعظمته ويحتملها قوله تعالى
انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن * النوع الثالث في التوابع * وهى لتربية الفائدة لانها
تفيد زيادة تقييد المتبوع عنها فالوصف لوجوه * الاول التفسير * الثاني التمييز * وللمتقين الذين
يؤمنون يحتملها * الثالث التأكيد نحو تلك عشرة كاملة * الرابع المدح والذم * واعلم ان الصفة
معلومة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها في نفسها فلا يكون طلبا فان وقع اول فنى قوله
تعالى ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام المقول
عنده * والتوكيد مجرد التقرير او دفع توهم التجوز او السهوا والشمول ومنه كل رجل
عارف والبيان للايضاح قال تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد ومنه قوله
تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم * والبدل لذكر
المقصود بعد التوطئة الا فى الغلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام * والعطف لتفصيل مع
اختصار فلما دخل الواو واصاحبه مع التعقيب الفاء وبتراخ ثم بتدرج حتى ولا ضراب
بل ولرد قلب للحكم اول ردشاك او معمم لا ولكن وللتشكيك اول شك كلمة او واما قال وللتفسير
اى عندى * خاتمة * قد يعدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
للعناية بتمييزه اول انهم او لا يهاهم بلادة السامع اول كمال فطانتة او لظهوره فهو عنده
كالمحسوس * والمظهر موضع الغائب لتمكين نقشه نحو الله الصمد او موضع المتكلم لتربية
المهابة * اول تقوية الداعية نحو وعلى الله فليتوكل المتوكلون * والمضمير موضع
المظهر نحو قل هو الله احد لانه اذا لم يفهم من الضمير معنى ينتظر ما يرد عليه فيتمكن
اكثر ولذلك التزم تقديمه * ثم ان الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها يستعمل كل
مقام الآخرا وينقل منه اليه ويسمى التفتانا ويزيد فى القبول والنشاط كاختلاف

وتميزه عنده عماده وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد مرادا به الحقيقة وان مؤداهما
 واحد وانما يختلف الاعتبار ولذلك حكم بتقاربهما وجوز وصف المعرفة بهذا التعريف
 بالنكرة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وقيل في قوله * ولقد امر على النبي يسنى *
 ان يسنى صفة لاجل * فان قلت فعرفني الفرق بين الاسد واسامة ولم قيل الاسد اسم
 الجنس واسامة علمه * قلت اسامة تدل على المعين بجوهر لفظه فلا يحتمل غيرا
 والاسد بخلافه فان التعيين مستفاد من اللام * ثم نقول التعيين اما ان يفيد جوهر
 اللفظ وهو العلم اولا فاما حرف وهو التعريف باللام والنداء اولا فالقرينة اما في الكلام
 وهو المضمرا ولا بد من اشارة اما اليه وهو اسم الاشارة واما الى نسبة معلومة له اما
 خبرية وهو الموصول اولا وهو الاضافة لكن الاضافة الى غير المعين لا تفيد تعينا
 فهو المضاف الى احد الخمسة * ويختار العلم لوجوه * الاول احضاره بعينه بطريق
 يخصه نحو الله ولي الذين آمنوا * الثاني التعظيم * الثالث الاهانة كما في بعض الالقاب
 والكنى * الرابع الاستلذاذ * الخامس التبرك * والمضمرا لوجوه * الاول الاشارة الى مذكور
 او في حكمه * الثاني حكاية المتكلم * الثالث تخصيص المخاطب وحق الخطاب ان يكون مع معين
 وقد يعدل عنه تعميما وعليه يحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم كأنه
 لوضوحه استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية * والموصول لوجوه * الاول ان
 لا يعلم منه المخاطب او المخاطب او هما غير ذلك * الثاني استهجان التصريح * الثالث الاخفاء
 * الرابع زيادة التقرير نحو وراودته التي هو في بيتها * الخامس توجيه الذهن للمسير عليه
 * السادس بناء الخبر عليه تعظيما نحو * ان الذي سمك السماء بنى لنا * بيتادعا عمدا عز وطول *
 او تحقيقا نحو * ان التي ضربت بيتها جرة * بكوفة الجند غالت ودهاغول * او تعليلا نحو
 ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس وهذا قد يتبعه تعظيم
 للمتكلم او للسامع او للمذكور او لغيرهم او اهانة او تنبيه على خطأ نحو * ان الذين تروهم
 اخوانكم * يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا * او غيرها قال * ان الذي الوحشة في داره *
 تونسه الرحمة في لحده * والاشارة لوجوه * الاول تعينه طريقا * الثاني العناية بكمال التمييز
 * الثالث التنبيه على غباوة السامع او ادعاء ان الشيء لا يميز عنده الاباحس * الرابع التهمك
 كما تقول هذا هذا وليس ثمه شيء * الخامس بيان حاله في القرب والبعد والتوسط
 بهذا وذلك وذاك اذ به كمال التمييز نحو اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
 وقد يعتبر القرب في الرتبة تحقيرا نحو هذا الذي بعث الله رسولا والبعث فيها تعظيما
 نحو ألم ذلك الكتاب او خلافه نحو ذلك العين * والمعرف باللام للاشارة الى الحقيقة
 نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي او للاستغراق مطلقا نحو ان الانسان لفي خسر او مقيدا نحو جمع
 الامير الصاغة او للعهد لفظا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فاعصى فرعون الرسول اودهننا نحو

انهم مفرقون وكذا الى غير المنكر عند شئ من محال الانكار قال الشاعر ﴿ جاء شقيق عارضاً معه ﴾ ان بنى عمك فيهم رماح ﴾ ومن ههنا مع ماسياتيك تعرف تفاوت اعد ربك ان العبادة والعبادة او فالعبادة حق له بحسب المقام ﴾ وتقف على اعتبارات النفي وعلى سبب نزول القرآن على هذه المناهج ﴿ الفن الثاني في المسند والمسند اليه ﴾ والكلام في الحذف والاثبات وفي التعريف بأنواعه والتكثير وفي التوابع ﴿ النوع الاول في الحذف والاثبات ﴾ فالحذف انما يجوز لقرينة حالية او مقالية ويجيء في المسند والمسند اليه وفي الفعل والمفعول وسائر المتعلقات سوى الفاعل اذ الفعل للاسناد المحصل وهو نسبة لا تحصل الا بذكر المسند اليه ﴿ ثم انه يترجم بوجوده ﴾ الاول ضيق المقام * الثاني الاحتراز عن العبث نحو يسبح له فيها بالعدو والآصال رجال وفيه مع ذلك تكثير الفائدة بنيابته عن ثلاث جل ويكون يسبح له ورجال مقصودين وبذكر الشئ مجازاً مفصلاً وهو واقع في النفس الثالث تخيل التعويل على شهادة العقل دون اللفظ وكم بينهما * الرابع تطهير اللسان عنه ويقرب منه الحياء من التصريح كما قالت عايشة رضى الله عنها ما رأيت منى ولا رأيت منه * الخامس تطهيره عن اللسان * السادس امكان الانكار ان احتجج اليه * السابع تعيينه للخبر حقيقة او ادعاء * الثامن اتباع الاستعمال نحو نعم الرجل زيد وضربني زيداً قائماً وسقيا وعجبا والاحظية فلا لية * التاسع اختبار السامع وقدر تنبهه * العاشر تكثير الفائدة باحتمال امرين ومنه فصبر جليل وطاعة معروفية * الحادى عشر ان يقصد بحذف المفعول تعميم الفعل او اطلاقه قال الله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون * ان في ذلك آيات لقوم يعقلون * الثاني عشر رعاية فواصل الاى نحو ما ودعك ربك وما قلى ﴿ والاثبات يجب عند عدم القرينة ﴾ ويترجم لوجوه الاول كونه الاصل مع عدم الصارف * الثاني زيادة التقرير * الثالث الاحتياط لقلة الثقة بالقران * الرابع ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه * الخامس الاستلذاذ * السادس التبرك * السابع التعجب * الثامن التعظيم * التاسع الاهانة * العاشر بسط الكلام افتراضا لاصغاء السامع نحو هي عصاى اتوكأ عليها الآية قيل ولذلك اتبع ما تبع * الحادى عشر التصريح في المسند بالاسم للثبات او بالفعل للتجدد او لتعيين احد الازمنة باختصار او بالظرف للاحتمال * الثاني عشر التعريض بغاوة السامع ﴿ النوع الثاني في التعريف والتكثير ﴾ التعريف لافادة فائدة يعتد بها فان الحكم سواء كان فائدة الخبر او لازمها كما كان اخص فاحتمال وقوعه اقل فالفائدة في تعريفه اقوى فاعتبر شئ ما موجود وزيد بن عمرو وطيب ماهر ﴿ تنبيه ﴾ التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كأنه اشارة اليه بذلك الاعتبار ﴿ واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى من حيث هو من غير ان يكون في اللفظ ملاحظة تعين وان كان لا يكون الا معينا فان الفهم موقوف على العلم بوضع اللفظ له وذلك انما يكون بعد تصوره

فالخبر تصوره ضروري في الاصح وتعريفاته تنبيهات فان التعريف قد لا يراد بها احداث تصور بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن ليميز من بين تلك التصورات فيعلم انه المراد وكذلك الطلب بأقسامه فان كلا يميز بينها ويورد كلا في موضعه ويجيب عنه بما يطابقه حتى الصبيان ومن لا يتأتى منه النظر ﴿ القانون الاول في الخبر ﴾ مرجع الخبرية الى حكم يوقع نحو هو قام لالي حكم يشار اليه نحو الذي هو قائم او انه قائم فانه تصور يحكم به وعليه ومن حقه ان يكون معلوما قبل ﴿ و مرجع احتماله الصدق والكذب الى محققه من حيث هو حكم حاكم معهما بدلا وان كان خصوصية المحل قد تأتي الا احدهما و مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها ﴿ وقيل مع التصد فحيث لا قصد لاصدق ولا كذب لقوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة ﴿ والجواب ان الافتراء اخص ﴿ وقيل الى مطابقة الاعتقاد وعدمها ولذلك يتبرأ عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن بحقيقته قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون * والجواب انه يستلزم تكذيب اليهودي في قوله الاسلام حق وتصديقه في خلافه والاجماع بخلافه ولكاذبون فيما يشعر به ان واللام واسمية الجملة من كون الشهادة عن صميم القلب ﴿ ثم البحث في الخبر اما عن الاسناد او عن طريقه او عن وضع كل عند صاحبه او عن وضع الجملتين اذا تعددت ففيه اربعة فنون ﴿ الفن الاول في الاسناد ﴿ قدير يديبه المتكلم ان يعلم منه الحكم نحو زيد قائم لمن لا يعلمه ويسمى فائدة الخبر وقدير يديبه ان يعلم انه يعلمه نحو حفظت التوراة لمن قد حفظها ويسمى لازم فائدة الخبر ﴿ ومن حق الكلام عقلا ان يكون بقدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص فالخطاب بالخبر امام خالي الذهن فيجرد عن المؤكدات نحو زيد قائم ويسمى ابتدائيا لان المحل الخالي يتمكن فيه كل نقش يرد عليه * و امام مع تمخير طرفاه عنده دون الحكم فهو بين بين فيؤكده نحو زيد قائم وان زيدا قائم ويسمى طلبيا * و امام مع منكر يحكم بخلافه فيزداد توكيده بحسب قوة انكاره نحو ان زيد القائم والله ان زيدا القائم ويسمى انكاريا ويشهده قول رسل عيسى عليه السلام او لانا اليكم مرسلون وثانيا اذ بولغ في تكذيبهم ربنا يعلم انا اليكم مرسلون هذا كله اخراج الكلام على مقتضى الظاهر * وقد يعدل عنه ويسمى اخراج الكلام لاعلى مقتضى الظاهر فيقام العالم بالفائدة ولازمها مقام الجاهل لاعتبارات خطابية مرجعها التجهيل لوجوه مختلفة كافي قوله تعالى لو كانوا يعلمون حيث لم يعملوا به بعد قوله تعالى ولقد علموا مؤكدا باللام القسمية * ونظيره ومارميت اذ رميت * وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم ﴿ وقد يلقي الخبر الى المنكر مجردا تنزيلا له منزلة من لا ينكر اذا كان معه ما اذا تأمله ارتدع تقول للكافر الاسلام حق لوضوح دلائله ومثله لاريب فيه والى غير السائل مؤكدا اذا قدم اليه ما يلوح به لانه للنفس اليقظي مظنة التردد قال تعالى ولا تخاطبني في الذين ظلموا

فوائد الغيائية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

على رسوله (نسخة)

الحمد لله الذي خلق الانسان * الهمد المعاني وعلمه البيان * والصلاة على نبيه محمد الذي انزل عليه القرآن * معجزا ابكم به فحاء بنى عدنان * وعلى آله واصحابه اهل الرحمة والرضوان * وبعد ﴿ فهذا مختصر في علم المعاني والبيان * يتضمن مقاصد مفتاح العلوم * سميته بالفوائد الغيائية * تينا باسم من القى اليه الدهر قياده * وقام بأمر الملك بأيد فأقامة وما آده * باه قبلة الحاجات يطوى اليه كل فنج عميق * ويلوى اليه اعناق الامال من كل بلد سحيق * يعفر في فناءه جباه الصيد * وتتراحم لاستلام عنته شفاء الصناديد * وامثالاله حين امر بتلخيص مستودعاته * وتجريدها عن فضفاض عباراته * المنمنمة التي تستميل النفوس بحسنها * وتشغل بريق شفيفها * ومؤنق تفويدها عن مشاهدة محاسن الخرايد المتجلية بها * والتمتع بلطائف خلقهن وشمائلهن ليحليلها وهي غوان مرفوضة الستر مرفوعة الحجاب مماطة اللثام منضوة الجلاب * فيقضى منه وطره في اقصر مدة ولا يعرج عليها الا اناخة راحل مشمر عن ساق الجد لتدبر لطائف كتاب الله وفوائده * والغوص في تيار بحار عويصاته لاستخراج فرائده * والله تعالى اسأل ان ينفع به انه خير موفق ومعين * وهو مرتب على مقدمة وفصلين ﴿ المقدمة * علم المعاني تتبع ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع ويسمى خاصة التركيب وانما يراعيها ويفهمها ذوالطبع السليم وتنقسم الى ما هو كاللازم لصدوره عن البليغ والى ما هو لازم لما هو هوحينا * وغايته * تطبيق الكلام على مقتضى الحال فان المقامات مختلفة كالجد مع الهزل والتواضع مع الفخر وكل يستدعي تركيبا يفيد ما يناسبه على انه قد يقتضى تأدية المعنى بمجرد دلالات وضعية وتأليف * وعلم البيان * معرفة مراتب العبارات في الجلاء وهذا كشعبة للمعاني وما افقر طالب الوقوف على تمام المراد من كلام الله الى هذين العليين * الفصل الاول في علم المعاني * والكلام في الخبر والطلب

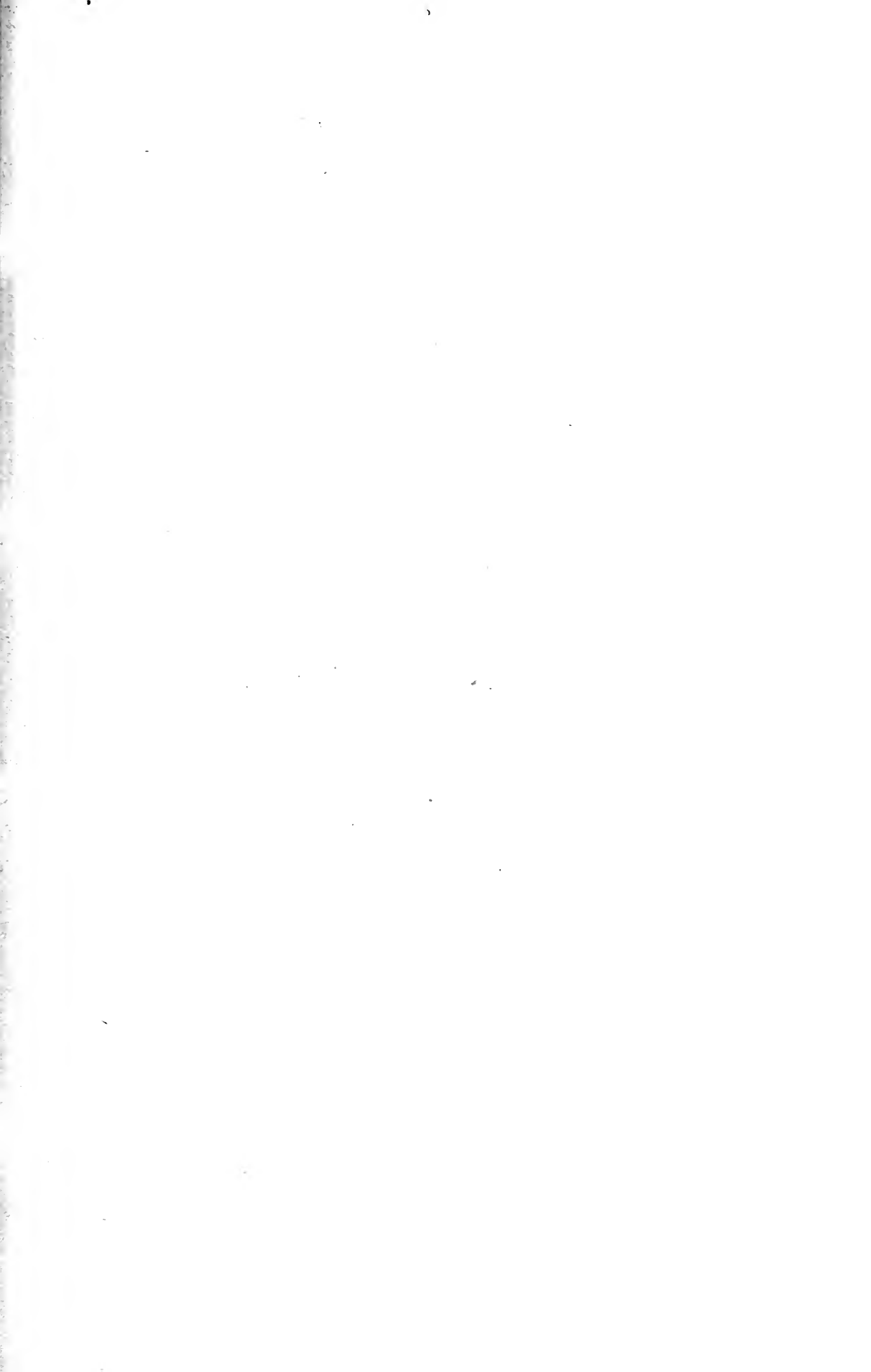
(فالخبر)

فوائد الغمامة على النجاشي والبيان

﴿ الفوائد الغيائية في المعاني والبيان ﴾ للقاضي عضد الدين عبدالرحمن بن احمد الايجي المتوفى سنة (٧٥٦) اولها الحمد لله خلق الانسان والهمه المعاني وعلم البيان الى آخره لخصها من القسم الثالث من مفتاح العلوم كالتلخيص لكنها اخصر منه كما قال هذا مختصر يتضمن مقاصد المفتاح سميته الفوائد ونسبتها الى غياث الدين وزير سلطان محمد خدا بنده وهي كتاب مفيد معتبر شرحه شمس الدين محمد بن يوسف الكرماني المتوفى سنة (٧٨٦) وسماه بتحقيق الفوائد وشمس الدين محمد بن حزة الفناري المتوفى (٨٣٤) ومحمد بن السيد الشريف على الجرجاني (٨٣٨) وسعد الدين الجلال والسيد عيسى بن محمد الصفوي المتوفى (٩٥٥) ولم يتم والمولى احمد بن مصطفى الشهير بطاشكيري زاده المتوفى سنة (٩٦٨) وهو شرح حافل بسط الاقوال فيه سؤالا واعتراضا على السعدين لتحقيقاتها في شرح المفتاح ثم اختصر هذا الشرح اوله لله الحمد في الاخرة والاولى الخ ومن شروح الفوائد الغيائية شرح العالم الفاضل الشريف مير علي البخاري المتوفى بقسطنطينية سنة (٩٥٠) وهو شرح لطيف وشرحها السيد عبدالله الحسيني ومحمد ابن حاجي بن محمد البخاري السعدي يقال اقول اوله الحمد لله على ما انزل القرآن على صفة الاعجاز الى آخره واهداه الى ابي الفوارس شاه شجاع وفرغ من تأليفه سنة (٧٦٠) ذكر انه لوح فيه الى ما اودع بعض الفضلاء وذكر ايرادات أوردها الخطيب مع اجوبتها لشيخه العلامة الطيبي والامام الخطيبي الوشاح (من اسامي الكتب)

﴿ شركت نشر كتب عليه ﴾

مصحح كتب در مطبعة عامره عثمان علمي قره حصار



باسمه سبحانه اما بعد جدالله سبحانه يقول العبد الفقير الحقير المحتاج الى رحمة ربه الغنى
القدير المحقق في دار الطباعة العامرة عثمان بن احمد القره حصارى عنى عنهما هذا
كتاب فيه فوائد جلية وزوائد على سائر المصنفات غير قليلة فرجه الله مصنفه وشكر
سعيه لم يأل جهدا في جمعه وترتيبه وبذل وسعه في تصنيفه وتهذيبه لقد رقم على صحايف
الزمان اسطرا لاتفحوها مرور الاعصار ونسج على منوال الايام حلالا لا يسلها كرور
الادوار غيران نسخته نادرة مخزونة لا ينال ايدي الطلاب فأردت تكثيره بطبعه ونشره
بأذنى ممن ليعم نفعه وبسهل الاخذ بما فيه والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه
وقد جاء بحمد الله تعالى مصححا ومهذبا غاية التهذيب ووضعت هامشه على

الترتيب والله المسؤل لتيسير الامال والمشكور على فضله في كل حال

في عصر سلطاننا الاعظم والحقان المعظم السلطان ابن

السلطان السلطان الغازى عبد الحميد خان ادام الله ايام دولته

وصادف ختام طبعه في أواخر محرم الحرام سنة

(١٣١٤) وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وصحبه وسلم تسليما ابدا دائما كثيرا كثيرا

(شركة نشر كتب عليه)

٧ وقيل الزائدة كلمة ما ولا يخفى
ان الوجه زيادة ان دون ما

قوله ما ان زائدة * وقع علم المدوح * والضرب المثل * واخلق السجينة والسود دمعنى
السيادة احدى الدالين زائدة * وقوله سماحا مزجى وبأسا مهيبا منصوبان على المدح
ووصفان له بالسخاوة والشجاعة والسماح الجود والعطاء والمزجى من ازجاء اى اعطاه
والبأس الشدة والقوة والمهيب الذى يهاب منه ويخاف * والصارخ من الاضداد
المستغيث والمغيث ايضا واما المصرخ فالمستغيث والمستثيب من استثابه اى سأله
ان يثيبه والمعنى انه فى غاية الشجاعة ونهاية السخاوة اذا طلبت منه العون والنصر
فهو كاللث يعينك بقوته واذا طلبت منه النوال فهو كالغيث المدرار يفيض
عليك نأله (فكأنه) اى كأن البحترى (عنى) بهذه الايات (المصنفه)
هذا الكتاب اعنى الوزير غياث الدين المرحوم المذكور فى خطبة الكتاب (لازالت
امور العالمين منتظمة برأيه واقطار المشارق والمغرب منورة بروائه) يقال رجله
رواء بالضم اى منظر (والحمد لله حق جده والصلاة على من لانبى بعده والرضوان على
عترته والغفران لاصحابه واتباعه اجمعين) اورد المصنف جد الله تعالى والصلاة على نبيه وآله
فى مفتح كتابه ومختتم مقاله ليكون وردية المفتح ومسكية الختام ويتعطر بذلك مشام جميع الانام
فأقول حامدا ومصليا ومسلما ومحسبلا هذا آخر ما نطق به لسان البراعة ونظمته ببنيان
اليان فى سلك البراعة امليته مع قلة البضاعة ورجلى فى مضمار هذه الصناعة وعمجزى
عن ضبط اصوله وفروعه كما قيل جهد المقل سكب دموعه ومع هذا فانى كنت فى زمان
تقاصرت فيه همم العباد وشاع بين الانام الحسد والعناد قد اندرست رسوم العلم
وجملت حدوده وعطلت معاهده ورد وروده قد انتكس اعلامه وانتقص قواه وانعكس
احواله وانتقص فحواه شعر * لئن ادركت فى نظمى قصورا * ووهنا فى بيانى للعانى * فلا تنسب
بنقصى ان رقصى * على مقدار تنشيط الزمان * والمسئول من الملك المئان والكريم المستعان
ان يجعل سعبي هذا مشكورا وصنعي مبرورا ويسيرلى ما يزلفى الى عز جنابه وبعبدنى
عما يستوجب اليم عقابه بجرمة نبيه النبيه وآله وصحبه وذويه صلوات الله
عليه وسلامه وعلى من حسن بهم جلال الدين ونظامه وقع الفراغ من
تأليفه وتصنيفه وتصويره وتحريره بعون الله تعالى ولطف تأييده
وقت العشاء من ليلة السبت عاشر صفر المظفر لسنة اثنى
واربعين وتسعمائة الهجرة النبوية
وقد كان الافتتاح فى اواسط ذى القعدة الحرام من عام احدى واربعين
وتسعمائة فى بلدة قسطنطينية الحمية والحمد لله على التمام وعلى
آله افضل الصلاة والسلام
ومدة تصنيف الكتاب ثلاثة اشهر تقريبا والله اعلم بالصواب

ومنزله فان انضم الى ذلك الاشارة الى ماسبق الكلام لاجله ليكون المبدأ مشعرا بالمقصود والانتهاه ناظرا في الابتداء يسمى براعة الاستهلال ومنها براعة التلخيص وهو الخروج مما شرب الكلام به من نسيب او غيره الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما والانتقال الى ما يلائمه يسمى الاقتضاب وهو مذهب العرب ومن يليهم من المخضرمين وقولك بعد حمد الله والصلاة على نبيه اما بعد اقتضاب قريب من التلخيص وهذا قد يسمى فصل الخطاب ومنه ما يذكر من الفصول والابواب وقوله تعالى هذا وان للطاغين لشر مآب ومنها براعة المقطع وهو ختم الكلام بأحسن خاتمة اذ العبرة بالخواتيم وأحسنهما آذن بالانتهاء كقول المعري بقيت بقاء الدهريا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل وجميع فواتح السور وارادة على احسن الوجوه واكمل النظام فتأمل مستعينا من الملك الملام اعلم ان بعضا من الكتاب المشغوفين بتحصيل الاداب زين لهم اوهاهم زخارف الصنيع فاستمنوا ذوات الاروام في صنائع البديع ولعبت بقولهم غوايل الخيالات وارتكبوا لاجل تحسين اللفظ انواع المحالات ولما كان ذلك من البلاغة بمعزل وعن الفصاحة بألف منزل اورده المصنف في آخر هذا الكتاب وصية لطيفة نصحها لطائفة الطلاب (فقال (اصل الحسن في الكل) من المحسنات اللفظية بل المعنوية ايضا (ان يتبع اللفظ المعنى) بأن يجعل المعنى كقالب يصاغ من الالفاظ بقدرها (لا) ان يتبع (المعنى اللفظ) بأن يجعل اللفظ اصلا كعمد من ذهب والمعنى نصلا معمولا من خشب اما في المحسنات اللفظية فظاهر واما في المعنوية بأن تجعل لرعايتها الكلام خارجا عن حسن النظام فان رعاية المطابقة والمقابلة مثلا يمكن ان يكون سببا لفوات كثير من جهات البلاغة (وانما هو) اي يتبع اللفظ المعنى (بترك التكلف) في اللفظ والتحرز عما يحيل الى البعض من تلفيق كلمات مشتملة على المحسنات البديعية والصنائع العرضية زعمانهم انهم بذلك قد حازوا من البلاغة بالتدح المعلى وفازوا من الفصاحة باليد الطولى هيهات هيهات ما كل سوداء تمر ولا كل بيضاء درة وان شئت ان تعرف حسن المقال الذي نشأ في حجر الدلال وغذى بلبان الفصاحة وترعرع على رياض البلاغة ويتشرف بطرفه الكحيل غرة الرسالة وفاق بسحر طرته على الغزال والغزالة (فتأمل آيات البحرى) ترى في نواصيه مخايل السحر ودلائل الاعجاز وفي عوارضه فتان المأخذين بالكناية والحجاز (بلوناضرايب من قد نرى) فان رأينا لقمع ضربينا * تردد في خلفي سوددى * سماخا من جى وبأساهميا * فكاليت ان جنته صارخا * وكالغيث ان جنته مستثيا *) وانه على ما ترى في الرقة كالدسيم وفي اللطافة كجنة النعيم يقبله كل ذهن قويم وينشرح له كل طبع مستقيم * قوله بلونائى اخترنا والاضرايب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية وان فى

اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة ويسمى الخفاء وهي ان يكون الفرس
احدى عينيه سوداء والاخرى زرقاء كقول الحريري في رسالته الخفاء * الكرم ثبت
الله جيش سعودك زين * واللوم غض الدهر جفن حبودك يشين * او يكون حرف
منقوطا وآخر غير منقوط ويسمى الرقطاء وهي ان يكون في الشاة نقط سود وبيض
كقول الحريري في رسالته الرقطاء اخلاق سيدنا نخب وبعفوته نلب (ولك ان
تستخرج منها) اى من المحسنات اللفظية والخطية (ماشئت) وهي وجوه كثيرة
وانواع جمّة استوفها ارباب الكتابة في مصنفاتهم في هذا الباب * منها الموصل وهو
كون حروف الكلام كلها موصلا عند الكتابة كافي قول الحريري فتنتى البيت * ومنها
المقطع ضد الموصل كقول الوطواط * وادرك ان زرت دارودود * دارودرا ووردا ووردا *
الودود الحبيب ودررا بالضم مفعول ادرك والورد بالكسر جزء من الكتاب ، او ما يرد
عليه الناس من الماء والورد بالضم المراد اوالفرس * ومنها التعديل وهو ايقاع اسماء
مفردة على سياق واحد نحو قول المتنبي * الخيل والليل والبيداء تعرفني * والحرب والضرب
والقرطاس والقلم * ومنها تنسيق الصفات وهو ذكروا صفات الشئ متواليّة كقول حسان
رضى الله عنه * بيض الوجه كريمه اخلاقهم * شم الانوف من الطراز الاول * ومنها
السرفه والاخذ وهو اما ظاهر او غير ظاهر ، االظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله امامع اللفظ كله
او بعضه او وحده فان اخذ اللفظ من غير تغيير لنظمه فهو مذموم ويسمى سرقة محضة
وانحالا ونسخا وان كان مع تغيير لنظمه او اخذ بعض اللفظ سمي اغارة وسخا فان كان
الثاني ابلغ مدح وان كان دونه ذم وان كان مثله فأبعد من الذم والفضل للمتقدم وان
اخذ المعنى وحده سمي الماما وسلحا وهو ثلاثة اقسام كذلك * واما غير الظاهر فاما ان
يتشابه المعنيان لكنّه غير تغييراّما وهذه مقبولة وقديخرج بالتصرف من حيز الاتباع
الى حيز الابتداء فيكون مقبولا لاحتمال التوارد * ومن قبيل السرقات الاقتباس وهو ان
يضمن الكلام نثر او نظما شيئا من القرآن او الحديث لاعلى انه منه فاما ان ينتقل المقتبس
عن معناه الاصل ، او لا ويغير لفظه بتغيير يسيراّ ولا يغير اصلا * ومنه التضمين فهو ان يضمن
الشعر شيئا من شعر الغير مع التنيه على انه من شعر الغير ان لم يكن مشهورا واحسن
التضمين ما زاد على الاصل لنكتة كالتورية والتشبيه فإزاد استعانة وتضمين المصراع
فادونه ايداعا ورفوا * واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او مثلا لاعلى
طريق الاقتباس * واما الحل فهو ان ينثر نظم * واما التلميح فهو ان يشار الى قصة او شعر
او مثل ساير من غير ذكره * ومنها براعة المطلع وهو ان يتأثق في اول كلامه حتى يكون
اجسن سبكا واعذب لفظا واصح معنى كقول امرى القيس * قفانك من ذكرى حبيب

وكقول حسان رضى الله عنه
حصان رزان مازن بريبة *
وتصبح غوثى من لحوم
العوافل

٧ يقال لها الان انكورية وهى
حسن من حصون الروم

٤

وقاض به ثمدى واورى به زندقى * ومن السجع على هذا القول ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطرى البيت سبعة مخالفة لاختها كقول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية * ٧ تدير معتصم بالله منتقم * لله مرتعب فى الله مرتقب * ومن التصريح وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض آخر المصراع الاول من البيت والضرب آخر المصراع الثانى منه والاصل فيه استقلال كل مصراع فى فهم معناه ويسمى التصريح الكامل كقول امرئ القيس * افاطم مهلا بعض هذا التدلل * وان كنت قدازمعت هجرى فاجلى * وقد يكون غير محتاج فى نفسه فاذا جاء مر تبطابه كقوله ايضا * قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل * وقد يصح وضع كل منها موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادى * من شروط الصبوح فى المهرجان * خفة الشرب مع خلوا المكان * ومن التصريح الناقص ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى او اتحد تصريع المصراعين بلفظ واحد سواء اتحد معناه ايضا اولا وان يعلق الاول على الثانى فى صفة كقول امرئ القيس * الا ايها الليل الطويل الانجلي * بصبح وما الا صباح منك بأمثل * لان الاول معلق بصبح * ومن المحسنات اللفظية التشريع ويسمى التوشيح وذا القافتين ايضا وهو بناء البيت على قافتين ايضا يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما كقول الحريرى * يا خاطب الدنيا الدنية انها * شرك الردى وقرارة الا كدار * دار متى ما اخمكت فى يومها * ابكت غدا بعدا لها من دار * غاراتها لا تنقضى واسيرها * لا يفتدى بجلايل الا خطر * ومن المحسنات لزوم ما لا يلزم وهو ان يخفى قبل حرف الروى او ما فى معناه من الفاصلة ما ليس بلازم فى السجع فى بيتين او اكثر اى اذا جعل قافية البيت او الفاصلة سبعة لم يلزم اتيان ذلك الحرف نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلاتقهر واما السائل فلاتنهر والهاء لازم فان تقهر مثلا سجع لتنهر ونحو قوله * سأشكر عمرا ان تراخت منيتى * اياى لم تمنن وان هى جلت * فتى غير محجوب الغنى عن صديقه * ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت * رأى خلتي من حيث يخفى مكانها * فكانت قدى عينيه حتى تجلت * فالام المشددة فى هذه الايات قبل التاء غير لازم واتيانها لزوم ما لا يلزم (ويوردهنا) اى فى القسم اللفظى من علم البديع (انواع آخر) راجعة الى الخط دون اللفظ (ككون الحروف) كلها (منقوطة) كقول الحريرى * فتنتى لجننتى تجنى * تجن يفتن غب تجن * والمعنى او فعنى تجنى وهى اسم العشيقة فى فتنه وادعت على جنانية بعد جنانية لم اقل شيئا منها (وغير منقوطة) كلها كقول الحريرى * الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء الى آخر خطبته وكقوله اعدد لحسادك حد السلاح واورد الامل ورد السماح (او مختلطة منها) اى من المنقوطة وغير المنقوطة (على السواء)

٧ وهى تكون مرة كلدومرة كلمتين ومرة بعض كلدومرة فان قلت ذم ﴿ ٢٨٢ ﴾ النبي عليه السلام السميع حيث قال سميع كسمي
الكهان فم استعمله صلى الله عليه وسلم في كلامه قال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله وحدد اعز جنده ونصر عبده وقلب الاحزاب وحده ولا شىء بعده وقد رواه البخارى واجاب عنه شارح البخارى الشيخ الكرمانى بأن المذموم المتكلف والترام ما لا يلزم وهذا بالاتفاق وعلى مقتضى السجية هذا كلاما قول ولا يبعد ان يقال المذموم المتكلف لترويج الباطل بحيث يسحر العقول بايراد السميع كما هو مورد حديث انكار السميع لا كل متكلف كيف وقليل في السلف من لم يتكلفه ومع ذلك لم ينقل منهم التكبير على ذلك سيما وعلماء المعانى استحسنوه وعدوا ذلك من الصنائع مع ان فيهم من المتورعين واهل التقوى ما لا يخفى حالهم على أحد وبالله التوفيق
السدر شجر النبق والمخضود مقطوع عنه الشوك والطلع شجر الموز والمنضود مانض حله من اسفل الى اعلاه وظل ممدوداى دائم لا ينقطع كذا في التفاسير

عند الخليل وهو المذهب الاصح من آخر حرف البيت ٧ الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذى هو قبل ذلك الساكن وروى عنه انها مع ذلك المتحرك ايضا فعلى الرواية الاولى ما بعد التاء من عتابا مثلا وعلى الثانية تابا. وعند الاخفش الكلمة الاخيرة بتمامها مثل العتابا وعند ابى على قطرب وابى العباس ثعلب الحرف الذى يبنى عليه الشعرو ينسب اليه فيقال قصيدة لامية ودالية وهو حرف الروى وعند ابن كيسان ما لم اعادته في البيت وقيل هى البيت وقيل القصيدة ولعل القائلين بهما سمى المجموع باسم البعض كاطلاق الكلمة على القصيدة والالكان قافية البيت والقصيدة اضافة الشئ الى نفسه والسجع ثلاثة اقسام المطرف وهو التوافق على الروى دون الوزن كقوله تعالى لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا والمتوازي وهو التوافق على الوزن كقوله تعالى فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة والمتوازن وهو التوافق على الوزن دون الروى كقوله تعالى ونارق مصفوفة وزرابى مبثوثة (الترصيع) وهو مماثلة جانبي العقد في العدد (توازن الالفاظ) اى الالفاظ القرينتين وهو توافقها في عدد الحروف والحركات والسكنات (مع توافق الاعجاز او) مع (تقاربها) اى تقارب الاعجاز سواء كان ذلك في النثر او في النظم (نحو) قوله تعالى في توافق الاعجاز (ان الابرار لني نعيم وان الفجار لني جحيم) وتقارب الاعجاز كقوله تعالى وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وان لم يكن الالفاظ احديهما مثل الالفاظ الاخرى في الوزن والتقفية يسمى سجعاً متوازيًا وذلك اما بان يختلفا فيها معا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من اخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال بعضهم احسن السجع ما تساوت قراينه نحو في سدر مخضود وطلع منضود وظل ممدود ثم ما طالت قرينة الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى او الثالثة نحو خذوه فقلوه ثم الجحيم صلوه ويشترط ان لا يكون طول الثانية او الثالثة خارجا عن الاعتدال والا كان قبيحا وقبيحه ان يكون الآخر اقصر من الاول لان النفس اذا لم يجد امدا قد اعتاده في الاول كان كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعسر دونها ثم السجع اما قصير وادناه ما كان عن لفظين واعلاه الى عشرة ثم منها الى خمسة عشرة طويل ولايزاد عليها وبينهما مراتب كثيرة والاسجاع مبنية على سكون الاعجاز قيل السجع غير مختص بالنثر مثاله في النظم قول ابى تمام تجلى به رشدى واسرت به يندى

(وقاض)

٩ تفسير قول الوطواط رب نداء للرب حذف حرف النداء والثاني رب من حروف الجر والغنى من الغناء ضد الفقر والغنى من الغباوة ضد الذكاء سرته فعل ماض من السرور فاعله سرته ﴿ ٢٨٠ ﴾ مصدر الشر ضد الحيز فجاءه فعل ماض من

المجيء والفجأة بمعنى البقعة وبعد بالفتح ظرف ضد قبل وبعد بالضم نقيض القرب وعشرته مصدر بمعنى المعاشرة وعشرته بمعنى العسير ضد اليسر والمعنى يارب كم من غنى متصف بالغبوة سرته اتصافه باضرار الناس حتى جاءه بقعة عشرته بعد طول عشرته وعزته

٦ قال الكرماني وفي بعض النسخ مكان قوله مفروق قوله مشوش وهو سهو من الكاتب والبيت شاهد عليه لانه لا يصح مثالا للمشوش ثم قال بعد اسطر ولا عليه ان تركه كما ترك كثير من اقسامه اقول وعلى هذا يكون قول المصنف ومشوش نحو بلاغة وبراعة من ملحقات الناسخين لاجل الاصلاح ويحتمل ان يقع اللاحق من المصنف ولا يطالع عليه الكرماني وان كان من تلاميذه ولا بعد فيه ٦ اذ قوله احد المتجانسين مركبا يقتضى كون الاخر غير مركب قطعاً

مثال الاول سكران سكرهوى وسكر مداما تانى لضيق فتي به سكران ومثال الثاني لم يحفظ

من قرع بابا ولجولج اولاحق نحو قولك المؤمنون هينون لينون ونحو جئتكم من سبأ نبأ يقين او تجنيس مذيل (و) مثاله (النبيذ بغير النغم غم) وبغير الدسم سم ﴿ و ﴾ منه ﴿ تجنيس تصحيف ﴾ اتفاق الحرفين المختلفين فى اللاحق كتبة (نحو عاب و غاب) وقد مر قال على رضى الله عنه قصر ثيابك فانه اتقى و اتقى وفيه المثل المجالس اخلاها احلاها وقال الوطواط ﴿ رب رب غنى غنى سرته سرته ﴾ فجاءه فجأة بعد بعد عشرته عشرته ٩ ﴿ و ﴾ منه تجنيس ﴿ متشابه ﴾ وهو كون المتجانسين تاما مركبا من كلمتين ولم يكن مخالفا فى الخط (نحو) قول البسقي (اذاملك لم يكن ذاهمة ﴿ فدهه فدولته ذاهبة) فان الاولى مركب من ذاومن هبة والثانية فاعل من الذهاب ﴿ و ﴾ منه تجنيس ﴿ مشوش ﴾ لتجاذبه طرفان من الصنعة (نحو بلاغة وبراعة) حيث نظن تارة مطرفا للتقارب فى الحرفين مخرجا ولما لم يكونا مجتمعين يتوهم تجنيسا خطيا نظرا الى العين والغين وليس بذلك لاختلاف الراء واللام كتابة وقيل لو كانت عيناهما متحدين اما بأن كانت الراء لاما او بالعكس كان تجنيس تصحيف ولو كان لاما هما متحدين بأن يكونا مهملتين او معجمتين لكان مضارا عاقبما ذبه صنعتان ﴿ و ﴾ منه تجنيس ﴿ مفروق ﴾ ان كان المركب مخالفا فى خط لا غير المركب (نحو ﴿ كلكم قداخذ الجام ولا جام لنا ﴾ ما الذى ضمير الجام لوجاملنا *) وانما سمى مفروقا لاقترافهما فى الخط كما سمى متشابهاتشابههما فى الخط فان قيل كان جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول ٦ واجيب تارة بأن كون احد المتجانسين مركبا لاتنافى كون الآخر ايضا مركبا وضعفه ظاهر واخرى بأن اسم لا وخبرها متعدد عرفا بخلاف الفعل والمفعول فانه واحد لفظا عرفا وهذا ممنوع فالحق فى الجوب ان الكلام فيما سوى ضمير المتكلم ولا يخفى ان جامل واحد خطأ وجام مع اللام الجارة متعدد خطأ قطعاً (ويعدمه) اى من التجنيس شيئان وهو ما يجمع الكلمتان الاشتقاق او شبهه (نحو) قوله تعالى (قال انى لعنكم من القالين) فان قال من القول وقالين من القلى وهذا من شبهة الاشتقاق (و) نحو قوله تعالى (فروح وريحان اى رحة وسعة رزق الريحان بمعنى الثبت المعروف او بمعنى الرزق من الروح وكذا الريح من الروح فيبينها اشتقاق ﴿ ردا المعجز على الصدر ﴾ وهذا هو القسم الثانى من الحسنات اللفظية (بجانسة آخر البيت للفظ) باعتبار التوافق فى اللفظ والمعنى او تجانسهما او الحاقهما به (فيه) اى فى البيت فى احد المواضع الخمسة صدر المصراع الاول وحشوه واخره و صدر المصراع الثانى وحشوه وانما فى النثر فى اول الفقرة واخرها فقط كقوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه (نحو) قوله فى مثال الاول (مشتهر فى زهده وعلمه ﴿ وحمد وعهده مشتهر اى ما وقع مشتهرا الاول ٨) من المواضع الخمسة

مصاغ المجدشى * من الاشياء كالمال المصاغ ومثال الثالث ففعلك ان سئلت لنا مطاع وقولك ان سئلت لنا مطاع (مثال)

ومثال الرابع والايكن الامعرج ساعة قليلا فانى نافع لقليلها واما الخامس فا وجدت له نظيرا كذا قيل

﴿فنه﴾ اى من التجنيس ﴿تام﴾ اى اتفقا في الحروف والحركات والسكنات والتركيب (نحو رجة رجة) اى ساحة واسعة (و) منه تجنيس (ناقص) بأن يختلفا في هيئة الحركة او السكون او فيهما معا اى في التشديد وخلافه دون حروفه المكتوبة لا الملوطة ﴿وتفصيله﴾ ان المعتاد في اللفظ والخط هو الاختلاف فاذا وقع الاتفاق اما فيهما او في احدهما كان خلاف المعتاد فيكون من المحسنات ثم ان كان الاتفاق في كليهما يكون تاما لا محالة وان كان في احدهما يكون ناقصا لكن لما كان جانب اللفظ اصلا الحقوا الاتفاق فيه فقط بالتام فالناقص ما يكون متفقا في الخط فقط واما المختلفان فيها ليس بتام ولا ناقص بل ليس فيه تجنيسا اصلا لجره على المعتاد ثم الاختلاف في الهيئة في التناقص اما بحسب اختلاف الحركة ضمنا وفتحها (نحو البرد يمنع البرد) البرد بالضم نوع من ملابس الشتاء يقال جبة البرد جنة البرد او قحما وكسرا وحركة وسكونا نحو البدعة شرك الشرك والثريك بفتحين حالة الصائد والشرك بالكسر بمعنى الاشراك او حركة وسكونا وتخفيفا وتشديدا نحو الجهول امام فرط او مفرط الاول من الافراط والثاني من التفريط والمشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظرا الى الصور الخطية ﴿و﴾ منه ﴿مذيل﴾ اى مختلف بزيادة حرف اما في الاول نحو مالى كالى اوفى الوسط نحو جدى جهدى اى خطى اجتهادى اوفى الآخر ﴿نحو كاس كاسب﴾ الاول فاعل من كسا والثاني من كسب ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿مضارع ومطرف﴾ وهما واحد اى المختلفان بحرف او بحرفين وقيل الاختلاف بحرف مضارع وبحرفين مطرف الا ان قول السكاكى وهو بتوحيد الضمير يشعر بالترادف مع تقارب المخرج فيهما معا ولكون التقارب في حكم التشابه سمي مضارعا والاختلاف بحرف في الاول (نحو دامس وطامس) الاول من دمس الظلام اذا اشتد والثاني من طمس الطريق درس وانمحي اوفى الوسط نحو كسب وكثم الاول بمعنى القرب والثاني بمعنى القرب والثاني بمعنى الصرف اوسعة البطن او الشبع وبحرفين نحو ما خصصتني وانما لحسنتني اى خيس الخطا والقدر ولعله لم يوجد مثال المختلفين بحرفين في غير الوسط ﴿و﴾ منه تجنيس ﴿لاحق﴾ وهو ان يختلفا مع التقارب اما بحرف او بحرفين والاول اما في الاول (نحو سعيد بعيد) اوفى الوسط نحو كاتب وكاذب اوفى الآخر نحو عابد وعابت ونحو المكارم بالمكارة والمختلفان في اللاحق اذا اتفقا كتبة كقولك عايب عايب العيث بالثلثة الفساد ويسمى تجنيس تصحيف لتخفيف احدهما بالآخر وتجنيس خط لتساويهما في صورة الخط وهما اعم من اللاحق نحو تايب ونايب ﴿ومزدوج﴾ من الازدواج فى النظم ويسمى مكررا ومرددا ايضا وذلك اذا وقع المتجانسان بحيث يكون احدهما ضميا للآخر ولصيقا به سواء كان بينهما تجنيس تام (نحو من طلب وجد وجد) وكذا

الغنى فقد انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال وخاطب به
 و معلوم ان الخطاب لنفسه فيحمل على انتزاع شخص آخر من نفسه مثله وقيل اراد
 بالمال المعهود عند العرب * ومنها المبالغة المقبولة لان المردودة ليست من المحسنات
 فالدعوى ان كان ممكننا عقلا وعادة فتبليغ كقول امرئ القيس يصف فرس له بأنه
 لا يعرق وان اكثر العدو * فعادى عداء بين ثور ونعجة * دراكا فلم ينضع بماء فيغسل *
 العداء الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما على اثر آخر في طلق واحد الثور
 الذكر من بقرا الوحش والنعجة الاثني منها دراكا اي متابعا وان كان ممكننا عقلا لاعادة فاغراق
 كقوله * ونكرم جارنا مادام فينا * وتبعه الكرامة حيث مالا * وهذا يمكن عقلا تمتنع عادة وان
 تمتنع عقلا * ففعلوا كقول ابي نواس * واخفت اهل الشرك حتى انه * ليحافك النطف التي لم
 يخلق * والمردود منها هو القسم الاخير * ومنهم من رد المبالغة مطلقا محتجا بأن خير الكلام
 صدقه كما قال حسان رضى الله عنه * وان اشعريت انت قائله * يقال اذا انشدته صدقا * ومنهم
 من قبلها مطلقا محتجا بأن احسن الشعر اكدبه وخير الكلام ما بولغ فيه * والمذهب المرضى ماض
 وخير الامور اوساطها وقد مر ان الكذب يفارق المجاز والمذموم هو الاول * والغلو
 قد يقبل بما يقربه الى الصحة نحو كاد زيتها يضىء ولولم تمسسه نار ويكونه تحيلا حسنا
 وبوقوعه موقع الهزل والخلاعة * ومنها المذهب الكلامي نحو لو كان فيهما آلهة الا الله
 لفسدتا * ومنها حسن التعليل اي التعليل باعتبار لطيف غير حقيق وهذا اما تعليل الثابت
 او اثبات غير الثابت والاول اعم من ان يظهر لها علة في العادة او لا والثاني اما ممكنة
 او غير ممكنة وقد يكون الاثبات بالشك * ومنها التفرع وهو ان ثبت لمتعلق امر حكم
 بعد اثباته لمتعلق آخر كقول الكمي في مدح اهل البيت * احلامكم لسقام الجهل شافية
 كاد ماؤكم يشفي من الكلب * الكلب * بالفتح شبه الجنون يحدث لعض الكلب الكلب
 ويزعمون ان انجع الدواء له شرب دم ملك * ومنها الادماج وهو اللف وهو ان يضمن
 كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر وهو اعم من الاستتباع لانه مختص بالمدح
 كقول ابي الطيب * اقلب فيه اجفاني كأنى * اعد بها على الدهر الذنوب * ضمن وصف الليل
 بالطول الشكاية من الدهر * ومنها الهزل الذي يراد به الجد كقوله * اذا ما تعبى اناك مفاخرنا *
 فقل عد عن ذا كيف اكلت للضب * ومنها الاطراد وهو تتابع اسماء الآباء على الترتيب
 بلا كلفة في السبك والانسجام كقوله عليه السلام ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
 ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام اقسام الضرب
 المعنوي * (و) القسم * اللفظي اصناف التجنيس وهو (تشابه الكلمتين في اللفظ * سواء
 كان التشابه تمام الكلمة او بعضها واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص
 يعرف تفصيله بتعدد انواعه المعتبرة والمعتبر منه في باب الاستحسان عدة انواع

٧ ولوقيل انه تمتنع عقلا
 في زماننا هذا لم يقابل هذا
 الكلام احد بالتكذيب والا
 فيطالب باثبات امكانه
 فاني له ذلك والى الله المشتكى
 من زمان خلا عن اللطف
 والكرم والله اعلم واحكم

✦

٩ اوله * انما الشعر لمرء
 يعرضه على المجالس ان كيسا
 وان حقا

✦

٣ قال بعضهم * در شعر مكوش
 كه در فن او * چون ا كذب
 اوست احسن او

٤ الاحلام الراء الكلب
 شبه جنون في الكلب من
 اكل لحوم الناس لا يعرض
 احد الاعرض له الجنون

✦

٩ وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل ﴿٢٧٧﴾ فقرة الظهر العجز آخر كلمة من البيت او الفقرة والروى الحرف الذى يبنى

عليه واخر الايات او الفقر
ويجب تكراره فى كل منها

سـ

٢ فان العكس قد وقع بين

العادات وهو احد طرفى

الكلام وبين السادات وهو

الذى اضيف اليه العادات

سـ

٣ وقع العكس بين الحى

والميت بأن قدم الحى وأخر

الميت ثم عكس فقدم الميت

واخر الحى وهما متعلقان

لفعلين فى جلتين سـ

٤ وقع العكس بين هن وهم

حيث قدم هن على هم ثم

عكس فأخر هن من هم وهما

لفظان واقعان فى طرفى

جلتين سـ

٥ لم يعفهاى لم يعفها الارواح

اى الرياح والديم جمع ديمة

وهى المطر الدائم سـ

٦ اى سقى الله الغضا وهى

شجر معروف فى العراق

واسم شبوه اى اوقدوه

الجوانح الاضلاع الصغار

تحت الثدى والضلع

الاضلاع الكبار مما يلى الظهر

سـ

٧ لان نقى الشرب بكف

البخيل يستلزم الشرب بكف

كريم عادة سـ

معدى كرب اذا لم تستطع شيئا فعدده * وجاوزه الى ما تستطيع * فان قوله اذا لم تستطع اذا عرف
يعرف السامع ان التجاوز منه الى ما تستطيع بناء على ان الروى حرف العين كفى الايات
السابقة عليه * ومنها العكس ويسمى التبديل وهو ان يقدم جزء فى الكلام ثم يؤخر
ذلك المتقدم عن المتأخر ويقع على وجوه * احدها ان يقع بين احد طرفى جملة واحدة
وبين ما اضيف اليه تلك نحو عادات السادات سادات العادات ونظيره كلام الملوك
ملوك الكلام * وثانيها ان يقع بين متعلقى فعلين من جلتين نحو يخرج الحى من الميت
ويخرج الميت من الحى * وثالثها ان يقع بين لفظين فى طرفى جلتين نحو لاهن حل لهم
ولا هم يحلون لهن * ورابعها ان يقع بين طرفى جملة كما قال سعد الملة والدين التفتازانى
* طويت باحراز الفنون ونبيلها * رداء شبابى والجنون فنون * فحين تعاطت الفنون وحظها *
تبين لى ان الفنون جنون * ومنها الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض لنكتة
كقول زهير * قف بالديار التى لم يعفها القدم * بلى وغيرها الارواح والديم * حكم اولا
بأن تقادم العهد لم يعف الديار ثم نقضها بان غيرها الرياح والامطار الدائمة لنكتة وهى اظهار
الحزن بأنه ذهب عقله من الخبرة حتى اخر ما لم يتحقق ثم افاق وتدارك فنقض كلامه السابق
ومثله فاف لهذا الدهر لابل لاهله * ومنها الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم
يراد بالضمير الراجع اليه المعنى الآخر او يراد باحد ضميرى اللفظ احدهما وبالآخر الآخر
فالاول كقوله * اذا نزل السماء بأرض قوم * رعيناه وان كانوا اغضابا * اراد بالسماء الغيث
وبضمير رعيناه النبت وكلام المعينين مجازى والثانى كقول البحترى * فسقى الغضا ٦ والساكين
وان هم * شبوه بين جوانحى وضلعى * اراد بضمير ساكينه الراجع الى الغضا المكان وبضمير
شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى وضلعى نار الغضا اى نار الهوى الشبيهة بنار الغضا
فى عدم الانطفاء يقال لا تنفى اربعين يوما * ومنها التجريد وهو ان يتزع من امرضى صفة امر
آخر مثله فيما بالغة لكما لها فيه * وله اقسام * الاول ان يكون بمن نحو لى من فلان صديق
جيم اى بلغ فى الصداقة مبلغا انتزع منه آخر مثله فيها * والثانى بالباء التجريدية نحو لئن سئلت
فلانا لتسألن به البحر اوباء المعية نحو حضرت الحرب بمدرع منى مثل الاسد * والثالث
بدخول فى فى المنتزع منه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اى فى جهنم حيث انتزع منها
دار خلد اخرى تهويلا ومبالغة * والرابع ما لا يكون بحرف نحو اوسى فقيرا او يموت
كريم اراد بالكريم نفسه فكأنه انتزع منه كريما آخر مبالغة فى كرمه * والخامس بطريق
الكناية كقوله يا خير من يركب المطى ولا * يشرب كأسا بكف من بخلا * اى يشرب
بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس من كفه ٧ على طريق
الكناية واذا شرب بكف نفسه فهو الكريم * والسادس مخاطبة الانسان نفسه كقول
ابى الطيب * لا خيل عندك تهديها ولا مال * فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * اراد بالحال

قال الراغب الاصفهاني في المحاضرات دفع رجل الى خياط اعور ثوبا فقال لا خيطن لك ما لا تدري اقباء هو ام قيص فقه
لامدحك بيت لا تدري اهجاء هو ام مدح فقال * خاطز يدلي قبا ليت عينه سواء * هذا كلامه فعلى هذه الرواية اسم الخياط
دون عمرو وكاهو المشهور **ع** قيل الاعتراض على ثلاثة اشرب **ك** ٢٧٦ * مذموم وهو ما لا يفيد شيئا كقوله * يشفى صد
الرأس مثل الصارم العضب
فان لفظ الرأس حشو
لا حاجة اليه ومتوسط هو
ما يكون تأكيذا كقوله
الاهل اناها والحوادث جنة
بأن امرئ القيس من تملك
بيقرا * يقال يقير للرجل
اذا اقام بالحضر وترك قوته
وتملك ام امرئ القيس
فقوله والحوادث جنة افاد
تأكيذا لانه يتعسر وانه من
الحوادث ومليع ويسمى
حشو اللوزنج وهو ما يفيد
المعنى جالا اما لافادة دفع
الشك والاعتقال على تقدير
السؤال او غيرهما كقولهم ان
الثمانين وبلغتها * قد احوجت
سمى الى ترجان * وقوله ولو
ان الباخلين وانت منهم *
رأوك تعلموا منك المظالها
ما ذكره الشارح الكرمانى **ع**
٣ نقل عن علي بن عيسى
الربيع ان في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما
انه نهب الاعمار دون الاموال
وهذا مما ينبي عن علو الهمة
لاصلاح الدنيا وعدم

مندحيث يصح المدح والذم وغيرهما (كقوله) اى قول بشار * خاطلى * عمرو وقبا (ليت
عينه سواء) قلت شعر اليس يدري * ام مدح ام هجاء **ك** (الاعور) اى الذى عينه عوراء
وهو المسمى بعمر ويحتمل هذا تساوى العينين في الخير اى الابصار وتساويهما في الشراى
العنى قيل المتشبهات باعتبار الصورة واللفظ من باب التوحيد كأنها باعتبار الحقيقة
والمعنى من باب الایهام **ك** الاعتراض * ويسمى الحشو (ان يتخلل الكلام كلام آخر)
للتأكيد ويتم المتصود بدونه (نحو) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار)
فقوله ولن تفعلوا اعتراض بين الشرط والحزاء وعلى هذا التعريف لا يكون غير الجملة
والا الجملة الواقعة في الآخر اعتراضا وقد يكون اعتراض في اعتراض كقوله تعالى
فلا اقسام بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فقوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
اعتراض ولو تعلمون اعتراض آخر فيها **ك** التجاهل * ولقد تأدب السكاكى وسماه سوق
المعلوم مساق غيره وقال لاحب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده في التنزيل (وقدمنا)
في علم المعاني الا انه ذكر هناك باعتبار مقتضى المقام وهنا باعتبار تحسين الكلام
فيلاحظ هذا التغير في مسألة واحدة باعتبارين (نحو) قوله * اهذه جنة الفردوس
ام ارم * ام حضرة حفها العلياء والكرم * اشار بهذه الى حديقة * الاستنباع وهو مدح
يستتبع مدحا آخر (نحو) قول ابى الطيب في سيف الدولة * نهبت من الاعمار ما لو حويته *
لهنت الدنيا بانك خالد * ٣ مدحه بالجماعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال
القدر وقد يقال الاستنباع لا يختص بالمدح بل يوجد في الذم ايضا * وههنا * اى في القسم
المعنوى (اقسام آخر كالالتفات والايجاز) وقد سبقا في علم المعاني لكن مع تغير جهة
البحث (وغيرهما) من المحسنات العرضية المعنوية * منها تأكيذ المدح بما يشبه الذم كقوله
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتاب * ويمكن عكسه ايضا كقولك
فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجرى فيماليس مدحا ولاذما كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف اى الاهدأ الامر الذى هو المحال فيكون تأكيذا
لاستحالة ما علق عليه وفي الآية وجوه آخر ذكرت في التفاسير * ومنها القول بالموجب
كقوله * قلت ثقلت اذ آيت مرارا * قال ثقلت كاهلى بالايادى * قلت طولت قال لابل
تطولت * قلت ابرمت قال لابل خبل ودادى * ومنها الارصاد **ك** ويسمى التسهم وهو ان
يجعل قبل العجز من الفقرة **٧** او من البيت ما يدل عليه اذا عرف الروى قبل ذلك كقول

الطمع للمال والثانى انه لم يكن ظالما يقتلهم حيث قتلهم للاصلاح للمال **ع** ٨ ونظيره * ولا عيب فيهم غير ان (معدى كرب)
ضيوفهم تلام بنسيان الاحبة والوطن **ع** ونظيره قول عبد الرحمن الجامى في شعر بعض القاصرين * اكرچه وزن نازد
وليك بى معنى است **ع** ٦ الارصاد نصب الرقيب في الطريق يقال بر دمسمهم فيه خطوط مستوية **ع** ٧ الفقرة في النثر **ع** ٩
البيت في الشعر مثلا قول الحريرى هو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بجواهر وعظه فقرة اخرى **٩**

وارضهم لك مصطاف بتقديم الظرف ثم قسم في البيت الثاني والمشهور في نسخ ديوان
المنبي قبل قوله لسبي ما نكحوا هو قوله * حتى اقام على ارباض خرشنة * تشق بها الروم
والصلبان والبيع * واما قوله الدهر معتذر فهو بعده بعدة آيات فعلى المشهور
فالجمع هو شقاء الروم بالمدح واجلا فانه يتناول السبي والقتل والنهب والاحراق
الارياض جمع ريبض بالفتح ما حول المدينة والخرشنة بلدة من بلاد الروم يقال انها اول
حصونهم يقال لها الآن اماسيه والشقاء التعب والصلبان جمع صليب النصرارى والبيع
جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى متعبد النصرارى وحتى متعلق بقوله قاد
المقانب اى العساكر فى البيت السابق * التقسيم مع الجمع عكس ما تقدم * وهو ان يقسم
ثم يجمع (نحو) قول حسان رضى الله عنده عند مدح قومه (* قوم اذا حاربوا خسروا
عدوهم *) وحاولوا النفع فى اشياهم نفعا * سحجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلايق
فاعلم شرها البدع *) السحجية الغريزة التى جبل عليها الانسان والخلایق جمع خليقة بمعنى
الطبيعة واخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق ٩ جمع فى البيت الاول صفة الحمدوحين
حيث ذكر ضرهم للاعداء ونفهم للاولياء ثم جمع فى البيت الثانى تحت حكم واحد هو
السحجية * الجمع مع التفريق والتقسيم * لم يفسره لظهوره ماسبق (نحو) ٧ قول السكاكى
رحم الله * فكان نار ضوا وكالنار حرا * محيا حيبى وحرقة بالى * فذلك من ضوئه
فى اختيال * وهذا الحرقة فى اختلال * جمع فى البيت الاول محيا الحبيب وحرقة البال
تحت النار ثم فرق بين وجهى الشبه ثم قسم فى البيت الثانى قوله فذلك اى الحبيب
من ضوء محياه فى تبختر ودلال من الحسن وهذا اى البال بحرقة فى اختلال من الحزن
* الايهام * ويسمى التورية ايضا (ان تذكر لفظا له استعمالان) قريب وبعيد بالنسبة
الى الذهن سواء كان المعنىان حقيقيين او مجازيين او مختلفين (فتريد ابعدهما) مع توهم
ارادة القريب (نحو) قوله * جلناهم طرا على الدهم بعدما * خلعنا عليهم بالطعان ملابسا)
اراد بالجل على الدهم تقييد العدى بالقييد فأوهم اركابهم الخيل الدهم وكقول القبعثرى
للحجاج لا جلنك على الادهم وعنى به القيد مثل الامير جل على الادهم والاشهب
ابرز وعيده فى معرض الوعد متغايبا لمكان لفظ اجلنك على الطنف وجه * وفيد ايضا
مراعاة النظر بين الحمل والادهم والتجاهل واسلوب الحكيم ومعنى المشاكلة لانه لولم
يقبل الادهم لم يطابقه الحمل عليه والتوجيه لانه ان اريد الوعد كان مدحا وان اريد الوعيد
كان ذما وفيد البيان والتخصيص بعطف الاشهب واكثر المتشابهات فى التنزيل من باب
الايهام اذ المراد معانيها البعيدة التى عجز العقول عن دركها * التوجيه * ويسمى ايضا
محملة الضدين (ان يذكر) كلام (ذا وجهين) مختلفين فى المدح والذم فالايهام اعم

٩ هذا المعنى مقتبس من قوله
صلى الله عليه وسلم اما بعد
فان خير الحديث كتاب الله
وخير الهدى هدى محمد
وشر الامور محدثاتها وكل
بدعة ضلالة قال صاحب
جامع الاصول محدثات
الامور مالم يكن معروفا
فى كتاب الله ولا سنة ولا
اجماع واما الابتداع فان كان
فى خلاف ما امر الله تعالى
به ورسوله فهو فى حيز الذم
والانكار عليه وان كان
واقعا تحت عموم ما ندب الله
تعالى اليه وخص عليه
اورسوله فهو فى حيز المدح
فالحديث من العام بخصوص
✽

اشار الى انه من اشعاره بقوله
كاذبا قلت على صيغة الخطاب
✽

٩ فعل من مفهوم اول
النشرين المذكورين ومن
لفه المذكوران ان مجرد
الايان ايضا نافع وفي الكشف
ان قوله او كسبت عطف على
آمنت ولم يفرق بين النفس
الكافرة اذا آمنت في غير
وقت الايمان وبين النفس
التي آمنت في وقته ولم تكسب
خيرا بناء على مذهبه ان
الايان الخالي عن العمل
لا ينعف يوم القيامة بخلاف
اهل السنة فانه عندهم نافع
فقول صاحب الكشف
مردود بجعل الآية من
قبيل اللف التقديرى كذا
قيل
٧ وكقول التمس ولا يقيم
على ضم يراد به * الا
الاذلان غير الحى والوند *
هذا على الخسف مربوط
برتمه * وذال شج فلا يرثى له
احد *

والمصطاف من اصطاف كما
ان المصيف من صاف

لتسكنوا فيه) اى فى الليل (ولتبتغوا من فضله) اى فى النهار بأنواع المكاسب * ومنها ما يقع
بغير ترتيب كقوله تعالى ومن آياته مناكم بالليل والنهار وابتغواكم من فضله تقديره
وابتغواكم من فضله بالليل والنهار فيكون الليل ناظرا الى المنام والنهار الى الابتغاء * ومنها
ما يكون احدى القريتين من اللف محذوفة لدلالة النثر عليها ٩ كقوله تعالى يوم يأتي
بعض آيات ربك الآية اذ التقدير لا ينعف نفسا ايمانها وقت مجيئ اشراط الساعة
او كسبها في ايمانها في ذلك الوقت لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيراً من قبل
﴿الجمع ان تدخل شيئين﴾ فصاعداً (فى نوع واحد) اى فى امر كلّى تجمعهما (نحو * ان
الشباب والفرغ والجد * مفسدة للمرء اى مفسدة *) وهذا البيت لابي العتاهية واوله
* علمت يا مجاشع بن مسعدة * فالفسدة هى الكلى والثلاثة جزئياته والجدة الاستغناء
ووجه جمعها فى المفسدة ان الشباب زمان اتباع الهوى خصوصا اذا امانه فراغ الحال
من عدم لوم الرجال مع وجود آلة التحصيل اى المال ﴿التفريق عكسه﴾ اى عكس الجمع وهو
ان يقصد الى شيئين من نوع واحد فتوقع بينهما تابينا (نحو) قول الوطواط * ما نوال الغمام
وقت ربيع * كنوال الامير يوم سناء * فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء فرق
بين نوعى النوال برغبة النفوس بأحدهما دون الآخر والبدرة هى عشرة آلاف درهم
﴿التقسيم ان تذكر شيئا جزءين او اكثر وتسند الى كل﴾ من الجزئين او الاجزاء
(ما) هوله (عندك) على التعيين بخلاف اللف والنشر (نحو) قوله * اديسان فى بلخ
لا ياكلا ن * اذا سحبا المرء غير الكبد * فهذا طويل كظلم القنائة * وهذا قصير كظلم
الوتد * ذكر ادبا زوجين واسند الى احدهما الطول والى الآخر القصر واكل
الكبد كناية عن الخبث والايذاء وحقيقتهم من آكلة الاكباد مرض مخصوص فان قلت
من اين التعيين لان كلا من اسم الاشارة يصلح كلاهما قلت يلزم من الاشارة التعيين عند
المتكلم وعدم التعيين عند السامع لا يضر ٧ ﴿الجمع مع التفريق ان تدخل شيئين فى امر﴾
اى فى معنى واحد (وتفرق جهتي الادخال نحو) قوله * قد اسود كالمسك صدغا * وقد طاب
كالمسك خلقا *) شبه الصدغ والخلق بالمسك ثم فرق بين جهتي المشابهة ﴿الجمع مع التقسيم ان
تجمع﴾ بين شيئين او اكثر تحت حكم (ثم تقسم) بأن تضيف الى كل منهما ما هوله عندك
(نحو) قول المتنبي فى مدح سيف الدولة * الدهر معتذر وانصر منتظر * وارضهم لك
مصطاف ومرتب * للسي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا *)
المصطاف ٧ موضع الاقامة بالصيف والمربع موضع الاقامة بالربيع وعبر عن المنكوحات
والاولاد بكلمة ما استحقاقاً لهما او توقيفا فى العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوا
جمع فى البيت الاول ارض العدو وما فيها فى كونها خالصة للممدوح لانه قال

(وارضهم)

اللفظية واما التجنيس فيؤل الى ترجيح اللفظ على لفظ آخر للمناسبة لا لتبديله بالاخر كما في
 المشاكلة وقد يكون ذكر الغير تقدير يرا كما تقول لمن يغرس الاشجار أغرس كما يغرس
 فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس
 للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ❖ ومن المشاكلة الاستطراد وهو
 الانتقال من فن من الكلام الى آخر يناسبه مناسبة قريبة او بعيدة ولم يلاحظ الثاني عند
 سوق الاول مأخوذ من فعل الصايد يطارد صيداً فيتلقاه فيقصده كقوله تعالى لباسا
 يوارى سواتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير فان آخر الكلام من قبيل ما ذكرناه ونحو
 ذلك (مراعاة النظر) ويسمى التناسب والنوفيق والاثلاف والتلفيق ايضاً (الجمع بين
 المتشابهات) بألفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان او بألفاظ متشابهة معانيها
 الاخر دون المعاني المرادة (نحو) قول ابي العلاء المعري (* وحرف كنون تحت راء ولم يكن ❖
 بدان يؤم الرسم غيره النقطة *) ٧ وحرف اي ناقصة ضامرة كنون اي كوت في الصغر والخفافة
 او كحرف النون في الضمور والانحناء تحت راء اسم فاعل من رأيتته اذا ضربت ريته
 لتحركه والبدال اسم فاعل من دلوت الناقعة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يؤم اي يقصد
 ذلك الرائي الرسم اي اثر الديار * غيره النقطة اي ما تقاطر على الرسوم من المطر فالتشابه
 ههنا ليس في المعنى المراد بل في المعنى المتبادر اعني حروف الهجاء وحرف النون
 والراء والبدال وايقاع النقطة ولذلك سماه بعضهم ايهام حروف الهجاء وحرف النون
 مناما تخط يد الوغى ❖ والبيض تشكلا والاسنة تنقط) والبيض اي السيف تشكلا والشكلة
 ما يسقط منه من الدم طولا والاسنة الرمح والنقط ما ينقط منه من النقطة وكذلك
 الحال في اثرهما اول البيت ❖ لو كنت شاهدا ناعداً لقائناً ❖ والخليل من تحت الفوارس تنحط ❖
 وهو من النحيط بمعنى الزفير ومن مراعاة النظر تشابه الاطراف وهو ان يحتم الكلام بما يناسب
 ابتداءه في المعنى نحو قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان
 اللطيف يناسب كونه غير مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
 للشيء يكون خبيراً به ❖ المزوجة ان تزوج بين معنيين ❖ متناسين في اللفظ (في الشرط
 والجزاء) بأن ترتب امرأ واحداً على كل منهما (نحو) قول البحترى (* اذا ما نهى الناهي فليج بي
 الهوى ❖ اصاخ الى المواشى فليج بها الهجر *) نسب لجاح الهوى ازدياده الى الشرط اي
 بنهى الناهي ولجاح الهجر اي زيادته بالجزاء اعني اصاخة المحبوب الى الواشى اي استماع
 كلامه والواشى من بشى الكلام الكاذب ويزينه ❖ اللب والنشر ان تلف بين شيئين ❖
 في الذكر (وتنشر بمعلقهما) من غير تعيين (اعتماد أعلى العقل) بأن ترد كلالا الى ما هو له ❖ وله
 اقسام ❖ منها ما يقع على ترتيب اللب (نحو) قوله تعالى ومن رحته جعل لكم الليل والنهار

٧ يقول وتجل هذه الحبيبة
 ايضاً ان تركت من النوق
 ماهي في الضمر والانحناء
 كالنون يركبها الاعرابي
 لزيارة الاطلال فيضرب
 ريتها اذ احراك بها من
 شدة الهزال يريدان مراكب
 هذه الحبيبة سمان ذات اسمة
 والبيت كله ايهام (ضرام
 السقط)

عن ظهور بياض الشيب في سواد رأسه ﴿المقابلة ان تجمع بين متافين﴾ واكثر
 (وتشترطهما) اي وتجعلهما مشروطا (بمتقابلين) وهي اخص من المطابقتة لوجوب
 التعدد فيها بخلاف المطابقة على ما عرفت (نحو) قوله تعالى (فاما من اعطى واتقى
 وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى) واما من نخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
 جمع بين خسة هي التيسير واعطاء حقوق ماله وافتاء المعصية والتصديق بالكلمة
 الحسنى وهي كلمة التوحيد وبين خسة هي مقابلاتها وهي التعسير والنخل الذي هو المنع
 والاستغناء بشهوات الدنيا عن نعيم العقبى ويجوز ان يكون المراد بالاستغناء الزهد فيما
 عند الله ٣ والتكذيب بالكلمة الحسنى وكقوله صلى الله عليه وسلم ان الرفق لا يكون في شيء
 الا زانه ولا الخرق في شيء الا شانته * ومن لطائف المقابلة ما روى عن بعضهم انه قال له
 المنصور انك بخيل فقال يا امير المؤمنين ما جدد في حق ولا ازوب في باطل * واعلم ان
 بعضهم لم يذكر في المقابلة الشرط المذكور فعد منها بيت ابى دلامة وهو قوله * ما احسن
 الدين والدنيا اذا اجتمع * واقبح الكفر والافلاس بالرجل * اذ ذكر في الاول الاجتماع
 دون الثاني نقل عن المطرزي انه جعل المقابلة اعم من الطباق وفسرها بأن تضع معاني
 تريد الموافقة بينها وبين غيرها او المخالفة فتأني في الموافق بما وافق وفي المخالف بما خالف
 او تشرط شروطا وتعدد احوالا في احد المعنيين فيجب ان تأتي فيما يوافقته بمثل ما شرطت
 وعددت وفيما يخالفه بأضداد ذلك ومثل ذلك بأمثلة يطول ذكرها ﴿المشاكلة ان تذكر
 الشيء بلفظ غيره﴾ دخل فيه المجاز ثم خرج بقوله (لوقوعه في محبته) اي محبة غيره وخرج
 التجنيس ايضا فانهما وان ذكرا بلفظ غيرهما لكن لوقوعهما في محبته لمجرد المشاكلة
 الصورية قال بعضهم ان كان هناك علاقة صحيحة للمجاز فذاك وينفد المشاكلة زيادة
 الحسن والا فلا بد من جعل وقوعه في محبة غيره علاقة صحيحة للمجاز في الجملة
 والافلاوجه للتعبير به عنه اقول لا يخفى عليك ان المجاز من المحسنات الذاتية والمشاكلة
 من المحسنات العرضية فاذا وجد الاول لا يبتى لاعتبار الثاني من تلك الجهة وجهها وايضا
 لا يشك احد ان اطنخوا في المثال الآتى ليس مستعملا في معنى خيطوا بل اتى به بلا استعمال
 فيه (نحو) قوله ﴿قالوا اقترح شيئا نجد لك طمخا﴾ قلت اطنخوا الى جبة وقيصا) ذكر اطنخوا
 موضع خيطوا لوقوعه في محبة نجد لك طمخا و اقترح السؤال على سبيل الارتجال
 وتحقيق المقام ان اللفظ في المجاز مستعمل في المعنى المجازى واطنخوا ليس مستعملا ههنا في
 معنى خيطوا بل هذا اللفظ قائم مقام خيطوا فالمجاز ارادة معنى بدل معنى آخر والمشاكلة
 ارادة لفظ بدل لفظ آخر فالاستعمال تعيين اللفظ للمعنى سواء كان بالوضع اولا والمشاكلة
 تبديل اللفظ المستعمل في المعنى بلفظ لا يستعمل في ذلك المعنى لمناسبة معتبرة هناك فاللفظ
 فيها يدل على لفظ مستعمل في ذلك المعنى لاعلى المعنى نفسه ولهذا عدت من المحسنات

٣ قال البيهقي في تاج المصادر
 يقال زهد فيه اذا رغب عنه
 وعندا رغب فيه *
 ٩ صاحب الايضاح *

ويرقيه اعلى درجات التحسين (بشيء) مشهور ﴿من علم البديع﴾ وهو علم يعرف به وجوه
تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ووضوح الدلالة وهذا العلم يفيد
الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح
فلامدخل لها في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره فلا
يجوز جل الاستحسان الذي ذكر السكاكي في حد علم المعاني على هذا العلم كما حققناه في صدر
الكتاب واما ذكر المطابقة والتجنيس في اثناء نكت علم المعاني في الاية فعلى سبيل الاستطراد
والتبعية (وهو) اى علم البديع (قسمان معنوي) يتعلق بالمعنى وحده كالالتفات وغيره
او مع اعتبار اللفظ كالمطابقة والمشاكله ونحوهما وهو ليس من البلاغة لانه عرضى وهى
ذاتى الا انه من حيث التعلق بالمعنى قد يلتبس به (واللفظى) متعلق باللفظ وحده كالتجنيس
والزصيع وهو بمنزلة الفصاحة في الحسن الذاتى (فالعنوى اصناف) بدأ بالمعنوى لان
المعاني مقاصد اصلية والالفاظ توابع وقوابل لها وذكر من اصنافه سبعة عشر وقد يبلغ
تسعة وعشرين واكثر ﴿المطابقة﴾ وهى الموافقة (ان تجمع) في الذكر (بين متنافين)
اى متقابلين في الجملة وان لم يكونا في غاية الخلاف سواء كانا اسمين (نحو) قوله تعالى
حكاية عن اصحاب الكهف (وتحسبهم ايقاظا وهم رقود) او فعلين نحو قوله تعالى
يحيي ويميت او حرفين نحو قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وسواء
كان المتنافيان في كلام متكلم واحد او متكلمين كما شهد رجل عند شرح فقال انك
لسبط الشهادة اى خالية الشهادة عن التعقيد فقال انها لم تجعد عنى اى لم يصعب
ولم يكن فيها تعقيد ﴿ومن المطابقة اثبات الشئ ونفيه كقوله تعالى ولكن اكثر
الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا وقد يكون التقابل تقديرا كقول
ابى الطيب ﴿لم تطلب الدنيا اذالم ترد بها سرور محب او اساءة مجرم﴾ نانه قابل
المحب بالمجرم ومقابله المبعض والسرور بالاساءة ومقابله الحزن وقد يكون خفيا نحو
اغرقوا فادخلوا ناراً ﴿ومن الطباق نوع يسمى النديع من ديج المطر الارض زينها بالرياح
ويفسر بان تذكر في معنى من المدح او غيره الوانا تقصد الكناية كقول ابى تمام يصف
شهيدا ﴿تردى ثياب الموت حرا فماتى﴾ لها الليل الاوهى من سندس خضر ﴿او تقصد
التورية كقول الحريري فذا زور المحبوب الاصفر ﴿واغبر العيش الاخضر﴾ اسود يومى
الابيض ﴿وابيض فودى الاسود﴾ حتى رثى لى العدو الازرق ﴿فيا حبذا الموت الاحمر﴾
ومن الطباق ما يسمى ايهام التضاد وهو قسمان الاول نحو قوله تعالى اشداء على الكفار
رجاء بينهم فان الرحمة مسببة عن اللين والثانى نحو قول دعبل الخزاعى ﴿لا تعجبي ياسلم
من رجل﴾ ضحك المشيب برأسه فبكى ﴿فضحك ههنا مقابل نبكى ظاهرا واما حقيقة فنجاز

٩ وقيل في وجد العدول عن تصريح الفاعل اشارة الى ان هذه الامور اهون عند الله تعالى من ان ينسبها الى قدرته صراحة ٣ ويمكن ان يقال في اختيار ابلعي تنبيه على عدم التدرج في البلع ﴿ ٢٧٠ ﴾ المفهوم من الابتلاع اذ المقام مقام الانقياد التام

في صدر الآية بقائل قيل ٩ وكذا لم يصرح بمن سوى السفينة بينها على ان تلك الامور العظام لا يتصور الامن قادر لا يكتنه وقهار لا يغالب فلا يذهب الوهم الى فاعل غيره جلت عظمته * ومنها انه ختم الكلام بالتعريض تنبيها لسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل وان تلك ليست الا ظلمهم هذا هو النظر من جهة علم البيان * واما النظر من جهة علم المعاني * منها انه اختير في دون اخواتها لكثرة استعمالها ولاقتضاء مقام اظهار الجبروت تبعيد المنادى المؤذن بالتهاون ولم يقل يارض بالكسر لامداد التهاون ولم يقل ياليتها للاختصار مع اباة مقام الانقياد عن الغفلة اللازمة للتنبيه * ومنها اختيار لفظ سماء وارض على غيرهما لكونهما اخف وادور وكذا ابلعي على ابلعي مع تجانسه باقلى ٣ ومنها افراد ماء ٧ للاباء مقام اظهار الجبروت الاستكثار المحفوظ في الجمع وكذا افراد ارض ٦ وسماء * ومنها ذكر مفعول ابلعي لتلايم بالحذف ابتلاع الجبال والبحار وسواكن الماء كما يقتضيه مقام الكبرياء * ومنها اختيار غيض ٩ على غيض المشدد لكونه اخف واخصروا وفق لثقل ولهذا قيل الماء دون ماء طوفان السماء ٦ وكذا الامر دون امر نوح من انجز الموعد * ومنها اختيار استوت على سويت ٤ مع مقارنته للالفاظ المبينة للمفعول رعاية لطريقة تجرى بهم مع الاختصار في اللفظ * ومنها قيل بعد ادون ليعبدا تأكيداً للفعل بالمصدر مع الاختصار * ومنها تعميم الظم ليتناول انواعه حتى ظلمهم انفسهم في تكذيب الرسل هذا من حيث النظر الى الكلم * واما اللطائف المتعلقة بالكلام * منها تقديم النداء ليمتكن الامر عقبيه ومنها قدم امر الارض على السماء لابتداء الطوفان منها ثم ذكر ما هو المقصود من قضاء الامر الموعد ثم حديث السفينة لتأخره في الوجود ثم ختم بالتعريض حتماً للقصة بالخصه منها نصحا لعباده بالانزجار عن انواع الظم هذا كله نظر من جهة علم المعاني * واما النظر من جهة الفصاحة المعنوية فهي كاترى نظم لطيف لانعقيد فيه ولا التواء لفظها تسابق معانيها ومعانيها لفظها * واما الفصاحة اللفظية فالناظها على ماترى عربية جارية على قوانين اللغة من مصادر البراعة سليمة عن التنافر والبشاعة عذبة على العذبات سلسلة على الاسلات كل منها كالماء في اللطافة والسلاسة وكالعسل في الحلاوة وكالذبيح في الرقة ثم قال والله درشان التنزيل لا يتأمل العالم آية من آياته الا ادرك لطايف لا تسع الحصر ولا تظن الآية مقصورة على ما ذكرت فعمل ما تركت اكثر مما ذكرت هذا ما افاده السكاكي في لطائف الاية اكرم الله بعناية بلاغية ولله دره وعليه اجره حيث ما هتدينا في هذين العليين الابدالته وما اعترفنا في بحارهما الامن فضالته جزاء الله عنا وعن كافة المستفيدين خير الجزاء انه قد ربي على كل ما يشاء * وبالحرى ان نذيلهما اي العليين بعد ما عرفت ان البلاغة بمرجعها والفصاحة بنوعها مما يكسو الكلام حلة التزين

الابى عن التدرج المقتضى لسرعة الامتثال ٧ وايضا في افراد الماء اشعار بأن هذا الماء لم يحصل من اجتماع المياه وتكثرها بل هو نوع واحد حصل بقدرته تعالى دفعة واحدة ٦ وايضا افراد ارض اشارة الى شمول هذا الماء الكل بحيث صار الكل كشيء واحد باعتبار هذا الشمول وايضا افراد سماء اشارة الى ان المراد بالسماء ههنا جهة العلو فقط لا الاجرام العلوية لان حدوث الامطار من الجو ٩ ولهذا الاختيار وجه آخر من في اختيار ابلعي بدل ابلعي ٦ ولا اختيار الماء بدل ماء طوفان السماء اشارة الى ان الابتلاع وقع حال حصول الماء على الارض وايضا الامر للسماء بالابتلاع والارض بالابتلاع يقتضى اضافة ما لكل منهما الى نفسه ليمتدح امر المقابلة ٤ وفي اختيار استوت على

سويت وجه آخر وهو ان الامر بالابتلاع كان في استواء السفينة لاستزامه له عادة ولا يحتاج الاستواء (ويرقيه) الى امر جديد حتى يقال وسويت

٧ واعلم ان بعضا من الناس عد تتابع الاضافات بما يخل بالفصاحة واعترض عليه صاحب الايضاح بأن ذلك ان افضى الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز ﴿ ٢٦٩ ﴾ عنه بالتنافر والافلايخل الفصاحة كما في قوله عليه السلام الكريم

ابن الكريم بن الكريم بن يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ اكل الدين في شرحه للتخخيص وفي هذا الكلام نظر لانه ليس كل ما لم يفيض الى الثقل لا يخل بالفصاحة فان التكرار اذا كان منه بد ويكون باعتبار شئ واحد يكون بخلا بالفصاحة والحديث انما يخل لكونه ليس كذلك لان كل واحد من الموصوف بالكرم والابنية مغاير للاخر وليس فيه تتابع الاضافات ايضا لانه يقع بين المضافين ليس بذلك والحق انه ليس بخل لوروده في كلام الله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله فسأى آلاء ربكما تكذبان بان وقوله اذ بعث فيهم رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب هذا ما ذكره اكل الدين رحمة الله عليه

٣ في هذا التشبيه بحث اذ عدم احتمال العصيان اقوى في الارض واظهر

والورى معي * فاذا ما ملته ملته وحدى * فان تكرر امدحه مع الجمع بين الخاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله تعالى فسبحه ومنه ما يرد فيه حروف متراكبة كقوله * العلم والفضل والاب قاطبة * منه اليه لديه فيه عنده * اى مأخوذة منه متتهمة اليه حاضرة لديه مجتمعة فيه صادرة عنه ملتبسته به او اضافات متواليه كقوله * حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي * فانت بمرء اى من سعاد ومسمع * وجرعى وحومة والجندل اسماء مواضع الا ان تتابع الاضافات اذا لم يكن ثقيل على اللسان لا يخل بالفصاحة ٧ وقد قال النى عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم (واذ قد وقفت على العليين) المعاني والبيان (ان شئت) ان تقف على لطائفهما وعلى كيفية اكتساب البلاغة والفصاحة والكشف عن وجوههما (فتأمل) في كيفية اجراء قواعدهما في (قوله) تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك وياسماء اقلعي وغبض الماء وقضى الامر واستوت على الجودى وقيل بعدا للقوم الظالمين (تر) مجزوم بأنه جواب الامر اى تأمل (تر) (ما فيه) اى في هذا القول (من لطائفهما) اى لطائف العليين وتذكر ان ساعدك الذوق مادرك من تحدوا به من العرب العرباء * روى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع المشهورة على باب الكعبة واصروا في الانكار على افضحية ما نزل من القرآن الى ان نزلت هذه الآية فحينئذ اقرؤا لها بالاذعان فأ نزلت تلك القصائد يد الاعجاز ولولاها لكانت مسجودة الى الآن في ارض الحجاز من تلك اللطائف انه شبه ٣ الارض والسماء بالمأمور الذى لا يتأنى منه لكمال هية العصيان وشبه الامر به بالامر الجزم النافذ في تكون المقصود تصويرا لا قدره العظيم حتى كان جميع المكونات هيا و نفسهن الى ورود الامر عن جنبه العالى حتى يتبادروا الى الامثال ثم نى على تشبيهه هذا قوله قيل مجازا عن الارادة وجعل قرينة الجاز الخطاب للجماد وهو يا ارض ثم نى على تشبيهن بالمأمور اثبت لهن ماهوم من خواص المشبه به اعنى النداء والخطاب على سبيل الاستعارة بالكناية فقال يا ارض وياسماء ثم استعار بطريق التبعية لغور الماء في الارض البلع الذى هو اثر القوة الجاذبة فى المطعوم لكمال الشبه بينهما وهو الذهاب الى مقر خفى ومع هذا فهى قرينة للاستعارة بالكناية التى فى الماء اى استعارة الماء للغذاء لجامع تقوى الارض بالماء فى الانبات تقوى الآكل بالطعام ثم ان الله تعالى امر الارض بالبلع على سبيل الاستعارة بناء على التشبيه الثانى المذكور وخطاب الارض فى الامر بالبلع وكذا فى الاقلاع ترشيفا لاستعارة النداء * ومنها انه تعالى قال ماءك باضافة الماء الى الارض مجازا ٨ تشبيها لاتصاله بها باتصال الملك بالمالك ورشحها بالخطاب ثم استعار لاحتباس المطر الاقلاع الذى هو ترك الفاعل الفعل للشبه بينهما فى عدم ما كان * ومنها انه تعالى لم يصرح بفاعل غبض وقيل كالم يصرح

اللهم الاعلى المبالغة لكن لا يلايم المقام ٨ وفى الاضافة الى الارض نكتة اخرى وهى التنبيه على حدوث هذا الماء من الارض ايضا لامن السماء فقط كما يدل عليه قوله تعالى وفار النور

اللفظ الاذن) اى لا يكون لفظه يسبق الى ذهنك الا ومعناه اسبق الى قلبك (لا كما في قول الفرزدق * وما مثله في الناس الا املاك * ابوامدحى ابوه يقاربه *) اى ليس مثل المدوح في الفضل والكمال الابن اخته هشام الخليفة وهذا من الغموض بحيث لا يفهم مغزاه من لا يعلم قصته قوله مثله اسم ماو في الناس خبره وحى بدل من مثله وقد فصل بينهما بما ترى والاملكا استثناء من حى قدم عليه فوجب نصبه وابوامه اى ابوام المملك مبتدأ وابوه اى ابوام المدوح خبره وقد فصل بينهما بحى كافصل بالخبرين حى وعفتة اعنى يقاربه وكل من هذه الامور مع جوازها اتفاقا خرج الى مرتبة التعقيد بالاجتماع (و) الفصاحة (لفظية بأن يكون المفردات) اى مفردات الكلام (لا وحشية) بل ادور على السنة الموثوق بعربيتهم بحيث يحتاج في معرفته الى التنفير عن كتب اللغة كما روى ان عيسى بن عمر النحوى حين سقط عن الحمار بسبب غلبة مرة صفراء واجتمع الناس عليه قال ما لكم تكأ تكأ ثم على تكأ كؤم على ذى جنة افرنقوا عنى اى اجتمعتم تمنوا عنى حتى قال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية (ولا مبتدأة) بأن يخرج لها وجه بعيد كما في قول العجاج * ومقالة وحاجب امر حجاج * وفاحوا ومرسنا مسرجا * قيل المسرج من قولهم سيف سريجي وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف اى كالسيف السريجي في الدقة والاستواء او كالسراج في البريق واللمعان ومنه سرج الله وجهه اى حسنه والابتدال اما بأصل الوضع كالقلاق ومنه ما احده المولدون كالقرهيد والطوب للاجر الذى هو معرب واما بتغيير العامة كالميشوم فى المشؤم ولفظة السرم لمخرج الغائط اعله بالصاد للقطع (و) بأن يكون المفردات (على قانون) اللغة (العربية) بأن لا يكون مخالفا للقياس الصرفى نحو قول الشاعر * الحمد لله العلى الاجل * اذ القياس الاجل بالادغام تامه * الواحد الفرد القديم الاول * (و) تكون المفردات (سلمية عن التنافر) اى تنافر حروف الكلمة بأن تنقل التلفظ بها متابعة ثقلا متناهيا كما فى الهمجع فى قول امرأى تركتها اى الابل ترعى الهمجع او غير متناه كما فى المستشزرات فى قول امرئ القيس * غدا ترء مستشزرات الى العلى * تضل العقاص فى مثنى ومرسل * والمرجع فى هذا الى الذوق السليم لالى قرب مخارج الحروف او بعدها و لالى ترتيبها فى الصعود او النزول قيل ومن التنافر فى المفرد الكراهة فى السمع نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على * مبارك الاسم ٩ اغر القلب * كريم الجرشى شريف النسب * والجرشى النفس ورد بأنه مندرج تحت الوحشية والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة فى فصاحة الكلام ايضا ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه فى الثقل كقوله * وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر * والى ما هو غير متناه فيه كقوله * كريم متى امده امده (والورى)

٧ وان شئت تأمل فى قولك
المدامة والسيف والاسد
والاسفنت والخشليل
والعدوكس بمعناها

٩ الاسم مبارك لموافقته اسم
امير المؤمنين على رضى الله
عنه واللقب مشهور بين
الناس والاغر من الخليل
الابيض الجبهة ثم استعير
لكل واضح معروف

وايراد مراتب الدلالة كما ينبغي توفية الحتموق والمراتب تمامها بل توفيتها في الجملة
 لتفاوت المراتب (والاعجاز شانه عجيب يدرك ولا يمكن التعبير عنه) لتحديداً ولا
 تبيينها وذلك لغاية افطه ودقته لان الامور الصعبة كما تمتنع عن التبيين كذلك الامور
 اللطيفة وذلك كما ستقانة الوزن تدرك وجدانا بواسطة الذوق بلاشبهة ومع ذلك
 لا يمكن وصفه بل هذا يمكن في الحسيات ايضا كالملاحظة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها
 قال السكاكي ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا والذوق حالة وجدانية يدرك
 بها الشيء ولا يمكن التعبير عنها ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا فلا بد من تحصيله
 اذ لا ينبغي ان يترك الانسان نفسه سدى اللهم الا ان يساعد الفطرة وليس للانسان الا
 ما سمع، ثم طريق اكتساب الذوق طول خدمة العليين لا غير واذا تأيد الفطري بقواعد
 الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز كما اذا تمهر الشاعر بالطبع في علم العروض
 (نعم للبلاغة وجوه يمكن الكشف عنها) وان لم يكن كشف نفس الاعجاز قال السكاكي
 في تكملة المفاتيح اختلف في وجه الاعجاز فمنهم من يقول صرف المتحمدين عن المعارضة
 وان كانت ممكنة ويلزمه تعجب العاجزين عن العجز لاعن النظم ومنهم من يقول
 وروده على اسلوب مبتدأ مبين لاسلوب غيره ويلزمه كون اسلوب لم يعهد في الخطبة
 معجزا ومنهم من يقول سلامته عن التناقض ويلزمه اعجاز كل ما سلم عنه ومنهم من
 يقول الاشتغال على الغيوب، ويلزمه حصر الاعجاز في السور المشتملة عليها واللوازم
 كماها متفنية بالاجاع فالصواب ما ذهب اليه السكاكي من ان وجه الاعجاز هو امر من
 جنس الفصاحة والبلاغة كما يجده ارباب الذوق لا غيره (ويوصف بها) اي بالبلاغة
 (المتكلم) كما تقول شاعر بليغ (والكلام) كما تقول قصيدة بليغة دون الكلمة فلا يقال
 كلمة بليغة وقد تم تعريف البلاغة لتعلقها بالمعنى بخلاف الفصاحة (والفصاحة معنوية)
 وهي راجعة الى المتكلم والكلمة والكلام (وهي الخلوص) اي خلوص الكلام (عن
 التعقيد) عرف بالخلوص اشارة الى مأخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى اللغوي
 والاصطلاحي يقال فصيح اللبر، اذا خلص بأن اخذت رغوته وذهب لبأؤه وفصح
 الاعجمي اذا خلصت عبارته عن الالكنة واللحن والمراد بالتعقيد ان لا يكون الكلام
 ظاهرا لالالة الى المراد بحيث لا يراى السامع من أين يتوصل وبأى طريق معناه يحصل
 بسبب ضعف التأليف وسوء الترتيب وانما خلوصه (بأن يدخل) الكلام (الاذن بلا
 اذن) اي بلا صرف الاذن اليه والاصفاء به هذا على ان يراد الاذن الثاني كالاول مضموم
 الهمزة ويروى الثاني مكسورا الهمزة والامر ظاهر (فيدخل المعنى القلب قبل دخول
 القرآن الجيد متفاوتة في طبقات الانجاز وظهر ايضا انه لم يرد بتوفية الخواص حقها

واجبا قضاؤه (من فوائد التراكيب) ٩ اى خواصها الحاصلة لها المستنبطة من قواعد علم المعاني المأخوذة تلك القواعد من استقراء تراكيب البلغاء (و) من (مراتب الدلالة) الواقعة في التراكيب بحسب الجلاء على معنى واحد المستنبطة من علم البيان كأنواع المجازات والاستعارات والكنائيات وقد عرفت في صدر الكتاب ما يتعلق بهذا التعريف على وجد التحقيق والتدقيق (ولها) اى للبلغة المعبرة في الكلام (طرفان اسفله يزيد على ما يفيد اصل المعنى) بحيث لو نقص منه شئ يسير التحق بأصوات الحيوانات عند البلغاء (و) طرف (اعلى هو المعجز) وهو الذى تتقاصر القوى البشرية عن الاتيان بما يوازيه او يدانيه * اعلم ان المصنف عد الاعجاز الطرف الاعلى للبلغة بناء على انها امر من جنس البلاغة كما ستعرفه الا ان سائر المشايخ قسموا الطرف الاعلى الى قسمين حيث اعتبروا مرتبة يقرب من الطرف الاعلى تنيها على ان للاعجاز ايضا مراتب قال الامام الرازى في نهاية الايجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما معجز يعنى ان الطرف الاعلى هو اعلى مرتبة الاعجاز وله ايضا مرتبة اخرى اسفل منها بحيث اذا نقص منها شئ يسير التحق الى اعلى مرتبة البلاغة البشرية وقال السكاكى ثم تأخذ البلاغة في التزايد متصاعدة الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من حد الاعجاز في الجانب الاسفل منه ولا يخفى انه يمكن حل عبارة السكاكى على معنيين احدهما ما يوافق كلام الامام الرازى بأن يجعل الاعجاز داخلا في البلاغة فيكون حد الاعجاز نهاية البلاغة ويكون قوله وما يقرب منه عطفا على الطرف الاعلى والضمير عائدا اليه فيكون للاعجاز مراتب * وثانيهما ان يعتبر الاعجاز خارجا عن البلاغة البشرية اذ المراد بيان حالها لا مطلقا فيكون المراد بالطرف الاعلى اعلى البلاغة مطلقا فقوله وهو الطرف الاعلى اى الاعجاز الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الحد الاسفل للاعجاز وكان الحد الاسفل للاعجاز والطرف الاعلى للبلغة البشرية حدا مشتركا فيكون ما يقرب من الحد الاسفل من الاعجاز داخلا في البلاغة والحد الاسفل من الاعجاز خارجا عنه واما ما وقع في كلام بعضهم ٧ من ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه فعناه ان الطرف الاعلى للبلغة حدا للاعجاز اليه ينتهى البلاغة فقوله وما يقرب منه عطفا على قوله حدا للاعجاز والضمير في منه اما الى حد الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاعلى من الاعجاز ويكون ما يقرب منه بيانا لتفاوت الاعجاز واما الى الاعجاز فيراد حينئذ الحد الاسفل من الاعجاز ويكون ما يقرب منه تعيينا للطرف الاعلى من البلاغة البشرية ويكون هذا من الطرف الاعلى للبلغة وقريبا من حد الاعجاز وبهذا التفصيل ظهر ان للاعجاز ايضا طرفان ويمكن بينهما مراتب تجل عن مدارك البشر كما يقال ان آيات

٩ وقيل في ذكر الفوائد والتراكيب بلفظ الجمع اشارة الى ان من علم فائدة من تركيب او من تراكيب لا يسمى بليغا كما ان من علم فوائده من تركيب لا يسمى بليغا

٧ واعلم ان الانسب بحسب المقام بيان طرفي البلاغة فقط وذكر الاعجاز لتعيين الطرف الاعلى بأن يكون اعلى البلاغة مراتب تقرب من حد الاعجاز بحيث لو زادت البلاغة على تلك المراتب يلتحق بمحد الاعجاز الذى لا يصل اليه قوة البشر كما ان الطرف الاسفل اذا نقص التحق بأصوات الحيوانات فالوجد حل كلام المفتاح والايضاح على هذا التقرير ومن جلهما على المعاني الاخر فقد غفل عن حسن التصوير

كقول البحرى في وصف الورد * اما ترى الورد يحكى حمله ظهرت * في سخن خرد من المشوق منعوت * كأنه فوق
ساق من زبرجد * نثر من التبر في محراب قوت * ﴿ ٢٦٥ ﴾ وقول ابن الرومى في هجوه * وقائل لم هجوت الورد

مقتبلا * فقلت من سخمغه
عندى ومن غطه * كأنه
سرم نعل حين اخرجه *
عند الحراء وبقى الروث
في وسطه * كيف اثبت
البحرى في النفس خيالا
في هيايئة الحسن يدعو الى
الترغيب في الورد وكيف
اثبت ابن الرومى خيالا في
النفس في غاية التمجيد يدعو
الى التنفير عند وروى قول
ابن الرومى هكذا * يامادح
الورد لا ينفك من غلظه *
الست تبصره في كيف
ملتقطه * كأنه سرم نعل
حين سكرجه * عند البراز
وباقى الروث في وسطه *
وابن المعتز في جوابه *
ياهاجى الورد لاحييت من
رجل * غلظت والمرء قد
يؤتى على غلظه * هل
تنتب الارض شيئا من
ازهارها * اذا تحلت تحلى
الوشى من نمطه * احلى
واشهر من وردله ارح *
كأنما المسك مذروبر على
وسطه * كأنه لون جنى
حين ملكنى * حل
السر اويل بعد البعد من
سخمغه

البعض على البعض فتعيين عدم الدلالة على المعنى الحقيقي دون الباقي تحكم فالتحقيق في المقام
ما ذكره السكاكى من ان الكلمة لا يفيد البتة الا بالوضع او الاستتزام بوساطة الوضع واذا
استعملت فاما ان يراد معناها وحده او غير معناها وحده او معناها ومعنى معناها معا فالاول
هو الحقيقة في المفرد والثانى وهو المجاز في المفرد وانه مقتضى الى نصب دلالة مانعة
عن ارادة معنى الكلمة والثالث هو الكناية لابناءه من دلالة حياى اعلم بها ان معنى معناها
سرادىضاً ولولاها لم يعلم الا فسد معناها وحده مثلاً قولك كثير الرماد كناية في معرض
المدح ومحمول على الحقيقة في الحامى وهذا تحقيق حقيق بالقبول فلا يتجاوز عنه ﴿ الرابع ﴾
من التذنيبات (طبق البلاء) على (ان الجاز ابلغ من الحقيقة لانه) اى الجاز (اثبات
الشيء بملزوم مفهوه) اى الجاز (دعوى بشاهد) فان وجود المزوم كالغيث مثلاً شاهد
عقلى او عادى لوجود اللازم كالنبت مثلاً لا امتناع وجوده بحدوث وجود اللازم عقلاً او مادة فى
قولك زعينا الغيث ان مدح للنبات ببنية عادية هى الغيث بخلاف قولك زعينا النبات
(والاستعارة) ابلغ (من التشبيه) الصريح (لانها) اى الاستعارة (مجاز) والمجاز
ابلى من الحقيقة كالتشبيه ههنا (واذ الاعتراف فيها) اى فى الاستعارة (بكون المشبه
اقوى) من المشبه بخلاف التشبيه الصريح على ما عرفت (والكناية) ابلغ (من التصريح
كأ) ببناء (فى الجاز بعينه) لان الانتقال من اللازم الى المزوم معين انما هو بسبب المساواة
فيصير هو انتقالاً من المزوم الى اللازم ولان الكناية لكونه دعوى الشيء ببنية يوجد
فيه زيادة تهوبل للوجود وتفخيم قيل فعلى هذا يكون ذكر اعادة الالف والشفة من المرسل
والمشفر فى قسم الجاز استطراداً وهو من النوادر فلا يعتد بها ٩ قيل ان التشبيه ايضا
ابلى فى الترغيب والتنفير من سائر الصفات كما اذا شبه شىء بشىء حسن للترغيب او بشىء
قبيح للتنفير اقول الظاهر ان المراد بالترغيب والتنفير غير الابلية المعتبرة فى هذا المقام قال
الشيخ عبد القاهر وليس السبب فى كون الجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحداً منها
يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تأكيداً لاثبات المعنى لا يفيد
خلافه وحاصله ان كل موضع فيه اثبات لشيء ببنية يكون ابلغ بالمعنى المعتبر فى المقام
وليس الترغيب والتنفير كذلك فيكون ابلغ ههنا من المبالغة وقد توهم انها من المبالغة
وليس كذلك كالاخفى والله اعلم ﴿ تذييل ﴾ للعلمين المتبحرين فى ترتب غرض تحصيل
البلاغة (البلاغة) فى اللغة هى البلوغ الى المنتهى مكاناً او زماناً او غيرهما وفى الاصطلاح
البلاغة الكسبية للمتكلم (توفية الكلام) اى توفية المتكلم كلامه الخبرى الصادر
عنه (بحسب) اقتضاء (المقام حقه) اى حق الكلام بحسب طاقته ٧ فكان للكلام حقاً

وانما قال بحسب اقتضاء المقام لئلا يخرج (٣٤) (معانى) عن البلاغة آية شاملة على فوائد التركيب مع خلوها عن
رأب الدلالة لان المقام قد يقتضى الاولى تارة وقد يقتضى الثانية اخرى وقد يقتضيهما معا

عادة وقد يوجد مع المعنى الكنائى كما فى قولك المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه يكفى به عن نفي الاسلام عن المودى فاذا قصد نفيه عن مود معين بسبب وجود الايداء فيه كان تعريضا بالقياس اليه فظهر من هذا التفصيل انه لا استعمال فى اللفظ المرعوض به فلا يكون كناية ولا مجازا لاشتراط الاستعمال فيهما بل المراد ان التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى ان يقصده المعنىان فقط ٩ وقد يكون على طريقة المجاز فى ان يقصده المعنى التعريضى فقط هذا * ثم ان بعضا من الفضلاء فصل فى المجاز والكناية والتعريض كلاما آخر فلا علينا ان نسمعك ذلك فى هذا الباب وان افضى الى الاطباب قال ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله * وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال فى الممكنى عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلى بل يستعمل ذلك اللفظ حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلى اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعمالا فى شأنه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية فى اصله وان سمي حينئذ مجازا متفردا على الكناية * وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المرعوض به كأنه المقصود الاصلى الذى استعمال اللفظ فيه ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا فى اصله كقوله تعالى اول كفر به فانه تعريض بأنه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المرعوض به هو المقصود الاصلى ههنا دون المعنى الحقيقى * واعلم ان هذا المقام من مزالق الاقدام ففينا ذكرناه ما يصلح امرك ويثلج صدرك فتدبر فيما يحويه ثم احفظ فحاويه * الثالث * من الذنبيات (لا وجه لتخصيص الكناية بالحقيقة) وان صدر عن السكاكى حيث قال والحقيقة فى المفرد والكناية تشتركان فى كونهما حقيقتين وتعترقان فى التصريح وعدم التصريح (لانه) اى اللفظ فى الكناية (نقل من معنى الى معنى) سواء كان اللفظ فى المعنى الاول حقيقة او مجازا (وقد يكون) النقل المذكور (فى) المجاز) كما كان فى الحقيقة كما عرفت من ان ضرب القبة بمجاز ينقل منه الى كرمه هذا ما ذكره المصنف فيه بحث لان القرينة فى المجاز لا يكفى ان تدل على عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط والالم يكن معنى اولى من معنى فى الارادة باللفظ بل لابد من الدلالة على معنى معين ثم ان لم يقارن معها عدم الدلالة على معنى آخر صار المتبادر المعنى الحقيقى وان قورن معها عدم الدلالة على معنى آخر لا يصح الكناية ايضا * واما احتمال ان تدل على تعيين المعنى المجازى مع عدم ارادة المعنى الحقيقى فقط دون سائر المعانى فباطل لان الدلالة على عدم بواسطة لزومه من تعيين المعنى المجازى لا بالاستقلال اذ الدلالة على الاعداد بتعبية الملكات فينئذ يتساوى الدلالة على عدم دلالة باقى المعانى ولا يترجم

٩ مثلا قولك اذيتنى فستعرف اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريق الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى المرعوض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما تحققت

✽

البنان وودعت * واومت بعينيهما متى انت راجع * حيث نسب الاشارة الى البنان والاياء الى العين * الثاني * من التذنيات (التعريض قديكون كناية بان يراد به الموصوف ايضا) اى كما يراد به غير الموصوف بمعونة قرأئ الاحوال (و) قديكون (مجازا بان لا يراد) به الموصوف اصلا بل يراد غيره مثلا اذا قلت آذيتى فستعرف وأردت به المخاطب وانسانا آخر معه كان تعريضا على سبيل الكناية امانه تعريض فلا رادتك غير الموصوف واما انه كناية فلكون الانتقال من اللازم وهو الخطاب على سبيل التهديد للمخاطب الى المزوم وهو الخطاب لمن يتصف بالابناء وان اردت به غير المخاطب فقط كان تعريضا على سبيل المجاز اما كونه تعريضا فلما مر وما كونه مجازا فلان ذكر تاء الخطاب الدال بالوضع على المعين واردة الخطاب المطلق يكون من باب ذكر اللفظ واردة اللازم * واعلم ان قول المص التعريض قديكون كناية وقديكون مجازا منظور فيه بل الوجه ان يقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز كاهو عبارة السكاكى وتوضيح هذا يستدعى الكشف عن جليلة الحال فنقول ان اللفظ ان استعمل فى المعنى الموضوع له يسمى حقيقة مطلقة ويقابلها المجاز فان قصد بذلك دلالة اللفظ على معنى آخر مزوم للمعنى الموضوع له اللفظ قصدا اصليا وقصدا الى الموضوع له قصدا تبعا يسمى كناية ويقابلها التصريح وان لم يقصد معنى آخر لذلك بل اقتصر على ارادة المعنى الموضوع له فقط يسمى حقيقة تصريحية وهى مع الكناية قسمان من الحقيقة المطلقة وان لم يستعمل اللفظ فى المعنى الموضوع له اصلا بل فى غيره يسمى مجازا فيحتاج الى قرينة قوية لا يرخص فيها الاهمال اصلا * واما التعريض فهو استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى أو الكنائى او المجازى اذ الاستعمال يوجد فى كل من هذه ثم يقصد بذلك المعنى الى معنى آخر يلزمه عقلا او عرفا من غير ان يستعمل اللفظ فى اللازم فيكون دلالة اللفظ عليه خارجا عن دلالة اللفظ عليه اصالة او تبعا والالكنت كناية بل دلالة اللفظ ينقطع فى المعنى الاصلى ثم يدل على ذلك المعنى اللازم المعنى الاصلى لا اللفظ وان اعتبرت دلالة اللفظ عليه صارت دلالة بالواسطة لا بالذات ومثل هذا يسمى مستتبات التراكيب والخواص * والمزايا المعتمدة فى المعانى من هذا القبيل ايضا كما مررت اليه الاشارة فى صدر الكتاب وانما يسمى تعريضا لدلالته على عرض من الكلام وهذا التعريض قدي يوجد مع المعنى الحقيقى كما اذا قلت للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فان المحجىء للسلام مستعمل فى معناه الحقيقى لكنك تقصد معه ما يلزمه عادة من توقع الصلة وقدي يوجد مع المعنى المجازى كما اذا قال السائل لك الاسد قدي رغبت فى لقائه فانه يريد بالاسد الرجل الشجاع ويقصد الرغبة فى لقائه توقع النفع

﴿ تذييات ﴾ اربعة للاصل الرابع ﴿ الاول الكناية ﴾ في القسمين الاخيرين (قد ساق
 لغير الوصف المذكور) اذ لا بد فيهما من موصوف سواء كان مذكورا او اولا (كقوله تعالى
 هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) اى مع الغيب عن حضرة النبي عليه السلام واصحابه
 لا بمعنى الغائب عن الحس كالصانع وصفاته اذ لا يصح حينئذ الكناية والتعريض لانهم
 ايضا يؤمنون بالغيب بهذا المعنى عند حضور النبي واصحابه فهذه الآية (اشارة الى
 المنافقين) اى الى ذمهم (و) الى (انهم بخلافه) اى بخلاف الوصف المذكور فالمكنى
 عندنى الايمان وموصوفه المنافق وهو غير مذكور قيل ٦ مدح المتقين بعد قوله تعالى
 لا ارب فيه يرجع الى مدح الكتاب بأنه كامل فى نفسه ومكمل لغيره فلا يصح ارجاعه
 الى ذم المنافقين فالاولى ان يمثل بقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك الى قوله
 المفلحون بأن يجعل الموصول مع صلته مبتدأ والاولى ٧ من اسمى الاشارة خبره ويجعل
 الجملة من مستبغات قوله تعالى هدى للمتقين دون المتقين الموصوفين بالموصول (والاقرب
 ان يقال لهذا) النوع ٩ من الكناية (تعريض) لانه فى اللغة خلاف التصريح يقال
 نظرايه بعرض وجهه اى بجانبه ومنه قولهم ان فى المعارض لمندوحة عن الكذب
 وهى التورية بالشئ عن الشئ (و) يقال (للبعيد من الكناية تلويح) وقد عرفت الكناية
 البعيدة والتلويح ان تشير الى غيرك من بعد (وللقريب) من الكناية (مع خفاء) لانه كم
 وصف مستغن عن الوسط خفى لاحتياجه الى امر عرفى او تجربى او غير ذلك (رمز)
 وهو ان تشير الى القريب خفية بشفة او حاجب وامثالها كقوله ٣ وللعيون رسالات
 مرددة * تدرى القلوب معانيها وتخفيها (كعريض القفاء) فانه كناية عن الابله بغير
 واسطة لكنه يحتاج فيه الى عدة قواعد من علم الفراسة وفى بعض النسخ ومع خفاء رمز
 كعريض الوسادة فانه كناية عن عريض القفاء وهو عن الابله فعلى هذا يكون قسما من
 البعيد لان قوله ومع خفاء قيد لقوله وللبعيد فيفوت قسم القريب وفيه بعد وفى بعض
 النسخ وللقريب مع خفاء رمز كعريض الوسادة وهذا صحيح لان المراد بالتقرب ههنا
 قرب المسافة اعم من ان يكون هناك واسطة واحدة او اكثر فيصح التمثيل بعريض
 الوسادة كما يصح التمثيل بعريض القفاء لكن المصنف لوجع بين المثالين كما فعله السكاكى
 لكان احسن واولى كالاخفى (و) يقال للقريب (دونه) اى دون الخفاء (اشارة
 وايماء) يقال اشار اليد باليد اذا او مآليه ووجه المناسبة امالانه اذالم يكن قيد زأيد
 كما فى التلويح والرمز تعين الاسم الدال على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم
 اذا اطلق تبادل منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يخص الائمة بما فيه
 شأبة الخفاء فيبقى اسم الاشارة للباقي واستشهد لذلك بقوله * اشارت باطراف

٦ قاله شارح الفوائد

٧ وهو قوله تعالى اولئك

على هدى

٩ وهو الذى يساق

لغير الموصوف المذكور

٣ نظيره * فقات بطرف

العين خيفة اهلها *

اشارة مذعور ولم تتكلم *

٦

له يقتضى استمرار تأديب له وهو يقتضى استمرار موجب نباحه اذ التأديب في الحيوانات لا يكون الا بالمنع عند الموجب وذلك الموجب كثرة مشاهدة الواردين وهذه يقتضى ان يكون ساحته متصد الا داني والاقاصى وذلك يقتضى انجاح الآمال لديه وذلك يقتضى المضىافية ﴿ والثالث ﴾ اى طلب اختصاص الصفة بالموصوف كناية (قريبة) لا يحتاج الى زيادة تأمل (نحو) قول زياد الاعمج (ان السماحة والمروة والذرى) * في قبة ضربت على ابن الحشرج (كان طريق التصريح ان يقول انه مختص بها اذا الاضافة مثل سماحة ابن الحشرج او معناها مثل السماحة له او الاسناد نحو سمح هو او حصل السماحة له او معناه نحو هو سمح الا ان الشاعر ترك التصريح الى الكناية فجعل الصفات المذكورة في البيت في قبة تنبيهها على علو شان الممدوح ثم لما لم يلزم من اجتماعها في قبة اختصاصها بالممدوح لوجود ذوى قباب غيره حكم بأنها مضروبة عليه دلالة على ان اثبات الامر في مكان الرجل وحيزه يستلزم اثباته له (و) كناية (بعيدة) يحتاج في تخصيص الصفة بالموصوف الى زيادة تأمل (نحو) قول الشاعر (المجد يد عوأن يدوم لجيده) * عقد مساعى ابن العميد نظامه ٧) لما اراد ان يبين اختصاص المجد بابن العميد على طريق الكناية جعل مساعى ابن العميد نظام عقد في جيد المجد ٧ ودل بذلك على اعتناء ابن العميد بشان المجد ودل بذلك على ان ابن العميد يعجب المجد اذ الاعتناء بشان شىء يدل على صحة المعنى به ونبه على ان المجد المعروف باللام اى حقيقته ثابتة به وشبوت الحقيقة للشىء يستلزم ثبوت جميع الافراد له الموجب اختصاص المجد له والحاصل انه جعل تزئين المجد به تخصيصا له به على طريقة قولك تزيت الوزارة بفلان اى حصلت له قيل ٣ قسم السكاكى هذا القسم الى لطيف وأطف الى قريب وبعيد كما فعله المصنف اذ القرب والبعيد لا يتصوران في التخصيص بل في الطرفين فقط واجب ٦ بأننا لا نسلم ذلك اولا ونحن سلم فلان مانع من اعتبارهما في التخصيص باعتبار الطرفين ولا يفهم من تقسيم السكاكى هذا القسم الى لطيف والطف تنبيها على جوازه عدم امكان تقسيمه الى قريب وبعيد وانما لم يصرح بذلك اعتمادا على ما سبق في نظيرهما على انه نقل عن المصنف انه قال كونها الطف وبعيدة متساويتان في الوجود قيل ٦ ههنا قسم آخر وهو المطلوب بها الصفة والنسبة معا كما يقال تكثير الرماد في ساحة عرو فان كثرة الرماد كناية عن الصفة كما عرفت واثباتها لساحة عرو وكناية عن التخصيص واجب ٧ بأن هذا كنيانان والتقسيم في الكناية الواحدة * واعلم ان من الكناية نفي الشىء بنفى لازمه كقوله تعالى اتنبئون الله بما لا يعلم اى بما لا ثبوت له بناء على ان عدم العلم يستلزم عدم الثبوت اذ لو ثبت لعلم قطعا وكقوله * لا يفرع الارنب احوالها * ولا ترى الضب بها تحجر * اى لا رنب في المغازة لتفرع ولاضرب ولا انحجار

المجد الكرم والعقد هو
الخيطة الذى يتنظم به اللؤلؤ
والمساعى ضد المساوى

٣ قائله شارح الفوائد
٦ المجيب شارح الفوائد

٢ قائله شارح الفوائد

٧ المجيب شارح الفوائد

الكاف مع اتباع النون ثم الياء وضع لاختفاء التصريح كاسم ومنه الكنى وقد عرفت
ومع اتباع الياء ثم النون يقال للحمة المستبطنة في فلهم المرأة خلفائها وتقديم النون مع اتباع
الكاف ثم الياء لا يصلح المضار الى العدو من حيث لا يشعرو ومع اتباع الياء ثم الكاف بلغ من
الخفاء درجة حتى سرى الى التصريح باسمه بل الى كتابته صريحا وتقديم الياء امام مع اتباع
الكاف ثم النون او بالعكس فمهمل (ولها) اى للكناية (مراتب فقريسة) بأن يكون
الانتقال من اللازم الى الملزوم بغير واسطة (كطويل النجاد لطول القامة) حيث
لا واسطة بينهما (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بواسطة (كنوءمة الضحى لمخدومة)
اذ ينتقل من الاول الى التفرغ للنوم عما يمنعها من الاشغال بناء على ان وقت سعى نساء العرب
في تدبير معاشهم من تحصيل ألبان الابل وسائر ما يناسبه اناهاو في ذلك الوقت والملم يتم
من نساءهم في ذلك الوقت الامن يكون لها خادم ينوبون عنها انتقل من نومها في ذلك الوقت
الى كونها مخدومة (وابعد) بأن يكون الانتقال بوسائط كثيرة (كهبزول الفصيل للمضيف)
فان هزال الفصيل يلزم فقد الام وفقدها مع كمال عناية العرب بالملثيات يلزم كمال قوة الداعى
الى منحرجها واذلاداعى الى منحرجها اقوى من صرفها الى الطبايح ومن صرف الطبايح الى قري
الاضياف فهزال الفصيل يلزم المضيفية بهذه الوسائط ﴿واقسامها﴾ اى اقسام الكناية
(ثلاثة) وكل واحد منها شامل للقرب والبعد (اذ المقصود بها) اى بالكناية (الموصوف)
بأن ينتقل الذهن من الصفة اليه (او الصفة) بأن ينتقل من صفة للموصوف الى اخرى
له والمراد بالصفة ههنا هو الاسم الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود (او التخصيص
لها) اى للصفة (به) اى بالموصوف ونسبتها اليه لا في طرفيه والمراد بالتخصيص التخصيص
في الاثبات لا التخصيص في الثبوت الذى هو معنى الحصر ﴿فالاول قريبة﴾ بأن يتفق
في صفة اختصاص بموصوف معين ينتقل منها اليه (كجاء المضيف لمن اشتربه) اى
بالمضيف بسبب كثرة صدور الضيافة عنده (وبعيدة) وهى ان يحتاج الانتقال الى الموصوف
الى تليق صفات تختص المجموع لا كل واحد منها ومن هذا القبيل الحدود والرسوم
اذ اعريت عن ذكر الحدود (كستوى القامة بادية البشرية عريضة الاظفار للانسان)
فان كل واحد منها عرض عام له والمجموع خاصة ونحو طائر ولود للخفاش ﴿والثاني﴾
اى طلب الصفة (قريبة) بأن ينتقل من صفة الى اخرى بغير واسطة (كطويل النجاد)
لطويل القامة (وبعيدة) بأن يكون الانتقال بلوازم متسلسلة (ككثير الرماد) للمضيف
اذ ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الحجر ومنها الى كثرة احراق الحطب تحت القدور ومنها
الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى انه مضيف
(و) مثل (جبان الكلب) للمضيف ايضا فان جبن الكلب عن النباح الذى هو امر طبيعي

ولم يظهر من رجوع هذا التسم الى الاقسام الباقية امكان وجوده وما قيل تركه لندرة الاستعمال مدفوع بأن الغرض بيان الامكان لا بيان كيفية الاستعمال والله اعلم بحقيقة الحال منه المبدأ واليه المآل الاصل الرابع في الكناية وهي اي الكناية بالمعنى المصدرى المقابل للتصريح (ترك التصريح بذكر الشيء) اي اداء المعنى بما هو موضوعه من غير مزاحم (الى ما يلزمه) اي ذكر لازم الشيء (لينقل من) اللازم (المذكور) بلفظه (الى) الملزوم (المتروك) ذكره صريحا فيكون اللازم مرادا من اللفظ على ان يكون وسيلة الى الانتقال الى ملزومه وكيف لا واللزوم انما يفهمه المخاطب اذا لاحظ معنى اللازم فيريد المتكلم تفهيمه ثم تصديقه بوجود الملزوم وقيل يحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى اللزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا غير صحيح اذ يلزم ان لا يكون معنى اللزوم وسيلة اصلا وانه باطل واراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردغه ويلزومه اياه ان يكون له تعلق مابه صحيح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا وما يقال ان اللفظ في الكناية مستعمل في المكنى عنه لا المكنى به معناه ان الغرض الاصلى ذلك ولا يلزم منه ان لا يكون المكنى به مرادا ولو تبعه وما يقال ان الكناية لاتنافي ارادة الحقيقة فله احتمالان احدهما جواز ارادة المعنى الحقيقي فقط بناء على عدم منع القرينة عن ذلك وهذا غير صحيح لان القرينة كما لا يمنع عدم ارادته يدل على كونه مقصودا بالتبع وهذا يمنع كونه مقصودا اصالة وان لم يمنع كونه مقصودا بالتبع وان اراد الجواز مع قطع النظر عن القرينة فذلك لا يختص الكناية بل يوجد في المجاز ايضا وثانيهما جواز ارادة المعنى الحقيقي تبعا لان قرينة الكناية لاتمنع ارادته كافي المجاز وهذا هو الاحتمال الحق اذ غرضهم بذلك تمييزها عن المجاز واما تمييزها عن سائر الحقيقة فلكون ذكر الاصل ههنا للانتقال الى الملزوم لا بأن يكون مقصودا اصليا كما في سائر الحقايق واما الفرق بينها وبين التعريض فسيجيء ان شاء الله تعالى وقد سبق نبذما يتعلق بهذا الباب فلانمى بالتفصيل الاحباب (نحو) فلان (طويل النجاد) عند قيام القرينة على ان المراد بيان طول قامته فيلقى المخاطب طول النجاد لينقل منه الى طول القامة (وسميت) الكناية كناية (لخفاؤها) ٧ وعدم التصريح بما هو المقصود ومنها الكنى في الاعلام لمافها من اخفاء وجه التصريح بالاسم الموزن بالوحشة لان الدعاء بالاسم مما يوحش المخاطب ولذا قال تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا (وكذلك جميع تقاليدها في) اللغة (العربية تدل على الخفاء) اي التقليل الاربعة من التقليل الستة الممكنة في حروف ك ن ي تدل على معنى الخفاء لان تقديم

قائله السيد السند قدس سره

هـ

قائله السيد قدس سره هـ

٧ فان قلت قد تقرر عندهم

ان الكناية ابلغ من التصريح مع ان المعنى في البلاغة وضوح المعنى والمعتبر في الكناية خفا المعنى فكيف يكون بليغا قلت المعنى في البلاغة وضوح طرق التعبير فحينئذ يمكن ان يكون ماسلكه من المقصد خفيا بالنسبة الى آخر لكن يكون له طرق متعددة بعضها واضح من بعض فيختار السالك الاوضح الى ذلك المطلب الخفي هـ

الطائي لا يساعده هذا ما قالوه ويحتمل عندي ان يخيل للملام عند تأثر النفس من امر
 مر نافذ في جميع اعماق البدن والقلب وبشبه ذلك بسريران الماء ووصوله الى جميع
 اجزاء الارض عند صبه عليه فيستعارله اسم الماء ولا يقع فيه والمحجب من أمر أبي
 تمام انه رجا الخلاص من الملام ففر من المطر ووقع في الميزاب حتى صار بيته مثلا
 في هذا الباب حتى شخن به كتب الآداب ان في هذا لعبرة لاولى الالباب وعلى هذا
 تذهب عادة الزمان والى الله المرجأ وهو المستعان ﴿الثالث﴾ من التنبهات (ان الاستعارة
 فرع التشبيه فأنواعها كأنواعه خمسة استعارة حسي لحسي لوجه) من الشبه (حسي
 نحو) قوله تعالى (واشعل الرأس شيبا) فالمستعار منه هو النار والمستعار له الشيب والجامع
 بينهما هو الانبساط والانتشار وكل من هذه امور حسية وهذه استعارة بالكناية
 (و) استعارة (حسي لحسي لوجه) من الشبه (عقلي) نحو قوله تعالى (اذ ارسلنا عليهم
 الريح العقيم) فالمستعار منه المرأة والمستعار له الريح وهما حسيان ووجه الشبه المنع من
 ظهور الاثر والنتيجة وهو امر عقلي والاستعارة هنا مكنية وقرينتها العقيم وهو استعارة
 تخيلية وتوهم التبعية قبح (و) استعارة (معقول لمعقول) ووجه الشبه معقول التبة
 نحو قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا) فالمرقد وهو النوم مستعار للموت على سبيل
 التصريح وهما معقولان ووجه الشبه وهو عدم الافعال فيهما عقلي ايضا وان جعل
 المرقد اسم مكان يكون تصريحية تبعية والقرينة صدور الكلام عن الموتى لا البعث
 لانه يستعمل في النوم ايضا يقال بعثه من نومه اى أيقظه * وأورد ان عدم ظهور
 الافعال اظهر في الموت واقوى فلا يكون جامعا بل سهولة تأتي البعث فانها في النوم
 اظهر واعرف وفيه ٣ ان هذا غير مشترك بين الطرفين على كلام معني البعث اللهم الاعلى
 عموم المجاز (و) استعارة (محسوس لمعقول) لوجه معقول نحو قوله تعالى (مستهم البأساء
 والضراء) فالمستعار منه وهو المس في الاجسام حسي والمستعار له وهو مقاساة
 الشدة عقلي وكذا الجامع بينهما وهو اللحوق (و) استعارة (معقول لمحسوس) لوجه
 معقول نحو قوله تعالى (انا لما ظنى الماء) جلسناكم في الجارية فالمستعار منه التكبر وهو
 عقلي والمستعار له كثرة الماء وهو حسي والجامع الاستعلاء المفرط وهو ايضا عقلي
 وانما لم يتعرض للوجه في الثلاثة الاخيرة بناء على ما مر من عدم انتزاع المحسوس من
 المعقول وانما ترك ههنا ما يكون الطرفان حسيان والوجه بعضه عقلي وبعضه حسي
 كقولك رأيت شمسا في الحمام اى انسانا شبيهاها في حسن الطلعة ونباهة الشان
 لما ان غرض المصنف بيان وقوع هذه الاقسام في التنزيل ولم يوجد لذلك مثالا فيه
 لان مجرد الاقسام يعرف من اقسام التشبيه التي يبنى الاستعارة عليها * وما قيل انما
 يذكر لرجوعه الى الاقسام الباقية فمدفوع بأن المقصود بيان امكان كل من هذه الاقسام

المورد السيد قدس سره

٣ السيد السند قدس سره

له

قائه السيد السند قدس

سر

الاخفاء فلا يترا آى ناراهما (و) الاستعارة (التخييلية تبع) في الحسن (لما بالكنائية) من الاستعارة فحسنا يستتبع حسنها * واعلم ان المفهوم من كلام السكاكى انه يجوز عدم تبعيتها لها كعكسها حيث قال متى كانت تابعة لها الان المصنف حكم بالتبعية فيلزم حينئذ ان يكون انبت في انبت الربيع البقل عبارة عن امر وهمى مقدر الا انه تكلف كما سبق تحقيقه (وهى) اى التخييلية (مع المشاكلة احسن) وهى ازدواج لفظين او ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وانما كان احسن لاجتماع المناسبة اللفظية مع المعنوية (نحو) قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله (يدالله فوق ايديهم) ولا يخفى ان قوله يدالله بعد قوله انما يبايعون الله يقتضى الحمل على غير معنى القدرة التى يحمل لفظ اليد عليها فى الاكثر فلا بد من ان يخيل صورة مخترة شبيهة باليد لان حقيقة اليد محال فى حقه تعالى فصارت استعارة تخيلية بعد قصد كونه تعالى كالمبايع واثبات لازمه له بطريق الكناية ثم ان ذكر يدالله مع ذكر ايديهم مشتمل على المشاكلة المفيدة للحسن الزائد (و) نحو قوله تعالى (ومكروا ومكر الله) فان حقيقة المكر التى هى الحيلة فى اضرار الغير لما استحال فى حقه تعالى جل على المشاكلة او الازدواج والمقابلة فليس هذا مثالا للاستعارة (بل قلما يستحسن) التخييلية (دونها) اى دون الاستعارة بالكناية حكم بالقلّة دون النفي اذ قد تحسن على قلّة كفى قولك اظفار المنيّة الشبيهة بالسبع (فذلك) اى لقلته استحسانا بدونها (استهجن قول ابى تمام) الطائى (لاتسقى ماء الملام فانى * صب قد استعذبت ماء بكأى) فانها استعارة تخيلية غير تابعة للمكنية اذ ليس يظهر للملام شبه لثى يلزمه ما يع مستكره كالحنظل والحوض الاجن مأؤه حتى يشبهه ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكأنه توهم للملام بالاملاحة تشبيهه بنى ما يع مستكره شيئا رقيقا به قوام سريانه فى النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بقاء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجا مستهجنا جدا وايضا يعارضه ما نقل عن الطائى ان بعض اصحابه لما بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها من ماء الملام قال فى جوابه ابعث لنا شيئا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام الا انه اخطأ فى جملة من قبيل جناح الذل لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده او عند تعبته ووهنه يخفض جناحيه وبلقيه على الارض ولما كان الانسان عند تواضعه يبطأ من رأسه ويخفض من يديه الذين هما بمنزلة جناحيه شبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها على ان الآية تحتل الحمل على الاستعارة التمثيلية واما جعل ماء الملام من قبيل لجين الماء فليس بحسن اذ الماء مفيد للحياة ويرغب النفس فيه والملام خلافه مع ان المنقول عن

الاخفاء فلا يترا آى ناراهما (و) الاستعارة (التخييلية تبع) في الحسن (لما بالكنائية) من الاستعارة فحسنا يستتبع حسنها * واعلم ان المفهوم من كلام السكاكى انه يجوز عدم تبعيتها لها كعكسها حيث قال متى كانت تابعة لها الان المصنف حكم بالتبعية فيلزم حينئذ ان يكون انبت في انبت الربيع البقل عبارة عن امر وهمى مقدر الا انه تكلف كما سبق تحقيقه (وهى) اى التخييلية (مع المشاكلة احسن) وهى ازدواج لفظين او ان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته وانما كان احسن لاجتماع المناسبة اللفظية مع المعنوية (نحو) قوله تعالى ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله (يدالله فوق ايديهم) ولا يخفى ان قوله يدالله بعد قوله انما يبايعون الله يقتضى الحمل على غير معنى القدرة التى يحمل لفظ اليد عليها فى الاكثر فلا بد من ان يخيل صورة مخترة شبيهة باليد لان حقيقة اليد محال فى حقه تعالى فصارت استعارة تخيلية بعد قصد كونه تعالى كالمبايع واثبات لازمه له بطريق الكناية ثم ان ذكر يدالله مع ذكر ايديهم مشتمل على المشاكلة المفيدة للحسن الزائد (و) نحو قوله تعالى (ومكروا ومكر الله) فان حقيقة المكر التى هى الحيلة فى اضرار الغير لما استحال فى حقه تعالى جل على المشاكلة او الازدواج والمقابلة فليس هذا مثالا للاستعارة (بل قلما يستحسن) التخييلية (دونها) اى دون الاستعارة بالكناية حكم بالقلّة دون النفي اذ قد تحسن على قلّة كفى قولك اظفار المنيّة الشبيهة بالسبع (فذلك) اى لقلته استحسانا بدونها (استهجن قول ابى تمام) الطائى (لاتسقى ماء الملام فانى * صب قد استعذبت ماء بكأى) فانها استعارة تخيلية غير تابعة للمكنية اذ ليس يظهر للملام شبه لثى يلزمه ما يع مستكره كالحنظل والحوض الاجن مأؤه حتى يشبهه ويتخيل له صورة شبيهة بالماء فكأنه توهم للملام بالاملاحة تشبيهه بنى ما يع مستكره شيئا رقيقا به قوام سريانه فى النفس وتأثيره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج بقاء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه سمجا مستهجنا جدا وايضا يعارضه ما نقل عن الطائى ان بعض اصحابه لما بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها من ماء الملام قال فى جوابه ابعث لنا شيئا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام الا انه اخطأ فى جملة من قبيل جناح الذل لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده او عند تعبته ووهنه يخفض جناحيه وبلقيه على الارض ولما كان الانسان عند تواضعه يبطأ من رأسه ويخفض من يديه الذين هما بمنزلة جناحيه شبه ذله وتواضعه باحدى حالتى الطير على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها قرينة لها على ان الآية تحتل الحمل على الاستعارة التمثيلية واما جعل ماء الملام من قبيل لجين الماء فليس بحسن اذ الماء مفيد للحياة ويرغب النفس فيه والملام خلافه مع ان المنقول عن

للمكنية لم يجب تلك الرعاية فيها اصالة وبالاستقلال بل يكفي الرعاية في المكنية فقط
 وفي عبارة المصنف اشعار بجواز الرعاية المذكورة في التخييلية ايضا والمفهوم من عبارة
 السكاكى خلافه بناء على ان في التخييلية ايضا تشبيها فيجوز اعتبار الرعاية المذكورة فيها سيما عند
 انفكاكها عن المكنية كما جوز السكاكى بقوله مخاليف المنية الشبيهة بالسبع وان استغنى عن ذلك
 عند كونها تابعة للمكنية (و) من جهات الحسن (ان لا تشمها) اى الاستعارة (رايحة التشبيه)
 بذكر شئ من ادواته او بذكر شئ يدل على الطرف التروك نفسه دون لوازمه فان ذكر
 اللازم تجر يد وذلك لا يبطل ادعاء الاتحاد بل ينبي عن خلافه بعد تمامه وفرق بين ابطال
 الادعاء أساسا وبين الدلالة على خلافه ثانيا ولا يلزم التناقض لعدم اتحاد الزمان ولا الكذب لان
 الادعاء اظهار الشئ للسامع لا دعوى انه كذلك في نفس الامر فلا ينافيه الانباء عما في نفس
 الامر ثانيا فا حفظ هذا الكلام فانه ينفعك في كثير من المقام (ولذلك) اى ولو جوب عدم اشمام
 رايحة التشبيه (وجبت القرينة) الدالة على الاستعارة من كون الشبه جليا بنفسه
 او معروفا بين الاقوام في التصريحية واما في المكنية فالقرينة هى التصريح باسم المشبه
 واثبات شئ من لوازم المشبه به (والا) اى وان لم تكن القرينة مع انه لم يكن في اللفظ
 ما يدل على التشبيه (فلغز) لاستعارة يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم للغز
 على وزن الرطب ومنه المعمى وقد يفرق بأن الثانى في الاسم و الاول في المسمى كما اذا
 قلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة وتريد بذلك الناس اشارة الى قوله صلى الله عليه
 وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اى الخيار منهم قليل كالنجيب من الابل القوى
 الذى لا يوجد في كثير من الابل فان قلت اذالم يوجد قرينة الاستعارة يحمل على الحقيقة
 فلا يكون لغزا قلت قرينة المقام تدل على انه ليس بحقيقة لكن للملم يوجد قرينة ذلك
 على وجه الشبه صار الفاذا قيل ان اللغز قد يعتبر لتشخيص الخاطر وتصفية الذهن وقد
 تكلم به بعض النصحاء كقوله في صفة الميزان * وقاضى قضاء يفصل الحكم ساكنا * وبالحق
 يقضى لا يوبح فينطق * قضى بلسان لا يعيل وان يمل * على احد الخصمين فهو مصدق *
 وكقولهم في وصف القم * وما غلام راكع ساجد * اخونحول دمه جارى * ملازم للخمس
 في وقتها * معتكف في خدمة البارى * وهذا احسن ما يكون في هذا الباب ومن لطائف
 الانغاز قول ابن الخلال في الشمعة * وصبيحة بيضاء تطلع في الدجى * صبحا وتشفى
 الناظرين بدائها * شاب ذوائبها اوان شبابها * واسود مفرقها اوان فنائها * كاهير
 في طبقاتها ودموعها * وسوادها وبياضها وضيائها * اقول ولا تنوهم من اعتباره لتشخيص
 الاذهان كونه مندرجا في البيان لان الغرض من البيان اظهار المراد ومن اللغز

قوله ان لا تشمها عطف على
 قوله برعاية جهات الحسن
 اى يحسن الاستعارة برعاية
 جهات الحسن وبأن لا تشمها
 رايحة التشبيه

قائله شارح الفوائد

الترشيح تناسى التشبيه) وتقوية الادعاء والمبالغة ولهذا كان الترشيح ابلغ من التجريد لان فيه اعترافا بالتشبيه حتى يبني على علو القدر المشبه بالعلو المكنى ما يبني على العلو المكنى (كما قال ابوتمام « ويصعد حتى يظن الجهول * بأن له حاجة في السماء ») استعار الصعود لعلو القدر ثم بنى عليه ما يبني على علو المكان فلو لان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء لما كان لهذا الكلام وجه ثم انهم يفعلون ذلك التناسي مع التصريح بالتشبيه والاعتراف بالاصل فع جحد الاصل والاصرار عليه كما في الاستعارة اولى فأولى كقول عباس بن الاحنف * هي الشمس مسكنها في السماء * فعز الفؤاد عزاء جميلا * فلن تستطيع اليها الصعود * ولن تستطيع اليك النزولا * ولا يخفى ان هذا التناسي وقع مع الاعتراف بالاصل وهو هي في قوله هي الشمس لانها رجعة الى الحبيبة وهذا واضح وجعلها ضمير القصة كما توهمه بعض الشراح تكلف وههنا فائدة ينبغي ان تنبه عليها وهي ان كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض * خاتمة * ضم اقسام الاستعارة بتبنيها ثلاثه مشتقة على ثلاثة مقاصد حيث قال (فيها: تنبيها) ثلاثه * (الاول) * في القرينة (لا بد) للاستعارة (من قرينة) تدل عليها (وقد تكون) القرينة (امر او احدا نحو رأيت اسديرمي) او يتكلم او في الحمام ونحو تبسم في قولك تبسم بدر (او) تكون (اكثر) من امر واحد سواء كان بعضها مربوطا ببعض كما في البيت الآتي بعده اولا نحو رأيت شمسا وتريد انسانا والجامع حسن الطلعة وعلو المرتبة (نحو) قول البحرى (وصاعقة من نصله ينكفي بها * على ا رؤس الاقران خس سحاب) ومعنى ينكفي بها اي يقبلها من كفات الاناء انى قلبته والباء فيها للتعدية اي يقبلها خس سحاب واراد بها الانامل الخمس والاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب استعار السحاب للانامل الخمس ليمين الممدوح بناء على تشبيهه الجواد بالسحاب الهطل المذكور ان هناك صاعقة ترشيعا ثم قال من نصله تجريدا ثم قال على ا رؤس الاقران تجريدا ايضا ٧ انما قال خس اشارة الى ان كلامنا ملها مستقل في الجود مبالغة وفي ذكر الخمس نوع تجريد اذ لا اختصاص للسحاب بالعدد ولا يخفى ان هذه الامور كلها رينة لاستعارة السحاب للانامل ومربوطة بعضها ببعض وفي هذه الاستعارة ايدان شجاعته وسخاوته * (الثاني) * من التنبيها (انه يحسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه) من كون وجه الشبه شاملا للطرفين كاملا في افادة الغرض سليما عن لبثدال وذلك لان حسن البناء بحسن المبني (و) اخص (خصوصا) بتلك الرعاية لاستعارة بالتصريح (التحقيقية وما بالكناية) من الاستعارة لان التخيلية لما كانت تابعة

قوله عز امر من عزاء جملة
على العزاء وهو الصبر منه
قال التفزازاني والعامل
في اليها واليك هو المصدر
بعدهما ان جوزنا تقديم
الظرف على المصدر والا
فحذوف يفسره الظاهر منه

قول المصنف او اكثر اشمل
من قول السكاكي وربما كان
معاني مربوطا بعضها
ببعض كالايخفي منه

٧ اذ لا اختصاص لاصل
الصاعقة بأرؤس الاقران

فما يكون في مدلوله النسبة الشخصية كالفعل والمشتقات والحروف وثانيهما ان التشبيه كما عرف في موضعه مشاركة امر لا امر في معنى فالعنى الذى هو وجه الشبه امام مفهوم الظرفية فيرجع الى تشبيه نسبة الاستعلاء مثلا الى الظرفية فيرجع الى ما ذكره القوم من الاستعارة التبعية واما مفهوم غيرها ولا يخفى ان النسب الشخصية متباينة غير متشاركة في مفهوم يقصد التشبيه فيه وانما المشاركة في مفهوم النسبة او مفهوم الشخصية او مفهوم الهيئة واماثلها مما يتساوى حصولها في كل نسبة فلا يقصد الحاق احدى تلك النسب بأخرى منها في واحد من تلك المفهومات المتساوية الحصول (وكل ذلك) من التصرفات في الفعل والحرف (بالاصالة) لا بالتبعية (لكنك بعد التحقيق) والتمييز بين اقوالهم (لاتشاح) انت (في التسمية) اذ لا مشاحفة في الاصطلاحات كما لا نزاع في الشهوات اقول ان اراد بذلك انا نطلق هذه الاسماء على ما مر ذكره من غير قصد المناسبة في معانيها فسلم انه لاتشاح فيها وان ادعى المناسبة كما هو الظاهر من تقريره فالتشاح مرخص من غير اشتباه بناء على ما مر من انشاء تقرير كلامه وتبيين مراده وعمرى لقد خالف فيه افاضل الجماعة ولم يحذر سوء العواقب والتباعدة ٧ ومن خالف الجمهور فاياه والعاقبة وانما يأكل الذئب القاصية ٩ (الرابع) من تقسيمات الاستعارة بحسب الحكم التابع لها (الحكم) الذى يلحق الاستعارة من الصفات والتفريع عليها سواء كان مقدما عليها او مؤخر اعنها او بعضها مقدما وبعضها مؤخر او ان كان قوله وقولك بعده فيما سيجىء يدل على وجوب التأخر الا انه اراد التأخر في الرتبة لا في الذكر (ان ناسب) الحكم (المشبه مجردة) اى فالاستعارة مجردة عما يلايم المشبه به والاولى ان يقال مجردة عن الادعاء المعتبر فيها (و) ان ناسب الحكم (المشبه به فرشحة) اى فالاستعارة مرشحة لانه لكونه ملائما لادعاء الاستعارة ومقويا لها سمي مزينا بها (وان عدم الحكم بالكلية) فمطلقة) اى فالاستعارة مطلقة عن قيد الحكم (فرايت اسدا اطلاق) اذ لا حكم معه يناسب شيئا من طرفي التشبيه (وقولك بعده) اى بعد رأيت اسدا (شاكى السلاح) اى شائك السلاح بمعنى التام وفيه قلب المكان (يجر رحمة تجريد) لانه يلايم المشبه (و) قولك بعده (حاد الخالب دامى البرائن ترشيع) لانها تلايم المشبه به والبرائن جمع برثن وهو من السباع بمنزلة الانامل من الانسان والمخلب بمنزلة الظفر منها والفرق بين الترشيح والتخييل ان الاول يثبت للمشبهه وثبوت له للمشبه بعد دخوله فيه فلا يحتاج الى التخييل بخلاف الثانى فانه يثبت للمشبه بعد دخوله في جنس المشبهه فيحتاج الى التخييل فلا يرد ما يقال يلزم على السكاكى ان يعتبر في الترشيح صورا وهمية كافي التخييلية من غير حاجة الى ما اجيب عنه من انه قد احتجج الى توهم امر في التخييلية لعدم ملائمة ذلك اللازم لما ثبت له بحسب الظاهر بخلاف الترشيح لان هذا فرق لفظي لا يجدى (ومبنى

قوله لاتشاح بصيغة النهى هكذا الرواية عن المصنف

ع

٧ التباعة بالكسر بمعنى التبعة كذا في الصحاح ع
٩ فيه تضمين الحديث كما لا يخفى ع

المجيب السيد الشريف الجرجاني ع

كاذبة فالنسبة في هزم الاميرهى النسبة الفاعلية حقيقة وان كانت كاذبة (وفي الزمان كنادى
احباب الجنة) اى ينادى لان النداء انما يكون بعد ذلك فنادى باق على حقيقته في الحدث والنسبة
لكن استعير في زمانه اقول نادى ههنا مستعمل في الزمان الماضى حقيقة لكن بعد جعل مدلوله
بمنزلة الماضى ولو كان مستعملا في المستقبل لما احتاجوا الى ما سمع منهم من التأويل بأن المستقبل
ههنا نزل منزلة الماضى لتحقق وقوعه فالتصرف في جعل المستقبل بمنزلة الماضى لافى استعمال
لفظ الماضى في المستقبل وبينهما بون بعيد (وفي الحدث) نحو (فبشرهم بعذاب اليم) فانه
استعير التبشير للانداز والزمان والنسبة باقيان على اصلهما اقول وهذا كلام حق لان
مدار الاستعارة على الحدث كاسلف تحقيقه (واما الحروف ففي مثلها وضعت لكل ظرفية
خاصة وان كان الوضع بأمر عام) اى يجعل امر عام هو نوع من النسبة ومفهوم كلى
كالظرفية مطلقا مثلا آلة للملاحظة تلك النسب المخصوصة اجمالا ووضع اللفظ بازاء
تلك النسب وضعا عاما (علقت) الظرفية الخاصة (به) اى بالامر العام وكذا الحال
في وضع المشتقات والمبهمات (وانها) اى الظرفية الخاصة (لا تحصل الا بذكر المتعلق)
الذى للحرف كالدار للفظة في لان النسبة لا تحصل الا بذكر المنسوب اليه وكذا
الابتداء لا يتعين الا بذكر البصرة مثلا وكذا الحال في غيرها وهذا بخلاف لفظ الابتداء
والانتهاء وامثالهما فانها موضوعة بازاء مفهوم كلى صادق على النسب المخصوصة
لا يتوقف تحصل مدلوله على حصول نسبة مخصوصة في الخارج (فاذا اريد بها) اى
بالظرفية (استعلاء) كافي قوله تعالى لاصلبكنم في جذوع النخل فقد نقل) لفظ في (عن
الموضوع له) وهو الظرفية الى الاستعلاء (و) نقل (الموضوع له) وهو الظرفية الى
الاستعلاء بمعنى انه شبه الاستعلاء بالظرفية في شدة تمكن المصلوب على الجذع تمكن
المظروف في الظرف مبالغة ثم ترك المشبه وذكر المشبهه استعارة فيكون حينئذ
التصرف في المعنى لانه استعارة مصرحة بتحقيقية وعلى الوجه الاول يكون التصرف
في اللفظ فيكون مجازا (والمدخول عليه) لفظة في وهو جذوع النخل (قرينة) لنقل
لفظة في عن الموضوع له او لنقل الموضوع له لتعذر الظرفية الحقيقية في الجذوع * واعلم
ان للحروف متعلقات كالظرفية والابتداء والانتهاء مثلا ومدلولات هى النسب الشخصية
كالنسبة القائمة بالماء والكوز في الظرفية والقائمة بالسائر والبصرة في الابتداء مثلا فان
اراد الاستعارة في المتعلقات فذلك بعينه ما ذكره القوم من الاستعارة التبعية في الحرف
وان اراد الاستعارة في المدلولات فذلك غير ممكن اصلا لوجهين اقواهما ان الاستعارة
لا بد فيها من ادعاء دخول المشبه في جنس المشبهه وكونه من افراده ولما كان المشبهه
امرا شخسيا لا يتصور فيه ذلك فلهذا حكموا بأن الاستعارة الاصلية لا يتصور

باطل اتفاقا والاف يكون التبعية استعارة اذ العلاقة هي المشابهة فلم يكن ما ذهب اليه مغنيا عما ذكره واجيب بأنه تقليل التبعية لانفيها بالكلية ورد بأن الاقربية الى الضبط انما تحصل بنفي التبعية رأسا لا بتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط اقسام المجاز على رأيه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك والذي يرتضيه البال في تحقيق هذا المقال هو ان الاستعارة بالكناية لا يمكن الا في الامور العقلية كالمثلية والحال والعهد وامثالها دون الحسية لان قرينة المكنية التخييل وهو لا يتصور الا في اثبات الامور الحسية بالامور العقلية فحينئذ اذا وقع قرينة الاستعارة التبعية امرا حسيا يتعين الاستعارة التبعية هناك اذا حسن حينئذ للمكنية اصلا واذا وقع امرا عقليا كما في نطق الحال يصح المكنية كالتبعية الا انه يترجح احدهما بحسب المقام لان المقام اذا كان مقتضيا لكشف الحال عن شان الحال يتعين تشبيهه بالمتكلم واستعارته له واذا كان مقتضيا لكشف الحال عن دلالة الحال يتعين تشبيهه بنطق المتكلم واستعارته له وعلى كلا التقديرين يمتاز التبعية عن المكنية اما في الاول فالذات واما في الثاني فبحسب المقام فلا يصح ارجاعها اليها بالكلية **تنبيه** في بيان ان الاستعارة في الفعل والحرف يمكن ان تكون بالاصالة وهذه فوائد زائدة على تقرير السكاكي (اما الفعل فيدل على النسبة) المحصلة (ويستدعي) ايضا (حدثا وزمانا في الاكثر وان كان قديري عن الحدث ككان) لانه سلب منه الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط قيل وفيه نظر لان كان في كان زيدا قائما يدل على الكون وهو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله وفيه التأكيد والمبالغة لان كان يدل على حصول حدث مطلق يعينه خبره مع دلالة على زمان معين وخبره يدل على حصول حدث معين في زمان مطلق يعينه كان (او) يعرى (عن الزمان كنعم وبئس) فانهما لانشاء المدح والذم بلفظهما (وبعت اذا استحدثت) اى انشأت (به الحكم) فانه لانشاء البيع واحداه وكذا غيره من صيغ العقود اما اذا لم يحدث به الحكم فانه حينئذ فعل دل على الحدث والزمان وكذا فعلا التعجب لانشاء التعجب وليست هذه الافعال بمحتملة للصدق والكذب باعتبار النسبة التي بها يحصل الكلام وان احتملها باعتبار ما لاجله تلك النسبة من الصفات الحمودة او المذمومة في فعل المدح والذم والصفات الخارجة عن العادة المألوفة في فعل التعجب **٧** (والاستعارة متصورة في كل من الثلاثة) النسبة والحدث والزمان (ففي النسبة كهزم الامير الجند) فان الزمان والحدث باقيان فيه لكن التصرف في نسبته الى الامير استعارة لان غيره هازم وهو جند. اقول قد عرفت ان المعبر في وضع الفعل هو نسبته الى ذات فرض فاعلا في الذهن فاذا كان فاعلا في الواقع كان القضية صادقة والا كانت

قائله شارح الفوائد

٧ ومن ثم لما بشر اعربى
بمولودته وقيل نعمت
المولودة هي رد على المبشر
يقوله والله ما هي بنعمت
المولودة * حيث لم يقع
المدح موقعه

التفازانى مع كون الحق مماثل هوفيه وبات كماظهرك عند تحقيق الاستعارات * اذا
 قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام * ولعله انما افحم عليه لغاية حلمه
 لا لقصور في علمه وان الفاضل الشريف لما غلب عليه قوة البحث والجدال غلب عليه
 الى حيث ضربه الامثال حتى اشتهر با لطعن في امام كثير الطعن في العلوم العربية
 واقنعر بهضم صبر هو البحر في كل الفنون سيما الادبية والحق ان كلامهما عالم العلم وعلم
 التحقيق والآية الكبرى في الفضل والتدقيق جزاهما الله عنا وعن سائر المستفيدين
 خير الجزاء والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم والحواد الكريم
 (والشيخ) العلامة السكاكي (يجعل) الاستعارة (التبعية من) الاستعارة (المكنى
 عنها) بأن يقلب الامر ويجعل ما كان قرينة هناك استعارة ههنا وبالعكس مثلاً يجعل
 نطق استعارة بالكناية عن المتكلم واثبات النطق له قرينة الاستعارة (قال) الشيخ
 السكاكي (كما يجعل المنية سبعا) اى استعارة بالكناية عن السبع (والحال
 ناطقا) اى استعارة بالكناية عن المتكلم والقرينة في الاول اضافة الاظفار وفي الثاني
 اضافة الحال (أجعل اللهذميات في قوله) اى قول القطامى (تقريهم لهذميات) يقدها *
 ما كان خاط عليهم كل زراد (اطعمة) اى اجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن
 الاطعمة على سبيل التهكم ثم احذف المشبهه واجعل قرينة الاستعارة هى نسبة القرى
 الى اللهذميات وهى الطعنات المنسوبة الى اللهزم وهو القاطع من الاسنة او الاسنة انفسها
 بأن يجعل الياء للبالغة كما فى اجرى واوحدى قوله يقده اى يقطع والزراد صانع الدرع
 من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الخلق بعضها فى بعض والمعنى نضيفهم اسنة قاطعة
 يقطع بها ما كان خاط عليهم كل زراد (و) اجعل (المرهفات فى) قول كعب بن زهير
 (صبحنا الخزرجية مرهفات) ابارذوى ارومتها ذووها (صبوها) اى استعارة بالكناية
 عن الصبوح (تكما) وقرينتها نسبة صبحنا اليها وهى مفعوله الثانى قوله صبحنا اى وضعنا
 مكان الصبوح وهو ما يشرب بالعادة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة
 الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوز اخوه والمرهفات السيوف المحدودة
 المرقعة وباراى اهلك والارومة هى الاصل والضمير فيها للخزرجية وذووها اى
 صواحب المرهفات * واعلم ان حاصل ما ذكره السكاكى هو ان القوم اعتبروا قسما من
 المصرة وسموها تبعية على ما ذكره الا انهم لو عكسوا ما صوروه رجوع ذلك الى المكنية
 وكان اقرب الى الضبط لان الاستعارة حينئذ اصلية كلها امامصرحة او مكنية والمصرحة
 اما حقيقية او تخيلية وكان ابلغ من التبعية كما عرفت سابقا قال صاحب الايضاح ان قدر
 التبعية حقيقة لم يكن تخيلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكنية مستلزما للتخيلية وذلك

وذلك لانه لما اراد الله تعالى من عباده التقوى مع اعطائه القدرة بواسطة اختيارهم الجزئي على فعل المعصية شابه حال الله تعالى مع مراده بحال المرتجى مع مرجوه فاستعير مفهوم الترجى الصادق على الهيئة القائمة بالمرتجى اى الفاعل والمرتجى منه اى العباد والمرتجى اى الفعل نفسه لمفهوم الارادة الصادقة على الهيئة القائمة بالمريد والمراد وما يراد منه الفعل حيث ادخل الهيئة الثانية تحت مفهوم الترجى الصادق على الهيئة الاولى ثم اطلق اسم الترجى على الارادة استعارة ثم بتبعية هذه الاستعارة استعير كلمة لعل للارادة (و) نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا) ولما استحال من العاقل التقاط العدو لاجل الحزن حكم بأن لام الغرض ههنا استعارة فان ترتب العداوة والحزن على الالتقاط لما كان مثل ترتب الغاية على الفعل استعير مفهوم الغرض لذلك الترتب وبتبعيته كلمة اللام على قياس التفصيل المذكور (و) نحو قوله تعالى (ربما يود) الذين كفروا لو كانوا مسلمين حيث استعير التقليل لودادتهم الكثيرة تهلكما ثم استعير كلمة رب الموضوع للتقليل لذلك وهذا (من) قيل (الهكم) واذا عرفت ان مدلول الحرف نسبة قائمة بأمر متعددة عبر عنها بلفظ مفرد هو لفظ الابتداء صارت الاستعارة فيها تمثيلية لان مآل التمثيلية كما فصلناه سابقا هو التعبير عن الهيئة المنتزعة من عدة امور بلفظ مفرد كالمثل والقصة ثم استعارة احدهما للآخر فكذا يعبر عن احدى الهيئتين بالترجى وعن الاخرى بالارادة فيستعار احدهما للاخرى ويستعار بتبعيتها الحرف كما مر تفصيله ثم ان العلامة التفتازانى بنى كلامه في تجويز اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية على هذا التحقيق الوثيق واما الفاضل الجرجاني فلما اشتبه عليه امران احدهما مامر من لزوم تركب طرفي التمثيلية معنى ولفظا وثانيهما لزوم افراد متعلق الحرف الذى يقع الاستعارة فيه ابتداء فى التبعية حكم بامتناع الجمع بينهما واصر عليه كل الاصرار وانكر على من جوز ذلك اشدا لانكار لكن لا يخفى عليك اندفاع كل من هذين الامرين اما الاول فلما مر سابقا من ان طرفي التمثيلية وان كان مركبا معنى فهو مفرد لفظا ولا اقل من الجواز واما الثانى فلما مر ههنا من ان الافراد فى التبعية فى لفظ الابتداء بمنزلة لفظ المثل فى التمثيلية واما ما يصدق هو عليه اتمامه النسبة المخصوصة المعتبرة بين السير والبصرة والسائر ٧ وهذا بمنزلة تركب ما يصدق عليه لفظ المثل من القصة المركبة من النسب المخصوصة ولا يخفى ان الاستعارة التمثيلية بدخول احدى الهيئتين فى الاخرى لا فى لفظ المثل او مفهومه الاجالى كذلك التبعية اتمامه باعتبار الدخول فيما صدق عليه مفهوم الترجى او الارادة من الهيئتين لا فى لفظ الترجى ولا فى لفظ الارادة ولا فى مفهوميهما الاجالين هذا ما يسرلى فى هذا المقام ولعمري ان هذا من مداحض الافهام وأى مقام اصعب مما توجه فيه الاحكام لجامع المعانى وسيبويه الثانى سعد الملة والدين

٧ وكذا الحال فى سائر متعلقات الحروف فان الى مثلا لا انتهاء وهى نسبة بين المنتهى والمنتهى به والمنتهى وكذا الترجى وامثالها

الاستعارة (في نسبه) اى نسبة الفعل (الى المتعلقات) فان نسبة الفعل او المشتقات من الصفات الى بعض المتعلقات كالفاعل والمفعول قرينة على كون الاستعارة فيها تبعية نحو نطقت الحال فان نسبة نطقت الى الحال دلت على ان المراد دلت (نحو) قول ابن المعتز ﴿ جمع الحق لنا في امام (قتل البخل واحي السماحا) فان نسبة قتل الى البخل واحي الى السماح دلت على ان المراد بالاول ازالته لمشاركتهما في الاعدام وبالتالي اظهر لان كثرة السماح مشبهة بالاظهار وكذا الحال في سائر المتعلقات (و) نحو قول الشاعر (تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة ﴾ اذ اسرى النوم في الاجفان ايقاظا (الحزن بلاد للعرب وهو في الاصل لما غلظت من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبات اذا ظهر زهره واذا سرى ظرف لتقرى وفي الاجفان متعلق بسرى استعار التقرى لتفتيح الرياح اكمام الازهار والقرينة نسبة الفعل الى الفاعل وهى الرياح الى مفعوله وهما رياض الحزن وايقاظا واستعار السرى لطريان النوم والقرينة قوله في الاجفان والمعنى تهب النسيم وقت السحر فيفتح الاكمام عن الازهار وعبر عن السحر بقوله اذا سرى النوم في الاجفان لان لذة النوم عند الصباح (وكالحروف فانها) اى الحروف تستعار (بواسطة متعلقات معانيها) اى المفهومات التى يعبر عنها عند تفسير الحروف (مثل الظرفية) فى (و الابتدائية) فى من والاستعلاء فى على وغير ذلك (اذ ليست هى) اى المتعلقات (معانيها) اى مدلولات الحروف مثلا ليس مدلول من معنى الابتداء بل نسبة خاصة بين السير والبصرة وامثالهما فوضع كلمة من بواسطة ذلك المفهوم بازاء كل نسبة مخصوصة يصدق عليها مفهوم الابتداء وضاعوا عيا (بل هى) اى تلك المتعلقات (لوازم) ومتعلقات (لها) اى لمعاني الحروف التى هى النسب المخصوصة المندرجة تحتها (والا) اى وان كانت تلك المتعلقات معاني الحروف ومدلولاتها (كانت) الحروف (اسما) لاستقلال تلك المعاني بالمفهومية وليس يمكن كون كلمة حرفا اذا كانت مدلولها مستقلا بالمفهومية وحاصلا فى نفس تلك الكلمة (اذ تمايز الحروف والاسم انما هو بالمعنى) اى من حيث الاستقلالية وكونها نسبة قائمة بشئ آخر لا بحسب اللفظ حتى يمتاز بدون الفرق فى المعنى (نحو) قوله تعالى ذاكم وصاكم به (لعلكم تتقون) فان الاستعارة فى لعل انما هو بعد الاستعارة فى مفهوم الترجى لما ان الاصل فى الموصوفة اسماء الاجناس وبواسطتها تستعار نسبة المترجى بالمترجى والمرتبجى منه التى هى مدلول كلمة لعل وذلك لان النسب لا يمكن الاستعارة فيها ابتداء لعدم اصلتها واستقلالها كامر من انها نسبة شخصية غير قابل لدخول المشبه فى جنسه ولو وجود امر مشترك يقع وجه الشبه هناك وطريق الاستعارة فى مفهوم الترجى ان حقيقته لما كانت محالا فى حقه تعالى بناء على ان الرجاء يستلزم العجز عن تحصيل المرجو لاجرم حل لعل على الاستعارة

الاستعارة المكنية هي ان يذكر المشبه ويراد المشبه به ﴿ تفيه قد تحتل ﴾ الاستعارة (التحقيق والتخييل) بأن يصلح جعل المشبه المتروك مماله تحقق من وجه ومما لا تحقق له اصلا (كما قال) زهيره (صحا القلب على سلمى واقصر باطله) وعربى افراس الصبي (ورواحله) الصحو ضد السكر واستعير للسلو من العشق والصبي امامن قولهم هوصبي بين الصبي بالكسر والقصر او الصباء بالقح والمدوامان الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والقوة ومنه التصابي والرواحل جمع راحلة وهي ما يركب من الابل ذكر اكان او اشي والتاء للاسمية (اي عربت آلتها) اي آلات الافراس (تخيلا) بأن شبه الصبي بجهة قضى منها الوطر واهملت آلتها من جهات المسير كاللحج والتجارة فأخذ الوهم في تصوير الصبي بصورتها وتخييل مثل آلتها له او برجل مسافر لا بد له من الافراس والرواحل فتوهم للصبي مثلها ثم اطلق لفظ الافراس على ذلك التخييل واضافه الى الصبي استعارة تخيلية (او يراد بها) اي بالافراس (دواعى النفس) وشهواتها المحققة عقلا واسباب النى من المال والمنال والاخوان وغيرها (تحقيقا) بأن شبهها بالافراس في ان كلامها يذهب بصاحبه الى ما يريد ثم اطلقت لفظ الافراس عليها على سبيل الاستعارة الحقيقية ولما كانت التخيلية في هذا اليت اقرب قدمها في الذكر ﴿ الثالث ﴾ من التقسيمات هو التقسيم من جهة المستعار وهو ان يقال (المستعار اما اسم جنس) وهو لفظ وضع للماهية من حيث هي اول للحدث الموجود في الذهن (فأصلية) اي فالاستعارة اصلية لان مبنى الاستعارة هو التشبيه ومبناه على جعل المشبه موصوفا بوصف ثابت للمشبه به فيكون الاصل في الموصوفية المشبه به وانما المشبه يراد لحاقه به فيها ثم الاصل في الموصوفية اسماء الاجناس لان مفهوماتها ذوات مستقلة كلية فلكونه ذواتا يكون جائزا الموصوفية فيخرج الحروف لان مفهوماتها نسب محضة لا يكون موصوفة اصلا وكذا لا يمكن دخول شئ فيها لانها نسب شخصية وضعت الحرف لها وضعا عاما بواسطة مفهومات كلية هي متعلقاتها ولا يمكن الاندراج في الامور الشخصية كما عرفت في الاعلام وكذا الافعال وسائر المشتقات لدخول النسب في مفهوماتها ولكون مفهومات اسماء الاجناس كلية يمكن اعتبار دخول المشبه فيها وكونه من افرادها فيخرج الاعلام لانها ليست بكلية اللهم الا بتأويل مر ذكره (او) المستعار (غيره) اي غير اسم جنس من الحروف والافعال وسائر المشتقات (فتبعية كالفعل) الدال على نسبة الحدث الى الذات مع مقارنته للزمان (لانه) اي الفعل مستعار (بواسطة المصدر) الذي هو اسم جنس فلا يقال نطقت الحال بدل دلت الا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال بادخالها في جنس النطق لاشتراكهما في الايضاح (وتجىء)

حقيقة وذلك ظاهر فالثابت لها لا يكون حقيقة الاظفار بل يستلزم ثبوت امر تخيل
 مماثل لحقيقة الاظفار في الاهلاك هذا مذهب السكاكي ولا غبار عليه اصلا فليس
 في ذلك تعسف كما لا يخفى وما ذكره من ثبوت الاستعارة التصريحية فليس بمقبول لان
 المشبه بحقيقة الاظفار اظفار المنية وهى مضافة الى المنية تخيلية نعم من حيث اعتبارها
 مستقلة تصريحية اذ لا مانع من هذا الاعتبار لكن هذا الاعتبار لا يلتفت ههنا الا لاجل
 جعل النقل لغويا كما عرفت واما ما نقل عن الشيخ عبدالقاهر فعناه انه ليس للشمال
 امرا محققا ينقل اليه لفظ اليد بل معناه انه اراد ان يثبت للشمال يدا في التخيل لان
 اثبات حقيقة اليد في الواقع غير ممكن ولا يخفى ان هذا التقرير انسب الى كلام السكاكي
 منه الى مذهب صاحب الايضاح لان مذهبه ان يراد بالمنية مثلا حقيقة الموت ثم ثبت
 له الاظفار في الخيال ثم ان اراد بذلك اثبات حقيقة الاظفار فذلك كما لا يمكن في الواقع
 لا يمكن في الخيال لان تصرف الخيال فيما ثبت فيه لا فيما ثبت في نفس الامر وان اراد امرا محيلا
 مشبها بحقيقة الاظفار فلا يخفى ان الخيال لا يثبت حقيقة الموت التي هى عدم الحياة عما من
 شأنه ان يكون حيا لكون هذا المفهوم العدمي غير قابل لثبوت شئ لافي الذهن ولا
 في الخيال بل لما يتخيله القوة المتخيلة عند سماع لفظ الموت من شئ مهلك يغتال النفوس
 ويهلكها بالآلات شبيهة بالتحالب والانياب بل هو المتبادر عند اطلاق اهل العرف
 هذا المعنى اذ قد اعتادت نفوسهم بذلك حتى لو ارادوا تصوير مفهوم الموت لعجزوا عنه
 الافراد اهل العقول واما قضية الترشيح فأمر ظاهر لان اثبات لازم المشبه به في
 التخيل لتحصيل الاستعارة وفي الترشيح لتأكيد المبالغة الواقعة فيها وبين الامرين
 بون بعيد **سؤال** اوجبت في الاستعارة انكار كونه **سؤال** اى كون المستعاره (من جنس
 المشبه) حيث اردت بالمنية السبع ادعاء لان اثبات الاظفار قرينة دالة على عدم
 ارادة المعنى الحقيقي لها كما عرفت ولا شك ان المراد منها ليس هو السبع الحقيقي فوجب
 التخيل في المنية وفي الاظفار (وهذا) اى ذكر المنية ههنا (تصریح بخلافه) اى
 بخلاف هذا الواجب لانه لا تصریح بالثبوت فوق التصريح باسم جنسه فيلزم التناقض
جواب وليس هنالك **سؤال** اى في الاستعارة المصرحة (نقل معنى المشبه به) الى المشبه
 (ادعاء) بأن المشبه فرد من افراده (فهذا) اى ذكر المشبه باسمه (نقل اسم المشبه
 الى المشبه به فيحصل في كليهما المبالغة المطلوبة اعنى كون المشبه من جنس المشبه به بحيث ترادف
 اسمها سواء اطلق الاول على الثانى او بالعكس فصار (كأن المنية سبع فكيف لا يسمى السبع باسمه)
 اى باسم السبع وهو لفظ المنية المرادف له فيكون المشبه مذكورا نظرا الى الواضع ويكون
 متروكا نظرا الى الادعاء واما في المصرحة يكون متروكا بالكلية وهذا مراد من قال

٧ قيل ان الامثال تقع علما لهذا الجنس من المعنى كان اسامة لجنس الاسد فيقع الاستعارة باعتبار شيوع مدلولها باعتبار علميتها ٨ واعلم ان الاستعارة مبالغة التشبيه بحيث يدعى دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه من افراده ثم تعطى بناء على هذا الادعاء شيئا من خواص المشبه به للمشبه وهذا الاعطاء يسمى استعارة ثم ان كان المستعار اسم المشبه به تسمى تصريحية وان كان من خواصه اللازمة لمسمى مكنية لكون الاستعارة باللائزم ثم ان ذلك اللازم لكونه من خواص المشبه به لا يتيسر اثباته للمشبه حقيقة فالابد من اثبات امر مخيل فيه مماثلة فيطلق عليه اسم ذلك اللازم ولما كان هذا الاطلاق للفظ على غير ما وضع له يكون استعارة تخيلية وازافتها الى المشبه مكنية فظهر ان كل استعارة مكنية يستلزم الاستعارة التخيلية واما عكس ذلك ففيه خلاف والحق انه غير مستلزم كما في قولك انشبت المنية الشبيهة بالسبع اظفارها لكن لما كان مثل هذا قليلا في كلام

هي الكلمات السائرة الممثل مضر بها مجوردها كقوله * كانت مواعيد عرو قوب لها مثالا * ومما واعيده الا الا باطل * وكقولهم في الصيف ضيعت اللبن * وانما لا تغير لانها لو غيرت لم تكن مثلا بل مأخوذا منه دالا عليه ٧ قال العلامة الزنجشيري ان الامثال السائرة لا تكون الا قولا فيها غرابة من بعض الوجوه فحفظت على تلك الغرابة وحيث الالفاظ عن التغير والافات الغرض المطلوب منها (و) الاستعارة (التخيلية) هي (اطلاق اسم) المشبه به (الموجود) المتحقق حسا وعقلا (على) المشبه (الموهوم) الذي لا يتحقق له بوجه من الوجوه لاحسا ولا عقلا كقول ابى ذؤيب الهذلي * واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل تمية لاتنفع * وقد عرفت ان فيه استعارتين احدهما مكنية وهي اثبات الاظفار للمنية بعد ادخالها في جنس السبع ادعاء والاخرى تخيلية وهو اطلاق لفظ الاظفار على الامر الخيل في المنية وكل واحدة منها قرينة للاخرى ٩ قال صاحب الايضاح وفي هذا التفسير تعسف اراد به ان يراد بالمنية صورة السبع ادعاء ثم اخترع صورة لها مثل صورة الاظفار في السبع وذلك لانهم يكتفون باثبات امر مختص بالسبع للمنية بناء على التشبيه المضمحل في النفس وايضا على هذا التفسير يوجد ههنا استعارة تصريحية لان اطلاق الاظفار على ذلك الامر المتوهم تصريحية تخيلية وهذا خلاف ما ذهب اليه السلف كما قال الشيخ عبدالقاهر ان في قولك يدا الشمال انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولهذا فسروا التخيلية بجعل الشئ للشئ وايضا يلزم ان يكون الترشيح تخيلية للزوم مثل ما ذكره فيه اقول بتحقيق المقام بحيث يندفع عن الواهام هو ان التشبيه كما مر غير مرة هو الحاق الناقص بالكامل والاستعارة هو مبالغة التشبيه بأن يجعل المشبه الناقص من جنس المشبه به الكامل وهذا هو الادعاء الذي هو مبنى الاستعارة ثم ان علامة هذا الادعاء ترك اسم المشبه بالكلية او ذكره لكن اريد بالمشبه المشبه به بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به حتى لو لم يكن ترك اسم المشبه او ادعاء دخوله في جنس المشبه به لفاتت المبالغة المذكورة فيقول الاستعارة فالابد في المنية من ان يراد به السبع ادعاء ولا يخفى ان هذا الادعاء مقارن لكون المنية مراد بالسبع واللم يتيسر التعبير بالمنية كما سيجي فاللائزم في الاستعارة المكنية انه هو المشبه به بعينه ولذلك اکتسى ما يلازمه من اخص لوازمه وان كان بطريق التخييل واما اللازم في التصريحية هو دخوله في جنسه وهذا الادعاء ناقص من الادعاء السابق لانه اکتسى اطلاق اسمه دون اخص لوازمه ولا يخفى ان اطلاق الاسم هو من اثبات اللازم هذا * ثم ان ادعاء السبعة للنية لا يستلزم كونها سبعا

البلغاء حكم بعض الفضلاء بالاستلزام من الطرفين وهذا تخليص حسن فاحفظه

(حقيقة)

جزأ من وجه الشبه بل هي مادة لهما ولوجه الشبه فقط وان مرجع تركيب الطرفين
 ووجه الشبه هو تركيب الهيئة فقط بأن كان منتزعة من أكثر من امرين اذ المنتزعة من امرين
 هيئة واحدة قطعاً ثم ان الهيئة المركبة ان عبر عنها بلفظ مفرد كلفظ المثل والقصة مثلا
 يكون مفردا في عرفهم لان مدار الافراد ٩ والتركيب عندهم افراد اللفظ وتركبه حتى
 لو عبر بلفظ مركب فانما هو لتحصيل مواد الهيئة عند عدم اشتهاه او غرابته وانما المقصود
 هيئتها فقط فيكون المآل الى التعبير بلفظ المثل وان لم يصرح بذلك اذ التفصيل لاجل
 نقش الهيئة في ذهن السامع فيكون مقصودا بالعرض وانما المقصود بالذات ملاحظة
 الهيئة اجلا فيكفي في التعبير عنها لفظ المثل مثلا فيكون مفردا حتى ان لم يذكر يكون
 مقدر البتة فاذا عرفت هذا فقد اتضح وجه درجهم الاستعارة التمثيلية في المجاز الذي
 اعتبر فيها الافراد فاندفع بهذا اعتراض صاحب الايضاح بأن التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
 للافراد فكيف يكون قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد وذلك لان التمثيل
 مستلزم للتركيب في المواد لفظا ومعنى لكنها ليست شيئا من الطرفين وكذا قد يستلزم
 التركيب في الهيئة لكن معنى لالفاظا فلان منافاته الافراد اللفظي الذي هو المعتبر في هذا
 الفن فان قيل ٧ نعم انه كما لا يستلزم التركيب لا يستلزم الافراد بل قد يكون مركبا كما في مثال
 المفتى فكيف يكون قسما من المفرد قلنا انه مستلزم للافراد لفظا باعتبار تصور الهيئة
 اجلا واذ ذكر الالفاظ المتعددة الدالة على مواد الهيئة لا يستلزم تركيب الهيئة اذ التقدير
 اراك ايها المفتى بهذه الصورة وهي تقديم رجل وتأخيرها اخرى لكن اقام المتعدد
 مقام ذكر الهيئة لظهور تشبيه الهيئة التي هي المراد وخفاً الامور التي ينتزع منها الهيئة
 ومنهم من قال ٣ ابد من ملاحظة تفاصيل المواد اولاً حتى يمكن انتزاع الهيئة منها حتى
 لو لم يذكر تلك الالفاظ يكون مقدرة في الكلام فيحصل التركيب في الطرفين اقول
 لا يخفى ان اللازم مما ذكره وجوب تركيب مواد الطرفين لانفسهما وقيل ٦ ان الهيئة
 المنتزعة من امرين من تلك الامور غير المنتزعة من امرين آخرين منها فيلزم التركيب قطعاً
 اقول اللازم منها تركيب الهيئة معنى ولا يلزم من ذلك تركيبها لفظاً بل الأكثر التعبير
 بلفظ مفرد لوجوب ملاحظة اجزاء الهيئة دفعة واحدة لما انه لا يعتبر التشبيه في
 الاجزاء قصداً اصلياً فالمعتبر هو الملاحظة الاجالية وبالجملة قد اشبهه على هذا الفاضل
 تركيب الامور لفظاً بتركيب الطرفين وكذا تركيب الهيئة معنى بتركيبها لفظاً لكنك
 قد عرفت الحال فلا تطول بذكره المقال وان شئت كلاماً طويلاً بالذات والاذناب فعليك
 برسالة حررها في هذا الباب والله اعلم بالصواب قال السكاكي ولكون الامثال كلها
 تمثيلات على سبيل الاستعارة لا يحد التغيير اليها سبيلاً اما كونها تمثيلات فلان الامثال

٩ قال بعض من شراح
 التخصيص ان المراد بالمفرد
 عندهم ما يقابل الجملة لاما
 يقابل المركب حتى قال ان
 المجاز عند السلف من علماء
 هذا الفن قسما لغوي وعقلي
 وقال والغوي يسمى مجازا
 في المفرد فيكون المراد ما
 يقابل العقلي ويسمى مجازا
 في الجملة فلا منافاة بين
 التركيب الذي في التمثيل
 وبين الافراد الذي في المجاز
 المفرد فيصع جعل التمثيل
 قسما من المجاز في المفرد وهذا
 ما ذكره

٧ قائله سعد الدين التفتازاني

✽

٣ قائله السيد قدس سره

٦ قائله سعد الدين التفتازاني

✽

الانبات للربيع فانه استعارة بالكناية مع انه لا تخيل فيه اذ لاجس لتخيل امر في الربيع يشبه الانبات الحقيقي لان ذلك مما لا يقبله الذوق السليم هذا حاصل ما ذكر السكاكي ولم يرد بذلك الا مجرد بيان امكان انفكاك كل منهما عن الآخر فلا يرد انه لاجس في انفكاك التخيلية عن الممكنية ولم يرد ذلك في كلام البلغاء الا انه يرد على السكاكي منع الامكان في انفكاك الممكنية عن التخيلية اذ لا يمكن اضافة لازم امر الى امر آخر بدون التخيل فيه كما مر وما ذكره في انبت الربيع فقد عرفت حاله هناك بما لا مزيد عليه فارجع **الثاني** من تقسيمات الاستعارة من جهة المشبه والمتصود منه بيان اقسام المصريح بها (المشبه) المتروك في المصريح بها (اماموجود) سواء كان محسوسا نحو رأيت اسدا يرمى او معقولا كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اى دين الاسلام (فتحقيقية) لتحققه حسا او عقلا (اولا) يكون موجودا (فخيلية) لوجوده في الخيال (فالتحقيقية اطلاق اسم الاقوى في صفة) وهو المشبه به (للاضعف فيها) اى في تلك الصفة وهو المشبه والمراد بالصفة وجه الشبه (ليدل بتساوى الملزومات) اى الموصوفات (على تساوى اللازم) اى الوصف كما قرر في غير هذا العلم (كالاسد للشجاع) فحيث تريد الحاق الوصف الاضعف اعنى شجاعة الانسان بالوصف الاقوى اعنى شجاعة الاسد فتدعى ان ملزوم الاضعف اعنى الرجل الشجاع من جنس ملزوم الاقوى اعنى الاسد باطلاق اسم الاقوى على الاضعف مع سد طريق التشبيه حتى يلزم منه تساوى الوصف واعتبار السكاكي كون الملزومين مختلفين في الحقيقة ارادها ما يعم الحقيقة الشخصية كزيد وعمرو والكلية النوعية كطائر وانسان (و) كاطلاق لفظ (البدل للوجه) في وضوح الوجه واشراقه وملاحظة استدارته على قياس مامر (ومند) اى من الاستعارة التصريحية (الاستعارة بالضد) او بالنقيض وقدمر تشبيه احد الضدين او النقيضين بالآخر منهما فيمكن ان يستعار اسم احدهما بالآخر منهما بعد اذ اعان احدهما من جنس الآخر الحاقا للضاد والتناقض منزلة التناسب (كما او تليجا نحو) قوله تعالى (فبشرهم بعذاب اليم) اى انذرهم ادخل الانذار في جنس التبشير لانهم ثم استعاره له وكذا في التلميح وقدمر الفرق بينهما واعلم ان الاستعارة التصريحية قدما مسمى بالتخييلية اشار اليها المص بقوله (واذا كان) المستعار (منترعا من) عدة (امور) هى مواد الهيئة المعبرة في طرفيه واستير لعدة امور مثلها في الهيئة المنترعة منها (نحو) قولك (يقدم رجلا ويؤخر ٣ اخرى للمتعدد في الامر) كالمفتى الذى يهم بالجواب تارة ويحجم عنه اخرى سمي هذا النوع من الاستعارة (تمثيلا على سبيل الاستعارة) فالترددان هما الوصفان والجامع التخيير المنترع منهما وقدمر في التشبيه التمثيل الذى هو مبنى هذا النوع من الاستعارة ان الامور المتعددة خارجة عن طرفي التشبيه وليس

٧ المورد السيد الشريف
الجرجاني قدس سره
٦ صاحب الايضاح

٣ اى فيؤخر الرجل الذى
قدمه اولالا انه يقدم
رجلا تارة ويؤخر رجلا
اخرى تارة اخرى
اذ حاصله ان المتعدد يخطو
خطوة الى قدام وخطوة
الى خلف كما توهم وليس
كذلك بل المراد انه يخطو
خطوة تارة ويتركه اخرى
وما ذكره المتوهم ليس
صورة المتعدد بل صورة
التخيير وفرق ما بينهما فتدبر

صاحب الايضاح وهو انه قد يضم التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانها سوى لفظ المشبه ويدل عليه بأن ثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمير استعارة بالكناية الثالث ما نسبه بعضهم الى السكاكي من ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلافانه ادعى المنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها وعلى كل من هذه المذاهب ايرادات اما على الاول فبان المنية اذا كان مشبهها والسبع مشبهه يلزم ان يذكر في الاستعارة كلا طرفي التشبيه احدهما حقيقة وهو المشبه والاخر تقدير اي يذكر لازمه وهو المشبه به وقد عرفت ان ذكر طرفي التشبيه يعم التحقيقي والتقديرى واما على الثانى بلزم عدم المناسبة في تسميتها استعارة اذ التشبيه المضمير ليس باستعارة لالفاظا ولا معنى على انه يلزم على هذين المذهبين ان يكون لفظ الاظفار على معناه الحقيقي وان يكون اثبات الاظفار استعارة تخيلية ولا يخفى ما فيه من التكلف لان حقيقة الاظفار امر محسوس وحقيقة الموت امر معقول والمحسوس لا يمكن اثباته للمعقول في اعتبار العقل لعدم امكانه وكذا الخيل لا يمكن اثباته للمعقول لما ذكره وانما الطريق تخيل المنية سبعا دعاء ثم اثبات امر تخيل مهلك شبيه بحقيقة الاظفار كما هو مذهب السكاكي واما على الثالث فلان استعمال لفظ المنية في المعنى الحقيقي يناهى جعلها استعارة وادعاء السبعية لها بعد الاستعمال لا يجدى اصلا اذا عرفت هذا فاعلم ان المذهب الحق والذي عول عليه السكاكي هو ان الاستعارة ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به معنى واعطاء اسم الثانى للاول او لازمه له لفظا فالاستعارة بالكناية بحسب المعنى ادعاء دخول المنية في جنس السبع بحيث تخيل له ما للسبع من آلة الاهلاك اعنى الاظفار وبحسب اللفظ هو اثبات لفظ الاظفار الى المنية بأن تضيف اليها كقولك اظفار المنية او تنسبها اليها كقولك انشبت المنية اظفارها وانما سميت مكنية لنقل لفظ دال على لازم المشبه به الى لازم المشبه فالذى يسمى استعارة بالكناية لفظا هو هذا النقل والذى يسمى استعارة تخيلية هو نقل لفظ الاظفار من حقيقةها الى الامر الخيل في المنية * فان قلت اضافة الاظفار الى المنية ليست استعارة بل تصرف في امر عقلى * قلت نقل الاظفار الى الامر الخيل لغوى قطعا وهذا النقل من حيث كون الامر الخيل مستقلا استعارة تخيلية ومن حيث اضافته وتبعيته الى المنية استعارة بالكناية فالنقل واحد حقيقة ومختلف اعتبارا فلا يخرج بزيادة الاعتبار عن كونه نقلا لغويا * واذا انتهى الكلام الى هذا المقام فقد انجز الى ان كلا من التخييلية والمكنية هل يستلزم احدهما الآخر ام لا ذهب السكاكي الى انفكاك كل منهما عن الآخر اما انفكاك الاول عن الثانى فقد مثله بقوله لسان الحال الشبيه بالمتكلم ناطق بكذا فان تصریح التشبيه يناهى اعتبار المكنية فيها لانها عبارة عن اضافة الامر الخيل الى الحال الذى ادعى انه انسان لا الى الحال الشبيه به واما انفكاك الثانى عن الاول فكما في اثبات

السيد الشريف قدس سره

✽

كقرينة المشترك (وعليه) اى على ادعاء جعل افراد الشئ متعارفا وغير متعارف لكن من باب التشبيه قوله * وخيل ٧ قد دلفت لها بخيل (تحمية بينهم ضرب وجيع *) ٩ فانه جعل افراد التحية على قسمين متعارف كسلام عليك وامثاله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع (و) عليه (قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم) اى الاسلامة من اتى الله فيجعل افراد جنس المال والبنين متعارفا وغير متعارف وهو سلامة القلب ويجوز ان يجعل بمعنى لا ينفع شئ ما احدا الا مخلصا سليم القلب فيصع ابدال السلامة بالاتبوع * التقسيمات * للاستعارة (واذ لا بد) في الاستعارة (من مستعار منه وهو المشبه به ومستعار له وهو المشبه) ومستعار هو اللفظ ثم قديتبعه (اى اللفظ) (حكم) مناسب للطرفين (فهى) اى فالاقسام * اربعة الاول * التقسيم من جهة المشبه به فنقول (المشبه به ان ذكر) باسم جنسه او بلفظ يستعمل فيه كافي الاستعارة التمثيلية لانها بمنزلة علم الجنس ولهذا لا يغير (فصرح بها) اى مصرح بالاستعارة للتصريح بذكر المشبه به (نحو تبسم بدر) شبه المحبوب بالبدر ثم ادعى كونه من جنس البدر فأعطى له اسمه فسمى صريحا لما صرح باسم البدر (وان لم يذكر هو) اى المشبه به (بل) ذكر (حكم يختص به) اى بالمشبه به لان غير المختص لا يصير قرينة سواء كان الحكم المختص به امرا وهما بالنسبة الى المشبه كانياب المنية وامرا محققا كابات الربيع على مذهب السكاكي (مع) ذكر (المشبه فكفى عنها) اى عن الاستعارة وسميت بذلك لان المشبه به لم يصرح به بل كفى عنه حيث دل بذكر لازمه ٧ (نحو لسان الحال افسح من لسانى) ٩ شبهت الحال الدالة على المقصود بانسان يتكلم في الدلالة ثم ادعى انها انسان بعينه ثم اطلق اسم الحال على هذا التخييل ثم توهه له لازم المشبه به الذى به قوام الدلالة في الانسان وهو اللسان ثم شبه هذا اللازم باللازم الحقيقى الذى للمشبه به ثم اطلق اسم الحقيقى على المتوهم ثم اضيف الى اسم ذلك التخييل ليكون قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة فيكون في الاستعارة المكنى عنها تشبيها واستعارتان بخلاف المصرح بها التحقيقية فان فيها تشبيها واحدا واستعارة واحدة وبخلاف التخييلية فان فيها تشبيها واستعارة واحدة فان المشبه فيها وهى الحال كانت على حقيقته جارية على التشبيه والاستعارة فيها انما هى في اللازم وفي المكنية الاستعارة فيها وفي اللازم معا فتقول في التخييلية لسان الحال الشبيهة بالانسان المتكلم افسح من لسانى ونسبة افسح الى الحال كنسبة اللسان اليها اذا لم يحمل على الترشيح * واعلم ان في الاستعارة بالكناية اقوالا ثلاثة الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار المنية نسبت بفلاذ هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ السبع مثلا واثبت الاظفار للنية التى هى المشبه كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للنية وهذا مختار صاحب الكشاف * الثانى ما ذهب اليه

٧ يعنى رب خيل قد دلفت اى مشيت لهار ويد بخيل * ٩ وهذا البيت يحتمل المدح والذم لانها في مقام المعركة دليل الشجاعة وفي مقام المعاشرة دليل سوء الاخلاق

٧ قال الشاعر * ولقد نطقت شكر برك مفصحا * ولسان حالى بالشكايه انطق ٩ وفي بعض النسخ من لسان المقال الا ان النسخ الصحيحة على قوله من لسانى وهو الراجح دراية كاهو المعتمد عليه رواية لان المصنف قصد بهذا المثال رعاية الوزن لانه مصراع وعلى ما في بعض النسخ يفوت هذا المرام * ٧

حقيقة لا) الاسد (ادعاء وهما) اى الاسد حقيقة وادعاء (غيران) فلا يلزم من استعمال لفظ الاسد في الاسد ادعاء استعماله فيما وضع له حقيقة حتى يحتاج الى الفرق بينهما بالعقل ويلزم ان يكون مجازا عقليا (وكل ما ذكرتم) من اللوازم الاربعة لازم (لادعاء) وتناسى التشبيه قضاء لحق المبالغة في الاستعارة ولقد احسن من قال ان هذا اختلاف فرع الاختلاف في تفسير الوضع فان قلنا انه تعين اللفظ بازاء معنى بنفسها بلا تأويل لا يجعل الاستعارة موضوعة لانها بتأويل فيكون مجازا لغويا وان قلنا انه تعين اللفظة بازاء معنى بنفسها اعم من ان يكون بتأويل او بلا تأويل يكون الاستعارة موضوعة فيكون مجازا عقليا لاشتماله على تصرف عقلي كما مر (وقد تردد الامام عبد القاهر) لهذا النوع من المجاز وهو الاستعارة (فيهما) اى في كونه مجازا لغويا او عقليا ذهب في اسرار البلاغة الى انه مجاز لغوى وفي دلائل الاعجاز الى انه مجاز عقلي قيل ومنشأ التردد هو ما ذكرناه في تفسير الوضع اقول لعل مراده يجعله عقليا تارة هو كون المجاز اللغوى في الاستعارة فرعا على التصرف في امر عقلي هو الادعاء المذكور لانه عقلي محض وقد عرفت الفرق بين المجاز العقلي وبين الاستعارة والاستعارة بالكناية (فان قلت) اذا كان كل ما ذكر لادعاء الاسدية له (فكيف الجمع بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة على عدم ارادتها) اى ارادة الاسدية وهل هو الاجمع بين المتنافيين (قلت انه) اى المستعير (يدعى ان للاسد صورتين متعارفة) وهى التى لها غاية جراءة الاقدام ونهاية قوة البطش مع الهيكل المخصوص (وغيرها) اى غير متعارفة وهى التى لها تلك القوة والجرأة لامع ذلك الهيكل (كما قال المتنبي) في هذا النوع من الادعاء وان لم يكن هناك استعارة (*نحن قوم ملجن في زى ناس* فوق طير لها شحوص الجمال*) اى نحن قوم من الجن حذفون من لالتقاء الساكنين في لباس ناس و صورتهم فوق طير والمراد بها الجمال لقوله لها شحوص الجمال فعد نفسه وجاعته من جنس الجن وجماله من جنس الطير ادعاء (ويؤيده) اى الادعاء (المخيلات العرفية) والتأويلات المناسبة في اخراج شئ من جنس وادخاله في آخر (نحو) قولهم (هذا ليس بأسد وانما هو هراكتسى اهاب اسد) اذا رأوا اسدا هرب عن ذئب (وهذا ليس بانسان وانما هو اسد في صورة انسان) اذا رأوا انسانا لا يقاومه احد فعلى هذا صحة اطلاق الاسد دائر مع الشجاعة وجودا وعندما كما في هذين المثالين وهى توجد في صورتين المتعارفة وغير المتعارفة (وذكرت القرينة) لدالة على ان المراد غير المتعارف (لثلا يحمل) الاسد (على المتعارف) الذى يسبق الى الفهم عند اطلاق لفظ الاسد فلا يلزم الجمع بين المتنافيين اذ لا يدل القرينة على نفي الاسدية مطلقا فقرينة الاستعارة صارفة عن الحقيقة كقرينة سائر المجازات ومبينة لاحد المحتملين

فلذلك سمى مادرا واسمه مخارق وكتضمين فرعون الضلال وموسى الهداية كيقال لكل فرعون موسى اى لكل ضال هاد (ثم قيل هذا) النوع من المجاز (مجاز لغوى لان الاسد موضوع للحيوان المفترس) حقيقة (دون الشجاع) المدود من افراده بالتأويل فيكون استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما هو موضوع له عند التحقيق واستدل على انه موضوع للحيوان المفترس بأربعة اوجه فقال (والا) اى ان كان الاسد موضوعا للشجاع (كان) لفظ الاسد (صفة) اى اسم صفة (لا اسما) للذات (و) كان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة الاقدام (حقيقة لا مجازاً) لان لفظ الاسد اذ اوضح للشجاع فحيث وجد فيه ذلك الوصف صح اطلاق هذا اللفظ عليه حقيقة (و) لو كان موضوعا له (لم يفتد تشبيها) لانه مستعمل حينئذ فيما اوضح له حقيقة مع ان مبنى الاستعارة على التشبيه (و) لو كان موضوعا له (لا احتياج الى قرينة) مع انه لا احتياج الى قرينة لاستعماله فيما اوضح له وفي بعض النسخ لا احتياج الى قرينة والمعنى ظاهر ولزم ان يكون الغرض من نصب القرينة في الاستعارة ايجاب حل الكلمة على ما هي موضوعة له لامنعها عن حلها على ما هي موضوعة له والتوالى باسرها باطالة فكذا المقدم واذا كان موضوعا للحيوان المفترس يكون استعماله في الشجاع استعمالا في غير ما اوضح له فيكون مجازا (وقيل لا) اى ليس هذا مجازا لغويا بل عقليا لان التصرف فيه في امر معنوى عقلى لا لغوى لفظى وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده مع سد طريق التشبيه فالعقل يحكم بكونه مجازا لاصحاب اللغو ويفرق بين الادعاء والحقيقة كما يفرق في الاسناد المجازى واستدل على كونه مجازا عقليا بأربعة اوجه اشار اليها بقوله (والا) اى وان لم يكن مجازا عقليا بل لغويا (لم يكن ذلك) اى اطلاق اسم الاسد على الرجل (ادعاء الاسدية له) اى للشجاع لان المجاز اللغوى يقتضى الغيرية والادعاء العينية (ولم يكن) ذلك الاطلاق (في قوة انه) اى الرجل الشجاع (ليس بأدى انما هو اسد) لانه غيره لكنه في قوته بالاتفاق (ولم يكن للتعجب في قوله) قامت تظلمنى من الشمس * نفس اعز على من نفسى (قامت تظلمنى ومن عجب * شمس تظلمنى من الشمس) وجه لان ما يطلق عليه لفظ الشمس لو كان شخصا آدميا لم يكن للتعجب من تظليله معنى (ولا) يكون (لانكاره) اى لانكار التعجب اولانكار الشاعر (في قوله * فكيف تنكران تبلى معاجرها * والبدر في كل وقت طالع فيها*) اى في معاجرها وهى ماتشده المرأة على رأسها قوله (وجه) اسم قوله لم يكن اى لم يكن له وجه لان ما يطلق عليه لفظ البدر لو كان آدميا لم يكن نهى التعجب معنى لان نهى التعجب مبنى على انها بدر حقيقة وعلى ان شان شانها ابناء الكتان (والجواب) عن الاوجه الاربعة بمنع الملازمة وهو (ان الموضوع له) هو (الاسد

هذا مثال الاستعارة المصروفة فانه جعل الرجل الشجاع المشبه بالاسد من افراده
 وادخلا في جنسه حتى اعطى له اسمه والقرينة قولك في اللحم (و) قوله (* واذا المنية
 انشبت اظفارها*) حيث شبه المنية بالسبع في اهلاك النفوس ثم بولغ في التشبيه حتى
 عد من افراده وادخلا في جنسه ثم اثبت لها ماهولا زم المشبه به وما هو من خواصه
 خصوصا في الاهلاك اعنى الاظفار روى ان حسن بن على رضى الله عنهما دخل على معوية
 رضى الله عنه يود فلما آه قام وانشد: *بجهدى للشاميين اريهم* انى لريب الدهر لا تضعضع *
 فأجابته الحسن رضى الله عنه على الفور وقال: *واذا المنية انشبت اظفارها* الفيت كل تيممة
 لاتنفع * وهذا البيت لابي ذؤيب والفرق بين المصروفة والمكنية اعطاء اسم المشبه به في
 الاول ولازمه في الثانى لانه لما صرح بالمشبه فى الثانى لم يمكن ان يعطى له اسم المشبه به
 فاعطى له لازمه * واعلم ان المص اختيار تعريف السلف لىتميز الاستعارة التصريحية عن
 المكنية فى التعريف مع ان تعريف السكاكى احسن حيث قال ان تذكر احد طرفى التشبيه
 وتريد به الطرف الآخر مدعيًا دخول المشبه فى جنس المشبه به داالا على ذلك بأشباتك
 للمشبه ما يخص المشبه به وقيل الذى اختاره المصنف غير مانع لصدقه على بعض اقسام
 التشبيه نحو زيد اسد ولايجديه قوله بمبالغة فى التشبيه لان المبالغة توجد فى بعض صور
 التشبيه وغير جامع لعدم صدقه على الاستعارة فى الممتنعات لان الممتنع ليس بشئ * ويمكن
 ان يجاب عنه بأن المراد يجعل الشئ الشئ * جعل كليهما واحدا معنى ولفظا وليس الاخير
 فى التشبيه وايضا يطلق الشئ على الممتنعات باعتبار وجود اللفظ الدال عليه (وتسمى)
 الاستعارة (استعارة لمكان المناسبة) اى لوجودها بينها وبين معنى الاستعارة لغة وهو
 طلب العارية واخذها للانتفاع بها (اذا كان المشبه استعار حقيقة المشبه به) للمشبه
 (حيث ادخل) المشبه (فيه) اى فى المشبه به وجعله فرداً من افراده (ادعاء كما يستعار
 الثوب) فان مستعيره يظهر معه فى معرض المستعار منه وفى صورته ولا فرق الا بأن الثانى
 مالك دون الاول والعجب ان المصنف جعل المستعار نفس الحقيقة وليس كذلك لان
 الاستعارة قسم من المجاز الذى هو قسم من اللفظ فينبغى ان يكون المستعار اسم المشبه
 واسم لازمه على ان عبارة السكاكى لم يساعد ما ذكره المص واما ان المستعار فى المكنية
 هل هو اسم المنية اولازمها فسيجىء مفصلا ان شاء الله تعالى (ولذلك) اى ولادخال
 المشبه فى جنس المشبه به مع انه مبنى الاستعارة (لاتأتى) الاستعارة (فى العلم) اذ لا يتصور
 الاشتراك فيه لان العلم واحد شخصى (الابتضمين وصفية) للعلم كما اذا اشتهر شخص من
 الاشخاص بوصف من الاوصاف فيجعل علمه بمنزلة وعفه (كحاتم) اى كتضمين حاتم
 وصف (الجود) لاشتهاره به فصاركاً انه اسم للجواد ولانتقال الذهن منه اليه (و) تضمين
 (مادر البخل) من بخله انه سقى ابله فسلخ ٧ فى باقى الماء ومدرا الحوض به لتلا يشرب آخر فضله

ان التصرف اللفظي ايضا لا ينفك عن نوع من الادعاء قسمية احدهما بالتصرف في المعنى والآخر بالتصرف في اللفظ تحكم وبالجملة كلام المص في تقسيمات المجاز لا يخ عن اضطراب والله در السكاكي واحاطته بدقائق العلوم الادبية حيث لم يتجاوز عما ذهب اليه جماعة علماء العربية واياكم ومحدثات الامور والله عليم بذات الصدور قوله (واما من يعتقد) عطف على قوله ممن يدعيه مبالغة في التشبيه وتفصيل للمجمل الواقع في ذهن السامع ان حال المعتقد ماذا فيقول ان من يعتقد ان انبات البقل من الربيع (فهو) اي فنحو آبت الربيع البقل (منه) اي من هذا المعتقد (حقيقة كاذبة) لعدم مطابقته للواقع لا مجاز لغوي او عقلي ولا محذور في ان يكون الشيء مجازا باعتبار حقيقة باعتبار آخر (ولذلك) اي ولكون نحو آبت الربيع حقيقة كاذبة اذا صدر ممن يعتقد ومجازا عقليا اذا صدر ممن يدعيه (لا يحكم فيه) اي في نحو آبت الربيع (يحكم) من انه حقيقة او مجاز (الآبت) اي دليل يدل على حقيقة الحال (فلم يحمل على المجاز قول ابي النجم) قد اصححت ام الخيار تدعى * على ذنبا كالمصنع * من ان رأت رأسي كراس الاصلع * يابنت عمالتومي واهجبي (ميزعنه ٣ قترعا عن قترع * جذب الليالي ابطني او اسرعي) اي ميز عن الرأس قترعا اي شعرا مجتمعا في نواحي الرأس عن قترع آخر واراد التمييز بسبب الشيب وجذب الليالي فاعل ميز وقوله ابطني او اسرعي صفة الليالي اي المقول لها ذلك او حالا اي مقولا لها (حتى قال) اي لم يحكم بالمجاز حتى قال هذا البيت (افناه قيل الله للشمس اطلعي) حتى اذا وازاك افق فارجمي * قوله قيل الله اي قول الله دليل على ان الشاعر لا يريد ظاهر مقاله سابقا اعني نسبة التميز الى الزمان بل اراد المجاز بدليل اثبات الافناء الى الله تعالى واعتقاده ان الله تعالى خالق للاشياء * الاصل الثالث * من الاصول الاربعة في علم البيان * في الاستعارة وفيه مقدمة * لبيان معنى الاستعارة (وتقسيمات) لها الى اقسامها المشهورة (وتبيينها وخاتمة) لبيان بعض الفوائد المتعلقة بها * المقدمة * اي هذه العبارة هي المقدمة (قيل) القائل من السلف (الاستعارة جعل الشيء الشيء) كافي الاستعارة المصرح بها مبالغة في التشبيه وفي لفظ الجعل اشارة بأن الحكم باتحاد المشبه والمشبه به ادعائى ولا بد ههنا من قيد آخر وهو تسميته باسمه اذا الاستعارة ليس الادعاء المذكور بل اعطاء اسم المشبه به المشبه ببناء عليه او يراد بالشيء اسم المشبه به ويجعل اسم المشبه به اسم المشبه بعينه لادعاء اتحاد مدلوليهما ولا يخفى ما فيه من التكلف (او) جعل الشيء (لشيء مبالغة في التشبيه) كما في الاستعارة المكنى عنها لانها اثبات لازم للمشبه به للمشبه لادعاء كونه من افراده وداخلا في جنسه حتى صار كأنه المشبه به في الحقيقة فاثبت للمشبه ما هو من خواص المشبه به وكل من هذين الجعلين ليس الا بطريق الارتجال حتى يخرج عن المجاز (نحو في الحمام اسد)

(هذا)

الاصلع الذي انحسر شعر
مقدم رأسه اراد به شبيهه
قوله يابنت عماء نداء الى
امرأته ام الخيار وكانت بنت
عه واهجبي امر من المجموع
وهو النوم بالليل خاصة
واراد سكونه وسكوته عن
الوم شه
٣ اي ميز عن الرأس قترعا بعد
قترع فعن معنى بعد كما في قوله
تعالى لتركن طبقا عن طبق
اي بعد طبق كذا قيل شه
قوله افناه اي افنى ابا النجم
او شعره شه

٩ نقل عن المعنف انه قال

الوجه في توجيه تسمية الاستعارة بالكناية ما قاله البحراني في رسالته في هذا الفن السمة بالتجريد وهو ان يقال اذا اراد المتكلم ان يستعير الفاعل الحقيقي الربيع فلو اطلق واراد به الربيع لكان استعارة مصرحة فلو لم يتلفظ به بل كنى عنه بأن اطلق لازما من لوازمه الذي هو الانبات لينقل الذهن منه الى ملزومه الذي هو الفاعل الحقيقي المراد به الربيع كانت بالكناية ضمن بالحقيقة كناية صريحة عن استعارة مقدره غير مذكورة لاما ذكره السكاكي وهو انه لما كان المنية بحسب الادعاء من جنس السباع كان استعارة ولما لم يطلق عليه لفظ السبع صريحاً بل اسم المنية التي هي مرادفة للسبع بحسب دعواه يكون بالكناية وكذا في الربيع والفاعل الحقيقي لعدم كناية فيه ووجود تكلفات كاترى كذا ذكره الفاضل الكرمانى رحمه الله في شرحه للكتاب

٧ قائله شارح الفوائد سعد

الدين الحلال

افراد الاسد قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نقل لفظ الاسد اليه متفرع على النقل في المعنى وهذا النقل هو مبنى الاستعارة لانه امر ادعائى فهذا النقل لا يوجد في غير الاستعارة من المجازات ﴿ الرابع ﴾ التصرف المعنوى (بالنقل لتركيب نحو انبت الربيع) اذا صدر (من يدعيه مبالغة في التشبيه) فان فيه ايضا تصرفا معنويا (وهذا) اى النقل للتركيب بحسب المعنى اى الاستعارة في التركيب (لم يذكر) في كتب القوم ٩ (وهو بصدد اخلاف المتقدم) في النقل التركيبي اللفظى انه هل هو مجاز لغوى كاذب اليه البعض او عقلى كاذب اليه الامام الرازى والشخ عبد القاهر او استعارة بالكناية كاذب اليه السكاكي والفرق بينه وبين المجاز في التركيب بحسب اللفظ ان في المجاز في اللفظ لا يعتقد ان المنبت هو الربيع ولا يدعيه كما مر هناك وفي هذا يدعى ان الفاعل الحقيقي للانبات قسمان الله تعالى والربيع فيكون اسناد الانبات الى الفاعل الحقيقي بالتأويل فاللفظ مستعمل في معناه الحقيقي والنقل والمجاز في المعنى ففي الاول يلفظ المتكلم بلفظ دال على ما ليس عنده ليفهم منه ما عنده بلا ادعاء وفي الثاني يدعى ان المسند اليه هو ماله اللفظ ادعاء ثم يسند اليه ويميز هذا عن الاستعارة بالكناية ايضا بأن فيها يتصور الربيع فاعلا حقيقيا تشبيها له وبسند اليه الانبات بخلاف هذا كذا قيل ٧ واعلم ان المثبتين للمجاز العقلي يعتبرون فيه قيد التأويل ليميز عن الكذب وفسره السكاكي عند تقرير مذهبهم بأن يكون للمسند اليه المذكور نوع تعلق وشبه بالمسند اليه المتروك من حيث دوران الانبات مع الربيع وجودا وعندما كدور انه مع القادر المختار ولا يخفى ان هذا التشبيه يفيد ان الربيع هو الفاعل الحقيقي للانبات بل يفيد انه فاعل له في الجملة كما عرفت وكذا من يدعى انه فاعل حقيقى لا يدعى انه فاعل حقيقى في الواقع بل مآله الى التشبيه به ثم ادعاء انه هو وتأويل فيوجد في كلا المذهبين ادعاء انه ما هو له غاية الامر يدعى من يثبت المجاز العقلي انه بمنزلة الفاعل الحقيقي في خصوصية الانبات والمص يدعى انه الفاعل الحقيقي مطلقا فالقوم يجعل هذا الادعاء تصرفا في امر عقلى اذ النقل المتفرع عليه ليست مجازا كما عرفت تحقيقه والمص يجعله تصرفا في النقل بحسب المعنى فان اراد ان مجرد هذا الادعاء قسم من المجاز فليس كذلك اذ المجاز قسم من اللفظ حيث استعملوا في تعريفه اللفظ وان اراد انه مبنى المجاز والمجاز في اللفظ غاية الامر انه مسبوق بالتصرف في المعنى فذلك شان جميع الاستعارات فلا وجه لتمييزها عنها على ان اللفظ ههنا ليس بمجاز كما عرفت ثم ان القوم لما رأوا ان هذا اللفظ ليس بمجاز لغوى ورأوا ان مجرد التصرف في المعنى لا يجعله لغويا سموه تصرفا في امر عقلى الا ان المص لما جعل الهيئة التركيبية ههنا مجازا قرنه تارة بتصرف في المعنى وهو الادعاء المذكور فجعله من قبيل التصرف المعنوى وتارة بتصرف في اللفظ بدون الادعاء فجعله من قبيل التصرف اللفظى لكنك خبير

هو القادر المختار حتى يثبت له الانبات وغيره لكنه اعتنى بشأن الانبات لتعلق غرضه بذلك يحتاج الى سلوك طريقة السكاكى لكن تغاير المقامين يدل على تفاوت الكلامين فاللازم من تسليم مدعاه امكان اعتبار مادعاه لكن شتان بين امكان الاعتبار وبين تلتى خلافه بالانكار * واعترض بعضهم على ما ذهب اليه السكاكى بوجوه * احدها لزوم كون المراد بعيشة في قوله تعالى في عيشة راضية صاحبها لا العيشة * وثانيها عدم صحة الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة الشئ الى نفسه * وثالثها ان لا يكون الامر بالايقاد لها مان في قوله تعالى فاوقدلى ياها مان * ورابعها توقف جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على الاذن الشرعى واللوازم كلها متفقية اتفاقا واجيب * بأن المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حقيقتها لكن مصورة بصورة صاحبها وداخلة في جنسه ادعاء بمبالغة ونصب قرينة وكذا الحال في غيرها فاندفع المفاسد كلها بانحسام مادتها فلا حاجة الى ما ارتكبه في دفعها من التكاليف * وجوه التصرف في المعنى الاول * التصرف المعنوى (بالتقصان) وهو ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى مع قيد فاستعمل بدونه (كالمشفر) اى اطلاق المشفر الموضوع للشفة مع قيد ان يكون شفة بعير (للشفة) مطلقا فيقال فلان غليظ المشفر مع قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير (و) كاطلاق (المرسن) وهو موضع الرسن من انف الفرس وغيره من المرسونات (للانف) مطلقا بمعونة القرينة (وهو) اى اطلاق اسم الكل للجزء كـ (اطلاق اسم الخاص للعام وسموه مجازا) لتعديته عن مكانه الاصلى (لغويا) لان اختصاصه بمكانه الاصلى بحكم الوضع واللغة لا بحكم العقل (غير مفيد) لقيامه مقام احد المترادفين بالمال نحو لث و اسد في الذوات وحبس ومنع في المعانى لان امر القيد سهل لا يحدى كثير تفاوت ما لا * * * الثاني * * * التصرف المعنوى (بالزيادة) نحو قوله تعالى (واوتيت من كل شئ اى مما يؤتى مثلها) لان كل ما يطلق عليه اسم الشئ (وهو) اى التصرف بالزيادة (عكس ما قبله) فنقوله وهو مبتدأ وما بعده خبره الاول وخبره الثانى قوله (اطلاق اسم العام للخاص) وقد يقال تقديره كأنه قيل لم كان عكس ما قبله فيقال لانه اطلاق اسم العام للخاص وما قبله اطلاق اسم الخاص للعام (ومنه) اى من التصرف بالزيادة (باب التخصيص باسره) فانه مجاز في الباقي من ذلك العام سواء كان مخصصا بالمتصل كالشرط والصفة والاستثناء او بالمنفصل المستقل كالعقل والحس والدليل السمى * * * الثالث * * * التصرف المعنوى (بالنقل لمفرد) نحو (في الحام اسد) لانبقل لفظ الاسد الى الشجاع بل لنقل معناه اليه بأن جعل

المعترض صاحب الايضاح

✦

٧ سعد الدين التفتازانى

وسيد الشريف الجرجانى

✦

يتردد المجاز بين اربع صور لا مزيد عليهن امان ان يكون المحكوم به والمحكوم له حقيقتين
 وضعتين واما ان يكونا مجازين وضعتين فاما ان يكون المحكوم به حقيقة وضعية والمحكوم
 له مجازا وضعيا واما بالعكس من هذا * مثال الاولى انبت الربيع البقل * والثانية احي
 الارض شباب الزمان * والثالثة انبت البقل شباب الزمان * والرابعة احي الربيع الارض
 وعلى هذا القياس فان قلت يجوز ان يكون المحكوم به اوله جملة لاحقيقة وضعية قلت
 الكلام في جملة يكون طرفاها مفردين واما اذا اعتبر ذلك فيزيد الاقسام بأن يكون كل
 من الطرفين او احدهما لاحقيقة ولا مجازا لغويين بل عقليين فان قلت هناك اقسام اخر
 باحتمال ان يكون كناية قلت هو من الحقيقة عند المصنف والسكاكي (قال) السكاكي
 (انه) اى نحو انبت الربيع (استعارة بالكناية كأئنه) اى كأن المتكلم (ادعى الربيع
 فاعلا حقيقيا) وصوره بصورته بواسطة المبالغة في تشبيه الربيع بالقادر المختار على
 ما عليه مبنى الاستعارة وجعل نسبة الانبات الذى هو من لوازم المختار الى الربيع قرينة
 للاستعارة وادعى في نحو هزم الامير الجند ان الامير المدبر لاسباب هزيمة العدو
 استعارة بالكناية عن العسكر الهازم وجعل نسبة الهزم الذى هو من لوازم المشبه به
 الى الامير قرينة للاستعارة * واعلم ان المصنف انما نسب هذا المذهب الى السكاكي بقوله
 قال لانه غير مرضى عنده ولعل السكاكي انما ذهب اليه تقليلا لاقسام المجاز ٩ بارجاع
 العقلى منه الى الاستعارة المكنية من الغوى كارجع الاستعارة التبعية اليها لذلك ايضا
 لكنه مردود بما نقل عن الشيخ عبدالقاهر رحمه الله ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود
 الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكأن والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة
 التى راعى المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
 ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر وحاصل كلامه انه ليس فى انبت الربيع تشبيه الربيع
 بالقادر بحيث يمكن ان يبنى عليه ادعاء بدخوله فى جنسه واستعارته له بل تشبيهه فى نسبة
 الانبات اليه فقط ولو كان فيه الادعاء المذكور للزم اثبات اخص لوازمه اليه
 من الخلق والايجاد وستسمع ان المعتبر فى الاستعارة المكنية اثبات اخص لوازمه
 فظهر فساد ما ذهب اليه السكاكي على اننا نقول بعد تسليم جواز الاستعارة المذكورة
 ان من انصف من نفسه يعلم ان من اثبت الانبات للربيع مجازا لا يجد من نفسه ادعاء ان
 الربيع بعينه هو القادر المختار من جميع الوجوه حتى يثبت له اخص لوازمه فضلا
 عن الانبات بل تشبيه الربيع بالقادر المختار فى خصوصية الانبات بأن يقول ان الانبات
 مشترك بين الربيع والقادر المختار وان كان فى الربيع اضعف فيصح اسناده الى الربيع
 فى الجملة فيكون الربيع ما هو له بهذا التأويل نعم من اعتنى بشأن الربيع وادعى انه بعينه

٩ ومن قال ذهب السكاكي
 الى ما ذهب اليه اغترابا
 قال فى الكشف من انه قد
 يسند الفعل الى هذه الاشياء
 اى ملاساته التى هى غير
 الفاعل على طريق المجاز
 المسمى استعارة وذلك لمضا
 هاتها الفاعل فى ملاسة
 الفعل كما يضاهاى الرجل
 الاسد فى جراءه فيستعاره
 اسمه الا ان صاحب الكشف
 اراد تشبيه انتقال الاسناد
 من محله الى آخر بالاستعارة
 الاصطلاحية لان هذا
 استعارة لغوية فقد افترط
 فى الطعن على السكاكي لان
 من درجته من الحدق
 والفضل كيف يتورط فيما
 يفهم من ظاهر الكشف مع
 انه اظهر من ان يخفى على من له
 ادنى لب **سك**

ما لم يقارن التأويل فهو خارج بقيد التأويل وما يقارن الترويح فذلك خارج بقوله خلاف
 ما عند المتكلم لان الترويح يخرج من الكذب فيدخله في الحقيقة فان قلت انه خلاف
 ما عند المتكلم حقيقة لا بحسب الظاهر فينبغي ان لا يحمل قوله خلاف ما عند المتكلم
 على ما يخالفه بحسب ظاهر الحال قلت لما كان مروجاً ظاهراً وكان حال
 الاعتقاد امراً خفياً يحكم بأنه ما عند المتكلم ظاهراً واما فرض الوقوف على الاعتقاد فينا في
 الزويع وهذا ان وقع فيوقف الى ان يتبين حقيقة الحال وانما قيد التعريف بافادة
 الخلاف لا بوساطة وضع احترازاً عن المجاز اللغوي على فرض ان ائت موضوع للقادر
 المختار كما مر وانما قال بوساطة وضع على التنكير ليشمل وضع اللغة ووضع غيرها ان ارتكب
 ذلك هذا حاصل ما ذكره السكاكي في تعريف المجاز العقلي ويعرف منه تعريف الحقيقة
 العقلية بالتأمل واعتراض على هذا التعريف بأننا لانسلم لزوم دخول قول الجاهل لوقال
 خلاف ما عند العقل بدل قوله خلاف ما عند المتكلم لخروجه بقوله لضرب من التأويل
 وكذا لانسلم خروج كسى الخليفة اذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
 الامر واجيب عن الاول بأن اخراج شئ واحد عن الحد بقيدين جائز فاعند المتكلم
 يخرج قول الجاهل وادخال نحو هزم الامير وقيد التأويل يفيد اخراجه واخراج
 الكذب فقد تفرّد كل من القيدين بفائدة واشتركا في اخرى الا ان اسناد المشترك الى الاول
 اولى فذلك اسندها اليه اقول ليس المتبادر من قولك خلاف ما عند العقل عقل المتكلم
 لانه معنى خلاف ما عند المتكلم بعينه بل ما لا يقبله العقل فحينئذ لا يمكن اعتبار قيد
 التأويل فضلاً عن اخراج قول الدهري فاندفع الاعتراض الا ان المصنف لم يتعرض لعدم
 انتظام التعريف بناء على احتمال المعنى الغير المتبادر توسعة لدائرة الابطال اعني خلاف
 ما عند عقل المتكلم الا انه اورد الابطال على المعنى المتبادر لكونه اهم بالبيان واجيب عن الثاني
 تارة بأن معنى ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لا مكان تعقل الكواذب
 فربما يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسى الكعبة ولا يخفى عليك ان قول الدهري ليس
 على خلاف ما عند العقل لان ما حصل عند العقل يعم الكواذب فيلزم ان لا يرد النقص به على ان
 ما عند العقل وان كان عاماً للكواذب لكن باضافة الخلاف يتبادر من المضاف اليه معنى
 ما يرتضيه العقل اجيب عنه اخرى بأن المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده الا انه يرد عليه ان
 المتبادر من الامتناع العقلي لا العادي المعتبر في هذا التعريف فان امتناع كسوة الخليفة
 عادي فالاولى في الجواب ان يراد بخلاف ما عند العقل ما يقبله العقل ويرتضيه فيخرج
 الكواذب فيلزم تغييره الى ما عند المتكلم ليدخل الكواذب فلا ينتقض الحد بمثل ائبت
 الربيع البقل ❀ بقى ههنا شئ وهو ان المجاز لرجوعه الى الحكم واستدعاء الحكم محكوماً
 به ومحكوماً له واحتمال كون كل واحد منهما الحقيقة الوضعية والمجاز الوضعي لا يزال

(وقيل) والقائل الامام الرازي (انه) اى نحو ائت الربيع البقل الصادر عن لا يعتقد
ولا يدعيه مبالغة في التشبيه (مجاز) لتعدى الحكم اى ائت عن مكان الاصل وهو الله
تعالى (عقلى) لا لغوى لان الاسناد الى غير ماهوله ليس الا فى الذهن لا بالوضع لان الوضع
تابع له للمعرفة وانما وصف الكلام بالمجاز اطلاقا لاسم اشرف اجزائه واركانه اليه
(اذا ثبت) من لا يعتقد ولا يدعيه (حكما غير ما عنده) اى غير ما اعتقده (ليفهم ما عنده)
من الحقيقة الذى هو مقدر ومراد اصلى (عنه) اى عن غير ما عنده الذى هو الظاهر
وغير مرادله اصالة بل ليفهم منه المراد الحقيقى بواسطة القرينة اذ بدونه لا يكون مجازا
بل كذبا ولذا قال المصنف (وتيميز) المجاز العقلى (عن الكذب بالقرينة) وذلك لان
الذات الذى نسبت الحدث اليه فى الذهن امان يكون ما ينسب هو اليه فى اعتقادك سواء
طابق الواقع ام لا ولا يكون ما ينسب هو اليه فى اعتقادك سواء طابق الواقع اولا فهذه
اربعة اقسام اللفظ المطابق لاعتقادك وللواقع حقيقة صادقة وللاعتقاد فقط حقيقة
كاذبة وغير المطابق للاعتقاد ان كان بتأويل يسمى مجازا سواء طابق الواقع فيكون
مجازا صادقا او لم يطابق فيكون كاذبا وان لم يكن بتأويل يسمى كاذبا فان علم ان الواقع خلافه
يسمى كذبا عمديا او اخطائيا فظهر ان التأويل الذى هو عبارة عن القرينة بالنسبة الى فهم
المخاطب هو المميز بين المجاز والكذب ثم ان حال الاعتقاد لما كان خفيا عن السامع صار
مدار الامر فى حتمه ظاهر حال المتكلم فى باب الاعتقاد ولذلك فسروا المجاز العقلى
بقولهم هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة
للمخالف لا بواسطة وضع و اراد بخلاف ما عند المتكلم خلاف اعتقاده بحسب الظاهر
اذ لا اطلاع على حقيقة الاعتقاد ثم ان الاطلاع على ظاهر الحال قد يكفي فيه العقل كما فى ائت
الربيع وقد يستعان بالعادة كما فى كسى الخليفة الكعبة وانما جعل المدار الاعتقاد دون الواقع
لثلاثى كون قول الدهرى للؤمن ائت الربيع مجازا لانه خلاف الواقع عند المؤمن
لكنه حقيقة بالاتفاق ولثلاثى كون نحو كسى الخليفة الكعبة حقيقة لانه ممكن فى الواقع
ولكون المعتبر خلاف ما عند المتكلم لا يحكم على المجاز ما لم يعرف حاله بحسب الظاهر
ولو كان المعتبر خلاف ما عند العقل لكفى فى معرفته العقل اذ يكون حينئذ كل ما يخالفه
مجازا ويوافقته حقيقة وانما قال لضرب من التأويل ليتعزز به عن الكذب العمدى فانه لا يسمى
مجازا مع كونه كلاما مفيدا بخلاف ما عند المتكلم ثم ان الكذب العمدى ان قارن التأويل يكون
مجازا فلا يخرج بقيد التأويل وان لم يكن مأولا فان اطاع السامع على كونه كذبا بحسب اعتقاده
يكون كذبا محضا وان لم يطاع على كونه كذبا بحسب اعتقاده بل وجد فذلك حقيقة بحسب
ظاهر الحال فيخرج بخلاف ما عند المتكلم بحسب الظاهر * فالكذب القصدى قسمان

الفاعل حقيقة فلا بد من تأويل والالكان كذبا وذلك التأويل اما في المعنى بأن يكون المجاز في اسناد مفهومات الالفاظ الى غير ما هي مستندة اليه لافي مفهومات الالفاظ وهذا مذهب الامام فخر الدين الرازي واليه ذهب الشيخ عبدالقاهر وان ظن المصنف خلافه بناء على انه ذكر الكلام واراد الاسناد والمصنف حمله على الظاهر واما في اللفظ فاما في الربيع بطريق الاستعارة بالكناية لا التخيلية كما تخيله المصنف لما استعرفه وهذا مذهب السكاكي واما في انبت بأن يكون وضعه للسبب الحقيقي فاستعمل ههنا للسبب العادى وهذا مختار ابن الحاجب واما في التركيب كما ذكره المصنف وظن انه مذهب الشيخ عبدالقاهر قال المصنف في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الاصول بعد ذكر هذه المذاهب والحق انها تصرفات عقلية ولا يجز فيها فالكل ممكن والنظر الى قصد المتكلم ونحن نقول الحق واحد منها لا غير وتحقيق ذلك ان العلم كزيد واسم الجنس كتمر والحدث الموجود في الخارج كالضرب اى بمعنى الحاصل بالمصدر موضوعة بازاء الامر الخارجى قطعاً فلذلك لا يكون هذه خبراً محتملاً للصدق والكذب واما الحدث الموجود في الذهن كالضرب بالمعنى المصدرى وكذا الموضوع للنسبة المحضة كالخرف او ما يدخل النسبة فيه كالفعل الذى هو نسبة الحدث الى الذات وما في حكمه من الصفات والمشتقات كلها موضوعة بازاء الامر الذهنى فالعنى الموضوع له لانبت مثلاً هو نسبة الانبات في الذهن الى ذات ما على جهة قيامه به سواء كان قادراً مختاراً اولاً وسواء كان صالحاً للفاعلية اولاً بل جاز عندهم كون الفاعل فاعلاً في الواقع كضرب زيد وقابلاً في الواقع كانه كسر الكوز ومعدوما كات زيد بل مدار الفاعل على تصور ذات على جهة قيام الفعل به فان كان الذات قادراً مختاراً او صالحاً للانبات في الواقع يكون حقيقة صادقة غير مأولة واولاً وكاذبة او مأولة فظهر ان انبت في انبت الربيع حقيقة لكونها مستعملة في نسبة الانبات الى ذات في الذهن على جهة قيامه به وان كان كاذباً في نفسه او محتاجاً الى تأويل وكذا الهيئة التركيبية في انبت الربيع مستعملة فيما وضعت هي له اعنى نسبة الحدث الى ذات على جهة قيامه به وان لم يكن مطابقاً لما في الواقع بلاتأويل ولوصارت مطابقة الواقع معتبرة هناك لم يكن انبت الربيع عند من تصوره على جهة قيامه به بلاتأويل حقيقة كاهو حال الجاهل مع انه حقيقة اتفاقاً وان ادعى انه لا بد مع ذلك من مطابقة الاعتقاد ولما كان انبت الربيع عند الموحد حقيقة كاذبة اذا وقع بلاتأويل لكنهم يعدونه حقيقة لعدم التأويل وكاذب لعدم المطابقة بل يلزم ان يكون الكواذب واسطة بين الحقيقة والمجاز واذا عرفت ان الهيئة التركيبية في انبت الربيع وكذا لفظ انبت فيه مستعملة فيما وضعت هي له وستعرف ان المجاز ليس في الربيع ايضاً كما ذكره السكاكي يظهر لك ان الحق كون المجاز عقلياً وستعرف تعريفه وتفصيله

فيراد به ما هو الحكم الاعرابي فاعرفه ولا تغفل عن موارد استعماله (وتحقيقه) اي تحقيق كونه مجازا في التركيب (ان دلالة هيئة التركيبات) ليست بتبعية دلالة المفردات بل (بالوضع) النوعي في تلك الهيئات (لاختلافها) اي الهيئات (باللغات) كتقديم المضاف على المضاف اليه في اللغة العربية وبالعكس في غيرها ثم ان واضح الهيئة اما الصرف مثل تعيين هيئة الفاعل والمفعول وغيرهما بازاء مدلولاتها بقواعد كلية صرفية او نحوية مثل تقديم المضاف والفعل على المضاف اليه والفاعل بقواعد كلية نحوية (وهذه) الهيئة المبنية للفاعل كما في اُبت الربيع (وضعت لملازمة الفاعل) لا غيرها من ملازمات الفعل فان للفعل ملازمات شتى كالفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان ولا يخفى ان اسناد الفعل انما يكون حقيقة بالنسبة الى الفاعل اذا كان مبنيا له ويكون مجازاً بالنسبة الى غيره وبالنسبة الى المفعول اذا كان مبنيا له وبالنسبة الى غيره يكون مجازاً ثم ان ماله افعال اما معلوم بنفس الفعل كما في اُبت الربيع لان العقل يعرف ان الانبات لا يصدر الا عن ؤثر قادر او باستعانة من العرف والعادة كما في كسى الخليفة الكعبة اذ العادة يحكم ان من يكسوها خدام الخليفة لانفسه (فاذا اُفيد بها) اي بملازمة الفاعل (ملازمة غيرها) من الملازمات (كان) التركيب (مجازاً لغة) لاعقلا لكون التصرف فيه تصرفاً لفظياً لا معنوياً (كما قاله الامام عبد القاهر ومن ظن ان اُبت موضوع للصدر عن القادر لغة كذبه غير وجد) اي وجوه كثيرة من الوجوه الخطابية الكافية في المباحث اللفظية ٩ * منها ان وضع الفعل في نحو اُبت لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن احد من رواة اللغة وترك ذكر قيد الفعل دليل الاطلاق عرفاً واما تبادر الذهن الى القادر فليس دليلاً للوضع له بل دليل على عدم الوضع لانه لو كان هناك وضع لتوقف الذهن على العلم بوضعه للقادر بعد العلم بوضع نفس الفعل واذ ليس فليس * ومنها انه يلزم حينئذ نسبة مصادره الى الزمان مجازاً معلوما لكل احد كقولك كذا فعل النار في الخطب لان الفرق بين الفعل ومصدره الاقتران بالزمان فقط * ومنها انه يلزم حينئذ ان يكون شغل الحيز ونافي الضد وقبل العرض من الافعال الطبيعية ان يكون مجازاً في مدلولاتها لادعائكم وضعه للقادر المختار ولا يخفى عليك ان اُبت اذا لم يكن موضوعاً للقادر المختار يجوز اسناده الى السبب العادي وضعا نحو اُبت الربيع فيجوز ان يكون ذلك حقيقة عند من يقول باسناده اليه على ان يكون الربيع بالنسبة الى الانبات ما هو له كما هو معتقد الدهري فيطيل هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب من ان المجاز في اُبت كما سيجي تفصيله وتحرير المذاهب في هذا المقام انهم اختلفوا في نحو اُبت الربيع البقل لعدم كون الربيع هو

٩ قيل ومنها انه لو كان الفعل موضوعاً للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا فعل بالاختيار تكراراً وفعل لا باختيار تناقضاً ولا يخفى عليك انه يجوز ان يكون في الاول للتأكيد كما في اسرى بعده ليلا وفي الثاني للمبالغة يقال فعلته لاعن اختيار اي لاعن اختيار في تركه ويضاف الى الفعل بياناً لشدة الرضاء بوقوعه حتى لم يبق مجال الاختيار لتركه لا ان الفعل صدر بالا اختيار وهذا تعبير شائع مقبول في العرف ولو كان تناقضاً لما كان كذلك فالوجه ما ذكرناه ولعل السكاكي انما ترك هذا الوجه لضعفه

واما اهل العرف واهل اللسان من البلغاء وغيرهم لما نظر والى جانب الافادة الى المخاطب بحيث يدخل في نظرهم لواحق الكلام اعتبروا في الاستثناء حكمين صورتين نفيًا واثباتًا ولا يخفى انه لا يلزم التناقض من صورة النفي والاثبات التي القيت الى المخاطب لدفع الاصرار والانكار بل من حقيقتهم المعتبرتين بحسب نفس الامر فلا اشكال اصلا ولا توهم ان هذا التحقيق يدفع السائل عن المذهبين الاخيرين اذ يفوت فيهما اختلاف الحكمين صورة ايضا فلا يمكن اجراء القصر فيه بطريق دفع الاصرار واعتبار النفي والاثبات مع ان علماء العربية اطبقوا على ذلك فعلى ما ذهب اليه ابو حنيفة رضى الله عنه يكون معنى كلمة الشهادة اثبات الالوهية له تعالى حقيقة عند الموحد والنفي عن الغير انما يعتبر لدفع اصرار المخاطب من المشركين وباعتبار صورته بعد اعتبار حقيقته يندفع عن هذه الكلمة الشريفة عدة احتمالات ذكرها * ومنها ان دلالة على التوحيد بوضع الشارع اياها لله * ومنها جعل الاثبات فيه بطريق الاشارة * ومنها ان ثبوته تعالى لم ينكره احد انما الشأن نفي ماسواه والكل ضعيف لان مفهوم هذه الكلمة يدل على النفي صريحا حال الحكم وحاصل معناها يدل على اثبات الالوهية له تعالى حال اعتبار الحكم وانما ينفي عن الغير لاجل اثباته * واعلم ان في هذا المقام لطائف عجيبة واسرار غريبة بحيث لم يسمع بها آذان الزمان ولم يسمع بها اذان اهل الكشف والبيان وقد من الله تعالى على هذا الضعيف في بعض الاحيان وكتبنا في هذا الباب رسالة عظيمة الشأن قد احتوت على لطائف لم يطمئنها قبلي انس ولا جان والله المستعان وعليه التكلان

﴿ الرابع ﴾ التصرف اللفظي في المجاز (بالنقل كتركيب) اسنادى فان مجازيته انما يكون بالنسبة الى الاسناد لالى طرفيه سواء كان الاسناد خبريا (نحو انبت الربيع البقل) او غير خبري نحو قوله (وليصنع الدهر بي ماشاء مجتهداً *) اى بعد ما اقتنعت باليسير من الدنيا وطبت نفسا عن زخارفها (اذا صدر) نحو انبت الربيع البقل (ممن لا يعتقد) اى لا يعتقد ان الانبات من الربيع وهو الموحد (ولا يدعيه مبالغة في التشبيه) لانه لو صدر ممن يدعيه مبالغة في التشبيه يكون مجازا من وجوه التصرف في المعنى اعنى باب الاستعارة بالكناية بخلاف ما لو صدر ممن يعتقد فانه حينئذ يكون حقيقة كاذبة فان صدوره عن الموحد قرينة تدل على ان المراد غير الظاهر اى انبت الله البقل وقت الربيع وليصنع الله بي في الدهر (وهذا يسمى مجازا في التركيب) لوقوعه في التركيب الاسنادى لافى طرفيه (و) يسمى (مجازا حكيميا) لتعلقه بالحكم اى الاسناد لافى طرفيه ويسمى مجازا في الاثبات لتعلقه بالاسناد الثبوتى * واعلم ان المجاز الحكمى كما يستعمل مقابلا للنفي فيراد به ما هو في الحكم الاسنادى كافي هذا المتمام كذلك يستعمل مقابلا للمجاز المعنوى

بأن يكون عشرة الاثلاثة موضوعة بازاء السبعة واليه ذهب القاضي ابو بكر الباقلاني ويحتمل ان يزيد المصنف هذا المذهب كما ينبغي عند عبارته وأورد على كل من المذاهب اشكالا * اما على الاول فإنه يلزم مما ذكرتم ان يكون الحكم بالثبوت بعد الاخراج لاقبله فلا يصح قولهم الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي مع ان علماء العربية اطبقوا على هذا القول * وعلى الثاني بأنه حينئذ يلزم ان لا يكون الاستثناء اخراجا مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشيء عما دخل فيه غيره وأجاب عنه السكاكي في علم الاستدلال بأن الاخراج انما هو عند السامع حيث يخرج من تناول اللفظ وليس عند المتكلم بان يخرج من تناول الحكم والتناقض انما يلزم على الثاني لا على الاول ويرد على هذا الجواب عدم صحة القول بالاستثناء من النفي او من الاثبات وايضا يلزم من عدم كون الحكم في الصدر متناولا للمستثنى عدم الفرق بين طريقة الاوطرريقة العطف في افادة الحصر اذ لا بد في الاول من شمول النفي للمستثنى ولا ثم اخراجه وفي العطف نفي البعض واثبات البعض من غير اعتبار الشمول * وعلى المذهب الثالث بأنه لم يعهد في الكلمة العربية اسم مركب من ثلاثة الفاظ بالوضع الجزئي الا نادرا مثل عبد الرحمن علما وكون هذا من قبيل هذا النادر محتاج الى الاثبات وايضا يلزم ماورد على الاولين من عدم افادة كلمة الاقصر لانه يقتضي حكيمين اثباتا ونفيا سيما عدم افادة القصر في كلمة الشهادة والمذهب الحق ما اختاره ابو حنيفة رضى الله عنه وندفع ما يرد عليه من المخذور وهو ان طريق الاستثناء كما عرفت لدفع الاصرار ايجابا وسلبا وان لم يكن في الايجاب مفيدا للقصر واصله ان اثبات المجيء لزيد مثلا اصل الكلام ونفيه عما عداه لاحق الكلام لانه انما سبق لتأكيد الاول لا غير واما تعميم النفي او لا لزيد وغيره ليس الالدفع الاصرار اذ لا يبقى حينئذ مطمع للسامع في الثبوت لغير زيد ثم اذا اثبت لزيد يقبله كل القبول بحيث لا يحكم بالثبوت للغير اصلا لامستقلا ولامعه بل لا يتردد في ذلك حيث استأنس نفسه بالنفي او لا فلا يلحقه الانكار ثانيا وهذا حكم خاص بطريق الاستثناء ثم ان الحكم على العموم لما كان لدفع الاصرار فقط فالثابت عند المتكلم هو اصل الكلام فقط وملاحظة التعميم في التابع ليس لاجل حكمه به في نفسه بل لدفع الاصرار فقط فلا يوجد عنده حكمان حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا واما عند المخاطب فان لم يكن عالما بوضع الاستثناء فلا عبرة بتوهمه التناقض واما عند من يعرفه بذلك لا يحكم في صدر الكلام حقيقة ومعنى بل صورة ولفظا بل يعلم انه يتوقف حقيقة الحكم على آخر الكلام فلا يثبت عنده حكمان مختلفان حقيقة بل بحسب الصورة وهذا هو الباعث الى جعل ابي حنيفة رضى الله عنه الحكم بعد الاخراج لان الاحكام الشرعية ناظرة الى الحقيقة والى اصل الكلام لا الى لواحقه

تعالى (ما منعك ان لاتسجد اى مادعاك) الى ترك السجود وضع ما صرفك عن فعل السجود موضع مادعاك الى تركه (لان الصارف عن الشئ دواعى الى تركه) ولو حل الآية على الحقيقة لاختل المعنى اللهم الا ان يقال زيادة لا او بتقدير فى قبل ان لاتسجدوا وهذا الوجود الى لبقاء منعك على حقيقته ولا فى موضعه واما حذف الجار من ان كثير شايع ثم ان المصنف لما مثل للمجاز بآيات القرآن اشار الى بطلان كلام من بنى المجاز عن كلام الله تعالى وهو ابو بكر بن داود الاصفهاني وهذه زيادة حسنة ذكرها المصنف هنادون السكاكي وقال (والقرآن مملومنه) اى من المجاز (فلاتلتفت الى من ينفيه) من اهل الظاهر (فيه) اى فى القرآن (فان مبنى وهمه اما عدم اطلاق المتجاوز على الله تعالى) فى العرف (و) لكن (ذلك) اى عدم الاطلاق (لعدم التوقيف) فان اسماء الله توقيفية ولا اذن من الشرع فى اطلاق المتجاوز عليه تعالى (او) عدم الاطلاق (لايهامد) اى لايهام اطلاق هذا الاسم عليه على تقدير عدم التوقيف فى اسمائه تعالى ما لا يليق بجنابه من معنى (التوسع فيما لا ينبغى) من الافعال يقال فلان متجاوز اى متوسع فيما لا ينبغى (واما) مبنى وهمه (كونه) اى كون المجاز (يوجب الالباس و) الحال انه (لاالباس) فى المجاز كأثنا (مع القرينة) الدالة على المراد (ومنه) اى من باب قوله تعالى فاذا قرأت القرآن قولك لحافر الركبة اى البئر (ضيق فم الركبة اى) الفم المتوهم لك (فان حقيقة التضيق الذى هو التغيير عن السعة الى الضيق غير ممكن ههنا اذ لا سعة قبل الشروع بل ينزل متوهمه منزلة الواقع ثم يأمره بالتضيق وانما فصله عما قبله لان ما قبله من باب اطلاق الفعل على نفس الارادة وهذا من اطلاقه على توهمها (و) من المجاز بالقل المستثنى منه فى باب الاستثناء كاطلاق (عشرة الاثلاثة للباقي من العشرة بعد الثلاثة) وهو سبعة وانما ارتكبت هذا المجاز لئلا يلزم التناقض بثبوت الحكم للثلاثة فى ضمن العشرة فى اول الكلام وعدم ثبوته لها صريحاً فى آخر الكلام فليسبعة تعبيران احدهما حقيقة والآخر مجاز وتفصيل المذاهب فى هذا المقام انهم تفرقوا فى التفضى عن مضيق التناقض الى سلوك ثلاثة طريق اذ الاحتمال العقلى اربعة ولم يذهب الى الرابع احد وهو ان يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يحكم عليه ثم يخرج منها ثلاثة لان هذا عين التناقض ومنهم من قال يراد بالعشرة عشرة افراد ثم يخرج منها ثلاثة فى الذهن ثم يحكم على الباقي وهذا مذهب ابى حنيفة رضى الله عنه كما صرح به صاحب الهداية فى كتاب العتاق فى قوله ما انت الاحر حيث قال الاستثناء من النقي اثبات كافي كلمة الشهادة وكذا بعض من محقق اصحاب الشافعى صرح بذلك فى التلويح ومنهم من قال لا يزداد بالعشرة عشرة افراد بل سبعة مجازا ويكون الا ثلاثة قرينة عليه والى هذا المذهب مال الامام الشافعى واختاره السكاكي وتبعه المص ومنهم من قال لا يراد بالعشرة سبعة افراد والحال انها مرادة قطعاً فيكون مرادة بالمركب

٧ وجه التأمل انالانم أن

كلام صاحب الايضاح سهو
لان في قولهم فلان اكل الدم
مجازين احدهما في اكل
والثاني في الدم ومراده من
قوله تسمية السبب باسم المسبب
هو الاول لا الثاني لان الاكل
مستعمل في الاخذ فذكر
الاكل واريده به الاخذ
ولاشك ان الاكل مسبب
الاخذ والاخذ سببيه فيكون
تسمية السبب الذي هو الاخذ
باسم مسبيه وهو الاكل
فيصح ما قاله صاحب الايضاح
واما تفسيره اى الدية المسببة
فتفسير للثاني فلا يرد عليه شيء
هدا ما ذكره بعض الفضلاء
وهو اقرب في توجيه كلام
صاحب الايضاح هـ

٦ وذلك لان المراد بالنار
اذا كان اموال اليتامى يكون
تقدير الكلام الذين يأكلون
اموال اليتامى انما يأكلون
اموال اليتامى بقوله المؤدية
الى النار يندفع توهم التكرار
هـ

٩ نحو قوله تعالى واورثنا
الارض تنبؤاً من الجنة حيث
نشأ فعم اجر العاملين فان
ذكر مدح الشيء يصح بعد
جري ذكره وكذا ذمه

الزاد للسفر فهو المزود ووجهها المزود (لانها) اى الراوية (حاملها) اى حامل المزايدة
(و) مثل (الخص) وهو يفتح الحاء المهملة والفاء والضاد المعجمة اسم لمتاع البيت
(للبعير) الحامل له (لمثله) اى لمثل ما ذكر من الحاملة والمحمولة الا ان الاول اطلاق
لاسم الحامل على المحمول والثاني عكسه (و) مثل (العين للريثة) وهى الطليعة وهى
من باب تسمية الشيء باسم جزئه ولكن لا يصح الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص
بالكل والى هذا اشار بقوله (لانها) اى العين (المقصود منه) اى من الريثة حتى كأنها
الشخص كله وقد ورد على عكسه قوله تعالى يجعلون اصابعهم فى آذانهم اى اناملهم والفائدة
المبالغة (و) مثل (رعينا غيثا اى نباتا لانه) اى النبات (مسببه) اى مسبب الغيث (و) مثل
(اضابتنا السماء اى الغيث لكونه) اى الغيث (من جهتها) اى من جهة السماء والعلاقة
المجاورة (و) مثل (امطرت السماء نباتا اى غيثا لانه) اى الغيث (سببه) اى سبب النبات
واورد في الايضاح فى امثلة هذا النوع قولهم فلان اكل الدم وقيل انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والمجب انه فسر بقوله اى الدية المسببة
عن الدم هذا ما ذكره وفيه تأمل ٧ اخذ المصنف بحسن الترتيب اذ الاحسن ان يذكر
امطرت السماء نباتا غقيب رعينا غيثا لانه عكسه لكنه راعى ترتيب ما فى الواقع اذ قرب
السماء من الغيث ازيد من قربها الى النبات (ومنه) اى من باب اطلاق المسبب على السبب
قوله فى وصف الغيث اقبل فى المستن من ربابه (اسنة الآبال فى سحابه) يقال استن الفرس
اذا رفع يديه وطر حهما معا والرباب السحاب الابيض والاسنة جمع سنام والآبال جمع ابل
وذلك لكون الغيث سببا لحصول النبات الذى هو سبب الاسنة ولما كان بينهما واسطة فصله
عما قبله (و) منه (قوله تعالى) الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما (انما يأكلون فى بطونهم نارا)
لاستلزام اكل اموال اليتامى النار وفيه دلالة على ان اسم النار اطلق على سببها عنى اموال اليتامى
فيكون المعنى انما يأكلون اموال اليتامى المؤدية الى النار وانما قلنا المؤدية الى النار دفعا
لتوهم التكرار ٦ (و) منه قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذنى) اذا (اردت) القراءة
فاريد بالقراءة سببها عنى ارادتها بقرينة الفاء المفيدة لترتب الاستعاذة على ما قبلها لان تقدم
القراءة على الاستعاذة سنة مستفيضة (و) منه قوله تعالى (ونادى نوح ربه) فى موضع اراد
نداءه بقرينة ترتب وجود النداء عليه وهو قوله (فقال) رب ان ابني من اهلى (و) منه
قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها) فى موضع اردنا اهلكها بقرينة تفريع الهلاك
عليها بقوله (لجاءها بأسنا) ويمكن ان يكون الفاء فى الآيتين لمجرد الترتيب فى الذكر
فحينئذ لا يجاز فيها ونظائر هذه كثيرة ٩ فى القرآن وكذا يصح ان يكون الايمان من
ذكر تفصيل الشيء بعد اجاله ومن اطلاق اسم المسبب واردة السبب (و) منه قوله

ونحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين على قياس مامر فى المدح هـ

مثل المثل) وهو معناه بحسب الوضع (الى نفي المثل) وهو معناه بحسب النقل فيكون
 المجاز فيهما مجازا حقيقيا لنقل اللفظ فيها من معناه الموضوع له الى غيره بدون اعتبار تغيير
 الاعراب ثم ان عرض له تغيير الاعراب لا يخرج عن المجازية اقول فيه بحث اذ القرية
 اذا طلق على اهلها بعلاقة الحالية والمحلية وكذا مثل المثل على المثل بعلاقة الزوم يكونان
 داخلين في المجاز الحقيقي ولا يكونان ممتازين عنهما بالزيادة والنقصان لانهما ينفقان
 الاطلاق المتفرع على اعتبار العلاقة واذا كان تصور الزيادة والنقصان منافيا للمجاز
 فلان ينافي تقدير الحرف او نقصانه بالطريق الاولى ولعل السلف اطلقوا عليها للمجاز
 كاطلاقهم اسم المجاز على المجاز اللغوي والعقلي ونظيره اطلاق المستثنى على المتصل والمنقطع
 حتى ان بعض الافاضل انكر واقول السكاكي والعهد في ذلك على السلف حيث قالوا
 لانعرف للسكاكي ههنا رأيا يتفرده وكذا ليس ههنا عهدة يحال بها على السلف سوى
 اطلاق لفظ المجاز وذلك مما لا يناقش فيه اصلا ولعل السكاكي لم يرد بالطعن على السلف
 اطلاقهم لفظ المجاز عليها بل اراد عدم تصريحهم بخروج هذين القسمين عن حقيقة
 المجاز واكتفائهم بالفهم من تعريف المجاز اذ المتمام مقام الاهتمام وكيف وقدزل
 فيه بعض من العلماء الاعلام ﴿الثالث﴾ التصرف اللفظي (بالنقل لمفرد وهو اطلاق)
 لفظ (الشيء لمثله بوجه) من وجوه المناسبة بمعونة القرائن كلها داخلة تحت
 الزوم اذ لا يخلو شيء منها من الزوم وذلك لان المتلازمين امامتيران اعتبارا كاتصافه
 بوصف في وقت وعدم اتصافه به في وقت آخر وهذا الاتصاف ان كان في الماغى فمجاز
 باعتبار ما كان وان كان في المستقبل فمجاز باعتبار ما يؤول اليه واما بزوال وصف عند في
 الحال فذلك بالقوة كالمسكر للخمر الذي اريقت واما متغيران حقيقة فاما ان يكون التغير
 بالجزئية والكلية او بالانفصال فحينئذ اما ان يكون الزوم بينهما ذهنا او خارجيا وله
 انواع لانه اما بالحالية والمحلية او بالمجاورة او بالعلية والمعلولية او بالشرطية والشروطية
 او بالآلية او المشابهة وغير ذلك مما لا ينحصر (كاليد) اي كاطلاق لفظ اليد (للقدرة
 او) (المنعمة لانها) اي اليد (مظهرهما) وهذا يحتمل ان يكون اسم الفاعل بضم الميم
 فالعلاقة السببية لان القدرة اكثر ظهور سلطانها في اليد اذ بها البطش والضرب والقطع
 وكذا اكثر صدور النعمة عنها ويحتمل ان يكون اسم مكان بفتح الميم فعلى هذا العلاقة الحالية
 والمحلية لان اليد يمكن ان يعتبر بمنزلة المحل بالنسبة اليهما (و) مثل (الراوية) وهي
 اسم البعير الذي تحمل المزايدة تطلق (للمزايدة) مجازا والمزايدة ظرف الماء الذي يسقى به
 على الدابة التي تسمى راوية ٩ قال ابو عبيدة لا يكون المزايدة الا من جلدتين يفأم بثالث
 اي يجعل الجلد الثالث بينهما ليتسع وجمعها المزاد والمزائد واما الظرف الذي يجعل فيه

٣ سيد الشريف الجرجاني
 وسعد الدين التفتازاني عه

٩ وقد يتوهم ان المزايدة ههنا
 جمع المزود وهذا سهو غير
 مناسب للمقام عه

الفرق بين هذا التقرير وبين التقريرين الاولين هو ان قوله تعالى ليس كمثلته شئ^٤ مستعمل في نفي اللازم في الاولين ثم يستدل به على نفي اللازم وفي الوجه الاخير يستعمل ﴿ ٢٢٥ ﴾ اللفظ الدال على نفي اللازم في نفي المازوم بطريق الكناية مع ٧ قال في الكشاف قالوا مثلك

انسين اى التصرف اللفظى والمعنوى في اربعة هي الزيادة والنقصان والنقل لمفرد والنقل لتركيب (اربعة في اللفظ) اى تصرف في اللفظ بالزيادة او بالنقصان او بالنقل لمفرد او مركب (واربعة في المعنى) اما بالزيادة او بالنقصان او بنقل لفظ مفرد اليد او مركب اليه ولقد خالف المصنف السكاكى في ترتيب الكلام في هذا المقام وستعرف حقيقة الحال (وجوه التصرف في اللفظ الاول) منها ما يكون (بالنقصان) نحو قوله تعالى (واسأل القرية) اذ الاصل واسأل اهل القرية (الثانى) منها ما يكون (بالزيادة) نحو قوله تعالى (ليس كمثلته شئ^٤) اذ الاصل ليس مثله شئ^٤ فالكاف زائدة واللازم ثبوت مثله وهو محال ولزم ايضا نفيه تعالى لانه مثل مثله (على ان الاشبه) بالحق عدم الزيادة وهو (جعله) اى جعل الكلام مسوقا (لنفي من يشبهه ان يكون مثله فضلا عن المثل) اى فضل نفي المثل عن نفي المثل عنه تعالى فلا يكون الكاف زائدة وتقريره ان وجوده تعالى مسلم قطعاً فثبوت المثل له تعالى يستلزم كونه تعالى مثلاً لثله واللازم منتف بالآية فكذا المازوم اى ثبوت المثل له تعالى وفيه ان اللازم من الاية نفي وجود شئ^٤ متصفا بالمثلية واللازم من التقرير المذكور ثبوت مثلية المثل له تعالى فلا يتفق بالآية ويمكن ان يقرر بوجه آخر وهو انه ان فرض له مثل كان ذلك انقص منه تعالى اذ المشابهة تقتضى نقصان المشبه كما عرفت فاذا نزه مثله عن المثل بدلالة الآيات يكون تنزهه تعالى عن المثل بالطريق الاولى وهذا التقرير امس بكلام المصنف^٩ وههنا تقرير آخر مبنى على الكناية بأن يراد بمثل المثل نفس المثل كما يقال مثلك لا يبخل مر يدأبه نفي البخل عن المخاطب بطريق الكناية (وجعلهما) ٧ اى المجاز بالزيادة والنقصان (القدماء) من افاضل السلف (مجازا في حكم الكلمة اى اعرابها) اى حصول نوع من الاعراب بجذف كلمة لا بد منها بحسب المعنى او باثبات كلمة مستغنى عنها معنى والى هذا اشار بقوله (اذ الاصل جر القرية) في قوله تعالى (واسأل القرية) (باضافة الاهل) اليها والنصب مجاز (و) كذا الاصل (نصب المثل) في قوله تعالى ليس كمثلته شئ^٤ (بجذف الكاف) والجر مجاز (وقد جعل) السكاكى وكثير من السلف هذا النوع (من المحقق بالمجاز) لاشترك التغيير في الاعراب بالتغيير في الكلمة في التعدى عن الاصل الى الغير (لامنه) اى لا من المجاز لان تغيير الاعراب امر ضرورى وكون الكلمة حقيقة او مجازا من الامور المعنوية فجعل الاول من جملة الثانى غير مناسب ورد المصنف عليهم اقتداء بالآمدى صاحب الاحكام بقوله (وانت تعلم الحال) في كونه مجازا حقيقة او في حكم المجاز (اذا قلت) في الآية الاولى (عليك بسؤال القرية او ما من شئ^٤ كمثلته) في الآية الثانية (ثم النقل فيهما) اى في هذين المثالين (بين) اى ظاهر (من سؤال القرية) وهو معناه الموضوع له (الى سؤال اهلها) وهو معناه المنقول اليه (ومن نفي

لقاطع في نفيه لزم التناقض كما ذكرنا والاشبه (٢٩) (معانى) مقاله الاستاذ كذا ذكره الكرماني في شرحه لهذا الكتاب مع

سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة او علما كأجر والميعار في تمييز الاسماء التي دخل في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان توصف ولا توصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آله واحد قديم ولا يقال شيء اله ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب ومن جملة مزال الاقدام الكتاب والاله هل هما من قبيل الاسماء ام الصفات قال بعضهم انهما من قبيل الاسماء لكنهما صارا باعتبار خصوصية المعنى مع خصوصية الذات في مفهوميهما اقرب الى الصفات من نحو اجر علما فيكون اعتبار المعنى في هذه الاسماء على ان يكون داخلا فيه مع خصوصية الذات فمن حيث دخوله فيه يشبه الصفات ومن حيث كونه مأخوذا مع خصوصية الذات يشبه الاسماء والحق انهما من قبيل الاسماء لان الاسم اما اسم علم كزيد وعمرو حيث يدل على الذات المشخص واما اسم جنس وهي الحقيقة المشتركة بين الاشخاص كرجل وكتاب وآله فتلك الحقيقة من حيث اتحادها مع الاشخاص ذوات لكنها من حيث اشتراكها بينها توهمها ذلك البعض مفهوما معتبرا مع الاشخاص فظن انهما من قبيل الصفات بهذا الاعتبار فجعلهما واسطة بين الصفات والاسماء ومدار الفرق بينهما ان الاسم يدل على الذات اما الشخصي او الجنسي والوصف يدل على الحدوث مع الذات والاشتباه انما يقع بين الوصف وبين الذات الجندي فيتوهم انها حدث معتبر مع الشخص والفرق دقيق فينظر ان كان الامر معتبر مع الذوات متحدا معها في الخارج كالكتاب والآله يكون من قبيل الاسماء وان لم يتحد معها كالضارب مثلا اذا ضرب امر مغاير لمن قام هو به يكون من قبيل الصفات (ثم اللفظ قبل الاستعمال) كما في ابتداء الوضع (ليس حقيقة ولا مجازا) لان الحقيقة اثبات الكلمة في موضعها والمجاز اخراجها عند وكل منهما لا يوجد ان في ابتداء الوضع ونظيره الجسم مثلا فانه حال الحدوث ليس يتحرك ولا ساكن لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الثاني في المكان الثاني والجسم حال الحدوث ليس له كون ثان ولا حصول في المكان الثاني ثم ان هذا في وضع اللغة ظاهر واما في وضع الشرع وغيره فينبغي ان حال وضعه الشرعي ليس بحقيقة شرعية ولا مجاز شرعي بالتقيد انهم الا اذا اصطح الشرع على لفظ لم يوضع قبله اصلا (ولا بد في المجاز من تصرف) والا لم يكن مجازا بل حقيقة وذلك التصور لا يخلو من ان يكون (في لفظ او) في (معنى وكل) من التصرف اللفظي والمعنوي اما (زيادة) على اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او على المعنى (او نقصان) من اللفظ يغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه او من المعنى (او) بسبب (نقل) للفظ من معناه الى غيره (والنقل لمفرد او تركيب فهذه ثمانية اقسام) حاصلة من ضرب

٧ السيد السند قدس سره

روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز عقبه بقوله (واعلم ان المناسبة) في التسمية كتسمية انسان له جرة بأجر مثلا (غير الوصف) كوصف الانسان باجر مثلا * اعلم ان الاسم اما متقول عن معنى آخر قبله او مر تجل ليس كذلك ولا يعتبر المناسبة في الثاني قطعا اما الاول فقد يعتبر وقد لا يعتبر والذي لا يعتبر فيه فهو في حكم المرتجل اما الذي اعتبر فيه (فالمناسبة تصحح الوضع) اي ترجح ذلك الاسم على غيره مثلا كون الشيء احمر يصحح التسمية بأجر اي يرجح هذا الاسم على غيره من الاسماء فعند وجود الحجرة فيد ترجح تسميته بها فطلق عليه بعدها وان زالت عنه الحجرة (والوصف) يصحح (الاطلاق) اي ان وجد فيه الحجرة يطلق عليها الاحمر وان زالت لا تطلق عليه اصلا وكذا اذا وجدت في آخر يصحح اطلاقها عليه وهذا مطرد بخلاف الاول * واعلم ان الاجر مركب من شيئين ذات موصوف وجرة صفة له فاذا اعتبر بالاعتبار الاول يتعين الذات ويكون الحجرة خارجة عن المسمى معتبرة لاجل المناسبة فقط واذا اعتبر بالاعتبار الثاني لم يتعين خصوصية الذات اصلا بل ذات ما فقط لكن يعتبر الحجرة داخلية في المسمى فصحح اطلاقه على كل ما قام به الحجرة مطلقا وعلى هذا اللفظ الحقيقة اذا كان اسم جنس كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه على غير تلك الكلمة بهذا الوضع وانما يعتبر مصححا للتسمية فقط واذا كان صفة صحح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واحد (فاعتبر) ما قلنا (بالقارورة) فانه من القرار في المكان فسمى القارة اي الزجاجية المعروفة قارورة لاستقرار الشيء فيها ولا يلزم ان يسمى كل ما يستقر فيه شيء كالدن مثلا بالقارورة (و) الجن وهو خلاف الانسان والواحد جنى سميت بذلك لانها تبقى ولا ترى ولا يلزم من ذلك ان كل ما هو بهذا الصفة يسمى جنسا كالملك مثلا (ونحوهما) اي ونحو القارورة والجن كالمعش سمي به بشار بن بردة لرعته اي قرطه كانت له في صغره فصحح اطلاقه عليه في جميع احواله ولم يصحح اطلاقه على غيره ممن له رعته بهذا الوضع وكتأبط شرأفانه اسم شخص تأبط سيفا فاطلق عليه ذلك الاسم في جميع احواله ولم يصحح اطلاقه على كل من تأبط سيفا بهذا الوضع قوله (لاتزل) جواب قوله فاعتبر اي ان تعتبر لاتزل يقال زل في طين او منطوق فانه اي اعتبار المناسبة في التسمية (مزلة) للاقدام ومضلة للافهام لان كثيرا من الناس لا يفرقون ٩ بين التسمية والوصف حتى ان كثيرا لما سمعونا نقول الله عز اسمه سمي الله لكونه محار العقول فأخذوا يرموننا بتوهم تجويز اطلاق هذا الاسم على غيره مما يحار فيه العقل والمرمى حيث باتوا وصلوا لفظهم عن الفرق الذي ملأنا اسماعهم به والضابط ان ما اعتبر فيه ذات مامع خصوصية المعنى فهو وصف يصحح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم

٩ قال المصنف في شرحه
 لمختصر ابن الحاجب ان
 وجود المعنى في محل التسمية
 قد يعتبر من حيث انه مصحح
 للتسمية مرجح لها من بين
 الاسماء من غير دخوله في
 التسمية والمراد ذات مخصوصة
 فيها المعنى لا من حيث هو
 فيها بل باعتبار خصوصها
 وهذا لا يطرد وقد يعتبر من
 حيث انه داخل في التسمية
 والمراد ذات ما باعتبار
 نسبة له اليها وهذا يطرد
 في كل ذات كذلك وحاصله
 الفرق بين تسمية الغير
 لوجوده فيه او بوجوده فيه
 هذا ما ذكره

٦٧ ومنهم من فسر كلام السكاكي ان القرء لما وضع لكل واحد من معينه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك هو مفهوم الاحد الاثر بينهما لاجموع المعنيين من حيث انه مجموع ﴿٢٢٢﴾ ولا يخفى ان مراده بالوضع الضمى للقدر المشترك هو

كون المعنى المراد واحدا منها لاعلى التعيين قبل الاطلاع على القرينة لان المشترك موضوع وضعه آخر لذلك وكيف لا ولا يفوه به من له ادنى معرفة باللغة فضلا عن ذلك الفاضل فلا يرد عليه ما قيل ان الوضع لكل واحد لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك ولو صح ذلك لزم ان يكون المشترك بين معنيين مشتركين ثلاثا وايضا المعلوم بالديهة ان القرء اذا اطلق يراد به احد معنيه بعينه الا انا لانعلم لذلك المفهوم الكلى وايضا يلزم كون المشترك لكونه موضوعا للقدر المشترك متواطئا بالقياس الى معنيه لاشتركا وانه باطل اتفاقا هذا ما ذكره ووجه دفعه ان اللازم من الوضع لكل واحد تردد السامع عند عدم القرينة في كل منها فيكون كأنه موضوع للقدر المشترك ضمنا لتحقيقا ولما كان ضمنا لا يلزم اشتراكه بين ثلاثة واما المعلوم بالديهة كون المراد احد معنيه لكن يلزم الوضع الضمى للقدر المشترك من عدم القرينة وايضا اذا لم يكن ذلك وضعا صريحا لا يلزم كونه متواطئا اصلا فقدر

الوضع يمنع الجمع بينهما والى كون مراده المعنى المفهوم اشار بقوله فهذا ما يدل عليه بنفسه والى كون الوضع لكل واحد على التعيين لالى المجموع اشار بقوله مادام منتسبا الى الوضعين وقوله اما اذا خصصته اشارة الى تعيين المراد بواسطة القرينة (واللفظان) اى لفظ الحقيقة والجواز المستعملان (في معنيهما) ٦ بحسب المعنى الاصطلاحي وهما ما يصدق عليه تعريفهما المذكوران من الالفاظ (مجازان لغويان) ولما كان الاكثر رعاية المناسبة في النقل اشار الى وجه المناسبة بقوله (اذ الحقيقة فعيلة من الحق بمعنى الفاعل اى الثابت) من حق الشئ اذا وجب فسميت الحقيقة حقيقة (لثباتها) اى الحقيقة التى هى عبارة عن اللفظ (في موضعها) اى فيما هى موضوعة له والتاء فيها للتأنيث لان فعلا اذا كان بمعنى الفاعل يذكر ويؤنث ولم يتعرض لبيان كون التاء على هذا الوجه للتأنيث لظهوره وذلك لقرب الفاعل من الفعل الذى هو الاصل في حقوق التاء (او) فعيلة من الحق (بمعنى المفعول اى المثبت) من حققت الشئ احقه اذا اثبتته والكلمة اذا استعملت فيما كانت موضوعة له كانت مثبتة في موضعها الاصلى ولما لم يظهر كون التاء على هذا الوجه للتأنيث واحتاج الى التكلف لغرض لها وقال (والتاء لتقديرها) اى لتقدير الحقيقة (قبل) اى قبل التسمية صفة مؤنث (غير مجرأة على موصوف) اى غير مذكور موصوفها معها وذلك لان الفاعل بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء كان جاريا على الموصوف او لم يجز عليه فالتاء للتأنيث البتة واما الفعل بمعنى المفعول وان لم يستو فيه المذكر والمؤنث غير مجرى على موصوفه لكنه يقدر صفة للكلمة فيلزم الفرق فيكون التاء للتأنيث ايضا وانما ارتكب هذا التكلف لكون الاصل في التاء التأنيث وههنا وجه آخر اسهل وهو ان يكون التاء على الوجه الثانى للنقل من الوصفية الى الاسمية كافي الاكلة والذبيحة فان قلت اذا كان اللفظ المستعمل في موضوعه ثابتا او مثبتا فيكون اطلاق الحقيقة عليه بالحقيقة لا بالمجاز مع انهم قالوا انها مجاز بثلاث مراتب حيث نقل الى العقد المطابق ثم الى القول المطابق ثم الى المعنى الاصطلاحي المذكور قلت الثابت حقيقة في المحسوسات واما في المعقولات فينزل المطابق للشئ منزلة الثابت والمستعمل في الشئ منزلة الثابت (والجواز مفعول من الجواز) اى العبور يقال جاز المكان يجوزه اذا تعده واماسمى بالمجاز (لانه) اى اللفظ المجازى (عبر من معناه الى غيره) حيث استعمل اللفظ في غير ما وضع له فهو معدر بمعنى اسم الفاعل اى متعد عن موضعه وقيل ٧ انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى اى طريقته ويكون معنى جاز المكان اذا سلك على ما قدره الجوهرى فان المجاز طريق الى تصور معناه واورد ٣ عليه انه لا يلايم ما ذكره في التسمية بالحقيقة لغوات التقابل اعلم ان المصنف لما ذكرانه

المصنف عند اعتناء بشأنه وأما انقسم الحقيقة الى هذه الاقسام اذ اللفظ لا بد فيها من الوضع
للمحالة كما عرفت والوضع يستدعي واضعا ويختلف باختلافه فالواضع اما واضع اللفظ او
واضع الشرع وهو الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم او واضع كل فن او العرف العام
ولا يخفى ان تقابل الحقيقة والمجاز يقتضى ان يوجد بازاء كل قسم منها قسم من المجازو (قيل)
اراد به السكاكي (تدل الحقيقة التي ليست بكنيائية) على المعنى المراد (بنفسها) اذ الوضع
تكفي في ذلك من غير حاجة الى امر آخر واعاقد بالتى ليست بكنيائية لان الكنيائية وان لم
تخرج في الدلالة على المعنى الوضعى الى قرينة لكن لاحتياجه في المعنى المراد اليها احتراز عنها
(والمجاز) تدل على المعنى المراد (بقرينة) لان المراد فيه غير المعنى الموضوع له ولا مدخل
للوضع في معرفته فلا بد من القرينة ولما ورد ان يقال ان المشترك من الحقيقة التي ليست
بكنيائية مع انه لا يدل على معناه المراد الا بالقرينة اشار الى جوابه بقوله (واما المشترك فهو
(موضوع لاحدهما) اى لكل من المعنيين فاذا اطلق يتبادر الى فهم العالم بالوضع كلا
المعنيين لكن مع علمه بأن المراد واحد منهما لكن لا يعرف تعيينه فالقرينة انما هي لازالة
الابهام بالتحصيل الدلالة على المعنى المراد فيكون دلالة عليه بنفسه هذا حاصل كلام
السكاكي ولما لم يستصوبه المصنف اسنده الى قائل مجهول اولاً ثم صرح به ثانياً وقال
(وفيه خرازة) وهى ما يدغدغ في القلب ويحك في الصدر اذ لقائل ان يقول لان اسم معنى
المشترك احدهما لاعلى التعيين ولئن سلم يلزم ان يكون استعماله في واحد معين منها مجازاً
وايضاً لاحتياج في دلالة الكنيائية على المعنى الوضعى الى القرينة ولنا ان ندفع هذه الخرازة
عن الناظرين في الكتاب اما عن الكنيائية فبأن يقال مراده الدلالة على المعنى المراد
وأما عن المشترك فبأن يقال لا يخفى على من له ذوق سليم ان مراد السكاكي بأن
المشترك موضوع لاحدهما انه موضوع وضعا واحداً لاحدهما على سبيل
البدل للمجموع او يريد باحدهما كل واحد منهما بحسب الوضعين وليس مراده
انه موضوع لاحدهما لاعلى التعيين اذ لا يقول بذلك من له ادنى بضاعة فضلاً
عن شيخ الصناعة ورئيس الجماعة اذ الوضع هو تعيين اللفظ بازاء معنى ليدل عليها بنفسها
ولا يخفى ان التعيين هو التخصيص به لا بشئ آخر فيقتضى تعيين الطرفين * قال السكاكي
القرء مثلاً مستعمل في ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه
بنفسه مادام منتسباً الى الوضعين اما اذا خصصته بواحد كالطهر مثلاً فانه حينئذ
ينتصب دليلاً دالاً بنفسه على الطهر كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه وتقرير كلامه
على وفق مراده هو ان المعنى المفهوم في القرء المشترك هو مجموع الطهر والحيض
لكن لا من حيث هو مجموع حتى يظن الوضع للمجموع بل غير مجموع بينهما لان تعدد

وقرينة مفيدة كما في المجاز ولا يخرج المشترك لان قرينته لدفع التراحم وليست بتفيدة وانما الافادة فيد للوضع فقد شتم انهم لما ذكروا ان المستعار مستعمل فيما وضع له لكن بعد ادعاء دخول المستعار له في جنس المستعار منه حتى يحصل للمستعار منه فرد متعارف وفرد غير متعارف فيوضع المستعار للمستعار له وضعا ثانيا بناء على هذا التأويل ولما كان مطلق الوضع متناولا لهذا احتراز عنه بقوله (اول) لان ذلك وضع ثان ومعدود من قسم المجاز وههنا احتمال آخر وهو ان لا يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فيتناول الوضع النوعي المعتبر في العلاقات المجازية كما هو ويقيد بتقيد اول ليخرج هذا الوضع النوعي لانه وضع ثان مخالف للوضع الاول والواضح في تعريف الحقيقة ان يقال الكلمة المستعملة في مادلت عليه بنفسها من غير تأويل فقوله بنفسها احتراز عن المجاز فانه يدل بقرينة وقوله من غير تأويل عن الاستعارة كما هو واما المشترك فانه يدل على المعنى الموضوع له بنفسها والقرينة لدفع التراحم واما الكناية فمستعملة في المعنى الموضوع له ولو تبعها كما مر (والمجاز) لفظ (افيدبه) اي باستعماله (في اصطلاح التخاطب لا بمجرد وضع اول) وقد عرفت فواند قيوده من تعريف الحقيقة ومن خواص هذا التعريف دخول الاستعارة التمثيلية فيه اذ لم يأخذ في التعريف لفظ الكلمة المانعة عن ارادة المركب كإفعاله السكاكي وأورد على حد المجاز بفوات قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب وذلك القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بأن المتبادر من التعريف ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في الغلط قيل وهو غلط لان ما ذكره سهو باللسان والكلام في الخطأ لغة والصادر قصداً وقد يجاب بأن الغلط ليس بحقيقة لانه غير مستعمل فيما وضع له ولا بمجاز ايضا لعدم العلاقة ويرد عليه انه مستعمل فيما وضع في زعم المتكلم واستعمال ما وضع له في التعريف مطلق فيحمل على المتبادر وهو العموم لما في زعم المتكلم ولما في نفس الامر ولا يخفى ان زعم المتكلم ان الفرس موضوع للكتاب (فلاحاجة) في تعريف المجاز الذي ذكره المصنف (الى ذكر العلاقة والقرينة) كما قالوا (اذ لا فائدة فيه) اي في المجاز (دونهما) اي دون العلاقة والقرينة فذكر الافادة في التعريف كإفعاله يقوم مقامهما (وكلاهما) اي الحقيقة والمجاز (لغوى) كالاسد فانه حقيقة لغوية في الحيوان المفترس ومجاز لغوى في الرجل الشجاع (وشرعى) كالصلوة فانها حقيقة شرعية في العبادة المخصوصة ومجاز شرعى في الدعاء (وعرفى) عام نحو لفظ الدابة فانها حقيقة عرفية في ذات القوائم الاربع ومجاز عرفى في الفرس (واصطلاحى) وذلك اقسام وتقسيمه (بحسب الناقل) لانه اما النحاة كالرفع والتصب والجر واهل المنطق كالجنس والفصل والموضوع والمحمول الى غير ذلك من ارباب النقل والاولى درج الشرعى في الاصطلاحى لانه من اقسامه ولعله انما افرزه

قائله هو السيد قدس سره

✽

المجيب سعد الدين ✽

ولوتبعها وكان اللفظ مستعملا فيه اندرجت الكناية في الحقيقة ولم يشارك المجاز اصلا بهذا الاعتبار هذا حالها بحسب المتكلم واما حالها بحسب السامع فانها هي باعتبار الوضع فحيث كان اللفظ موضوعا للمعنى الاصلى يتبادر ذلك الى ذهنه كما في المجاز بعينه فيشارك المجاز في هذا غاية الامر انضم الى ذلك في الكناية كونه مرادا للمتكلم تبعا وفي المجاز عدم كونه مرادا اصلا فالقرينة في الكناية ليست لمنع ارادة الاصلى كما في المجاز بل لعدم كونه مرادا اصالة وبهذا تمتاز الكناية عن المجاز ثم ان كون المعنى مقصودا تبعا معناه ارادة تفهيمه للمتخاطب لاجل تحصيل المعنى الآخر في ذهنه ولا يلزم من ذلك وجودهما في الخارج بل قد يجوز وجود كليهما في الخارج وقد يجوز وجود المعنى اللازم فقط كما اذا قلت طويل النجاد لمن لانجادله ولا طول في نجاهه واما عكس هذا القسم وعدم كلا المعنيين فغير معتبر لثلا يلزم اعتبار الكذب في كلام البلغاء ومن قال يمتاز الكناية عن المجاز بجواز ارادة المعنى الاصلى في الكناية دون المجاز ان اراد ارادته بحسب القرينة فذلك غير جائز في الكناية ايضا وان اراد ارادته بحسب الوضع فذلك جائز في المجاز ايضا وان اراد وجود المراد في الخارج فذلك امر خارج عن الدلالة فلا يناسب اعتباره فيها وما يقال يجوز في الكناية ارادة المعنى الاصلى لعدم القرينة المانعة عن ارادته بخلاف المجاز فيدفع بأن عدم القرينة يجوز ذلك لكن كون المعنى الاصلى دليلا على المراد كما نقل عن الامام يوجب ارادة المعنى الاصلى فالانسب ح ذكر الوجوب فالاولى ان يقال يجب ذلك لكن من حيث التبعية لا من حيث الاصلية وليس في المجاز شئ منهما وهذا امر اذ من قال الموضوع له مقصود في الكناية من حيث التصور دون التصديق فلا يرد ما قيل من انه لا بد في المجاز من تصور المعنى الحقيقي ليفهم ما يناسبه من المعاني المجازية فقد عوى كون تصوير المجاز مقصودا في الكناية دون المجاز محكم لانا نقول التصور في المجاز بحسب الوضع فذلك من جانب الواضع لا من جانب المتكلم فلا يعد تصويرا وفي الكناية بحسب ارادة المتكلم لكونه وسيلة الى الغرض فيعد تصويرا (واقرب الحدود) اى حدود الحقيقة والمجاز (على كثرتها) كما ذكر السكاكي حدودا ثلاثة منها وانما كان هذا اقرب لانه اشمل واوضح واقل لفظا وذلك الحدود هو (ان الحقيقة) لفظ (افيد به) اى باستعمال ذلك اللفظ لان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازا كما استعرفه (في اصطلاح المتخاطب) اى في اصطلاح يكون المتخاطب بذلك اللفظ في ذلك الاصطلاح واحترز بهذا عن لفظ يكون حقيقة بالنسبة الى اصطلاح ومجازا بالنسبة الى اصطلاح آخر بالقياس الى معنى واحد كلفظ الصلاة فانه حقيقة شرعية في الاركان المخصوصة ومجاز لغوى بالقياس اليها وفي معنى الدعاء الاصطلاحان معا كسان فبالقياس المذكور يتعين احد الاعتبارين فلا يتنقض التعريف بالاعتبار الآخر ثم لا بد ان تكون تلك الافادة (بمجرد وضع) لاسبب علاقة

قائله سيد السند قدس سره

ع

دون الثالث فعلى هذا يكون الوضع بالمعنى الثالث يعم الحقيقة والمجاز وبالمعنيين
 الاولين قسم من الحقيقة ومقابل للمجاز * اذا عرفت هذا فاعلم ان تفصيل المقام بحيث
 يندفع عنه جميع الاوهام هو ان الوضع يتبعه صفة للفظ وهى الدلالة القاسمة به بحيث
 اذا اطلق فهم منه المعنى بعد العلم بالوضع وبواسطة هذه الصفة يعرض للمتكلم ايضا
 صفة اخرى من الدلالة وهو ارادته المعنى الموضوع له اللفظ بواسطة اللفظ ثم المعنى
 باعتبار الدلالة الاولى يسمى المعنى المفهوم لانه المفهوم من اللفظ عند العالم بالوضع
 وباعتبار الدلالة الثانية يسمى المعنى المراد لكونه مراد المتكلم من اللفظ ثم المعنى المراد ان كان
 عين المعنى المفهوم يسمى اللفظ حقيقة وان كان غيره فقط بشرط ان يكون خارجا عن
 المعنى المفهوم فلا بد هناك من علاقة والالم يصح اصلا فذلك يسمى مجازا وان كان المعنى
 المراد المعنى اللازم لكن بعد المعنى المفهوم لا بدونه فاللفظ يسمى كناية ولا يخفى ان
 هذا مندرج في الحقيقة لانه اريد به المعنى المفهوم ولم يرد به غير المعنى المفهوم فقط
 حتى يكون مجازا نعم قد يكون الحقيقة حينئذ قسمين احدهما ما يراد به المعنى المفهوم
 فقط واصالة وثانيهما ما يراد به المعنى المفهوم تبعا للغير فهذا الاخير يسمى كناية واما
 المشترك فالمعنى المفهوم فيه مجموع المعنيين او المعانى والمعنى المراد واحد منهما او منهما
 وهذا المعنى المراد وان كان غير المعنى المفهوم اذ الكل غير الجزء لكنه لما لم يكن خارجا
 عن المفهوم لم يكن مجازا فلم يصح ان يقال انه غير المعنى المفهوم فقط واما القرينة فليست
 لدفع ارادة المعنى المفهوم كافي للمجاز بل لدفع مزاحمة المعنى الآخر للمعنى المراد الى
 هذا التفصيل الذى ذكرناه اشار المصنف بقوله (وقديطلب بها) اى بتلك اللفظة
 (معناها) الموضوع له (وهى الحقيقة او) يطلب (معنى معناها) اى ما يتعلق بمعناها
 (وهو المجاز) ولا بد ههنا من قيد فقط ليميز عن الكناية او من ان يقال مع قرينة مانعة
 عن ارادة المعنى اللهم الا ان يكتفى بقرينة المقابلة لقوله (وقديقصد للمعنى معنى) مع
 استعمال اللفظ في اصل المعنى (وهو الكناية) وتحقيق معنى الكناية هو ان الكناية هل
 يستعمل في لازم المعنى الاصلى فقط فلا يندرج في الحقيقة او يستعمل في المعنى الاصلى
 او لازمه معا وقد كثرت اضطراب كلمات القوم في ذلك والذى استقر عليه التحقيق ان
 للدلالة كما عرفت معنيين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ ثم ان دلالة المتكلم في الكناية
 على المعنى اللازم اصالة وعلى المعنى الاصلى لكونه وسيلة اليد كما قال الامام الرازى في
 نهاية الايجاز الموضوع له مراد في الكناية حقا لانك تريد ان تجعله دليلا على مرادك
 فيوجد في الكناية استعمال اللفظ في كلا المعنيين اذ حيث يوجد الدلالة يوجد ارادة
 المدلول وحيث يوجد الارادة يوجد الاستعمال ولما كان المعنى الاصلى مرادا للمتكلم

مطلب
 في تحقيق معنى الكناية

بأنختار التخصيص ولا نسلم انه بدون مخصص لان المخصص لا ينحصر في المناسبة وازادة
 الواضع المختار تصلح مخصصا من غير انضمام داعية اليها فن الله كالتخصيص للحدوث بوقته
 ومن الناس كالتخصيص الاعلام بالاشخاص الا ان حسن الظن بهؤلاء الطائفة جعل المص
 على تأويل كلامهم بما ذهب اليه أئمة الاشتقاق ان الحروف في انفسها خواص بها تختلف تلك
 الحروف من الجهر والهمس والشدة وغيرها فيبغى للواضع ان يراعي المناسبة بين تلك الحروف
 وبين المعنى الذي وضعت الكلمات المركبة منها بازامة قضاء للحكمة حتمها نحو القصم بالفاء الذي
 هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
 الشيء حتى تبين والزفير بالفاء لصوت الحمار والزفير بالهمز الذي هو حرف شديد لصوت
 الاسد وكذا الفعلان والفعلين بالهين والعلين والعلين على حركة المعنى كالزوان والحيدى ٩ قيل اعتبار
 التناسب بين اللفظ والمعنى انما يتأتى في بعض الكلمات واما اعتباره في جميع كلمات لغات واحدة
 فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات ولا يخفى ان اعتبار الواضع ذلك غير
 متعذر لما ستعرف ان الواضع اما بالتوقيف واما بالالهام واما اعتبارنا اياها فقد يمكن في البعض
 وعدم امكانه في البعض الآخر انما هو لعدم اشتغالنا بذلك فلا يلزم التعذر نعم العسر مسلم
 (ثم الحق) بعد تأويل قول عباد ٨ ان مرجع التخصيص في الواضع (اما توقيف) بأن
 بوقف الله تعالى على ان هذا اللفظ لهذا المعنى اما بخلق علم ضرورى او وحى (او الالهام)
 بأن يلهم الله تعالى العتلاء على ان جعلوا هذا اللفظ لهذا المعنى (ومر جمعهما) اى مرجع
 هذين المذهبين بالاخرة (الوضع) اى ان المخصص للفظ بازاء المعنى هو الواضع (وهو)
 اى الواضع (تعيين لفظة) واحدة لان الواضع في المفردات عنده (بازاء معنى) أى معنى
 كان من الواضع الشخصى كضرب او النوعى كضارب ومن المعنى الحقيقى والمجازى
 وخرج بقوله (بنفسها) المجاز فان التعيين فيد بقرينة واما الكناية فانها داخلية
 في الحقيقة ويسمى تحقيقها * واعلم ان تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون على وجه
 جزئى كتعيين لفظ الضرب بازاء الحدث ويسمى وضعاً شخصياً وقد يكون على
 وجه كلى كأوضاع المشتقات وغير ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة
 بخصوصياتها بل بقواعد كلية كأن يقال مثلاً اسم الفاعل من كذا يكون على
 صيغة كذا ويسمى وضعاً نوعياً ثم ان الواضع النوعى قد يكون مقابلاً للوضع السابق
 ومناقضاً له كافي اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية المناهضة للدلالة على المعانى
 الحقيقية ويحتاج في الدلالة على المعنى الموضوع له بهذا الواضع النوعى على قرينة تمتع
 الدلالة على الموضوع له الاول ولما صار الاولان تدلان على المعنى المراد بلا واسطة
 القرينة دون الثالث اندرج الاولان بقيد بنفسها في الواضع وبواسطة الواضع في الحقيقة

٩ الزوان ضراب المفعول
 والحيدى وهو الحمار الذى
 يحيد اى يميل عن ظله لنشاطه
 س

٨ هذا كله على تقدير كون
 الواضع البشر وعلى تقدير
 كونه البشر لوتعدد الواضع
 لم يبق عسر اصلاً س

٣ وهو السادس مع الثامن

٤

٧ وهو الثالث والخامس

٦ وهو الرابع والسابع

٨ وهو الاول والثاني

٤ وفي بعض النسخ قد يعتبر

التشديد وله سهو التشبيه

انما يعتبر في المتضادين لافي

التضاد على ان عبارة السكاكي

هي الشبه لا التشبيه

٩ والتلميح بتقديم الميم من

القاء الملح ثم استعير للملاحة

حتى يقال رجل مليم اى

غامض الادراك ثم استعير

للكلام الحسن الغامض

واما التلميح بتقديم اللام

فهو من صنائع البدائع وهو

ان يشار في الكلام الى قصة

او شعر من لمجد اذا ابصره

بنظر خفيف

في التشبيه (بما ذكرنا) هـ الان والضابط فيدان حذف الاداة فيدقوة من حيث انه جعل
 المشبه كأنه نفس المشبه به وحذف وجد الشبه فيدقوة اخرى من حيث ييم المشابهة
 بحسب الظاهر فالمشتمل ٣ على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين والمشتمل ٧ على حذف
 الاداة وحدها فيدقوة الاولى والمشتمل ٦ على حذف الوجه وحده فيدقوة الثانية
 وان ما فيدقوة الاولى اقوى مما فيدقوة الثانية وما ليس فيدقوة ٨ من هذين الحذفين
 لا فوته اصلا تديد وقد يعتبر الشبه ٤ اى التشابه (في التضاد) بسبب اشتراك الضدين
 في صفة التضاد بأن يجعل هذه الصفة بمنزلة وجد الشبه من حيث اشتراك الطرفين فيه ثم ينزل
 هذا التضاد بمنزلة شبه التناسب حتى يشبه احد المتضادين بالآخر كما يشبه احد المتناسبين
 بالآخر وذلك (يقال للجان اسد وللخيل خاتم) اى انه كالاسد وانه كخاتم وانما يشار
 الى هذا (التلميح) ٩ اى ايمان شىء مليم (اوتهمك) واستهزاء ولم يرد بما ذكره ان يجعل
 التضاد الذى هو كون الشئيين متفاينين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما
 فيدقوة على تقدير صحته لا تلميح فيه ولا تهمك والفرق بينهما ان التلميح جعل احد المتضادين
 عين الآخر والتهمك مع قصد التعريض بذلك المشبه والاستهزاء له فكل من المثالين يصلح
 لهما بالاعتبارين المذكورين وما قيل بل بقصد ان معاقتك اذ جمع الاعتبارين المذكورين
 في اطلاق واحد قلما يمكن الاصل الثاني من الاصول الاربعة في الفصل الثاني في المجاز
 وقد تعرض للحقيقة تبعا لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اعنى الاستعمال في الموضوع له
 والاستعمال في غيره و ايضا تحتمل المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها كما
 ذهب اليه البعض الا انه يتوقف على المعنى الحقيقي قطعا فاناسب ان يذكر الحقيقة في اصل
 المجاز تبعا وتقدم الذكر عليه ايضا (دلالة اللفظ بن) في علم الاصول (انها بالوضع) بالذات
 قال المص في شرحه لخصر ابن الحاجب في علم الاصول يصح وضع كل لفظ لكل معنى حتى
 لتقيض ما قد وضع له ووضعه فانه لو فرض ذلك لم يلزم منه محال لذاته بل ذلك معلوم الوقوع
 كالتراء للحيض والظهر وهما تقيضان والجون للاسود والابيض وهما ضدان ولو كان
 الدلالة لمناسبة ذاتية لما كان كذلك وتقريره انما لو فرضنا وضع اللفظ الدال على الشئ لتقيضه
 او لوضعه دل عليه دون هذا المدلول اولها فعملهما وما بالذات لا يختلف ولا يتخلف (وقول
 عباد) بن سليمان الضميرى وبعض المعتزلة ان بين اللفظ والمعنى مناسبة ذاتية مستدلين
 بأنه لو لم يكن كذلك بل تساوت الالفاظ بالنسبة الى المعنى لزم الاختصاص بدون مخصص
 ان لم يكن هناك مخصص او اختصاص بدون تخصيص ان كان هناك مخصص وكلاهما محال
 (محمول على ما يدعيه الاشتقاقيون) واهل التكسير (من رعاية الواضع مناسبة ما) بين
 اللفظ والمعنى اذ لو حل كلامهم على ظاهره لكان فساده اظهر من ان يخفى لان دليلهم محاب

الآخر اشار الى جوابه بقوله (وهذا) اى الاستعارة (فيد دعوى التعين) وكون المشبه
 داخلا في جنس المشبه به على سبيل المبالغة والقرينة وان وجد في الاستعارة لكن لا يراد
 دلالة بخلاف التشبيه والفرق اللفظي بينهما انك لو اوقت اسم المشبه مقام المشبه به
 في الاستعارة لا يحتل الكلام غير فوات المبالغة بخلاف التشبيه حيث لا يستقيم الكلام
 ههنا اصلا (فقوله) تعالى (حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود) من الفجر
 تشبيه (فشبه اول ما يبدون من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يتممه
 من ظلمة الليل بالخيط الاسود وانما حكم بأنه تشبيه (لذكر الفجر) لانه بيان للخيط الابيض
 صريحا ويعلم منه بيان الخيط الابيض ضمنا كما أنه قيل من الفجر وما يتممه من غيب ٦ الليل
 او نقول ان من الفجر بيان لهما لان الفجر مشتمل على هيئتي البياض والسواد معا فكما ان
 الخيط الابيض عبارة عن بياضه كذلك الخيط الاسود عبارة عن سواده الممتد مع البياض
 لاعتن سواد الليل وحده ولما اشتمل هذه الآية على المشبه وهو الفجر خرج عن استعمال
 الاستعارة وانما جرى على التشبيه مع ان الاستعارة ابلغ لثلاثتهم الحقيقية على تقدير الاستعارة
 لظفاء القرينة الا يرى الى اشتباه الحال مع وجود البيان كما روى ان عدى بن خاتم عمدا الى
 عقابين ابيض واسود وجعلهما تحت رأسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فضحك وقال ان كان ٣ و سادك لعريضا انما ذك بياض النهار
 وسواد الليل كنى عليه السلام بكون وساده عريضا عن كون قفاه عريضا وهو كناية
 عن البلاهة قال الطحاوى كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله * قيل فحينئذ يازم تأخير
 البيان عن وقت الحاجة ولما نسب عليه السلام عديا الى البلاهة بل الوجه عقلة عدى
 عن البيان كما ذكر ولا يخفى على المتأمل ان هذا البيان ليس تأخيرا عن وقت الحاجة
 اذ قرينة الاستعارة كمنار على علم اذا الاكل والشرب انما يتعلقان بالزمان ونسبة عدى الى
 البلاهة لغلته عن هذه القرينة (وقديترك وجه التشبيه) لالوجود القرينة بل (استغناء
 عن ذكره) بخلاف المشبه حيث يجب فيه القرينة حتى لا يتوهم الاستعارة (وفيه) اى
 في ترك وجه التشبيه (قوة) ليست في ذكره لان فيه عموم وجه التشبيه لما يمكن اعتباره
 هناك من الصفات حتى يكون المشبه كأنه المشبه به بسبب اشتراكه في الصفات (المراتب)
 اى مراتب التشبيه (باعتبار المشبه والمشبه به وكلمة التشبيه ووجهه) اى باعتبار ذكر كل واحد
 منها وتركه واما المشبه به ٩ فلا يحدف البتة (ثمانية) لانه اما ان لا يكون شئ من الاركان
 الاربعة متروكا وهو القسم الاول او يكون فالمتروك اما واحد وهو اما المشبه او كلمة التشبيه
 او الوجه او اثنان وهو اما كلمة التشبيه مع المشبه او مع الوجه او المشبه مع الوجه او ثلاثة
 وليس لها قسم اصلا فالجموع ثمانية على الترتيب (لا يخفى حكمها) من القوة والضعف

٦ وهو ظلمة آخر الليل هـ

٣ اسم ان والله اعلم محذوف
 تقديره ان الشأن كان وسادك
 تعريضا هـ

٩ فان قلت اذا قلت زيد
 في جواب من يقول من يشبه
 الاسد فالمشبه محذوف اذ
 التقدير يشبه الاسد زيد قلت
 انه ليس تشبيه اذ لم يقصد
 بيان اشتراكها في امر بل
 قصد بيان الفاعل جوابا
 للسؤال ولئن سلم فالكلام
 في تشبيهات البلغاء ولم يرد
 مثلها في كلامهم هـ

فيه وهو امر اعتبارى منتزع من عدة امور (وقوله) اى قبول التشبيه (بأن يكون وجه التشبيه كامر) فى التذنيب الثالث من النوع الثانى (صحيحا) شاملا للطرفين (ومعطيا للغرض) من التشبيه من بيان حال المشبه (كاملا) فى تحصيل ماعلق به من الغرض وفى بعض النسخ كما اى معطيا للغرض تاما (غير مبتذل) بحيث يعرفه العوام كقوله للزنجى كالفحم وللشهد كالتلج فاذا اجتمع فى التشبيه هذه الثلاثة كان مقبولا اما الاول فظاهر واما الثانى فككون المشبه به امرا محسوسا حتى يتم بيان حال المشبه او بيان مقداره اذ المحسوس اعرف والنفس اليه اميل مع اشتراط التساوى فى بيان المقدار وككون المشبه به ام محسوس فى امر حسى هو وجه الشبه اذ قصد تنزيل الناقص منزلة الكامل او قصد زيادة التقرير لما مر من ان النفس الى الاعرف اميل وككون المشبه به مسما للحكم اذا كان الغرض بيان الامكان او التزين او التشويه لان قبول النفس لما تعرف فوق قبولها لما لا تعرف واما الثالث فككون المشبه به نادر الحضور مطلقا او بالنسبة الى المشبه اذ الندرة تنفى الشهرة والابتدال فتميل اليها النفس للذة التجدد وتعريه عن كراهة المعاد (ورده) اى رد التشبيه (بخلافه) وذلك لتقابل اسباب القبول والرد فى تغطنت لاسباب قبوله ٧ تغطنت لاسباب رده لردائه ﴿ النوع الخامس فى صيغة التشبيه ﴾ وانما قال صيغة التشبيه ٩ لانه قد يكون حرفا نحو كان وفعلا نحو يشبه او اسما نحو مثل او دأثرا بين الاسمية والحرفية كالكلف (قديصرح بالتشبيه) وادائه كاهو الاصل لانها ركن من اركانه (وقد لا يصرح) بالتشبيه (نحو زيد اسد ويتعين) عند عدم التصريح بالتشبيه (المراد) وهو التشبيه (لامتناع الحمل) اى حمل اسد على زيد بمعنى صدقه عليه لان الاسناد يستدعى الحمل كما زيد منطلق حتى لو لم يعتبر هناك اسناد لكان زيد اسد مجرد تعداد نحو جبل فرس ولما كان العقل يحكم بامتناع الحمل وكذا يحكم بامتناع مجرد التعداد التشبيه فوجود طرفى التشبيه يمنع حمل الكلام على غيره ويكون اداة التشبيه محذوفاً منونياً فى الكلام لامقدرا والفرق ان المتروك اذا اقتضاه اعراب الكلام يسمى محذوفاً مقدرافى نظم الكلام وان اقتضاه جانب المعنى دون اللفظ يسمى محذوفاً منونياً فحينئذ ان صح تقديره فى النظم يقدر فى الكلام والافايك واياء لثلا يحتل النظام (وفيه) اى فى نحو زيد اسد (مبالغة) لم تكن فى زيد كالاسد لان فى الحكم على شىء بأنه هو من المبالغة ما ليس فى الحكم عليه بأنه كهو (وقد يترك المشبه) لفظا حال كونه (مرادا) معنى اذا كان هناك قرينة دالة عليه (اذ لو لم يرد) المشبه اصلا بل ضرب عند صفحا (فاستعارة) لا تشبيه كما اذا قلت عندى اسد من غير ان تقدر هناك مشبها ولما امكن ان يقال لا يجوز حذف المشبه بدون القرينة فى كليهما فبعد وجود القرينة من اين يعلم كونه مرادا فى احدهما دون

٧ وانما نتعرض لذكر اسباب الرد وتعرضنا لذكر اسباب البعد والغرابة مع ان كلا منهما حاله المصنف الى فهم الناظرين لان البعد والغرابة فى التشبيه اهم فالتعرض لاسبابه اولى بخلاف اسباب الرد فانه انما يذكر للاحتراز عند لا يطلب فذلك لم نتعرض لتفاصيل اسبابه
٩ وكان يفيد التحقيق فى التشبيه لان ان التحقيق والكاف للتشبيه ففيه اعلام بأن تحقيق حمل الاسد على زيد مثلا انما هو بطريق التشبيه وقولك ان زيدا كالاسد لتحقيق اثبات الحاق الناقص بالكامل ثم ان كان انما يستعمل فى مقام يشاهد جراءته ويتصور الحالة التى يشجع فيها زيد بمقاومته الاسد كأنها مشاهدة محسوسة

٩ مشارف الارض اعاليها
والسيوف المشرفية المنسوبة
الى مشارف اليمين وهى قرى
من ارض العرب المنسوبة
النصال المحدودة والزرق
جمع الازرق والانياب جمع
ناب والاعتوال جمع غول
وهو حيوان يثبت له الوهم
ويزعم العوام وجوده حتى
يخوفون بذلك صبيانهم
ويلفقون في حقها حكايات
غريبة مخترعة وهو
بالفارسية ديو سهد

في الدهن لكونه شيئا وهيا كما في قوله * ايتلنى والمشرى في ٩ مضاجعي * ومسونة زرق
كأنياب اغوال * او مركبا عقليا كما يجي في الاية الآتية بعد او خياليا (كقوله * ونارنجها بين
العصون كأنها * شمس عقيق في سماء زبرجد) والنفس ههنا تحتاج لاستحضار المشبه به
الى مزيد تصرف للوهم في القوة المتخيلة ولما كان الوجه الثالث من اسباب البعد عن
وجه الشبه لندرة حضوره ومن جعلها الندرة لكونه مركبا خياليا او عقليا وكان ذلك
يزداد بزيادته اشار الى ذلك بقوله (وكما كان التركيب) في وجه الشبه خياليا كان او عقليا
من امور (اكثر فهو) اى فالتشبيه (اغرب) لاحتياجه الى مزيد تأمل (فتأمل قوله
تعالى) فيما يكون وجه الشبه فيه مركبا عقليا (انما مثل الحيوة الدنيا) كماء انزلناه من السماء
فاختلط به نبات الارض ممياً كل الناس والانعام حتى اذا اخذت الارض زخرفها
وازينت وظن اهلها انهم قادرون عليها أنها امر نال بلا او نهار افجعلناها حصيدا كأن
لم تغن بالامس اختلط به اى اشتبك بسببه نبات الارض من الزروع والبقول والحشائش
وزخرفها ما تزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اى تزينت وظن اهلها اى
اهل النبات وتأنيث الضمير لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه اعنى الارض وجاز
ان يعود الى الارض على حذف المضاف وهو النبات اى اهل نبات الارض وكذا الحال
في الضمائر المؤنثة الآتية وفي ضمير انهم قادرون اى على حصدها ورفع غلتها امر نال اى
حكمتنا وقضاؤنا حصيدا اى شبيها بما حصده كأن لم تغن اى لم تنبت بالامس ولم تكن قبل
ذلك في زمان قريب غاية القرب ولا يخفى ان المشبه في هذه الاية مثل الحيوة الدنيا اعنى
حالتها العجيبة الشأن التى هى تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور
قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها والمشبه به مركب من عشرة جل تداخلت
حتى صارت كأنها جملة واحدة فيكون مركبا عقليا والمعنى زوال خضرة النبات فجأة
وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا والحطام ماتكسر من اليبس بعدما كان غضا طريا
قد التفت بعضه ببعض وزين الارض بألوانه وطراوتها وتقوى بعد ضعفه بحيث يطمع
الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح والاستبصال (و) تأمل (قوله) تعالى (او كصيب من
السماء فيه ظلمات ورعد وبرق) يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
اى كمثل ذوى صيب وهو فعيل من اصاب اى نزل والمراد المطر فحذف ذوى لدلالة
يجعلون عليه وحذف مثل لدلالة عطفه على قوله كمثل الذى استوقد عليه لانه لا يصح
التشبيه بين صفة المنافقين وبين ذوات ذى الصيب بل بين صفة اولئك وبين صفة هؤلاء
فهنا حذف المضاف والمضاف اليه كاحذفنا من قوله تعالى كما قال عيسى بن مريم
ووجه الشبه هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب ولا يحفظون الا بضد المطموع

٧ اى القلع من الاصل شبه

لذينا وكون المألوف اميل اذا كان نافعا لذينا كما قيل ﴿ اعدذ كر نعمان لنا ان ذكره ﴾ هو المسك ما كررته يتضوع ﴿ وكذا كل جديد نافع لذينو غير النافع مكروه ومنه قول لبيد ﴿ لكل جديد لذة غير اتى ﴾ وجدت جديد الموت غير لذينو ﴿ ولا يخفى ان المتبادر من قولهم اكره من معاد الاطلاق وايضا النفع المحفوظ في المعاد ان كان نفعا حاصلًا مرة بعد اخرى فلا يميل اليه النفس لكونه معادا وان كان نفعًا جديدًا فاللذيد هو الجديد فقط والميل الى المعاد لكونه وسيلة اليه فيكون لذينا بالعرض والكلام في المعاد المحض واللذيد بالذات فالوجه في دفع التدافع ان المعاد يكون اقرب خطورا بالبال واسهل فيل النفس الى الاسهل الاقرب اكثر بخلاف الجديد فانه لعسر حصوله اكره فالمعاد اميل والجديد اكره عند الحصول واما بعد الحصول فيكون بالعكس اذ المعاد لعدم حصول فائدة جديدة عقبيه يكون اكره والجديد الذبعده لحصول فائدة جديدة ولما كان مدار العرف اعتبار الغاية في كل شئ جرت امثال اهليه على ان يقولوا اكره من معاد ولكل جديد لذة فلان فاهيه ما ذكره من ان المتكرر اقرب وميل النفس اليه اكثر لانها تعبير عن حال الحضور (ثم قرب التشبيه وسقوطه) عن درجة الاعتبار (لو حدة الجهة) المشتركة بين الطرفين (نحو زنجي كالفتح) لان استحضار الامر الواحد ايسر من استحضار المتعدد وهذا السبب لقرب التشبيه مبنى على الاصل الرابع ويقرب منه الاصل الاول (او لتجانس الطرفين) ومناسبتها (نحو عنبية) كبيرة سوداء (كاجاصة) في الشكل والمقدار واللون وهذا مبنى على الاصل الثالث (او) لاجل (كونه) اى المشبه به (اكثرى الحضور) مع المشبه في خزانة الصور وهى الخيالى لجهة من الجهات فلا يحتاج في الجمع بينهما الى تصرف كثير (نحو وجه كالبدر) في الحسن والاستدارة مع الاستتارة وسبب القرب في الخيال تكرر الحس ونحو محبوب كالروح في كونه اهم وعزيزا وكرهه المفارقة وسبب التقارن في الخيال شدة الحاجة اليهما وهذا السبب مبنى على الاصل الثانى فبنى اسباب القرب على اصول ثلاثة في الظاهر واربعة في الحقيقة لكون السبب الاول مبنيا على الاصل والرابع معاكس ثم بنى اسباب الثلاثة البعد على تلك الاربعة ايضا رعاية للمقابلة فقال (وبعده) اى بعد التشبيه وغرابته (بخلافه) اى بخلاف ما ذكر ﴿ اما الاول فبان يكون وجه الشبه امورا كثيرة بعيدا كل منها عن الاخر في الخيال كما في تشبيه سقط النار بين الديك في الشكل واللون ﴿ واما الثانى فبان يكون المشبه به بعيد النسبة عن المشبه كالخنفساء عن الانسان قبل تشبيه احدهما بالآخر في اللجاج وفي المثل الج من الخنفساء يقال انها كلما ردت عن صوب عادت اليه الا اذا نفتح في وجهها فانها لا تعود ومن غرائب احوالها انها تعيش في السرقة واذا دفنت في الورد دليلة ماتت ﴿ واما الثالث فبان يكون المشبه به نادر الحضور

فائدة عجيبه لانها سهل الممتنع اى سهل ادراكها تمتع تحصيلها

الافكار في العلوم الدقيقة فيظهر من هذا ان المدرك هو النفس قلت لانسلم ان الابصار ولاسمع فيما ذكرته من الصورة بل اللازم الغفول عن الابصار والسمع لاشتغال النفس بالغير ولا يخفى ان العلم بالابصار والسمع حكم كلي يتوقف على النفس واما ما ذكره المعترض من ان التجريد لا ينفك عن التعقل فمنوع لكن السكاكي لم يفهمه وما ذكره ٧ من ان الحكم على الجزئي لا يتصور بدون تصويره ان اراد حضوره من حيث هو جزئي فذلك غير لازم في الحكم اذ قد يحكم على الاشخاص بواسطة عنوانات كلية وان اراد حضوره مطلقا ولو بواسطة العنوان فذلك مسلم لكن لا يلزم من ذلك حضور الذات في النفس وان اراد حضور الذات في الحس و العنوان في النفس فذلك مسلم لكن السكاكي لم يخالفه حيث اراد بالادراك الحضور في الذهن والارتسام فيها كما مررت اليه الاشارة وليت شعري ما معنى ادراك الآلة بعد ان لم يكن قوة غير النفس والذي يرتضيه العقل هو ان العقل ينتزع مما في الآلة مفهومها كليا مطابقا لها بحيث لو تشخص بتشخصه كان عين ما في الآلة ولو جرد عند كان ما في الذهن وبهذا يطالع النفس على حصول شخص في الآلة على وجه كلي ويحكم عليه وبالجملة الحواس تستحضر الامور المادية وتعرضها على النفس وتلتفت اليها النفس فتنتزع منها الكليات التي ترتسم في النفس فالحواس مدركة للماديات بقوته الجزئية المنبثثة من النفس ثم النفس مدركة للكليات بنفسها لباستطاعة امر آخر ولما كان المنتزع عين المنتزع منه امكان للنفس الحكم على المنتزع منه من طريق كلي ولولا الخروج عن وظيفة عن هذا الفن لاوردت ههنا لطائف تبهر العقول والالباب ومن الله الهام الصواب (السادسة النفس لما تعرف اقبل) اى اشد قبولا منها لما لا تعرف لمحببتها العلم طبعها واعراضها عن الجهل جانبا حتى قيل المرء عد ولما جهل وقيل الجاهلون لاهل العلم اعداء الا يرى ان كل احد يجب الادراك وبعيل اليه ولو في امر خسيس كالنرد والشطرنج حتى يغضب على من ينسبه الى الجهل فيه وان رغبته فيما يصل اليه فهمه اكثر كان شاهد من رغبة العوام في مجالس الوعاظ والقصاص واشهر ان انفسهم عن مجالس الدرس وحلق المذاكرة (السابعة الجديد) من كل شئ (الدلها) اى عند النفس واحب اليها (من المعاد) المكرر لان المكرر اكره عند هاجدا (وههنا نظر) اورده السكاكي (فان الالف بالتكرار يحصل) لا بغيره وكرهه التكرار يوجب كراهة المؤلف لان كل مؤلف معاد لما قال وكل معاد مكروه بالوجدان فينتج كل مؤلف مكروه مع ان الوجدان بكذبه لاشتياق النفس الى المؤلف واذا كان التكرار سببا للالف (فكيف يتنافى حكمهما) اى حكم التكرار وحكم الالف واجيب عنه بان قولهم اكرهه من معاد مقيد بما لا يكون نافعا

المعترض سيد السند قدس
سره
٧ سعد الدين التفتازاني

سيد الشريف الجرجاني
وسعد الدين التفتازاني

بتجريد النفس العقلية عن الامور الحسية بحذف مشخصاتها والتي يدركها النفس
بمزاولة الاعمال الصعبة اعز عندها مما ليس في ادراكه الاعمال كالعقلية الصرفة
قال السكاكي واعنى بالحسيات ما تجرده النفس منها بناء على امتناع النفس من ادراك
الجزئيات واعترض عليه بأن تجريد النفس لثى من غير ادراكها اياه ممتنع وايضا
النفس تحكم على الجزئى بالكلى نحو زيد انسان ولا يتصور الحكم منها بدون تصورها
المحكوم عليه ولا يتصور الحكم من الحس لامتناع ادراكه للكلى فالحاكم هو النفس
فيكون مدركة للجزئى الا انها تدرك الكلليات بذاتها والجزئيات بآلاتها ونسبة ادراكها
الى الآلات اعنى الحواس كنسبة القطع الى السكين ولغفول السكاكى عن هذا
التحقيق وذهابه الى ما تخيله الظاهريون من انه يمتنع ادراك الجزئيات المادية المكنوفة
بعوارض مشخصة من المقادير والاوزاع احتاج فيما هو المشهور من ان ميل النفس
الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات بناء على تقدم ادراك المحسوسات الى تأويل
الحسيات بالعقلية المأخوذة منها بتخصيصها بالعقلية الصرفة ثم حكم بكونها اتم من
العقلية بوجهين احدهما ما ذكر من ميل النفس اليها وثانيها ما ذكره المصنف
بقوله (ولالفها) اى الف النفس (بها) اى بالحسيات وهو عطف على بناء بتقدير
اللام فيه (لكثرة ورودها عليها) اى على النفس (لاختلاف الطرق) اى طرق
الورود (اعنى) بالطرق (الحواس) المختلفة المؤدية لها بخلاف العقلية فان طريقها
واحد واما ما يقال في وجه الاتمية لتقدم ادراك الحس على ادراك العقل بعد تقدير
ان مدرك النفس غير مدرك الحس فعن افادة المطلوب بمعزل وعن تحقيق المقصود بالف
منزل كذا ذكره السكاكى اقول ليس في كلام السكاكى ما يخالف التحقيق والبناء
على الظاهر وذلك لان مراده ان جل ما اشتهر فيما بينهم من ان الحسيات اتم من العقلية
لتقدمها عليها ليس مما ينبغي ان يلتفت الى بيانه لان حصول الحسيات فى الآلات
وحصول العقلية فى النفس وبيان الفرق بين امرين حاصلين فى محلين مختلفين ليس
مما يعنى بشانه بل الوجه ان يعتبر كلاهما فى النفس بأن يراد بالعقلية ما يحصل فى النفس
ابتداء وبالحسيات ما يحصل فيها من طرق الحواس كما عرفت واما ما ذكره من امتناع
النفس من ادراك الجزئيات فانما اراد بذلك ادراكها ابتداء بأن يرسم فيها الادراكها
فى آلتها وكيف يقال ان المدرك فى الآلات هو النفس وخلافه من البديهة بحيث
لا يشبه فيها من له ادنى مسكة فضلا عن هو عالم العلم وعم الفضل * فان قلت انك اذا
فكرت فى مسألة بحيث اشتغل النفس بكليتها عليها لا تبصر ما صدقت اليه البصر
ولا تسمع ما قرع سمعك من الاصوات القوية لعدم التفات النفس اليها يعرفها من مارس

البتة ومنوية هناك امامقدرة في نظم الكلام اولافتكلف لانها وان كانت منوية لتحصيل
 الهيئة عند عدم سبق الذكر او الاشهار لكن لا يلزم تقديرها في نظم الكلام اذ يكفي سبق
 والشهرة في تحصيل الهيئة فلا حاجة الى التقدير اما اذا لم يسبق لولم يشتهر لا يجوز الترك اصلا
 فضلا عن الاحتياج الى التقدير فاحفظ هذا التحقيق الوثيق والتفصيل الدقيق فانه موهبة
 عظيمة من الملك القادر ومن اهتدى بذلك اما مفقودا وناذر وقد عجز عن ذلك الائمة الفواضل
 والفحول البوازل الا ان الفضل بيد الله يؤتية من يشاء والله ذو الفضل العظيم وانه هو الجواد
 الكريم ﴿ الثاني ﴾ من التبيين المذكورين ان الذي نحن بصده من الوصف الغير الحقيقي
 احوج شئ منظور فيه الى التأمل الصادق لا لتباسه في كثير من المواضع بالعقل الحقيقي
 لنوع ظهوره بسبب وضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي كما
 يكون للعقل الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه وهمي ولا سيما المعاني التي يتزع الوصف
 الغير الحقيقي منها فربما انتزع من ثلاثة فاورث الخطأ لوجوب انتزاعه من الثاني
 ولما كان الالتباس الثاني اشد والوقوف عليها اهم خص المصنف التباسه بالذكر
 فقال (لا تلتط) انت (في مثل قول الشاعر * كما برقت قوما عا شامخا غمامة * فلما رأوها
 اقشعت وتجت) يقال ابرقت السماء اى صارت ذات بريق وقوما نصب بنزع الخافض
 اى لقوم واقشعت اى تفرقت وتجت اى انكشفت (فتنتزع) انت منصوب باضمار
 أن في جواب النهى (الوصف) الغير الحقيقي (مما لا يتم المراد به كالمصراع الاول)
 وليس هذا بمراد الشاعر وانما مراده ان يصل ابتداء مطمعا بانتهاء مؤيس وذلك
 يقتضى انتزاع وجه الشبه من المصراعين ﴿ النوع الرابع ﴾ من الانواع الاربعة للتشبيه
 ﴿ في حال التشبيه ﴾ كونه قريبا او غريبا مقبولا او مردودا ﴿ مقدمات ﴾ يتوقف معرفة
 حال التشبيه عليها ﴿ الاولى ادراك الشئ بجملاً ﴾ اى بوجه ما (اسهل) على النفس
 من ادراكه مفصلاً بأن يمتاز عند العقل مشاركاته وميزاته وذلك لانه متوقف على
 انظار كثيرة وتعريفات صعبة الادراك (الثانية المتكرر على الحس) صورته مرة
 بعد مرة كحضور صورة الشمس غير منكسفة (اقرب حضوراً) من النادر وقوعا
 على الحس كحضور صورة الشمس منكسفة (الثالثة الشئ مع ما يناسبه اقرب حضوراً)
 في الذهن منه مع ما لا يناسبه (كالحمام والسطل دون الحمام) (والسطل) وقد مر تفصيله
 في ذكر الجامع الخيالي (الرابعة استحضار) الامر (الواحد ايسر) من استحضار
 غير الواحد والفرق بينه وبين الوجه الاول ان هذا في الشئ مع غيره وذلك في الشئ
 باعتبار اجاله وتفصيله (الخامسة ميل النفس الى الحسيات اتم) منه الى العقليات
 الصرفة (بناء على انها) اى الحسيات (مجعولة لها) اى للنفس (بالتجريد) اى

٩ على ان ذكرها مجرد
 تحصيل الهيئة ليس تقديراً
 في نظم الكلام لان نظم الكلام
 هو تشبيه الهيئة بالهيئة
 وليست تلك الالفاظ الدالة
 على المواد جزءاً من التشبيه
 اذ ليست هي شيئاً من الطرفين
 والوجه ولا يلزم تقدير
 مواد الطرفين في نظم الكلام
 ✦

٧ ولد الغم حالة الوضع ✦

٦ لانهما شخصان متغيران خارجا ونوع واحد عقلا ٣ مثالا ﴿ ٢٠٨ ﴾ تشبيه الهيئة المنتزعة من المقتى ومن قلدوم

انبساط قلم تارة وانقباضه
اخرى الى الهيئة المنتزعة
من التردد ومن رجله ومن
تقدم رجله تارة وتأخره
اخرى وتشبه في ضمنه نسبة
المعنى الى القلم بنسبة المتردد
الى القدم ونسبة القلم الى
الانقباض والانبساط بنسبة
القدم الى الاقدام والاجام
ولا تظن من هذا ان يقصد
تشبيه المقتى بالمتردد وتشبيه
قلمه بقدمه الى غير ذلك لان هذا
التشبيه وان لزم من تشبيه
النسبة لكنه غير داخل
في القصد كما عرفت من ان
اعتبار النسبة والهيئة لتحقيق
عدم دخوله في القصد
ولا يلزم من لزوم الشيء
دخوله في القصد لان القصد
امرا اختياري يقتضى المرجح
والمرجح في باب التشبيه
الحسن وحيث لا حسن
في تشبيه المفرد لا يدخل
في القصد تأمل فان هذا
بحث نفيس جدا

الهيئة المنتزعة من المستوقد مع روافده وهاتان الهيئتان متغيرتان ٦ في الخارج من حيث
قيامهما بموادهما ومتحدتان من حيث هي في العقل فوجد الشبه هوتاك الهيئة من حيث
هي مع قطع النظر عن المواد المعتبرة في الطرفين اذ الاعراض مع قطع النظر عن المحال كلية
مشتركة فتصلح لان يكون وجد شبهه كأنها مع اعتبار قيامها بشيء من الطرفين جزئية فتصلح
لان يكون مشبهة ومشبها بمهما ان مواد الهيئة معتبرة في طرفي التشبيه على وجود كونها ما ينتزع
منها الهيئة لاعلى انها مشبهة او مشبهها لما مر ان التشبيه لا يعتبر في المواد فلا وجد لما قيل انها
اجزاء وجد الشبه لان المواد ليست جزأ من الهيئات المنتزعة منها ولما قيل انها طرفا
التشبيه لان طرفاء الهيئة لاموادها وقد صرح بذلك السكاكي في الاستعارة التمثيلية حيث
قال فتأخذ صورة تردد المقتى فتشبهها بصورة تردد انسان وبهذا يظهر ان تعدد تلك
الامور المعتبرة في الطرفين لا مدخل له في افرادهما ولا في تركيبهما كما ذهب الى الاول
العلامة التفتازاني والى الثاني الفاضل الجرجاني رحهما الله تعالى وانما مدار التركيب
والافراد حال الهيئة فان كانت مأخوذة من امرين يكون الهيئة التي هي عبارة عن النسبة
واحد وان كانت مأخوذة من ثلاثة كانت ثلاثا وهكذا لكن مع هذا كلديكون مفردا عرفيا
للدلالة عليه بلفظ واحد واذا ظهر ان طرفي التشبيه التمثيل قد يكونان مفردين وقد يكونان
مركبين فاعلم انه لا بد في صورة التركيب ٣ من القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا والاحتياج لقطع
هذا الاحتمال الى اعتبار هيئة اخرى كما عرفت فيما سبق وانه غير جائز جزما واذا عرفت هذا
التفصيل فاعلم انه يجب ذكر طرفي التشبيه التمثيلي من الهيئة اما بان يذكر ما يدل عليها
اجالا من لفظ القصة والمثل وامثالهما اما مع ذكر ما يدل على موادها من الالفاظ كقوله
تعالى كمثل الذي استوقد نارنا الآية او مع تركه وذلك اما اذا كان مشهورا كقوله تعالى
مثل الخيوة الدنيا اذ تقديرها ان تقضيها بسرعة وانقراض نعمها بغتة بالكلية بعد ظهور
قوتها واعتزاز الناس بها واعتمادهم عليها وكقول لبيد * وما للناس الا كالديار واهلها *
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع * اذ التقدير الناس في وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
عنها كالديار او منذ كورا سابقا كقوله تعالى مثلهم اى مثل المنافقين المذكورين سابقا
٤ وقد يكون النزك في الطرفين معا بان يكون جانب منهما معاملا وما وجانب آخر مشهورا
كقوله عند من يعرف حاله من مكابدة الاحزان ومقاساة المحن قصتي كقصه يعقوب
عليه السلام واما بان يذكر ما يدل على المواد تفصيلا مع عدم الاشارة الى لفظ المثل وامثاله
لدلالة المقام على ان التشبيه في الهيئة كقوله تعالى كاء انزلناه الآية اذ التقدير كمثل ماء
ولا بد من هذا التقدير اذ الاصل ذكر ما يدل على الهيئة وانما ذكر المواد لتحصيلها واما
ما قيل في صورة الاكتفاء بالمثل من انه لا بد من كون الالفاظ الدالة على المواد مرادة

المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بينهم ولا يخفى ان ما ذكر من وجد الشبه منتزع من عدة امور وانه امر اعتبارى لا تقر له في شئ من الطرفين (ومنه) اى من التمثيل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا (كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصارى الى الله) فصله عما قبله لكون المشبه به في هذه الآية مقدرأ في النظم اذ المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى من انصارى الى الله لان ما في كما مصدرى يجوز ان يراد به الوقت ووجه الشبه ههنا كونهم محبين داعى الله غير منحرفين عن سنن الحق آمرين بالمعروف وناهين عن المنكر وهو منتزع من عدة امور والمراد بالحواريين اصفياء عيسى عليه السلام وخلصانه ومعنى قوله من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرته امر الله فالإضافة في انصارى هى الإضافة الى الشركاء فى النصره لالى المنصور والالتقىل نحن انصارك اللهم الان بقدر نحن انصاري الله * واعلم ان ههنا بحثا هى مزدحم سوانى الامانى ومعتك العلامة التفتازانى والشريف الجرجاني ولم يتصلح فيد الافاضل لافى الماضى ولا فى الغابر وتوارثوا فيها الحيرة كبر اعن كابر فلنشيد ههنا اساسا اى اساس يتوسل به الى قلع الشبهة عن عقول الناس حين افضت التوبة الى تحقيقه بفضل الله تعالى وحسن توفيقه فنقول وبالله العون ومنه الكلاءة والصون * اعلم ان طرفى التشبيه اما مفرد وهو الذى فيه تشبيه واحد سواء كان واحدا فى نفسه كتشبيه الخد بالورد او ذا اجزاء كتشبيه الثريا بالعنقود واما متعدد وهو الذى فيه تشبيهات متعددة فذلك اما بان تأخذ كل واحد منها فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائر ااصالة فيلزم تشبيه المجموع بالمجموع تبعا كقول امرئ التيس فى وصف المقاب بكثرة الصيد * كأن قلوب الطير طبا ويا بسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى * او تشبيه المجموع بالمجموع ااصالة ٩ ويلزمه تشبيه المفرد بالمفرد تبعا فذلك ان دخل فى القصد كقوله * كأن اجرام النجوم لو امعا * درر نثرن على بساط ازرق * وكيت بشار * كأن مثار النقع فوق رؤسنا * واسيا فبالى تهاوى كواكب * ولا يخفى ان التشبيه فى هذين البيتين مجموعا احسن من التشبيه مفردا وان جاز ذلك ايضا فالقصد الى الاول ااصالة الى الثانى تبعا على عكس الاول اولا يقصد تشبيه المفرد ااصالا ولو تبعا ما لعدم حسنه اول عدم تعلق القصد به بحسب المقام فينشد يحرز عن تشبيه المجموع لثلاثتهم منه تجوز تشبيه المفرد تبعا ل تشبه الكيفية الحاصلة من مجموع اشياء قد تصامت وتلاصقت ليخرج المفردات عن القصد اليها ااصالة وتبعا بكيفية اخرى حاصلة من مجموع آخر كذلك وهذا يسمى تشبيها تمثيلا كتشبيه قصة المنافقين بقصة المستوقد كما مر فى المشبه والمشبه به ههنا ليس نفس المجموع والا يلزم القصد الى تشبيه الاجزاء تبعا ولا يخفى ما فى القصد الى ذلك من التكلف بل المشبه هو الهيئة المنتزعة من المنافقين مع احوالهم وفعالهم والمشبه به هو

مطلب
شريف

٩ والفرق بين تشبيه الهيئة
باليهية وتشبيه مجموع امور
بمثلها انه لو نقص واحد
من الامور فى الاول اختل
التشبيه بالكيفية بخلاف الثانى
لانه لا يختل التشبيه بالكلية
بل ينقص كذا قيل وهذا
فرق لطيف

٧ اذ لا احسن فى تشبيه المنافق
فقط بالمستوقد ولا فى تشبيه
ساوكه طريق الهدى لكن
صورة لامضى بالنار وكذا
الحال فى غيرهما من الاجزاء

٥٥

التشابه من الطرفين متساويان ويمكن ترجيح احد المتساويين باعتبار ولا يخفى ان هذا الاعتبار كما يمكن في طرف يمكن في آخر من غير اعتبار القلب وامام واقع فيه التشبيه لا يمكن فيه التشابه لان تسوية الراجع والمرجوح باعتبار غير ممكن فلا يمكن فيه العكس ايضا لانه اذا لم يمكن تسويتها فلان لا يمكن ترجيح المرجوح اولى اللهم الا بطريق القلب هذا حاصل كلام السكاكي في هذا المقام فافرض الجدال والمراء اتباعا للاوهام (قال) الشاعر، (رق الزجاج ورق الخمر * فتشابهما فتشاكل الامر * فكأنه خر ولا قدح * وكأنها قدح ولا خمر) فانه جعل كلام الخمر والقدح متساويين في وجه الشبه وهو الرقة واللاطفة ترك التشبيه الى التشابه وعقبه بذكر التشاكل تأكيدا لحسن التشابه ﴿نبيهان﴾ ختم النوع الثالث بهما (الاول اذا كان وجه الشبه وصفا غير حقيقي) اي وصفا اعتباريا غير ممتقق حسا ولا عقلا (منتزعا من امور) اعتبارية او وهمية (يسمى) هذا التشبيه (تمثيلا) عند السكاكي وعند غيره ان كان منتزعا من امور اعتبارية او وهمية سمي تمثيلا سواء كان الوصف اعتباريا او حقيقيا كذا قيل ولعله اراد بهذا ما نقل عن الشيخ عبدالقاهر حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ولم يرد ما وقع في الكشف من اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه نظر الى جانب اللغة لان هذا اصطلاح آخر ولا يخفى عليك ان ليس في هذا النقل تجوز انتزاع الوصف الحقيقي من الاعتباري او الوهمي كما ذكره القائل المذكور (قال تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) فلما اضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون المثل في الاصل بمعنى النظر ثم نقل للقول السائر المثل مضربه بمورده ولا يضرب الا بما فيه غرابة ولذلك حوفظ عليه من التغيير ثم استعير لكل حال او قصة او صفة لها شان وفيها غرابة * وفائدته انه اوقع في القلب واقع النخصم الالدلانه يربك التمثيل محققا والمعقول محسوسا ولا مرما اكثر الله تعالى في كتبه الامثال وفشت في كلام الانبياء والحكماء و من جلتها هذه الآية والمعنى مثل المنافقين وقصتهم العجيبة المذكورة قيل هذه كمثل الجمع الذي استوقد ناراً عظيمة اي طلب وقودها اي سطوعها وارتفاعها فلما اضاءت النار ما حوله او اضاءت بها ٩ ما حول المستوقد من الاماكن والاشياء ذهب الله اي اخذ بنور المستوقدين وامسكه ومضى بالنور معه وما أمسك الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من اذهب الله بنورهم فان وجه الشبه ههنا هو رفع الطمع الى تسنى المطلوب وتيسره بسبب مباشرة اسبابه القريبة من الايمان باللسان واتباع المؤمنين ظاهر امع تعقب الحرمان والخيبة لانقلاب الاسباب باطلاع الله تعالى

قائه شارح الفوائد

٧ وحد الضمير في استوقد وحوله نظر الى جانب اللفظ وانما نظر اليه ههنا لان المنافقون كلهم على قول واحد وفعل واحد فيصير رد واحد منهم في حكم رد الباقي واما رعاية جانب المعنى في بنورهم وتركهم لكون المقام لتقبيح حالهم وبيان ذاتهم وضلالهم فاثبات الحكم لكل فرد منهم واقع

٩ الاول على ان يكون اضاءت متعديا والثاني على ان يكون لازما

الحى العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس عن ذلك علوا كبيرا تعريضا به عن ابلغ
الانكار لتشبيهه ما ليس بحى عالم قادر به تعالى فضلا عن تشبيه الجمادات العارية عن تلك
الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار حينئذ اشد والتوبيخ اكثر والوجه الثانى
من عود الغرض الى المشبهه فى التشبيه المقلوب ما اشار اليه بقوله (واما اظهار الاهتمام به)
اى اهتمام من بصدد التشبيه بالمشبهه وهذا يسمى اظهار المطلوب ولا يصار اليه الا فى مقام
الطمع فى تيسر المطلوب (كما امر الصاحب) بن عباد حين دخل عليه قاضى سجستان
(ندماه ان يحيزوا) من الاجازة وهى ان تتم مصراع غيرك (قوله) وهو مفعول يحيز واوقع
ذلك القول فى مدح القاضى حين رآه متفنا فى العلوم (وعالم يعرف بالسجري) فنظموا
على اسلوبه حتى انتهت النبوة الى شريف علوى فى البين (فقال شريف) منهم (اشهى
الى النفس من الخبز) فامر الصاحب ان يقدم له مأدنة حيث عرف حاجته اليها وهذا
مثال لمجرد اظهار المطلوب وليس من قبيل التشبيه لكنه اشارة الى المثل بتشبيه الوجه
الحسن بالرغيف ولا يخفى ان الاصل تشبيه الرغيف بالوجه اذ الاهتمام بالوجه احق
لكنه قلب لايهام الاهتمام بالرغيف * واعلم ان احوال التشبيه من القوة والاختصية
والاعرفية عائدة الى المشبهه حقيقة واغراضه من بيان المقدار والامكان والتقدير عائدة الى
المشبه حقيقة اللهم الا فى التشبيه المقلوب فان الاغراض تعتبر فى المشبهه هناك ويظهر
من هذا ان الاتمية والاهمية من الاحوال العائدة الى المشبهه فى الاصل لكنها اثبتت الى
المشبه فى الاصل بسبب القلب وانما عبر عنها بالاغراض ههنا نظرا الى عوده الى المشبه
فى الاصل وان كان العود اليه حال كونه مشبهه بسبب القلب فى الكلام نوع مسامحة
لكنها غير مبتدعة بل شنيئة اعرفها من اخزم ٧ ثم الاتمية فى اصل التشبيه ان كان
بالقوة يكون فى القلب ايضا كذلك وكذا الحال فى الاعرفية والندرة بل لو كان المشبهه
فى الاصل اتم كان المشبهه فى القلب اتم فى الاتمية فللآتمية معنى مقابل للاعرفية والقوة
والندرة ومعنى متناول لها بل للاتمية فى الاصل عند القلب وعلى هذا القياس حال الاهمية
فاحفظ هذا فانه امر مهم قد غلط فيه كثير من شراح المقتاح ولولا عدم تحمل المختصر
للأطناب لاوردت فى هذا الباب غرائب لم تمسها ايدى الإخكار ولم يبلغ اليها سهام
الانظار ومن الله سبحانه التوفيق والاعانة (واذا تساوى الطرفان) المشبه والمشبهه
فى وجه الشبه (فتشابه لآتشبيه) لما عرفت فى صدر الفصل الثانى من ان التشبيه لا بد فيه
من نقصان المشبه وكال المشبهه فى وجه الشبه فيعدل الى التشابه ليكون كل من الطرفين
مشبهها ومشبهه تحرزا عن ترجيح احد المتساويين على الآخر والفرق بين التشبيه
والتشابه هو ان ما يقع فيه التشابه يصح فيه استعمال التشبيه مع صحة عكسه اذ ما وقع فيه

٩ وتلك المسامحة تسمية الحال
العائد الى المشبهه به غرضا
باعتبار جعل ما يقوم مقامه
بمنزلة او تنزيلة منزلة الثابت
له فى الاصل

٧ هذا مثل يضرب فى ان
هذا الامر عادة قديمة وليس
امر محدثا والقصة مشهورة

بالقامات ساقات البنفسج واراد بأوائل النار اوائل مساسها ٦ ولا يخفى ان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الزهر نذرة بحر من المسك موجد الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين لا تتر آى ناراها (ومنه) اى من ندور حضور المشبهه عند حضور المشبه قول عدى ابن الرقاع (تزجى اغن كأن ابرة روقه * قلم اصاب من الدواة مدادها) تزجى اى تسوق اغن اى ولدظي اغن اى فى صوته غنة لضعف صوته وهى صوت فى الخيشوم والرووق القرن وابرتة رأسه يحكى ان جريرا قال انشدنى عدى ابياتا فلما بلغ الى قوله كأن ابرة روقه رحته وقلت قد وقع فى امر معضل لا يكاد يخرج عن عهدته وهو اعرابى جلف ٤ اى غليظ الطبع جاف اى بعيد عن ادراك المناسبات الدقيقة فلما قال قلم اصاب من الدواة مدادها استحال الرحة حسدا لا يتاينه بشئ نادر الحضور لم يبلغ اليدهم جرير واصلته فى ذلك بحيث يعد عند ارباب البلاغة اليد البيضاء (وقد يعود) الغرض (الى المشبهه) فى التشبيه المطلوب للمبالغة فى شان المشبه وتلك المبالغة لوجهين (اما لايهام انه) اى المشبهه (اتم) من المشبهه (فى ذلك) اى فى وجه الشبه والمراد المشبه والمشبهه حال القلب اذ الابهام انما فى القلب واما المشبهه فى الاصل فاتم حقيقة (اذ حق المشبهه ان يكون كذلك) اى اتم وجه الشبه من المشبهه واخص به واقوى حالا منه لما عرفت فى تعريف التشبيه فى صدر الفصل الثانى (ليفيد) كونه اتم (ما ذكرنا من الاغراض) من بيان حال المشبهه ومقدار حاله وزيادة تقريره وابرازه فى صورة التزيين والتشويه والاستطراف والا لم يصلح ان يذكر ويكون لاحد هذه الاغراض (كقوله) اى كقول محمد بن وهيب (وبدا الصباح كأن غرته * وجد الخليفة حين يمدح) فان الشاعر تعمد ابهام ان وجه الخليفة فى الوضوح اتم من الصباح اذ شبه الصبح بوجهه والمعنى ظهر الصبح كأن اول ما يبدو من بياضه وجه الخليفة فى الضياء والوضوح (ومنه) اى من باب عود الغرض الى المشبهه قوله تعالى حكاية عن قول مستحلى الرباء (انما البيع مثل الربوا) لان مقتضى الظاهر انما الربا مثل البيع فعدل عن ذلك اشعارا بأنهم جعلوا الربا فى باب الحل اقوى حالا واعرف من البيع (و) منه قوله تعالى مع عبدة الاصنام (افمن يخلق كمن لا يخلق) لان مقتضى الظاهر ان يقال افمن لا يخلق كمن يخلق لان سوق الكلام لالزام عبدة الاصنام حيث جعلوا غير الخالق مثل الخالق فعدل عنه لزيادة التبريع وبيان انهم بلغوا فى غوايتهم الى حد جعلوا الاصنام اقوى حالا فى الالهية من الله سبحانه وتعالى حتى جعل الاصنام مشبهاها قال السكاكى وعندى ان الذى يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون المراد بمن لا يخلق الحى العالم القادر من الخلق لا الاصنام وان يكون الانكار موجها الى توهم تشبيه

٦ وجه آخر انه اراك شبيها
لنبات غض طرى يرف
واوراق رطبة من لهب نار
فى جسم تستولى عليه اليبس
ومبنى الطبايع على ان الشئ
اذا ظهر فى موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس
اليدا كثر وهو بالشفغ به
اجدر كذا نقل عن الشيخ
عبد القاهر فى اسرار البلاغة

٤

٤ قيل الجلف فى اللغة الدن
الفارغ والجافى الغليظ

ولا التقليل (فيه) اى فى النحو لامتناع تضعيف رفع الفاعل ونصب المفعول وان كان ذلك متصوراً فى الملح وقد يقال المراد بتضعيف النحو ارتكاب تحاللات يخرج الناظر عن محجة المقصود كالجر فى ضرب زيد بتأويل ضرب رجل مسمى بزيد وبتقليله حل كلام البليغ على قدر تصحيح الكلام ﴿ النوع الثالث ﴾ من الانواع الاربعه للتشبيه (فى غرض التشبيه) قدمه على احواله لاهميته (ويعود) الغرض (غالباً الى المشبه) بحكم الاستقراء بل بقضية العقل لان المشبه اصل فى الكلام وغيره تبع له لوجوه اما لكونه بمنزلة المحكوم عليه او بمنزلة الموصوف او بمنزلة المقيس بالنسبة الى المقيس عليه وكل هذه يقتضى عود الغرض اليه و اشار بقوله غالباً الى انه قد يقلب التشبيه فيعود الغرض الى المشبه نادراً (وهو) اى التشبيه (اماليان حاله) كسواده وبياضه وغير ذلك من الكيفيات كما اذا قلت لون ثوبى كلون هذا ٧ والغرض من تشبيه اللون باللون بيان حال اللون المشبه ليتبين ماهيته بتعيين كونه من الالوان المخصوصة ويدخل فى بيان الحال بيان امكان وجوده على صفة مخصوصة كما اذا اردت تفصيل فرد من الجنس على سائر افراده بحيث يخرج من زمرةهم ويدخل فى نوع اشرف منه ولما كان هذا متمتعاً ظاهراً تشبهه لبيان امكانه بالمسك وتقول انه كالمسك الذى هو من دم الغزال كما قال المتنبي * وان تفق الانام وانت منهم * فان المسك بعض دم الغزال * (او) لبيان (مقدار حاله) كما تقول سواده كحلك الغراب وفى بعض النسخ بعد قوله او مقدار حاله (او لا مكان وجوده) فعلى هذا يكون قسماً برأسه (او لزيادة تقريره) فى نفس السامع بمشاهدة نظيره حساً كقولك سعيك هذا كالرقم على الماء عند رفقك عليه (او لتزيين) للمشبه عند السامع كما اذا شبت وجهها اسود بمقلة النطبي (او لتشويه) للمشبه عند السامع كتشبيه الوجه المجدور بسلحة جامدة فقرتها الديكة (او لاستطراف) اى لعد الشبه طريقاً مستحدداً وهو ثلاثة اقسام (امالبعده) اى لبعده المشبه به (فى الواقع كقولك فى) تشبيه (الجرة) الموقدة فى الفحم انها (بجر من المسك موجه الذهب) فانه لبعده عن الوقوع يستطرفه السامع وانما لم يقل لامتناعه لانه ممكن عقلاً وانما يمتنع عادة (او) لبعده المشبه به (فى الذهن مطلقاً) اى بحسب نفس الامر كفى البحر المذكور فاذا حضر يستطرف استطراف النوارى عن مشاهدتها واستلذاذاها لجذتها (ولكل جديد لذة) طبعاً (او) لبعده فى الذهن لا مطلقاً (حينا) اى حين اذ حضر المشبه فى الذهن (كقوله فى) وصف (البنفسج ٣)

٩ ولا زوردية تزهب زرقتها * بين الرياض على جرا الواقيت ٣ (كأنها فوق قامات ضعفن بها * اوائل النار فى اطراف كهريت) اى رب ازهار لازوردية تتكبر على جرا الواقيت او على جرا الواقيت فى الرياض فيكون هى استعارة لكل ورد ناصع وشقايق قانى والمراد

٧ وما قيل الغرض تشبيه الثوب بالثوب ليتبين لونه تسامح جداً

٩ نسب البيت فى المطول الى ابى العتاهية وفى معاهد التنصيص الى ابن الرومى والعلم عند الله تعالى

٣ المشهور فى كثير من النسخ ولا زوردية بالواو الا انه

فى كتاب معاهد التنصيص فى شرح شواهد التخصيص بكلمة او يدلك على ذلك اول

هذا البيت وهو قول ابن الرومى * بنفسج جعت اوراقه

فحكي * كحلات شرب دمع

يوم تشتت * والكتاب المذكور للمولى الفاضل

والادب البارع ذوالنسب الفاخر والحسب الزاجر

مولانا عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن احمد العباس

الشافعى سلمه الله وابقاه وجعل آخره خيراً من اولاه

الاجزئياً) متعينا متشخصا فلو كان وجد الشبه هذا الجزئى المشخص لزم ان يوجد في الطرفين ولزم منه وجود الامر المشخص في محلين في زمان واحد وهو محال وبلزم منه اذا عدت حجرة الحد دون حجرة الورد ان تكون الحجرة موجودة ومعدومة معا بناء على ان كلا الحجرتين واحدة وما قبل اللازم كون الحجرة معدومة وعن الحد وموجودة في الورد وذلك ليس بمحال فمدفوع بأن الكلام على اتحاد الحجرتين فيلزم وجود الحجرة وعدمها الذي هو المحال وان لزم وجودها في محل وعدمها عن محل آخر ايضا الذي ليس هو بمحال على ان الاعتراض على التنيهات لا يجدى نفعا (وهذا) اى والحال ان وجه الشبه (كلئى) مجرد عن التشخص (مشترك) بين الطرفين المتماثلين فيه فيكون عقليا لاحسيا وقد يقرر الشبهة بأن المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بأنه تسامح واعتراف بأن التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلى لاحسى ويمكن ان يجاب عن التقرير الاول بأن الثابت بالبديهية هو كون كل موجود متشخصا بمعنى الامتياز عن غيره واما كونه متشخصا بمعنى امتناع فرض الشركة فليس بديهيا ولا مبرهنا عليه فبحاز ان يكون الطبايع موجودة متميزة عن غيرها من الطبايع ومع هذا الامتياز يكون مشتركة بين جزئياتها وتكون محسوسة في ضمن اشخاصها فيكون مشترك هو الطبايع انفسها وكذا المحسوس بناء على كونها محسوسة في ضمن جزئياتها واما ما اشتهر عن رد وجود الطبايع في الخارج فقد خرجنا عن عهدته في بعض تعليقاتنا وموضع تفصيله علوم آخر (الثالث) من التذنيبات (حق وجه الشبه ان يشمل الطرفين) اما تحقيقا او تخيلا بأن يكون وجوده في احد الطرفين على طريق التأويل كما في قوله * وكان النجوم بين وجاهها * سنن لاح ينهن ابتداء * فان وجه الشبه وهو هيئة حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب مظلم اسود غير موجود في المشبه به الاعلى تخيل ما ليس بتلون متلونا لان كل بدعة وضلالة وجهالة لما يجعل صاحبها كمن يمشى في الظلمة فلا يهتدى الطريق ولا يأتى من المكروه شبهت هذه بالظلمة ولزم بطريق العكس ان يشبه اضدادها من السنة والهداية والعلم بالنور وشاع ذلك حتى تخيل ان السنة وكل ماهو علمه بياض واشراق ويرد عليه مامر من ان كل موجود مشخص فكيف يشمل الطرفين ويجاب بما عرفت (والا) اى وان لم يشمل الطرفين (فسد) التشبيه (واعتبره) اى وجه لزوم الشمول (في قولهم النخوفى الكلام كالمخ في الطعام اذ هو) اى الشمول (باعتبار الصلاح به) اى بالمخ فكما ان الطعام يصلح باستعماله ويفسد بتركه كذلك الكلام يصلح بالنحو اذا استعمل ويفسد بتركه (لا) باعتبار (الفساد بكثرته) اى كثرة المخ على ما قبل لعدم شمول وجه الشبه حينئذ الطرفين (اذ لا يعقل التضعيف)

٤ يقال باب مصمت اى قدامهم اغلاقه والمراد كونها مصمتة للجوانب لا اثر لاتصال بعض اجزائها ببعض **سـ**
 ٨ ولا يخفى ان قول الانمارية تشبيهه بلاشبهة **سـ**
 ٢ والانمارية نسبة الى قبيلة الانمار واسمها فاطمة بنت الحرشب واسم بنيتها ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس النوارس اولاد زياد التيمسى وقيل هذا قول من وصف بنى المهلب للاحجاج لما هزم مهلب بن ابي صفره اخوارج ورد على الاحجاج رسوله وهو كعب ابن متماد الاشعري فسا له الاحجاج عن بنى المهلب فقال كانوا كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها ولعل هذا صدر عن الانمارية ثم استعمله رسول ابن المهلب على طريق ضرب المثل **سـ**
 ٦ وذلك لان شرف الانسان وعلوه رتبة عقله وشراف الشمس وعلوها حتى **سـ**
 ٩ ولقد خالف السكاكى حيث وسط العسل بين الماء والنسيم مع اشتراك الاخيرين في التلازم ووجهه لا يخفى على المتأمل **سـ**

في الخصال الممتعة لذلك عن تعيين فاضل ومفضول بينهم (بالحلقة المفرغة) اى المصمتة الجوانب ٤ وذلك التشبيه (في عدم تميز جزء بالوسطية) ٨ وآخر بالطرفية وهو اشارة الى قوله فاطمة الانمارية ٢ حين مدحت بنيتها ثكلمهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها قيل وانما اتى بمثلين لان الاول عقلى حقيقى والثانى عقلى اعتبارى (والثالث) وهو ان يكون وجه الشبه كثيرا اى غير واحد ولا منزلا منزله (تلك الامور) التى هى وجه التشبيه (اماحسية) كلها (كفاكهة) مشبهة (بأخرى) فى كل واحد من الامور الثلاثة (فى اللون والطعم والريح) ولا يخفى ان كلام من هذه حسية (او) تلك الامور (عقلية) كلها (كطائر) مشبه (بالغراب) فى كل واحد من امور الثلاثة (فى حدة النظر وكال الحذر واخفاء السفاد) وهو بكسر السين نزوان المذكور على الاثني ولم ير ذلك فى الغراب قط وفى المثل اخفى سفادا من الغراب قيل انه يخفيه وقيل بل ليس فيه الا المطاعمة مثل التقييل وقيل الطاوس ايضا من هذا التييل كما نقل عن على بن ابي طالب كرم الله وجهه وهذا النقل ان صح يؤيد احتمال مطاعمة الغراب لانه ليس اغرب من عدم السناد فى الطاوس (او) تلك الامور (مختلفة) بعضها حسى وبعضها عقلى (كإنسان) مشبه (بالشمس فى الحسن) اى فى حسن الطلعة وهو حسى (والبهاء) وهو الحسن وعلوه اراد به حسن الشان بحسب العقل حتى يكون عقليا ولا يلزم التكرار (والعلو) اى علو الرتبة وهذا ايضا عقلى واعلم ان المصنف بدل قول السكاكى ونباهة الشان الى قوله والبهاء ولبه ظن ان النباهة وعلو الرتبة امر واحد كما ظنه صاحب الايضاح وحذفها بالكلية لكنه ليس كذلك اذ النباهة وصف للشئ فى نفسه وعلو الرتبة وصف له بالقياس الى غيره وان كان كل منهما يعم الحسى والعقلى لكونهما مشتركين بين الشمس والانسان ٦ ﴿تذنيبات﴾ ثلاثة للنوع الثانى من الاصل الاول (الاول قد يتسامح اذا ذكر وجه الشبه) بأن يجعل مختصا بأحد الطرفين غير مشترك بينهما لكن يكون مستتبعا لما هو وجه الشبه حقيقة (وهو) اى والحال ان وجه الشبه حقيقة (امر اعتبارى) لان الامور الاعتبارية لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانها بامور موجودة تستببعه (كما يقال) فى تشبيه الكلام الفصحى البليغ (كلام كالماء فى السلاسة) مثل (العسل فى الحلاوة ٩) و(مثل) (النسيم فى الرقة) فوجه الشبه حقيقة لازم السلاسة والرقة وهو افادة النفس نشاطا والصدر انشراحا والقلب روحا فيفيد الماء النفس النشاط والانبساط والنسيم الزوج والتفريح ولازم الحلاوة وهو محبة النفس ورودها عليها فيفيد ميل الطبع ومحبة النفس (الثانى) من التذنيبات (ومن التسامح ما قلنا ان وجه الشبه) بعض (منه حسى) وفى بعض النسخ امر حسى (مع ان المحسوس لا يكون

كالعطر) المشبه (بخلق كريم في الترويح) بهما واستطابة النفس اياهما وهو امر عقلي
 وكان نجوم اذا شبت بالسنن في عدم الخفاء العقلي وحقيقة هذا التشبيه ان المعقول ينزل
 منزلة المحسوس المشاهد ادعاء بحيث صار اوضح مشاهد حتى بلغ الى حيث صح
 تشبيه المحسوس الذي هو اصل في الوضوح في الواقع بالمعقول الذي هو فرع فيه
 في الواقع فيكون في الحقيقة من قبيل التشبيه المقلوب وفيه مبالغة ليست في اصله
 فبطل ما قيل من ان هذا التشبيه لا يجوز لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس
 ولا يخفى عليك ان وجه الشبه في بعض الامثلة المذكورة كالعراء عن الفأدة وتحصيل
 ما بين الزيادة والنقصان في نوع تركيب في بيان وحدتها نوع تسامح وذلك لانها
 انما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شئ منها الى هيئة متزعة من عدة معان
 بل قصد في كل منها الى معنى واحد مقيد بمعنى آخر والتقيد غير التركيب فتدبر
 والثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد ولكنه في حكم الواحد فهو على
 نوعين (اما محسوس كسقط النار) اى ما يسقط منها عند القدح الذي هو المشبه
 (بعين الديك) ٩ في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكروي والمقدار الخصوص (و)
 مثل تشبيه (الثريا بعنقود الكرم المنور) في الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة
 الصغار المقادير في المرأى على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص والمنور اسم الفاعل
 اى المظهر للنور او اسم المفعول اى ذى النور وهو الزهر ومنه تشبيه الشمس بالمرأة
 في كنف الاشل في الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
 وشبه توج الاشراق (واما معقول كالحسنة) اى كل امرأة الحسنة (في المنبت السوء)
 ٧ اى اصل ردى اذا شبت (بحضراء الدمن) هى جمع دمنة وهى آثار الدار
 وحضراء الدمن ما ينبت على المزابل قال صلى الله عليه وسلم اياكم وحضراء الدمن
 فقيل ٣ يارسول الله وما حضراء الدمن قال المرأة الحسنة في منبت السوء وانما شبتها
 بحضراء الدمن (في حسن المنظر وسوء الخبز) والتعري عن اثمار خريفان وجه التشبيه
 ٦ هنا بعضه حسى وبعضه عقلى والمجموع غير حسى لكن للملم يكن كل منها وجهها
 مستقلا وكان المجموع غير حسى صار مثلا لكون وجه الشبه عقليا وقد يتوهم ان هذا
 المثال من تشبيه المركب بالمركب لكن لا يخفى انه تشبيه مفرد بمفرد اذ اعتبار الشبه في
 الجزء الآخر اعنى تشبيه منبت السوء الذى هو كناية عن الارازل اقرباء المرأة الحسنة
 او والدتها بالدمن الذى يراد به المزابل قبيح كل قبيح اذ لا يمكن هناك اعتبار وجه شبه
 يستحسنه الطباع المستقيمة ويستحيله الاذواق السليمة (و) كتشبيه الجماعة (الاكفاء

٩ وكان ينبغي للمصنف ان يذكر في هذه الامثلة وجه الشبه اذ هو بصدد تشبيهه لا تمثيل الطرفين نعم يفهم منه وجه الشبه لكن اين الفهم من الذكر المناسب للمقام

٤

٧ ومنبت السوء هو الاصل الردى وازافته كازافة جار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة اذا الاصل عكسه لكنه ادعى ان الصدق محيط بالرجل حتى صار الرجل منسوباً اليه كما ناهى اصله وكذا حال جار سوء

٣ ولا يخفى عليك ان الحديث ليس بتشبيه بل هو من قبيل الاستعارة

٦ وهذا هو الباعث في كون القسم في كون وجه الشبه مركبا قسمين اذا الاقسام ثلاثة عقليا احدها ما يكون بعضه عقليا وبعضه حسيا لكنه مندرج في العقلى

يعتبره العقل ايضا كاتصاف السنة بالياض والبدعة بالسواد ونظائرهما ٩ ولقد خالف السكاكي ههنا حيث اخرج الوهمي عن العقلي الاعتباري (والذات) التي هي جهة الاشتراك (اما بسيطة) اي غير منقسمة الى اجزاء مختلفة الطباع سواء كانت غير منقسمة اصلا كالنقطة او كانت منقسمة الى اجزاء متفقة الحقايق كالعناصر (او مركبة) من اجزاء مختلفة كالليت وبدن الانسان (وكذا الصفة) اما بسيطة بان يكون مرجعها امرا واحدا فيكون في حكم البسائط او مركبة بان يكون مرجعها امرين او اكثر فيكون حكمها حكم المركبات واذا عرفت ان وجه التشبيه يحتمل ان يتفاوت في نفسه اما باعتبار كونه حقيقة الى بسائط ومركبات وباعتبار كونه اوصافا الى الحسى والعقلي والعقلي الى الحقيقي والاعتباري والوهمي (فنقول) في تقسيمه بما يفيد التفاوت المقتر في مطلبنا هذا (وجه التشبيه اما واحد) صفة كان او حقيقة (واما في حكمه) اي في حكم الواحد بان يتركب من متعدد (كذات مركبة) من اجزاء يحتاج بعضها الى بعض كالجسم المركب من الهوى والصورة وكالليت المركب من السقف والجدار (او) من صفات يقصد بمجموعها هيئة واحدة) وسيجيء مثاله (واما كثير) اي يجعل كل واحد منها وجه شبه على حدة والالكان المجموع واحدا اعتباريا فهذه ثلاثة اقسام واحد او في حكم الواحد او كثير (والاول) اي الواحد (اما حسى فكذا طرفاه) حسيان اي المشبه والمشبه به ولا يجوز ان يكونا غير محسوسين والوجه محسوس (اذ لا محسوس) يتزعم من غير المحسوس (جهة) مشتركة بين الطرفين والالزام قيام المحسوس بالمعقول وهو محال فقولاه جهة مرفوع بقوله لا محسوس او منصوب وتقدير الكلام اذ لا محسوس يكون جهة (كالخند) اذا شبهه (بالورد في الحمرة) والثلاثة حسية (ووجه الشبه الواحد) اما عقلي ويحتمل الاقسام الاربعة ٧ للطرفين وهي ان يكونا حسيين او عقليين او المشبه عقلي والمشبه به حسى او بالعكس وانما جازان يكون طرفا العقلي حسيين اذ يصح ادراك العقل من المحسوس جهة مشتركة بل مبادئ العقلات كلها هي الحسيات كما قيل من فقد حسا فقد عقله (فالمعقول) المشبه بالمعقول كعديم النفع من الموجودات المشبه بالمعدوم في العراء عن الفائدة) الذي هو امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمحسوس كالرجل) المشبه (بالاسد في الجراءة) التي هي العقلي ومنه تشبيه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالنجوم (والمعقول) المشبه (بالمحسوس كالعدل) وهو التوسط بين الطرفين في جميع الاشياء المشبه (بالقسطاس) اي الميزان (في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان) اي معرفة المساواة لا معرفة المقدار التي يقصد في الميزان ايضا اذ العدل يشبهه في الاول دون الثاني ولا يخفى ان تحصيل ما بين الزيادة والنقصان امر عقلي (والمحسوس) المشبه (بالمعقول

٩ كاتصاف العلم بالنور
والجهل بالظلمة

٧ و تفصيل الاقسام ان
وجه الشبه اما واحدا وكثير
والكثير اما ان يقصد
اشترك الطرفين في مجموعه
من حيث هو لا في كل واحد
او يقصد اشتركا كهما في كل
واحد وقد قسم القسم الاول
منها الى خمسة اقسام لان
الواحد اما حسى فطرفاه
حسيان قطعا واما عقلي
وطرفاه اربعة اقسام والقسم
الثاني الى قسمين لان ما في
حكم الواحد اما حسى واما
عقلي والقسم الثالث الى
ثلاثة اقسام لان المتعدد اما
كله حسى او كله عقلي واما
بعضه حسى وبعضه عقلي
فالاقسام المذكورة عشرة

في الملموسات ٧ (او عقليان) بأن يكون كل واحد منهما مستندا الى العقل ولا يكون هو اومادته مدركا بشئ من الحواس الظاهرة كالعلم المشبه بالحياة (او مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالعدل المشبه بالقسطاس او يكون بالعكس من ذلك كالعطر المشبه بمخلق كريم (واخاليات) وهي المعدودات التي تركيبها المتخيلة من المحسوسات المتأدية من الحس الظاهر الى الخيال كالشقيق المشبه بأعلام ياقوة منشرة على رماح من زبرجد (تلحق بالحسيات) وان لم تكن محسوسة في انفسها (لان مبادئها حسية) حيث تادى الى الخيال من الحس مثلا العلم والياقوت والرماح والزبرجد في المثال المذكور حسية كلها بالبصر المشبه وهو الشقيق حسي والمشبه به مركب خيالي وانما الحقوا الخياليات بالحسيات تقليلا للاعتبار بتقليل الاقسام وتسهيلا للاقسام على المتاعى بالمرام (والوهيمات) تلحق (بالعقليات) واراد بالوهمي مالم يحس به ولا بمادته وانما هو صورة يتخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير تركها من المحسوسات كما في الخياليات كالمنية اذا قدر لها صورة ثم شبهت بالخلب او بالنانب ولما كانت مناسبة الوهيمات بالعقليات اظهر من مناسبتها بالحسيات الحقها بالعقليات لما ذكر من تقليل الاقسام وتسهيل تحصيل المرام (وكذا الوجدانيات) ملحقة بالعقليات وهي التي تدرك بالحواس الباطنة كالجوع والشبع ولما للحق الوهيمات والوجدانيات بالعقليات فسر العقلي بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل حينئذ بالحس المفسر بما يدرك باحدى الحواس الظاهرة فيشملان القسمان المذكوران المدركات بالحواس مطلقا الظاهرة والباطنة ويظهر من هذا انحصار طرفي التشبيه في تلك الاقسام الاربعة ولقد احسن من قال الوهمي مالم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ قدمه بذلك عن العقلي المحض وعن الوجداني ونبه ايضا على ان ليس المراد بالوهيمات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد باخاليات الصور المرتمية في الخيال النوع الثاني في وجهه * اي وجد التشبيه وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه * وهو اما صفة * مشتركة (لحقيقتين) مختلفتين كالطول للجسم والخط (او حقيقة) متحدة (لصفتين) مختلفتين مثل حقيقة الانسان لاسود وايض (والوصف) الذي هو الاشتراك (اما حسي) كالكيفية الجسمانية المدركة باحدى الحواس الخمس الظاهرة (او) الوصف (عقلي) ثم العقلي اما (حقيق) وهو الذي له تقرر في ذات الموصوف كالكيفية النفسانية مثل المعرفة والذكاء والقدرة والسخاء والكرم والعلم والغضب والحلم اي ما يجري مجراها من العرايز والاخلاق (او اعتباري) لا تقرر له في ذاته كاتصاف الشئ بكونه مطلوب الوجود فان مطلوبة المطلوب امر اعتبره العقل لا تقرر له في ذات المطلوب (او وهمي) لا يكون له تقرر ولم

٧ قيل اراد بالعبر رايحه وبالريق طعمه وبالجد لينه لان المشموم والمطعموم والملموس ليس انفس هذه الاجسام بل عوارضه وقيل ان هذه الامثلة بناء على المتعارف يقال شممت العنبر وذقت ريق الحبيب ولمست جلده ويمكن ان يقال المشموم في الحقيقة نفس العنبر والهواء المتكيف بكيفيته آلة الشم وكذا المذوق نفس الريق والجزء المتحلل منه آلة الذوق وكذا ما وصل اليه اللمس هو الجلد حقيقة واللين كيفية قائمة بالملموس اما راجعة الى الوضع اذا كانت عبارة عن استواء الاجزاء او الى الكيف كما هو المشهور فليس فيما ذكر من الامثلة من البناء على العرف بل هي في انفسها كذلك

ومزيد كرمه **الاصل الاول** ٩ من الاصول الاربعة المذكورة **في التشبيه** اي هذه الالفاظ والعبارات في الكلام في التشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه وانما قلنا بالكاف ونحوه ليخرج الاستعارة التحقيقية والمكنية والتجريد عند البعض ٧ فان شيئا منها لا يسمى تشبيها اصطلاحا ليخرج نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو كما ظن لان التعريف لا يصدق على شيء منهما اذ المشبه لا بد وان يكون ناقصا في وجه الشبه والمشبه به كاملا فيدوم ما يدل على المشاركة بالصيغة متساويان في الامر المشترك الا يرى الى ان قولهم ٦ مشاركة ٣ امر لامر بمعنى لحوقه اياه في صفة هو اصل فيها ولو لم يلاحظ هذا لقليل مشاركة امرين في معنى (ولابد فيه) اي في التشبيه من تحقق خمسة امور لعدم خلوه عنها (من طرفين) مشبه ومشبه به (مختلفين) صفة مع الاتحاد في الحقيقة او بالعكس والاول كانسانين مختلفين طولا وقصرا والثاني كطوليين مختلفين انسانية و فرسية وذلك لان الطرفين اذا اشتركا من جميع الوجوه حتى التعين لم يتيسر تشبيها صلا اذ التشبيه يقتضى المغايرة في الذات المانعة من الاتحاد فيها واما ان يختلفا من كل الوجوه حتى الاوصاف العامة يتمتع التشبيه ايضا لانه يقتضى الاشتراك في الوصف المانع من الاختلاف فيه فتعين ان يكونا مختلفين في بعض الجهة والمشتركين في بعضها فان قلت الطرفين في قولك كأن زيدا قائم متحدا ان قلت الاختلاف في التقدير اذ تقديره كأن زيدا رجل قائم اي من افراده كما يقال كأن زيدا اسد اي هو من افراد الاسد وقد يقال قديكون كأن للشك كما صرح به الزجاج اذا كان خبرها صفة مشتقة وفعالا ويمكن ان يقال ان كأن للتحقيق عند البعض (و) من (وجه شبه مشترك) بين الطرفين لما مر من انه لا يجوز الاختلاف بينهما من جميع الوجوه (و) من (عرض فيه) اي في التشبيه لانه من الامور الاختيارية فلا يصار اليه الا لغرض لثلاث يكون عبثا (و) من (حاله) اي للتشبيه من كونه غير با او قريبا مقبولا او مردودا فلا بد من معرفة حاله ليجتلب الحسن ويتجنب عن القبح (و) من (صيغة) للتشبيه كالکاف والمثل وكان و امثالها اما مقدر او ملفوظ ليمتاز التشبيه عن الاستعارة (فالكلام فيه) اي في التشبيه (خسة انواع) وانما جعل السكاكى مباحث التشبيه اربعة انواع حيث ادرج البحث عن الصيغة في البحث عن حاله لقلته مباحثه ولما كان الصيغة ركنها مستقلا ذكره المصنف في نوع مستقل وهذا احسن **النوع الاول** في طرفيه وهما **اي الطرفين** (المشبه والمشبه به وهما امحسان) بان يكونا مستندين الى احد من الحواس الخمسة ٩ الظاهرة المشهورة بحيث لو وجد كان مدركا بالحواس كالحل المشبه بالورد في المبصرات والاطيط المشبه بصوت الفراريج في المسموعات والنكهة المشبهة بالعبثر في المسمومات والريق المشبه بالخر في المدوقات والجلد الناعم المشبه بالحرير

٩ ليس مراده بالاصل هو

الاصل الحقيقي المعنوي بان يكون من اركان الشيء حقيقة بل الاصل الوضعي اللفظي الذي بمعنى طائفة من الالفاظ كالفصول والابواب **٥**

٧ اي صاحب الايضاح وستقف على تقا صيلها **٥**

٦ ومنهم من فسره بالدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف احدهما ولا يخفى عليك ان هذا التفسير خال عن النكتة المذكورة فلا يصح واما قولهم الدلالة على مشاركة امر لآخر في المعنى زيادة لفظ الدلالة فذلك تفسير للتشبيه الذي هو صفة المتكلم ومن حذف قيد الدلالة فقد فسر التشبيه على انه صفة قائمة باللفظ بمعنى المشابهة **٥**

٣ كما يقول الفقهاء في تعريف القياس مشاركة امر لامر في علة الحكم ولم يقولوا مشاركة امرين مع اختصار العبارة تبيينها على هذه النكتة اعني الاصلية والفرعية **٥**

٩ وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس واحتترز بقيد الظاهرة عن الحواس

الخسبة الباطنة لانهم ادرجوا بعضا منها في العقلية وبعضا منها في الحسيات كما ستقف عليه **٥**

٩ قال بعض الافاضل المبادئ التصديقية يطلق بالاشترك على معنيين احدهما ما يتوقف عليه المسائل في الجملة فعلى التصديق هلية الموضوع من المبادئ التصديقية وثانيهما قضايا تألف قياسات العلم منها وعلى هذا لا يكون هلية الموضوع من المبادئ التصديقية ولا يخفى ان مباحث الالفاظ من المبادئ العامة ومباحث ١٩٦ الكليات من المبادئ الخاصة وهذا به

ما ذكرناه في هذا الكتاب
٤

٧ وتوضيحه ان يقال مراده في الاصل في قوله فلا بد هو وفي قوله فلا علينا هو الاصل الوضعي حيث عنون السكاكي مباحث علم البيان بالاصل الاول والاصل الثاني والاصل الثالث واقتدى به المصنف فحينئذ يكون حاصل كلامه ان مباحث التشبيه لكثرة مباحثه استحق ان يعنون بالاصل الاول وكذا مباحث المجاز والكنائية لما امتاز احدهما عن الآخر لا علينا من ايرادهما في اصلين مستقلين دون ايرادهما في اصل واحد فتأمل ٤

٣ قال السكاكي في اواخر علم البيان والسبب في ان الاستعارة اقوى من التصريح بالتشبيه امر ان احدهما ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه التشبيه الى

في الفن ثم ان كان المبادئ من المبادئ الخاصة لذلك العلم فهمي معدودة من المقاصد اتفاقا ٩ واما المبادئ العامة كمباحث الالفاظ في علم الميزان مثلا فقد يجعل لعدم كونها خاصة في حكم المقدمة فيدرج فيها وقد يجعل لعدم كونها مقدمة الشروع في حكم المبادئ الخاصة ويعدونها من المقاصد لكن الاحسن تمييزها عن كليهما بتأخيرها عن المقدمة وتقديمها على المبادئ الخاصة ثم ان مباحث التشبيه لما كان من المبادئ الخاصة لمباحث الاستعارة وجب تقديمها عليها على ان يكون من المقاصد ولكن لما كان تقديمها على الاستعارة موجبا للفصل الطويل بين اقسام المجاز قدمها على الكل وهذا هو مراد السكاكي بقوله فلا بد من ان نأخذ اصلا ثالثا وانما نقل ههنا لا بد نظر الى ايراده في الكتاب لا الى جملة اصلا ثالثا وما ذكره في المجاز والكنائية من قوله فلا علينا ان نتخذهما اصلين ٧ بالنظر الى تمييزهما في الوضع لا بالنظر الى ايرادهما في الكتاب فلا خلل في تعبيره اصلا وكذا الاعتذار المذكور في جعل التشبيه اصلا مستقلا في الوضع لا لذكوره في الكتاب لان ذلك واجب وانما كثرة المباحث علة للتمييز في الوضع واما ما نقله عن بعض مشايخه فتكلم بارد يرد عليه عدة واردمنها ان التشبيه هو اشتراك المشبه للمشبه به في وجه الشبه وله عدة اغراض اعلمها الحاق الناقص بالكامل وسيرد عليك تفاصيله ولا يخفى ٣ ان هذا الغرض يستدعي نقصان المشبه في وجه الشبه قطعا فحينئذ لو اريد بالتشبيه ما يدل على كمال المشبه يلغو اداة التشبيه ويترقى الى رتبة الاستعارة لفوات لازم التشبيه اعني نقصان المشبه عن المشبه به مثلا اذا اردت بقولك وحدة كالبدن كونه في غاية الحسن لا على ان يكون لازما لاحاق الناقص بالكامل على استعمال اللفظ في ذلك الالزام يفوت النقصان المعبر في الوجه فيلغو حرف التشبيه وصار حقا لان يقول هذا الوجه بدن أو هذا بدن على التشبيه البليغ فظهر من هذا ان التشبيه من حيث هو تشبيه ينافي ادارة المجاز وما ذكره من ان المجاز في التشبيه لا ينافي ارادة الموضوع له فردود بان ارادة المعنى الموضوع له تستدعي اثبات اداة التشبيه و ارادة لازم معناه تستدعي حذفها وبينهما تناف واما ما ذكره من ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة فغير صحيح من وجهين اذ المناسب بل الواجب ان يقال اصلا مستقلا وكذا المناسب ان يقال مباد للاستعارة كما مرت اليه الاشارة ولعمري ان هذه المباحث من خصائص الزمان ولم يهتد اليها شيء من الازهان مع كونها من مواضع الاقدام ومعاهد الافهام والمجد لله على نعمه

آخر ما ذكره هناك ٦ وذلك لان قوله اصلا حقيقيا يشعر بكونه من المسائل كالمجاز والكنائية مع ان التش من المبادئ كما مر ٥ وذلك لان المقدمة قد تطلق على ما يتوقف عليه الشروع نعم قد تطلق على المبادئ كالتحرز عاينهم خلاف المقصود انب واولى ولذا لم يقل بل الواجب كما فيما سبق ٤ (ومزيد)

قائله السيد السند قدس
سره

المعتذر سعد الدين

٩ كما اشار اليه بقوله من
فروع التشبيه اى بلفظ
الجمع الدال على الكثرة
٧ كما اشار اليه بقوله فهو
الذى اذامهت فيه ملكت
زام التدرج في فنون
السحر البياني
٣ اراد به كمال الدين هيثم
البحراني

تكلف للضبط) قال الشارح الفاضل المحقق والخبير المدقق ان ما قرره السكاكي يستدعى
تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كى يقع الفصل به بين
نواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة
عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات
دلالة وضعية لاعقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه
لكثرة مباحثه واقسامه وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب فروعه ٩ وقوة نفعه ٧ في المطالب
البيانية قدراتي عن ان يجعل مقدمة لهذه الضرورة قد اتخذها اصلا ادعائيا لاحقيقيا
ولا يذهب عليك ان في جعل التشبيه اصلا ثالثا من البيان بهذا القدر من البيان تكلف
بارداراد السكاكي تروجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان تأخذه اصلا
ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في المقام
ما حققه بعض مشايخنا ٣ وهو ان اللفظ امان يستعمل في المعنى الموضوع له فهو الحقيقة
او قيماله علاقة بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم
باللازم فاما ان يكون علاقته المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة
المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك
القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم تكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا
ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلاثة ويظهر من هذا
ان التشبيه اصل حقيق من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان
فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذى اذامهت فيه ملكت
زام التدرج في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصل في التشبيهات هو المعاني
الوضعية فقط ليس بشئ فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ماهو مفهومه وضعا
بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا لا تنافي
ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة
ايضا فاستحق التقديم قطعاً هذا كلام ذلك الفاضل بالتمام وتحقيق ما نقله عن بعض
المشايخ العظام ونحن نقول وبالله التوفيق ويده ازمة التحقيق ان المقدمة هي ما يتوقف
عليه الشئ فان كانت موقوفة عليها للشروع فهي مقدمة الكتاب او العلم وان كانت
موقوفة عليها للمسائل فهي المبادئ ثم انهم يجعلون مقدمة الكتاب او العلم خارجة عن
المسائل ويجعلون المبادئ جزءاً منها فرقابين ما يتوقف عليه الشروع وما يتوقف عليه
المسائل مثلا يجعلون تصور الموضوع وبيان الرسم والحاجة خارجة عن المسائل
في علم الميزان ومباحث الكليات الخمس التي هي المبادئ لمباحث القول الشارح داخلية

القائل هو السيد السند قدس
سره

٦ واعلم ان تقييد كل مورد
قسمة بقيد وحدة قاعدة
مطردة لم ينكر عليها الامن
لم تعرف مفهوم التقسيم وهو
ضم مفهوم مختص الى مفهوم
مطلق مشترك ويكون مجموع
المفهومين مفهوما ثالثا اذ
الكل غير كل من الجزئين ثم
ان بعضا من الفضلاء لما رأى
ان مجموع العدد الزوج والفرد
فرد وليس قسما ثالثا وكذا
مجموع العلة المادية والصورية
معلول وليس قسما توهموا
انتقاض القاعدة المذكورة
بهما وبأمثالهما ولم يعرفوا
ان ما ذكره هو مجموع ما
يصدق عليه القسمان لا مجموع
مفهوميهما والفرق بين
المفهوم وما صدق هو عليه
مما يغلط فيه كثير من الاوهام
وقد عرفت ان التقسيم بالقياس
الى المفهومات وفي هذا
المقام مجال للبسط لكنه
خارج عما نحن فيه فتأمل

بحسب لفظ واحد فلا يريد عليه ما قيل اذا اجتمع هذا ان الانتقال في لفظ واحد لزمن ان يجعل
بجاء أو كناية معافان التجأ الى تكلف تأويل يدرج في احدهما فقط فقد اهمل حينئذ
ذلك التأويل المهم له ووجه الدفع ان غرض المصنف في القسم الثالث الواحد المركب
بارجاعه الى القسمين المذكورين على التوزيع لابرجاعه الى واحد منهما على حiale
وذلك لما تقرر في موضعه من ان كل مورد قسمة مقيد بقيد وحدة ٦ والام ينحصر
تقسيم ابدا اذ مجموع القسمين يكون قسما ثالثا واذا عرفت الحال في الانتقال من احد
اللازمين الى الآخر فقس عليه حال الانتقال من احد الملزومين الى الآخر قال
السكاكي اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فلا علينا ان نتخذهما
اصلين بحسب الوضع ليوافق الوضع الطبع ولما لم يتوقف الانتقال في المجاز على معرفة
امر غير اللزوم كان واضحا بنفسه بخلاف الكناية حيث يتوقف على العلم بمساواة
اللازم او اخصيته فلا عتب في تأخير الكناية لكونها بالنظر الى هذه الجهة نازلة من
المجاز منزلة المركب من المفرد فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كافي امطرت
السماء بنا كما عرفت فلا يكون اللزوم في المجاز واضحا بنفسه بل يتوقف على امر آخر سوى
اللزوم كافي الكناية قلت درجته في المجاز تكلف لاجل الضبط وما ذكره من كون الانتقال
في المجاز واضحا بنفسه انما هو في المجازات الواردة على الاصل ولا ينافي كليتة عدم صدقه
لما يندرج في المجاز لاجل التكلف لكنك قد عرفت ما هو الصواب في توجيه هذا الباب
الخالص عن التكلف والارتياب (ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو) اي هذا النوع
(فرع التشبيه) كما استقفت عليه (فهيها اصول اربعة) الاول في التشبيه وانما قدم التشبيه
لتوقف نوع من المجاز عليه والثاني المجاز وقدم وجه تقديمه على الكناية واما وجه
افراز الاستعارة عنه لشرفها وكثرة انواعها ومباحثها وكونها معظم مقاصد علم البيان
وخالف فيه السكاكي حيث ادرجها السكاكي في فصل المجاز والثالث في الاستعارة
والرابع في الكناية ووجه الحصر على ما نقل عن المصنف هو ان يقال ان المتكلم اذا اراد
بالكلمة معنى غير ما وضعت له فلا بد هناك من علاقة فهمي اما المشابهة او غيرها وعلى التقديرين
امان يلاحظ معناه الاول او لا فهذه اربعة اقسام * احدها ان لا يلاحظ معناها الاول
والعلاقة المشابهة وهو التشبيه * والثاني ان يلاحظ ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو
الكناية * والثالث ان لا يلاحظ ذلك والعلاقة المشابهة وهي الاستعارة * والرابع ان لا يلاحظ
ذلك والعلاقة غير المشابهة وهو المجاز المرسل واعلم ان ما في هذا المقام من التوجيهات
لما يخل عن عدة من التكاليف دفعها المصنف عن نفسه وعزاها الى السكاكي حيث قال
في مفتتح الكلام قال واراد به نسبة هذا الكلام اليه وقال في خاتمه (واعترف) السكاكي (انه

(تكلف)

يكون اللازم مساويا او اخص دون نفس المساواة او الخصوص اشارة الى ان الغرض
 من الكلام التخاطب فيلزم في القاء الكلام الى المخاطب بطريق الكناية العلم بالامر
 المذكور ومن غفل عن هذه النكتة حكم بأن العلم مسامحة بل المعتبر هناك هو المساواة
 والاختصاصية لا العلم باحدهما واعلم ان المصنف اعلم يتعرض لكون اللازم خاصا بناء على
 ما تقرر عنده من ان كون اللازم اخص يستلزم جواز تحقق الملزوم بدون اللازم
 لكن السكاكي اراد باللزوم في هذا المقام التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع
 فجوز ان يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه
 المعبرة عند ارباب العربية واما كون الملزوم اعم عند كون اللازم اخص لا يمنع الانتقال
 منه الى اللازم حتى يحتاج فيه ايضا الى جعله مساويا او اخص اذ الملزوم هو المتبوع
 وهو الاصل فيستلزم تابعه غالبا وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه لفرعيته
 لا يستلزمه الا اذا كان مساويا او اخص كذا قيل وفيد نظر لان التابع والمتبوع ان
 اشتهر في العرف بالتبعية يكون الانتقال من احدهما الى الآخر سواء والا لم يكن
 الانتقال من المتبوع اغلب من عكسه فالوجه ان يقال كون اللازم اخص انما هو بتبوعه
 اعتبارية خطابية فلا يفيد ذلك كون الملزوم اعم في نفسه بل هو باق على خصوصه
 ٩ او مساواته ثم ان جعل التابع بمنزلة المتبوع لا يختص بالكناية بل قد يعتبر في المجاز
 كما في امطرت السماء نباتا وقيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية
 دون الكلية ورد ذلك بأنه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما
 للحياة واعلم ان السكاكي لو جعل اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه
 السابقة وحيثما لزم عليه كون الانتقال مطلقا ٧ من الملزوم الى اللازم سواء كان في
 الكناية او المجاز لوتشبت بالفرق بينهما بأن المجاز ينافي في ارادة المعنى الاصلى دون الكناية
 لكان اقرب الى الصواب لخصوصه عن التكلف الذي ارتكبه في هذا الباب ثم لزم
 على حصر مرجع البيان في الجهتين المذكورتين منع مستندا بجواز الانتقال من احد
 اللازمين الى الآخر اشار الى جوابه بقوله (واما) الانتقال (من لازم) الشيء
 (الى لازم) آخره كانتقال الدهن من بياض الثلج الى البرودة (فيرجع) هذا الانتقال
 (اليهما) اي الى الانتقالين المذكورين لتركيبه منهما* ولما كان الانتقال من البياض
 المطلق المتبادر منه اكل انواعه الى الثلج كناية ومن الثلج الى لازمه الآخر اعنى
 البرودة مجازا كان المجاز والكناية متباينين لاشتمالهما على قيدين متباينين اعنى جواز
 اعادة المعنى الاصلى في الكناية دون المجاز لم يمكن ان يعتبر في مجموع الانتقالين انتقال
 واحد معتبر في الصناعة سوى الانتقالين المذكورين فلا يتيسر جمعهما في اطلاق واحد

هو تعريض لسيد السند
 قدس سره

قاله السيد السند قدس سره
 قدس سره

٩ مثلا العلم يستلزم الحياة
 واخص منها واما الحياة
 المقيد بكونها حياة لزيد العالم
 وان كان مساويا للعلم لكن
 لا يفيد تبديل العلم من الخصوص
 الى المساواة في نفسه
 ٧ لانه حينئذ يكون النبات
 ملزوما عرفيا للغيث كما ان
 الغيث لازم للنبات كذلك
 وكذا يكون الغيث ملزوما
 للنبات كما ان النبات لازم له
 كذلك

قوله لم يمكن جواب لما

٧ قاله السيد قدس سره
 ٩ قد يتصور بين الامام
 واخلاف تقدم الاول وتأخر
 الثاني فيتلازمان وجودا
 وتعقلا فهما متضايقان
 وتيتصور تخالف الجهة
 فيتلازمان وجودا فقط
 لاتعقلا كالسواد والبياض
 فلا تضايق بينهما حينئذ
 نعم الامام وذو الامام
 وكذا الخلف وذو الخلف
 متضايقان لكن الكلام ليس
 فيدوم اقل لاتضايق بينهما
 اصلا اذ يجوز ان يوجد جسم
 له امام واخلافه كالفلك
 الاعظم فردود بأن الامام
 واخلاف مستعملان في
 الحيوانات المنصرية ولا
 حاجة الى ما وجه بعضهم
 من ان تعقل كون شيء امام
 آخر يستلزم تعقل كون
 الاخر خلفه فانه باطل قطعا
 الا يرى ان الشخصيين
 المتواجهين كل منهما امام
 آخر وقد عرفت الحق
 فلا تعدل منه
 ٧ اذ العام لا يدل على الخاص
 باحدى الدلالات الثلاث
 منه

فهم معناه بعد العلم بالوضع وقد يفسر بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم
 المعنى من اللفظ ويفهم السامع منه المعنى قيل ٧ تفسير الدلالة بالانتقال المذكور وانفهمين
 المذكورين من قبيل المسامحات التي لا تخل بالمتصود لان ما ذكر من الامور ليس شيء
 منها صفة قائمة باللفظ لكننا منبئة انباء ظاهرا عن الدلالة التي هي صفة للفظ وهي
 كونه بحيثية يترتب عليها الامور المذكورة ويمكن ان يقال ان الدلالة قد يكون صفة
 للفظ على ان يكون مصدرا للمبنى للمفعول وقد يكون صفة للمتكلم بالنظر الى السامع
 على ان يكون مصدرا للمبنى للفاعل والتفسير بالحيفية المذكورة تفسير للدلالة بالمعنى
 الاول والباقي تفسير لها بالمعنى الثاني فللمساحة اصلا وللنظر الى المعنى الثاني قال
 السكاكي المفظة متى كانت موضوعة لمفهوم امكن ان تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان
 بحكم الوضع ويسمى هذه دلالة مطابقة و دلالة وضعية وانما قال امكن ان تدل لان
 الدلالة تتوقف بعد الوضع على استعمال المتكلم و علم السامع بالوضع فالثابت فيه امكان
 الدلالة لكن بالمعنى الثاني واما الدلالة بالمعنى الاول اعنى كون اللفظ بحيث يفهم منها
 المعنى لاجلها العالم بالوضع ثابتة بمجرد الوضع من غير توقف على شيء آخر ومن لم
 يفرق بين هذين المعنيين نفى توقف الدلالة عليه بل جعل الموقوف على ذلك الشيء
 فائدة الدلالة وثمرتها اعنى فهم المعنى من اللفظ * واعلم ان السكاكي فسر الدلالة العقلية
 بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما وقد توهم من ظاهره كون الدلالة
 العقلية اعم من دلالة اللفظ وليس كذلك فالمراد بالمعنى ما عني باللفظ فلا اشكال (قال)
 السكاكي بعد ما ذكر ان مرجع علم البيان الى اعتبار الملازمات بين المعاني ان اللزوم اذا
 تصور بين الشئيين فاما ان يكون من الجانبين كالذئى بين الامام واخلاف بحكم العقل ٩
 او بين طول القامة وطول الجناد بحكم الاعتقاد بحسب العرف العام او من جانب
 واحد كالذئى بين العلم والحياة بحكم العقل او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتقاد بحسب
 متعارف عموم الناس (فالانتقال من الملزوم) الى اللازم (مجاز) نحو رعيننا الفيث
 والمراد لازمه عرفا وهو الثبت (وهو) اى الانتقال المذكور (بالذات) من غير
 حاجة الى شيء لامتناع انفكاك اللازم عن الملزوم سواء كان اللزوم من الطرفين او من
 طرف واحد (و) الانتقال (من اللازم) الى الملزوم (كناية وهو) (بمعونة) الانتقال
 (الاول) اى لا يحصل الا بجملة انتقالا من الملزوم الى اللازم بحسب الاعتبار لا بحسب
 الحقيقة فلا يكون الانتقال المعتبر فى الكناية بالذات بل بالغير (اذ لا يمكن) هذا الانتقال
 (الاعند التساوى) بين اللازم والملزوم وجعل اللازم بمنزلة الملزوم فى الانتقال
 او عند كون اللازم اخص كاذكره السكاكى وغرضه بذلك نفى العموم اذ لا يتصور
 انتقال من العام باقيا على عمومه ٧ الى الخاص وانما جعل السكاكى شرط الانتقال العلم

(بكون)

اولا ان الدلالة كون الشيء بحالته يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وذلك الشيء ان كان لفظا فالدلالة لفظية والافغير لفظية والثاني اما وضعية كدلالة الاشارات والخطوط والعقود على معانيها واما عقلية كدلالة الاثر على المؤثر او طبيعية كدلالة حركة النبض على احوال المزاج والاول اما طبيعية كدلالة اح بالمجمعة على الوجود وبالجملة على السعال او عقلية كدلالة اللفظ المسموع من شخص غير مرئى على وجود الالفاظ او وضعية كدلالة الانسان على معناه وهى ثلاثة اقسام اشار اليها المصنف بقوله (فدلالة اللفظ على تمام مسماء وضعية) اذ العقل لا يتفكر في فهم المعنى فيد الى امر آخر غير الوضع (وهى المطابقة) لتطابق اللفظ المعنى فالوضعية تارة تستعمل في مقابلة العقلية والطبيعية بمعنى ان لا يكفي في الوهم بواحد منهما بل يحتاج الى الوضع وهذا اصطلاح اهل الميزان ويستعمل اخرى في مقابلة التضمنية والالتزامية بمعنى ان لا يكون لغير الوضع مدخل فيها وهذا اصطلاح ارباب البيان ٧ (وعلى غيره) اى غير دلالة اللفظ على غير تمام المسمى (عقلية) حيث لا يكتفى بالوضع بل ينضم انتقال عقلى بواسطة علاقة بين المعنيين (فعلى جزئه) اى جزء تمام المسمى (تضمن) لتضمن التمام اياه واشتماله عليه كدلالة البيت على السقف (و) دلالة اللفظ (على خارجه) اى خارج تمام المسمى (التزام) لكونه من لوازم تمام المسمى كدلالة السقف على الحائط (وشرطه) اى شرط الالتزام (اللزوم) بين المسمى والخارج (ذهنا) بحيث ينتقل من تعقل المسمى الى تعقله ولا يشترط اللزوم خارجا لحصول الفهم بدون اللزوم الخارجى كدلالة لفظ العمى على البصر مع التعاند بينهما فى الخارج فضلا عن اللزوم * ولما كان دلالة الالتزام عند ارباب البيان اعم من اللزوم العقلى المعتبر عند اهل الميزان صرح المصنف بذلك حيث قال (اى تعلق) بينهما (يوجب الانتقال) من المسمى (اليه) اى الى الخارج (بحسب اعتقاد المخاطب لعقل) اى ذلك الاعتقاد اما لحكم العقل كالانتقال من الانسان الى الضاحك (او) لاجل (عرف) عام كابين الاسد والجرأة (او) لاجل (غيرهما) اى غير العقل والعرف العام سواء كان عرفا خاصا كابين التسلسل والبطلان عند المتكلمين اولم يكن عرفا خاصا كالادعائيات مثلا كابين اقدام زيد على امر هائل وجرأته وبين احكامه وجبته وكما بين البخل والجود فى مقام التملح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة * واعلم ان اهل العقول لما نظروا الى القواعد الكلية وصارت الملازمات العرفية وامثالها تختلف باختلاف العادات اسقطوها عن الدرج فى اللزوم حتى انهم فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث كما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع واما اهل العربية فلما وسع نظرهم العرفى ادخلوا الملازمات العرفية وامثالها فى اللزوم ولذا فسروا الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ بحيث اذا اطلق

٩ اعلم ان المراد بالعقود علم عقود الاصابع فان الحساب وضعوا كلا من عقودها للاعداد الخاصة ووضعوا لها قواعد كلية تسهيا لا امر الحساب يعرفها من يعرفها

بـ

٧ فعلى هذا الاصطلاح يدخل التضمن والالتزام فى العقلية كما كان على الاصطلاح الاول يدخلان فى الوضعية وقد فسر ابن الحاجب فى مختصره الدلالة الوضعية بما ينتقل الذهن فيها من اللفظ الى المعنى ابتداء فعلى هذا يدخل التضمن فى الوضعية لان الذهن اذا انتقل الى جميع المعنى فقد انتقل فى ذلك الانتقال بعينه الى كل واحد من اجزائه بخلاف الالتزامية فانها انتقال من اللفظ الى المسمى اولاً ثم الى الخارج ثانياً فهذا اصطلاح ثالث ولا مشاحة فى الاصطلاحات كالانزاع فى الشهوات

بـ

الثانية (لم يفهم) السامع معنى (اصلا) فضلا عن الوضوح وذلك لتوقف فهم المعنى على العلم بالوضع في الدلالة الوضعية هذا اذا لم يعلم وضع شئ من المفردات واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلا يفهم المعنى ايضا اذ الكل ينتقى بانتفاء الجزء ولا يدخل لمعرفة جزء منه في الوضوح ولا لعدم معرفة جزء آخر في عدم الوضوح وقيل اراد انه ان علم السامع وضع كل منها يفهم المعنى بالاتفاوت والاى وان لم يعلم وضع شئ منها فلا يفهم للشئ اصلا كلا ولا بعضا بالاتفاوت وبهذا التقرير يندفع التفاوت في الالفاظ المرادفة المأ لوفة بعضها وكذا اللفظ المشترك اذا وجد قرينة على بعض معانيها وذلك لان التفاوت في الاول من الالاف وفي الثاني من القرينة وكلاهما ليس في نفس الوضع (بل) من خارج وما ذكرناه من عدم التفاوت انما هو بعد العلم بالوضع فلا اشكال بل تفاوت العبارات في الجلاء (بالعقلية) اى بالدلالة اللفظية العقلية بأن يدل على لوازم ما وضع له اللفظ (لتفاوت المتعلقات في جلاء التعلق) بالنسبة الى المعنى الواحد وذلك بأن يكون تعلق بعضها بلا وسط وبعضها بوسط واحد او اكثر * ثم ان هذا التفاوت كما يوجد في الملازمات الخارجية كذلك يوجد بين الاجزاء لان الجزء اوضح من جزء الجزء وهكذا فاللوازم عندهم يعم التضمن فلا تغفل وقيل وقد يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر اقول هذا في مرتبة واحدة غير مسلم وفي اكثر مسلم لكن يرجع الى جعل سبب الوضوح قلة الوسط فلا يكون وجهها مستقلا كما توهم واعلم ان الدلالة الوضعية وان كان من مراتب الوضوح في نفس الامر لكن ليس من مراتب الوضوح بحسب علم البيان اذ بحثه عن المجاز والكنائية فمراتب الوضوح عندهم هو الوضوح في الدلالة على المعاني المجازية والكنائية وكل منهما خارج عن المعاني الوضعية * واما التشبيه فيستعرف حاله واما ما قيل ان المعاني الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فذلك لم يعتبر في مراتب الوضوح لا وحدها ولا مع الدلالات العقلية ففيه بحث لانه ان اراد بالمعاني الوضعية فقط مالم يعتبر فيه الدلالة العقلية فلا نسلم انها بمنزلة اصوات الحيوانات لجواز ان يعتبر معها الخواص والمزايا وان اراد بها مالم يعتبر فيها الخواص والمزايا فمنوع انه بمنزلة اصوات الحيوانات لكن التقرير غير تام اذ الكلام في ان الدال على المعاني الوضعية مطلقا ان لم يقارن الخواص لا يعتبر في علم المعاني وعلم البيان معاون قارن الخواص لا يعتبر في علم البيان خاصة وان اعتبر في علم المعاني الاى انه لو لم يوجد الخواص في الكلام لا يعتبرونه في علم البيان مطلقا وذلك مأخوذ في تعريفات النوم واما تخصيصهم الدلالات بالعقلية فلعدم اعتبار الوضعية اصلا وان قارن الخواص والمزايا في وضوح الدلالة لا لكونه بمنزلة اصوات الحيوانات فالوجه في المقام ما ذكرناه فتدبر ثم ان المصنف للمعنيين ما هو المعتبر من اقسام الدلالة ههنا شرع في تقسيم الدلالة الى الوضعية والعقلية واعلم

قائله السيد السند قدس سره

✦

المؤهم السيد السند قدس

سرّه ✦

قائله السيد السند قدس سره

✦

فيه بين الاستغفار وعدمه كما يفهم من نص قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم قيل هذه النكتة الخاصة من ايراد الطلب في موضع الخبر تحصل من عكسه ايضا فلا حاجة الى العدول ههنا جوابه قدمر (لكن مع ميل) من المتكلم (الى كل ما اختاره) المخاطب واظهار مزيد رضاه به كما في البيت المذكور قوله (او ميل المخاطب اليه) عطف على قوله للرضاء يعنى ان وضع الطلب موضع الخبر قد يكون لميل المخاطب الى وقوع مضمون الامر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم ان مما ادرك الناس من كلام النبوة الاولى (اذالم تستحي فاصنع ما شئت) فان معناه الخبر اى اذا لم يمنعك الحياء صنعت ما شئت مما تدعوك اليه نفسك من القبح وقيل انه امر تهديد ووعيد عند عدم الرضاء بالترك اى اصنع ما شئت فان الله مجازيك اى الرادع هو الحياء فاذا رفض فهو كما لمور بارتكاب كل ضلالة وقيل اصنع امر بمعنى التأمل والنظر والمعنى اذا اردت ان تباشر فى شئ فتأمل وانظر فى عاقبته فان رأيت ذلك مأمونا الحياء فاصنع ما شئت فعلى هذا يكون لم تستحي بمعنى الامر فيكون من وضع الخبر موضع الطلب وهذا موافق لما فى بعض النسخ وهو الخامس ميل المخاطب اليه بدل قوله او ميل المخاطب اليه واعلم انه صلى الله عليه وسلم جعل امر الحياء منسوبا الى كلام الانبياء السابقين تعظيما لشان الحياء ورفعاً لقدره بانه امر مشترك فى جميع الشرايع لم ينسخ ولا ينسخ اصلا واول ذلك واصله الحياء من الله سبحانه اجلالا لحضرة ربوبيته واعظاما لمشاهدته الواقعة فى مرتبة الاحسان وينشأ منه الحياء عن انبيائه وملائكته الكرام واوليائه العظام حشرنا الله تعالى فى زمرة الاخيار والمصطفين الابرار ويسر لنا الحياء الذى هو من الايمان وختم لنا على الاخلاص والايقان انه الملك المستعان وفى بعض النسخ وقعت الاشارة الى تمام علم المعانى من قبل المص حيث قال (تم علم المعانى بعون الله تعالى) اشار بذلك الى ذكر جميع مسائل علم المعانى فى كتابه مع صغر حجمه ولانه لما كان هذا مظنة عدم التمام اشار الى دفعه بهذا الكلام والله ولى التوفيق والاعلام

﴿ الفصل الثانى ﴾ من الكتاب ﴿ فى علم البيان ﴾

٣ ومن غفل عن هذه النكتة ظن ان موضوع علم البيان الدلالات وليس كذلك والالم يكن من العلوم الباقية عن الالفاظ منه
٦ واعلم ان التعرض لقيد الحيثية لها اعتباران احدهما التعرض لها مستقلا فعلى هذا لا يكون التعرض للموضوع فى اول علم البيان وثانيهما ان التعرض لقيد الحيثية لما لم ينفك عن التعرض للمقيد صار فى حكم التعرض للموضوع ولهذا قال بعضهم بالتعرض بالموضوع فى اول علم البيان لكن لما كان هذا تعرضا حكيميا لا ينفى ان يرتكب على التقدير فى الكلام لاجله كما قيل تقدير الكلام فى علم البيان وهو موضوع منه

اى فى مسائله وقواعده وقدمر تعريفه وبيان موضوعه فى اول الكتاب لكن لما توقفت ٣ معرفة الحيثية المعتبرة فى موضوعه على معرفة اقسام الدلالات وبيان ماهو المعتبر منها فى الحيثية المذكورة ٦ قدمها فقال (تفاوت العبارات فى الجلاء لا يمكن بالدلالة الوضعية) واراد اوجها الدلالة على تمام مسماه كاسيد كرد (لانه) اى السامع (ان علم الوضع) اى وضع تلك المفردات للمعانى المفهومة من المفردات الاول (فهم) المعنى بتوسط الوضع كما فهم من الاول (بلا تفاوت) اذ الطريق فى كليهما الوضع وهذا طريق واحد بالنوع لا يتفاوت افراده (والا) اى وان لم يعلم السامع الوضع فى المفردات الواقعة فى المرتبة

في موضع لا تعبدوا لما في الخبر من الاشعار بأن المنهى مسارح الى الانتهاء فهذا يخبر عنه
وقال تعالى (واذاخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم) في موضع لا تسفكوا لتقصدا الكناية
او للاعتناء بشأن عدم السفك (ومنه) اي من وضع الخبر موضع الطلب قول البليغ
في الدعاء (رحمة الله) او يرحم الله في موضع يرحم الله فانه يحتمل التفأل و اظهار الحرص
في الوقوع وقصد الكناية والاحتراز عن صورة الامر ولذا اخره عن الكل فلا يبرد
عليه ان يقال انه من باب التفأل فالاولى ذكره هناك (وقد يوضع الامر) وكذا
النهي ولو قال الطلب كما في المفتاح يشمل النهي لكان اولى (موضع الخبر
للرضاء بالواقع) الداخلة تحت لفظ الطلب الدال عليه (حتى كأنه) اي كأن
المرضى (مطلوب قال كثير) مخاطبا لعشيته عزرة * اسى بنا او احسنى لاملومة *
لدينا ولا مقلية ان تقلت * اي لا ملومة انت لدينا ولا مبغوضة فذكر لفظ الامر بالاساءة
ثم عطف عليه بلفظ او الامر بصد الاساءة والمعنى على الاخبار اي نحن راض بما تفعلين
في حقى لانلومك اسأت ام احسنت ولا نبغضك وان ابغضت ففيد تنبيه على اظهار مزيد
الرضاء بكل ما اختارته عزرة في حقه وتنبه على عدم تفاوت جواب كثير بتفاوت ما
اختارت عزرة (وعليه) اي وعلى توخى اظهار نفي تفاوت الجواب ورد ٩ (قوله تعالى
استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم) فانه لا يتفاوت
عدم غفران الله لهم بتفاوت استغفار الرسول عليه السلام وقوعا وعدم وقوع فان مقتضى
المقام ههنا هو الاخبار لا الامر لانه لا يصح ان يحمل ههنا على حقيقة الامر وهو طلب
شئ مع ضده قال القاضى البيضاوى في تفسيره وقد شاع استعمال السبعة وسبعين والسبعائة
ونحوها في التكثير لاشتمال السبعة على جملة اقسام العدد وكانه العدد باسره اقول توضع
هذا الكلام ان السبعة اول عدد كامل حيث جمعت العدد كله لان العدد ازواج وافراد
فالازواج والافراد منها اول وثان فالاثنتان اول الازواج والاربعة زوج ثان والثلاثة
اول الافراد والخمسة فردتان فاذا جمعت الزوج الاول مع الفرد الثانى او الفرد الاول
مع الزوج الثانى كانت سبعة وهذه اخاصية لا توجد في عدد قبل السبعة ٧ قال بعض المفسرين
ان العرب يتبالغ في العدد بالسبعة لان التعديل في نصف العقد وهو خمسة اذ زيد عليه
واحد كان لادنى المبالغة واذا زيد عليه اثنتان لكن لاقصى المبالغة ولا زيادة على ذلك
ولذلك قالوا اللسد سبع لانه قد ضوعف قوته سبع مرات ثم سبعون غاية الغايات لان
غاية الآحاد العشرات فمعنى الآية انه تعالى لا يغفر لهم وان استغفرت بكل الاعداد
دأما (وهو) اي وضع الامر موضع الخبر اذا عطف على الفعل ضده (للتسوية)
بين الفعل وضده لان هذا العطف يقتضى التسوية كما في الآية المذكورة حيث سوي

٩ وانما جلنا الآية عليه
لان اظهار معنى الرضاء فيها
منظور فيه لان المقصود
بيان عدم الغفران واما
حديث الرضاء بالاستغفار
فالمقام ناب عنه اشد النبوعند
من له ذوق سليم

٧ ولا يخفى عليك ان نظر
القاضى ادق وبالقبول احق

٤

٧ اى القاه على وجهه
٣ اى اعطاه

وقال اعنى اى يا اعنى يتبدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه على وجهه ٧ وضره
 حسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه ٣ وامثال ذلك اكثر من ان يحصى عند
 البلغاء يعرفها من مارس علم المحاضرات وهذا ايضا هو الباعث في نهى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وتسمية الغلام يسارا ولا رباحا ولا نجححا ولا فالح فانك تقول
 انه هو فلا يكون فيقال لا وهذا النفي تطير ﴿الثانى اظهار الحرص على وقوعه﴾ اى وقوع
 المطلوب (كأنه) اى كأن الطالب (لكثرة ما ناجى به نفسه) من المط (انتقش صورته)
 في خياله فخاله) اى ظنه الطالب (واقعا) حتى ينسب الحس الى الغلط ان حكم بخلافه
 وقد يستخرج لغلطه مجالا وعليه قون المعرى ﴿ماسرت الاوطيف منك يعجبني﴾ سرى
 امامى وتأويبا على اثرى ﴿والسرى هو السير بالليل والتأويب هو السير بالنهار والمراد انه
 لكثرة مناجاته لحبيبه يقول انتقشت في خيالى فاعدك بين يدي ليلامغلط للبصر لعلة الظلام
 وخلق نهارا حتى يكون سببا لعدم رؤية البصر اذ لم تيسر تغليطه بسبب الظلام نهارا
 ﴿الثالث الكناية﴾ كقول العبد لمولاه اذا حول المولى عنده وجهه ينظر المولى الى ساعة
 مكان انظر لان انظر ملزوم ينظر وذكرا للالزم وارادة الملزوم كناية (لحسنها) اى لحسن
 الكناية لكونها ابلغ من التصريح (اول التأدب) والاحتراز عن صورة الامر (اولهما) اى
 لحسن الكناية والتأدب معا ﴿الرابع جل المخاطب﴾ على النعل او تركه (ابلق جل بأبلغ وجه)
 والطفه (نحو تأتى غدا) صادر هذا القول (من تكره) انت (ان ينسب) هو (الى الكذب)
 فح يلزمك اتيانك اليه لتصديق قوله بخلاف ما لو قال ذلك القائل أتي غدا اذ لا يلزمك اتيانك
 اليه اذ لا يلزمه الكذب من عدم الامتثال فلا يلزم عليه النقض بل النقض يلزم عليك بترك
 الامتثال فظهر من هذا ان صورة الخبر الطف من صورة الامر فان فيها صورة الاستعلاء
 فوق الامر وابلغ منها لانه كناية (او غير ذلك) من المناسبات كالاشعار بأن الامر
 قصد الى ان المأمور كأنه متسارع الى الامتثال فهو ينجب عنه وهو ابلغ من صريح الامر
 كما تقول ذهبت الى فلان تريد الامر وكذا الحال في النهى وكقصد الاحتراز عن نسبة
 المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف وفقك
 الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ وكقصد اظهار اعتقاد الاسباب
 كقولك اشتريت لى كذا بدل اشترى او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال وجود المخاطب كقولك
 اعطيتنى في موضع اعطى وان تقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مكان
 ليوطك الى غير ذلك مما يهتدى اليه بالتأمل في المناسبات (فاعتبره) اى وضع الخبر موضع
 الطلب (فى القرآن) فانه مامن آية من آى القرآن على هذا النهج الاواردة على شىء من
 جنس المناسبات المذكورة قال تعالى (واخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا الله)

٩ وقع في نسخ المتن كلها
لفظ نائب وعبرة المفتاح
لفظ كاتب والاولى ما في
المفتاح ولعل ما في نسخ المتن
تخفيف
٩ وهذا الداعي هو حسن
ابن زيد بن محمد بن اسمعيل
ابن الحسين بن زيد بن علي
ابن الحسين بن علي بن ابي
طالب رضى الله عنهم وهو
الذى استولى على طبرستان
وما يليها في خلافة المستعين
بالله وانقادت له الديلمتوهي
جمع ديلم جيل من الناس
في سنة خمس وعشرين
وما تين وقيل في سنة خمسين
وما تين وقم الرى ايضا
وكان سفاكا ومهيذا للعباد
و الببلاد ويسمى بالداعي
الكبير وشاعره ابو مقاتل
الرازى وقدولى الامر بعهده
اخوه محمد بن زيد الى ان
قتل بمرجان

اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب فقولك ايها الرجل في محل نصب
على الحالية اى مختصا من بين الرجال ﴿ تذيب ﴾ لمباحث الطلب والخبر (قد يوضع الخبر
موضع الطلب لوجوه) محسنة ولاستعماله موضع الطلب ﴿ الاول التأول ﴾ بالوقوع كما
اذ قيل لك في مقام الدعاء اعاذك الله من الشبهة وعصمك عن الحيرة ووفقك للتقوى
ليتفأل بلفظ المضى على عدها من الامور الحاصلة التى حقها الاخبار عنها بأفعال ماضية
والتفأل نوع مستحسن الاعتبار (ومنه) اى من التفأل (المفازة) وهى محل الفوز والنجاة
(للفلات) التى هى موضع الهلاك (والناهل) وهو الريان (للعطشان) الذى هو ضده
(والسليم) وهو ذوالسلامة (للاذيع) المضادله (وروى) التفأل فيما هو ابعد وابعده
(حتى لم يكتب للمخدرات) فى دعائها (ادام الله حراستها) لاشتماله على الحروالاست وكذا
لم يكتبوا ادام الله ايامها الى قيام الساعة تحرزا عن لفظ القيام وتخفيف الايام (بل لم يهد
الظرفاء) اى اهل الكياسة مع لطف الطبع لم يهدوا الى الاحباء (السفر جل) لاشتمال
اسمه بالعربية على حروف سفر جل اى عظم اذ فيه ايماء الى سفر الآخرة (ومنه) اى
من التفأل (قول نائب) الخليفة (هرون) الرشيد خامس الخلفاء العباسية (وقد سأله)
هرون (عن شىء لا وايدك الله الامير) وفى بعض النسخ امير المؤمنين وذلك حين سأله عن
شىء يحى ان يحجب بأن قال لامع ان عادتهم جرت بالدعاء للخلفاء عند الخطاب بالجواب
فزاد الواو بين كلمة لا وبين الدعاء بأيدك الله دفعا لتوهم التطير حتى قال الصاحب ابن
عباد لما سمع هذا الكلام ان هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرء
الملاح قيل ان اول من زاد هذه الواو يحيى بن اكرم فى جواب المأمون والذى استحسنها
هو المأمون لالصاحب (و قول نائب (آخر لغيره) اى غير هرون حين خرج الى ناحية
لمطالعة عماراتها واستقراء اماراتها وقد تراءت له فى طريقه شجرة من بعيد (وقد سأله)
اى سأل ذلك الغير نائبه وقال (ما هذه السجرة) فقال النائب (هى شجرة الوفاق) فتأديا
عن لفظ الخلاف (فخلعا) اى هرون الرشيد و خليفة آخر غيره (عليهما) اى على
نائبيهما لكمال تيقظهما فى رعاية الدقائق ومن هذا القبيل ان الخليفة هرون سأل ابنه
مأمون عن جمع المسواك فقال ضد محاسنك يا امير المؤمنين فاحترز عن لفظ مساويك
حتى قيل جعله هرون ولى عهده وقدمه على ابنه الآخر وهو محمد الامين. ومن هذا
القبيل غضب الداعي ٩ العلوى على شاعره ابى مقاتل الرازى الضمير لما فتح مدحه
بقوله ﴿ موعده احبابك بالفرقة غد ﴾ حتى امر باخراجه عن مجلسه وقال له موعده
احبابك يا عمى ولك المثل السوء وروى ايضا انه دخل على الداعي فى يوم المهرجان
واشده ﴿ لا تقتل بشرى ولكن بشرى ﴾ غرة الداعي ويوم المهرجان ﴿ فتطير به الداعي

الشرط يدل عليها ورد ذلك بأن القول ليس سبب الإقامة فالقدير ليقهوا بحذف لام الامر والجواب يكفى توقف الجزاء عليه ولا يشترط عدم التوقف على شىء آخر نحو تَوْضاً يصح صلاتك واما حذف لام الامر فقد عرفت حاله (وقد يقدر الجزاء بعد الشرط) كما يقدر الشرط قبل الجزاء وذلك عند وجود القرأئن (نحو) قوله تعالى في تقدير الجزاء (ان كان من عند الله وكفرتم به) وشهد شاهد من بنى اسرائيل على مثله فأمن واستكبرتم فالجزاء المقدر في الآية (اى الستم ظالمين بدليل) قوله تعالى بعده (ان الله لا يهدى القوم الظالمين) وانما ذكر هذه القرينة ردا لما قدره صاحب الكشف من الجزاء حيث قال المعنى قل اخبرونى ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله وايمانه مع استكباركم عنه وعن الايمان الستم اضل الناس واطلمهم ﴿الخامس النداء وقد سبق في النحو﴾ تفاصيل حروفه وتفاصيل معانيها ولعله اراد بالسبق سبق علم النحو على المعانى رتبة والافاسبق في هذا الكتاب علم النحو كما في المفتاح او اقتدى بصاحب المفتاح وحكى كلامه على ما فيه ﴿ومن الفوائد الشريفة التي لم يذكر في المفتاح ان يا للبعيد وقد يستعمل في القريب تنزيلا له منزله لبلادته كقوله ﴿اذا جعنا يا جرير المجمع﴾ او لانحطاط شأنه كقول فرعون وانى لاظنك يا موسى مسحورا او لارتفاع شأنه كما يقال في الجوار والاستغاثه يارب لاستصغار العبد نفسه عند الحضرة الصمدانية واما قوله صلى الله عليه وسلم انت اعلم اى رب وذلك عند تجلى صفة جلال الله وهويته كاله واستغراقه في قدس اللاهوت وتبرئه عن عالم الملك والمملوكوت (وههنا شىء يشبهه) اى يشبه النداء في ان صورته صورة النداء وحكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء كما هو شان المنقول من باب الى آخر (وليس به) اى الحال انه ليس بنداء حقيقة (نحو اللهم اغفر لنا ايها العصاة وهو للاختصاص) ولما كان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال نقل الى تخصيص ما يريد بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فتقدير المعنى اللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصاة وهذا من باب التجريد كأن المنادى جرد نفسه عن طلب الاقبال ثم يناديها وطريقه ان يذكر او لا ضمير المتكلم ويؤتى بعده بأى على ما ذكر في النحو او يذكر بعد ضمير المتكلم في مقام اى اسم مضاف منصوب دال على مفهوم ذلك الضمير وذلك اما مجرد بيان المقصود بذلك الضمير نحو انا فاعل كذا ايها الرجل اى انا فاعل كذا مختصا من بين الرجال بفعله او الافتخار نحو انا كرم الضيف ايها الرجل اى مختصا من بين الرجال باكرامه اوللتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال وانما يمكن هذه منادى حقيقة لان المراد من صفة

والامر والنهي (تعين) من الاعانة (على تقدير الشرط بعدها) اذا قصد جعلها اسبابا لما بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والمطلوب في الاكثر مطلوب لغيره لانه لا بد له ووسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغنى حينئذ عن ذكر الشرط وادائه وبؤتي بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك في التمني ليتلى ما لا انفقته اى ان ارزقه انفقته وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان اعرفه ازرك وفي الامر اكرمى اكرمك اى ان اكرمت اكرمك وفي النهى لا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك وتقدير الشرط لقرائن الاحوال غير ممتنع فلا حاجة الى ما قيل في قوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم ان تقديره ليقوموا باعمار الجازم لان اغمار الجازم نظير اغمار الجار نادر في فصيح الكلام وتقدير الشرط يفيد حسن النظام (نحو) قوله تعالى (فهبلى من لدنك وليا يرثى) بالجزم على قراءة ابى عمرو والكسائى اى ان تهبلى وليا يرثى (و) قراءة (الرفع) فى يرثى وهى قراءة الباقرين (بالاستيناف) كانه قيل لم تطلبه فأجاب بأنه يرثى (دون الوصف) اى ليس رفعه على كونه وصفا من وليا كما ذهب اليه صاحب المفصل وابن الحاجب (لئلا يلزم منه) اى من الوصف (انه) اى ان ذكر كريات (لم يوهب) وليا يرثه اى يترى بعده (اذ مات يحيى قبله) اى قبل زكرياء عليهما السلام وذلك محال لما قيل من انه يجب ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف اذ لا ضرر في عدم قبول البعض وانما الممتنع رد الكل بل لانه لو لم يوهب لزم الخلف ٩ فى كلامه تعالى حيث قال فى سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكرياء عليه السلام ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه واعترض على رد المصنف كون يرثى وصفا بأن بعض الروايات ٧ على هلاك زكرياء قبل يحيى عليهما السلام فان قلت وكذا يلزم الكذب فى كلام زكرياء عليه السلام على ما اختاره المصنف اذ الاستيناف اخبار جازم بأنه يرثه قلت المقصود بيان غرضه فى طلبه لا الاخبار ولا غرضه فى عدم ترتب الغرض على ما طلبه لاجله فان قلت لا يحصى عن الكذب فى قراءة الجزم قلت لعله بنى الاخبار على ظنه اى يرثى فى ظنى فلا يلزم الكذب وهذا هو التأويل بعينه فى قوله عليه السلام كل ذلك لم يكن حين قال ذواليدىن اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله مع وجود السهو حيث سلم على رأس ركعتين فى صلاة العصر (وقال) تعالى (وقل) لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة الآيتة) والتقدير قل لهم اقيموا فانك ان قلت لهم اقيموا يقيموا الصلاة وعلى هذا القياس ينفقوا فقول قل محذوف كحذف الشرط وجواب

٩ الخلف بفتح المعجمة وسكون اللام الردى من الكلام وعبر به دون الكذب رعاية للادب بقدر الامكان
سـ

٧ قال فى الكشف فى تفسير قوله تعالى لتفسدن فى الارض مرتين اوليهما قتل زكرياء وحبس ارمياء حين انذرهم سخط الله تعالى والآخرة قتل يحيى بن زكرياء سـ

السقي لان الماء انما يطلب عادة عند الحاجة القاسرة فكم يكن الفور مستفاداً من الامر بل من القرينة وقيل مراد المصنف ان المأمور ينم بتأخير المأمور به ولا يعد عاصيا فلا يرد عليه ما ذكر ولا يخفى عليك انه انما بنى كلامه على حمل كلام المصنف على ان كونها للفور بناء على الظاهر لانها موضوعان لذلك لكنك قد عرفت ان العبارة لا يساعد هذا نعم لا يلزم منه ان المصنف يتخذ مذهباً لانه بصدد تلخيص كتاب المفتاح (و) كذا يستهجن (العرف) (النهى قبل الفعل وبعد) (النهى) (ابطلاله) اي للامر وذلك ان المولى اذا امر عبده بالقيام ثم نهاه عند عقيب الامر يعد ذلك تغيير الامر اوجع المنهى والمأمور به في زمان واحد دون تقديم النهى على تحصيل المأمور به حتى ان مثل هذا يستهجن في العرف ويعد سفها ولولم يكن كل من الامر والنهى للفور لما استهجن العرف ذلك لجواز حصول مضمونهما معا بأن لا يقوم اولاً ثم يقوم في زمان آخر أو بالعكس (وهما) اي الامر والنهى (للمرة او للاستمرار) فقد ذهب جمع من الاصوليين الى الاول وآخرون الى الثاني والاكثر على ان النهى للثاني وقيل للاول لكن (الوجه) اي المختار (انه) اي الطلب بالامر والنهى (واما لقطع الواقع) وازالته كما اذا قلت للساكن تحرك طالبا لقطع سكنه الواقع وللمتحرك لا يتحرك طالبا لقطع الحركة الواقعة (فلمرة) اذ المطلوب في كليهما يحصل بالمرة ولا ضرورة الى تقرير الزيادة (او) ان الطلب بالامر والنهى (لاتصاله) اي لاتصال الواقع وعدم انقطاعه كما اذا قلت للمتحرك تحرك او لاتسكن (فللاستمرار) اذ المطلوب ابقاء الواقع فللم بدل اللفظ على الغاية المعينة يحمل على الاستمرار لعدم كون زمان اولى من زمان ولما توهم ان الامر بالواقع طلب تحصيل الحاصل اشار الى جوابه بقوله (وليس) طلب الواقع (امرا) بتحصيل الحاصل لتوجهه) اي لتوجه الطلب (الى المستقبل) اي الى تحصيل مثل الواقع في الاستقبال ولا شك ان مثل الواقع غير موجود حال وجود الواقع لاستحالة اجتماع المثليين فيتوجه الطلب الى غير الحاصل وبعبارة اخرى المطلوب هو استمرار المطلوب لانفسه كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم * واعلم ان هاتان المسئلتان اعنى كون الامر والنهى للفور او للتراخي وكونهما للمرة او للاستمرار مشتركتان بين هذا الفن وبين علم الاصول ويبحث عنها ههنا من حيث كيفية تطبيق الامر والنهى على ما اذا كان المقام مقتضيا للفور او التراخي او للمرة او الاستمرار وفي علم الاصول من حيث دلالة الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة على الفور او التراخي وعلى المرة او الاستمرار وبين هاتين الحثيتين فرق جلي كما لا يخفى **خاتمة** لمباحث الامر والنهى بيان مشاركتها للنوعين السابقين (هذه) الانواع (الاربعة) التي هي التني والاستفهام

تعالى والوالدات يرضعن اولادهن معنا ليرضعن والعلاقة في هذا المجاز مشابهة أحدهما الآخر في الدلالة على وجود الفعل والمرجح للخبر إيهام عدم الاحتياج الى الإيجاب وفي عكسه الاحتياج اليه من حيث تبعيد الفعل عنه أو تبعيده عن الفعل وهذا كلام وقع في البين لاقتضاء رعاية المناسبة ذكرها وباللغة العون والتوفيق ﴿الرابع﴾ من ابواب الطلب ﴿النهى﴾ وهو ترك اقتضاء ترك الفعل بالقول استعماله (وحره لاجازمة) وحدها كقولك لا تفعل (وهو) اى النهى (كلامه فى احكامه) المذكورة من افادة وجوب الترك اذا صدر ممن هو اعلى رتبة من المنهى وافادته طلب الترك فقط اذا لم يوجد شرط الوجوب وتولد ما يناسب المقام بحسب قرائن الاحوال حينئذ فاذا استعمل على سبيل التضرع يسمى دعاء ٩ كقول المبتهل الى الله الهى لا تنكفى الى نفسى واذا استعمل فى مقام تسخف الترك يسمى تهديدا وان استعمل على سبيل التساوى يسمى التماسا وان استعمل فى مقام الاذن يسمى اباحة والفرق بين امر الاباحة ونهياها ان الاول كون الاذن فى الفعل مقصودا اصالة وفى الترك تبعا والثانى بالعكس وايضا قد يستعمل لا تفعل فى مقام طلب الافضل فيفيد ندبة الترك وكرهية الفعل تنزيها وقد يستعمل فى التحقير كقوله تعالى فلا تمدن عينيك وقد يستعمل فى بيان العاقبة كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون وقد يستعمل فى الأأس كقوله تعالى لا تعتذروا وقد يستعمل فى الارشاد كقوله تعالى لا تسألوا عن اشياء وقد يستعمل فى التسلية كقوله تعالى لا تحزن (وهما) اى الامر والنهى (للفور) يعنى انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الاتيان بالفعل والترك فى اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما (اول التراخي) ضد الفور (فتعتمد) انت (القرينة) المعينة لشيء منها (ودونها) اى دون القرينة (فالظاهر انهما) اى الامر والنهى (للفور كالنداء والاستفهام) فان هذه الاربعة مشتركة فى ان كل واحد طلب وفى استدعائه امكان المطلوب ثم الاخير ان ظاهر ان فى تعجيل المطلوب بالاتفاق فكذا الاولان وانما قال فالظاهر اشارة الى بدهة الدعوى وان ليس غرضه قياسا على النداء والاستفهام حتى يعترض عليه بمنع كون المشترك علة الحكم وبطلان القياس فى اللغة وما قيل ان هذا انما يرد على من ادعى انهما موضوعان للفور دون من يدعى انهما للفور ظاهرا كما هو مراد المصنف فلعله جل الظاهر على ان كونهما للفور بناء على الظاهر لكن العبارة لا يساعد ذلك اذ المتبادر من ان كونهما للفور ظاهر غنى عن الدليل كما نبهنا عليه (والعرف يستحسن المبادرة) فى امثال المأمور به والى الاجتناب عن المنهى عنه (و) كذا العرف (يذم بعدمها) اى بعدم المبادرة اليهما ولهذا لوقال المولى لعبده اسقنى واخر العبد السقى عدعاصيا وذم ويرد عليه ان هذا انما يتم اذا لم يكن هناك قرينة الفور اصلا وأى مقام يقتضى الفور من مقام طلب

٩ وأعلم انه اطلق الدعاء واخواته فى مباحث الامر على المعانى حيث قال ولدت الدعاء وكذا فى غيره وفى مباحث النهى على الالفاظ حيث قال سمي دعاء تنبيها على انها تطلق عليهما ٩

واباحة لمن يستأذن فيه بلسان المقال او بلسان الحال كقولك جالس الحسن او ابن سيرين
وهذا وان كان خارجا عن الطلب لتسوية الطرفين ولزوم رجحان احدهما في الطلب
الا انهم ادرجوه في الطلب لكونه في صورة الطلب وكون هذا المعنى متولدا منه بحسب
القرائن ويمكن ان يقال ان المقسم تناول للملاطاب فيه كما اثرنا اليه في تفسير قوله وحينئذ
تولد (او تهديد) في مقام كون المأمور مسخوطا عليه وعدم رضاه الامر بالمأمور به كقوله
تعالى ومن شاء فليكفر وهذا ايضا ليس بطلب حقيقة بل هو معنى متولد على قياس
الاباحة او يقال المقسم تناول للملاطاب فيه (او تمن) ان استعمت في مقام لا يقدر المأمور
على تحصيل المطلوب كقول امرئ القيس * الا ايها الليل الطويل الانجلي * يصبح وما الاصبح
منك بامثلي * الاصبح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ايزل ظلامك بيضاء الصبح ثم
قال وليس الصبح بأفضل منك عندى بانى اقاى همومى نهارا كما اقاى سيبها ليللا فليس
الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك بل تمنى الانجلاء فقط ولم يحمل
على الترجي لاستطالة الليلة بحيث لا طماعية في انجلائها (او اكرام) اذا استعمت في مقام
يحصل من حصول المطلوب اكرام المأمور كقوله تعالى ادخلوها بسلام آمنين (او اهانة)
اذا استعمت في مقام يلزم المأمور به اهانة المأمور نحو قوله تعالى كونوا احجارا * واعلم ان
المعاني المتولدة من الامر الموضوع للوجوب خمسة عشر صرح بذلك المصنف في شرح
مختصر ابن الحاجب وذكر منها ههنا ثمانية واما المعاني الغير المذكورة * فمنها الندب
نحو قوله عليه السلام لابن عباس رضى الله عنهما كل مما يليك فان الادب مندوب اليه
* ومنها الارشاد كقوله تعالى فاستشهدوا فان الله تعالى ارشد العباد عند المداينة بالاشهاد
والفرق بينه وبين الندب الندب لمصلحة الآخرة والارشاد لمصلحة الدنيا * ومنها الامتنان
كقوله تعالى كلوا مما رزقكم الله فان اقتران قوله رزقكم الله قرينة الامتنان على العباد
* ومنها التسخير كقوله تعالى كونوا قردة خاسئين لانه تعالى اتماخاطبهم بذلك في معرض
ندليلهم وهذا يقرب من الاهانة والفرق حصول الفعل في التسخير دون الاهانة * ومنها
التعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله واتماطاب منهم المعارضة لتعجيزهم * ومنها
التسوية كقوله تعالى اصبروا اولاتصبروا اذ المراد سواء عليكم اصبرتم ام لم تصبروا
ويقرب هذا من الاباحة والفرق ان التسوية في مقام السخط والاباحة في مقام الرضاء
* ومنها الاحتقار كقوله تعالى بل القوا ما انتم ملقون فاستعملها في معرض احتقار سحر
السحرة في مقابلة المعجزة * ومنها التكوين كقوله تعالى كن فيكون * ومنها وروده بمعنى الخبر
حيث يكون المقصود تعريف المخاطب بثبوت الخبر به للخبر عنه كقوله عليه السلام
اذ لم تستحي فاصنع ما شئت معناه صنعت ما شئت واعلم انه يمكن عكس هذا ايضا كقوله

السكاكى ههنا لانه بصدد تلخيص كتابه وقيل الامر فى الآيه بمعنى المشاورة اى ماذا تشيرون وقيل انما قاله فرعون عند الدهشة وكيف وعدم تسمية الطاب على سبيل التضرع او التساوى امرا مقطوع به جزما والتفصيل فى علم الاصول (واما الصيغ) من نحو هذه الالفاظ المذكورة فللاستعلاء (على الاظهر) من القولين (لاطابق النحاة على انها) اى ان هذه الصيغ (صيغة الامر ومثاله) وكذا لام الامر وبالجملة اضا فوها الى الامر دون الاباحة والتدب والمتبادر من الاضافة ههنا الاختصاص ولا طريق ههنا الى الاختصاص سوى الوضع واذا كانت هذه صيغة الامر ومثاله وقد عرفت ان الاستعلاء داخل فى مفهوم الامر فيكون هى ايضا للاستعلاء * واعلم ان السكاكى جعل اصل الدليل تبادر الامر عند استماع الصيغ دون غيره من الدعاء والالتماس وغير ذلك والتبادر آية الحقيقة وجعل ما ذكره المصنف من اطباق النحاة مؤيدا لهذا الدليل لادبلا برأسد لاحتمال ان يقال المراد بالامر فى هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوى فيكون الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوى الذى هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف فى الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا بل هى بمعنى من وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا تصلح للامداد كما يصلح ما ذكره السكاكى (والاشبهه) وفى بعض النسخ والاشبهه وهو الاشبهه والمطابق للمفتاح اى لاشك (ان ذلك) اى الامر (الاجاب) لاتيان الماء وره على الأمور بأن يتعلق الذم بتركه (فان صدر) الاجاب (من) شخص هو (الاعلى) رتبة من الأمور (افاد) الاجاب (الوجوب) اى وجوب القول على الماءور بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك بما تصور اختلافها بحسب اختلاف الآمر والمقام او يقال بحسب جهات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اما الاول فاستحقاق فاعله الثواب وتاركه العقاب واما الاخير ان فاستحقاق فاعله المدح وتاركه الذم (والا) اى وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة (فلا) يستتبع الاجاب الوجوب بل مجرد الطلب وليس المراد بالاجاب حقيقة الالتزام من غير رخصة فى تركه بل قصد الالتزام حتى صح مفارقتة من العلو الى الاستعلاء فلا يرد ان الاجاب لا يخطىء الوجوب بناء على ان الوجوب مطاوع له (و حينئذ) اى حين اذ لم يفد الامر الوجوب بل الاجاب بدون الوجوب كما اذا صدر من غير الاعلى او الطلب فقط كما اذا صدر من غير استعلاء او بدون الطلب ايضا (تواد بحسب القرائن ما يلائم المقام) ويناسبه (من دعاء) عند استئمالها على سبيل التضرع كقولنا اللهم اغفر وارحم (اوسؤال) او التماس عند استئمالها على سبيل التلطف كقولك لمن يساويك فى المرتبة افعل بدون الاستعلاء (واذن) فى الفعل

فقط لا يجوز لان التقديم يستدعي العلم بنفس الفعل والاستفهام عن الفعل يستدعي
 الشك فيه فيتنايان (و) مقام (اضربت زيدا) فانه يجوز اذ اسئل عن نفس الضرب
 ولا يجوز اذ اسئل عن اختصاص زيد بالضرب الواقع واذا عرفت تفاوت المقامات
 المذكورة (فلا يحمل) قوله تعالى مخاطبا لعيسى عليه السلام (أنت قلت للناس)
 اتخذوني وامى الهين من دون الله (على التقديم) اى تقديم انت وهو الفاعل معنى
 على قلت لافادة التخصيص اذ ليس الانكار راجعا الى اختصاصه بهذا القول بل الى
 نفس القول فيعمل التقديم على افادة التقوى فلا يلزم انكار القول بالهمزة وتسليمه
 بالتخصيص كما عرفت في نظائر هذا ﴿ الثالث ﴾ من الانواع الخمسة الامر وله اللام ﴿
 المكسورة الجازمة (فى) غير الفاعل المخاطب نحو (ليفعل) وقد يستعمل نادرا فى
 امره ايضا (وصيغ) مخصوصة موضوعة للامر الحاضر بينت فى علم الصرف نحو
 انصرو قل ومد وغيرها (واسماء) موضوعة للامر الحاضر (قد بينت فى) علم
 (النحو) نحو نزال وتراك و رويد وصه وغيرها وانما احال اسماء الافعال الى علم النحو
 وسكت عن احالة الاسماء الموضوعة للامر الحاضر الى علم الصرف لشهرة امر الثانى ٧
 بدخولها تحت الضابط دون الاول لانها سماعية يحتاج الى عدها اولانه عد النحو
 والصرف علما واحدا كما هو مذهب المتقدمين واحال كليهما الى علم النحو (والامر)
 اى اللفظ المركب من امر فى عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة وفى لغة العرب
 (اقتضاء الفعل) اى طلب الفعل القائم بالنفس (بالقول) المخصوص من الصيغ
 والاسماء المذكورة (استعلاء) وما وقع فى المفتح من انه عبارة عن استعمالها
 اى الصيغ فقد نشأ عن انكار الكلام النفسى كما هو مذهب المعتزلة ولا شك
 ان اقتضاء المدلول عليه بالقول كلام نفسى بلا شبهة وقيل ان الامر عند اهل
 العربية فعل اللسان وهو القول المخصوص دون فعل القلب وهو اقتضاء الفعل
 بالقول عند الحنفية والقول والفعل عند الشافعية وكان الاولى ان يعرف على
 مذهب اهل العربية وانما اعتبر الاستعلاء دون العلو لان الادنى اذا كان مستعليا عند
 الامر عد فى اللغة أمراً وفى عرف الادب مسيئاً للادب وانما ذكر المصنف قيدا لاستعلاء
 تبعاً للسكاكى وهذا مذهب ابى الحسين من المعتزلة وبعض من اهل السنة كان اشتراط
 العلو مذهب جمهور المعتزلة وامام مذهب الاشاعرة فاهمال كل من القيدى لزمهم الادنى
 بامر الاعلى كما فى قوله تعالى حكاية فرعون ماذا تأمرون ولم يكن لهم علو على فرعون
 لانهم كانوا يعبدونه ولا استعلاء لان العبادة يقتضى غاية الخضوع والاصل فى الاطلاق الحقيقة
 وقد صرح المصنف بأن المذهب الحق هذا فى شرحه لمختصر ابن الجاجب لكنه اقتدى

٧ فيه لطف لا يخفى ٤

الداخي عن عدد دعائه مع كونه بما يرجي كونه اعرف من غيره يدل على كثرة المناسبة
لاستبطائه على الاجابة فهو شكاية عن بطؤه وقد يقصد به النهي عن التأخير (وكم تدعوني
للاينكار) اي كم تكرر دعوتي بلا فائدة الاجابة (وكم احلم للتهديد) ومراده انكار
الحلم ويتولد منه تقرير العتاب ويتولد منه التهديد والحلم هو الاناء والصبر (وكيف
تؤذي اباك لانكار) اي لانكار الايذاء (والتعجب) من ارتكابه (والتوبيخ) لفاعله او لمستحسنه
(ومنه) اي من قبيل ما ذكر من المعاني قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم امواتاً
فأحياكم) وتلخيص ما حققه السكاكي في الآية ان كيف للسؤال عن الحال مطلقا الا انه
اذا ادخل على فعل كان سؤالا عن احوال مختصة بذلك الفعل ٦ ولا شك ان للكفر
مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به كما يقال كافر معاند ٣ وكافر جاهل فيكون
كيف تكفرون سؤالا عن كفرهم في حال العلم ام في حال الجهل ثم لما قيد بقوله وكنتم
امواتا اي كنتم تعرفون بقصتكم هذه من اطوار خلقه الانسان وبلوغه رتبة احسن
تقويم تعين الكفر حال العلم لاستنزاه العلم بالقصة المذكورة العلم بصانع موصوف بصفات
الكمال الجامع للعظمة والجلال المنزه عن شوائب النقصان الواقع في مراتب الامكان ولا
ينبغي ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصارف اي صارف فصدور الفعل عن القادر
مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب ومثناة انكار وتوبيخ (و) كذا يقال حال تدليل
المخاطب (ابن مغيث) اذ ليس معناه السؤال عن مكان المغيث لان هذا الكلام وقت العلم
بعدم المغيث فيكون (للاينكار) اي لانكار وجود المغيث (والتقريع) لكونه سؤالا
عند الحاجة الى المغيث (نحو) قوله تعالى (ابن شركائ الذين كنتم تزعمون) اي تزعمونهم
شركاء الله وليس هذا سؤالا عن مكانهم اذ لا وجود لشريك واحد لله تعالى فضلا عن
الشركاء فضلا عن ان يكون لهم امكنة فضلا عن ان لا يعلم امكنتهم علام الغيوب تعالى عما يقول
الظالمون علواً كبيراً بل المراد توبيخ الجاهلين المدعين للشركاء لان هذا السؤال انما يكون
وقت الحاجة الى الاغاثة وهو وقت ورودهم النار كما قال تعالى ويوم نحشهم جميعاً ثم نقول
للذين اشركوا اين شركائ الآياتة ﴿خاتمة﴾ لمباحث الاستفهام (لا ينبغي عليك) بعدما عرفت
ان المستفهم عنه لا بد وان لا يعلم علماً تاماً وان تقديم الفاعل معنى وكذا المفعول يستدعي العلم
بوقوع نفس العلم (مقاماً انت ضربت زيدا بنية التقديم او غيرها) اي بغير بنية التقديم
لان هذا التركيب لا يجوز على نية التقديم لان التقديم يستدعي الجزم بالفعل والاستفهام
الشك فيه فيتنا قضان بخلافه بدون نية التقديم (و) لا ينبغي عليك ايضا مقام (ازيدا
ضربت) فان السؤال عن اختصاص زيد بالضرب الواقع بجوز هذا التركيب وعن الضرب

٦ مثلاً اذا قلت كيف جئت
كان معناه اراك بما اماشيا
لا آكلا او صاعماً ٤

٣ وهو من اهل الكتاب ٤

والمسجد والسوق وجوابه تعيين واحد منها (وأنى بمعنى كيف) كقوله تعالى فأتوا
 حرثكم انى شئتم بعد ان يكون السداد ٣ واحداً وكانت اليهود يزعمون ان المولود من جاع
 والمرأة فيه محببة يصير احوال فنزلت الآية ردا لزعهم (و) بمعنى (من اين) على نوع
 من المجاز لانه بمعنى من اى وجه لا للمكان حقيقة كقوله تعالى قال يا مريم انى لك هذا اى
 من اين لك روى ان زكريا عليه السلام وجد عند مريم فأكهه الشتاء في صميم الصيف وبالعكس
 مع اغلاقه عليها سبعة ابواب (ومتى للزمان) اى للسؤال عنه كما يقال متى جئت فيجب
 يوم الجمعة (وكذا ايان) للسؤال عن الزمان (قال) على بن عيسى (الربى) نحوى
 بغداد (وفيها) اى فى ايان (تعظيم) اى يستعمل هو خاصة فى مواضع التعظيم والتفخيم
 (نحو) قوله تعالى (يسأل ايان يوم القيامة) ٧ اى متى يكون استبعادا واستهزاء عن الاعتقاد
 بوقوعه (و) كقوله تعالى (يسألون ايان يوم الدين) استبعادا واستهزاء ايضا قيل الاولى
 ان لا يذكر معانى هذه الكلمات ههنا لان بيانها وظيفة لغوية اقول قد مر جوابه فى اسما
 الاشارة ولئن تنزلنا عن ذلك فهذا استطراد لية المغانى الاصلية عن المتولدات (وهذه)
 الكلمات (قديتولد منها امثال ماسبق) من المعانى التى هى نتائج امتناع الاجراء على
 الاصل فى الابواب الخمسة (بالقرائن) من احوال المقام المانع عن الحمل على الاستفهام
 والمقتضى لما يناسب سباق الكلام (فيقال ماهذا ومن هذا للتحقير) والاستخفاف لا
 الاستفهام كأنه لحقارته غير معلوم وملتفت اليد وكون التحقير مستفادا من اسم الاشارة
 لينا فى استفادته من الاستفهام لما تقرر من جواز تعدد الدال مع وحدة المدلول فى الخطايات
 وان لم يحز تعدد العلل الخارجية فينبذ اما ان يكون المستفاد من كليهما تحقيرا واحداً
 بعينه او تحقيرين تقويبا بالاجتماع ولو مثله بمن زيد وما الثوب لم يقع الاشتباه اصلا (ومالى
 للتعجب) اذ الاستفهام عن حال نفسه لا يجوز لكونه معلوما فيحمل على التعجب لانه مما يلزم
 الاستفهام عن الغير قيل فيكون مجازا من باب اطلاق الملزوم واردة الا لازم اقول هذا اذا
 استعمل الاستفهام ههنا فى التعجب الا لازم له وليس كذلك بل الاستفهام مستعمل
 فى حقيقته ولما لم يناسب المقام يفهم منه معنى مناسب له من غير استعماله فيد الا يرى انه
 لو استعمل اللفظ فيه لم يصح جعله متولداً من الاستفهام اذ التولد يقتضى وجود معينين
 وفى المجاز ينصب قرينة على عدم ارادة المعنى الحقيقي وكما بينهما فاحفظ هذا فان له موقعا
 فيما سيجيء ولا اكرره هناك (نحو) قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام ٩ (مالى
 لارى الهدهد) مع ان تسخير الانس والجن والطيور يقتضى رؤيته فيتعجب من عدم
 رؤيته (و اى رجل و اى رجل هو للتعجب) اذ معناه رجل عظيم من شأنه ان يتعجب
 منه (وكما دعوتك للاستبطاء) اذ مراده دعوتك مرارا فتأخرت وذلك لان سؤال

مبينا على اشتراك كلمة ما بين معنييه اولى من بناء الوجد السابق عليه لان جل ما على الوصف في السؤال عن الخصوصية اولى من حملها عليه في السؤال عن الجنس اقول كلاهما سؤال عن حقيقته تعالى الا ان الاول مع اعتقاده من جنس ما يشاهد من الموجودات والثاني بدون ذلك الاعتقاد واهل اللغة لا يريدون بالجنس الحقيقة المشتركة بل الحقيقة المختصة فقط فلا يكون الثاني اولى بازادة الوصف من الاول كما لا يخفى وقد يوجد توجيهها ثالثا وهو الذى مال اليه العلامة الزمخشري حيث قال والذى يليق بحال فرعون يعنى ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى عليه السلام الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما اثبت بتقرير قوله جننه الى قومه وظن به حيث سماه رسولهم فلما ثبت بتقرير آخر غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيرى ولا يخفى ان هذا التوجيه على ارادة فرعون بما الوصف وانما التخطئة في جعله تعالى شريكا له على زعمه الباطل واعتقاده الجاهل (ومن لذوى العلم) اى للسؤال عن جنس ذوى العلم كالبشر والملك والجن والمشهور انه سؤال عن العارض المشخص لذوى العلم حتى اذا قيل من جبرائيل يجاب بما يقيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك يأتى بالوحى الى الرسول (نحو) قوله تعالى حكاية عن فرعون في خطاب موسى وهرون (فمن ربكما) اى مالكما ومدبر امركما امك ام جنى ام بشر (منكراً) لان يكون لهما رب سوى فرعون ولما كان مشتهراً بدعوى كان الاستفهام راجعا الى انكار رب سواه اول تقرير ربوبيته (فقال) موسى عليه السلام (ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى لانه) اى لان قوله (هذا يوجب للعاقل الاعتراف) بكون الصانع ربا لارب سواء الموصوف باعطاء كل نوع صورته وشكله المقدر له والمناسب للمنفعة التى خلق لاجلها وهدايته الى ما يتوصل به الى ما اعطاء من بقاءه وكآله اختيارا او طبعاً فالخلق بمعنى الخليفة وقوله خلقه اول مفعولى اعطى وكل شئ ثانياً وقدم للاهتمام اى اعطى خليفته كل شئ يحتاجون اليه ويجوز ان يكون خلقه ثانياً المفعولين اى اعطى كل شئ صورته وهيئته المطابقة للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التى تطابق الابصار وعلى هذا غيرها (واى لما يميز) اى للسؤال عما يميز (احد المتشاركين في امر عام) لهما ذاتى او عرضى كقوله تعالى اى الفريقين خير مقاماً اى نحن ام اصحاب محمد (وكم للهد) اى للسؤال عند (قال تعالى) في سؤال اهل القرية (كم لبثتم في الارض عدد سنين) اى احياء وامواتا في القبور (وكيف للحال) اى للسؤال عنه وهو ينتظم الاحوال كلها مثل صحیح أو سقيم او مشغول او فارغ الى غير ذلك من الاحوال وحوابه تعيين واحد منها (واين للمكان) اى للسؤال عنه ينتظم الاماكن كلها مثل الدار

٦ قوله تعالى حكاية عن فرعون
ومن ربكما يا موسى انما
خاطب الاثنين لاشتراكهما
في الدعوة وخص موسى
بالنداء لانه الاصل وهارون
وزيره اولانه عرفه لرتبة
ولاخيه لسنافا خصه بالنداء

٧ ليفخمه كذا قيل

٨ جمع الخلاق

٩ بمعنى المصدر

ومارب العالمين) حين سمع من موسى عليه السلام انه قال انارسل رب العالمين فسأل
بمعن الجنس سؤال كل جاهل (اي أى جسم من الاجسام لاعتقاد الجهال ان كل موجود
قائم بنفسه جسم اجاب موسى عليه السلام بالوصف) حيث قال رب السموات والارض
وما بينهما ان كنتم موقنين تنبيها على كيفية النظر المؤدى الى العلم بحقيقة قدر ما يمتاز
عن حقائق الممكنات بذكر وصف مناسب له ويميزه عن اجناس الاجسام بل عن
اجناس الممكنات باسرها و اشار الى ان هذا الاعتقاد من فرعون لعدم الايقان وحث
على اعمال فكره في النظر المؤدى الى العلم اليقيني بذاته وصفاته وفي ذلك تلقى السائل
بغير ما يسأله تنبيها على انه الاول والاليق بشانه وانما اجاب بالوصف (تعريضا بتغليظه)
وتحطته في اعتقاده من انه تعالى جسم (فليتفطن) فرعون (له) اي لذلك التعريض فقال
اولا تجيبا من حوله من جماعة الجهالة من عدم مطابقة جواب موسى لسؤاله على زعمه الباطل
الاتسعون فعديل موسى عن الآيات المتعلقة بالآفاق الى الآيات المتعلقة بالانفس التي هي اظهر
في الدلالة على وجود الصانع وصفاته فقال ربكم ورب آبائكم الاولين ولما رأى فرعون
استمرار موسى على جواب لا يطابق سؤاله على زعمه الباطل عرض بموسى ثانيا
واستهزأ به وجنته (فقال ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون) ولما رأى موسى
عليه السلام عدم فطنهم لماسلكه من الجواب الحكيم حيث انكر وا جوابه كرتين فغلظ
في الثالثة (فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون) فعديل الى وصف
ثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع يحدتها مما له نوع استمرار ثم عرض
بجنون فرعون وقومه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم بعدم اطلاعهم على فساد مسألتهم الحقاء
واسلوب جوابه الحكيم واعترض عليه بأن التخطئة مبتنية على عدم مطابقة الجواب للسؤال
لاعلى كون ما للسؤال عن الوصف حتى لو فرض كون ما للجنس كانت التخطئة على حالها
وان جوابه بالوصف مبني على التخطئة في السؤال لا على كون ما للوصف اقول هذا غفول
عن سياق الكلام اذ الكلام في كون جواب موسى بالوصف عند السؤال بما دال على جواز كون
ما للوصف وامر التخطئة مذکور بطريق الاستتباع اذ في الجواب بالوصف عند ارادة
السائل الجنس تنبيها على ان المناسب ههنا استعمال ما في معنى الوصف دون الجنس واما
ذكر تخطئة فرعون لموسى عليه السلام فذلك استطرادى وقد يوجه الآية بوجه آخر
وهو ان يكون سؤال فرعون عن خصوصية ذاته تعالى مطلقا لا عن اشياء عرفت اجناسها
وشهدت من الاجرام والاعراض كما في الوجه السابق ويكون جواب موسى تنبيها
على ان خصوصية ذاته محجوبة عن العقول انما الذى الى معرفته سبيل هو معرفته بصفاته
استدلالا بأفعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب ظاهر ايضا قيل جعل هذا الوجه

المعترض السيد السند
قدس سره

قائله السيد السند قدس سره

ولم يقل يتمتع (ويختص) هل (بالاستقبال) بان يجعل الفعل المضارع مختصاً بالاستقبال بحسب الوضع كما عرح به كثير من الثقات (فلا تقل لمن مباشر الضرب هل تضرب) لانها حينئذ للحال فلا يكون موقفاً لهل المختص بالاستقبال (بل) تقول (اتضرب) بالهمزة لانها لا يختص بالاستقبال (ولا استدعائه) اى هل (الاثبات والنفي) بناء على كونه لطلب الحكم بالثبوت او النفي (اختص) هل (بالصفات) التي يدل عليها بالافعال وبما في حكمها من المشتقات دون الذوات لانها لا تثبت ولا تنفي كما مر فيما سبق ولان الذوات لا اختصاص لها بزمان من الازمنة الثلاثة (ولا اقتضائه) اى هل (الاستقبال اختص بالزمانية) من الصفات وهى الافعال ودلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع (فاقتضى) هل (الفعل) دون الاسماء المشتقة بما ذكر من اقتضاء الصفات والزمانية لان الفعل من قبيل الصفات وموضوع لزمان معين من الازمنة الثلاثة (فاذا عدل) الكلام مع هل (عنه) اى عن الفعل الى الاسم (كان) ذلك الكلام (ادخل في الثبات) لان ابراز ما يستجدد في معرض الثبات ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم تجدده وحصول ثبوته ولذلك بلغ قوله تعالى فهل اتم شاكرون في مقام اداء الشكر الرتبة العالية من البلاغة لكونه ادل على طلب ثبوت الشكر من فهل اتم تشكرون على تقدير فهل تشكرون اتم تشكرون لدلالته على التجدد ومن افانتم شاكرون فانه وان كان منبئاً عن الثبات لكن لكون هل ادعى للفعل من الهمزة يكون ترك الفعل مع هل ادل على كمال العناية بحصول ثبوت الفعل من تركه مع الهمزة ولكون هل ادعى للفعل واقتضاء العدول عنه نكتة قوية (فلا يحسن) ذلك (الامن البليغ) العارف بالنكت ومقتضيات المقام دون غيره لانهم بمعزل عن رعايتها (كقوله) اى كعدم حسن قول الشاعر (ليك يزيد ضارع لخصومة) الامن البليغ العارف يجعل الفعل مبنياً للمفعول وجعل ارتفاع ضارع مبنياً على انه جواب سؤال مقدر اذ لا يجترى عليه الابليغ متمرن في صياغة التراكيب (ومما يختص بالتصور ما للجنس) اى للسؤال عن الجنس والماهية سواء كانت حقيقية او اعتبارية (نحو) قوله تعالى (ما تعبدون من بعدى اى اى جنس من الموجودات) توثر ونه في العبادة والمراد تقريرهم على التوحيد والاسلام فأخذ ميثاقهم على الثبات عليهما وكقولهم ما الكلمة وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد وهذه ماهية اعتبروها اهل العرف ووضعوا بازاها اسم الكلمة (او للوصف نحو ما زيد اكريم ام شجاع ام عالم ونحوها) من الصفات والسؤال عن الوصف يسأل بما عن ذوى العلم كقوله تعالى والسماء وما بناها اى والقادر الذى بناها (ولتردها) اى لتردد (ما بين الامرين) السؤال عن الجنس والسؤال عن الوصف (لما قال فرعون

(و) المطلوب (في التصديق تفصيل مجمل) لا غيره (هو) اى ذلك المجمل (الحكم) اى تعرف انتساب المسند الى المسند اليه لكن لاتعلم (اننى هوام اثبات) فان كل شيئين فرضا يعلم بالضرورة ان بينهما نسبة مامن الثبوت او الانتفاء والمط هو حصول نسبة معينة في الذهن فانت عالم بالاجال جاهل بالتفصيل (فن) النوع (المشترك) بين طلب التصور وطلب التصديق (الهمزة نحو اقام زيد) في طلب التصديق في جملة فعلية (وازيد منطلق) في جملة اسمية وفي ايراد المثالين تنبيه على عدم اختصاص الهمزة بواحد من الجملتين المذكورتين (وازيد قائم ام عمرو) في طلب تصور المسند اليه فالقائم معلوم اجالا لكنه مجهول التعيين (واقائم زيد ام قاعد) في طلب تصور المسند حيث يعلم اجالا ان هناك شخصا متصفا باحدهما لكنه مجهل التعيين والحق ان تصور المسند او المسند اليه حاصل اولا فليس المط الا التصديق الا انهم ذكروا ان المط هو التصور توسعا لما ان اصل التصديق ايضا حاصل وانما المجهول التعيين اى التصديق بالمسند اليه المعين ولمارجع تعيين التصديق الى تعيين شئ من الطرفين جعلوا هذا السؤال سؤالا عن التصور كذا قيل لكن لا يخفى ان جهالة المسند اليه يوجب عدم تعين النسبة اذ النسبة تتجدد بتجدد الطرفين والحال ان اتحاد التصديق باتحاد النسبة فليس هناك تصديق حاصل للسائل مجزوم به والذي عندى فيه ان السائل يتصور شيئا من الطرفين ونسبة قائمته به لكن لا يعرف الطرف الآخر على التعيين فلا يحصل له تصديق اصلا بل تصور معين مع نسبة مجهولة فيطلب تعيين الطرف الآخر لتعين النسبة ويحصل التصديق ولكون السؤال ابتداء عن التصور يكون راجعا اليه ولكن لما كان السؤال راجعا الى حصول التصديق مآلاتوهم كون المطلوب التصديق وايضا توهم من قيام النسبة باحد الطرفين حصول اصل التصديق وليس كذلك كما عرفت تحقيقه (وما يختص بالتصديق هل فلا تقول هل زيد عندك ام عمرو) بايراد ام المتصلة المقتضية حصول التصديق فيبينها وبين هل تنافيا لان هل يقتضى ان لا يكون التصديق حاصل لسؤاله عنه (ويصح) هل زيد عندك (ام عندك عمرو) على انقطاع ام لان ام المنقطعة ليست لطلب التصور بل لطلب الوقوع مثل هل فكأ نك سألت التصديق بقولك هل زيد عندك ثم اضربت عنه واستأنفت الكلام الآخر وقلت بل عندك عمرو كما هو شأن ام المنقطعة (ويقبح هل زيدا عرفت) بتقديم المفعول للتخصيص (لاشعاره بثبوت التصديق) لان التخصيص يسلم بثبوت الفعل وانما يقع الشك في المفعول ففيه دلالة على ثبوت التصديق وفي هل على عدم ثبوته فيتناهيان (بخلاف) هل زيدا (عرفته) لان تقديره عرفت زيدا عرفته فلا تقديم فيه ولوكون احتمال التقديم مرجوحا لم يحكم بقبحه ولما احتمل حل المثال الاول على الاحتمال الثانى ايضا وان كان ضعيفا قال يقبح

٩ وتفصيل المقام ان الامر المتصور ان كان متصورا بواسطة مفهوم عارض صادق عليه يراد بالاستفهام تصور ما يصدق هو عليه مثلا اذا تصورت ان ههنا قائما فقلت ما القائم فقد تريد فهم ما يعرض له القيام فيجاب بانه زيد او غيره وان كان متصورا بخصوصه يراد بالاستفهام تصور كنهه وتفصيل ذلك الامر الاجالى مثلا اذا تصورت زيدا بخصوصه فقلت ما زيد فقد تريد تفصيل حقيقته بأن ذلك مبدأ المفهومين متغايرين من الجنس والفصل كالحيوان والناطق مثلا ثم ان لذلك التفصيل مراتب كل منها اجال يسأل عنه بالقياس الى ما بعده من المراتب الاخر

من مجدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طال بالبراهين القطعية فكل علم مرتبة لا يجاوز
 بدعنها والابلطت العلوم الظنية بأسرها والحاصل انه اذا تعذر اجراء شئ من الابواب
 الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير
 في تعيين المعنى المجازي الى قرآن آخر بحسب اختلاف الاحوال والمقامات ثم يوجب
 فعله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازي فعلا له آخر كالانكار والتوبيخ على ما هو
 مذهبهم في التوليد فالمتولدات هي غايات المعاني المجازية ومستبعاتها هذا بنذم ما ذكره
 وحاصله ان الفعل الداخل عليه اداة الاستفهام يجعل مجازا عن فعل آخر ليظهر المعنى
 المتولد ولا يلزم منه ان يكون المعنى المتولد معنى مجازيا بأن يستعمل اللفظ فيه بل يفهم
 من معناه الحقيقي على خفاء ومن معناه المجازي على الظهور وهذا هو الباعث في تصريح
 السكاكي بالمعنى المجازي في البعض دون بعض آخر اذ قد يكون لزوم المعنى المتولد للمعنى
 الحقيقي ظاهرا فلا يحتاج الى اعتبار المعنى المجازي فلا عبرة بما قيل انما سكت في البعض
 الآخر اما خلفائه او لانسحاق الذهن اليه (ثم انواعه) اي انواع الطلب (خسة الاول
 التني ولفظه) الموضوع له (ليت) وحده ولما وردت كلمات آخر في العرف مستعملة
 في التني تعرض لها لبيان انها بحسب التركيب فقال (واما لو وهل فلما مر) اي كونها بمعنى
 التني بسبب التوليد لا بسبب الوضع كما مر (واما لولا ولوما وهلا والافهي) اي فهذه
 الاربعة في الاصل (لو وهل) لا كلمات مستقلة (او مع قلب الهاء) اي هاء هل (همزة)
 في الاثم غيرت لو وهل (بزيادة ما) على لو (و) بزيادة (لا) على لو وهل وانما زيد تاى
 ما ولا (لتعيين التني) في لو وهل اي لتلايق في لوا احتمال الشرطية وفي هل احتمال
 الاستفهامية وذلك لان لو في اصله يحتمل الشرطية والتني وهل يحتمل الاستفهامية
 والتني واذا كانت هذه الكلمات في الاصل للتني (ففي الماضي للتدبير) لان الماضي لا يتمنى
 اذ التني طلب ولا يطلب الحاصل فيعمل على جعل الشئ نادما اذ الندامة انما هي على
 الفئات والفئات ماض (وفي المستقبل للتخصيص) اذا كان ممكنا كقولك هلا تكرم زيدا
 فلما لم يكن معنى التني يحمل معنى الحث على الفعل الذي يقتضى عدم حصوله فيناسب
 الاستقبال (الثاني) من الانواع الخمسة للطلب (الاستفهام وكلماته) وهي الهمزة وام وهل
 وما ومن وأى وكم وكيف وأين وانى ومتى واين (تختص بالتصور) في بعضها وهذه ما عدا
 الهمزة وهل من كلماته (او) يختص (ب) طلب (التصديق) في بعضها الآخر وهو هل (اولا)
 يختص بواحد منها في البعض الثالث وهو الهمزة فالمطلوب (في التصور تفصيل مجمل) كما
 اذا علم المتصور بوجه اجالى ككونه شيئا او موجودا وامثالهما (او) تفصيل (مفصل) بعض
 التفصيل لا مطلقا كما اذا علم بخواصه وفصل حقيقته او بحقيقته وفصل اجناسه البعيدة

القائل سعد الدين التفتازانى

✦

القائل السيد السند قدس
 سره
 ٧ وانما قدر معنى الاكثرات
 اى عدم المبالاة بمبالغة في
 التهديد لانه اقمع من عدم
 الامثال
 ٩ واعلم ان المصنف ذكر
 من المتولدات للتمنى واحدا
 وهو السؤال وللاستفهام
 عشرة وهى التمنى والعرض
 والزجر والتوبيخ والوعيد
 والاستبطاء والتحضيض
 والتعجب والتعجب والتقرير
 الا انه ذكر الانكار مع
 الزجر ومع التوبيخ ومع
 التعجب والتعجب وذكر
 الزجر مع الوعيد وجمع
 بين الاستبطاء والتحضيض
 وبين التعجب والتعجب
 فان عد الانكار معنى مغايرا
 لهذه الامور كان المذكور
 من متولدات الاستفهام
 احد عشر واما من متولدات
 الامر ذكر واحدا اعنى
 التهديد و ذكر السكاكى
 اثنان التهديد والتعجب وذكر
 من متولدات النهى التهديد
 ومن متولدات النداء الاغراء
 ٣ سعد الدين التفتازانى

لا حاجة الى ما يقال من ان الانسب بمساق الكلام ان يقال وتوجه الى نحو انسيت تأديبي
 بلانا وتولد منه الوعيد والزجر لان حاصله كون الم اؤدب مجازا عن انسيت تأديبي
 يتولد منه الوعيد والزجر (و) تقول لمن بعثته الى مهم وانت تراه عندك (اما ذهبت
 مد) فيمتنع ان يكون هذا استفهاما عن الذهاب اذ هو يشاهده عنده فيفسر بأن يقال
 (اى اما تيسرك) الذهاب فيولد (استبطاء) للذهاب (او تحضيضا) عليه (و) تقول لمن
 تكبر عندك وانت تعرفه حق المعرفة (اما اعرفك) امتعت معرفتك به عن الاستفهام
 ويتوجه الاستفهام الى مثل اتظننى لا اعرفك بناء على انه لو ظن عرفانه به لما تصلف
 بحضرة فيولد (انكارا) للتكبر (وتعجبا) منه حيث يقدم على التكبر عند من يعرف حاله
 (او تعجبا) منه للسامعين (و) تقول لمن تعرف مجيئ (اجتمنى) امتع علمك بحصوله عن
 الاستفهام وولد بمعونة القرينة (تقريراً) اى تقرير المحيى وانه فى موقعه وقد يستعمل
 لانكار المحيى ايضا وهذه الامثلة للاستفهام وانما اكثر منها لانه عدة انواع الطلب ثم
 شرع فى امثلة غيره وقال (وكذا) تقول فى الامر (اتشم مولاك لمن ادبته) على شتمه مولا
 فيمتنع الامر على الشتم لان التأديب عليه يقتضى عدم رضائك به فيوجه الامر الى
 ما يناسب المقام (اى اعرفك لازم الشتم) وليس المراد مجرد تذكره والعرفان به حقيقة
 فيولد (تهديدا) له على الشتم (و) تقول فى النهى (لا تمتثل امرى لمن لا يمتثل) امرك فيمتنع طلب
 ترك الامثال لكونه متروكا فيتوجه النهى الى امر غير حاصل مناسب للمقام (اى لا تنال به)
 ولا تكثرت بامرى فيولد (تهديدا) للامور فان عدم المبالاة مناسب لعدم الامثال ٧
 ولا يلزم من ترك الامثال ترك المبالاة حتى يلزم ان يكون ترك المبالاة ايضا حاصل لان ترك
 الامثال قد يكون لغير ترك المبالاة ايضا وورد عليه ان توجه لا تمتثل الى غير الحاصل اعنى لا تنال
 يقتضى اجراء النهى على ظاهره وقد سبق نظيره هذا الايراد والجواب ان المراد تأويل
 الاول بالثانى ليظهر لزوم التهديد لان الاول مجاز عن الثانى كما توهم (وكذا) تقول
 فى النداء (بامظلوم لمقبل عليك) يتظلم فيمتنع توجه النداء الى طلب الاقبال لحصوله
 فيوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى فيولد (اغراء) من المتكلم على زيادة التظلم
 والشكوى ٩ واعلم ان السكاكى ذكره هنا كون الامر للتعجيز ولعل المصنف تركه لذكر
 متولداته فى ماسياتى الا انه لم يذكر التعجيز هناك ولو جاز الترك اعتمادا على ماسياتى للزم
 عليه ترك كثير من متولدات الاستفهام ايضا لانه سيد ذكرها هناك بل الغرض ذكر شئ
 من متولدات كل قسم فترك ما يتولد من الامر بالمرّة غير مرضى قال بعض الفضلاء ٣
 المحققين ان هذه المعانى المتولدة المنيعة على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين
 المعانى الاصلية للابواب الخمسة يفهمان له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار

٣ قوله سؤالاً منصوب
 بفعل مضمر أى فيولد المقام
 سؤالاً وكذا الحال في
 المنصوبات الآتية ٤
 ٤ العرض من قولك عرضت
 له الشئ أى أظهرته له ويسمى
 ذلك عرضاً لظهارك محبة
 المسؤل عنه ٥
 ٦ وفي قوله فيكون خبراً
 اشارة الى ان المتولد ههنا
 هو معنى الخبر فلا يرد انه كما
 لا يعلم الاستحسان لا يعلم عدم
 الاستحسان فلا يخرج عن
 حقيقة الاستفهام اصلاً
 فتدبر ٥
 ٧ قال السكاكى امتنع ان تطلب
 العلم بتأديبك اقول هذا لكون
 الاستفهام فى الم اؤدب للتقرير
 فيؤول الى الاستفهام عن
 التأديب فلما امتنع هذا يولد
 الوعيد والزجر ومن غفل
 عن هذا قال المناسب ان يقول
 بعدم تأديبك ثم قال والامر
 فى ذلك هين لانه اذا استفهم
 عن احد طرفى النقيضين مثل
 اما قام زيد كان المطلوب
 العلم بقيامه اثباتاً او نفيًا لكن
 يذكر احد طرفيه لزيادة
 اهتمام به لكنك خير بأنه اذا
 علم نسبة القيام واستفهم عن
 ثبوتها ونفيها لا يتيسر ما ذكره
 من التوجيه فالوجه الوحيد
 ما ذكرناه فتدبر ٥

(فتقول) لصاحبك الذى حزنك حزنه (ليتك تحدثنى) بصيغة التنى استبطاء لحديث
 معه او استعظاما لقدره بأنه لا يحدث بامثاله وكل ذلك اظهار للشكوى من قلة اهتمام
 صاحبه بمائته لكن لما كان حقيقة التنى ممتعا فى هذا المقام لا يمكن كلامه بل مطبوع
 فيه ولدلت فى هذا المقام (سؤالاً) ٣ كأنك قلت حدثنى او هلا تحدثنى (و) تقول
 (هل لنا من شفاء حيث يمتنع التصديق) بوجود الشفيع بأن لا يكون ثمة شفيع اصلاً
 او كان ولم يعلم وجود شفاعته فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته بل يولد (تمنياً)
 على عكس الاول وفائدة ابرازه فى صورة الاستفهام اخراج التمنى فى معرض الممكن
 حصوله اعتناء بشانه (وكذا) تقول فى غير الابواب الخمسة الجارية فيها التوليد (لو
 تأيننى فتحدثنى) بالنصب على قصد التمنى (فان لو يقدر غير الواقع) فى الماضى واقفاً
 وتقدير غير الواقع (واقفاً) تمتع فيولد معنى التنى ويستعمل مجازاً اذ التنى طلب ما يستبعد
 وقوعه فبينهما مناسبة واما اذا كان المضارع مرفوعاً فيكون استينافاً او معطوفاً على تأييد
 وجواب لو محذوف (وكذا لعل) يستعمل فى التنى (لبعد المرجو) من الحصول مع
 انه اصله الاستعمال فيما هو قريب الحصول نحو قولك لعلى سأحج فأزورك بالنصب
 كما ينصب بعد التنى جماله عليه بناء على ان الحج بعيد الوقوع لحصوله بعد مقاسا
 الشدائد (و) تقول لمن تراه لا ينزل (الاتزل) فتصيب خيراً فانه لما امتنع ان يكون
 المطلوب بالاستفهام التصديق بعدم نزوله لكونه حاصلًا فينبغى ان يفسر ذلك ويقال
 (اى الاتجب) فان المحبة غير حاصلة ومناسبة للمقام فيولد الاستفهام فى هذا المقام
 (عرضاً) ٤ لانه تعرض له محبة النزول (و) تقول لمن يشتم اباه (اتشم اباك)
 ويمتنع الاستفهام لكون شتمه اباه معلوماً له فيحمل على معنى آخر فلذلك فسره بقوله
 (اى اتشمسن) شتمه ويمكن ان لا يعلم الاستحسان بناء على بعد استحسان شتم الاب
 من المسلم مع ملابسة الشتم بناء على كون الظاهر من احوال الفاعل بالاختيار استحسان
 فعله فيولد الاستفهام بحسب هذا المقام (استهجاناً وزجراً) فكأنه قال استهجن شتمك
 وازجرك فيكون خبراً ٦ (و) تقول (لمن يهجو اباه تهجو نفسك) فيمتنع اجراءه على
 الاستفهام لعدم احتمال ذلك الهجو التوجه الى غير نفسه فيولد بحسب المقام (تقريه
 وتوبيخاً) بأن يقال لا ينبغى هجو الاب كما لا ينبغى هجو الانسان نفسه (و) تقول
 لمن يسئ الادب (الم اؤدب فلانا باذائك) ٧ اى حال حضورك فيمتنع الاستفهام
 عن عدم التأديب فيولد بحسب المقام (وعيداً) بمعنى انى ادبت فلانا عندك
 وانت مشترك معه فى استحقاق التأديب وليس قدرتى عليك ادون من قدرتى
 عليه فيفيد هذا الكلام الوعيد للمخاطب من غير حاجة الى اعتبار مجاز آخر

كأنه امر به وطلب منه فان قلت نحو علمي وفهمي امر لفظا واستفهام معنى فمن ايهما
يعد وكذا اعلم وافهم امر وليس لطلب وجود في الخارج قلت طلب العلم والفهم اذا
تحقق مضمونه يتوقف على فعل للمخاطب وهو التفتاء العلم الى ذلك المتكلم باختياره
وهو غير الفهم والعلم وغير طلبهما فيمكن طلب حصولهما في الخارج بصيغة الامر واما اعلم
وافهم فيصدق عليهما انه طلب في خارج ذهن المتكلم وذهن المخاطب خارج بالنسبة الى
المتكلم او يقال ان اعلم وافهم طلب لمباشرة اسبابها ومباشرة فعل موجود في الخارج
واجب بأن المطلوب في الاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجوداً غير اصلي ونحو
اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجوداً اصيلاً ورد هذا الجواب بأنه بعيد عن
الصواب من حيث ان اوصاف النفس كالنجل والكرم مثلا اذا وجد فيها وجودا عينيا
يكون النفس متصفا بعينها لا بظلمها واذا وجد فيها وجودا ظليا يكون متصفا بظلمها
لا بعينها ولا يلزم من ذلك ان يكون شيء من مراتب الظل موجوداً وجوداً اصيلاً واما
الفرق بين ذهن المتكلم والمخاطب فلا يجدي نفعا لان العلم بشيء اما ان يكون وجودا
اصيلاً لذلك الشيء او لا يكون وعلى التقديرين لا فرق بين علم المتكلم والمخاطب هذا
حاصل كلامه واذت خير بأن الاستفهام طلب الفهم وهو طلب نقش شيء في ذهن
المتكلم وجودا ظليا وهذا مما لا نزاع فيه وانما النزاع في نحو اعلم وافهم ولا يخفى انهما
اذا تعلقا بشيء كقولك اعلم هذه المسئلة او افهمها فلا يخفى ان المراد طلب وجودها
الظلي في نفس المخاطب فحينئذ يقطع النزاع بامر من الجوابين واما اذا قطعنا عن التعلق
وقصد فيهما الى نفس الفعل كما في قولك اعلم وافهم فحينئذ يكون المراد طلب ايجاد العلم
والفهم في نفس المخاطب وجودا اصيلاً بمنزلة قولك حصل صفة العلم والفهم في نفسك
وكلام المجيب على هذا الاحتمال فليس في كلامه اشكال فضلا عن البعد عن الصواب
(ثم هذه) الاقسام الخمسة (قد تزال عن مواضعها) ويستعمل فيما يتفرع عليها من
المعاني اما بالمجاز او بالكناية (لمانع) يمنع عن اجرائها على اصلها (بحسب المقام)
فيتولد منها ما يناسب ذلك المقام وانما بينها المصنف بطريق الاجال واما التفصيل
فوكول الى علم البيان لكن يبحث في علم المعاني من حيث ان تلك الالفاظ اجريت بحسب المقام
على خلاف مقتضى الظاهر من المعاني المتولدة عنها بحسب المقام وعلم البيان يبحث عنها
من حيث وضوح دلالتها على المعاني المتولدة مع قطع النظر عن مقتضى الحال وان كان
رعاية الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ويسمى المتولدات من حيث استعمال
اللفظ في اصل المعنى وفهمها من جانب اللفظ بحسب المقام خواص التراكيب ومن
حيث استعمال اللفظ فيها المجازات او الكنایات وعند تغاير جهة الدلالة لا يلزم كون
المطلع على الخواص مساق العليين كما توهموا كما ناسلفنا ما هو الصواب في صدر الكتاب

المجيب سعد الدين التفتازاني

✽

٧ الراد السيد السند قدس

سره ✽

سيد السند قدس سره ✽

شئ في ذهنك من غير حكم عليه اصلا (او) استفهام (للتصديق) بأن تطلب حصول الحكم بشئ على شئ في ذهنك اما ايجابا او سلبا فاقسام المطلوب ستة حاصلة من تقسيم الحاصل في الذهن الى التصور والتصديق وان كان القياس ان تكون ثمانية حاصلة من تقسيم كل من الحاصل في الذهن والخارج اليهما لكن عدم امكان وجود التصديق مطلقا في الخارج اسقط منها اثنين وذلك لان التصديق فرع وقوع النسبة فحيث لانسبة في الخارج لا تصديق فيه نعم يوجد منشأ النسبة فيه لكن اين هذا من ذاك فظهر من هذا ان مراده بقوله وهو المتصور هو المدرك مطلقا الشامل للتصور والتصديق وهذا استعمال شائع فلا يتجه ان المتصور اولا لا يشمل الاقسام كلها وان مراده بالتصور والتصديق المتصور والمتصدق به اى ما من شأنه ان يتعلق التصديق به فلا يتجه ان التصور لا يوجد في الخارج بل في الذهن ولا ان حصول انتفاء التصور او التصديق في الذهن لا يكون مطلوبا اصلا والتفصيل فيه ان المدرك التصورى قد يطلب حصول ثبوته في الذهن وفي الخارج اما الثانى فظاهر واما الاول ففي طلب الامور الثبوتية وقد يطلب حصول انتفائه في الذهن وفي الخارج اما الاول ففي تصور الامور العدمية واما الثانى فقدمر تحقيقه وان المدرك التصديق فقد يطلب حصول ثبوته في الذهن كافي طلب التصديق بثبوت شئ لشيء وقد يطلب حصول انتفائه في الذهن كافي طلب التصديق انتفاء شئ عن شئ واما حصول التصديق في الخارج فقد عرفت حاله ﴿ تنبيه ﴾ في الفرق بين الاستفهام وسائر الاقسام (الاستفهام ليحصل) في الذهن نقش الامر الخارج عن الذهن وصورته المطابقة له ومعنى المطابقة ان يكون ما في الذهن من الامر الكلى هو بعينه ما في الخارج من الامر الجزئى بحيث لو تشخص تشخصه لصار ذلك الجزئى بعينه ولو تجرد ذلك الجزئى عن تشخصه لبقى ذلك الكلى بعينه والبواقي من التنى والامر والنهى والنداء ليحصل (في الخارج ما نقشه في الذهن) بأن يفعل في الخارج على صورته ومثاله فالصورة العقلية في الاستفهام تابعة للامر الخارجى متأخرة عنه ويسميه ارباب المعقول علما انفعاليا وفي البواقي متبوعة متقدمة ويسميه اهل الحكمة علما فعليا واعلم ان الفرق المذكور واضح اذا كان متعلقهما موجودين في الخارج واما اذا لم يوجد كقولك ما العتقاء او اضرب لمن لا يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا او تابعا نوع خفاء ويمكن ان يقال المراد كون نقشه تابعا لذلك الامر في الاول وبالعكس في الثانى واما تقيد كون ذلك الامر في الخارج فانما هو بناء على العرف الذى هو مدار وضع الالفاظ واما فيما ذكر من الامور فيجعل الوجود في نفس الامر بمنزلة الوجود في الخارج وكذا المتعبر في الامر كون الذى يمكن ان يوجد في الخارج مطلوبا وان لم يوجد اصلا الا يرى الى صحة قولك امرت فلانا فلم يمثل فان قلت ماذا تقول في نحو لاعلم ولنعم قلت لا طلب هناك حقيقة بل عبارة الطلب لتدل على ان العلم بما لا يد للمتكلم منه وانه ينبغي ان يجد في تحصيله

له الامن البيت وانما تركه المصنف لتام المثل بدونه كما ترك ما بعد يعود ٧ وانما قلنا عادة اذا الكلام في امكانه عقلا بل قد يقع بطريق
رق العادة كما نقل عن بعض من الثقات ١٦٧ * ان الحضرة عليه السلام يكون شابا في رأس كل مائة وعشرين سنة

٤ فظهر من هذا ان اقسام
الطلب خمسة التنى والامر
والنهي والنداء والاستفهام
لان المطلوب ان كان متمتعا
فهو الاول وان كان ممكنا
فاما ان يكون طلب فعل او
اقبال والا اول الامر والثاني
النداء او طلب فهم وهو
الاستفهام وانما لم يذكر الترجي
لان الترجي ليس بطلب لان
الرجاء غير الطلب ولم يذكر
القسم ايضا لانه اما لتأكيد
الطلب كما في قسم الاستعطف
نحو بحياتك اخبرني اولئا كيد
اخبرنحو والله لافعلن ولا
شيء منها بطلب وايضا
لم يذكر ههنا الفاظ العقود
نحو بعت واشترت وافعال
المدح والذم وفعلي التعجب
لانها منقولات من الاخبار
الى الانشاء ولهذا لادلالة
لها على الزمان بحسب اللفظ
وانما الزمان الحالي من مقتضى
وجودها

٣ قال بعض من تلامذة
المصنف قال الاستاذ جعل
السكاكي التنى والنداء من
الطلب والقوم جعلوهما
من اقسام التنيه لما ان الطلب
والارادة عند المعتزلة غير
متغايرين وعند غيرهم
متغايران فعند السكاكي التنى
غير الارادة وفيه تنيه على

المستعمل في ممكن لا يتوقع ولا يطمع في وقوعه (تقول) الا (ليت الشباب يعود) يوما *
فاخبره بما فعل المشيب * ولا يخفى ان عود الشباب متمتعة عادة ٧ واما اذا كان الوقوع متوقعا
او مضموعا فيه فيستعمل فيه عسى او لعل الدالتين على الترجي وان استعمل فيه ليت كان مجازا
(او) ان (يستدعيه) الطلب (وهو) اي الطلب المستدعي للامكان (اما) ان يستدعيه
(للحصول) اي الحصول معنى (في الخارج) اي خارج ذهن الطالب (فلاشبات) اي للحصول
اثبات متصور في الخارج (امر ونداء) حيث تطلب بالاول وقوع فعل في الخارج وبالثاني
حصول اقبال المنادى عليك فيه وعند بعضهم كل من التنى والامر ليس نفس الطلب بل
ارادة ينبه على الطلب وكذا النداء لفظ يهتف به ويلزمه طلب الاقبال وهم جعلوا هذه
من اقسام التنيه لكن المصنف اقتدى السكاكي (اولئني) اي الحصول انتفاء متصور في
الخارج (نهى) نحو لا تضرب حيث تطلب انتفاء الضرب في الخارج (او) للحصول
(في الذهن) سواء كان حصول اثبات او حصول نفي (فاستفهام) ٤ واعلم ان الحصول
هو الوجود فاما ان يكون وجودا للشيء في الخارج وجودا اصيلا او وجودا له في الذهن
وجودا ظليا ثم ان ذلك الشيء امانتي او اثبات اذلا واسطة بينهما اتفاقا ومن جعل بين
الوجود والعدم واسطة لم يجعل العدم سلب الوجود بل معدولا ولا يخفى ان بين الثبوتين
يمكن الواسطة لكن الحق ان العدم سلب الوجود لاشيء يصدق عليه سلب الوجود
حتى يكون معدولا فلا واسطة بينهما اصلا والنظير فيه خارج عن الفن فاذا تقرر ان لا
واسطة بين النفي والاثبات حصل اربعة اقسام طلب وجود شيء في الخارج او انتفائه
فيه وطلب وجود شيء في الذهن او انتفائه فيه والاول هو الامر والنداء والثاني هو النهي
والاخير ان الاستفهام ٣ وتفصيله ان طلب وجود شيء في الخارج امر ظاهر غني عن البيان
وانما الاشتباه في طلب انتفاء شيء في الخارج ولا يخفى ان الطاب ارادة الحصول شيء في الخارج
ومن المعلوم امتناع وجود الانتفاء في الخارج وحقق الكلام بعضهم بأن المراد طلب
حصول انتفاء الوصف للغير بأن يتصف ذلك الغير بالانتفاء في الخارج بناء على ما تقرر
عنده من جواز اتصاف الموجودات الخارجية بالامور العدمية فيه لكنك قد عرفت
فيما سبق تزييف هذا المقال وتحققت هناك ما هو حقيقة الحال فالحق ان يقال ان المراد
اما طلب وجود ضده ان لم يوجد بينهما واسطة او طلب انتفاء حصوله فان قولك لا تتحرك
معناه طلب السكون وقولك لا تقم معناه طلب عدم فعل القيام وحاصله كون الموضوع
على وجه في الخارج يصح للعقل الحكم بالانتفاء لانه يتصف بالانتفاء كما توهم ثم ان
الحصول في الذهن سواء كان حصول ثبوت او حصول نفي هو الاستفهام (وهو)
اي الاستفهام على قسمين (اما) استفهام (للتصور) بأن تطلب حصول صورة

طلب لانه مدلوله وذاتيه وكذا النداء قال في الكشف ويلزم منه طلب الاقبال والفعل وهو ادعو وانادي من لوازمه

الماضى فانه لا يفيد الاستغراق الا يرى ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم دون سياق الاثبات (وليس) النفي (هيئة للفعل) والحال ان الحال هيئة (بالعرض) وذلك اذا لم يكن بين الهيئتين واسطة نحو رأيت زيدا لساكننا اى متحركا واما اذا كان بينهما واسطة فلا يدل النفي على هيئة اصلا لجواز الواسطة (فيجوز) ترك الواو في المنفى من الماضى والمضارع باعتبار دلالتها على المقارنة واثبات الواو ايضا باعتبار عدم دلالتها على الهيئة فالامر ان جائز ان بلادر جحمان عند المص ورجح السكاكى ترك الواو فيها لان اعتبار صفة دالة على التجدد اقوى من كونها مثبتة غير مصدرية بحرف نفي (وكذا) يجوز ترك الواو واثباته (في الظرف) الواقع حالا اذا كان بعده اسم ظاهر مرفوع وكان ذوا الحال معرفة نحو جاء زيد على كتفه سيف واما اذا لم يكن بعده ذلك الاسم فيجب ترك الواو نحو جاء زيد على فرس لانه بمعنى المفرد حينئذ (لجواز التقديرين) تقدير الماضى وتقدير اسم الفاعل فعلى الاول يجوز الواو وعلى الثانى تركه وانما لم يقدر المضارع لامتناع مجيئه هنا (ويجب) الواو في الجملة الحالية (في النكرة) اى اذا كان صاحبها نكرة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية او ظرفية (تمييزا للحال عن الصفة) اذ لا يتوسط الواو بين الصفة والموصوف (نحو جاء رجل ويسمى) وجاء رجل وعلى كتفه سيف وابوه في الدار وهذا الذى بعث النخاعة الى تقديم الحال على ذى الحال النكرة لوقوع الالتباس اذا اخرجت فيندفع بالتقديم كما يندفع بالواو وههنا فائدة لطيفة افادها بعض الافاضل ٤ وهى ان الجملة اذا وقعت حالا لحكمها في دخول الواو على قياس الاحكام الخمسة الشرعية فقد يتمتع وقد يوجب وقد يجوز امام التساوى كافي الاباحة وامام رجحان احد طرفيه اما الدخول فبمنزلة الندب ٧ واما عدمه فبمنزلة الكراهة كما ظهر لك من الاحكام السالفة ٩ والحمد لمفيض الخير والوجود والصلاة على مركز دائرة الوجود وعلى آله وحجبه الى اليوم الموعود ﴿ القانون الثانى ﴾ من الفصل الاول فى علم المعانى ﴿ فى الطلب ﴾ وقد عرفت ان حقيقته معلومة فلا حاجة الى التعريف (وهو) اى (لمتصور) اى لمطلوب متصور بوجه من الوجوه لامتناع طلب غير المعلوم وكذا يستدعى مطلوبا حاصل في الذهن او في الخارج لان الطلب نسبة بين الطالب والمطلوب (غير حاصل) ذلك المطلوب (حينئذ) اى حين الطلب لامتناع تحصيل الحاصل فهذه امور ثلاثة لا بد من التحفظ عليها لاسيما الثالث لما سفيرع عليه فى مواضع ٦ شتى ولما فرغ من بيان ما يلزم الطلب شرع فى ذكر انواعه بقوله (فاما ان لا يستدعى) الطلب (الامكان) اى امكان حصول المتصور سواء كان متمتعاً بحسب الذات او بحسب امر آخر او ممكنا فان قوله لا يستدعى الامكان اعم من استدعاء عدم الامكان فان الاول يتناول الممكن والمتنع والثانى لا يتناول المتمتع (وهو التمنى)

(المستعمل)

٤ وهو السيد السند قدس سره
 ٧ اى الوجوب والندب الذى يسمى سنة الهدى والاباحة والحرمة والكراهة
 ٩ واعلم ان ما يجب فيه الواو هو الجملة الاسمية والواقعة حالا عن النكرة والذى يستحب فيه هو الماضى المثبت والذى يتمتع هو المضارع والذى يكره فيه هو المنفى والذى يستوى الترك والاثبات هو الظرف والله اعلم
 ٦ منها قوله وامتنع غير الحاصل توجه الى غير الحاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصل الى غير ذلك من نظائره فى توليد التناجى ومنها ما قيل ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما سيجى

(لربط) بين الجملة الحالية وصاحبها (وذلك) الايتان بالواو (بحسب قوة البعد) اى بعد تعلق الحال بصاحبها (وابدها) اى ابدهذه الجمل (الاسمية) لعدم دلالتها على التجدد الدال على التعلق المعنوى فيختلف وجوبا وجواز اور جحانا بحسب قوة البعد والمقارنة (فالتزم) الواو (فيها) اى فى الاسمية (الانادرانحوكلته فوه الى فى) لانه فى قوة مشافها (ورجع عوده على بدئه) اى رجوعه الى ما ابتدأه على ان البداء مصدر بمعنى المفعول ومحصوله انه يرجع فى الطريق الذى جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجزا او بدل اشتمال من المستتر او منصوب على الحالية بمعنى عائدا او على انه مفعول به بأن يحمل رجع على المتعدى والكل ضعيف * قيل ان الجملة الاسمية الحالية عن الواو والضمير يجوز وقوعها حالا عند ظهور الملابس نحو خرجت زيد على الباب وقال سيبويه يكتفى بنية الضمير عن الواو اذا كان معلوما نحو اشترت البرققيز بدرهم وقال ابن مالك يكتفى بالواو عن الضمير كقوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصبة وكقوله صلى الله عليه وسلم كنت نبيآ و آدم بين الماء والطين ويجوز العكس كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو (ثم) بعد الجملة الاسمية (الماضى) المثبت فى البعد وانما يكون اقل فى البعد (للتجدد) بخلاف الاسمية فانها للشبات (و) ذلك للتجدد (فى غير حال النسبة) و اراد بالنسبة نسبة عاملها الى صاحبها وبمحالها زمان حصول مضمون عامله واعتبار الماضى والحال والمستقبل بالقياس الى هذا الزمان لا بالقياس الى زمان التكلم والالم يصح قولنا جاء زيد قد ركب فى النسبة الماضية لعدم استمرار الركوب الى هذه السنة فحينئذ لا يدل الماضى على التجدد فى حال اعتبار النسبة بخلاف المضارع المثبت (فالتزم فيها) اى فى صيغة الماضى (قد تحققت) كقوله تعالى انى يكون لى غلام وقد بلغنى الكبر (او) قد (تقدير) كقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم (ليقربه) اى ليقرب قد الماضى (من الحال) اى من حال اعتبار نسبة عاملها الى صاحبها كما عرفت والماضى وان صلح لكل جزء من اجزاء الزمان الماضى لكن قد يجعل مقترنا بالجزء القريب من الحال قال ابن مالك اكتفى بالضمير فى الماضى اذا كان بعد الانحو ما يأتىهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن او قبل أو كقوله * كن للتحليل نصيرا جارا وعدلا * (فينزل المقاربة) بالباء المستفاد من قد (منزلة المقارنة) بالنون التى بين الحال وعاملها (او يجعل مقارنة الفعل) الماضى الواقع حالا (هيئة للفعل) العامل فى صاحبها لان الحال يبين الهيئة الحاصلة من قيام الفعل بمعملها فلذلك قد يجعلونها تارة هيئة للفعل واخرى لمعموله (فيستحب) اى يترجم ترك (الواو) على اثباته فى الماضى لدلالته على التجدد مع ما يقوم مقام المقارنة (ثم) بعد الماضى المثبت (المنى) منه ومن المضارع (لان النى) اى نفى الماضى (مستمر غالبا) لانه يدل على انتفاء متقدم والاصل فى النى الاستمرار بخلاف اثبات

باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له في اصل المعنى كقول ابي تمام
 * يصد عن الدنيا اذا عن سودد * ولو برزت في زى عذراء ناهد * وقول الاخر * ولست
 بنظار الى جانب الغنى * اذا كانت العلياء في جانب الفقر * ويقرب منه قوله تعالى لا يسأل عما يفعل
 وهم يسألون وقول الحماسي * ونكر ان شئنا على الناس قولهم * ولا ينكرون القول حين
 نقول * ولعمري لقد بعثني الحذب على الطلاب الى هذا الحد من الاطباب والمأمول من اجلة
 الاصحاب ترك اللوم والعتاب والله الموفق للصواب ﴿ النوع الثالث ﴾ من الفن الرابع
 من القانون الاول (في جعل احدى الجملتين حالا) ولما كانت الجملة تكون تارة مع الواو
 واخرى بدونه كان في حكم الفصل والوصل والواو الحالية هي العاطفة في الاصل
 لانها للربط والجمع و اراد بالحال لفظا غير تابع ولا عمدة دال على هيئته وعلى صاحبها
 متضمنا ما يتضمنه الدال معنى (في الحال مؤكدة) لما نصبها من فعل او شبهه كقوله تعالى
 ولا تعشوا في الارض مفسدين وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا او مؤكدة لجملة جزاؤها
 معرفتان جامد ان جودا محضا في بيان تعيين او فخر او تعظيم او تصاغرا وتحقير او وعيد
 كقوله * انا ابن داره معروف ابها نسي * كأنه قال لاشك في وقولك انا ابن فلان شجاعا او كريما
 وهو فلان جليلا مهيبا وانا ابن عبدك فقيرا الى عقوك وهو فلان مقهورا وهو فلان
 متمكنا منك فاتق غضبه (بلاواو) سواء كانت مفردة او جملة اسمية نحو هو الحق لاريب
 فيه او فعلية نحو جاءني زيد يسرع (للاتحاد) وكال الاتصال بين المؤكد والمؤكد فلا
 موضع للواو (و) الحال (منتقلة) دالة على الحدوث والتجدد (فالمفردة) المنتقلة (صفة)
 لصاحبها في المعنى وبمثلة الخبر من المبتدأ والفرق ان الحال بتبعية الغير دون الصفة
 والخبر فان الركوب في قولك جاء زيد راكبا محكوم به بتبعية الجحى بخلاف زيد راكب
 وزيد راكب (فلاواو) كالاواو بين نظيرها ولان الاعراب من شأنه حكاية التعلق
 المعنوي فيستغنى عن رابطة آخر (والجملة) الحالية (اصلها التجدد) والحدوث (حال النسبة)
 اى نسبة عاملها الى صاحبها بأن يتقارنا في الوجود تحقيقا نحو جاء زيد راكب او تقديرا
 كقوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فأحياكم فانها حال ماضية مقدره
 حضورها وذلك كاف في صحة الحالية كما في قولك زيد اليوم في يده صقر صا ندابه
 غدا (فمضارع مثبت وهذا مرتبط معنى) لالفاظا لدلالته على التجدد حال النسبة
 (فلاواو) فيه لعدم الحاجة اليه كالحاجة اليه في الحال المفردة بسبب دلالة الاعراب
 على الارتباط المعنوي واعلم ان المضارع المثبت اذا صدر بقدر يدخله الواو كقوله تعالى
 لم تؤذوني وقد تعلمون انى رسول الله (والا) اى وان لم تكن الجملة الحالية مضارعا مثبتا
 بأن يكون مضارعا منقيا او ماضيا مثبتا او منقيا او جملة اسمية او ظرفية (اتى بها) اى بالواو

بدونه لزيادة الحث على الاتباع وقد يكون الاطناب بالتزليل وهو تعقيب الجملة بجملة
 تشتمل على معناه للتوكيد فاما ان يخرج مخرج المثل حيث توقف على ما قبله نحو قوله
 تعالى ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازى الا الكفور على معنى وهل نجازى ذلك الجزاء
 واما اذا عم الجزاء فن قيل القسم الثاني وهو ان يخرج مخرج المثل ومثاله قل جاء الحق وزهق
 الباطل ان الباطل كان زهوقا وغير واجب في التذييل ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية
 بل قد يكون لتأكيد كقول النابغة * ولست بمستبق اخالاته * على شعث اى الرجال المهذب *
 وقد يكون الاطناب بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا وهو دفع ما يوهم خلاف المقصود
 بكلام آخر اما في وسطه كقول طرفة * فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع ودعمة تهمة
 * فدفع بقوله غير مفسدها نزول المطر المفسد للديار واما في آخره كقوله تعالى اذلة على المؤمنين
 اعزة على الكافرين فقوله اعزة على الكافرين دفع ان يكون ذلهم لضعفهم وقد يكون الاطناب
 بالتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالباغية نحو ويطعمون الطعام
 على حبه اى مع حب الطعام والاحتياج اليه ولو جعل ضمير حبه لله لم يكن مما نحن فيه
 وكتليل المدة في قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء
 لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل مدته وانه اسرى في بعض الليل بتكثير ليلا * وقد يكون
 الاطناب بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
 لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الابهام كالتزنية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
 ولهم ما يشتهون والدعاء في قول عوف بن محم الشيباني * ان الثمانين قد بلغت * قد احوجت
 سمى الى ترجان * والتنبية في قوله * واعلم فعمل المرء ينفعه * ان سوف يأتي كل ما قدرا *
 والمطابقة والاستعطاف في قول ابى الطيب * وخفوق قلب لورايت لهيبة * يا حنتى لرايت
 فيه جهنما * فقوله يا حنتى لمطابقة جهنم وللاستعطاف وبيان السبب لامر فيه غرابية كما
 في قول الشاعر * فلا هجرة تبدو وفي اليأس راحة * ولا وصلة يصفون لنا فنكاره * وطلب
 المهجر لما كان امرا غريبا بين سبيه بأن في اليأس راحة * ومثال الاعتراض باكثر من جملة
 قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث
 لكم فان هذه اربع جل اثنان منها معترضان وقد يجوز وقوع الاعتراض لدفع ابهام
 خلاف المقصود وكذا يجوز وقوعه في آخر الكلام فيشتمل التذييل * وبعض صور
 التكميل فان التكميل قد يكون بجملة وقد يكون بغيرها والجملة قد يكون ذات اعراب وقد لا يكون
 والقسم الاخير عين الاعتراض المذكور وجوز بعدهم كون غير جملة وهم القائلون بكون
 الاعتراض لدفع الابهام فيشتمل صور التميم وبعض صور التكميل الواقعين في اثناء
 الكلام او بين كلامين متصلين معنى * واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

وهذا دواء اهل الجاهلية وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لما فيه من تخصيص البنين * واما الاطناب فاما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين او ليتمكن في النفس فضل تمكن اذ الوارد بعد التشويق يتمكن فضل تمكن اولتكمل لذة العليبه اذ المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب نحو رب اشرح لي صدري فان اوله مبهم وصدري مفسرله وقد يكون الايضاح بعد الابهام لغير الاغراض الثلاثة المذكورة كتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على قول من يجعل الخصوص خبر مبتدأ محذوف وقدم ومنه التوشيح ه وهو ان يؤتى في عجز الكلام لمثني يفسر باسمين ثانيهما معطوف على الآخر كقوله عليه السلام يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل وقد يكون الاطناب بعطف الخاص على العام للتبنيه على فضل الخاص حتى كأنه ليس من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة للتغاير في الذات نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقد يكون بالتكرير لكن لنكتة حتى لا يكون تطويلا كتأكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون مع ان في ثم دلالة على ان الثاني ابلغ واشد وكريادة التبنيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كافي قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع والتكرير في يا قوم وكريادة التوجع والتحسر كافي قوله * اياقبر معن انت اول حفرة * من الارض خطت للسماحة مضجعا * وياقبر معن كيف وارىت جوده * وقد كان منة البر والبحر مترا * وكتذكر ما قد بعد بسبب طول في الكلام اما مجردا عن رابط كقوله * لقد علم الحى اليمانون انتى * اذا قلت اما بعد انى خطيها * او مع رابط كافي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمغازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرر لبعده عن المفعول الثاني وقد يكون الاطناب بالايعال فليل هو ختم البيت بما يفيد نكتة تتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر * وان صخر التائم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار * ولا يخفى ما في المصراع الاخير من المبالغة وكتحقيق التشبيه في قول امرئ القيس * كأن عيون الوحش حول خبائنا * وارحلنا الجزع الذى لم يثقب * فان قوله الذى لم يثقب تحقق تشبيه العيون بالجزع وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط * فسقيا بكأس من فم مثل خاتم * من الدرلم بهم بتقبيله خال * اى لم بهم بتقبيله ملك متكبر فضلا عن الغير ورفع بذلك ما يتوهم من تشبيهه فقه بالكأس انه يكرع فيد كل احد كما هو شان الكأس وقيل لا يختص الايعال بالشعر ومثل قوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون وانما ختم بهم مهتدون مع تمام الكلام

ه التوشيح لف القطن المندوف
فكأنه يجعل التعبير عن المعنى
الواحد بمثنى مفسر باسمين
بمنزلة لف القطن بعد التدف
✦

نحو يأخذ كل سفينة غصبا اى صحيحة بدليل فأردت ان اعنيها او شرط نحو ليت لي مالا
 انفقه اى ان يكن لي مال انفقه او جواب شرط وهو اما مجرد الاختصار كقوله تعالى
 ولوان قرآنا سيرت به الجبال او قطعت به الارض او كلم به الموتى اى لكان هذا
 القرآن واما للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف او ليذهب نفس السامع مع كل
 مذهب يمكن مثالهما ولوترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومن هذا القليل حذف الصلة
 من قولهم بعد التيا والتي اى بلغت الصلة في الفضاة مبلغا يبهت الواصف معه حتى
 لا يجبر بنت شفة اى لا يتكلم بكلمة او المحذوف المسند اليه او المسند او المفعول او الفعل
 وقد مررت في مواضعها او الحال نحو البر الكريستين اى منه او المستثنى نحو ليس الا
 او المضاف اليه نحو ٦ بين ذراعى وجبهة الاسد * اى بين ذراعى الاسد ونحو يارب
 ويا غلام أو جواب القسم نحو والفجر وليال عشر اى لا عذبن او جواب لما نحو ولما
 اسما وتله للجبين او المعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من انفق من
 قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل اولئك اعظم درجة من الذين
 انفقوا من بعد وقاتلوا * والثاني اعنى ما يكون المحذوف جملة امام سبب ذكر سببه نحو
 ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل او بالعكس نحو قوله تعالى ذلكم خير لكم عند
 بارئكم فتاب عليكم اى فامثلم فتاب عليكم او غير المسبب والسبب كالمبتدأ والخبر
 كقوله فنعلم الماهدون اى نعم الماهدون هم نحن على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
 محذوف * والثالث اعنى ما يكون المحذوف اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون
 يوسف اى فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فأناه فقال له يا يوسف
 ونظائره كثيرة في القرآن * واعلم ان الحذف على نوعين احدهما ان لا يقام شئ مقام
 المحذوف كما مر من الامثلة والثاني ان يقام مقامه ما يدل عليه نحو قوله تعالى وان يكذبوك
 فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر فانه قد كذبت رسل من قبلك ثم الحذف
 اما ان يدل عليه العقل وظاهر الغرض على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة
 اى تناولها أو يدل العقل عليها نحو وجاء ربك اى امره او عذابه أو يدل العقل على
 الحذف والعادة على التعيين نحو فذلكن الذى لمتننى فيه دل العقل على ان الانسان
 لا يلام الاعلى كسبه وعلى تقدير في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا اوفى مرادوته
 لقوله تراودتها اوفى شأنه حتى يشملهما الا ان العادة عينت الثاني لان الحب المفرط
 لا يلام عليه الانسان في العادة لعدم دخوله تحت الارادة * ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع
 في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت البسملة مبدأ له من القراءة والكتابة وغيرها
 والاقتران كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى اعمرست والرفاء الاتيام والاتفاق

٦ اوله يامن رأى عارضا
 اسر به *

المبدع البديع اللطيف وكذا الكلام في شاب رأسي حيث انتقل منه اولا الى الاستعارة وهي ابلغ من الحقيقة كما استعرفه وثانيا الى ابلغ منه وهي اشتعل الرأس شيئا لوجوه • احدها اسناد الاشتعال الى الرأس لافادة شمول الاشتعال الرأس بخلاف اشتعل شيب رأسي • وثانيا الاجال والتفصيل في طريق التمييز. وثالثا تكثير شيئا لافادة المبالغة وثالثا الى اشتعل الرأس منى شيئا على نحو وهن العظم منى ورابعا الى ترك لفظ منى لقرينة عطف واشتعل الرأس على وهن العظم منى لزيادة التقرير اعنى ايهام العدول الى دلالة العقل ثم ان ههنا لطيفة غريبة وفائدة عجبية اشار اليها المتس بقوله (وفي اختصار رب) لان اصله ياربى وحذف منها كلمتان حرف النداء وياء المتكلم (وهو) اى رب (كلا اساس للكلام ومن حقه) اى من حق الاساس (ان بقدر ما ينوى من البناء عليه تحسين له) اى للكلام فقوله تحسين مبتدأ خبره وفي اختصاره وتفصيله ان الحاذق كما لا يرى الاساس الا بقدر البناء كذلك البلوغ يصنع على ذلك القياس فتى رأيت اختصر المبدأ فقد آذنت باختصار ما يورد فايراد الكلام على هذا النوال تحسين له ولما استشعر المص ههنا سؤالا بأن اعتبار الاطناب في الآية ينافى اعتبار الاختصار فيها اشار الى جوابه بقوله (والايجاز) كما يعتبر بالنسبة الى متعارف الاوساط وهو رب شخت كذلك (قد يعتبر بما هو خاليق) اى جدير (بمقام الاطناب) وذلك بحسب مقتضى المقام ويدهما فرق كثيرا اذ الاطناب بحسب المتعارف قد يكون ايجازا بحسب المقام لاقتضائه تطويلا مفرطا كذلك قد يكون الايجاز بحسب المتعارف تطويلا بحسب المقام لاقتضاء المقام تقصيرا مفرطا (وهذا) اى الاطناب بحسب المقام في الآية (شان القول في انقراض الشباب) وأى مقام ادعى للاطناب من التحزن على انقراض الشباب لما قيل * وقد تعوضت عن كل بمشهد * فاجتهدت لايام الصبي عوضا (و) من التحزن على (المام المشيب المر) الطلوع لما قيل * تعيب الغايات على شيبى * ومن لى ان امتع بالمعيب ٩ ومن التحزن على المام المشيب (الامر المغيب) لان مغيبه الموت ولا امر واكده عند النفوس منه لما قيل * وكيف يلد العيش من كان موقنا * بأن المنايا بقية ستعاجله * اعلم ان لكل من الايجاز والاطناب عدة اقسام لم يذكر في الكتاب تبعا للسكاكى في كتاب المفتاح لكننا اقتفينا اثر صاحب الايضاح نفعا للطلاب ومن الله التوفيق للصواب فاعلم اولا ان للمساواة قسما واحدا فقط ومثاله ولا يحق المكر السىء الا بأهله ثم الايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف وهو الذى ذكره السكاكى واقتصر عليه كاسبق وايجاز الحذف وهو ما يكون بحذف والحذف اما جزء جملة او جملة او اكثر منهما والاول اما مضاف نحو واسال القرية اى اهلها او موصوف نحو * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى * اى رجل جلا ٧ اوصفة

قوله ومن لى اى ومن يكفل لى يعنى ان المشيب مع كونه مرامعيا تعنى ان يبقى لى زمنا وامتع به ولا يغيب عنى لان مغيبه الموت وهو امر من طلوعه

٧ اى رجل جلا الامور وكشفها والثنايا جمع ثنية وهى العقبة يقال فلان طلاع الثنايا اذا قصد معالى الامور ووضع العمامة عن الرأس ليعلم بصورته لانهم كانوا يلتثمون وزوال لثامهم بوضع العمامة من الرأس واما وضعها على الرأس لتأهب الحرب

ومن الاطناب (باب نعم وبئس) لان فيهما مزيد اطناب بحسب وضعهما اذ يمكن تقدير الاجال فيهما بأن نقول نعم زيد وبئس زيد لكن الواضع سلك مسلك الاطناب حيث قال نعم الرجل اورجلا زيد وبئس الرجل اورجلا عمرو والسر فيه قصد التقرير والتمكين في ذهن السامع ليدفع تردده اذ الاجال قبل التفصيل اقوى سبب لذلك والداعى الى هذا هوان مدح الرجل من جميع الوجوه لما كان مستبعدا جدا لكون دائرة الامكان محفوفاً بالتقصان وكذا لما كان ذم الرجل من جميع الوجوه منكرا جداً اذ لا يخلو دار الوجود عن وصف ممدوح ومجود صار الحكم بالذم والمدح موضع الشك والتردد فاحتجج الى الاطناب الوارد في هذا الباب (وفيه) اى في هذا الباب (اختصار) ايضا (بمخذف المبتدأ) في الجواب (فيحصل التعادل) للجمع بين الاختصار والاطناب وذلك لانيك اذا قلت نعم الرجل يتوجه عليك السؤال بأنه من هو فتقول في جوابه زيد اى هو زيد فمخذف هو للاختصار ففيه لطف من ثلاثة اوجدا حدها مامر من التفصيل بعد الاجال وثانيها البناء على السؤال المقدر وثالثها الاختصار المذكور وانما يذكر الثاني لذكركه فيما سبق في مباحث الفصل والوصل (ومنه) اى من الاطناب (باب التمييز) فانه باب منزال عن اصله لتوخي الاجال والتفصيل واصله طابت نفس زيد مثلاً فتعدل عنده الى قولك طاب زيد نفساً لما ذكر من قصد التقرير والتمكين (وفيها) اى في باب نعم وباب التمييز (تفصيل بعد اجال) لان قولك نعم الرجل اولاً بذكر اللام الجنسية اجال في مدح زيد وما ذكر ثانياً تفصيل له وكذا قولك طاب زيد اجال في طيب زيد وذكرك النفس ثانياً تفصيل له (قال) الله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس شيباً مقام) يارب (شخت) الذى هو اصل الكلام (وفيه) اى في قوله تعالى هذا (انتقالات لطيفة) حيث انتقل اولاً من شخت الدال على ضعف البدن وشيب الرأس اجالا الى هذا التفصيل لمزيد التقرير وثانياً من هذه المرتبة الى ثالثة ابلغ منها وهى الكناية في وهنت عظام بدنى لما ستعرف ان الكناية ابلغ من التصريح وثالثاً من هذه المرتبة الى رابعة ابلغ في التقرير وهى بناء الكناية على المبتدأ اى قولك انا وهنت عظام بدنى ورابعاً من هذه المرتبة الى خامسة ابلغ وهى ادخال ان على المبتدأ اعنى قولك انى وهنت عظام بدنى وخامساً الى مرتبة سادسة وهى سلوك طريق الاجال ثم التفصيل اعنى انى وهنت العظام من بدنى وسادساً الى مرتبة سابعة وهى ترك توسيط البدن لادعاء اختصاصها بالبدن بحيث لا يحتاج الى التصريح بالبدن وسابعاً الى مرتبة ثامنة وهى ترك جمع العظم الى الافراد لشمول الوهن العظام فرداً فرداً فحصل ما فى الآية من النظم الحسن الشريف وكلام

الاصلى الذى هو الحياة مصرح به فى الآيه ومدلول عليه بالالتزام فى قولهم «والتالى الاطراد فى الآيه دون قولهم اذ يوجد قتل لاينبى القتل بل يكون ادعى له كالقتل ظلما وانما يطرد اذا كان على وجد القصاص* والرابع خلوا الآيه عن التكرار مع التقارب واتحاد المعنى المانعين عن الحمل على رد العجز على الصدر* والخامس اشتمالها على صنعة الطباق للتضاد بين القصاص والحياة* والسادس خلوا الآيه عما يكره من لفظ القتل* والسابع خلوها عن تكرار قلقلة القاف* والثامن شمولها لحكم الجرح فى الاطراف* والتاسع المبالغة فيها بجعل القصاص ظرف الحياة ففیه جعل نقيض الشئ منبعا له فيصير كأنه يحيط به فيا من من فواته* والعاشر تنكير الحياة للتعظيم لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد او النوعية الحاصلة لها* والحادى عشر ان تقدير متعلق فى فى الآيه مجرد رعاية قاعدة لفظية لاثاثيره فى المعنى فالآيه من قبيل ايجاز القصر ولا بد فى قولهم من تقدير لفظ معتبر بحسب المعنى اى القتل انى للقتل من تركه فهو من قبيل ايجاز الحذف باعتبارها* والثانى عشر خلوا الآيه عما يوجب الثقل فى التلفظ من توالى الاسباب الخفيفة الواقعة فى قولهم فى الآيه من عدوبة اللفظ وسلاسة ما ليس فى قولهم (وقوله) تعالى فى الايجاز (هدى للمتقين) ان جل على المجاز اذ المعنى هدى للضالين الصائرين الى التقوى بعد الضلال لان الهدى انما يكون للضال (وفيه) من جهات الحسن بعد جهة ايجاز وجهان احدهما (تسمية الشئ باسم ما يؤل اليه مجازا) فانه سمي الضالون الصائرون الى التقوى بالمتقين مجازا وهذا شايع مطرد عند وجود العلاقة المذكورة كقوله تعالى انى ارانى اعصر خرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه (و) ثانيهما (تصدير اولى الزهراوين) يعنى سورة البقرة وآل عمران سميتا بذلك لاشراقتهما من زهرت النار اضاءت وارادبا وليهما سورة البقرة التى صدرت (بذكر الاولياء) وهم المتقون والاعراض عن ذكر الضالين (والاطناب كقوله تعالى ان فى خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الآيه) وهى والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما نزل الله من السماء من ماء فأحياه الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لايات لقوم يعقلون وانما ذكر التفصيل المذكور (بدلا من ان) يقول (ان فى وقوع كل ممكن مع تساوى طرفيه) لايات للعقلاء دالة على وجود الواجب لذاته ووحدايته والاولى للمص ان يقول بدلا من ان فى خلق العالم لآيه للعقلاء وانما اختار الاطناب (اذ الخطاب مع الكفاية) من الثقلين قرنا فقرنا الى انقراض الدنيا (وفيهم الذكى والغبي والمقصر) فى باب النظر والاستدلال على الصانع (والتقوى) فيه فاقضى المقام الاطناب المورث لتعليم كل من الطوائف (ومنه) اى

٩ والوسط ههنا من قولهم شيء وسطاى بين الجيد والردي لامن الوسط بمعنى الخيار شهد ٧ ومنهم من قال لا يمدح لا كتفاهم بمجرد دلالات وضعية ولا يذم لما ذكرناه ولا يخفى ﴿١٥٧﴾ عليك ان وجه المدح والذم بحسب الاطناب والايجاز وغيرهما بحسب الاشتغال على الخواص والمزايا وعدم الاشتغال عليهما فيجوز ان يكون لفظ بليغ مراعى فيه جميع الخواص والمزايا غير مطابق لما يقتضيه الحال من الايجاز والاطناب مثلا فيكون مذموما بحسبهما كانه يجوز ان يكون ممدوحا بحسبهما ومذموما بحسب الخواص فالاولى ان سياق الكلام ههنا بالنسبة الى الايجاز والاطناب فقط ويكون المدح والذم ههنا بحسبهما فقط اذا المدح والذم بحسب الخواص قدم مرتد بر شهد ٦ قائله صاحب الايضاح شهد ٣ نسب هذا البيت الى الجاحظ شهد

٨ قوله وحى نصب على المصدر اى يوحون وحى الملاحظ بمعنى يشيرون والمراد انهم يرمزون الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيها برمز من يلاحظ محبوه بمؤخر عينه خيفة الرقيب شهد

٤ ومنهم من توههم ان مراده من المراتب هو اقسام الايجاز والاطناب كايجاز الحذف وايجاز القصر وامثالهما وكذا اقسام الاطناب من الايضاح بعد الابهام وغير ذلك ولا يخفى ان ما ذكره

تعريف مفهوميهما كما يعرف سائر الاضافات اذ فرق ما بين تعيين مقدارهما وتعريف مفهوميهما وان لم يفرقهما بعض العلماء فوجب المصير في تعيينهما الى ترك التحقيق الصرف والبناء على امر عرفي يميزهما في الجملة (فلننسبهما الى متعارف الاوساط) ٩ من الناس وهم الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا عاى ولا فهامة (وانه) اى متعارفهم نوع من الكلام (لا يمدح) ٧ لعدم التكلف فى الايجاز والاطناب المرعيين مطابقتهم المقتضى الحال (ولا يذم) لكونه وافيا بما هو مقصودهم من امور دينهم او دنياهم ولا يخفى ان متعارف الاوساط كما عرفت الآن معلوم نوعان ان لم يكن معلوما شخصا فلا يرد ما قيل ٦ ان البناء عليه رد الى جهالة فالاقرب ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية اصله بلفظ مساو له او ناقص عنه وواف اوزا ئد عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال ولفائدة عن التطويل ولا يخفى ان التعبير عن اصل المعنى بعينه متعارف الاوساط فرد الاول الى جهالة دون الثانى تحكم وبالجملة ان الواسطة بين الطويل والتقصير امر يحكم الذوق والعرف بمقداره وان لم يكن وصفه بطريق الاجمال حتى قال قائلم ٣ فى وصف البلغاء * يرمون بالخطب الطوال وتارة * وحى ٨ الملاحظ خيفة الرقيب (ولهما) اى للايجاز والاطناب (مراتب لا تحصى) من وجيز قليل اللفظ بالنسبة الى متعارف الاوساط واوز منه ثم اوجز الى مراتب لا تكاد تنحصر ومن مطب كثير اللفظ بالنسبة الى المتعارف الى مراتب لا تكاد تنحصر ٤ (واذا صادفا) اى الايجاز والاطناب (المقام) المناسب لهما (حسنا الكلام) وصيراه محمودا ممدوحا (والا) اى وان لم يصادف المقام (صار الايجاز عيا) وتقصيرا (والاطناب اكثرارا) وتطويلا (فالايجاز) اى ايجاز القصر دون ايجاز الحذف (كقوله تعالى فى القصاص حيوه) اذ القصاص مزجرة قوية عن اقدام الناس على القتل فارتفع بسببه القتل عن الناس وارتفاع سبب الموت دوام للحيوه السابقة وانما يذكر ولكم لانه لا مدخل له فى شرعية القصاص بل حى به للامتنان على الامه خاصة كان اوجز كلام عندهم فى هذا المعنى القتل انى للقتل وكانوا يضرّبون به المثل فى الايجاز قيل المراد اوجز كلام مستعمل عندهم فى هذا المعنى اذ يمكن اداء هذا المعنى بأوجز منه مثل ان يقال القتل يننى القتل (وهذا) اى قوله تعالى فى القصاص حيوه (أوجز منه) اى من قول العرب القتل انى للقتل وافضل اما ايجازه فقلقة كانه لانها اربع كلمات وقولهم ست ولقلة حروفه ايضا فلان حروفه المفقوطة الثابتة وقفا ووصلا احدى عشرة ولا عبرة بالمكتوبة اذ الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة هذا اذا اعتبر التنوين فى حيوه حرفا والافعشرة وحروف القتل انى للقتل اربعة عشر واما فضله فلو جوه اثنا عشر * الاول مامر من الوجازة والثانى ان المقصود

ليس فى مرتبة يقال فيه انه لا تحصى على ان المراتب غير الاقسام فالوجه ما ذكرناه فى الكتاب والله اعلم بالصواب شهد

احتاج الى اثباته بقوله (وتقدير القول) لانصبا بالكلام اليه (كثير) في القرآن بل في غيره ايضا (منه) اي مما قدر فيه القول قوله تعالى (قد علم كل اناس مشربهم كلوا واشربوا) اي وقلنا اضرب بعصاك الحجر وقلنا كلوا او يقال اضرب ياموسى الحجر قائلين كلوا وقوله تعالى (ورفعنا فوقكم الطور خذوا) اي قلنا خذوا او قائلين خذوا (وتارة) يكون التباين (بأن لارابط) بين الجملتين (امامعنى) بأن لا يكون بينهما جهة جامعة اصلا كما تكون في حديث ويقع في خاطرك بغتة حديث آخر لاجامع بينهما وجهما (كما تقول لجهري فلان يقرأ) كتاب سبيويه وانه كتاب شانه كيت وكيت (ثم تذكر) بسبب ان حديثك مع جهري عارف بقيمة الجواهر (ان لك خاتما تريد تقويمه تقول) للجهري (لى خاتم) لا اعرف قيمته (فهل اريكه) لتقومه فتفصل الحديث الثانى عن الاول (واما سيقا) عطف على معنى وذلك انك اذا كنت في حديث وقدمت ومعك حديث اجنبى عند بحسب السياق لامطلقا تريد ان تجربه المخاطب ففصله وان كان بينهما جامع لانك لا تلتفت اليه لبعده مقامك عند مثلا اذا كنت مع اهل مجلسك مشغولا بذكر اخواتهم منهم من يمدح خاتمه ومنهم من يذمه وانت تشكو وتقول خاتمى ضيق فكما قلت هذا يسبق الى ذهنك ضيق خفك وما يلقى منه من العناء فتقول خفى ضيق كيف اعلم فتفصيل هذا النبوه تمام ذكر اخواتهم عن ذكر الخف ولا تلتفت الى جامع الضيق (نحو) قوله تعالى (ان الذين كفروا سواء عليهم اأندرتهم ام لم تندرهم) لا يؤمنون قطع ان الذين عما قبله (لانه لبيان حال الكفار وما قبله) وهو الذين يؤمنون الى قوله واولئك هم المفلحون (ليبان حال الكتاب دون المؤمنين) وان كان مذكورا فيد ايضا ولهذا تفصل ولا تلتفت الى جامع التضاد بين المؤمنين وبين الكافرين هذا اذا جعل الذين يؤمنون متعلقا بالمتقين واما اذا جعل الذين يؤمنون استينافا فانه وان كان مبتدأ فى اللفظ لكنه فى حكم المتقين وصفة له فى المعنى ولا يكون صفة للمؤمنين حتى يحصل التضاد بينه وبين ما بعده ويصح العطف كما مر فان قيل يحتمل ان يكون الذين يؤمنون بما نزل اليك مبتدأ وقوله اولئك على هدى خبره ويعطف عليه جملة ان الذين كفروا نظير قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم قلنا يكون الجملة الاولى ح مسوقة لبيان حال الكتاب والثانية مسوقة لبيان حال الكفار قطعاً فتباينان جز ما فى الغرض والاسلوب فلا يثبت ما ذكرتم من المطلوب (النوع الثانى) من الفن الرابع من القانون الاول (فى الايجاز والاطناب وهما) امران (نسيان) ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولهذا يختلفان اذ كل كلام وجيز بالنسبة الى طويل وطويل بالنسبة الى اوجز منه وهكذا فلا يتيسر الكلام فيها تحقيقا اذ لا يوجد كلام لا اطناب فيه ولا ايجاز حقيقة ولكن لا يلزم منه ان لا يتم

فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة (اعدت للكافرين) فان قوله بشر ضمن معنى الخبر فكأنه قيل اعدت وبشر بلفظ المبني للمفعول كما هو قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما او يكون قوله اعدت للكافرين بمعنى الامر كأنه قيل انذر الكافرين وبشر المؤمنين وهذا الوجه زائد على المفتاح (وعد) هذا (عظفا على فاتقوا) كافي الكشف حيث قال ولك ان تقول هو معطوف على قوله فاتقوا كما تقول يا بني تميم احذروا عقوبة ما جئتم وبشر يا فلان بنى اسد باحسان اليهم كأنه اعتبر الجهة الجامعة باعتبار التقابل بين المسنين اعنى التبشير والانداز بحسب المعنى وكذا بين المسند اليهما اعنى النبي والمنكرين واعترض عليه اولاً بأن ما ذكرتم لا يجدى نفعا اذ يلزم العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بانتهاء كما صرح به في المثال المذكور مستقيم بل غير جائز عند بعضهم وثانياً بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسبباً عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه ولهذا اختار صاحب المفتاح وجهاً آخر كما سيحى واجيب عن الثاني بأنه لا يلزم من دخوله في جزاء الشرط امتناعه بدونه بل يكفيه صحة اعتباره مسبباً عنه اى ان لم تفعلوا التحدى ظهر الاعجاز واذا ظهر فن كفر استوجب العقاب ومن آمن به استحق الثواب وكل ذلك يستدعى تخويف الكافرين وتبشير المؤمنين وبوجه آخر وهو ان معنى الثاني فان لم تفعلوا فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقم وبشر بقامه لان التبشير مقصود في نفسه ايضاً مع عيظهم وهذا القدر من الربط كاف وههنا احتمالات ولطائف لا يمكن استقصاؤها في هذا المقام ٩ (والاظهر) عند السكاكي (انه) اى بشر عطف (على قل مقدر) قبل يا ايها الناس) اعدوا ربكم فيكون من عطف الانشاء على مثله واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام لان مقتضى الظاهر ح مما نزل على وان دخل كان عليه مأموراً ان يقول وان كنتم في ريب الآية وفساده ظاهر واجيب بأنه مأمور بتأدية معنى الكلام بارة تليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل على او مأمور بتبليغه على طريقة الحكاية ان الله تعالى ومثله كثير في القرآن ثم ان القول المقدر اما ان يتعلق باللفظ او بالمعنى مجازاً حله على كليهما معاً جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يصح عموم المجاز ايضاً ههنا واما تعلقه لفظ وان كان حقيقة فغير مناسب ههنا فتعين الثاني ثم ان المعنى يكون هكذا قيل هذا المعنى بارة مناسبة لمن يؤديه ولا يناسب ان يقال او هذا الكلام بطريق الحكاية لانها مع كونها رخصة بهذه الآية لكونها جارية في جميع القرآن لا يناسب قوله يا ايها الناس اعدوا اعطف عليه قيل يجوز ٧ ان يكون معطوفاً على قل مقدر) قبل فاتقوا اى قل يا محمد وا العناد المستلزم للنار وبشر الذين آمنوا ولما كان تقدير القول ههنا غير مشهور

٩ منها انه من عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع عقاب الكافرين كما تحققت ومنها انه معطوف على فانذرهم مقدر) بعد اعدت على طريقة قوله وامتازوا ومنها ان يكون عطفاً على قوله وان كنتم في ريب الآية بالتأويل اى انذر المعادين وبشر الموافقين لكونهما مفصلين لمجمل قوله يا ايها الناس اعدوا ربكم ٧ وههنا وجه آخر ذكره الفاضل الجارى و هو ان وبشر معطوف على قل لكن مقدر) قبل ان لم تفعلوا لا قبل يا ايها الناس قيل وهذا انبى بما ذكره السكاكي لانه اقرب وايضاً الامر بالرسول بهذا القول بعد دعوة الخلق والامر بعبادة الله تعالى وبيان معجز الرسول اولى من غيره

وذلك اذا كان في الكلام السابق نوع خفاً والمقام مقام ازالته (نحو) قوله تعالى
 فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد) وملك لا يبلى فصل قال
 عن وسوس لكونه بياناً وتفسيراً له لان الوسوسة هو التكلم بكلام خفي يكرر ويدعى
 به الى شر وفيه نوع خفاً فازاله بقوله قال يا آدم (او) بان يقصد (التأكيد نحو) قوله
 تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) والفصل في لا ريب فيه لكون وزانه
 في الآية وزان نفسه في جاء الخليفة نفسه لان تبعيد ساحة عز القرآن بتعظيمه بالاشارة
 بقوله ذلك وتعريف الكتاب الدال على الانحصار بتنزيل غير القرآن منزلة العدم
 لما احتمل عند السامع ان يكون مما يلقى جزافاً لا تحقيق لمفهومه اصلاً ازيل ذلك بقوله
 لا ريب فيه كما ان محي الخليفة لما احتمل التجوز والمبالغة والسهو ازيل ذلك بنفسه واما
 الفصل في قوله تعالى هدى للمتقين فلان ما قبله لما كان بياناً لعظم شأن التنزيل ومن المعلوم
 ان الكتب السماوية اختلفت في درجات الكمال بحسب كماله في الهداية وكان قوله
 هدى للمتقين مقررراً لهذا المعنى على وجه اتم نزل منه منزلة التأكيد ففصل عنه (و)
 الفصل (اما للتباين) بين الجملتين وكال الانقطاع اما الامر يرجع الى الاسناد او طرفيه
 و اشار الى الاول بقوله (فتارة) يكون التباين (لاختلافهما) اي لاختلاف الجملتين (طلبا
 وخبراً) مع عدم ما يزيل الاختلاف عنهما (كقوله * قد قال اني في الهوى كاذب * انتقم الله
 من الكاذب) فصل انتقم مما قبله لانه دعاء) وما قبله خبر هذا على ان يكون انتقم من قول
 المحبوب ومثل اني في الهوى كاذب وتقديره انت في الهوى كاذب الا ان الشاعر حكى
 معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه ثم يقول المحبوب انتقم الله من الكاذب واما اذا كان انتقم
 من قول الشاعر فلا يكون مما نحن بصدده اذ تقدير الكلام حينئذ قال الحبيب انك كاذب
 في دعوى المحبة ويقول الشاعر وقلت له انتقم الله من الكاذب يعني انك كاذب في اسناد
 محبتي الى الكذب فينتقم الله منك ولا يخفى ان تقدير قلت في انتقم يجعله خبراً لا طلباً (الا
 ان يتضمن احدهما معنى الاخر) بأن يتضمن الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر
 لاشتمال الكلام على ما يزيل الاختلاف منهما من جهة جامعة عقلية او وهمية او خلافية
 (نحو) قوله تعالى واخذنا ميثاق بني اسرائيل لاتبعدون الا الله وبالوالدين احساناً
 وذى القربى واليتامى والمساكين (وقولوا للناس حسناً) فان قوله لاتبعدون نفى بمعنى
 النهي لان اخذ الميثاق هو التكليف بالفعل او الترك لان اخذ الميثاق هو خطاب الله
 تعالى وهو يتعلق بالامر او النهي فعطف قوله وقولوا على لاتبعدون لكون كل منهما
 بمعنى الانشاء مع الاتحاد في المسند اليه لان الخطاب فيهما مع بني اسرائيل وقوله تعالى
 في تضمن احدهما معنى الاخرى (وبشر الذين آمنوا بعد قوله) فان لم تفعلوا ولن تفعلوا

يؤمنون بالغيب) ويقومون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون والذين يؤمنون بما نزل اليك وما نزل من قبلك وبالاخرة هم يوقنون (او) قوله تعالى (اولئك على هدى) من ربهم واولئك هم المفلحون واعلم انه يمكن في هذه الايدى والى قبلها اعتبار استيناف اما فى الاولى فبناء على ان هدى للثقتين يدل بمعناه على سؤال هو من المتقون الفأزون بهدى لا يكتنه كنهه فأجاب بقوله الذين يؤمنون اى هم الذين يؤمنون واما فى الثانية فلانه لما ذكر ان للثقتين هدى لا يكتنه كنهه ووصفهم بالايمان بالغيب وبما نزل على محمد وسائر الانبياء من قبله وباقامة الصلاة وبالانفاق مما رزقهم الله والايقان بالاخرة دل ذلك الكلام بمعناه على سؤال هو للثقتين الموصوفين بالصفات المذكورة اختصوا بهدى لا يكتنه كنهه فاجاب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبعد ان يفوذوا بالهدى والفلاح عاجلا و آجلا دون من عداهم يعنى الذين هذه عقائدهم واعمالهم احرياء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح وههنا وجوه آخر ولطائف عجيبة مذكورة فى كتب التفاسير ولايسع ذكرها هذا المختصر اذ البحر لا يقدر بالمكيال ولا يحصى به الحصى والرمال (والفصل) اى قطع احدى الجملتين عن الاخرى (اما للاتحاد) بينهما فحينئذ يكون فى قوة عطف الشئ على نفسه (اولئتين) بينهما فحينئذ يكون فى قوة الجمع بين الضب والنون ثم ان الاتحاد لامور ثلاثة البدل وعطف البيان والتأكييد واما الصفة فلا تجرى بين الجملتين فالاتحاد فى البدل (بان يقصد) بالجملة الثانية (البدل) من الاولى (لان نظمه) اى نظم البدل (او فى المقصود) من المبدل منه وفى بعض النسخ لان يظهر او فى المقصود اى اظهاراً او فى المقصود والنسخة الاولى او فى المقصود ٦ وذلك فيما يكون السابق غير واف تمام المراد او كغير واف به مع ان المقام مقام اعتناء بشانه لكونه مطلوباً لذاته او لكونه غريباً او فظيعاً قيل ان ترك العطف فى البدل لكونه فى حكم الطرح للاتحاد والجواب بان ذلك فى المفرد والتوابع الحقيقية واما الجمل فانها فى حكم التوابع لانفسها (كقوله تعالى) بل (قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا) وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون فصل قالوا ائذا متنا بما قبله لقصد البدل لكونه او فى المقصود من الاول لان ما قال الاولون اقوال كثيرة ولا يدري اى قول يراد من تلك الاقوال ٩ فقوله ائذا متنا بدل منه لانه او فى بيان القول ويجوز ههنا الحمل على الاستيناف لان الجمل الاول يحرك للسامع ان يسأل ماذا قالوا ومن امثلة البدل قول الشاعر * اقول له ارحل لا تقمين عندنا * والافكن فى السر والجهر مسلماً * فقوله ارحل وان كان وافيا باظهار مقصوده اعنى اظهار كراهة ٣ اقامة عنده لكنه لكونه كناية يدل عليه بالاتزام فقوله لا تقمين لكونه صريحاً فى ذلك المعنى كان او فى بتأدية المقصود فكان بدلا منه ففصل (او) بان يقصد بالجملة الثانية (البيان)

٦ فيدياهم لطيف لا يخفى ٥

٩ وان اريد بقوله مثل ما قال الاولون ما نقل عنهم من قوالهم ائذا متنا الخ كما هو الظاهر كان بدل الكل وان اريد به ما هو اعم منه كان بدل البعض فلا وجه للحمل على الاشتمال ٥

٣ وكون الكناية ابلغ لا يدفع اعتبار الوضوح فى التصريح اذ المقام مقام الوضوح لا مقام الاباغية ٥

شركة ويحتمل هذا الفصل الاستيناف اذا لما حكى ظن سلمى كان مظنة ان يسأل عن ظنه لها (والا) اى وان لم يسبق ما يستحسن التشريك فيه بل سبق ما يحذر التشريك فيه (فوجوبا) اى فيصار الى الفصل وجوبا (نحو) قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن (الله يستهزى بهم) فصل هذه الجملة اذفى عطفها على شىء من الجمل السابقة مانعا لانها لوعظفت على قوله انا معكم او على قوله انما نحن مستهزؤن لصارت من جملة مقول المنافقين وليس كذلك ولوعظفت على قالوا الاختصت بالطرف المتقدم وهو اذا خلوا والحال ان استهزاء الله بهم اى ان خذلهم مستمر سواء خلوا مع شياطينهم اولا ويحتمل الفصل للاستيناف اذ كان مظنة سؤال بعد الوقوف على حكاية حال المنافقين بأن يقال مامصير امرهم وعقبى حالهم فيستأنف جوابا لهذا السؤال (وهذا) النوع من الفصل احتياطا او وجوبا (يسمى قطعا) لقطع الكلام عما قبله ﴿ الثانى ﴾ من الوجهين (ان ينوى) بالكلام الثانى (الجواب عن سؤال مقدر) فينزل السؤال اللازم عن فحوى الكلام منزلة المحقق فيفصل فصل الجواب عن سؤاله ثم انه لا يصار اليه الاجهات لطيفة اشار اليها بقوله (لتنبيه) اى لتنبيه المتكلم السامع (عليه) اى على السؤال ليختبر بذلك فطنته ومقدار ذكائه (اوليغنى) اى ليغنى كلامك السامع (عنه) اى عن السؤال الصريح وفى بعض النسخ اولغنى بصيغة الخطاب والمعنى ظاهر وهذا اولى لمطابقتها لما سيجى من قوله (اولئلا تسمع) انت (منه) اى من السامع السؤال اوشينا اصلا تحميرا له بأنه ليس اهلا لان يسأل عنك او بغضاله بان لا تسمع كلامه ابدا (اولئلا تقطع) انت (كلامك بكلامه) عند السؤال لضيق المقام اولشوقك ونشاطك الى التكلم اولتعظيم شان القائل وتهويل الامر كقوله تعالى ولا تخاطبني فى الذين ظلموا انهم مغرقون قيل الوجه الثالث داخل فى هذا الوجه فينبغى ان لا يذكر اقول مقتضى المقام فى اسكات المخاطب اما ان يرجع الى حال المخاطب او الى حال الكلام والمتكلم والاول هو الثالث والثانى هو الرابع (اوللاختصار) والقصد بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى وهو تقدير السؤال بترك العاطف فان قلت ما عدا الوجه الاول حاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل مقتضيا للقطع اجيب بأن ذلك مقتضى تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الجملة المفصولة جوابا له لالترك العطف فان قلت وجوده بالعطف يستلزم وجوده على تقدير عدم التنزيل اجيب بان المراد عدم وجود التنزيل ٩ بدون واحد منها لاعكسه كما ان التنزيل لا يوجد بدون الفصل (وهذا) النوع من الفصل (يسمى استينافا) لان ترك الوصل يجعله فى حكم كلام مستأنف وقد لا يفرق بين الاستيناف والمستأنفة (نحو) قوله تعالى هدى للمتقين (الذين

٩ والحاصل ان التنزيل علة للفصل وكل واحد من تلك الامور علة للتنزيل واللازم من كون التنزيل علة للفصل ان لا يوجد الفصل بدونه لاعكسه وكذا اللازم من كون الامور المذكورة علة للتنزيل عدم وجود التنزيل بدونه لاعكسه فلا اشكال اصلا

من الفهم السقيم * ولرعاية الترتيب بحسب الواقع لم يراع المص ترتيب التنزيل واما ترتيب التنزيل فتقديم الابل لشدة احتياجهم اليها مع اشتغالها على امور غريبة لا يطلعون عليها مع كثرة موااسمها اياها ثم ذكر السماء والجبال والارض تدرجاً من الارتفاع الى الانزال وتدرجاً من الاصعب الى الاهون عادة اذ الرفع اصعب من النصب وهو من البسط (ولاستحباب التناسب) بين الجملتين في الوصل ككونهما اسميتين او فعليتين او شرطيتين او ظرفيتين وكونهما فعليتين ماضيين او مستقبلين (لا يخالف بينهما) اي بين الجملتين في هذه الاشياء (الا لغرض) يقتضى التخالف بينهما فلا يراعى التناسب اللفظي لان رعاية المعنى اولى من رعاية اللفظ (كملاحظة تجدد) في احديهما فتبرز في صورة الفعلية (و) ملاحظة (ثبات) في الاخرى فتبرز في صورة الاسمية (نحو) قوله تعالى لكن في مجرد عدم التناسب لملاحظة التجدد والثبات دون الوصل (سواء عليكم ادعوا تمومهم ام اتم صامتون) اي سواء عليكم تجدد دعائكم اياهم لحظة فلحظة واستمرار سكوتكم عليهم وكان عادتهم المستمرة السكوت عن دعوة الاصنام عند نزول البلاء بل كانوا يدعون الله تعالى فلذلك لوحظ الثبات في الجملة الثانية (ونحو) قوله تعالى حكاية عن قصة ابراهيم عليه السلام مع ابيه وقومه قال لقد كنتم و آباؤكم في ضلال مبين قالوا (اجئنا بالحق ام انت من اللاعبين) المعنى احدثت عندنا الايمان بالحق وهو التوحيد فيما سمعه منك ام انت على ما كنت عليه من اللعب منذ ايام الصبي وارادوا بالتجديد في الجملة الاولى ان التوحيد امر محدث مخترع وبالثبات في الثانية انه على عادته المستمرة من اللعب بتحقيقاً له وما اقيم ضلالهم في تقليد آباءهم في عبادة جاد هو دونهم في الرتبة حيث يمتحنونها بأيديهم ثم يعفرون وجوههم وجباههم دونها نعوذ بالله من الجهل (ثم قديصار) اي يرجع (الى الفصل) فيترك العطف بالواو (في هذه الحال) من اتحاد الجملتين طلباً وخبراً مع ارتباط بينهما (لوجهين * الاول وجود) كلام (سابق يحذر التشريك) اي تشريك الثاني معه (فيه) اي في حكمه الحاصل له فيترك العطف بالواو (فان سبق) كلام (آخر) مع ذلك السابق (يستحسن التشريك) اي تشريك الثاني معه (فيه) اي في حكم السابق الآخر (فاحتياطاً) اي فيصير الى الفصل للاحتياط والاحتراز عن ان يذهب الوهم الى انه عطف على مالا تريد تشريكه في حكمه (نحو) قول الشاعر (وتظن سلمى اتى ابني بها * بدلالها في الضلال تهيم) ولا يخفى ان عطف اراها على تظن صحيح اذ لا مانع من ظن سلمى انه يتركها ويبغى بدلالها وظن الشاعر اياها تهيم في الضلال بسبب مدار الظن لكن لما احتمل عطف اراها حينئذ على ابني فصله دفعا لهذا الوهم الباطل ٣ اذ ليس بين طلبه بدلا لسلمى وبين ظنه سلمى ضالة في ظنها

٣ قال السكاكي وايك ان ترى الفصل لاجل الوزن فاهو هناك اي ليس الفصل في ذلك المقام وهو ان يكون ثبوته لرعاية الوزن بل هو في مقام من لا يراعى جانب اللفظ الا بعد ان تم جانب المعنى

وانلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد الآخر لان الوهم دائما في الاحتيال (واما خيالي) ذلك الارتباط (للتقارن فيه) اى فى الخيال بين تصورات اطراف الجملةين وقيودهما السابق ذلك التقارن على حال تكلمك بالعطف (بسبب اتفاقى) لالزومى يقتضى ذلك السبب التقارن فان جميع ما ثبت فى الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس يثبت فيه على نحو ما تأدى اليه ويتكرر لديه (واخاليات تختلف) فيما بين معشر البشر (بالاسباب) المختلفة فى الخارج المؤدية الى التقارب فى الخيال لان ثبوت ما فيه من الخارج (من صناعة خاصة) موجبة لتقارن صور عديدة فى خياله ناشئة من كثرة مشاهدة الآيات بحيث لا تجتمع اولاً وتوجد تلك الصور فى خيال من لم يمارسها كتقارن السطل والازار والقدوم والمنشار فى خيالى الجماعى والنجار فانظر تشبيهات هؤلاء الرفقاء الاربعة اعنى صاحب سلاح ملك وصواغا وصاحب بقر ومعلم صبية وقد أنسهم البدر الطالع وافتر عن النور الساطع عندما او حشهم مهاجرة الكرى ومقاساة السرى فى ليلة مسدولة الظلام ومتراكمة كالنمام حتى الجأهم فرط الارتياح الى ركوب متن الامتداح فالبت السلاحى حتى شبهه بالترس المذهب يرفع عند الملك وما توقف الصايغ الاوشبهه بالسيكة من الابريز خرج من البوتقة ولا تمهل البقار الا وشبهه بالجن الابيض يخرج عن قلبه طريا ثم ابتدر المعلم الى تشبيهه برغيف يصل اليه من بيت ذى مروة (او) من (عرف عام فينفاوت بالامم) لتقارب احوالهم وعاداتهم كالتقارن بين الابل والسماء والجبال والارض فى خيال اهل الوبر وكتقارن المسجد والحمام والسوق فى خيال اهل المدر ولما ثبت اختلاف اخاليات باختلاف الاسباب والاعادات (فلا يستنكر قوله تعالى) فى هدايتهم الى الاستدلال على الصانع الحكيم (افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت الآية) وهى الى السماء كيف رفعت الى الجبال كيف نصبت الى الارض كيف سطحت (الامن يجهل ان الخطاب مع العرب و) الحال انه (ما فى خيالهم الا الابل) لان معظم انتفاعهم فى مطاعمهم وملابسهم ومتاجرهم منه (و) الا (ارض ترعاها) الابل اى ترى كلاها او يرعاها العرب الامل فيها (و) الا (اسماء تسقيهم) اى العرب (واياها) اى الابل اذ العيون والآبار يتوفر بذلك ولوقال ايضا ويوفر الرعى لكان احسن (و) الا (جبال هى معاقلمهم) جمع معقل وهو المجلأ (عندشن الغارات) اى هجومها من كل جانب اذ لاصن لهم غير الجبال فظهور ان من وقف على احوال العربى البدوى يعرف وجه تقارن الصور المذكورة فى اذهانهم ووجه وقوعها فى القرآن العظيم على المنهج المذكور و من انكره من اهل الحضرة فذلك لجهله بمقتضى الحال ولقد احسن من قل ولله دره فيما قال شعر * وكم من عائب قولوا صححنا * وآفته

يقال امتدحه بمعنى مدحه

✦

الرعى بالكسر الكلاء صحاح

✦

كعدم المناسبة بين طرفي الجملتين في القوة التخيلية والغفلة عن الاتحاد المذكور او عدم الالتفات اليه او التغافل عنه الا يرى الى امتناع عطف خفي ضيق على خاتمي ضيق مع الاتحاد في المسند اذا كان كلامك في ذكر اخواتم كما صرح به السكاكي وبالجملة العطف لا يجوز بدون واحد من المناسبات المذكورة لكنه لا يجب ايضامه توقعه على اقتضاء المقام (او) مثل (تمائل فيهما) اى في المسند اليه والمسند وفي بعض النسخ فيها حيث اعتبر التماثل في القيد ايضا وكلا النسخين مقرونان على المصنف ولكن لو قال فيه ليكون راجعا الى احد الشئيين او احد هذه الثلاثة لكان اولى كذا قيل الا ان لفظ احد غير مذكور الا في قوله او قيد لاحدهما فلا يصح ارادة احد الثلاثة لان لفظ احد مضاف الى ضمير التثنية وارجاعه الى غير المذكور ريك (ومرجعه) اى مرجع التماثل (الاتحاد) في الحقيقة (اذ العقل يحذف المشخصات) من المثليين (فتبقى الحقيقة) كما اذا حذف الشخص من زيد وعمر واتبى الا الحقيقة الانسانية (او) مثل (تضاييف) بينهما والتضاييفان الامران الموجودان لا يمكن تعقل احدهما الا مع تعقل الآخر سواء كانا معقولين كالعلة والمعلول او محسوسين كالعلو والسفل او ما يجمعهما كالاقبل والاكثر (واما وهمي) ذلك الربط (كتشابه) بين تصوري الجملتين اى يكون بين المسندين في الجملتين او بين المسند اليهما شبه تماثل وهو ان لا يكون بينهما غاية الخلاف نحو ان يكون المسند اليه في احدهما لون بياض وفي الاخرى لون صفرة فيبرزهما الوهم في معرض المثليين فكأنه يدعى ان الصفرة بياض زيد فيه شئ يسير لا يخرج عنه حقيقته ولذلك قيل * وكملوهم من حيل تروج * كأن الوهم منشاؤه سروج * ٣ وقيل فان الوهم شيطان رجيم (او) مثل (تضاد بالذات) والمتضادان هما الامران الموجودان اللذان يتعاقبان على موضوع واحد ويكون بينهما غاية الخلاف (كالسواد واليباض) فانهما وان كانا محسوسين بالحواس الظاهرة الا ان كون السواد مضادا لليباض لذاته معنى جزئى لا يدركه الا الوهم (او) تضاد (بالعرض) لا بالذات (كالاسود والابيض) فانه ليس بين ذات الاسود من حيث هي وبين ذات الابيض من حيث هي تضاد وانما عرض لهما ذلك بواسطة السواد واليباض ولان التعاقب على موضوع واحد المعتبر في التضاد ليس في الابيض والاسود (او ما يشبهه) اى يشبه التضاد (كالسواء والارض) فانهما باعتبار اشتهاهما بوضعين متضادين خارجين عنهما لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع ونهاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهوميهما وخارجان من مفهومي السماء والارض وانما كان التضاد وشبهه جهة جامعة لان الوهم ينزل المتضادين والشبهين بهما منزلة المتضاييفين فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن

٣ اشارة الى تشبيه الوهم
بأبي زيد لان سروج منشاؤه
زيد السروجى الذى هو علم
في الاحتيال وان كان بحسب
الاختراع من قبيل الخرافات
كادل عليه المقامات للحريرى

هو علم ان النوى * صبروان ابا الحسين كريم * اذلا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومسارة
 الفراق كذا قيل ولا يبعد كل البعد ان يقال ان المرء اذا اشتكى من الالم ربما يسلى نفسه
 بكرم الاحباب فاجتمع في خاطره هذان الامران وهذا من قبيل الارتباط الخيالي
 (ولذلك) اى ولان الوصل بالواو لا يحسن الا بين المتناسبين (حرم) الوصل اى منع
 (في الصغدة) عطف (اليان والتأكيد) لان كل واحد من هذه التوابع عين متبوعاتها
 بحسب الذات فيفوت ما يشترط في العطف بالواو من المغايرة واعتراض بأن الشرط هو
 المغايرة في المفهوم وهى حاصلة ههنا ولا يشترط المغايرة بحسب الذات اقول المفهوم بين
 الجمل بمنزلة الذات في المفرد والاتحاد فيها ليس الا في المفهوم وانما المغايرة بحسب الاوصاف
 اللازمة فلانم حصول المغايرة في المفهوم في الجمل (و) حرم الوصل في (البدل) ايضا
 (لان المبدل في حكم المطروح) فعطف البدل عليه عطف على مالم يذكر (و) النجاة
 صرحوا به (اى بكونه في حكم المطروح (في) بدل (الغلط) بطريق الاكتفاء بذكره
 عن ذكر البواقي حيث قالوا لا يجيئ * بدل الغلط في كلام من يتكلم عن روية وفتانة من الفصحاء
 وكان حقها ان يستعمل فيه بل للاضراب نحو مررت برجل جار ولا يخفى ان جواز الاضراب
 يستلزم جواز طرح المبدل وانما خصوا بالذكر بدل الغلط لظهور معنى الاضراب فيه لاعدم
 صحته في سائر الاقسام وما ينبغى ان يعلم ان مراد النجاة ان العمدة في الكلام هو البدل وما تقدمه
 توطئة له فكأنه في حكم الساقط لانه في حكم الساقط حقيقة لجواز قولك زيد رأيت غلامه
 رجلا صالحا اتفاقا لو كان المبدل منه في حكم الساقط لخلا كلامك عن العائد الى المبتدأ فاحفظ
 هذا (فالوصل) بالواو (بين الجملتين انما يحسن اذا اتحدتا طلبا) بان يكونا طلبيين (وخبرا)
 بان يكونا خبريتين واعلم ان ما ذكره من شرط الحسن اولا هو مطلق المناسبة ويقابله عدم
 المناسبة اصلا وما ذكره ههنا هو بيان خصوصية تلك المناسبة من الخبرية والطلبية اذ لو كانت
 احديهما خبرا والاخرى طلبا لا يحسن وان وجدت المناسبة الاولى ولا بد مع ذلك من ارتباط
 آخر اشارة اليه بقوله (مع ارتباط) بين المعطوفين الخبريين او الطلبيين وارايد بهذا الارتباط
 الجهة الجامعة بينهما من جهة العقل بان لا يكون فيها مدخل للوهم والخيال او من جهة
 الوهم بان يكون معنى جزئيا مأخوذا من امر محسوس او من جهة الخيال بان يكون امرا
 مرسما في الخيال حتى لو وقع في الخارج لكان محسوسا ثم الارتباط (اما عقلي) وهو على
 قسمين (كاتحاد) بينهما (في مسند) نحو زيد كاتب وعمرو (او) في (مسند اليه) نحو زيد
 يعطى ويمنع (او) في (قيد لاحدهما) من المسند اليه والمسند كالحال والتمييز والصفة
 والمنفوعول وغيرها نحو زيد الكاتب شاعر وعمرو الكاتب منجم ونحو زيد منطلق اليوم
 وعمرو قاعد اليوم فان كل واحد من هذه الثلاثة يجوز للعطف لا موجب اذ لو منعه مانع

قربا وبعدا وخنائهما عن الافهام يحتاج في استخراج ما يلائم المقام منها الى مزيد
تبع لمتنضيات المقام وكال بلاغة في فهم خواص الكلام ولدقة مسلكه وغوض مأخذه
فصر بعض ائمة علم المعاني البلاغة على معرفة الفصل من الوصل وما قصرها عليه
لان الامر على ما ذكره بل تنبها على ان احدا لا يبلغ ساحتها الا بعد ان خلف سائر
العقبات واما العطف بغير الواو فلا فادتها معنى مخصوصا زائدا على مجرد الربط مستدعا
نسبة مخصوصة بين الجمل من التعقيب والتدرج وغيرها كان معرفة موضع العطف ومعرفة
فأئدته ومعرفة قبوله سهل المأخذ قريب المتناول ٧* ثم ان العطف كما عرفت نسبة بين
المعطوفين (فحيث لا معطوف عليه) في اللفظ لا يتحقق الربط فحينئذ (ياول) بانه مقدر
سواء كان العاطف الواو او غيره (نحو) قوله تعالى (واياى فارهبون) ٩ وتقديره واياى
ارهبوا فارهبون فقوله فارهبون دال على عامل اياى اعنى ارهبوا ومفسرله وانما انفصل
ضمير المفعول وقدم على عامله لاجل التخصيص مع حصول التقوى وانما جاز العطف بالفاء
الدالة على التعقيب المفيد للاستمرار اذ المراد رهبة بعد رهبة وضح كونه مفسرا للمعطوف
عليه باعتبار الاتحاد النوعى وقد يقال الفاء من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقب
المفسر كالتفصيل بعد الاجال (و) نحو قوله تعالى (او كلما عهدوا عهدا) في العطف
بالواو فيقدر المعطوف عليه بقرينة الهمزة المستدعية للفعل مطلقا مع دلالة المقام
على خصوصيته فتقدير الكلام اكفروا بايات الله وكما عهدوا عهدا نبذه فريق
منهم واعترض عليه بان دعوى حذف جلة معطوف عليها ملترم حذفها من غير دليل
بمنوعة ولا يخفى عليك ان القرائن المذكورة دليل عليها وقيل لاحذف هنا بل لما كان
من شان حرف العطف ان يتصدر كما في عطف الجمل وان لا يتصدر كما في عطف
المفرد بخلاف حرف الاستفهام حيث لا يزول عن الصدارة قدم حرف الاستفهام
على حرف العطف ونقض ذلك بدخول حرف العطف على ماله الصدارة قطعا
وايضا على ما ذكرتم يكون الواو لعطف الجملة الاستفهامية على الاخبارية وانه قد يمنع
(وانما يحسن) الوصل بالواو ويكون مقبولا اذا كان (بين متناسبين) في جهة جامعة بان
يكون المناسبة بينهما متوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع كالشمس والقمر والسماء
والارض والانس والجن (لا) اذا كان بين (متحدين) لكمال اتصال الثاني بالاول المانع
عن العطف نحو زيد و زيد و انسان وبشر (ولا) اذا كان بين (متباينين) لكمال انقطاع
الثاني عن الاول الا يرى ان قائلا لوقال الشمس وحرارة الارنب والرجل اليسرى من
الضفدع ودين المجوسى والف بادنجانة كلها محدثة كيف يهزؤ منها عقول الخذاق
ويستغربها الطباع ومجها الاذواق ولوجود التباين عيب على ابي تمام في قوله * لا والذى

٧ مثلا الفاء يستدعى ان
يقع بين امرين بينهما
ترتيب بلا مهيمة و هذا
موضع العطف بالفاء وفأئدته
المشاركة بين المعطوفين
ووجه قبوله لجهة الجامعة
من تأخر الثاني عن الاول
عقلا او عرفا

٩ قيل لا يصح التمثيل بقوله
واياى فارهبون بعد ما قال
ويختص بالواو وقيل ضمير
لانها للعواطف وهذا بعيد
جدا بل الوجه ما ذكرناه
من ان قوله فحيث متفرع على
مطلق الربط على الربط
بالواو كما اشرنا اليه

مستندة الى تحكيمات وضعية واعتبارات الفية فلاعلى الدخيل في صناعة علم المعاني ان يقلد صاحبها في بعض فتاواه ان فاته الذوق هناك الى ان يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق ثم قال وكان شيخنا الخاتمي تغمده الله برضوانه يحيلنا بحسن كثير من مستحسنات الكلام اذا راجعناه فيها على الذوق ثم قال وها هو الامام عبدالقاهر قدس الله روحه في دلائل الالغازكم يعيد هذا الى هنا كلامه ويظهر من هذا كله ان الذوق غير العقل فمن واحد كامل يجمع بينهما ومن آخر له حظ من الثاني دون الاول ولا يمكن العكس اما سمعت ان امام الحرمين مع علو كعبه في العلوم الشرعية والعقلية واهتزاز اهل الحرمين بفواخر اوصافه الشريفة لماسئل عن وجه تقديم في الآية فما اجاب الابن قال ان الله تعالى فاعل مختار يفعل ما يشاء ولم يهتد طبعه الى افادته الحصر وما مر على نظرك ان ابن الحاجب ذلك الامام الذي جمع بين المعقول والمنقول وفاز من زمرة الافاضل لطف القبول قال في تقديم المفعول في الله احد في مقتع ديباجة المفصل وما قيل انه للحصر فلا دليل عليه وانما هو للاهتمام وبالجملة نعممة الذوق من مواهب الله السنية وانعامه الجليلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله ﴿ الفن الرابع ﴾ من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في وضع الجملتين) احديهما عند الاخرى بل في وضع الجمل بعضها عند بعض (والكلام في الفصل والوصل) بين الجملتين بل بين الجمل (وفي الالغاز والاطناب وفي جعل احديهما) اى احدى الجملتين (حالا) فههنا ثلاثة انواع ﴿ النوع الاول ﴾ من الفن الرابع (في الفصل والوصل) اعلم ان الجملتين اما ان تتحدا او تباينا او توسط بينهما بان تتفاير اذ اتا وتتحدا وصفا و امر الفصل انما يدور على الاولين اذ العطف يقتضى التفائير من وجه والاتحاد من وجه فليس له حظ من احدهما ومدار الوصل على الثالث لحصول الشرطين فيده (وهما) اى الفصل والوصل (ترك العاطف) في الفصل (وايراده) في الوصل (ويختص) الوصل (بالواو) من بين الحروف العاطفة (لانها) اى الواو (للربط) ٣ المطلق اى الجمع بين المعطوفين مع قطع النظر عن امر التقدم والتأخر وعن عدمه كما مر تفصيله ولا بد في معرفة موضع العطف في باب البلاغة عن معرفة ثلاثة اصول * معرفة موضع صالح له من حيث الوضع والترتيب وهو توسط العاطف بين متفايرين والمتبوع غير متروك حكما * ومعرفة فائدته وهي المشاركة والربط بينهما * ومعرفة مدار القبول وهو وجود جهة جامعة بينهما وانتفاء الثالث يجعل العطف مردودا وانتفاء الثاني يجعل العطف بالواو بعيد التداول اذا لم يكن للجملة الاولى محل من الاعراب لان معرفة جهات الربط لكثيرها عددا واختلافها

٣ فان قلت قد علم كون
الواو للجمع المطلق فلم اعاده
قلت البحث ههنا عن اسباب
الجمع وليس ذلك معلوما
نماسبق

الامنكم فارسا اى خطيبا ﴿ والثالث ﴾ من طرق القصر طريق انما ويختص (بأنه يفيد الحصر فى الجزء الاخير من الكلام) اذ تميز المقصور عن المقصور عليه فيه ليس بتوسط انما بينهما كما فى الالزومها اول الكلام فتعين التميز بتقديم المقصور وتأخير المقصور عليه لان عكسه خلاف الوضع الطبيعى (فلا يجوز فيه) اى فى هذا الطريق (من التقديم والتأخير ماجازى) الطريق (الثانى للاباس) فى انما بتقديم ما هو مؤخر بخلاف الا فانه لا لباس فيه بالتقديم لان الحصر فيما يليه سواء اخر ما قبله اولا (ولان ذلك) اى الثانى (هو الاصل) فى باب القصر لفهم معنى القصر منه بنفسه (دون هذا) اى الثالث وهو انما فانه بمنزلة الفرع منه حيث يستدلون على افادته الحصر بكونه بمعنى ما والا ولا يجوز فى الفرع كل ما يجوز فى الاصل خطأ لمرتبة الفرع واثباتا للمزية الاصل ﴿ والرابع ﴾ من طرق القصر وهو التقديم يختص (بأنه ذوقى) اى الحاكم بالحصر فيه الذوق لا غير (لاوضى) لغوى لان التقديم امر عقلى وليس من الالفاظ حتى يوضع لمعنى بل يفهم الحصر منه بواسطة الفحوى لان لفظا اذا وجد مقديما على مرتبته الاصلية لغة وكان ذلك صادرا عن البلغاء يجب ان لا يلقى هذا الامر فيحمل على الاهتمام بشانه مثلا ان تقديم الفاعل على المفعول اصل وعكسه لا بد وان يحمل على الاعتناء بشانه عند صدوره عن البلغاء ومع ذلك فليس شىء منها خارجا عن العقل اذ ملاحظة تعلق الفعل بالمفعول يمكن ان يلاحظ اولا واما اذا قدم شىء منها على الفعل كان خارجا عن الوضع الطبيعى وعن قضية العقل اذ ملاحظة النسبة قائمة بالحدث يقتضى تأخر الفاعل والمفعول عنه فتقديم شىء منها عليه لا يكون الا للاعتناء التام بشانه وهو ان يذهب الوهم فى الطرف الآخر الى شىء آخر غير هذا المقدم قبل ذكر الطرف الآخر مثلا اذا قلت ضرب فيحتمل اسناده الى زيد وعمرو وغيرهما قبل ذكر واحد منها معينا واما اذا قدم يندفع ذهاب الوهم الى غير المقدم بالمرّة لالتقائه الى ذهن السامع ولا يفيد الحصر لكن هذا على قيام الاسناد بالفعل واما اذا اعتبر الاسناد قائمة بالمسند اليه كما فى قولك زيد ضرب فلا يمكن هذا الاعتبار فلهذا لا يفيد الاتقوى كما مر ولعل هذا السر الذى منحناه لك قد دخلت عنه الكتب المتداولة وقد غفل عنه كثير من الفضلاء ذوى الطباع الوقادة واولى البصائر النقادة لكن فاتهم الذوق السليم فلا يجديهم الطبع المستقيم فان امر الذوق غير قوة الطبع ولا يترآى ناراها وكما اشار السكاكى الى المراجعة الى الذوق فى كتابه حتى قال فى مطلع كتابه ليس من الواجب فى صناعة وان كان المرجع فى اصولها وتضاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالنشىء عليها فى استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة

معنى ما قيل من ان المراد قصر فاعليته عنده وتصريح ايضا بأنه من قصر الصفة على الموصوف
 وذلك لانه لاشك ان ذلك الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على
 المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كأنه قيل ما ضروب لزيد الاعمر و
 وكذا قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل حقيقة
 وكونه صفة للفاعل في غاية الظهور **﴿ خاتمة ﴾** لهذا البحث في تحقيق الاستثناء (لابد
 في الاستثناء) من ثلاثة اشياء (من المستثنى منه) لان الالخراج وهو يقتضى مخرجا
 منه (ومن عومه) اى من عموم المستثنى منه ايضا (لعدم التخصص) بنوع او صف
 وذلك في الاستثناء المفرغ فيقدر امر مشترك بين الانواع والاصناف لان تقدير نوع دون نوع
 ترجيح احد المتساويين او المتساويات بلا مرجح ولانه لو لم يكن عاما فجعل نوع منه
 مستثنى والآخر مستثنى منه ترجيح بلا مرجح فقوله (وامتناع الترجيح بلا مرجح)
 اما بحسب التقدير فيكون من تمة الدليل واما بحسب جعله مستثنى او مستثنى منه
 فيكون دليلا ثانيا مستقلا (ومن المناسبة) بين المستثنى والمستثنى منه في جنسه بأن يكون
 المستثنى داخلا فيه ويقتضى المقام ذلك اذ مجرد الدخول لا يحسن الكلام اذ يقال
 ما جاءني احد الازيد ولا يقال ما جاءني شيء اوجسم وغير ذلك وفي وصفه ايضا من
 كونه فاعلا ومفعولا وذاحلا وحالا والالم يصح الاستثناء (فيقدر) المستثنى منه (اذا
 قدر) ولم يكن مذكورا اذ التقدير يوجد في المفرغ لافي التام ولان القصر يكثر في المفرغ
 (اعم عام يتناول المستثنى) مما يقتضى المقام تقديرها كما مر (في ما ضربت الازيدا)
 اى ما ضربت (احدا) الازيدا بتقدير احدا الذي هو عام مناسب لزيد في الجنس
 ووصف المفعولية مع اقتضاء المقام اياه (و) ما ضربت (الاراكبا) اى ما ضربت
 كأننا (على أى حال) من الالوال الراكبا (والأتاديبا اى) ما ضربت (لفرض)
 من الاعراض الأتاديبا (وبه) اى بتقدير المستثنى منه العام المناسب للمستثنى (يعرف
 الفرق بين) قول السيد الحميرى في مدح ابى العباس السفاح **﴿** لو خير المنبر فرسانه (ما
 اختار الامنكم فارسا) بين قولنا (لا اختار الافارسامنكم) فان الاول يدل على ان المنبر
 لا يختار الفارس اى الخطيب الامنكم يعنى انه يقتصر رضاه في اختيار اخليفة عليكم وفي
 ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثانى انه يدل على انه لا يختار منكم الافارسا فلا يمنع
 ان يختاره من غيرهم ايضا فيفوت ما قصده من المدح وقول الشاعر خير فعل مجهول من
 خيرته بين الامرين اى فوضت اليه الاختيار والمراد بالفارسان الخطباء تشبيها لركوبهم
 المنبر بركوب الفرس وكان من عادتهم الخطابة على المنبر بأنفسهم وقوله فرسانه مفعول
 ثان لقوله خير على تضمين معنى يناسبه والافحقد لو خير المنبر بين فرسانه ما اختار المنبر

نوعى القصر بالنسبة الى المخاطب كالأفراد والقلب وبالنسبة الى الصفة والموصوف اما من جانب الاول او من جانب الثانى فى ضمن الطرق الاربعه لما اراد ان يخصص بالذكر القصر الواقع بين المسند والمسند اليه اعنى الفاعل والمفعول واحال ماعدهما الى المقايسة عليهما ولكن ذكرهما فى طريق الاستثناء لان له هناك عدة اعتبارات ليست فيما عداه فقال (ثم الاصل) فى قصر الضرب الواقع على عمرو على زيد بطريق ما والا (ما ضرب عمرا الازيد) بتأخير المقصور عليه عن اداة الاستثناء و تقديم المقصور عليها فى هذا المثال قصر الضرب المتعلق بعمرو على وجه المفعولية على زيد على وجه الفاعلية افرادا او قلبا بحسب المقام فيمتنع ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ولا يمتنع ان يكون عمرو مضروب غير زيد و اشار بتقديم المقصور اذا كان مفعولا الى ان تقديم الفاعل اذا كان مقصورا بطريق الاولوية واذا عرفت الحال بين الفاعل والمفعول فقس عليه حال ماعدهما من المعمولات مثلا اذا قلت ماجاء راكبا الازيد كان قصر الحال على صاحبها وبالعكس فى عكسها وعلى هذا القياس غيرها ولم افهم من التركيب السابق ان لا يجوز فى اداة الاستثناء الا توسطها بين المقصور المقدم والمقصور عليه المؤخر اشار الى جواز خلافه فقال (ويجوز ما ضرب الازيد عمرا) بتقديم المقصور عليه مع اداة الاستثناء وتأخير المقصور وذلك لان ما يلى اداة الاستثناء هو المقصور عليه البته فلا يلزم الالتباس اصلا سواء قدم او اخر وهذا بخلاف انما لانه للمزيد كرفيد اداة الاستثناء لفظا يحصل الالتباس فيقدم المقصور ويؤخر المقصور عليه البته (لكنه قليل) فى الاستعمال (لانه قصر الشيء) وهو الضرب المقيد (قبل تمامه) اى قبل ذكر القيد وهو المفعول (لان المقصور) اعنى الضرب (هو الضرب المقيد) بالمتعلق بالمفعول (دون) الضرب (المطلق) وفى بعض النسخ ثم الاصل ما ضرب زيد الاعمر او يجوز ما ضرب الاعمر ازيدو المال واحدا لا يخفى على المتأمل الا ان المراد بقوله قبل تمامه على هذه النسخة قبل تعلقه بالفاعل وهو ظاهر ويمكن ان يقال انما لم يجز ما ضرب الازيد عمرا للما ذكر بل لاحتمال ان يكون كل من زيد وعمر مستثنين معا والمراد ما ضرب احد احد الازيد عمرا وذا غير جائز لان القصر فى ما ضرب عمرا الازيد قصر فعل المفعول على الفاعل وفى تقديم الازيد على ما ذكر قصر فعل كل منهما على الآخر وهذا غير ما قصد بالاول فلا يجوز وهذا الذى بعث النحاة على اتفاقهم على امتناع التقديم المذكور ولكن لما كان تقدير الاستثناء المفرغ متعددا باداة واحدة بعيدا عن الحق لانه مجرد احتمال بحسب العقل جوزوا التقدير المذكور ومنعوا لزوم الاحتمال المذكور كما اختاره السكاكى واعلم ان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا

العصمة عن الزلل وانما اظننا الكلام بحيث اورث الاسهاب مع ان تصحيح عبارة السكاكى خارج عن شرط هذا الكتاب لان هذا المقام من محار الافهام ومزال الاقدام ومن الله التوفيق والالهام ولما استشعر المصنف ههنا ورود سؤال بأن الا قد يستعمل مع عدم الاصرار في قوله تعالى ان نحن الا بشر مثلكم اذ الكفار ليسوا بمكبرين بشرية الرسل فضلا عن الاصرار بل غاية جهدهم اثباتها والمقام لا يقتضى تنزيلهم منزلة المنكرين لانهم حققوا بشرية الرسل وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا اشار الى الجواب بقوله (واما) قول الرسل لهم (ان نحن الا بشر مثلكم فمن باب المجازاة) والتماشى (مع الخصم) عند الجدل معه (للتبكيث) اى لالزامه واسكاته (في المعترض) اى في موضع العثرة اى الزلة فليست الآية من قبيل اصرار المخاطب على الخطأ بل لتسليم مقدمة حقة عن مدعى المخاطب يجعل معتقد المتكلم منزلة الخطأ وردة بالقصر حتى يلزم مدعى المخاطب ثم ترصد مقدمته الباطلة فاذا بلغ الى هناك تأخذه من حيث لا يشعر فيتعين الاخفام ولا يتمكن من الخلاص فهذا استدراج منفعته الاسكات بلا تشبث ولا عذر اصلا ويشبه هذا بما شريك مع خصمك في ارض سهلة الى ان وصلت الى مهواة فهناك توقعه في الهلاك وهذا الباب (كأتقول) لخصمك (انت صادق في كل ما تقول) مساعدة له ظاهرا ثم تأخذه بفته وتقول (لكن ما حيلتك) اى ما مخلصك وجوابك (في دعواى هذه) فهناك ينقطع الخصم ويزل اقدامه اذ لا يلزمه ما توهمه من الفساد وجلة المقام ان الرسل كأ نهم ساعدوا على قولهم ما انتم الا بشر مثلنا حتى نسبوا من اصر على خلافه على الخطأ واوردوا في نفيه القصر لكن انكروا نفهم الرسالة بمنع امتناع كون البشر رسولا بتجويزان يمن الله على من يشاء من عباده قيل وانما اوردوا تسليم البشرية في صورة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم صورة فانها اقوى في المجازاة وستر المبالاة لانهم قصدوا بذلك تسليم الحصر وانت خبير بإمكان قصدهم الحصر بتقدير مخاطب قائل بخلافه كما ذكرنا قوله (واما) اصرارا (ادعاء) قسيم لقوله اما تحقيقا وهذا على ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى (ان انت الانذير) اى لست بهاد لانحصاره في ارادة من يهدى من يشاء (كأنه) اى كأن النبي صلى الله عليه وسلم (للمبالغة) اى لمبالغته وشدة حرصه على هدايتهم والقاء شراشره على رجوع الخلق الى الحق لئلا يكو ازامام السعادة عاجلا و آجلا حتى قيل له فاعلك باخع نفسك على آثارهم ان لم يؤمنوا (جعل) عليه السلام في موقع الخطاب (من يظن انه يملك هدايتهم) ادعاء قلب هذا المعنى الى خلافه من ثبوت الانذار وانحصاره عليه اخر اجال الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واعلم ان المص بعدما استوفى

المدعى كما وقع هذا التشبيه من السكاكى اذ ليس ظاهر حال المدعى التردد فى صدقه وكذبه بحسب نفس الامر وان اراد تشبيه ترددهم فى نفس الامر بتردد المدعى عند السامع كان ركيكا جدا وان اراد تشبيه ترددهم عند السامع بتردد المدعى عنده كان التشبيه صحيحا لكن لا يلايم حينئذ القول بأن غاية امركم التردد فى نفس الامر بل يقتضى سوق الكلام حينئذ ان غاية امركم التردد عند السامع وانه باطل قطعاً فلو وجد فى توجيه كلام السكاكى ان يقال ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر فالمعنى فى القصر لسنا متردين بين صدقكم وكذبكم كما يتردد السامع بين صدق المدعى وكذبه وان توهموا التردد منابل اتم عندنا مقصورون على الكذب ولا تتجاوزونه الى الحق حتى تتردد بين صدقكم وكذبكم هكذا ذكره بعض الافاضل ٣ وقال هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام ونحن نقول وبالله التوفيق غير حاف ٧ على اولى الانصاف ان المعتبر فى القصر مطلقاً حال المخاطب اما محققاً كما هو الاكثر او مقدرًا كما فى اياك نعبد واما بتردد محقق او مقدر كما فيما نحن فيه واما اعتبار تردد المتكلم فما لم يسمع ولا يعقل اصلاً نعم اذا نزل المتكلم تردده منزلة تردد المخاطب فيجوز لكن ينافيه ما اراده من تشبيه ظاهر حال المدعى ثم ان ما ذكره لا يمس كلام السكاكى اصلاً فضلاً عن كونه مراده فلننقل اولاً كلامه ثم لنعين مراده حتى يتضح الحال ويرتفع الاشكال قال رحمه الله فالمراد لستم فى دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعى اذا ادعى بل اتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى حق كما تدعونه اقول هذا تقرير لشان القصر من غير تعرض لحال المخاطب لانه قد ذكر اولاً ان هذا مثال لقصر الافراد فيفهم بذلك حال المخاطب من التردد سواء كان تحقيقاً او تقديرًا وتقرير القصر ايها الزاعمون للرسالة المترددون فى صدقها وكذبها كما يليق لشانكم لستم فى دعواكم هذه بين الصدق والكذب عندنا اى لستم فى دعواكم هذه متردين بين الصدق والكذب فى اعتقادنا وان كانت فى اعتقادكم كذلك كما هو شان المخاطب عند قصر الافراد ولما فهم من التقييد بعندنا انهم لا يفترون بما سمعوا منهم من الدعوى وان كان اللابيق بالآخرين التردد فيه بناء على انهم مدعون ومن شان الدعوى ان يتردد فيها كل من سمع فى ظاهر الحال اى قبل قيام البرهان لكننا لما كنا ملين بالحقيقة لم نتقيد بالظاهر فعبرنا عن الظاهر الى الحقيقة فصرتم عندنا على احد احتمالى التردد فقط اعنى كذب الدعوى لا تتجاوزونه الى حق اى الى صدق الدعوى ولا يخفى ان هذا تقرير واضح لكلام السكاكى يظهر فيه فائدة التقييد بقوله عندنا ويظهر لقيد الظاهر فى قوله ظاهر حال المدعى نكتة جلية ويظهر ما فى تقرير الجيب والسائل من الخلل وبالله

٣ سيد السند قدس سره

✽

٧ يقال شئ حفى اى خاف

كذا فى الصحاح ✽

في النفي بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الازيد لم يجي عمرو اقول ما سبق من الامتناع في الاستثناء هو في العطف على المستثنى ما يقابله نحو قولك ما جاءني الازيد لا عمرو لان المتبادر من سوق الكلام هو اثبات المجي لزيد واذا عطف عليه ما ينفي عنه الحكم كان عوداً الى اول الكلام فيكون مشقة للنفس بمنزلة مشقة الرجوع القهقري للبدن واما اذا عطف لم يجي عمرو يكون عطفاً على النفي السابق فيتخلص النفس عما يكرهه بخلاف انما حيث يجوز فيه عطف المفرد المنفي لان آخر الكلام هناك النفي فلا يلزم مامر من المحذور وايضا يجوز فيه عطف الجملة بالطريق الاولى ويجوز فيه التقديم والتأخير ايضا كما ذكره الشيخ بلا مانع (و) كلمة (الاتقابل الاصرار) اي تستعمل في مقابلة من يصير في اعتقاده خطأ بخلاف انما لانه قد يسلك او يجب ان يسلك مع من لا يصير على خطاه ومن يتلق كلامك بالقبول وايضا يجب ان يستعمل في كلام اثباته على طرف الثمام اما حقيقة او ادعاء ثم ان الاصرار في الا (اما) اصرار (تحقيقاً) عند اخراج الكلام على مقتضى الظاهر (نحو) قوله تعالى حكاية عما قاله الكفار للرسول (ما انتم الا بشر مثنا وما نزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون) يقولون انكم كاذبون في دعوى الرسالة اذ الرحمن ما نزل من شيء من وحي ورسالة لانكم لستم الا بشراً مثلنا لامرية لكم علينا تقتضى اختصاصكم بما تدعون مع ان البشر لا يمكن ان يكون بشراً وهذا بزعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد ان الرسول لا يكون بشراً وما عجب شان المشركين لم يجوزوا ان يكون الرسول بشراً ورضوا ان يكون الاله حجراً ما احلم الاله الخالق لاله الاله في هذه الآية قصر في موضعين اما الاول فبناء على ان اصرارهم على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على التثنية عن البشرية بحسب زعمهم الباطل فاثبتوا البشرية لهم بطريق قصر القلب ورد تجاوزهم الى كونهم رسالا واما الثاني فبناء على اصرارهم على دعوى الرسالة للملم يكن صدقها مجزوما به بحسب زعمهم قدروا ان مدار امرهم التردد في صدق دعواهم وكذبها حكموا بكذبها بطريق قصر التعيين لكن بناء على تقديرهم التردد في المخاطب لاعلى تحقده وكيف وهم يعلمون ان الرسل جازمون بصدقهم كما حصر حوا بذلك بقولهم انا اليكم مرسلون قيل واذا عرفوا جزم الرسل بصدقهم يكون قصر الحكم بالكذب بطريق القلب لا بطريق الافراد واجيب بأن في الحمل على قصر التعيين نكتة ليست في الحمل على قصر الافراد وهي ان الكفار يقولون ان قطع الرسل بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن عاقل فغاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعى عند السامعين واءترض عليه بأن تردهم في صدقهم بحسب نفس الامر لا يصح ان يشبهه بظاهر حال

المجيب سعد الدين العلامة
 المعترض السيد السند قدس
 سره

نفسه اختصاص بالموصوف المذكور لان الاختصاص بأبي عن اعتقاد الشركة فيستغنى عن نفيها فان قلت فاذا لم يتصور اعتقاد الشركة ههنا فلا يصح القصر اصلا اذ لا فيه من اعتقاد في المخاطب على خلاف الحكم اعني الشركة قلت يكفي في القصر الخطأ التقديرى اى لو كان هناك مخاطب وتوهم هذا الامر لاجرنا عليه هذا القصر وذلك لان الغرض من النفي المعتبر في القصر تأكيد جانب الاثبات فيكفي الامر المتوهم في التأكد بخلاف النفي الذى هو المقصود اصاله اذ لا بد فيه من توهم شركة محققة وهذا مراد السكاكى من حكمه بعدم الجواز ومنهم من غفل ٩ عن مراد السكاكى وقال الاقرب في هذا الباب ما ذكره الشيخ عبدالقاهر من انه لا يحسن الجامعة المذكورة في الوصف المختص كما يحسن في غيره ووجه القرب عدم الدليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكد لكنك تعلم ان الدال على الشركة المحققة لا يؤكد الدال على الشركة الموهومة فقط بل يتبينان وايضا المتبادر من نفي الموصوف المعين المقابل للموصوف الاول صورة قصر القلب والذى يدل عليه انما صورة قصر التعيين كما عرفت فيبينها تناف (فلا يقال انما يعجل من يخشى الفوت لامن بأمنه) اذا ما يدل على تقدير تردد مخاطب في ان العجالة هل يثبت غير من يخشى ام لا وكلمة لا يدل على وقوع التردد المذكور مع ان اختصاص الصفة بمن يخشى يمنع وقوع التردد بل تدل على ان العجالة يثبت غير من يخشى على صورة قصر القلب وانه ليس كذلك قيل وانما لم يعتبروا في جامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما ويمكن ان يقال ان دلالة التقديم على النفي عن الغير لما كان بالفحوى دون الوضع يكون المنفى الذى بعده هو ذلك المنفى المأخوذ من الفحوى بعينه لا غيره فلما لم يكن غيره لم تكن تأكيده له فاذا لم يكن تأكيده له يكون خارجا عن افادة تحقق الاعتقاد حتى يدفع ما يفهم من القصر من توهم الاعتقاد فعدم ذكر التقديم لما ذكرناه لامن ضعفه في افادة الحصر على ان ضعفه في افادة الحصر انما هو في احتياجه الى القرينة حتى لا يحمل التقديم على التقوى وليس في نفس الحصر اى افادة التأكد لثبوت الحكم بنفى مقابله كيف وجميع الطرق سواسية في هذا المعنى ولا يخفى ان عدم صحة العطف بلا في الصورة المذكورة مما يرجع الى نفس الحصر اى اعتبار النفي لتأكيد الحكم لافى دلالة اللفظ على الحصر وكم بين ضعف الدلالة وضعف التأكد في المعنى نقل عن الشيخ عبدالقاهر انه قال ان النفي فيما يحى فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت بمدكر لست عليهم بمسيطر * واعترض عليه بأن الكلام

٩ الذى غفل صاحب
الايضاح ومن تبعه من
شرح المفتاح

المعترض هو السعد الدين

المتنازع فيها فهو عطف على ما رسلناك بتكرير النفي اى ما رسلناك حفيظا ومهيئا
 الانذيرا وليس عطفًا على الانذيرا اوعلى المجموع بعد اعتبار الانذيرا وهكذا الحال
 في البواقي عبارة عبارة والعاقل يكفيد الاشارة (و) كلمة (غير حكمه في هذا) اى في افادة
 معنى الحصر وفي عدم اجتماعه مع الاول (حكم الا) يقال ما زيد غير شاعر ولا يقال لا كاتب
 (بخلاف انما) فانها تجامع مع الاول وان كان في معنى ما والا نحو انما انا تيمى لاقيسى (لان
 النفي فيها ضمنى) لا صريح وكلمة لا موضوعة لنفي المعنى الصريح لا الضمنى، فاذا لم يكن انما
 نافية للمعنى الصريح لم يكن ما ينفيه كلمة لا هو بعينه ما ينفيه انما فلا يلزم كون لا مفيدة
 للاثبات بواسطة نفي النفي السابق حتى يلزم خروج لاعن وضعها الاصلى وفيه نظر لان
 النفي وان كان ضمينا في انما لكنه ينبغي ان لا ينفك عنه والام يتحقق الحصر فاذا اعتبر فيه
 يكون النفي الصريح بعده اما نفيها فيلزم ما ذكرتم من المحذور واما تأكيد النفي الضمنى
 فحينئذ لا مدخل في كون النفي ضمينا اذ لا محذور في التأكيد للنفي الصريح ايضا والجواب
 المنبى عن التحقيق هو ان لا تأكيد للنفي الضمنى لان الحصر لا ينفك عن النفي فالنفي
 الوارد عقبيه مؤكدا له البتة الا ان سوق الكلام في الابدع النفي هو للاثبات فلا يصح تأكيد
 النفي فيه وفي انما لاجل النفي الضمنى فيصح تأكيده والفرق بينهما كون النفي في الاول
 ملحوظا اولا فسوق الكلام للمحوظ ثانيا وفي الثانى بالعكس وبهذا يتدفع لزوم جواز
 قولنا ابي زيد الالقيام لا القعود بناء على ان النفي الضمنى يصح جواز النفي بلا صريح يحامن
 غير حاجة في دفعه الى جعل النفي في الاستثناء بمنزلة المصرح به كاقيل وهذا التحقيق
 يؤيد ما ذكره الامام من ان كلمة ان في انما لتحقيق المذكور وكلمة ما نفي غير المذكور وحاصله
 ان ان على اصل معناها التي هى التحقيق لم دخوله ومانصب قرينة من اول الامر الى ان
 فيه نفيًا للمعاداة (كاي يجوز امتنع عن المحجى زيد لا عمرو) مع عدم جواز ما جاء زيد لا عمرو
 مع ان مؤداهما واحد وانما الفرق بأن النفي في الاول ضمنى وفي الثانى صريح هذ
 بحسب الجليل من النظر واما النظر الدقيق فيفيد ان المآل في الاول اثبات العدم المضاف الى
 المحجى لزيد وهذا الاثبات فرع ملاحظة العدم ومتأخر عنها بخلاف الثانى اذ العدم هناك بدون
 تعقيب الثبوت ولا يخفى ان كلمة لا يقتضى ملاحظة ثبوت سابق اذ العدم انما يعرف
 بالنسبة الى الوجود لا غير وملاحظة الثبوت في الاول دون الثانى كما عرفت فانها
 فان هذا معنى لطيف واعلم ان من اجتماع الطريق الثالث مع الاول يعرف اجتماع
 الرابع معه ايضا نحو تيمى انا لاقيسى لاشتراكه في الاحكام المذكورة ولهذا لم يصح
 المص بذلك واحال امره الى المقايسة (هذا) اى ما ذكرنا من اجتماع الطريق الثالث
 مع الاول (اذا لم يكن) الوصف (المذكور بعده) اى بعد انما (مختصا) اى مماله في

قائله سعد الدين التفتازانى
 في شرح التلخيص

٧ فيه من لطف التعبير ما
لا يخفى على الفطين ٥٤

اي التعميم في قصر الافراد اذ يحكم على الاشتراك اوتوهم والتخصيص في قصر الئلب
اذ يخطأ في تخصيص الحكم بمعين دون معين آخر قيل هذا الحكم ليس بمطر داد لاحكم
للمخاطب في قصر الافراد في صورة التردد ولا يخفى عليك ان هذا خطأ ٧ بالتردد
وتقرير الصواب فيه ما سلفناه من التفصيل فتذكر (ثم يختص) اي يمتاز (كل)
من الطرق المذكورة (بامر) مستقل (فالاول) اي العطف يمتاز (بأنه نص نفي
واثباتا) حيث يقع كل من المثبت والمنفي منصوصا عليه بخصوصه نحو زيد شاعر لا منجم
او بعمومه نحو زيد شاعر لا غير بخلاف الطرق الباقية فان المثبت منصوص فيها دون
المنفي نحو ما انا الاتممي وانما تميمي و تميمي انا (والثاني) اعني الابعد النفي يمتاز (بأنه
لا يجتمع مع الاول) اي العطف فلا يقال ما زيد الا قائم لاقاعد بخلاف الاخيرين فانهما
يحتمان مع نحو انما اتميمي لاقيسى و تميمي انا لاقيسى وجعل السكاكي عدم اجتماع
العطف مع الثاني خاصة للعطف والمص عكس الامر حيث جعل عدم اجتماع الثاني
مع الاول خاصة للثاني بناء على ان عدم الاجتماع مع الثاني يوجد في الثالث ايضا لانه
لا يجتمع معه ايضا فلا يكون خاصة للاول بل للثاني (اذ لا) العاطفة (لا تدخل على ما
دخله نفي) صريح قبلها لانها موضوعة للنفي الصريح ولودخل على ما دخله نفي صريح
بلازم ان يكون لامفيدة الاثبات الصريح لان نفي النفي اثبات وهذا نقض لوضعها * قيل
لم لا يجوز ان يكون لاهنا لتأ كيد النفي لالنفي النفي او ندعى ههنا للنفي ايضا والاثبات
نما لزم من دخولها على النفي على ان هذا الاستعمال شائع في الكشف قال وما ارسلناك الا
بذيرا لاحفيظا ومهيما عليهم وما كان ذلك الاختلاف في الدين الاحسد ابينهم لاشبهة
في الاسلام وما هي الاشهوات لا غير وما اردنا الا احسانا لاساءة اقول كلمة لاينفي
لحكم السابق عن مدخوله بأن يكون الكلام المسوق له النفي والنفي الحاصل في الاول
تأ كيد الاثبات فالمقصود فيه هو الاثبات والنفي تبع والامر المحفوظ تبعا لا يؤكد
اما الاثبات فابعد احتمالا منه لتأ كيد فلا يكون لانا كيدا اصلا مثلا اذا قلت
اضررت الازيذا فالقصد منه اثبات الضرب لزيد والنفي عن الغير لتأ كيد كما عرفت
باقا فقولك لاعمر ولا يكون تأ كيدا للاول وذلك ظاهر ولا للثاني لانه غير مقصود
سالة وبهذا يندفع كونها للنفي ههنا لان ذلك بحسب الوضع واما بحسب المقام
لابد وان يكون للاثبات آخر لان سوق الكلام له فذكر ما هو للنفي وضعه و ارادة
لاثبات منه آخر قلب للموضوع واما ما وقع في الكشف فتحقيقه انك قد عرفت فيما سبق
ان النفي لا يتوجه الى أي صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها فلهذا لا يكون قصر
وصوف على الصفة حقيقيا بل ادعائيا فقله لاحفيظا ومهيما مثلا بيان للاوصاف

مانافية او مؤكدة فقط واما كون ان للاثبات فرادهم بذلك كونها لتأكيد الاثبات
وتخصيصهم بالاثبات لوجوب دخولها الاثبات في باب القصر لامطلقا لما مر في باب
الاستثناء من النفي واعتذر بعضهم عن قبل الامام ونقله البعض عن المص وهو ان مراده
ان كلمة انما القصر باطابق اهل اللغة والتفسير كسائر الكلمات المركبة الموضوعه لمعنى
لانها مركبة من ان وما وبقية على اصلهما حتى يرد عليه الاعتراضات المذكورة فاذا ذكره
الامام بيان وجه المناسبة ورعاية الاصل مهما امكن واما المنقول عن الربيع فهو من باب
ايهام العكس فانه لما رأى ان القصر تأكيد على تأكيد زعم ان ما كان تأكيدا على
تأكيد كان قصرا وايضا يلزم ان يفيد مثل والله ان زيدا قائم القصر ويلزم ايضا ان
يفيد انما القصر في جواب المتردد لافي سائر المقام وكلا اللازمين باطل اقول ما ذكره
الامام من بيان المدخول لكل من ان وما يشعر ببقائهما على اصلهما والافيكفي في بيان
المناسبة ذكر مدلول كل من الجزئين في الاصل فقط نعم يمكن ان يقال مدخولهما حالا
الافراد نسبة الخبر الى المبتدأ على ان يكون النسبة قائمة بالخبر ومدخولهما حال التركيب
النسبة الواقعة بينهما على ان يكون قائمة بهما فثبتت كلمة ان تلك النسبة وينفيها كلمة ما
هذه النسبة غير واقعة ٣ بل الواقعة النسبة بين القيام وعمر و الواقعة بين القعود وزيد
ولكون كل من ان وما متوجهة الى الجملة لم ينتصب الاسم بان والخبر بما لان هذا احتمال
يثبت العقل ولا يساعده النقل فتدبر والله الموفق ﴿الرابع﴾ من تلك الطرق (التقديم) اى
تقديم ما حقه التأخير (نحو انا كفيت) مهتم وحدى افرادا او لا غيرى قبا هذا في قصر
الصفة وفي قصر الموصوف تسمى انا افرادا او قبا ﴿واعلم ان المص لما فرغ عن ذكر الطرق
الاربعة شرع يبين مابه الاشتراك ومابه الامتياز بينها فقال (واعلم ان) الطرق (الاربعة)
للحصر (يشملها امر واحد) يوجد في الاربعة بالنظر الى حال المخاطب (وهو انك للمخاطب)
المشوب حكمه بخطأ وصواب (تسلم) انت (صوابا وترد خطأ فالصواب الحكم)
اى مجرد الاسناد اما في قصر القلب فالصواب الحكم بكون الموصوف على احد الموصوفين
او بكون الوصف لاحد الموصوفين واما في قصر الافراد فالصواب مطلق الحكم اما
بالاشتراك او بالتساوى كما عرفت بتحقيقه (واخطأ التخصيص) اى تعيين الحكم في قصر
القلب بكون الموصوف على معين من الوصفين لا المعين الآخر وبكون الوصف لمعين
من الموصوفين لا المعين الآخر وفي قصر الافراد تخصيص الحكم اما قطعاً او متردداً
بالكل اى بكون الموصوف على الوصفين جميعا دون واحد منهما وبكون الوصف
للموصوفين جميعا دون واحد منهما قيل هكذا في النسخة التى سمعتها من المصنف وفى
بعض النسخ وهو الاوفق والاولى والاحسن من الاولى واخطأ التعميم او التخصيص

٣ ولا يخفى ان نسبة الخبر
الى المبتدأ متحدة شخصيا في
ذهن المتكلم والمخاطب
الواقعة بينهما متحدة في
ذهنهما نوعا لا شخصا تأمل
والفرق دقيق ٤

٧ قائله شرح الفوائد منه

الامام الرازي حيث قال انها لنفي غير المذكور وان لاثبات المذكور قيل هذا التعريض على الامام من قبل الربى وقيل ٧ من قبل السكاكي اذ الربى مقدم على الامام (فتريد) مالمؤكدة (تأكيدها) اى تأكيد كلمة ان (فيتضمن معنى القصر) بواسطة التأكيد على التأكيد (اذ القصر) بقسميه (يقصد به هذا المقصود) وهو التأكيد على التأكيد لكن (اذا وقع) القصر (في جواب المتردد) وفيه نظر لانتقاضه بنحو والله ان زيدا لقائم والجواب ان ما يفيد القصر هو التأكيد على التأكيد بواسطة نفى الحكم عن الغير لا مطلقا الا يرى الى جعلهم التقوى مقابلا للحصر كما عرفت واعتراض ايضا بأن القصر ليس تأكيدا لتأكيد سابق بل لاثبات سابق وايضا ما ذكره من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر في صورة العطف دون ما والاوقديتكلف لدفع الاول بأن نفى خطأ المخاطب وتقرير صوابه تأكيدا لاول في جميع الصور والتأكيد بواسطة النفي تأكيدا بان واجب عن الاخير بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول الاثبات بواسطة الاصرح وبواسطة النفي ضمنى اذ يلزم من النفي عن الغير الثبوت للاول ضمنا في جميع الصور كما مر قال الامام الرازي في المحصول في علم الاصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمع اوجب ان يبقى كل واحد منهما على الاصل لان الاصل عدم التغيير فاما ان يقول كلمة ان يقتضى ثبوت غير المذكور وكلمة ما يقتضى نفي المذكور وهو بالاجماع باطل او نقول بالعكس وهذا هو الحصر وهو المراد وقد يقرر بانهما اذا اجتمعا يتوجه الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما تعين كلمتان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو الاشرف ويؤيد هذا تفسير النجاة انما بما والاواحيج الربى على مذهبه بأن ما لو كانت نافية لاقتضت التصدر ولاجتمع حرف النفي والاثبات بلافاصلة ولجاز نصب انما زيد قائما لان حرف النفي وان كان زائدا يعمل ولكن معناه تحقق عدم قيام زيد لان اداة النفي انما تنفى ما يرد عليه والتوالى الاربعة باطلة باسرها اقول يمكن منع كل من التوالى اما الاول فبان اقتضاء التصدر انما هو على المنفى وهو غير المذكور واما الثانى فبانه يكفى فيه الفصل حكما اى توجه احدهما الى غير ما يتوجه اليه الآخر واما الثالث فبان جواز النصب اذا عمل في المذكور وليس كذلك ههنا واما الرابع فبان ذلك اذا توجه النفي الى المذكور لالى خلافه واعلم ان الامام ابن هشام ذكر ما ذهب اليه الامام في معنى اللبيب ثم قال وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هى لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم وليست ما للنفي بل هى بمنزلة في اخواتها ليتما ولعلنا ولكنما وكانما اقول مرجع النزاع انما هو الى كون

يفيد الحسن والمفهوم من كلمات القوم وجوب النفي ولئن تزلنا عن جميع ذلك فليس
 ما ذكره بيان السر بل احالة على الذوق وذلك انما يعتبر عند العجز عن بيان السرواية
 ما يقال لتوجيه كلامه ان ثبوت الحكم لجزئى اوفيه عنه لا يستلزم الثبوت اوالنفي لجميع
 الافراد اذ يكفي الثبوت اوالنفي في ضمن بعضها فيمكن اعتقاد الشركة اوالعكس اوالتردد
 بخلاف ثبوت الحكم للكل اوفيه عنه فانه يستلزم الثبوت لجميع الاجزاء اوفيه عنها
 فلا يمكن الاعتبار المذكور وانت تعلم ان الطريق المذكور لدفع خطأ المخاطب
 في الاعتقادين اوالتردد فينبغي في رد الخطأ ان لا يمكن فيه اعتبار ذنبك الاعتقادين
 اوالتردد وما ذكره الفاضل من لزوم امكان ذلك الاعتبار خلاف ما هو الحق عند
 اولى الابصار فعلى ما ذكره يكون قولك جاءنى القوم الازيدا من اداة القصر لعدم
 امكان اعتقاد الشركة اوالعكس اوالتردد ويكون قولك ما جاءنى احد الازيدا غير
 مفيد للقصر لامكان الاعتقادين والتردد المذكورين مع ان الامر على عكس ما ذكره
 تدبر فيه * وتحقيق المقام على وجه يتجلى جلال المرام عن قناع الابهام هو ان القصر
 بواسطة نفي المقابل يفيد تأكيد الاثبات فاذا قلت ما ضربت القوم الازيدا تنفي الضرب
 عماء زيدا وتبته لزيد ولا يخفى ان نفي الضرب عماءه يستلزم الثبوت لزيد بطريق المفهوم
 بعد افادة الثبوت بكلمة الابطريق المنطوق واما الاثبات لماعدا المستثنى في قولك ضربت القوم
 الازيدا فلا يفيد النفي ثابتا للنفي بكلمة الا لان الاعدام لكونها محتاجة الى تصور ملكاتها
 دون العكس يفيد تصور النفي تصور الاثبات بطريق المفهوم ولا يفيد تصور الاثبات
 تصور النفي اصلا فان قلت تصور النفي في المستثنى يفيد الثبوت للمستثنى منه فيحصل ثبوتان له قلت
 المقصود بالخصر هو المستثنى دون المستثنى منه واعلم ان هذا المقام لا يوجد في كلام احد من علماء
 الايام ولم يحم حولها احد من الفضلاء الاعلام ومن قصد فوقف دون المرام شعر * وكل يدعى
 وصلا ليلي * ولى لا تقر لهم بدا * والحمد لله على نعمه العامة والخاصة وهو المفضل المنعم
 الثالث * من تلك الطرق كلمة (انما تتضمن معنى ما والا) بدليل صحة انفصال الضمير معه
 كقولك انما يضرب انا كما يفصل فيما ضرب الا انا وقد استدل عليه المص بما (قال) الفزدق
 * انا الذائد الحامى الذمار (وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى) فجعل ضمير الفاعل منفصلا
 بواسطة انما الذائد من الذود وهو الطرد والذمار ما وراء الرجل مما يجب عليه ان يحميه
 وقيل العهد والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه وضمير احسابهم عائد الى
 جملة انا او مثلى لانها مقدمة تقديرا (قال) على بن عيسى (الربرى) المنسوب الى قبيلة
 ربعية (نحوى بغداد) في توجيه افادة انما الحصر كلمة (ان) فى انما (للتحقيق) اى تحقيق
 الحكم وتأكيده اثبات المسند للمسند اليه (ومامؤكدة) فيحصل تأكيده فتفيد القصر
 (لانا فية كما قال) بكونها نافية (من لاخبرة) اى لا اطلاع (له بالنحو) والمراد بذلك

كون الوجود صفة مرتفعة عنه بأن يعتبر زائدة عليه بل يجوز رفع الذات عن الخارج بأن يعتبر الذات بمنزلة وصف قائم بالخارج وانما الذى نفيه رفع الذات بدون ملاحظة نسبتها الى شئ او نسبة شئ اليه وهذا بعينه هو ما قرره الراد آخرأ من جعل الذات عبارة عن المستقل بالمفهومية والصفة ما لا يستقل وهو النسبة الحكيمية وقد تقرر في موضعه ان النفي والاثبات لا تتوجهان الا الى النسبة الحكيمية وانت خير بأن هذا الراد جوز في بعض كتبه ٣ عروض النفي لمفهوم من غير اعتبار نسبة هناك بل قال يحصل هناك مفهوم آخر هو في غاية البعد عن المفهوم الاول وليس في شئ منهما اعتبار صدق او لا صدق على شئ اصلا فاذا جلتها على ذات واحدة حصل قضيتان احديهما محصلة والاخرى معدولة فيتنايان صدقا لا كذبا اقول ان اراد ضم كلمة النفي من غير اثر في المعنى فلا عبرة له اصلا اذ لا يحصل مفهومان بينهما التباعد اصلا وان اراد ضم مفهوم النفي فلا يلزم هناك من نسبة فمع كونه ممنوعا فمنا قض لما في كتابه هذا وهذا عجيب من مثله على ان الحق ان ضم النفي يستدعى نسبة اما الى موضوع معين فيحصل قضيتان متنافيتان جزما واما الى موضوع ما مجمل فيحصل هناك ايضا قضيتان بالقوة وقد ظن ذلك الرادانه لانه نسبة هناك حيث اشبهه عليه اجال الموضوع بعدم اعتبار النسبة وكيف لا يتصور النسبة والنفي رفع فالم يتصور شوت كيف يتصور رفع فتدبر فانه دقيق وبالتدبر حقيق ويظهر من هذا ان ما ذكره القائل ٧ من تفسير الذات بجري في الممتعات ولا استحالة فيه لانه بعد فرضها ذاتا من غير نسبتها الى شئ لا يمكن نفيها اصلا وان اعتبر نسبتها الى شئ يمكن نفيه كما يمكن نفيها من الخارج فلا يرد النقض بالممتعات كما توهم واذا عرفت هذا التفصيل فترجع الى ما نحن فيه وهو ان الاستثناء من النفي يفيد القصر دون الاستثناء من الاثبات والسرفيه على ما ذكره بعض الافاضل ٩ هو ان المستثنى اذا كان جزئيا للمستثنى منه كما في المفرغ من المنق في نحو ما جاءني الازيد او ما يؤل هو اليه اذا صرح فيه بالمقصود نحو ما جاءني احد الازيد حسن ان يعتبر فيه اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او تردده في ذلك الجزئى وما يقابله من الجزئيات الآخر واما اذا كان المستثنى جزءا منه كما في قولك جاءني القوم الازيدا وقولك قرأت الايوم كذا فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به الذوق السليم ونحن نقول مدار القصد على ما ذكره هو كون المستثنى جزءا وجزئيا لا النفي والاثبات الذى هو بصدد اثباته فدليله لا يفيد دعواه مع انه لا استلزام بين النفي وبين كون المستثنى جزئيا اذ يمكن ان يقال ما ضربت القوم الازيدا مع انه يفيد الحصر عندهم وان اولت ذلك بأن ما له نفي الضرب عن واحد من القوم لان المراد السلب الكلى فنقول ان ما ذكره

٣ صرح بذلك في حواشيه
على شرح المطالع وحواشيه
على شرح التجريد وغيرهما
٤

٧ القائل سعد الدين التفتازانى
٤

٩ السيد السند قدس سره ٤

في الحقيقة لغير المستثنى وان كان شاملاً له صورة وسيجيء تحقيقه واعلم ان اراد ليس غير وليس الامع كونها من طريق الاستثناء ليس لبيان طريق الطعنف بل لبيان طريق الاختصار عند كثرة المنفى واما جعل ليس ههنا للعطف فبعيد ﴿الثاني﴾ من تلك الطرق (الابعد النفي) وهذا يسمى طريق الاستثناء بعد النفي واداة الاستثناء مثل الا واخواتها واداة النفي ليس وماولا وان وغيرها (نحوليس زيد) الاشاعر (اوما زيد الاشاعر) برفع شاعر في ما ونصبه في ليس وانما يفيدان القصر في قصر الموصوف لان النفي تمتنع ان توجد الى ذوات الاشياء اى التي لها تحقق في نفسها سواء لم يكن لها ثبوت لغيرها كما في الجواهر او كان لها ثبوت لغيرها كما في الاعراض فالاعراض ذوات بمعنى تحققها في نفسها وان كانت صفات بمعنى ثبوتها لغيرها نعم انها ليست بذوات بمعنى القائم بذاتها لكن المراد ههنا هو الاول ثم ثبوت الشيء في نفسه سواء كان جوهر او عرضاً لا يمكن نفيها اصلاً إذ النفي يقتضى نسبة وانما المنفى هو الثبوت للغير الذي هو عبارة عن النسبة وهذا معنى قول السكاكي ان انفس الذوات يتمتع نفيها وانما تنفى صفاتها اذا توجه اليها النفي فحينئذ اذا قلت ما زيد توجه النفي الى ثبوت شيء اليه لا الى ثبوته لغيره لانها من قبيل الجواهر ولا يتوجه النفي الى اى صفة اتفق بل الى الاوصاف المتنازع فيها بين المتكلم والمخاطب مثل كونه شاعراً او منجماً او غير ذلك فاذا قلت بعد ذلك الاشاعر افاد الكلام اثبات كونه شاعراً ونفي كونه منجماً وظهر من عدم توجه النفي الى اى صفة اتفق امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرأ حقيقياً كما مرته اليه الاشارة واما اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوتة وهو وصف الشعر فلا يخفى انه لا ينفي وجود في نفسه لما عرفت بل ثبوتة لغيره ان عامافعاً كما قولك في الدنيا شعراء او في قبيلة كذا شعراء وان خاصاً فخاصاً كقولك زيد وعمرو شعراء فمضى قلت الازيد افاد القصر نعم يجوز ان ينفي ثبوت شيء للوصف لكنه حينئذ بمنزلة الذات وفي حكمه فقس احواله عليه ثم ان في اعتبار العموم في الموصوف اشعاراً بإمكان قصر الصفة على الموصوف حقيقة واذا تقرر عندك ما ذكرناه من التفصيل عرفت صحة ما قيل ان المراد بالذوات حقايق الاشياء سواء كانت جوهر او عرضاً وهي ليست مجموعلة عند السكاكي فلا يتوجه النفي اليها بل الى وجوداتها وما يتبعها من الصفات وما قيل في رده من ان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات بل الى الصفات فلك الذوات وان لم يصح جعلها منفية في الواقع لكن يصح الحكم بانتفائها او ثبوتها فان قيل الحكم بالانفة كاذب قلنا كذبه لا يمنع اعتباره في القواعد اللغوية على ان الحكم بالثبوت صادق قطع فذا يكفي لنا فمدفوع بأن ذلك القائل يجوز توجه النفي الى وجودها وثبوتها مع

٧ قاله سعد الدين التفتازانى

٤

٩ قاله السيد السند قدس

سرره ولفظ ما مبتدأ وخبره

مدفوع ٤

لاجوبة اشكالا اما في الاول بان ذكرها فيما سبق لا يمنع ذكرها عند استيفاء طرق القصر
 كانهم عدوا التقديم منها مع تقدمه في الذكر واما في الثاني فلان التقديم قد يكون اغير
 لقصر فلا يصح ذكره حينئذ واما في الثالث فلان المراد بالطرق محصل القصر فلا بد
 من ذكر كل ما يحصله وعدم الجريان في بعض الصور لا يتدح في كونه محصلا له ويندفع
 ذلك المحذور بذكر الفرق بينه وبين سائر الطرق كما ذكرنا الفرق بين الطرق الاربعة
 ايضا في كثير من الاحكام وانما اشتراكهم في افادة القصر وما ذكر كذلك على ان عدم
 عدوم لفظ الاختصاص واما في حكمه من الطرق ليس مجرد اصطلاح بل لابد من ذكر
 وجهه والحق في المقام ان القصر ليس مجرد الاختصاص بل مع النفي عن الغير وما يكون
 له لابد وان يدل على كليهما معا ولا يخفى ان شيئا من ضمير الفصل وتعريف الطرفين لا يدل
 على النفي عن الآخر وان لزم ذلك والمفهوم من الشيء بحسب الوضع او الذوق غير ما يلزم
 مفهومه عقلا واما التصريح بلفظ الاختصاص واما في حكمه فكذلك لا يفيد النفي عن الغير
 لذلك لم يعدوه من طرق القصر لا بمجرد الاصطلاح ويمكن ان يقال مرادهم بطرق القصر
 المجرى في الانواع الثلاثة للقصر ولا يخفى ان ضمير الفصل والتعريف ولفظ الاختصاص
 على تقدير تسليم دلالاتها على النفي عن الغير لا تجرى الا في قصر التعيين والافراد دون قصر
 قلب لان كلامها يدل على النفي عما يتوهم الاشتراك او يعتقد هوفيه ثم ان ههنا كتبة لطيفة
 بل ذوقك يستعملها وهي ان القصر كما عرفت يشتمل على معنيين احدهما معنى الاختصاص
 بمعنى ثبوت جميع الصفة او الموصوف لمقابلتها واثباتها في ذلك عن الغير فالقصر عندهم يشتمل
 على معنى زائد على معنى الاختصاص اعني الثبوت المذكور فينبغي ان الاختصاص فرقا
 اصطلاحا والاختصاص اعم واما الفرق بين القصر والحصر ٩ فقد سبق فتذكر
 (الاول) من طرق القصر (العطف) بلا النافية او بلكن او ببل (كقولك) قلبا
 افرادا بحسب المقام (زيد شاعر لا منجم) في قصر الموصوف على الصفة وفي النفي
 زيد منجم بل شاعر اولئك شاعر (او) زيد شاعر (لا عمرو) في قصر الصفة على
 وصوف قلبا و افرادا بحسب المقام (واذا كثرت المنقبة) الذي هو جزء من مدلول القصر
 يريد التصريح بذلك المنقبة الذي هو صفة او موصوف (وريم) اي طلب (الاختصار)
 حيث يكون المقام مقامه (قل) زيد شاعر (لا غير) اي لا غير شاعر في قصر الصفة ولا غير
 بل في قصر الموصوف في حذف المضاف اليه للاختصار وبنى غير على الضم كاهو الشايح
 (زيد شاعر) (ليس غير) اي ليس غير شاعر اولئك شاعر غير زيد (وليس الا)
 ليس زيد الاشاعر او ليس شاعرا الازيد لكن ينبغي هنا ان يجعل النفي عاما
 لاول كل شاعر يعتقد السامع ممن عدا زيدا وانما قلنا ممن عدا زيدا اذا او العموم

٩ وهو ان الحصر لاحاطة
 الافراد من غير الدلالة على
 النفي عما عداه وان ذلك والقصر
 للنفي عن جميع ما عداه من غير
 الدلالة على احاطة الافراد
 وان لزمه ذلك

لا يبقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكأنهم أثبتوا وصفين الرسالة وعدم الهلاك فخصص بقصره على الرسالة فهو من أخراج الكلام لأعلى مقتضى الظاهر (و) ثانيهما (قصر قلب) لقلب حكم المخاطب فيه ردا (لمن) أي للمخاطب (يعتقد) خلاف حكمك أي (نفي ما تدبته) أنت من الموصوف أو الصفة كقولك في قصر الموصوف على الصفة زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد العكس وفي العكس زيد شاعر لا عمر ولمن يعتقد العكس (أو) يعتقد المخاطب (أثبت ما تنفيه) أنت من الموصوف أو الصفة كقولك في الأول ما زيد منجم بل شاعر وفي الثاني ما زيد منجم بل عمر ولمن يعتقد عكس الحكم فيهما ولا يكفي في قصر القلب إثبات خلاف حكم المتكلم أو نفيه فقط بل لابد من إثبات خلافه مع نفي الحكم نفسه وبالعكس ولعل المصنف ظن أن اعتقاد الإثبات يستلزم اعتقاد النفي ولذلك تسامح (نحو) قوله تعالى في قصر الموصوف على الصفة قلبا حكاية عن عيسى عليه السلام (ما قلت لهم إلا ما مرتى به) وحيث سمع عيسى عليه السلام خطاب الله سبحانه وتعالى عليه بقوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله رأى اشتغال المقام على معنى أنك يا عيسى لم تقل للناس ما أمرتك فقال ما قلت لهم إلا ما مرتى به وقد عرفت فيما سبق انقسام القصر إلى الحقيقي والتقديرى وكون القصر تقديرى فيما يمنع الكذب على المخاطب كما في قوله تعالى أياك نعبد وأياك نستعين أو يكون غير واقع كما في قوله تعالى حكاية عن المشركين في جواب رسل عيسى عليه السلام إن أنتم إلا تكذبون وسيجيء تحقيقه ثم انهم يقسمون القصر إلى الحقيقي وغير الحقيقي والقصر الحقيقي في قصر الصفة على الموصوف غير واقع إذ لا يمكن موصوف لا يتصف إلا بصفة واحدة فلا يوجد إلا بتزليل ما عدا تلك الصفة منزلة عدم ادعاء وفي قصر الموصوف على الصفة قليل حقيقيا وفي الأكثر ادعائى غير حقيقى تقول مثلا ما قائم حيث نحن أو لحضرتنا أو ما شبه ذلك لا يزيد كما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله ولكون القصر الحقيقي قليلا لم يلتفت إليه السكاكى وتبعه المصنف (وطرقه) أي طرق القصر (أربعة) وأعلم أن في الحصر عليها سؤال وهو أن ههنا طرقا غيرها كتوسط ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وتعريف طرفي الحكم أعنى المسند والمسند إليه أو المسند فقط وقد صرحوا بأفادتهما القصر وكذا التصريح بلفظ الاختصاص والقصر وما يؤدى مؤداهما وقد يجاب بتسليم أفادتهما الحصر مطلقا وعدم عددهما أيها من الطرق لسبق ذكرها وقد يجاب بأن ما ذكر كما يكون للقصر يكون لغيره أيضا فالمراد ههنا ذكر الطرق التي لا تكون إلا للقصر وقد يجاب بأن ضمير الفصل وتعريف المسند مختصان بالمبتدأ والخبر والمراد ههنا ذكر الطرق العامة لكل ما يجرى فيه القصر من النسب وأما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق الحصر اصطلاحا أقول وفي كل من هذه

فيما لوتى من الادب بالقدح المعلى وما اعطى من الفضل اليد الطولى حيث سمي التجاهل في علم المعاني بالاستخبار وفي علم البديع بسوق المعلوم مساق غيره تأديبا عما يشعر بالجهل فيما وقع من هذا النوع في التنزيل والله مجزى ادبه من فضله الجزيل ﴿ النوع الثالث ﴾ من الفن الثالث من القانون الاول (في) بيان (القصر) وهو في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص احد الامرين بالآخر ونفيه عما عداه (وهو) اى القصر بالمعنى المصطلح (يقع للموصوف على الصفة) ٦ المعنوبة التي تدل على معنى قائم بشئ سواء كان اللفظ الدال عليه جامدا او مشتقا فعلا او غير فعل ولم يرد بذلك الصفة النحوية (فلا يتعداها) اى لا يتجاوز الموصوف عن صفته (الى صفة اخرى) لان معناه تخصيصه بصفة دون اخرى نحو ما زيد الاشاعر اى لم يتصف زيد بغير الشاعرية (وبالعكس) اى يقع القصر لصفة على الموصوف (فلا يتعداه) اى لا يتجاوز الصفة الموصوف (الى موصوف) آخر لان معناه تخصيص الصفة بموصوف دون موصوف نحو ما شاعر الا يزيد اى لم يتصف بصفة الشاعرية غير زيد ففي النوع الاول يتمتع المشاركة في الوصف دون الموصوف والثانى بالعكس (و) يقع القصر (لغيرهما) اى لغير الموصوف على الصفة وعكسه (كالفعل على مفعول) اى لقصره عليه نحو ما ضربت الا زيدا (او) على (حال) نحو ما جئت الا راكبا (او) على (تمييز) نحو ما طبت الانفسا وانا لم يذكر قصر الفعل على الفاعل لانه داخل تحت قصر الصفة على الموصوف كما عرفت من تعريف الصفة ولقد تسامح السكاكى حيث عبر بقصر الفاعل على المفعول عن قصر فعل الفاعل عليه وتداركه المصنف كما تعرف من عبارته (وكلها) اى كل من الاقسام المذكورة للقصر (تنقسم الى) قسمين احدهما (قصر افراد) قطعا للشركة على سبيل المعية او البدلية (ردا لمن يدعى امرين) في الحكم اما موصوفين او صفتين كقولك زيد شاعر لا منجم لمن يعتقد كليهما وكقولك ما شاعر الا يزيد لمن يعتقدده و آخر معه شاعرا * ولما كان حكم المخاطب بالشركة مشوبا بصواب وخطأ في صورتين انت تفرد الحكم محققا للصواب وردا للخطأ (او) ردا لمن يدعى (احدهما) اى احد الامرين المذكورين اما موصوفين او صفتين (بلا ترجيح) لاحدهما على الآخر كقولك زيد قائم لا قاعد لمن يدعى تساويه فيهما وكقولك ما قائم الا يزيد لمن يدعى ان زيدا و عمر امستويان في الحكم بالقيام ولكن لا يعرف على التعيين فترد خطأ وتقرر صوابه في كلا المثالين وقد خصص صاحب الايضاح هذا القسم بتسميته قصر التعيين ٤ لكن المصنف اقتدى السكاكى وقد عرفت وجه الخطأ في هذه الصورة ٣ فيما سبق بما لا من يدعيه (نحو) قوله تعالى في قصر الموصوف على الصفة افراد (وما محمد الارسل) اى مقصور على الرسالة لا يتعداها الى البعد عن الهلاك الذى تنزلهم منزلة المعتقدين على ذلك بناء على استعظام الصحابة ان

٦ قال السكاكى القصر يجرى ايضا بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين وبين الحال وذى الحال ولا يخفى ان عبارة المصنف احسن من عبارته لان القصر ليس لزيد على عمرو مثلا بل لضرب زيد عليه وكذا الحال في المفعولين والحال به

٤ فيه من لطف التعبير لا يخفى على اهل التحرير والتصوير به
٣ حيث يشمل خطأ المخاطب وخطأ من اراد اثبات الخطأ فيه ولم يصب من شراح المفتاح على ان فى الجمع بين الوجد والصورة من اللطف ما لا يخفى به

(الاستماء) نحو من وما ومتى وغيرها * ثم ان الممسف لمافرغ عن الربط بين
 جملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط عن الجملة بالشرط وعن بيان ادواته مفصلا
 شرع في الربط بين جملتين اخرجتا بادخال حرف الترديد عن الجملة بالترديد فقال
 (وبالترديد) عطفًا على قوله فبالشرط (وادواته أو وإما ويفيدان ثبوت احدا الامرين)
 فقط نحو زيد شاعرا ومنجم اى لا يخلو عن احدهما (رد المن ينفيهما) عن زيد بأن يقول
 زيد ليس بشاعر ولا منجم ويسمي اهل الميزان قضية منفصلة مانعة اخلو (او) يفيدان
 (نفي احدا الامرين) فقط ولو قال نفي احدهما لكان او جز كقولك زيد شاعر او منجم
 اى لاجع بينهما (رد المن يثبتهما) لزيد بأن يقول زيد شاعر ومنجم معا ويسمي اهل
 الميزان مانعة الجمع (او) يفيدان (ثبوت احد) من الامرين (ونفي احد) منهما معا
 كقولك زيد شاعر او منجم اى لا يخلو عنهما ولا جمع بينهما ويسمي اهل الميزان
 منفصلة حقيقة (رد المن يرى اما ثبوتها او نفيها) بأن يقول زيد متصف بها جميعا
 اوليس متصفا بشئ منها اصلا * واعلم ان أو بحسب الوضع لا يثبت احدا الشئيين او
 الاشياء ونفي الآخر لكن لاعلى التعيين فاذا اريد مجموع المعنيين بحسب المقام
 يكون القسم الثالث واذا اريد الجزء الثانى يكون الثانى واذا اريد الجزء الاول
 يكون الاول هذا فى الاثبات لان اثبات امر لا يفيد اثبات الآخر كما اذا قلت رأيت
 واحدا من زيد وعمرو لا يفيد رؤيتهما بل رؤية واحد منهما واما فى النفي
 يفيد نفي رؤية كليهما لانك اذا نفيت الرؤية عن واحد منهما تنفى عن الآخر
 ايضا بناء على ان عدم الرؤية هو الاصل فينتفى اصل الرؤية فيفيد العموم (وذلك)
 اى الترديد المذكور ٩ (قد يكون لجهل) من المتكلم او من المخاطب (او تجاهل)
 من احدهما (او تجهيل) من المتكلم المخاطب (والتجاهل فى) فن (البلاغة وال سخرها)
 اى حاكم مملكتها وسلطانها ومالك زمامها والغرض من اى التحقير او التعظيم او التوبيخ
 والتقريع وان كنت فى ريب مما نلونا (فانظر قول المرأة الخارجية) وهى اسم امرأة
 شاعرة ترثى على ابن طريف وتقول (ايا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على
 ابن طريف) الخابور موضع من ديار بكر ٣ ومورقا حال من ضمير مالك والطريف
 فى النسب الكبير الآباء الى الجد الاكبر خاطبت الشجرة متجاهلة عما هو المقرر فى جميع
 العقول ان الشجر ليس من شأنه الجزع عن هلاك احد حتى انكرت ابراقها ورواءها
 وعن كون الشجر ذا جزع او غيره والتجاهل ههنا للتوبيخ على من خلا عن الجزع لابن طريف
 فقيه تجاهلان ولذلك لم يعين لفظ كان كما فعله السكاكى حيث قال انظر كان (وتذكر
 ما قلنا) من عدم الاصرار (فى انا وياكم) لعلى هدى اوفى ضلال مبين * والله در السكاكى

٩ فان قلت فحينئذ لا يكون
 او واما لاحد الشئيين قلت
 ذلك معناه الوضعى والعموم
 بحسب المقام

٣ وهو موضع بنواحي
 الشام

٢ قائله العلامة ابن الحاب سجد

وبهذا ظهران من قال ٢ ان كلمة لولا انتفاء الاول لانتفاء الثاني تبعا لاهل
الميزان لم يحسن لان ذلك ليس معنى كلمة لولو وذلك ظاهر ولا مفهوما اما بحسب اهل
العربية فظاهر واما بحسب قول اهل الميزان فلان الاستثناء عندهم مقدمة مستقلة ليست
مفهومه من كلمات الشرط واما استدلاله على ذلك فمدفوع بعد تسليم ان ما ذكره معنى
كلمة لوبأن يقال المراد بالسبب المسبب الخاص اعنى الفساد اللازم من تعدد الآهية
لا الفساد مطلقا يدل على تعليق الفساد بالتعدد وههنا كلمات أخر يطول ذكرها بالتام
لكن بعد الوقوف على ما ذكر يكون حلها على طرف التمام ولولا خوف الخروج عن
شرط الكتاب سمعت منى تحقيقات لم يصادفها اولوا الالباب والله ملهم الصواب

﴿ الرابع ﴾ من التنيهات (الظروف) الزمانية كاذوا المكانية كاي (والكيف) كأي
(وغيرهما من الاحوال) مما يفيد حال الحكم بالتعميم في المكان او في الزمان كالأى ومن
وغيرها (قد تجتمع) تلك المذكورات (نسبتين) في جليتين نحو قولك حين تقوم اقوم
فان حين لكونه طرفا مضافا الى الفعل ويقع فيه الفعل الذي هو عامله جمع نسبتين
(فاذا لوحظ فيه) اى في هذا الجمع (جهة ارتباط) بين الجملتين على جهة المجازاة
التي هي مدار الشرط والجزاء (صار) الكلام المشتق على النسبتين (شرطا وجزاء)
(فيقال) لذلك ان الاحوال المذكورة (تتضمن معنى الشرط) كما هو القاعدة الكلية
عندهم ﴿ الخامس ﴾ من التنيهات (الاستفهام اذ انى عليه امر) من الامور او امر من
الوامر (قبل) ذكر (الجواب فهم ترتيبه) اى ترتب ذلك الامر (على جوابه
أي كان) اى اى جواب كان الجواب وذلك لان سبقه على الجواب ينبغي ان لا يخلو عن
فائدة (فأفاد) ذلك البناء على الاستفهام حينئذ (تعميما نحو من جاءك فاكرمه) بالنسب
باضمار أن (و) كذا (من ذاجاءك أكرمه) بالجزم فانك لما بنيت الجحى على الاستفهام قبل
الجواب علم ان كل جواب اجاب به يترتب عليه الجحى وانما جاء بمثالين تبيينها على عدم
الفرق بين مجيئه بالفاء السببية وعدمه وبين نصبه وجزمه وجاء ذابعد من تحقيقا لعدم
شرطيتها (ثم قد تجرد) المتضمن لمعنى الاستفهام (عن الاستفهام كاجرد) عنده حرف
الاستفهام الواقع (في) قوله تعالى (سواء عليهم اعدنذرتهم ام لم تنذرتهم لا يؤمنون) فانه
جردت الهمزة عن معنى الاستفهام عن مستويين وصارت لجرد الاستواء ٧ اى استواء
الانذار وعدمه في علم المستفهم عنهما ولا تكرر في ادخال سواء عليه لتغايرهما لان المعنى
ان المستويين في العلم مستويان في عدم الايمان بهما في الخارج (فيصير) بعد التجرد عن
معنى الاستفهام (للشرط المحض) بلاشأبة الاستفهام (وهو) اى التجريد والصيورة
المذكورين (السر في اشتراكهما) اى اشتراك الاستفهام والشرط (في) كثير من

٧ ولذا يكون الفعلان بعدها

في تقرير مزددين يقعين على
الفاعلية بسواء او على الابتدائية
له اى مستويا عليهم انذارك
وعدمه كذا قيل سجد

قال بعض الفضلاء اعلم ان المشهور ان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره وقد وقع في بعض العبارات انه لامتناع الثاني لامتناع الاول كما يقال في نحو لو جئتني لا كرمتك ان انتفاء اكرامك لامتناع محبي مخاطبك وفي بعضهما انه لامتناع الاول لامتناع الثاني كما قال ابن الحاجب في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا انه في التعدد لانتهاء الفساد والتحقيق فيدانه استعمال في كلام الممنين لكن باعتبارين باعتبار الوجود ﴿ ٢٥ ﴾ والتعليل وباعتبار العلم والاستدلال فنقول لما كان المحبي علة

للاكرام بحسب الوجود فانتهاء الاكرام لانتهاء المحبي ظاهر انتهاء للمعلول لانتهاء علته وايضا لما لم يعلم انتهاء الاكرام فقد يستدل منه على انتهاء المحبي استدلالا من انتهاء اللازم على انتهاء الملزوم وهكذا في الآية الكريمة يقول في مقام التعليل انتهاء الفساد لانتهاء علته اي التعدد وفي مقام الاستدلال يعلم انتهاء التعدد لانتهاء الفساد فن قال بالاول نظر بالاعتبار الاول ومن قال بالثاني نظر بالاعتبار الثاني هذا اذا لم يتمتع في الجزء اما اذا امتنع فليس لامتناع الشيء لامتناع غيره بل لبيان لازمه واثبت الجزء مطلقا ما عند وجود الواو فلاقتضائه معطوفا عليه كما انه في حكم شرطين اي احبك لو لم تكن قاتلي ولو كنت قاتلي واما عند عدم الواو فلانه اذا كان المتروك اولى يدل عليه المفهوم الموافقة كما في لو لم يخف الله لم يعصه فان نحوى الخطاب

الجزء غالبا) لاجزما وذلك (لان عدم الشرط لا يثبت) ولا يحكم العقل بثبوت (باعتبار اللزوم) اي لزوم الجزء للشرط (الابه) اي بعدم الجزء وحاصله ان لعدم الشرط طريقين كونه مفهوما من لو وكونه مفهوما من عدم الجزء بطريق اللزوم اي الاستدلال ولما كان الاول بحسب الوضع لا يتبدل اصلا واما الثاني فلما كان بحسب استدلال العقل فلا يكون دائما اذ لا يقصد الاستدلال دائما بل غالبا (فيصير اليه) اي الى الغالب في كثير من الصور (الا اذا امتنع في الجزء) فانه حينئذ يحكم بعدم الشرط كما هو المفهوم من لو بحسب الوضع وثبوت الجزء ايضا لامتناع نفيه وذلك لامتناع (لترتب) اي ترتب الجزء (على النقيضين) اي الشرط وعدمه في نفسه ويكون احدهما مذكورا والآخر غير مذكور وانت تجعله مترتبا على المذكور ولما ترتب على كليهما وكان الواقع لا يخلو عن احد النقيضين يكون الجزء حينئذ دائم الثبوت لدوام ملزومه وهو احد النقيضين فيمتنع عدمه (وحيثئذ) اي حين ترتبه على النقيضين (يذكر الشرط بالواو) ان لم يكن النقيض الذي لم يذكر اولى بالشرط (ليدل) الواو (على ما لم يذكر) من المعطوف عليه اذ المعطوف يقتضى معطوفا عليه البتة (نحو احبك ولو كنت قاتلي) اي احبك ان لم تكن قاتلي وان كنت قاتلي فالمحبته دائما عند الثبوت لترتب على النقيضين والمذكور منهما اولى بالشرط لان تحقق المحبة الصادقة ليس الابيه (او) بذكر الشرط (بدونها) اي بدون الواو (لكون المتروك) من النقيضين (اولى) بالشرط من المذكور في ترتب الجزء عليه فيكتفى بالقرينة العقلية التي هي اولوية المتروك عن اللفظية التي هي الواو (نحو) قول عمر رضي الله عنه (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) فان عدم العصيان وهو الجزء ثابت على تقدير عدم الشرط وهو عدم الخوف ووجوده وهو الخوف الذي ثبوت عدم العصيان على تقديره اولى من ثبوته على تقدير عدم الخوف فيثبت لا بعد النقيضين ليلزم ثبوته على اقربهما بطريق مفهوم الموافقة النافية لمفهوم المخالفة الدالة على عدمه وهو انه اذا خاف عصي لما تقرر ان شرط اعتبار مفهوم المخالفة عدم مفهوم الموافقة ٩ واعلم ان هذا المقام يقتضى بسط في الكلام فنقول وبالله العون ان كلمة لو بحسب الوضع لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه كانقل عن سيديويه انه قال ان لو تقتضى فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوت ثبوت

انه اذا خاف لم يعصه ايضا وذلك بالطريق الاولى ويدل بمفهوم المخالفة انه اذا خاف عصي لكنه غير معتبر لان شرط اعتبار مفهوم المخالفة كما علم في علم الاصول عدم مفهوم الموافقة وهذا تحقيق لم ينفع الى هذه الساعة هذا كلام ذلك الفاضل بعينه ٣ لكنك قد عرفت حقيقة الحال فيما حققناه في الكتاب والله اعلم بالصواب شهد ٣ المراد من الفاضل كمال الدين الكرمانى شارح هذا الكتاب منه شهد

في البعض الآخر وكم له نظائر فيما قدم أو آخر ﴿ الاول ﴾ كلمة (ان) الشرطية (لان دل على الجزم) بحيث لا يتخلف عنها (لانها تدل على عدم الجزم) لانهما قد توجد مع عدم الجزم كما توجد مع الجزم وما ذكر السكاكي من ان الاصل فيها عدم الجزم فمعناه الاصل فيها عدم الدلالة على الجزم ولا يلزم من عدم الدلالة على شيء الدلالة على عدمه (بدليل) قوله تعالى (فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) حيث استعمل ههنا في الجزم بقرينة لن تفعلوا ولا يخفى ان مرادهم عدم الدلالة على الجزم ولو ادعاء فلا يرد ان يقال يجوز ان يكون عدم الجزم فيه اما الجهل المخاطب به اولئك كما يقول الواصل بالعبارة ان غلبت فكيف تفعل لان في هاتين الصورتين يوجد عدم الجزم ادعاء ﴿ الثاني ﴾ من التنبيهات (قد تربط النسبة) في الجملة الجزائية (بالنسبة) في الجملة الشرطية اى يحكم بوقوع نسبة قضية على تقدير وقوع نسبة اخرى وذلك اذا كان المحمولان في كل من القضيتين متلازمين الصدق اما على ذات واحدة او على ذاتين لزوما عقليا بحيث لا ينفك نسبة احدهما الى الموضوع عن نسبة الآخر اليه كافي قولك اذا طلعت الشمس اشرق وجه الارض فان الطلوع والاشراق متلازمان بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر لكن الاول اصل فلذلك صار الثاني جزءا (او) يربط (صدقها) اى صدق النسبة (بصدقها) اى بصدق النسبة الاخرى وذلك اذا لم يكن تلازم بين المحمولين عقلا فلا يستلزم نسبة احدهما لنسبة الآخر وانما التلازم عادى بحيث يلزم من صدق احدهما صدق الآخر (نحو كطلعت الشمس بلغت نصف النهار) لانه متى صدقت الشمس طالعة صدقت الشمس بلغت نصف النهار بطريق اللزوم العادى مع انه لا تلازم بين النسبتين اصلا فبين المعنيين عموم وخصوص مطلق لانه متى وجد التلازم في النسبة وجد التلازم في الصدق من غير عكس ولما كان اللزوم العقلي يقتضى عدم الانفكاك بخلاف العادى عبر كثير من الشراح عن الاول بكونهما متقارنين في الوجود وعن الثاني بعدم تقارنهما ثم ان بعضا ممن تصدى لشرح هذا الكتاب من تلامذة المصنف زعم عدم تحقق الربط في الصدق بل حصر الشرطية في الربط بالنسبة بناء على ان طلوع الشمس يصدق عند الضحوة دون البلوغ الى نصف النهار وانت خبير بأن ما ذكره من لزوم عدم الانفكاك في التلازم العقلي والشرطية تتناول اللزوم العقلي والعادى كما عرفت بل الاتفاقى كاسمى ولقد عرض الكلام المذكور على المصنف بعض آخر من تلامذته فلم يستصوبه المصنف وذكر كلاما حاصله ما ذكرناه سابقا (وحيث ضعف الارتباط المعنوى) بين الشرط والجزء بأن لا يكون بينهما لزوم عقلى او عادى بل اتفاقى (نحو ان تكرمنى فانا اخوك) او ادعائى و اشار اليه بقوله (او) ان تكرمنى (فقد اكرمتك) يحتاج الى (ايراد كلمة) الفاء رابطة لفظية) وذلك لضعف الربط المعنوى فيجب دخول الفاء فيه ﴿ الثالث ﴾ من التنبيهات كلمة (لو لعدم الشرط جزما) اى يدل عليه وضعا (ولعدم

بل هذا مدار السحر البياني كما يتصرف الجدلي في الزام ما قصده * ومن تلك الدواعي
ايضا قوله (اولا لتناول) كقولك ان ساعدني التدر استقبلي النور والظفر * ومنها ايضا قوله
(اولا لظهار الرغبة) في وقوعه ان يظهر غير الواقع واقعا لانه يخيل اليه انه واقع لكماله
شغفه بالمطلوب كما توهم لانه غير مناسب الكلام المصنف نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذلك
الحسن من كل عافية قيل والفرق بينه وبين التناول عموم وخصوص من وجد ووصورة
التناقض كل منهما عن الآخر قدمرت وصورة اجتماعهما في قولك رحمة الله فانه يحتمل
كليهما (واما نحو ان اكرمتي اليوم فتمدا كرمك امس) فتمد وقع فيه كل من الشرط
والجزء ما ضيا بلا ادعاء شئ من الامور المذكورة فأول وتأويله ان تعتد باكرامك اياي
الآن فاعتد باكرامى اياك امس فابرز المقدر في معرض الملفوظ لانصبا الكلام الى
معنى المقدر (و) اما (لو) من ادوات الشرط (لامتناع الشئ لامتناع غيره) انما ذكر الشئ
ليتمل امتناع الثاني لامتناع الاول او بالعكس كما وقع كل منهما في عباراتهم وسيجي ما هو
الحق فيه (فيغلب) الفعل (الماضى) لشرطه وجزائه لا الاسم لدلائله على الثبوت
والامتناع ينافيه ولا المستقبل لاعتبار التقطع في تعليق ما امتنع ولان لولمضى فالمناسب ورود
اللفظ عليه (الانكسنة) تقتضى العدول عن الماضى (نحو) قوله تعالى (ولو ترى) اذا لجر مون
ناكسوا رؤسهم عند ربهم في مقام لورأيت وجوابه محذوف اى لرأيت امرا فظيعا
وانما عدل الى المستقبل ادخاله في سلك المقطوع به (لصدوره عن لا يكذب) ومن لا خلاف
في اخياره فيكون المستقبل والماضى كلاهما عنده في مرتبة واحدة في التحقق (و) نحو
قوله تعالى واعلموا ان فيكم رسول الله (لويطيعكم في كثير من الامر انتم اى يستمر امتناعه)
اى امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن طاعتكم ٧ فيمتنع عنكم اى وقوعكم في الجهد والهلاك
فعدل الى لويطيعكم لافادة الاستمرار في التجدد وقتا فوقتالان مرادهم من الرسول ذلك
الاستمرار بقريظة في كثير من الامر (أو هما) اى الآيتان المذكورتان (لاستحضار الصورة)
اى صورة المجرمين حال كونهم ناكسى رؤسهم وصورة اطاعته صلى الله عليه وسلم لهم في كل
ما عن لهم فهذا عدول عن مقتضى الظاهر الذى هو الماضى الى خلافه الذى هو المستقبل
في كلمة ترى ويطيع لافى كلمة لوهذا (نحو) قوله تعالى في استحضار الصورة والله الذى
(ارسل الرياح فتثير سحابا) موضع اثار استحضارا لصورته البديعة الدالة على القدر الباهرة
من اثاره السحاب وتقلبها في اطوار عجيبة (و) نحو قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم
خلقه من تراب (ثم قاله كن فيكون) حيث لم يقل كن فكان استحضارا لصورة تكونه
من التراب الدال على كمال قدرة رب الارباب عند اولى الابصار والالباب * تنبيهات *
متعلقة بما ذكر من الادوات ولقد زاد على الاصل بعضا مما ذكره في هذا الفصل وخالفه

شرح الفوائد شهد

٧ قيل والصواب ان يقول
اى يمتنع استمراره لان
الاستمرار مدلول يطيعكم
والامتناع مدلول كلمة
لولا يستلزم امتناع
الاستمرار استمرار الامتناع لانه
اعم مندو الجواب ان يطيعكم
منفى معنى فكما ان الفعل
المضارع المثبت يدل على
استمرار الثبوت كذلك المنفى
يدل على استمرار النفي شهد

معا او احدهما (فلادعاء) اى لادعاء ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل لوجوه
 خسة ذكرها بقوله (لتأخذ الاسباب) وتظاهرها فى وقوع غير الحاصل كقولك ان
 اشترينا هذا فنعمل كذا حال اجتماع اسباب الشراء (اولان المتوقع) وقوعه (كالواقع)
 اى تبرزه فى صورة الواقع بلفظ الماضى لتحقق وقوعه نحو قولك ان مات والفرق بين
 هذين ان تحقق الوقوع فى الاول بسبب الاسباب وفى الثانى من نفسه (نحو) قوله تعالى
 (ونادى اصحاب الجنة) وهذا تمثيل من غير الباب حيث وقع الماضى فيه موقع المستقبل
 فى غير الشرط وذلك لتحقق النداء لصدوره عن الاخلاف فى اخباره قيل والايق
 باختصاره ان لا يذكر هذه الآية لذكرها قبل لهذا المعنى (اول التعريض) وهذا عطف
 على قوله لتأخذ الاسباب لاعلى قوله للادعاء لانه من اقسامه والمراد بالتعريض ههنا ان
 يكون الخطاب مع واحد ويكون المراد غيره وانما يحسن هذا (لدواع) يدعو الى التعريض
 (منها) اى من تلك الدواعى (ان لا يصروا) اى لا يصير المعرضون بهم على ما هم عليه
 ويحصل اسماع الحق على وجه لا يورث طابى اهلاك السمع مزيد غضب بأن يترك
 المواجهة بنسبتهم الى الضلال كقوله تعالى فى خطاب رسوله صلى الله عليه وسلم ولئن
 اتبعت اهواءهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولا نصير وانما قال اتبعت
 للتعريض بالذين وقع منهم الاتباع فى الماضى بما ذكر فى الجزاء وانهم هم المخاطبون حقيقة
 اذا الاتباع لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ولا يقع التفتية اسماع الحق لهم باجراء الوعيد
 على غيرهم صورة (وعليه) اى وعلى التعريض بعدم الاصرار لكن فى غير الشرط (ورد)
 قوله تعالى (لاتسألون عما جرمنا ولا تسأل عما تعملون) والافتحق النسق من حيث
 الظاهر لاتسألون عما عملنا ولا تسأل عما تجرمون (و) على التعريض لعدم الاصدار ورد
 (ما قبله) اى ما قبل قوله لاتسألون وهو قوله (وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين)
 حيث ردد الضلال بينهم وبين نفسه والمراد انا على هدى واتم فى ضلال لتلاصقوا على
 قبائحهم بسبب العناد الحاصل من التصريح والمواجهة بنسبتهم الى الضلال وانما اختار
 فى الهداية على وفى الضلالة فى اشارة ان صاحب الحق كأنه راكب عليه مختار فى السير
 الى ما يشاء فان صاحب الضلال منغمس فيه لا يدري كيف ينجو (ويسمى مثله) من
 الكلام يعنى اسماع الحق على الوجه المذكور (كلام المنصف) ان كان على الاضافة فوجه
 التسمية غير خفى وان كان على التوصيف على ما وقع فى بعض النسخ فالوجه اما وصفه
 بوصف صاحبه لان صاحبه لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه اولان هذا الكلام يوجب
 ان ينصف المخاطب اذ ارجع الى نفسه و علماء المعانى يسمون هذا النوع بالاستدراج ايضا
 لاستدراجه الخضم الى الاذعان لان مخادعات الاقوال قديقوم مقام مخادعات الافعال

٧ قال جار الله العلامة ومما
 طن على اذنى من ملح العرب
 انهم يسمون مركبا من
 مرا كبهم القشدف وهو
 مركب خفيف ليس في ثقل
 محامل العراق فقلت في طريق
 الطائف لرجل منهم ما اسم
 هذا المحمل اردت المحمل
 العراق فقال اليس ذلك
 اسمه القشدف قلت بلى فقال
 هذا الشداف فزاد في بناء
 الاسم لزيادة المسمى كذا في
 الكشف

ولهذا يقبل متى التخصيص بوقت بخلاف متى ما وعلى هذا حيث ما واينما ولم يذكر
 المصنف ان متى للتعميم ايضا لعدمه فيه حقيقة بل على البدل (وحيثما واينما) للتعميم
 (في الامكنة) قال السكاكي واين لتعميم الامكنة والاحياز واينما اعم اى في الامكنة
 على قياس عموم متى مافى الازمنة وحيثما نظير اينما اى في انه لتعميم الامكنة كما ان اينما
 كذلك قال تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وقال تعالى وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره (ومن) للتعميم (في العقلاء) كقوله تعالى ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى
 الارض سراغا كثيرا اى كل من يهاجر قال السكاكى ومن لتعميم اولى العلم وهو
 اعم من العقل اذ العقل لا يطلق على الله تعالى فا ذكره السكاكى اولى كما لا يخفى (وما اعم
 منه) اى من من اى للتعميم فى العقلاء وغيرهم نحو قوله تعالى وما تفعلوا من خير فان الله
 به عليم اى اى شىء تفعلوه (ومهما اعم) اى من كلمة اعم على قياس ما صر فى متى مانحو قوله تعالى
 مهما تأتينا به من آية لتسخرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وفى بعض النسخ ومهما اعم منه
 اى من ما ثم اشار الى وجه عمومه بقوله (واذا قلنا اصله ماما) الاولى شرطية
 والثانية زائدة فابدلت الالف الاولى هاء لكرهه لتتابع المثليين (فظاهر) اى وجه العموم
 ظاهر لان زيادة ما الثانية لزيادة الايهام والتعميم كما فى اينما واما اذا كان اصلها مد بمعنى
 اكثف منضمة الى ما الشرطية فهمت زيادة التعميم فيها من الامر بالكيف عن كل
 شىء واما اذا قيل لا تركيب فيها بل هى كلمة على وزن فعلى موضوعة للعموم فزيادته
 انما تفهم من زيادة البناء كما ذكر فى الكشف ٧ (واى) للتعميم (فيما يضاف) اى (اليه)
 اما من اولى العلم نحو اى رجل او غيرهم نحو اى شجر (وانى) للتعميم (فى الاحوال)
 الراجعة الى الشرط لالى الجزاء نحو انى تقرأ اقرأ اى على اى حال توجد القراءة من
 جهرها وهمسها او جدها انا وليس يلزم ان تقول او جدها انا على تلك الحال بعينها
 حتى يكون لتعميم الاحوال الراجعة الى الجزاء ايضا (وكله) اى كل واحد من هذه
 المعجمات يشترك فى فائدة عامة لانها كلها (لترك تفصيل ممتنع) لعدم تنهاى عدده
 (او عمل) لكثرة يعنى يترك تفصيل كل الافراد بعينها الى الاجال بواسطة الوضع
 العام المعبر فى تلك الكلمات (ثم الطرفان) فى الجملة الشرطية اى الشرط والجزاء
 (لاشوب لهما) لان تلك الادوات لما كانت لتعليق حصول امر لحصول امر ليس
 بحاصل فى الحال لان التعليق انما هو بالنسبة الى الاستقبال امتنع الثبوت فيها او
 فى احدهما (فلا يكونان) اى الطرفان امامعا واحدهما (اسمين) لدلالة الاسم على
 الثبوت واقتضاء الشرط عدمه (ولا) فعلى (ماضين) امامعا واحدهما لدلالة المعنى
 على الحصول واقتضاء الشرط عدمه (فان وقع) الاسم الماضى بأن يكونا شرطا وجزاء

من شأنه ان يتحقق (لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله فلا يصلح الابطريق فرض
 المحالات فصار موقعا لان مع التويخ الى قصدهم الريب فيما لا يمكن (اولالتغليب) اى
 الاتيان لفظتان اما للاشارة المذكورة اولالتغليب اى لتغليب من قطع بارتيا به على من
 قطع به واما تنزيل المنكرين منزلة من لا قطع بوجود ارتيا به وبعدهم بناء على كون
 بعضهم مرتابين وبعضهم غير مرتابين فنكتة هية لاختيار ان لكنه ليس من التغليب
 فى شىء والتغليب ترجيح احد المعلومين على الآخر واطلاق لفظه عليهما وهذا من
 باب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر كالا يخفى * ولما كان باب التغليب واسعا
 جاريا فى كل فن اردف على ما ذكره بعضا من اقسامه واحكامه فقال (كالابليس)
 اى كتغليب الابليس فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون الابليس وهذا من
 قبيل تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بينهم ويطلق اسم
 ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد فانه عدابليس من الملائكة بقريئة استثنائه منهم
 مع انه من قبيل الجن لقوله تعالى كان من الجن ففسق عن امر ربه (وكالذكور) اى كتغليب
 الذكور على الاناث فى صفة مشتركة بينهما فيعبرون عنهما بلفظ المذكور دون العكس لشرفه
 كتقوله تعالى الامراء انه كانت من الغابرين (وكالعقلاء) اى كتغليب العقلاء على غيرهم نحو
 الحمد لله رب العالمين اذ العالم اسم لما يعلم به الصانع من الجواهر والاعراض منها العقلاء وغير
 العقلاء فغلب الاول على الثانى لشرفهم (وكالابوين) ٩ اى كتغليب الاب على
 الام لشرفه (والعميرين) اى كتغليب العمر على ابى بكر رضى الله عنهما لطفة لفظا وذكوره
 (والعميرين) اى كتغليب العمر على ابى بكر رضى الله عنهما لطفة لفظا وذكوره
 الثلاثة من تغليب احد المتناسين على الآخر واطلاق اسمه عليه وتثنيته بهذا الاعتبار
 ولم يذكر المص تغليب الخطاب على الغيبة وتغليب مخاطب على الغائب لندرتها
 وعدم اشتغالها على نكتة جمة كافي غيرهما * واذا ما للتعميم فى الازمنة * الاستقبالية
 فان اذا للزمان المعين الاستقبالى وما للزمان ما غير معين من الازمنة الاستقبالية ولذلك
 قال للتعميم وانما لم يذكر اذا لما قال السكاكى لافرق بين اذا واذا ما فى الشرط من
 حيث المعنى الا فى الاجهاف فى الاستقبال يعنى ان فى اذا ما ايهام ليس فى اذا مثلا اذا قلت
 آتيك اذا طلعت الشمس تكون مخلف الوعد فى اول الطلوع بخلاف اذا ما فانه يصرف
 الى طلوع ما اولا او ثانيا او غيرهما وفى بعض النسخ بدل اذا ما اذا * ومتى ما للتعميم
 الاوقات فى الاستقبال * قال السكاكى متى لتعميم الاوقات فى الاستقبال اى وقت من
 تلك الاوقات ومتى ما عم منه اى كل وقت منها فالاول للتعميم على سبيل البدل والثانى
 له على سبيل الاستغراق ولهذا لا يتكرر الطلاق المعلق على متى ويتكرر فى متى ما

٩ قيل ولولم يكن الزاو
 فى قوله وكالابوين يكون
 هو والعميرين مثالين
 لتغليب الذكور وينبغى
 ان لا يكون حينئذ لفظ العميرين
 فيه كالمعنى فى المفتاح وهكذا
 فى بعض النسخ وقيل واعلم
 ان هذه الصفحة اختلفت
 النسخ فيها بحسب تقديم
 بعض وتأخير لكن النسخة
 الصحيحة والموافقة للمفتاح
 كما شرحناه هذا كلامه

على العلماء الاعلام مع ان الامر فيه على طرف التمام والله ولي التوفيق والالهام ﴿وادواته﴾
 اى ادوات الشرط سواء كانت حرفا او اسما و ذكرها ههنا مع كونها من مسائل النحو
 لتهيأ لك معرفة مقاماتها وهى ان واذا واذا ما و متى ما و حيثما و اينا و من وما و مهما و اى و انى
 ولو ﴿اما ان للاستقبال مع عدم الجزم﴾ بوقوع الشرط ولا وقوعه من المتكلم ولذا اقبح
 ان احرا البسر وامثاله (وقديكون) استعمال ان في مقام الجزم اخراجا للكلام لاعلى
 مقتضى الظاهر لكن لتكته وهى اما (لجهل المخاطب) وعدم جزم به فيبنى المتكلم كلامه
 على اعتقاده كقولك لمن يكذبك ان صدقت فمذا تعمل (او تجهيله) اى تنزيل المتكلم
 المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لابن لايراعى حق ابيه
 ان كان اباك فلا تؤذه (او للجاهل) اى تجاهل المتكلم لاستدعاء المقام اياه كتجاهل الغلام
 في جواب من يسأل عن سيده اهو في الدار وهو يعلم انه فيها ان كان فيها اخبرك
 حيث يحترز عن مولاة فلا يقول نعم ويحترز عن الكذب فلا يقول لا فالاقسام ثلاثة لان عدم
 جزم المخاطب اما حقيقة او ادعاء وعدم جزم المتكلم ادعاء فقط اذا الغرض جزمه بوقوع
 الشرط (فيغلب المستقبل) في ان لعدم الجزم بتحقق الجزاء لكنه (لفظا) لامعنى اذ الماضى
 ايضا بعده بمعنى المستقبل وانما الفرق في ان لفظ الماضى لما شعر بالتحقق لم يناسبه في فصيح الكلام
 فلذلك كثر لفظ المستقبل (الانكته) اى لمعنى مختار مؤثر في الذهن مرجح لفظ
 الماضى على لفظ المستقبل (نحو) قوله تعالى (وان يشقوكم) اى ان يظفروكم (يكونوا
 لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء وودوا لوتكفرون) وانما لم يقل
 ويودوا كافي نظيره اعنى يكونوا يبسطوا (اشارة الى تحقق المودة بدون الشرط)
 وهو ظفر كفار مكة بالمؤمنين لان مودتهم لكفرهم لكونه اقبح الاشياء عند المؤمنين
 او لكونه انفع الاشياء عند الكفار لقطع الخصامة ثابتة وان لم يظفروا بهم بخلاف نظيره لعدم
 تحقق ثبوتها عند الظفر بعد قطع النظر عن كون الخبر هو الله تعالى فان قلت اذا لم
 يتوقف الودادة على الظفر فتعليقها عليه غير مفيد قلنا المعلق على الظفر اظهارهم ما ينبت
 عن الودادة لانفس الودادة ﴿ واذا له﴾ اى للاستقبال (مع الجزم والقطع) بوقوع
 الشرط عند المتكلم (ولو) كان الجزم به (ادعاء) لاعتبار خطابي مثال الحقيقى اذا طلعت
 الشمس افعل كذا ومثال الادعاءى اذا جاء المحب اكرمه ومحبي المحب وان كان ظنيا
 لكن تدعى الجزم به لما قيل ﴿ ان المحب لمن يهواه زوار (فيغلب الماضى) بعد اذا في شرطه
 وجزائه لكونه للقطع بالوقوع لكن (لفظا) لامعنى بناء على انه بعد اذا بمعنى المستقبل
 جزما (ونحو) قوله تعالى (وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا) فأتوا بسورة من
 مثله بلفظة ان دون اذا مع تحقق وقوع الريب (اشارة الى انه) اى الريب (ليس

اكرمك ان كان التخصيص على المحجى اهم ولا يخفى ان كون المخاطب خالي الذهن عن
مضمون الترتب ممتاز عن ترده في مضمون الجزاء عقيب الشرط فالضرورة يمتاز
ما يقتضيه من الكلامين عند اهل العربية ايضا ولكون التمييز بين المقامين صعبا وهما
ان الشرطية مستعملة في المقام الاول عندهم واما مخالفة السكاكي لاهل المعقول ففرية
ليس فيها صرية لان مراده في هذا المقام بناء الكلام على العرف والغالب ان العرف
يستعمل القضايا في الاكثر بحسب الخارج وافادتهم في المخاطبات احوال الجزئيات
للاامور الكلية التي هو مدار الارتباطات اللزومية او العنادية ولا يخفى ان الجملة
الشرطية مسوقة بحسب الخارج لوقوع مضمون الجزاء على تقدير وقوع الشرط واما
وقوع الارتباط اللزومي او العنادي في نفس الامر وان كان مستعملا بحسب عرف
اللغة ايضا الا انه قليل لعدم التفاهم على الامور الكلية الواقعة بحسب نفس الامر
في الاغلب ولذلك بنى الكلام ههنا على الاغلب وهو كون الجملة الشرطية عبارة عن
جملة جزائية خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وتلك الجملة الخبرية
محملة في نفسها اى مع قطع النظر عن خصوصية الكلام وخصوصية المتكلم للصدق
والكذب ومنهم من فسر قوله في نفسها بقطع النظر عن القيد وهو وان كان تفسيرا
حقا لكنه لا يلائم ما اختاره السكاكي لانه لما اعتبر الجملة الجزائية خبرية مع اعتبارها
مقارنة بالقيد ناسب ان يبين كون تلك الجملة الخبرية مالم يخلف عنها ما هو مرجعها
من احتمال الصدق والكذب نعم ما ذكره واقع اذا اريد التعبير عن اللزوم لكنه لم
يرد ههنا التعبير عن ذلك كما عرفت سابقا وليس يلزم من هذا انكار السكاكي الارتباط
المعتبر بين الشرط والجزاء كيف وقد صرح بذلك في التكملة وان نوقش بأنه جرى
فيها على مصطلح اهل المعقول فنقول يكفي لنا ما وقع منه الاشارة الى ذلك في مباحث ادوات
الشرط من قوله واعلم ان الجزاء والشرط في غير لولما كانا تعليقا حصول امر بحصول
ما ليس يحصل استلزام ذلك في جليتها امتناع الثبوت فامتنع ان يكون اسميتين او احديهما
وهذا الكلام واضح في الاعتراف على النسبة التعليقية بين الشرط والجزاء * والفرق بين
المقامين ان كلامه الاول في تقييد الفعل ولما كان الشرط من جملة التقييدات سلك هناك
الى جعل الجملة الجزائية مستقلة ولما كان كلامه الثاني مدخول حرف الشرط مطلقا
جرى ههنا على جعل المجموع عبارة عن التعليق وان لا يكون في جليتها ثبوت وقد
عرفت التحقيق في وقوع كل من هذين المقامين في عرف البلغاء وبهذا ظهر ان السكاكي
لا ينكر الاعتبار الثاني ايضا فلا وجد للاعتراض عليه بأنه غفل عن النسبة العقلية كما
لا وجه لدعوى غفول اهل العربية عن آخرهم عن تلك النسبة والاطناب في المقام خلفائه

سيد الشريف
سعد الدين علامه

صفحا وهذه المباحث مما زادها على المفتاح قوله (واما) الربط (بين غيرهما) عطف على قوله اما بين المفردين او المفرد والجملة اى الربط بين غير هذين القسمين (كجملتين اخرجتا بادخال حرف الشرط) وسيفصله وكان الاولى ان يقول اداة الشرط ليشمل اسم الشرط (او) حرف (التردد) كأو واما (عن الجملة) وهى بالجيم متعلق بقوله اخرجتا اى كجملتين اخرجتا عن كونها جلتين اى كونها كلامين محتملين للصدق والكذب بل يصيران فى حكم المفردين ويصير الجملة مجموعتهما واما رواية الحاء المهملة اى الجملة المقابلة للشرطية وان قرئ على المص ايضا ٣ الا انه أب عن المقام من وجهين احدهما ان الحمل على غير ماهو المصطلح فى هذا الفن مع امكان جله على ماهو المصطلح فيه ضعيف وثانيهما ان طر فى الجملة قد يكونان شرطيتين فيفوت شمول التعبير قوله (فالشرط) جواب اما اى الربط المذكور بالشرط وحده لا بالحمل لان الربط بالحمل لا يمكن بين نسبتين فهو اما بالاتصال كالربط بحرف الشرط او بالانفصال كالربط بحرف التردد وسيجى تحقيقه : واعلم ان المشهور بين الجمهور ان السكاكى خالف اهل المعقول بأن الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وانشائية غير محتملة لهما مقيدة بقيد مخصوص ولم يخرج الجزاء بسبب ذلك القيد عن كونه جملة خبرية او انشائية واما نفس القيد فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجته الى الانشاء كالاتهام ومستندهم فى اثبات ذلك قول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة فى نفسها للصدق والكذب وانما قيد بالخبرية لكونها فى تحقيق تقييد المسند بالخبرية وحاصله ان صدق الشرطية باعتبار صدق الجزاء باعتبار مطابقة حكمه للواقع على تقدير وقوع الشرط وكذبها على هذا القياس ٩ وهذا بخلاف ما ذهب اليه اهل المعقول من ان صدق الشرطية باعتبار صدق اللزوم او العناد وان كان طرفاها كاذبين ولا يخفى عليك ان هذا خلاف المعقول وذلك لان قولك ان جئتني اكرمك مثلا مشتمل على نسبتين نسبة الاكرام الى الفاعل ٤ بالنظر الى المفعول ونسبة وقوعه عقيب مجئ المخاطب لا مطلقا ٦ ولا يخفى ان صدق النسبة الاولى بوقوع مضمونه مطلقا سواء كان عقيب المجئ ٥ اولا واما بعد التعليق فصدقه بوقوع مضمونه عقيب وقوع الشرط مترتبا عليه ثم ان المخاطب اما ان يتردد فى وقوع مضمون الاكرام بعد وقوع مجئ اليد بأن يعلم ان الاكرام يجب ان يترتب على المجئ فى نفس الامر لكن يتردد فى انه يقع الاكرام عند بعد مجئ اليد ام لا او يكون خالى الذهن عن صدور الاكرام مترتبا على المجئ ٥ فاذا اريد التعبير عن الاول فتحته ان يقال اكرمك البتة لكن عقيب مجئك واذا اريد التعبير عن الثانى فتحته ان يقال اكرمك ان جئتني ان كان اعلام الاكرام اهم وان جئتني

٣ قال الكرمانى فى شرحه والجملة بالحاء المهملة هو المناسب لقوله فبالحمل وبالجميم هو المناسب لاصطلاحات الفن كاسياتى وكل منها قرئ على الاستاذ هذا كلامه

٩ والمال الى ان صدق الشرطية بوقوع مضمون الجزاء فقط مقيدا بكونه بعد مضمون الشرط وعند اهل المعقول صدقها بصدق اللزوم ٥ اى متعلقا ذلك الاكرام على المفعول وواقع عليه ٦ اى لا وقوعه بدون مجئ المخاطب اوبه

وان لم يدل على النفي عماده بحسب الدلالة بل يلزم ذلك صدقا ولهذا لم يعدوه من اداة
 القصر وايضا ضمير الفصل لا يفيد قصر القلب والذي ذكره من الطرق الاربعة
 للحصر يفيد الاقسام الثلاثة للقصر وسيجيء تحقيقه في مباحث القصر ان شاء الله تعالى
 وما ينبغي ان يعلم ان كلمة من الكلمات اذا دلت على ثبوت الحكم للجميع من غير دلالة
 على النفي عماده وان لزم ذلك يسمونه الحصر وان دل مع ذلك على النفي المذكور
 يسمونه قصرا ولذلك قالوا ان تعريف الخبر وضمير الفصل يفيدان الحصر ولم يقولوا
 القصر فلا تغفل ٩ قوله (او داخلا) عطف على قوله مؤكدا اي الربط المذكور
 اما بالاسناد وحده او مؤكدا بضمير الفصل او داخلا (عليه) اي على الجمل (فعل
 يفيد) ذلك الفعل اما (حالا للحكم من دوام او حدوث او انتقال اليه) اي
 الى الحكم (من غيره او نفي) للحكم (نحو لزال) زيد قائما في الدوام (وكان) زيد
 قائما في الحدوث وقيل ليس الدوام مستفادا من لفظ كان في قوله تعالى وكان الله سميعا
 بل بقرينة كونه سميعا (وصار) زيد غنيا للانتقال (وليس) زيد قائما للنفي (او) حالا
 للحكم من (قرب) للحكم اما رجاء (نحو عسى) الله ان يشفي مريضى اي قرب شفائه
 مرجومنه تعالى (او) حصولا نحو (كاد) القمر تغرب اي قرب غروبها قد حصل
 (او) حالا (لا اعتقادك له) اي للحكم (من قوة او ضعف نحو علمت) زيدا قائما مثال
 للقوة (وظننت) زيدا قائما مثال الضعف (او) داخلا عليه (حرف) وقوله او
 حرف عطف على قوله فعل اي يدخل على الجمل حرف (يفيد ذلك) الحرف (حالا
 في الحكم) وانما قال ههنا في الحكم ولم يقل للحكم كما في ماسبق بناء على ان الحرف انما يدل
 على معنى في غيره كانه لا اختصاص له بمعناه بخلاف ماسبق (من كونه) اي كون الحكم
 (محققا كان او مشارا اليه كأن) بالفتح نحو بلغني ان زيدا قائم اي عرفت الخبر الذي
 تعرفه او يعرفه الناس (او مشها ككان) نحو كأن زيدا الاسد (اي مرجوا كلعل)
 فيما لا وثوق بحصوله ومنه الطمع للمطلوب نحو لعلك تكرمنا والاشفاق نحو لعل زيدا يموت
 وانما لم يذكر من الحروف الستة ليت لان بحثه في الخبر وما دخله ليت ليس بخبر الا
 انه قد وقع في بعض النسخ او تميكا ليت ذكره بعض من تلامذة المصنف ولم يذكر
 ولكن لانه لا يكون حالا في الحكم لانه للاستدراك وكان عليه ان لا يذكر ان المفتوحة
 لانها مع مدخولها ما تبقى خبرا او يذكر الموصول لانه اسم يفيد حالا للحكم من كونه
 مشارا اليه كذا قيل (او) من كونه (منفيا) من غير عموم (كاولا المشبهتين بليس)
 لانها يدلان على نفي فرد من جنس (او مع عموم كلا الجنسية) فانها تنفي الجنس يفيد
 العموم وقد سبق تفصيله في بحث الاستغراق وتفصيل هذه في علم النحو فلذا ضربنا عنه

٩ وحاصله ان الحصر هو
 احاطة جميع الافراد ولا دلالة
 له على النفي عماده وان لزم
 والقصر هو منع التجاوز
 ولا دلالة له على الاحاطة وان
 لزم

بيان الحال الحكم

وهو الفاضل الكرمانى
 رحمه الله

ابوه (فبالحمل) اى الاسناد (وحده) اى مجردا عن التأكيد (او مؤكداً بالفصل) اى بضميره وهو صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يتوسط ويفصل بينه وبين الخبر اذا كان الخبر معرفة (نحو زيد هو القائم) يكون الخبر ذالام (او هو قائم) بناء على ان الفعل يشبه المعرفة من حيث اللفظ لامتناع دخول اللام عليه ولا يرد غلام رجل لان امتناعه عرضي وامتناع الفعل ذاتي (او) مضارعا للمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف من حيث المعنى كالفعل من كذا اما بصيغته نحو زيد (هو احسن من بكر او) بغيرها نحو زيد (هو خير منه) وذلك لان معنى افضل من كذا الافضل باعتبار افضلية معهودة فالتعريف يسميه مساً قويا فان قلت يلزم حينئذ استعمال افعال التفضيل بالتعريف ومن وهو غير جائز قلت لا يلزم من كون افضل بتقدير اللام ان يكون مستعملا بها حتى يمنع الاستعمال بمن (ويفيد) ضمير الفصل (ان ما دخل) هو (عليه خبر لصفة) اذ لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف فى فصيح الكلام ولفصله بينهما سمي ضمير الفصل (وقد يقصده) اى بضمير الفصل (الحصر) اى حصر الخبر (فى المبتدأ) وتخصيصه به فعنى زيد هو العالم اى لا غيره وذلك بمجرد الذوق واعلم ان المص قال فى الاول ويفيد لان ذلك لا ينفك عن ضمير الفصل وقال فى الثانى وقد يقصد لانه ليس امرا دائما بل يقصد بحسب المقام قيل وفيه مخالفة للمفتاح لان كلامه يدل على وجوب افادة الفصل الحصر و اقول لا دلالة فى المفتاح على هذا الوجوب بل فيه ما يدل على خلافه حيث قال واما الحالة التى تقتضى الفصل فهى اذا كان المراد التخصيص اذ لا يلزم من ايراد الضمير عند ارادة الحصر ان لا ينفك عن الحصر كما لا يلزم من تقديم المسند اليه عند ارادة الحصر ان لا يفيد التقديم غير ذلك وانما لم يذكر السكاكى افادة الضمير الفصل بين الخبر والنعت لكونه مذكورا فى علم النحو وان امكن البحث عنه فى المعانى على قياس ما مر فى اسماء الاشارة اولكون اسمه ٧ مبنيا عن افادة الفصل فلا حاجة الى ذكره وتتحقيق المقام ان افادة ضمير الفصل التخصيص انما يكون اذا كان الخبر معرفة كما عرفت فاذا عرفت باللام ان اريد به الجنس صار معناه الاخبار عن ثبوت الجنس للمبتدأ فقط وهو لا يفيد الحصر كما توهم ٩ حتى جعل ضمير الفصل للتأكيد فقط وذلك اذ لا بد فى الحصر من الدلالة على التنى عماعده كما عرفت وكذا اذا اريد به المعهود وانما الحصر فى كلا التقديرين من ضمير الفصل وذلك لان احضار المبتدأ بضمير الفصل ثانيا لا بد وان يحمل فى الكلام البليغ على اختصاصه به اذ الاخبار عن الثبوت مع ثبوتها لماعده ممكن واذا اعتنى بشأن المذكور بالاخصار ثانيا يلزم قطع شركة الغير فيه بحسب الذوق فيرجع الى معنى الاختصاص الا ان معناه افادته مفاد الحصر من ثبوت الجميع

٧ هذا التعليل وان كان

امرا غير صعب استخراجها

لكن باعتبارها لا يخلو عن

لطف فتدبر

٩ المتوهم سيد الشريف

الجرجاني قدس سره

متأخر عن الفعل حقيقة (وانا عرفت يحتملها) اى التقوى والتخصيص لما عرفت وهذا وان ذكر سابقا الا انه اعاده لتتيم الاقسام المعتبرة فى المقام (وكذا) يحتملها (زيد اعرفته) بتقدير الاصل عرفت زيدا عرفته بتقديم الفعل المحذوف الذى يفسره الظاهر على المنصوب وهذا فى صورة التقوى اذ التقوى كما يستفاد فى صورة التقديم كذلك يستفاد فى تكرير الجملة (او) بتقدير (زيد اعرفت عرفته) بتأخير الفعل المحذوف عن المنصوب فيفيد التخصيص لوجود تقديم المفعول على الفعل (الافى نحو) قوله تعالى (واما ثمود فهديناهم) فبين قرأ النصب اى المضمر على شريطة التفسير يحتملها الا اذا كان بعد اما فانه متعين للتخصيص (اذ لا يصح واما فهديناهم) ثمود فهديناهم لامتناع ايلاء الفاء اما ولذلك عوضوا بينها وبين فائها جزءا مما فى حيزها ولو قدر فهديناهم بعد اما يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء وعدم تقدم جزء مما فى حيزها على الفاء قيل وقد تسامح المص فى قوله عند ذكر المفسر فهديناهم اذ لا حاجة الى ضميرهم لمحجى المفعول مظهر ابل الاولى ان يقال واما فهدينا ثمود فهديناهم (الرابع) من التذنيات (مثلة) اى من على طريقتك من السير المحموده (لا يبخل وغيرك يبخل التزم فيهما التقديم للتقوية) اى لتقوية الحكم وهو وجود المخاطب وهذه الدلالة بطريق الكناية لان البخل اذ اننى عن يسد مسده فقد نفي عته قطعاً وكذا الجود لا بد له من محل فاذا نفي عن يغيره فقد اثبت له بلا شبهة فيصير مثل وغير فى قوة انت بعينه ثم ان المقام لكونه مقام المدح التزم فيهما التقديم ليفيد التأكيد اى انت لا تبخل البتة وانت تجود البتة لكن هذه الفائدة (اذ لم يعرض به) اى بكل واحد من المثالين (لانسانين) واما اذا عرض به لهما بأن يريد بهما انسانين معينين فتقول مثلك اى الشخص الذى تعرفه انه مثلك لا يبخل لا غيره وتقصد بذلك انت تبخل بطريق التعريض وكذا فى غيرك يريد انسانا مغايرا له فينفي البخل عنه حتى يلزم اثباته لغيره ويقصد به المخاطب بطريق التعريض ولكن ليس المراد بالتعريض ههنا المعنى المصطلح فحينئذ يكون التقديم للتخصيص اذ التعريض لا يحصل بدونه وليس هذا تعريضا مصطلحا لانه توجيه الكلام الى مخاطب وتريد اسماع غيره وههنا الخطاب والاسماع الى شخص واحد بل معناه ان تظهر بيان حال الغير وتريد حال المخاطب فيكون فى حكم التعريض المصطلح ❖ واعلم ان افادة تقديم مثلك لا يبخل التخصيص يؤيد ما دعينا من ان نحو زيد عرف يفيد التخصيص عنده لان اضافة مثل وغير يفيدان التعريف عند الاكثرين كما هو المشهور فى علم النحو ❖ النوع الثانى ❖ من الفن الثالث (فى الربط) والتعلق بين طرفى الاسناد واما الربط (بين مفردين) اما حقيقة نحو الانسان ماش او فى حكمها نحو الحيوان الناطق ينتقل بقل قدميه (او) الربط بين (مفرد وجملة) نحو زيد ابوه منطلق او انطلق

في الثاني اما بتكلف الامر النادر او بالاكتفاء على تقدم لفظ المؤخر من غير بقاء الفاعلية
 ترجح فيه جانب التقوى وليس مراده تعين التقوى بقريضة قوله ليس في احتمال الاعتبارين على
 السواء حيث لم يقل لم يحتمل الاعتبارين وهذا بخلاف الثالث حيث ترجح فيه جانب
 التخصيص لوجود شرطه وصار جانب التقوى مرجوحا ولا يفهم من عبارة السكاكي
 اصلا عدم جواز التقوى فيه اصلا وبهذا التقرير ظهر اتفاق السكاكي والزحشري
 حيث صرح هو بالحصص في مثل الله يسط الرزق وبالتقوى في مثل رجل جاء وبالتساوي
 في هو عرف واذا عرفت اتحاد كلاميهما فاعلم ان ليس مخالفا ايضا بين كلاميهما وبين كلام الشيخ
 عبدالقاهر والوقوف على ذلك يستدعي بيان مذهبه قال الشيخ عبدالقاهر وقد يقدم
 المسند اليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي سواء كان منكرا او معرفا
 مظهرا او ضميرا وان لم يل حرف النفي بأن لا يكون في الكلام نفي اصلا او يكون لكن
 قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا فقد يأتي التقديم للتخصيص وقد يأتي للتقوية هذا
 حاصل ما نقل عنه وتوفيق مذهبه على ما ذكر من المذهبين هو ان من المقرر عند الكل ان
 ليس كل تقديم يفيد التخصيص بل ذلك في المزال عن مقره ثم انه لا بد لذلك من علامة يستدل
 بها على انه تقديم مزال عن مقره فذلك عند السكاكي بجواز تقديره مؤخرا بأن لا يتبدل
 حاله مقدم ما عن حاله مؤخرا والشيخ قائل بذلك اذ الميل المسند اليه حرف النفي لكن الشيخ
 صرح بذلك للتمييز بين ما يجب فيه الحمل على التخصيص عن غيره وذلك انما يجب بدخول
 النفي على المقدم دون الفعل فان قولك ما ناقلت انما يصح اذا ريد التخصيص بطريق الوجوب
 كما ان غرض السكاكي بجواز نية التأخير بيان الحال عند عدم الدليل الظاهر على التخصيص
 وحاصله ان الشيخ يذكر ما يجب فيه الحمل على التخصيص ويحمل الباقي على مقتضى المقام
 والسكاكي ساكت عن ذكر مواد الوجوب ويفصل ما حاله على المقام بتمييز ما يكون
 للتخصيص عما يكون للتقوى بما ذكر من جواز نية التأخير وعدم فلاة بينهما وكذلك
 جواز التخصيص في الصور الثلاث كما يتبادر من كلام الشيخ ليس في كلام السكاكي
 ما ينافيه بل بعضه مصرح به وبعضه مشعر به وبعضه متروك ولا يجب عليه تصريح الكل فيكون
 في التوفيق عدم التصريح بما ينافيه ولعمري ان تفصيل هذا المقام على هذا الوجه مما هدى الى
 الله تعالى اليه والحمد لله شكرا لنعمة واستجابا لمزيد كرمه (الثالث) من التذنيبات (وكذا)
 قال صاحب المفتاح (زيد عرفت) بحذف ضمير المفعول الراجع الى المبتدأ (او) زيد
 (عرفته) بذكر ضمير المفعول انما يحى^ء (للتأكيد) وتقوية الحكم لان المفعول على حاله
 لا يحتمل الا الابتدائية لانه يقتضى النصب والابتداء الرفع فتعين التقوى (وزيد عرفت)
 بتقديم المفعول او زيدا عرفته كذلك (للتخصيص) قطعنا اذ لا يحتمل الابتداء مع انه

النادر لضرورة صحة الكلام (فيفيد التخصيص) المستفاد من ملاحظة التأخير ولما دل
 جميع النكرات على المفرد المعين واشتمل هو معنى الجنس والفرد اشارة الى امكان التخصيص
 في قولك رجل جاء بالنسبة الى كل منهما بقوله (اى لامرأة) في تخصيص المجرى بالجنس
 (ولا رجلا) في تخصيصه بالافراد قيل انما نسب المص هذا القول الى السكاكى بناء
 على انه غير مرضى عنده لاختياره ما ذهب اليه الزمخشري من ان مثل زيد عرف ليس
 بمتعين لافادة التوكيد بل قديفيد التخصيص ايضا بحسب المقام من غير ارتكاب على
 الامر النادر بل بناء على ان نية التأخير يكفى فيه ولا يشترط فيه التقدير بالفعل ولا يخفى ان عدم
 الصحة والارتكاب على الامر النادر لا يحصل الا بالتقدير بالفعل هذا تفصيل ما ذكره والذي
 يلوح بالبال ان السكاكى قائل بذلك ايضا بان يكون زيد عرف غير مفيد للحصر في نفسه
 واما اذا اقتضى المقام الحصر فيكفى بالتقديم اللفظي بخلاف انما عرفت حيث يفيد الحصر
 في نفسه ويؤيده ما ذكره السكاكى من قوله والتخصيص لازم للتقديم وقوله في صورة التقوى
 ولا يقدر تقديم وتأخير اللهم الا في التلفظ لان هذا استثناء من افادة التقديم من غير تقدير
 التأخير التقوى يعنى ان التقديم بدون نية التأخير معنى انما يفيد التقوى البتة الا في التلفظ
 يعنى اذا قدر التأخير بحسب التلفظ يفيد التخصيص يعنى ان المؤخر عين المقدم بحسب
 التلفظ وان كان غيره بحسب الابتدائية والفا علىة فيكفى هذا القدر في افادة التخصيص
 (وقولهم شر اهر ذاناب) مع كونه مثل رجل جاء (يا باهما) اى تخصيص الجنس
 وتخصيص الافراد (موضع استعماله) وهويبان تفضيع شان الشراد معناه حينئذ شر
 اهر ذاناب لاخير اولاشران ولا يخفى ان احدا لا يجوز كون الخير مهرا لان هيرير
 الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما لا يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره
 على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر وايضا مقام تفضيع الشر يمنع بيان افراده (واذا
 نصوا) اى اذا صرح الأئمة (بأن) فيه تخصيصا حيث قالوا (معناه ما اهر ذاناب
 الاشر فالوجه) اى فوجه الجميع بين قولهم بتخصيصه وبين بنومطان استعمال (ان
 التنكير) في شر (للتعظيم) والتهويل فيكون تخصيصه بالصفة لا بالتقديم اى شرعظيم لاحقير
 فيفيد تخصيص النوع في عرف اللغة بحسب الخطاب كما في ضربت اكبرا خويك اى لا اصغرهما
 ه واعلم ان تفصيل هذا المقام يستدعى بسطا في الكلام وهو معرفة الفرق بين الامور
 الثلاثة اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف فان الثلاثة يفيد التقوى البتة وانما
 الفرق في التخصيص ولما اشترط السكاكى جواز نية التأخير في افادة التخصيص وكان
 جائزا بلا تكلف في الاول احتمال التقوى والتخصيص على السواء ولما كان جوازه

اي العزيز علينا رهطك لانت صرح بذلك السكاكي (الثاني) من التذنيات (قال)
السكاكي (زيد عرف للتأكيذ) لالتخصيص لانه انما يسوغ اذا جازنية التأخير
وهي ممتعة ههنا (لانه) اي لان زيدا (اذا اخر) عن الفعل (كان فاعلا) لفظا لا
تأكيذا فلا يتصور فيه التقديم وهذا مطرد في جميع التراكيب (الا) تركيبا (نادرا)
بأن يكون مؤخرا ولا يكون فاعلا لفظا بان يكون الضمير المستتر في الفعل للمعمود الذهني
ويكون المؤخر بدلامنه اوتأكيذا له (نحو واسرو والنجوى الذين ظلموا) فان المظهر
وهو الذين بدل من واو الضمير في واسرو فان قلت كيف يكون هذا احتمالا بعيدا
مع وروده في افصح الكلام قلت في الآية وجوه اخر سوى الابدال ان يكون الواو
للدلالة على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على
الذم اورفعا عليه او على انه مبتدأ يقدم عليه خبره اذلا الباس للفاعل لابرار الضمير
وحيث كان زيد مرفوعا يعرف على ان يكون فاعلا لفظا لندرة سائر الاحتمالات (فلا
يقدم) على الفعل اي تقديما واقعا بعد التأخير اذ الفاعل من حيث هو فاعل لا يقدم على
الفعل نعم يقدم عليه ابتداء بطريق الابتدائية لكن الكلام في افادة التخصيص وهو
حينئذ لا يفيد ذلك واعترض عليه صاحب الايضاح بأن الفاعل وتأكيده سواء في امتناع
التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيذا كيدا فميجوز تقديم التأكيذ دون الفاعل تحكم
ظاهر والجواب ان التقديم ضربان تقديم لم يقارنه نية التأخير سواء كان لعدم جوازه
اوجاز ولم يقدر وهذا لا يفيد التخصيص اصلا وتقديم يقارنه نية التأخير ولا يخفى ان
انا يمكن ان لا يلاحظ فيه التأخير حالة التقديم على كونه تأكيذا بخلاف زيد اذ لا يمكن
ملاحظة التأخير بالفاعلية اذ الفاعل مستتر في عرف اللهم الاعلى الوجه النادر كما عرفت
وحاصله انه لا يكفي في افادة التخصيص ان يوجد تقديم بعد التأخير حتى لا يتفاوت
التأكيذ والفاعل اللفظي فيه بل لابد من ملاحظة التأخير السابق حالة التقديم حتى يفهم
التخصيص والظاهر ان ذلك ممكن في التأكيذ دون الفاعل اللفظي كما مر وقد يجاب تارة
بان السكاكي يجوز تقديم التوابع في السعة دون الفاعل وردبانه صرح بعدم جوازه ايضا
واخرى بان فسح التوابع عن التبعية واقعد دون الفاعل وايضا فسح الفاعل يفسد الجملة لكونه
عمدة فيها وردبان الفسح امر اعتباري يجوز في الفاعل ايضا وبقاء الفعل بلا فاعل تدفع
بتعاقب الضمير له (وان تقدم) الذي يكون فاعلا على تقدير التأخير (فيحمل) ذلك
التأخير (على) الامر (النادر) الذي ذكرناه لكن هذا الحمل (عند عدم جواز
المبتدائية) اذ لو جاز يحمل على الابتداء الذي هو المتعين لندرة خلافه واما اذا لم
يجز المبتدائية كما اذا كان نكرة غير مختصة (نحو رجل جاء) فانه يحمل على الامر

صاحب الايضاح سبب التقوى استدعاء المبتدأ اسناد مابعد و صرف الضمير الفعل اليه حتى قال شارحه فان قلت المسند الى المبتدأ هو الجملة ولم يتكرر اسنادها اليه قلت المسند في الحقيقة معنى الفعل وقد تكرر اسناده هذا كلامه واما ما من أئمة النحو من ان نحوزيد عرف جملة كبرى وعرف جملة صغرى فذلك اصطلاح مبناه على اللفظ حيث رأوا ان عرف مسند الى ضميره ظاهرا فعملوه جملة مستقلة مع قطع النظر عن رجوع الضمير الى المبتدأ وعدم رجوعه اليه واما نحن معاشر ارباب البيان فوظفتنا ههنا تكرير الاسناد بحسب المعنى وقد عرفت حاله على ان تصریح علماء النحو من ان الخبر اذا كان مشتقاً لا بد فيه من ضمير يرجع الى المبتدأ يشعر اعتبارهم في الاسناد ايضاً رجوع الضمير اليه والتحقيق ان الاسناد ان كان حالاً للحدث والذات بحسب المعنى فلا يوجد غير اسناد واحد اذ الحدث الواحد لا يقوم الا بذات واحدة كما عرفت وان كان حالاً للفظ الدال عليهما فيتعدد بحسب الاعتبار لتعدد اللفظ فيفيد للسامع تكرير الاسناد بهذا الاعتبار فليس ههنا اسنادان متغايران بالذات ولا ثالث بحسب الاعتبار ٩ واما توهم الاسناد الرابع فمما لا يفوه به من له ادنى مسكة (واما عرفت انا) بتأخير لفظ انا (فتأكيده للفاعل) ويفيد ان نسبة العرفان الى المتكلم ليست بالمجاز والسو والنسيان (وهو) اي الفاعل اوتأكيده للفاعل (غيره) اي غير الحكم او غير تأكيده للحكم وذلك لان المفهوم من انا عرفت تكرير المعرفة والعارف فينتفي احتمال الخلاف بجزئيه وان المفهوم من عرفت انا تكرير العارف فقط فيبقى احتمال الخلاف في الجزء الاخير اعنى المعرفة كما لا يخفى ﴿ تذييلات ﴾ اربعة لهذا البحث (الاول) ان قولنا (انا عارف) اي اسم الفاعل وما في حكمه من المشتقات (دون انا عرفت) اي اضعف منه (في) رتبة (التقوية لعدم تغير الضمير) الذي في اسم الفاعل (في الحكاية) نحو انا عارف (و الخطاب) نحو انت عارف (والغية) نحو هو عارف (فكأنه) اي كأن عارفاً (لا ضمير) فيه ليصرفه الى المبتدأ ويتقوى به الحكم فلا يكون مثل الفعل في افادة التقوية والسر في عدم تفاوت ضميره هو ان معنى عارف ذات له العرفات فيسند الحدث المأخوذ في ضمنه اليه ابداً ثم يسند مفهوم الذات الى المبتدأ بهو هو ولا يخفى ان الذات اجلاء لا يختلف باختلاف الاعتبارات من الحكاية والخطاب والغية ولما كان مفهوم الحدث مسنداً الى الذات اجلاً ابتداء لم يحكم عليه بأنه يفيد التقوى في مرتبة انا عرفت واما افادته التقوى في الجملة فلان تلك الذات لما اتحد مع المبتدأ صار بمنزلة الضمير في الربط ثانياً ولا تظن ان كونه في التقوى دون الفعل يستلزم كونه في التخصيص دونهاذ الفعل وسائر المشتقات سواء في افادة تقويم الفاعل المعنوي التخصيص نحو قوله تعالى وما انت علينا بعزير

٩ توهم بعضهم ان صرف المبتدأ مابعد الى نفسه غير اسناد الجملة الى المبتدأ فهناك اسناد رابع لكنك خبير بأن ذلك عين كون الفعل مسنداً بتوسط الضمير بحسب الذات فان قلت تخيئذ يكون الصرف المذكور متأخراً عن الضمير فلا يصح ما صرح به السكاكي بعدمه قلت هو مقدم باعتبار قيام الاسناد بالمبتدأ ومتأخر باعتبار قيام الاسناد بالخبر

١٠

٤ قوله ولا يخفى ان الذات اجلاً لا يختلف وان مدلول اسم الفاعل هو الذات الاجالي والاختلاف من المسند اليه فمن قال ان الذات لا يختلف اراد عدم اختلافه مع قطع النظر عن المسند اليه فلا يرد ان الذات يختلف باعتبار المسند اليه كما قيل ١١

ههنا ما قدم ابتداء من غير اعتبار التأخير اذ لو اعتبر التأخير لا فاد التخصيص فقط فحينئذ يكون مراده بالفاعل معنى ما يصلح لذلك ولو قال ويفيد التقوى مبتدأ يصلح لكونه فاعلا معنى لكان اولى وبالجملة كلام المص في هذا المقام لا يخفى عن اضطراب * ثم استدل على ثبوت التقوى بقوله (لان المبتدأ لاستدعائه حكما) يسند اليه (يصرف ما يصلح له) اى للمبتدأ من الحكم او للحكم من اللفظ (الى نفسه) ولو كان ما يصلح له (بالضمير) لوجود الاستدعاء فى المبتدأ والصلاحيه فيما بعده (نحو زيد غلام) حيث يصرف زيد الغلام الى نفسه يجعله خبرا له (فاذا وجد الضمير) فى الخبر (صرفه) اى صرف ذلك الضمير للحكم (اليه) اى الى المبتدأ (ثانيا) بواسطة الضمير فيكتسى الحكم بذلك قوة قال السكاكى ان الفعل فى انا عرفت يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه فى الدرجة الثانية وقال ثانيا ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يستند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينقصد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا * اعلم ان بعض الافاضل لما رأى ان صرف المبتدأ ما بعده اليه وان صرف الضمير الفعل الى المبتدأ واحدا بالذات حكم ان بين كلاميه تناقضا حيث صرح اولا ان اسناد الفعل الى الضمير مقدم عليه وثانيا انه مؤخر عنه ولا يخفى عليك ان الاسناد وان كان نسبة بين الطرفين لكن قد يعتبر قائما بأحدهما فاذا اعتبر قائما بالفعل يكون الاسناد الى الضمير مقدما على الاسناد الى المبتدأ واذا اعتبر بالعكس فبالعكس ومنهم من رأى انهما متغايران بالذات فدفع توهم التناقض لكنه وقع فى التثليث فمنهم من التزمه ٣ لكنه بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الاسناد واحد وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ وايد ذلك بعض الافاضل ٦ بان نحو انا عرفت جلتان كبرى وصغرى اتفاقا وعبر السكاكى عن الصغرى باسناد الفعل الى الضمير وعن الكبرى باسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ الا ان السكاكى اعتبر اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة الضمير فظنه قوم انه اسناد متغاير بالذات الى الاسنادين المذكورين فوقوعا فى التثليث اقول حاصل كلام هذا الفاضل وما ارتضاه هو نفي التثليث بناء على ان اسناد الفعل الى الضمير هو الاسناد المتغاير بالذات لاسناد الجملة الى المبتدأ واما اعتبار اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة عود الضمير فأمر غير معتبر اصلا فضلا عن تحققه لثلا يلزم التثليث ولتقابل ان يقول الكلام فى تقوى الحكم بسبب تكرر الاسناد ولا يخفى عدم تكرر الاسناد فى اسناد الفعل الى نفس الضمير مع قطع النظر عن عود الضمير الى المبتدأ فالاسناد الى نفس الضمير احق بعدم الاعتبار فى هذا المقام من الاسناد الى المبتدأ بتوسطه واما جعل الضمير عين المبتدأ حقيقة لتكرر الاسناد فذلك بعينه هو القول بالاسناد بتوسطه ويؤيد ما ذكرناه جعل

من شرح المفتاح

٣ الزمذى شارح المفتاح

٤

٦ علامة تفتازانى وسيد

شريف جرجانى

ذلك الفاعل في المثال المذكور نفي الرؤية من المتكلم بالنسبة الى كل احد ان هناك من رأى كل احد وحاصله ان تقدير لفظ كل ليس لما ذكره من اقتضاء لفظ احد ذلك بل لاقتضاء المقام ولا يخفى ان اقتضاء الاستثناء تقدير لفظ كل في الاثبات ههنا ليس ابعده من اقتضاء النفي ذلك هناك كما لا يخفى ❖ ثم ان صاحب الايضاح علل امتناع ما انا ضربت الازيدا بما ذكره السكاكي في ما انا رأيت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان يعتقد معتقد ضرب كل احد سواء فنفيت ذلك عنه واثبتته لغيرك قال بعض الافاضل فان قلت اجراء ذلك المحذور ههنا بما يتبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد عرفت ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفي عنها ضرب ما عداه والتقديم يقتضى اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكأنه قال انا ضربت زيدا اى لا غيرى وما انا ضربت من سوى زيد اى ضربه غيرى فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه هذا كلامه وفيه بحث لان ايلاء ضمير المتكلم بحرف النفي يقتضى توجه النفي الى الفاعلية فقط دون الفعل فضلا عن المفعولية ولا يلزم من توجه النفي قبل التقديم الى الفاعلية والمفعولية معا كونه كذلك بعد التقديم على ان فهم اثبات ضرب زيد ونفي ما عداه من الاستثناء فيكذب به مباحث الاستثناء ان شاء الله تعالى على ان ما سلمه من توقف المحذور المذكور على رجوع الاستثناء الى الاثبات فقد عرفت حاله قبيل هذا والذي يخطر بالبال ان ذكر محذور آخر لا يمنع وجود ذلك المحذور فيه وانما الغرض اثبات محذور آخر في امثاله لفائدة زائدة فذلك لم يلفت السكاكي الى المحذور السابق في ما انا رأيت احدا وانما طابنا الكلام لكون هذا المقام من مداخل الافهام ومع ذلك بقي في الاستار لطايف حجبها خوف الاكثار وقد استوفيناها في تعليقاتنا على شرح المفتاح بحيث يستغنى بالاصباح عن المصباح ومن الله التوفيق الى طريق التحقيق (وقد يقدم الفاعل معنى) لالفاظا لانه لا يمكن تقديمه (عليه) اى على الفعل (خاصة) لان سائر المتعلقات لا يتقدم الا للتخصيص (نحو انا عرفت لتقوية الحكم) اى لتقرره في ذهن السامع بحيث لا يبقى معه شك ❖ واعلم ان الاولى ان لا يقيد بكونه فاعلا معنى اذ الفاعل اللفظي ايضا اذا قدم يفيد التقوى ايضا وانما النزاع في افادته الحصر اللهم الا ان يراد بتقديم الفاعل تقديمه مع بقاء الفاعلية واللفظي ينسلخ عنها الا ان لقائل ان يقول ان اردت زوال الفاعلية بحسب النحو فكذا في الفاعل المعنوي لانه يصير مبتدأ وان اردت زوال الفاعلية الحقيقية فذلك مم في الفاعل اللفظي ايضا والحق ان يقال ذكر ههنا المعنوي وسند ذكر اللفظي في التذنيبات بقي ههنا شىء وهو انه لا بد ان يراد بالتقديم

سيد الشريف الجرجاني

قدس سره

الكلام حيث يلزم صورة التناقض واما لزوم التناقض حقيقة فانما هو على تقدير اعتبار التعلق بالمفعول ولهذا قال السكاكي ويحترز ان يقال ما انا ضربت الا زيدا دون ان يقول يتناقض او يمتنع او نحو ذلك * ومما لهمت بين النوم واليقظة ان الاستثناء اذا جاء بعد النفي يصرفه العقل اليه فيفهم منه ضربك زيدا وقد يفهم من الاول ضربك زيدا مع قطع النظر عن تقديم الفاعل فيتناقضان وتلخيص هذا الالهام ان توجه الاستثناء بعد النفي وقبل التقديم فيلزم التناقض فضلا عن الاختلال قال بعض الفضلاء الاول في الاعتراض على السكاكي ان يقال لانسلم ان النفي ينتقض بالا حتى يقتضى ان يكون ضربت زيدا اذ الاستثناء متوجه الى الاثبات قبل النفي اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكأنه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف عن وثابت لغبرى وهذا مدفوع بما ذكرناه من ان الاستثناء متوجه الى ماسبق الكلام لاجله وهو ههنا نفي الضرب عن الفاعل وما ذكرته من الاحتمال لا يفهم من مثل هذه العبارة بل حق التعبير ما انا الذى ضرب كل احد الا زيدا على ان مراد السكاكي في ارداف التقديم المفيد للحصر بكلمات ينافيا ويناقضها مثل قولك لا احد غيرى فيكون دخول الاستثناء بعد اعتبار التقديم والنفي ومنهم من دفع الاعتراض المذكور بوجهين اما اولا فلانه اعترف في ما انا رأيت احدا ان الرؤية منفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يكون ثابتة للغبر كذلك فيحتمل يلزم ان يكون الفعل منفيا بالقياس الى المفعول ايضا ولا يكون مقتصرا على الفاعلية ولو ادعت الاقتصار يكون المعنى في ما انا رأيت احدا رؤية احد من الناس منفية عنى وثابتة لغبرى ولا استحالة فيه واما ثانيا فلانه لا يصح الاستثناء من الاثبات اذ المستثنى منه احد وهو لا يعزى زيدا واما تقدير كل احد فردود عند المعترض ونحن نقول كل من هذين الوجهين مردود اما الاول فبأنه كلام على المسند ومع ذلك فلا يبعد ان يكون كلامه هناك لاقتفاء اثر الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ٣ وههنا على ما هو المختار عنده بل لا يبعد قصده بذلك تزييف كلام الشيخ على انه لم يدع هناك ان الرؤية منفية على وجه العموم مطلقا بل ادعى انها منفية على ذلك الوجه عن الفاعل وثابتة لغبره كذلك واما الثانى فلان النفي كما عرفت فرع الايجاب فأصل الكلام على هذا ضربت كل احد الا زيدا وانما يحذف كل في النفي لحصول الاستغناء عنه بوقوع النكرة في سياق النفي واما ما ذكره من رد لفظه كل في الايجاب في قولك ما انا رأيت احدا من الناس فلعدم اقتضاء لفظ احد في الاثبات لفظه كل كما ادعاه البعض اذ يجوز ان يراد رأيت احدا من الناس اى واحدا منهم لانه يقدر لفظه كل مع احد اصلا وكيف لا وهو قائل على ان الفعل اذ انفى عن فاعل قدم على وجه فهو على ذلك الوجه ثابت لغبر

٩ سيد الشريف الجرجاني
قدس سره

٣ وتقرير كلامه هناك لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي الرؤية عن المتكلم كائنة تلك الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت لغبره ايضا اى كنفها عن المتكلم على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي وقصره عليه لما تقدم من ان التقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغبره على الوجه الذى نفي عنه من العموم والخصوه فتدبر

عدم ضرب المخاطب زيدا بل ضربه لغيره (ولاغيره) اى لا تقل هذه الكلمة عطفاً على القول المذكور لان مفهوم الاول ضرب غير زيد ومنطوق الثانى عدمه فيتدافعان (الامن يراك تظنه يضرب عمرا فقال زيدا ضربت) بضم التاء اى لاغيره مدعياً خطأ ظنك وقاصداً رذك الى الصواب فتقول فى جوابه زيدا ضربت بفتح التاء بتقديم زيدا للاحصر بل لقصد مطابقتة الجواب وانما ترد خطأ بقولك ولاغيره (و) كذا (لا تقل فيه) اى فى قولك ما زيدا ضربت (ولكن اكرمه) اى لا تقل هذا الكلام عطفاً على ما قبله (لانك انما تخطئه) او لا (فى المفعول) لافى الفعل والمفهوم من الثانى استدراك الخطأ فى الفعل فيتدافعان قطعاً (ولا تقل) ايضاً (ما انا قلت شعراً) اى كل شعر بناء على ان النكرة فى سياق النفي تفيد العموم (اذ لا يعتقد) المخاطب (انك قلت كل شعر) حتى ترده الى الصواب اللهم الا تريد شعراً معينا فحينئذ يصح صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر (و) كذا (لا) تقل (فى) قولك (ما انا ضربت الا زيدا) اى لا تزدد هذا الاستثناء (لانه) اى قولك ما ضربت الا زيدا (يفيد انك ضربته) لان نقض النفي بالايضاح ذلك (و) انك (لم تضربه) اى زيدا وذلك بتقديم انا على ضربت وايلاؤه حرف النفي فيناقض اول الكلام آخره * واعترض عليه صاحب الايضاح باننا لانسلم ان تقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضى نفي ان يكون ضربته وانما يقتضى ذلك اذ لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات المفروغة فى قولك ما ضربت الا زيد بل الوجه فى عدم صحته اقتضاء ان يكون ههنا انسان غير المتكلم قد ضرب من عدا زيدا منهم وانه محال واجيب بفرض التناقض فى صورة اتحاد ضرب متعلق بمفعول واحد قد وقع النزاع فى فاعله فانك تنفى عن الفاعل الضرب وتبته لغيرك فيتناقضان ولقائل ان يقول الضرب الواحد له تعلقان تعلق بالفاعل وهو الذى تنفيه وتعلق بالمفعول وهو الذى تبته بواسطة الاستثناء فلا يتناقضان اذ لا يلزم من نفي تعلق الضرب بالفاعل المخصوص نفي الضرب لجواز ان يصدر عن آخر والجواب الحق ان كلامنا النفي والتقديم فرع مقابلتهما وان الاستثناء يصرف الى حكم سياق الكلام لاجله فاذا قلت اولا ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود اثبات الضرب الى المفعول اعنى كل احد ونفيه عن زيد واذا قلت ما ضربت انا كل احد الا زيدا يكون المقصود نفيه عن كل احد واثباته لزيد ثم اذا قدمت الضمير واويلته حرف النفي وقلت ما انا ضربت الا زيدا صرفت النفي عن تعلق الضرب بالمفعول الى التعلق بالفاعل فحينئذ يتوجه الاستثناء الى نفي الضرب عن الفاعل اذ الكلام انما سيق لاجله وقطع النظر عن التعلق بالمفعول فيتوجه الاستثناء الى نفيه عن الفاعل مع ان المذكور بعده هو المفعول فيختل

الحبيب سيد الشريف
الجرجاني قدس سره

على بعض فان افاد التخصيص يندرج في قوله وغيرهما الا ان المفهوم من كلامه عدم افادته الحصر (للتخصيص) اى تقديم المذكورات للتخصيص وهو اثبات شئ لشيء ونفيه عما عداه مما توهم اشتراكه او يحكم به وبخلافه ولا بد فيه من خطأ في المخاطب اما تحقيقا حقيقيا او ادعائيا او تقديرا ومعناه ان المخاطب لو كان ممن يمكن فيه الخطأ لكان امره كما ذكرنا وان كان المخاطب حقيقة متمتع الخطأ كما في حقه تعالى ومثاله اياك نعبدواياك نستعين او مصونا عن الخطأ كالانبياء عليهم السلام كما في اقرأ باسم ربك على ما اختاره السكاكى من تعلق باسم ربك على اقرأ الثانى وجعل اقرأ الاول بمعنى افعال القراءة لا يقال اشتراط الخطأ في القصر لايجرى في قصر التعيين اذ المقصود فيدازالة التردد ولا حكم فيه للما قبل الصواب فيه اعتماد ثبوت احدهما والخطأ عدم الترجيح بينهما لان ذلك مدفوع بأن عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ بل لان التردد اذا اخبر عنه المخاطب يؤل الى ان احدهما واقع وهو صواب وان احتمال الوقوع ثابت للآخر وهو حكم خطأ وكون التردد عبارة عن تساوى الطرفين عند التعقل واما عند الاخبار الذى هو مدار علم المتكلم بتردد المخاطب بكونه حاصله الاخبار عن ثبوت احتمال الوقوع عنده على كل منهما فهذا حكم اوفى قوة الحكم في قبول الخطأ فافهم فان هذا مما انفرد به الخاطار الفاتر * ثم ان المص ذكر مثلا للقصر مشيرا الى كل من اقسامه الثلاثة فقال (نحو انا ضربت) بتقديم الفاعل المعنوى على الفعل (لمن ينفي الضرب عنك ويثبته لغيرك) وهذا يسمى قصر القلب فهو عالم بوجود الضرب مخطيء في فاعله (او) لمن (يجعل لك شريكا فيه) اى في الضرب فهو عالم بوجود الضرب ان كان منهما فهو قصر الافراد وان كان من احدهما فهو قصر التعيين وتميز هذه الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض بتأكيده بنفي مقابله (فتقول في تأكيده) اى تأكيد التخصيص وتأكيد انا ضربت (في) الوجه (الاول) من الخطأ (لاغيرى) لانه ينفي الخطأ بالمنطوق في قصر القلب (و) في الوجه (الثانى) في صورته معا (وحدى) لانه ينفي بمنطوقه الاشتراك سواء كان بالاعتقاد او بالشك وانما يتميزان بحسب المقام (وكذا) تقول في تقديم المفعول بلا واسطة (زيدا ضربت) لمن اصاب في اعتقادك ضربت انسانا لكنه خطأ في انه غير زيد او زيد مع غيره فتريد رده الى الصواب وتأكيده على قياس مامر (و) في تقديم المفعول بالواسطة (به ممرت) على القياس المذكور (و) في تقديم الحال (راكبا جئت) في تقديم التمييز (نفسا طيب) على الاوجه المذكورة فيها ايضا واذا ثبت ان لا بد في التخصيص من مفهوم يلزم منطوق الكلام ويوافقه (فلا تقل في) قولك (ما زيدا ضربت) بفتح التاء مدعيا

المسئول عنه والملتفت اليه تقدم في الذكر كما سبق وان السؤال في الاكثر بحسب العرف عن حال الامر العظيم * ومنها ان تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص ومثله بقول الشاعر * جلوس في مجالسهم رز ان * وان ضيف الم فمهم خفوف * ثم قال المراد هم قال بعضهم اراد التخصيص في الاثبات اذ التخصيص في الثبوت غير ظاهر في المثال واورد عليه ان ما ذكرته يوجد في التأخير ايضا فكيف يكون التقديم مفيد له على انه لا معنى لتفيد الزيادة حينئذ وجعله من باب باب ساج تكلف وقيل اراد التخصيص في الثبوت ودعوى اشتراط كون الخبر فعلياً يفيد بطلها تصريحات أئمة التفسير في وجود الحصر في المشتقات كقوله تعالى * وما انت علينا بعزير * وما ذكر من امثال المثل ظاهراً المراد ان بنى قطن موصوفون في مجالس الحكم بالهينة والوقار وعند ورود الضيف على القوم هم خفوف ٧ من بينهم في خدمة الاضياف دون من عداهم ومراد السكاكي بقوله والمراد هم خفوف يعنى هم خفوف لا غير بناء على ان المقام يقتضى معنى الحصر فاندفع ما قيل ٣ ان هذا تفسير للشئ باعادة لفظه وكذا ما قيل ٦ في جوابه ان هذا بيان محل الاستشهاد لان ذلك ليس من دأب السكاكي وبما ذكرناه من تصحيح امثال اندفع ما قيل ٩ ان جعل التخصيص ههنا على القصر لا يناسب تمثله وقيل اراد زيادة التخصيص بسبب تكرير الاسناد ورد بأن هذا معنى التقوى وقد ذكره السكاكي سابقاً فذكرنا ثانياً لغو * بقی ههنا شئ وهو ان مراده اذا كان معنى الحصر يكون ذكر الحصر في تقديم المسند لكونهما متلازمان كما في اناسعت لا لما قيل ان انا عنده تابع قدم على متبوعه باقياً على حاله لا مسند اليه لانه فاسد اذ تقديم التابع مع بقاءه على حاله مما لا يقول به احد في سعة الكلام فان قلت اذا كانا متلازمين فلم لم يذكر في المسند اليه قلنا املان دأبه التأخير في امثاله كما اخر مباحث التعريف الى مباحث المسند واملان تقديم المسند اليه انما يفيد الحصر عند اجاز تأخيره فتوقف على معرفة كونه مسنداً وسيجيء تفصيل هذا المقام بعينه هذا وقد ذكر المصنف عقيب هذا مباحث الحصر اذ جمع المسند اليه والمسند في بحث واحد فقال (وقد يقدم متعلق الفعل) عليه كانه اختار مذهب صاحب الايضاح في اشتراط كون الخبر فعلياً في افادة التقديم الحصر او اصطلم بالفعل على ما فيه معنى الفعل بحيث يعى المشتقات * ثم ان التقديم انما يمكن حال كون المتقدم (فاعلاً معنى) لالفاظاذا الفاعل اللفظي لا يقدم وهو على الفاعلية بل يتبدل ويصير مبتدأ كخو انا عرفت فان انا في قولك عرفت انا ليس بفاعل لفظاً والالم يقدم كما لا يقدم زيد في عرف زيد فانه اذا قدم يكون مبتدأ البتة ويكون الفاعل مضمراً في عرف (او مفعولاً) نحو زيداً عرفت ودرهما اعطيت وعمران منطلقاً علمت وكذا في المفعول بواسطة نحو زيد مررت (او غيرهما) اى غير الفاعل والمفعول من الحال والتمييز نحو راكبا جئت ونفساطبت واما تقديم بعض المفعولات

٧ وما قيل هم خفوف
لاعيدهم مخالف لعادة الا
كارم من خدمتهم بانفسهم
وعبيدهم معا

٣ القائل صاحب الايضاح
س

٦ سيد شريف وسعد الدين
رحمهما الله تعالى

٩ القائل السيد شريف
قدس سره

اعتبره ليس مستفادا من التقديم بل من السؤال عن حال المسند اليه او لا ووقوع الخبر في جوابه اذ السؤال عن الاحوال المستمرة غالباً والحق هو ان المقصود بالافادة قديكون نفس الاسناد القائم بالطرفين معا ولما يمكن هذا مرجحا لتقديم شئ من الطرفين نفاه بقوله لا طلب نفسه وقديكون نفس الاسناد القائم باحد الطرفين ويسئل عما قام به الاسناد من الطرف الآخر فلا جرم يقدم الطرف الاول لكونه معلوما للمخاطب ويؤخر الطرف الآخر المجهول عنده فاراد بقوله اثبات الخبر للمبتدأ هذا المعنى اى اثبات الخبر المجهول للمبتدأ المعلوم اذ السائل يريد بيان ان المسند الى المسئول عنه اى خبر لا اسناده الى المبتدأ مطلقا وتفصيل هذا المقام على هذا الوجه لم يتيسر لغيري والله الموفق (نحو الخطيب يشرب ويطرب) اى المسند الى الخطيب الشرب والطرِب لا غيرهما (في جواب) من قال لك (كيف الخطيب) اى يسأل عن الوصف الذى اتصف به الخطيب * ثم فسر المصنف حاصل الجواب بقوله (اى هو) اى الخطيب (متسم) ومتصف (به) اى بالخير لان الشرب ثابت له لانه لا يطابق السؤال اصلا (الخامس) من وجوب الاهتمام (كونه) اى كون المقدم (محز للتعجب او الاستبعاد) اى محلهما (فتأمل) ان ارتبت فيه (فى مثل نخدع بالزيب بعد المشيب) وهذا من الامثال السائرة فقوله مثل بفتح التاء مضاف الى ما يليه وليست بالسكون على معنى التشبيد وانما قدم الخدع تعجبا فيدواستبعاد الله (و) تأمل ايضا فى (اخويه) اى اخوى المثل المذكور وهما بالزيب نخدع بعد المشيب بتقديم الخدوع اعنى المشيب تعجبا واستبعادا من وقوع الخداع به وبعده المشيب نخدع بالزيب بتقديم الخدوع فيه اعنى المشيب تعجبا واستبعادا من وقوع الخداع فى زمان الشيب ٤ واعلم ان كون المقدم محل التعجب والاستبعاد مندرج فى كون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ وسبب من اسبابه لما عرفت من ان كون المقصود طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا طلب نفسه لازم من لوازم كون المقدم محل السؤال وهو من لوازم كونه محل التعجب والاستبعاد فلا وجه لعدده سببا مستقلا كما تركه غيره * اللهم الا ان يقال يجب فى الاول تقديم السؤال دون الثانى * واعلم ان للاهتمام وجوها آخر ذكرها السكاكى « منها كون المقدم بحيث لا يزول عن خاطر ولا يسبق لسانك الا اليه كقولك لحبيبك وصالك بغيتى او لكونه يستلذ عندك فلا تقارقه لسانك نحو حبيبي اشتاقه اذ من كلامهم السائر مسير الامثال قولهم من احب شيئا اكثر ذكره ومن استلذ شيئا قدم ذكره * ومنها ان تقديمه ينبىء عن التعظيم اما بان التعظيم يخطر بالبال او لا فيدل تقديمه على عظمته فى نفسه واما بان المتقدم فى الذكر له شرف بالنسبة الى المتأخر * ولا يخفى ان هذا الاخير يدل على تعظيمه بالنسبة الى الخبر لا مطلقا والكلام على الاطلاق * ولنا ههنا آخر وهو ان

٤ نظير الثالث قول الشاعر
ابعد المشيب المنقضى فى
الذوائب * تحاول وصل
الفانيات الكواكب

تأخيره واريده تقديمه فذلك انما يترجم لنتك مرجحة وتلك النكت كثيرة لكن مرجع كلها الى الاهتمام بشان ما قدم فلا يكفي مطلق الاهتمام في الترجيح بل لابد من ان يفسر بوجه من الوجوه وقد صرح بذلك الشيخ عبدالقاهر رحمه الله والمراد بالاهتمام العناية بالمقدم اما من قبل السامع او من قبل القائل وما ذكره السكاكي من قوله اولاً انه اهم عند القائل اراد هذا المعنى الاخير لا الاهتمام المطلق كما توهم واعترض عليه بأن في التقديم الواجب والتقديم الذي هو الاصل لا يحتاج الى بيان العلة ولا يطلب لميته فوجب عليه ٣ تخصيص الاهتمام بما عدهما * ثم ان المص لما اشار الى صورة وجوب التقديم واصالته في نفس الامر اشار الى وجده اصالته عند السامع او المتكلم بوجه اجالي او لا بقوله للاهتمام ثم اشار الى وجوه الاهتمام حيث قال (لوجوه) خمسة (الاون) من تلك الوجوه (عقد المهمة) اي بالمقدم (منك او من السامع او منهما ولو ادعاء) اي يكون صرف المهمة به من كل منهما او منهما بطريق الحقيقة بأن يتقوا بامرهم في نفس الامر او ادعاء بأن يظهر وانهم اهتموا بذلك من غير اهتمام في نفس الامر مثلاً اذا اعتديت بالفاعل تقول حبيبي جاء وبالفاعل تقول جاء السلطان وبالمفعول بالنسبة الى الفعل تقول المصلاة اريد وبالنسبة الى الفاعل تقول قتل الخارجي السلطان ٣ (الثاني) من وجوه الاهتمام (التشويق) للسامع الى ما يؤخره ليتمكن في ذهنه اذا ورد عليه ومثله السكاكي بقول الشاعر * ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها * شمس الضحى وابواسحق والقمر * ولا يخفى عليك ان هذا مثال لزيادة التشويق اذ في التقديم مطلقاً من التشويق وانما يزيد اذا اشتمل على طول سيما اذا تضمن على امر عجيب كما في البيت المذكور ثم ان المصنف اشار الى زيادة بحسب الطول وقال (وهو) اي التشويق (احد خواص الاخبار بالذي) ٧ نحو قولك الذي سرنى الاطلاع عليه قدومك وتمام تفصيل باب الذي من شرائط صحته موكول الى علم النحو (الثالث) من وجوه الاهتمام (التفاؤل) والتين بذكره مقدماً اذا صلح الاسم لذلك اذا اورد في مستهل الكلام نحو سعد بن سعيد في دارك وفي ذلك ايضا تعجيل المسرة الى المخاطب والفرق ان التفاؤل في ذكر ما قدم على وجه ٩ يصل الى السمع اولاً وتعجيل المسرة في تقديمه مع اسناد حكم صالح لذلك ولم يذكر المصنف التطير لكونه معلوماً من التفاؤل بالمقايسة وذلك اذا صلح الاسم لذلك ايضا وفي ذلك تعجيل المساءة ايضا نحو السفاح في دار صديقك والفرق بينهما كما سبق فاندفع ما توهم ٣ من عدم الفرقين المذكورين (الرابع) من وجوه الاهتمام (طلب اثبات الخبر للمبتدأ لا) طلب (نفسه) اي يكون المطلوب اثبات الخبر للمبتدأ على سبيل الاستمرار بحيث بعده من المتصفين به وليس المطلوب نفس الخبر اي مجرد حصوله للمبتدأ كذا قيل ٤ ولا يخفى ما فيه من التكلف لان الاستمرار الذي

٣ اي على السكاكي ٣
٣ مثلاً اذا خرج رجل على
على سلطان وغار في البلاد
واظهر فيها الفساد وتأذى
منه العباد فقتل ثم اردت
ان تخبر بقتله فانك لا ترخص
التأخير بل يجدرك مضطراً
الى التقديم فان قلت الخارجى
السلطان بتقديم الخارجى
اذ ليس الاهتمام الى معرفة
قائله بل الى معرفة المقتول
لينجوا من شره ويتخلصوا
من اذاه
٧ اي باستعانة الذى وهو
خبر المبتدأ ولو اريد الخبر
بدم مطلقاً دخل فيه الموصول
٩ يؤيد ذلك انهم يتفاءلون
او يتطيرون بما يورد في مستهل
القصائد وابتدأتها لافى
اشأها
٣ المتوهم صاحب الايضاح
٤ سيد وسعد الدين وغيرهما
رحمهم الله

٩ وتام الابيات * الا من مبلغ فتیان فهم * ١٠١ ﴿ بما لا قیت عن روحی بطنان * بانى قد لقيت الغول تهوى * بسهب

كالصيفة صححان * ققلت لها كلانا نضو ارض * اخو سفر فحلى لى مكاني * فشد شدته نحوى فاهوت * لها كفى عصقول يمان * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا لليدين وللجران * قلت لها اى للغول كلانا مبتدا نضوارض خبره والنضو المهزول والشدة الحملة واهوت كفى بالسيف اى او ماتت بفاضربها اى ضربتها والضمير للغول والمرجع اليه للضمير يعرف من البيت الذى ذكرناه فى الكتاب ولكون الضرب بالسيف لاغيره غير مهم ذكرنا هذين البيتين فى الهامش

٧ واما ماتوهم من ان التأخير قد يقتضى نكتة غير راجعة الى ما يقابل نكتة التقديم كالتطهير به وكالتقصيد الى استحماره او كونه قليل الحضور فى الذهن فدفوع بان قصد التطير لا يوجد بدون التقديم كما ستعرفه وكذا لا يلزم من حصول التعظيم بالتقديم حصول التحقير بالتأخير يعرفه من له ذوق سايم وكذا الحال فى

ويستعمل هذا فى تحقيق امر يعزى وقوعه ولا يقدر على نيله الا ذوقه وسلطان كما كثر احوال القيامة والاخبار عن قمع مكة وامثال ذلك (و) من هذا القليل ايضا وضع الفعل (الحاضر موضع الماضى لايهام المشاهدة) باخصار صورته فى ذهن السامع بايراد صيغة الحاضر كقوله تعالى الله الذى ارسل الرياح فتنير سحابا * موضع اثار استحضارا لصورته البديعة الباهرة الدالة على القدرة القاهرة حيث يجعلها مرسلها كقطع قطن مندوف طور اثم يجعلها متقلبة بين اطوار وصور عجبية حتى تصير كما (قال الشاعر * فاضربها بلا دهش فخرت * صريعا لليدين وللجران) الدهش الحيرة وخرت اى سقطت يقال صرعه اى القاه على الارض واهلكه وهو بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ولذلك لم يؤنث والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره والبيت الذى قبله * بانى قد لقيت الغول يهوى * بسهب كالصيفة صححان * يهوى من الهوى السهب الفلاة والصيفة القرطاس المسمى ٩ والصححان المستوى اى لقيت غولا يهوى بفضلة ملساء كالقرطاس فضربتها بلا حيرة ودهشة بسيف يمانى كما يفهم من الابيات الاخر فسقطت الغول على الارض على اليدين وعلى العنق * واعلم ان قائل هذه الابيات وهو تأبط شرا قصد ان يصور لقومه الحالة التى تشجع فيها بضرب الغول كأنه يبصرهم اياها ويطلعهم على كنهها تعجيبا من جرأة على كل هول وثباته عند كل شدة ﴿ الفن الثالث ﴾ من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (فى وضع الطرفين) اى طرفى الاسناد اعنى المسند اليه والمسند (كل) بدل من الطرفين اى كل واحد منهما (عند صاحبه) وهذا على وجوه ثلاثة اشار الى كل منهما بقوله (والنظر) بحسب الوضع المذكور منحصر (فى التقديم والتأخير) بين الطرفين بينهما وبين غيرهما (وفى الربط) بين المفردين او بين مفرد وجملة وغيرهما (و) فى (القصر) للموصوف على الصفة او بالعكس او لغيرهما فأورد كلا من الوجوه الثلاثة فى نوع (النوع الاول) من الفن الثالث (فى التقديم والتأخير) ٧ ولما كان التقديم والتأخير بين الطرفين متقابلا واستلزم ذكر علة احدهما ذكر علة الآخرا كتنفى بأحدهما واختار التقديم لانه الاصل فقال (التقديم) اى يترجح تقديم احد الطرفين على تأخيره (حيث) اى فى مكان (ليس) التقديم (واجبا) فيه كما اذا تضمن المبتدأ ماله صدر الكلام (ولا) يكون التقديم (اصلا) كالتقديم المبتدأ على المعرف (للاهتمام) والاعتناء بشان المقدم * اعلم ان تقديم ماشانه التقديم ان لم يصح خلافه كما اذا كان متضمنا على ماله صدر الكلام والى هذا اشار بقوله حيث ليس واجبا واما ان صح خلافه لكن يكون الاصل التقديم فلا يقتضى نكتة غير رعاية الاصل كما ذكره فى الذكر والى هذا الاخير اشار بقوله ولا اصلا واما اذا كان الاصل

قلتا الحضور فن ادعى وجهها للتأخير بل انظر الى وجه التقديم فقد اتى ما لا يقبله الذوق السليم

ولا يخفى ان الدهشة يمنع الانسان عن رعاية متكلف الامور الى ما هو المعتاد وهذا هو الوجه الثالث من سلوك طريقة الخطاب (ثم بعض الافاقه) بعد الصدمة الاولى عند ورود ذلك الخبر (لم يجد نفسه معه) اى مع ابن حجر اومع ذلك الخبر الموجه اذ اصابه ما يحارله العقول فأطار قلبه وبار له فلذلك لم يخاطب وبني الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثاني من طريق الغيبة (اولانه غاظه) اى التى ابن حجر فى الغيظ والغضب (جزعه) لان من شان الملوكة التجلد والتثبت عند المكاره والمصائب (فونج) نفسه حيث استحق للتوبخ والعتاب حال كونه (مخاطبا) له قائلا تطاول ليلك وهذه هى الفائدة الرابعة لطريق الغيبة (ثم سكت) اى سكن (عنده الغضبان) بالعتاب (الاول فان صورة الغضب تنهضم بالعتاب) فاعرض (عن الخطاب بالعتاب حال كونه) يدمدم (اى يتكلم) نفسه (لا يخاطب نفسه * والدمدمة هى الحديث مع النفس بحيث لا يسمع فبني الكلام على الغيبة وهذا هو الوجه الثالث لطريق الغيبة (واما الالتفات الثالث فى) قوله جاني (من الغيبة الى التكلم) فليعلم (ابن حجر لمن يسمع كلامه) ان ذلك (المذكور فى البيتين الاوليين من الخطاب والغيبة) كله مما يخصده بحسب الذكر دون الثبوت اذ لم يقدم المفعول اصلا وهذا هو الوجه الواحد للالتفات الثالث (هذا) المذكور من وجوه الالتفات لم يذكر ههنا الا (ليعلم) اول تعلم انت (ان لا) اى انه لا يعترف بالبلاغة لمن لا يطايف فى اقتنائه) ولا فوائده فى التفاتانه فان البلغاء لا يعترفون لاحد بالبلاغة ولا يقيمون لكلام وزنا من البراعة مالم يعثروا على لطائف الاعتبار من مطاوى العبارات (والتفاضل فى الكلام) وهو ابتداء كلام كالاعتراض (قلما يكون لغيره) اى لغير ما ذكر من الاقتنان ثم أيد هذا الكلام بقوله (وما اعجاز القرآن) الكريم والفرقان العظيم الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد (الا لانصبابه فى تلك القوالب) وفى بعض النسخ ٣ فى تلك الاساليب لكنه غير موجه وتعرف ذلك من صبح بعلى البلاغة اديما واكب على خدمته مستديما ثم تأمل فى اسرار بلاغة القرآن وكشف القناع عن دلائل اعجاز الفرقان مع ما خصوا به من الذوق السليم * من لدن رب حكيم عليم * (تذييب) لبحث العدول عن مقتضى الظاهر (ومن هذا القبيل) اى من العدول الى خلاف مقتضى الظاهر (وضع الماضى موضع المضارع للتحقيق) والتوكيد وعده من الامور الحاصلة التى يستحق ان يعبر عنها بالماضى اما لقوة الاسباب المتظاهرة فى شأنه نحو قولك اشترت عند حصول اسبابه اولان الخبير صادق (نحو) قوله تعالى (ونادى اصحاب الجنة) اصحاب النار وكان مقتضى الظاهر وينادى لانه سيقع فى الجنة لكنه عدل الى الماضى قصدا الى تحقق وقوعه

٤ قوله يعترف بالرفع لان ان المذكورة بعد العلم مخففة من الثقلية وليست بناصبة

٣ واما وقع فى بعض النسخ من القوالب بالياء سهو من قلم الناسخ وما ذكره السكاكى بالياء فللمز اوجة بينه وبين الاساليب حيث ذكرهما السكاكى واكتفى المصنف بواحد منهما

٧ والزخمشرى ايضا قال في
ثلاثة آيات وهذا يظهر ان
في البيت الاول ايضا التفات
ويظهر ضعف ما توهمه
صاحب الايضاح من
تخصيص الالتفات بالنقل
التحقيق ونسبة ذلك المذهب
الى الجمهور
٩ ولا منافرة في قوله لنا بعد
قوله بت اذ مثل هذا كثير
في كلام البلغاء فيندفع انه
لا يمكن ترك الالتفات في بات
بناء على انه لوجب ان يقول
بات لي فينكسر الوزن

وفي بعض النسخ ٧ بعد ذلك قوله (في ثلاثة آيات) هي هذه * تطاول ليك بالاثمد * ونام الخلى
ولم ترق * وبات وبات له ليلة * كليلة ذى العاير الارمد * وذلك من بناء جاءني * وخبرته
عن ابي الاسود * الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع والخلى الخالى من الهموم
والسائر ذوق ذى العين والارمد والارمد * وابوالاسود قيل هو اسم رجل وقيل هو
اسم اخيه وقيل كل من نعى يسمى به وقيل ابي مضاف الى ياء المتكلم موصوف
بالاسود المشتق من السيادة وقد نعى بنجر وفات ابيه ثم ان هذه الالتفاتات ليس
من ضرورة الشعر بل رعاية لما سيدكر من اللطائف اذ (كان يمكن) لابن حجر (تركها)
وبساق الكلام على مقتضى الظاهر وهو الحكاية في المواضع الثلاثة من غير انكسار الوزن
بأن يقول ليلي وبات لنا ٩ (و) كذا (يمكن الاكتفاء بواحد منها) اى من
الالتفاتات المذكورة بأن يبنى اول الكلام على التكلم الى قوله وبات ومنه الى الآخر
على الخطاب بأن يقول بت وبات لكم وجاءكم وخبرتم الا انه سلك طريقة الالتفات
مع سعة من الضرورة رعاية للحسن و (قال تطاول ليك) بالاثمد بالخطاب (وبات
وباته) بالغيبة * واعلم ان في الاول من الالتفاتات الثلاث اربعة اوجه التسلية وظن
الفيرية وغلبة العادة والتوزيع لغيظ الجزع وفي الثانى منها ثلاثة التنييد على صدق
التحزن وفقد النفس ودمدمتها وفي الثالث منها وجه واحد وهو الاختصاص وقد نبه
المص على كل واحد من هذه الواجه الثمانية الا انه قدم بعض فوائد الاول على
فوائد الثانى واخر بعضهما عن بعض لتوقف تصوره عليه واخر فائدة الثالث
لاطراده مع كل فائدة من الفوائد الاولين على ما ستقف عليه فقال (كأنه) اى ابن
حجر (جعله) اى جعل نفسه عند نعى ابيه بمنزلة (شكلى) وهى الامرأة التى مات
ابنها (يسليها) اى يسلى ابن حجر تلك الشكلى تسلية (الملوك) فانهم يتبتون عند
طوارق النوائب ولا يتزلزلون عند نزول المصائب ويتصبرون عند الاحزان والحن
ولا يتضعضون لرب الزمن هذا هو الوجه الاول من الواجه الاربعة لسلك طريق
الخطاب (اولانه) اى ابن حجر (للم يصبر كالمملوك ظنه) اى ظن نفسه (غيره)
من السوق فخاطبه وهذا هو الوجه الثانى منها (ثم نبه) ابن حجر (ان التحزن) على
نعى ابيه (تحزن صدق) وليس عن تكلف كما يفعله المصائب عند التعزية كما هو
العادة فالامر سواء (خاطب) نفسه (ام لا) اذ لا يتسلى بالخطاب ايضا كما يتسلى
المتكلفون عند خطابهم بالتعزية فلذلك ساق على الغيبة وهذا هو الوجه الاول من
الواجه الثلاثة لسلك طريق الغيبة (اولانه) اى ابن حجر (لمادهش) وتخير (عن
رعاية) مقتضى الحال غلبته العادة (المألوفة للملوك من مخاطبة كل احد امرا ونهيا

عن الله بمكان والحق ان هذا النوع من الكلام كثير مثل قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء ولا مشاحة في تسميته التفاتا والامثلة بحسب التقديرى والتحقيقى فى المضمير من نوعه او جنسه او بالنسبة الى المظهر لا يكاد يحصى هذا ما ذكره ذلك الفاضل نقلا عن المصنف

حينئذ لا اجتماع الفائدة العامة وخاصة وتلك الفوائد الخاصة (كان تشكو او تشكر حاضرا له) جنائيات فى حقك او نعم كثيرة فيك (الى غيره) اى محولا وجهك فى الشكاية او الشكر الى غير ذلك الحاضر الجانى او المنعم معددا جنائياته او انعاماته واحدة فواحدة (فبعد فى اثناء تعداد تلك الجنائيات او النعم (من نفسك داعيا) من قوة غضبية او حالة شوقية يدعوك (الى مواجهته) اى مخاطبة ذلك الحاضر الجانى او المنعم (بهما) اى بالشكاية او الشكر (تغالبه) اى تغالب انت تلك الداعى حتى لا تجيبه ولا تلتفت اليه (حتى يغلبك) الداعى آخر او يحملك من حيث لا تدري على ان تشافه ذلك الحاضر الجانى بالسوء والتسفه فتلتفت من الغيبة الى الخطاب وتقول له اما كان لك حياء يمنعك اما كانت لك مروءة تردعك من تلك المعاملة الشنعاء المشفوعة بالبغض والسحناء وكذا فيما تشكر حاضرا ذا نعم عليك كثيرة الى غيره يغلبك تلك الحالة الشوقية على ان تشافهه بالثناء والدعاء شاكر الصانع وعوارفه حتى تلتفت كذلك من الخطاب الى الغيبة وتقول بأى لسان اشكر صنائعك الروايع وبأية عبارة اذكر عوارفك البدائع (او) كان (تذكر) عطف على تشكو لبيان ما خصت به الفاتحة من الفائدة اللطيفة اى كان تذكر (له) اى لمولاه والاضمار لتعين الخبره حقيقة (صفات جلال) من كونه مولى عظيم الشأن حقيقا بالثناء باللسان وبالجنان والاركان ومستحقا لغاية الخضوع والاجلال ومتصفا بصفات الكمال من الربوبية والرحمة والملك كأنا ذلك الذكر (محضور قلب و) الالم يكن مادحا بل مستهزئا (يزداد) ذلك الحضور على تدرج (حتى) تصوير (كأنك مائل) اى قائم (بين يديه) فى موضع خطابه (فتقول) حينئذ لحصول حالة شوقية فوق جميع الاشواق بحيث يملاء اعماق بدنك ويبرى مجارى روحك ونفسك مخاطبا لذلك المولى بأطلق لسان وارق جنان مع طاعتك من جميع الاركان (اياك نعبديا من هذه) شانته و (صفاته) لا غيرك و اياك نستعين يا من هو مالك كل الامور لا غيرك انظر كيف ازداد حسن هذا الالتفات وكيف اشتغل على فوائد طالما سعيت فى تفصيلها ولم تقدر على تحصيلها ثم اشار المصنف الى شيوعه عند الكل وكونه من اللطائف عندهم بوقوعه فى اشعار من هو الحائز لقصبات السبق فى درك لطائف البلاغة وقال (وفى ابيات ابن حجر الكندى) وهو امرى القيس وجر بتقديم المهملة المضمومة على الجيم الساكنة من مشاهير ملوك العرب ونسب الى كندة وهى اسم قبيلة وانما ذكر نسبه تبيها على انه كان من الملوك لىبتي عليها ما سيدكره فى اللطائف و ذكر نسبه تبيها على ان فصاحته مسلمة ثم وصفه بما يؤكده قبول كلامه بما يؤيد بلاغته حيث قال (وهو) اى ابن حجر (المشهود له) عند البلغاء (بكمال البلاغة) والمعمود عليه الخناصر فى شان الفصاحة (ثلاث التفاتات)

(وفى بعض)

٧ نقل عن المصنف انه قال قد
يقال النقل من المفرد الى
المثنى او الجمع و بال عكس
في نوع واحد من المتكلم
والخطاب والغيبة من غير
النقل الى نوع آخر ايضا
التفات فعلى هذا يقول الا
لتفات وضع ضمير موضع آخر
وهو مثل قوله فوقفت اسألها
وكيف سؤ النا بل الانتقال
من المظهر الى المضمير متكلما
او مخاطبا او غيبة وبال عكس
ايضا التفات وعلى هذا يحتاج
الى تعريف اعم منه وذكر
المرزوقى ما يشعر بما قلنا
ومثل بقوله احيا ما كن ياليلى
الاماديج وذكر الزمخشري
في سورة الانفال فى قوله
تعالى ذلکم فذوقوه وان
للكافرين عذاب النار ما هو
قريب منه بل صرح به فى
سورة النساء فى قوله تعالى
ولوانهم اذ ظلموا انفسهم
جاؤك فاستغفروا والله واستغفر
لهم الرسول اذ قال ولم يقل
واستغفرت لهم وعدل عنه
الى طريقة الالتفات تفخيما
لشان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتنبه على ان
الشفاعة من اسمه من الرسول ٤

كما قيل المحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب والاعز مما يوجب الشوق على تحصيله
وما حصل بعد الشوق يكون الذهن اقبل له ولهذا لا يورد هو الا فى فيماله خطر وشرف
فلا يقال هو جاء الحجام (ولذلك) اى وللممكن المذكور (الترمز تقديمه) اى تقديم ضمير
الشان لان فيه ذكر الشئ مبها ثم مفسرا وهو اوقع للمعرفة (ثم ان الحكاية والخطاب
والغيبة ثلاثها) وهى تأكىد بمنزلة كلها (يستعمل كل) اى كل واحد منها (مقام الاخر)
بان يقتضى المقام واحد منها ويستعمل الاخر مكانه وهو ستة اقسام (أونقل منه) اى
من كل واحد منها (اليه) اى الى الاخر بأن يساق الكلام على واحد منها ثم ينقل منه
الى الاخر والتفسير الثانى اخص من الاول وهو مختار صاحب الايضاح والاول مختار
السكاكى وحاصله ان الالتفات هو الانتقال مما يقتضيه ظاهر الحال من الامور الثلاثة
المذكورة الى الاخر انتقالا حقيقيا و انتقالا تقديرى عند السكاكى حتى يوجد بلا سبق
كلام لفظا و انتقالا حقيقيا فقط عند صاحب الايضاح فيجب سبق الكلام لفظا ولما كان
مراد السكاكى اعم من النقل التحقيقى والتقديرى صرح المصنف بالقسمين معا تنبيها على
مراده واما ما ذكره صاحب الايضاح من ان المشهور عند الجمهور اختصاص الالتفات
بالتحقيقى فليس كذلك عند المصنف كما نقل عن بعض من تلامذته من شراح هذا الكتاب
بل المشهور عند الجمهور ما ذكره السكاكى ٧ كذا قيل (ويسمى) هذا الاستعمال او
الانتقال (التفاتا) عند علماء المعانى وما نقل عن الزمخشري من انه يسمى التفاتا فى علم
البيان فن قيل اطلاق البيان مرادفا لعلم البلاغة مطلقا واما ما ذكره السكاكى من ان
الخراج لاعلى مقتضى الظاهر الذى من جملة الالتفات يسمى فى علم البيان بالكناية
فقد عرفت تحقيقه (ويزيد) الالتفات (فى القبول) عند السامع (والنشاط) له (كاختلاف
الالوان) اى انواع الالوان (فى قرى الاشباح) اى ضيافة الابدان فانه ادعى الى قبول
اكلها ونشاط النفس لها (ليس ذلك) القرى للاشباح (دأبهم) اى دأب العرب
وعادتهم ولا بد ههنا من اظهار لفظ العرب لعدم ذكره سابقا كما ذكر فى المفتاح * اللهم
الا ان يدعى تعيين ما يرجع اليه الضمير بدلالة الحال (فكذلك) اى كقرى الاشباح
(علموا) اى العرب (فى قرى الارواح) التى هى اشرف من الاشباح مخالفة فيه بين
اسلوب واسلوب ليكون ادخل فى القبول واحسن فى التطرئة * ثم ان المصنف لما فرغ عن
الفوائد العامة للالتفات شرع فى فوائده الخاصة بحسب المقامات فقال (ويختص
مواقع) اى مواقع الالتفات (بفوائد) من فضل بهاء و رونق وزيادة هزة و رفعة منزلة
لا يدركها الا ارباب الذوق من البلغاء النخاريرو والحذاق المهرة (ملاك ادراكها الذوق) السليم
والطبع المستقيم والملاك بالكسر والفتح ما يقوم به ويقال القلب ملاك الجسد (في زاد الحسن)

صانع للشر ٣ ونعم ما يروى عن المص في رد هذا المقال * كم عاقل عاقل لازال في عسر *
 وكم جاهل جاهل لازال في يسر * تحير الناس في هذا فقلت لهم * هذا الذي اوجب الايمان
 بالقدر * وينسب الى السيد الشريف الجرجاني هذان البيتان * نكد الاديب وطيب عيش
 الجاهل * قد ارشداك الى حكيم كامل * وتحير الزنديق في ظلماته * متشبثا باذيال وهم غايل *
 ومن كمال العناية بالتمييز قصد التهكم والسخرية والنداء على كمال بلاذته وفضاطته كما
 يفهم من عطف السكاكى هذه الامور على قوله امالانه اختص بحكم بديع ومنهم
 من ظن عطفهما على كمال العناية بالتمييز فجعلها من مقتضيات اسم الاشارة الا ان الاول
 اولى في عبارة السكاكى لثلا يبقى قوله امالانه اختص بحكم بديع بلاقسيم وايضا ان
 التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم يعنى بزيادة التمييز فيقصد اكل التمييز
 فيورد اسم الاشارة * وحاصله ان كلا من هذه الامور جزئيات لكمال العناية بالتمييز
 فيوجد في كل منها ذلك فيقتضى كل منها كمال العناية وهو يقتضى اسم الاشارة ولعل
 المص توهم ان شيئا من الامور المذكورة لا يقتضى كمال العناية فليست من اسبابه فلذلك
 عطف الامور المذكورة على كمال العناية بالتمييز حيث قال (اولهكم) والاستهزاء
 بالسامع كما اذا كان فاقد البصر او لم يوجد عند البصير شئ يمكن ان يشار اليه فتقول هذا
 (اولايهام بلاذة السامع) حيث يحتاج في فهمه الى الاشارة الحسية (اولكمال فضاطته)
 بان غير المحسوس عنده محسوس (اولظهوره) اى لادعاء ظهوره المشار اليه (فهو)
 اى المشار اليه (عنده) اى عند السامع (كالمحسوس) وما شاكل ذلك من القرب والبعد
 والتوسط والتحقير والتعظيم كما مرت اليه الاشارة (و) كذا يوضع (المظهر موقع)
 الضمير (الغائب لتمكين نقشه) اى نقش المظهر في ذهن المخاطب فان المظهر اقوى
 من المضمير في ذلك المعنى (نحو) قوله تعالى (الله الصمد) دون هو الصمد بعد ذكره
 اولاً (او) يوضع المظهر (موضع) ضمير (المتكلم لربية المهابة) في ذهن السامع
 كقول الخليفة امير المؤمنين يأمر كذا مكان انا امر وقد يكون لترسية الاستعطف
 نحو قوله * اى عبدك العاصى انا كذا * مقرا بالذنوب وقد دعا كذا * فان تغفر فانت اهل لذا كذا *
 وان تطرد فمن يرحم سوا كذا * (اولتقوية الداعية نحو) قوله تعالى (وعلى الله فليتوكل
 المتوكلون) حيث لم يقل وعلى فان داعية المأمور الى كمال التوكل تتقوى عند سماع
 لفظه الله لانه ينبىء عن كمال القدرة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامرالیه (و)
 كذا يوضع (المضمير موضع المظهر) بان يذكر الضمير من غير سبق ما يرجع هو اليه
 (نحو) قوله تعالى (قل هو الله احد) اى الشان الله احد (لانه اذا لم يفهم) المخاطب
 (من الضمير معنى ينتظر ٩ ما يرد عليه) بعده (فيمكن) ما يرد عليه (اكثر) تمكن

(كاقيل)

٣ قيل التحقيق في جواب
 ابن الراوندى ان الله تعالى
 رب العالمين عام الرحمة شامل
 الرأفة لا يختص بتربته
 بعض من عباده دون بعض
 فاعطى طائفة منهم جلال
 الصورة وزينتها وطائفة
 منهم كمال الحقيقة ورتبتها ولو
 خص الجمال والكمال
 باحدى الطائفتين لبقى
 الآخرون محرومين مطلقا
 ولا يرضى بذلك كرمه القديم
 فعلى موجب حكمته وزوع
 الكل على الكل (من كلمات
 ابن الشريف الجرجاني)

٩

٩ قيل و بناء التذكير
 والتأنيث في هذا الضمير
 ليس على اعتبار لفظى
 الشان والقصة كما توهمه
 الكثيرون بل الاستقراء دل
 على تأنيثه اذا كان في الكلام
 مؤنث غير فضلة نحو هي
 هند مليحة قصدا الى
 مطابقة ما لا لانه يرجع
 اليه ولم يسمع هي الامير
 بنى غرفه وهي زيد عالم
 (من شرح ابن الشريف
 الجرجاني)

٩

على البعض كلمة (لا) اى العطف لهذه الامور الثلاثة انما هو كلمة لا الاول يسمى قصر
 قلب نحو جاءني زيد لاعمر ولمن اعتقد ان الجأى زيد لاعمر والثاني قصر تعيين نحو جاءني
 زيد لاعمر لمن شك ان الجأى احدهما وحكم بتساويهما في الحكم بالجمي ء والثالث قصر
 افراد نحو جاءني زيد لاعمر لمن اعتقد عموم الجمي ء اليهما قوله (ولكن) عطف على
 قوله لا اى العطف لرد الامور المذكورة كلمة لا ولكن ويعرف بما ذكرناه من امثلة لا
 امثلته ايضا لكن لا تستعمل الا بعد الاثبات بخلاف لكن فانها في عطف المفرد لا ثبات
 الثاني بعد النفي عن الاول على عكس لا وفي عطف الجملة تجي ء بعد الاثبات والنفي وايضا
 لا تستعمل في الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض بخلاف لكن (و) العطف
 (للتشكيك) اى ايقاع المتكلم السامع في الشك في الحكم عند تأني الانكار وازادة
 الابهام وامثالهما (اولشك) اى لشك المتكلم في نفس الامر (كلمة او اواما) كقولك
 جاءني زيد او عمرو واما زيد واما عمرو قال السكاكي (و) العطف (للتفسير) كلمة
 (اى) لكن (عندي) لاعندا الجمهور لانهم يقولون انها حرف تفسير وما بعده عطف
 بيان لما قبله وليس بحرف عطف لانه يقتضى المشاركة في الحكم ومغايرة المعطوفين
 وليس هذا في اى وكأن السكاكي نظر الى مجرد الاشتراك في الاعراب بتوسط حرف
 كما هو تعريف العطف عنده ولا مشاحة في الاصطلاح لكن المص تابع الجمهور لكونه
 اسلم ويؤيد مذهب الجمهور تفسير الضمير المرفوع به بلا تأكيد وفصل والمجورر بلا
 اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة ٧ يقتضى المغايرة بين المعطوفين واعلم ان كلمة ام
 يذكرها ههنا مع كونها من الحروف العاطفة لما ان المتصلة مختصة بالاستفهام والمنقطعة
 متضمنة له والكلام ههنا في الخبر خاتمة للفن الثاني ولما ذكر فيه مقتضيات الجارية
 على ظواهر الاحوال جعل مقتضيات الجارية على خلاف الظواهر خاتمة لها (قديعدل)
 الكلام من المسند اليه او المسند وغير ذلك (عن مقتضى الظاهر) وان كان على مقتضى
 الحال الى خلافه الذي يقتضيه الحال في ذلك المقام (فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
 للناية تمييزه) اى تمييز المسند او المسند اليه او غيرهما اما لانه اختص بحكم بديع عجيب
 الشأن كقول قطب الدين بن الراوندى * كم عاقل عاقل اعيت ٦ مذهب * وجاهل جاهل
 تلقاه مرزوقا * هذا الذي تركه الاوهام حائرة * وصير العالم النحرير زنديقا ٤ * والمعنى
 كم عاقل متصنّف بالعاقل ولما كان اتصاف الشئ بنفسه دال على كاله في ذلك الوصف
 كما في ليل الليل يراد العاقل الكامل في العقل وكذا في وصف الجاهل بالجاهل يعنى من كان كاملا
 في العقل ينسد طرق معاشه ومن كان كاملا في الجهل يكون عيشه ارغدا وهذا حكم
 يجبر فيه العقول وصير العالم النحرير زنديقا اى نافيا للصانع الحكيم او مثبتا لشريك

٧ قيل واما العطف التفسيري
 لواو او الفاء قليل ملحق
 بالعدم وايضا العطف التفسيري
 بالنظري الى اللفظ والمغايرة
 ثابتة بين اللفظين هـ

٦ قوله اعيت اى اعيتت من
 قولك عيتت بامرئ اذالم
 تهتد لوجهه واعيانى هو
 ويجوز ان يكون من اعيت
 الرجل في المشى واعياه
 والزنديق هو القائل بالنور
 والظلمة وهو معرب وجمعه
 الزنادقة واصله الزناديق
 حذفت الياء وعوض عنها
 التاء والمستشهد قوله هذا
 الذى فان مقتضى الظاهر
 ان يقول هو لكونه عبارة
 عن الامر السابق اعنى كون
 العاقل ردى الحال والجاهل
 رضى البال كذا قيل هـ

٤ قيل الزنديق هو المنطق
 للكفر لنا في الصانع الحكيم
 قائل لو كان له وجود لما كان
 الامر كذلك وهو معرب
 الزنديق وزندك كتاب لمزدك
 الذى ظهر في زمن قباد الملك
 واباح الفروج والدماء فقتله
 انوشروان هـ

يكون جزءاً منه فلا يدخل على هند بعد القوم او كجزء منه كالعيدد الواقع كجزء من السادات بكثرة الاختلاط في قولهم ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءً مما دل عليه ما قبلها نحو قوله ﴿ التي العفيفة ﴾ التي العفيفة كى تخفف رحله ﴿ والزاد حتى نعله القاهاء ﴾ فان القاء العفيفة التي لا يعنى الا لاجلها دل بالالتزام على القاء جميع ما معه ﴿ واعلم ان هذه الثلاثة اعنى القاء وشم وحتى تشارك الواو في انها لتفصيل المدخول عليه ايضاً ولكن المقصود من ذكره ههنا تفصيل صاحبه وهو الفعل قوله (ولاضراب) عطف على قوله لتفصيل وكذا ما سيجي بعده من صورتى كلمة لا واو فلا تغفل اى العطف للاضراب كلمة (بل) ومعنى الاضراب ان تجعل حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف سواء كان حكمه صحيحاً ام لا كقولك ما جاءني زيد بل عمرو ونقل خلاف ابن مالك في عطف المفرد على المفرد في غير الايجاب حيث قال انها حينئذ بمعنى لكن وفي عطف الجملة للانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى ﴿ وتفصيل المقام ان في معنى كلمة بل عدة مذاهب ﴿ الاول ان بل يدل على صرف الحكم الثبوتى في الاثبات او السلبى في النفي الى الثانى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه واليه ذهب المبرد ﴿ والثانى انه يحكم بالثبوت في الثانى مطلقاً مع كون الاول في حكم المسكوت عنه وهذا مذهب الجمهور ﴿ والثالث كالثانى الا انه يجعل الاول في حكم المسكوت عنه فيبقى النفي في الاول ويثبت الثانى على ان يكون هذا اهم من ذاك وهذا مذهب ابن مالك ومتبعيه ومنهم المصنف حيث عدوا كلمة بل للقصر فلو لم يجعل الاول في حكم المسكوت عنه لم يوجد فيه من حكمين اثبات ونفى ولا بد منه في القصر والحاصل ان الصرف اما بحسب الاثبات اى صرف اثباتك للاول او نفيك عنه الى الثانى فيكون الاول في حكم المسكوت عنه اذ لا يلزم من صرف الاثبات صرف الثبوت او النفي واما بحسب الثبوت اى صرف ثبوته للاول او نفيه عنه الى الثانى فلا يكون الاول مسكوتاً عنه اذ صرف الثبوت نفي وبالعكس فههنا احتمالات اربعة الاول صرف الاثبات او النفي الى الاثبات او النفي وهذا هو المذهب الاول والثانى صرفهما الى الاثبات وهذا هو المذهب الثانى والثالث صرف الثبوت او النفي في نفس الامر الى الاثبات وهذا هو المذهب الثالث والرابع صرفهما الى الاثبات او النفي ولم يذهب اليه احد (ولرد) اى يترجم العطف لرد مخاطب (قالب للحكم) اى مخاطب يقلب حكم السامع ويرده عن الخطأ الى الصواب (اورلد) مخاطب (شاك) في الحكم عن الحكم بتساوى الطرفين الذى هو الخطأ الى الجزم بوقوع احد الطرفين الذى هو الصواب (او) لرد مخاطب (معمم) للحكم عن الاعتقاد بعموم الجيء الى القصر

اشترك المسند بينهما فيلزم قيام العرض الواحد بمحلين واحتمال التعدد تقديرًا يدفعه اتحاد اللفظ * قلت المراد بتفصيل المسند وقوعه في زمانين وفي مكانين ولا يلزم من تفصيل المسند اليه بالواو تفصيل المسند بل تعدده والتعدد غير التفصيل لان التعدد قد يكون في زمان واحد بخلاف التفصيل فافهم فانه دقيق * ثم ان الواو كما اشتهر فيما بينهم يدل على الجمع المطلق وليس معناه اجتماع المعطوفين في مكان واحد او زمان واحد بل اجتماعهما في الحكم عليهما او بهما واما في عطف الجمل فقيل الاجتماع معلوم من نفس الكلام واما الواو لقطع احتمال عدم وقوع مضمون احدهما وللتصريح بالاجتماع بالواو اذا الاجتماع وان لم يرد به لکن بين لزوم الاجتماع والنص به فرقا ظاهرا (ولصاحبه) اي ولتفصيل صاحب ما دخل عليه من الامور المذكورة (مع التعقيب) بين المعطوفين (الفاء) نحو جاءني زيد فعمرو واذ الفاء مع تفصيله للمسند اليه يفصل صاحبه ايضا اعني المسند لامتناع دلالة اللفظ الواحد على حدثين موجودين في زمانين لما عرفت لكن مع افادة التعقيب مع الاختصار اي عدم ذكر لفظ آخر دال على مسند آخر ومعنى التعقيب ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه به بالملهمة اذا لم يكن محل الفعلين واحدا نحو جاء زيد فعمرو واما اذا كان واحدا فيفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لافي الملابسة نحو زيد الآكل فالنائم هذا كله في المفرد * واما في الجملة فيفيد ان مضمون الجملة التي بعدها تعقيب مضمون الجملة التي قبلها بالملهمة سواء كان حصول تمامه في زمان قليل او في زمان طويل وقد يفيد التعقيب في الذكر فقط نحو قوله تعالى واورثنا الارض ننبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين وغير ذلك (و) لتفصيل صاحب ما دخل عليه (بتراخ) كلمة (ثم) نحو جاءني زيد ثم عمرو وفيه تفصيل المسند بتأخر مجيء زيد بطريق المهلة مع الاختصار كما عرفت * نقل عن سيديويه الفرق بين التعقيب والمهلة ان الفعل في الاول واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول بخلاف الثاني اذ يتخلل بينهما التراخي وقد يجيء ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان تراخي بينهما او لا وسواء كان الثاني بعد الاول زمانا ام لا نحو قوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده * وقد تجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها كما في قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون (و) لتفصيل صاحب ما دخل عليه (بتدرج ٧ حتى) نحو جاء التوم حتى خالد ويفيد ان المعطوف بها هو الجزء الفائق في القوة او الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه ولا يعتبر فيه الترتيب الخارجى بل الذهني نحو مات الناس حتى آدم ثم هذا الترتيب امان من الاضعف الى الاقوى او بالعكس نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة ولهذا يجب ان يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بان

٧ قيل قال في المفتاح وهو للتدرج كما ينبغي عنه قوله * وكننت فتى من جندي ابليس فارتقى * في الحال حتى صار ابليس من جندي * وفيه نظر لجواز ان يستفاد معنى التدرج من خصوصية المحل هذا كلامه

السكاكى هو بعينه مراد صاحب الكشاف اذ صرح فيه بان الوصف للتعميم اثباتا للاستغراق الحقيقى وقوله الا اتم على المعنى اى بحسب ارادة الجلس ولو فى ضمن الفرد ﴿و﴾ يترجم (البدل لذكر المقصود) وهو البدل لابتداء بل (بعدا توطئة) لذكره وهو المبدل منه على معنى انه لو حذف الاول لاستقل الثانى فى الافادة والغرض فى ذكر المقصود بعدا توطئة زيادة التقرير والايضاح اما زيادة التقرير بالقياس الى بدل الكل اذ تكرير الحكم وتقريره فيه لافى غيره وانما مال غيره الى التغيير لالى التكرير واما زيادة الايضاح فبمعاودة ذلك لان الحكم اذا اسند الى ملابسه المسند اليه اولى به فانه قد علم ان هذا المسند اسنادا الى شىء ما ولكن لانعلم انه ليد حقيقة ام لا فاذا اسند بعده الى ملابسه اولى به فانه هو المسند اليه حقيقة يحصل الايضاح لكونه تفصيلا بعدا لاجال ولكن لما خرج بدل الغلط عن اخواته فى هذا الباب استثناء بقوله (الافى) بدل (الغلط وهو لا يقع فى فصيح الكلام) ٧ اذ لا يمكن فى ذلك الفائدة الزائدة على اصل المعانى ٤ وانما تعرض له النحويون اذ غاية ما انتصوبه تأدية اصل المعانى نعم قديقع فى فصيح الكلام اذ اوقع عن قصد وسماه ابن مالك بدل الغلط والمشهور بدلا عن الغلط والظاهر انه لا يجب وقوع الغلط فى الاول بل يكفى صورته كما اذا قلت حبيبي نجم بدر كأنك تغلط نفسك فى التشبيه بالنجم ثم تتداركه فتشبهه ببدر لكن هذا ليس ببدل غلط حقيقة بل صورة بدل الغلط لما ذكر من النكتة اعنى نسبة نفسك الى الغلط ولولا ملاحظة هذه النكتة لكان حق الكلام استعمال بل كما هو الظاهر ولا يخفى ان مراد المص هو البدل عن الغلط كما هو المشهور ونقل عن المص انه قال والحق ما قاله ابن مالك وانما تبع السكاكى فى المتن ﴿و﴾ يترجم (العطف لتفصيل) اى لتفصيل للمسند اليه او المسند او غيرهما (مع اختصار) اى من غير احتياج الى اعادة المسند اليه فى الاول والمسند فى الثانى وكذا فى غيرهما كقولك جاءنى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه بخلاف ما لو قلت جاءنى رجلا ن واختصار ايضا بخلاف قولك جاءنى زيد جاءنى عمرو فالتفصيل مع الاختصار مختص بطريق العطف ثم ان حروف العطف عشرة وضم اليها السكاكى كلمة اى الا انهم لم يذكروا منها كلمة اتم لما استعرفه ثم ان المص لما ذكر العلة الشاملة للجميع ذكر علة مختصة لكل منها فقال (فلما دخل) اى التفصيل لما دخل عليه فقط كلمة (الواو) من الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر وغيرها من متعلقات الفعل نحو جاءنى زيد وعمرو حيث يفصل المسند اليه فقط دون المسند اذ لا يدل على تعدد المجرى عرفا وان دل عليه عقلا بناء على امتناع قيام العرض الواحد بمحلين الا ان مدار اللغة والخطابيات على العرف واذا قلت زيد جاء وقعد فلتفصيل المسند دون المسند اليه فقط بخلاف ما عدا الواو وعلى هذا القياس البواقى ﴿﴾ فان قلت تفصيل المسند اليه يستلزم

٤ المجموعى اذ لو اخذ على الكل الافرادى لم يصح ان يقال كل من هذه الافراد اتم فتأمل ﴿﴾

٧ قيل وما يظن ان فى البدل قسما خاصا هو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه وكقوله ﴿﴾ نضر الله اعظمها دفنوحا ﴿﴾ بسجستان طلحة الطلحات ﴿﴾ فن بعض الظن لان الاول بدل الاشتمال لاشتماله على القمر والثانى بدل البعض من الكل الان الطلحة بعض الاعظم المدفونة بسجستان ﴿﴾

٤ فيه ايها المظيف

٩١ ﴿ تفسير المتبوع وايضاحه وفيه ان زيادة التفسير والايضاح يشترط

ان يكون بمخصص المتبوع من الاسم وما نحن فيه ليس كذلك اللهم الا ان يقال مراده انه مؤد لما يؤديه البيان الصناعي لانه هو البيان المصطلح ودليل الزمخشري انه يقرر امر المتبوع فيكون تأكيذا وفيه ان المعبر انه يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول وما نحن فيه ليس كذلك الا اذا حل على التأكيدي بحسب المعنى لاعلى التأكيدي المصطلح ودليل ابن الحاجب ان الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه وفيه ان كلا الصفتين لم يذكر ليدل على ان في المتبوع معنى الثنية او الوحدة بل يدل على ان المراد من المتبوع في توجه النفي والاثبات هو الثنية والوحدة لا الجزء الآخر وهو الجنسية فلا يكون صفة ودليل صاحب الايضاح انه لما لم يكن وصفا محضا لما ذكر ولا بيانا محضا لما ذكر جعله من قبيل الوصف للبيان وفيه انهما نوعان مختلفان لا يصدق احدهما على الآخر فتأمل في كل من الاحتمالات وماله وما عليه ثم اختر ما يستصوبه ذوقك هـ

فرق كثير قال الزمخشري ان اثنين وواحد تأكيذان لهما لتقرير امرهما كما في قولك جاءني الرجلان كلاهما وقال ابن الحاجب انهما صفتان لاجل التأكيد لدالتهما على معنى فيهما وقال صاحب الايضاح انهما وصفان للبيان قيل الكلام مستقيم اما قول السكاكي اي جعله عطف بيان لما ذكره وقول الزمخشري باعتبار اللغة وقول ابن الحاجب باعتبار الاصلاح ونظر السكاكي ادق وبالقبول احق كالايجني ٩ (ومنه) اي ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا ام امثالكم) حيث ذكر في الارض مع دابة ويطير مع طائر لبيان ان القصد منهما الى الجنسين والى تقريرهما والفرق بين الآيتين ٧ ان الغرض الاصل هو الوحدة والعدد في الاولى والجنس دون الفرد في الثانية ولهذا فصلهما بقوله ومنه واما الفرق بأن الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فلا يفيد الفصل في هذا المقام لعدم دخله فيما هو الغرض من التمثيل في هذا المقام قال بعض الفضلاء اشار السكاكي بقوله والى تقريرهما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريراً له على معناه الاصلى وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتشكيك فحينئذ لا اشكال في الاخبار عنهما بقوله ام كأنه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا ام فلا يتصور حينئذ كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم بناء على ان النكرة في سياق النفي قيد العموم لكن لما احتمل كون الاستغراق عرفيا بأن يختص بذوات ارض واحدة وطيور جو واحدة ذكر الوصفين للدلالة على كون الاستغراق حقيقيا ثبت بهذا التقرير ان كلامي الشيفين ليسا بتمهدين هذا حاصل كلامه هـ ولقائل ان يقول ان كون اسم الجنس موضوعا للماهية انما هو على تقدير عرائه عن التنوين كما تقرر فيما سبق وما ذكره هنا من اسم الجنس هو النكرة الدالة على الفرد فليس مراد السكاكي بالقصد الى الجنسين القصد الى مدلول الاسمين بل مراده ان الغرض الاصلى منهما الجنسان فيقصد الى جزء مدلولهما كما ذكر في الآية السابقة في ارادة العدد والوحدة فحينئذ يكون مراده بتقرير الجنسين تقريرهما حال كونهما في ضمن الفرد مع قطع النظر عن اعتبار الوحدة والعدد الذين هو جزء مدلول الاسمين فحينئذ لا اشكال في الاخبار عنهما بقوله ام وكذا لا اشكال في كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم لان الجنس باعتبار كونه في ضمن الفرد له اعتباران اعتبار كونه جنسا واحدا واعتبار صلوح الفرد للعموم لكن على طريقة الكل الجموعى دون الكل الافرادى ٩ فالمراد بتقرير الجنسين تقريرهما ولو في ضمن الفرد احترازا عن ارادة الفرد دون الجنس وبهذا يظهر ان مراد

ذكر هذا الفرق الشريف الجرجاني هـ ٩ وذلك ان مجرد العموم لا يصح حل قوله الام مالم يؤخذ العموم على الكل ٤

واندفع ايضا ماتوهم من انه مجاز عقلي والعلاقة اسناد الفعل الى الامراذ المذكور حينئذ
انفسهما لا كلاهما وكذا ماتوهم من ان المراد دفع توهم ان احدهما جاء حقيقة والآخر
محرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز اذ الواجب حينئذ تأكيدها المسند تأكيدها
لفظيا بأن يقول جاءني رجلاان وكذا الحال في صيغة الجمع في جميع ما ذكر
من الاحوال غير كونه نصا في مدلوله كما لا يخفى وماتوهم من انه لا يندفع به التجوز
العقلي فدفوع بان الفعل الصادر من واحد من يصاحب طائفة يمكن ان يسند الى تلك الطائفة
على قياس ما ذكر في المثني وايضا ظهر من هذا التقرير الفرق بين التأكيدها دفع توهم السهو
او النسيان وبين دفع توهم خلاف الشمول حيث يندفع الاول بالتأكيدها اللفظي والثاني
بالمعنوي (ومنه) اي ومما يدفع به توهم خلاف الشمول وان لم يكن من قبيل التأكيدها
(كل رجل عارف) وهذا غير موجود في بعض النسخ وتوجيه ما ذكره ان حاصله
الرجال كلهم عارفون ففيه دفع توهم خلاف الشمول ونقول الخبر اذا كان نسبتها الى جميع افراد
الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمر خيرة من جرادة فرجل وانسان
للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه قيل ٨ ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف
فالوجه ما ذكره صاحب الايضاح من ان لفظة كل في المثالين لا فائدة الشمول ابتداء لا يدفع
توهم خلافه هذا ما ذكره ولا يبعد ان يقال ان مراد السكاكي انك اذا اردت الاخبار
بالعرفان عن كل الرجال يتبادر الى الذهن ابتداء ان تقول الرجل عارف بلام الاستغراق
اذا اصل تقليل اللفظ مهما امكن ولا يخفى ان في لفظة كل زيادة نص لا يحتاج اليها
بالضرورة ثم اذا كان قرأئ الاستغراق خفية في المقام واحتمل ان يحمل القضية على
المهمة بجواز عدم الشمول يحتاج الى النص على العموم لدفع الوجه السابق فيعدل عن
التعريف الى لفظ كل دفعا لاحتمال عدم الشمول وتحقيقا لارادة الشمول ولما كان التوهم
المذكور في النية دون تقدير الكلام لم يعدوه من التأكيدها الاصطلاحى وهذا مراد صاحب
المفتاح وبه يندفع اعتراض صاحب الايضاح (و) يترجم (البيان) اي عطف بيان المسند
اليه (للايضاح) اي لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم ولو بمعنى ضمني اي لا يجب ان يكون
الايضاح لما يكون مصرح به بل قد يكون بمعنى ضمني (قال تعالى) في الايضاح الضمني
(لاتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد) قال السكاكي شفع الهين باثنين والهيا يواحد
لان لفظ الهين يحتمل معنى الجنسية ومعنى الثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة
والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين والهيا
يواحد بيانا لما هو الاصل في الغرض اذ الغرض في الاول نفي القيد اعني الاثنية ودون
المقيد وفي الثاني اثبات القيد اعني الوحدة دون المقيد لكونه مسلما ههنا وبين الاعتبارين

٨ قاله سيد الشريف
الجرجاني قدس سره

مبحث
عطف البيان

ثبوتهما في الخارج وان كان ثبوت الصفة عند السامع قبل التكلم وثبوت الخبر بعد التكلم
 (فان وقع) الطلب وصفا او خبرا (اول) بجعل تقديره خبرا مقابلا للطلب شاملا
 للوصف وخبر المبتدأ كافي قوله * جازا بمدق هل رأيت الذئب قط * ٧ (ففي قوله تعالى
 ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بقراءة الاستفهام) دون قراءة
 حرف الجر اى من الابتدائية اى نجينا من العذاب المهين الذى مبدؤه فرعون فالتأويل
 في قراءة الاستفهام نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين (المقول عنده) من فرعون
 اى هل تعرفونه في فرط عتوه وشدة طغيانه وتكبره وما ظنكم بعذاب يكون من مثله
 (والتوكيد) يترجم ايراده (لمجرد التقرير) اى تقرير الحكم وتحقيق معناه في ذهن السامع
 فانك اذا قلت جاني زيد وتوهمت ان كون المسند اليه زيدا لم يتقرر في ذهن السامع اكدته
 باعادته تقريراً في ذهنه وقد يعتبر مع التقرير اغراض اخرى اشار اليها بقوله (اودفع توهم
 التجوز) بأن يتوهم السامع انك تجوزت اى نسبت المسند الى غير ما هو له على طريقة
 المجاز العقلي عند القائلين به فتكرر المسند اليه لدفع هذا التجوز او لاحتمال انك جعلت
 المسند مجازا عن مسند آخر على طريق الاستعارة كقولك قتل زيد لدفع احتمال ان
 يستعار القتل للضرب الشديد هذا كذا اذا لم يكن للسامع احتياج الى التأكيد بسبب السهو
 والنسيان بقريته جعل هذه العلة مقابلا لهما وذلك لانه يمكن ان يحمل على تقرير
 الحكم في المجاز للسهو والنسيان فيه (او) دفع توهم (السهو) في المسند او المسند
 اليه وانما لم يقل او النسيان كما ذكره السكاكي لتقارب مؤداهما وذلك لان السهو ما يتنبه
 صاحبه بأدنى تنبيه بخلاف النسيان وذلك لان السهو زوال الصورة عن المدركة فقط
 والنسيان زوالها عن المدركة والحفاظة معا ولما لم يظهر فائدة هذا الفرق بالنسبة
 الى السامع استغنى بذكر السهو عن النسيان وانما اختار السهو اما تأديبا عن اسناد
 النسيان الى البليغ واما لان السهو مقدم في الوجود واما السكاكي فقصد الاشارة
 الى الاقسام لزيادة البيان فاورد عقيب السهو والنسيان ٦ (او) دفع توهم خلاف (الشمول)
 والاحاطة اذا كان المسند اليه اجزاء يصح ان يقصد به بعضها كقولك جاني الرجلان
 كلاهما او عرفني الرجال كلهم * ثم الظاهر ان المراد تأكيد المسند اليه من حيث اتساق
 المسند الى ذلك لامن حيث دلالة لفظه على مدلوله حتى يعترض عليه بأن المثنى نص
 في مدله الايزى انك اذا قلت جاني زيد زيد فليس زيد الثاني تأكيداً لاول
 بناء على عدم دلالة على مدلوله لان ذلك محال بل باعتبار كونه مسندا اليه وذلك
 ظاهر فالحق انه لدفع خلاف الشمول في الحكم بعلاقة ان الفعل الصادر عن احد
 المتصاحبين يسند اليهما فيكون حينئذ لدفع توهم التجوز العقلي دون اللغوي كما توهم

٧ صدره حتى اذا جاء الظلام
 واختلط به

٩ لان السامع يحمل التأكيد
 اما على التقرير او دفع توهم
 التجوز فاذا لم يوجد ذلك
 عنده يحمل على دفع توهم
 الخطأ من غير وقوف على
 انه ساء او ناس اذا لا طريق
 الى الوقوف عليه به

٦ فيه لطيفة كالا يخفى به

ما اشار اليه بقوله (وهو) اى ثبوت الصفة للموصوف في الخارج (فرع ثبوتها) اى ثبوت الصفة في الخارج (في نفسها) لا وجودها لغيرها لان ثبوت شئ لثبوت شئ فرع ثبوتها في نفسه لانه مالم يثبت لم يكن شيئا اصلا فضلا عن ثبوتها للغير فظهر ان ثبوت الصفة لموصوفها لا يمكن الا بثبوت الصفة في نفسها وينعكس الى قولنا مالا يكون ثابتا لا يكون وصفا فيحقق الفرعية واعلم ان الثبوت للغير اذا اقتضى ثبوت الثابت يقتضى ثبوت المثبت له ايضا لانه مالم يكن ثابتا لم يكن شيئا فكيف يثبت له شئ * وانما لم يتعرض له المص كاتعرض له السكاكي لظهوره من المقدمة السابقة ثم الظاهر ان المقصود بالثبوت الثبوت الخارجى عند نفاة الوجود الذهني فيكون الثبوت للغير عندهم فرع ثبوت الطرفين في الخارج ٦ ومنهم من توهم ان مرادهم ان الثبوت وان كان بحسب العلم يقتضى ثبوت الطرفين خارجا فاعترض عليه بثبوت الاوصاف للمنتهيل والاخبار بهاعنه لكنه مدفوع بان مقصودهم الثبوت الخارجى فقط واما عند المثبتين له يكون المراد بالثبوت ما يعم الخارجى والذهني وهم يدعون ان ثبوت شئ لثبوت شئ فرع ثبوت الثابت والمثبت له ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا وههنا بحث مشهور وهو ان الثبوت الخارجى قديقتضى ثبوت المثبت له في الخارج دون الثابت ولهذا جوز واكون مبادئ المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعنى ولم يجوزوا ذلك موضوعاتها ونحن نقول ان الخارج يكون ظرفا لاربعة امور في قضية واحدة للموضوع ومدار خارجية وجود افراده في الخارج وللمحمول ومدار خارجية وجود مبدأ المحمول فيه ولالاتصاف ومدار خارجية وجود الطرفين وللصدق ومدار خارجية اقتضاء الموضوع الموجود في الخارج الحمل اعم من ان يكون مبدأ المحمول خارجيا او ذهنيابناء على ان الموجود في الخارج قديكون منشأ لمفهومات غير موجودة في الخارج ومدار كون الصدق خارجيا الى كون الحكم على الموجود الخارجى ومدار كونه ذهنيالى الحكم على الموجود الذهني فقولك زيدا عمى في الخارج معناه يصدق العمى المعدوم في الخارج على زيد حال كونه موجودا في الخارج لان زيدا متصف به في الخارج والفرق بين الاتصاف والصدق مما لا يستراب فيه وبعض ممن اشتهر بكمال الخدق والمهارة وهو كذلك عند التحقيق قد غفل عن الفرق المذكور فحكم باتصاف الموجودات الخارجية في الخارج بالامور العدمية فيد في جل تصانيفه بل في كله لكنه لا غير واذ لكل جواد كيوه * ولكل حكيم هفوة * ولكل نبوة صارم * المطلب الثالث ما اشار اليه بقوله (فلا يكون) اى الوصف (طلبا) اى جملة طلبية وذلك لان الطلب لا يكون ثابتا اصلا لانه سعى في التحصيل وتحصيل الحاصل متمتع فامتنع كونه وصفا وخبرا للمعرفة من وجوب

٦ وقيل المراد بالثبوت في نفسها حصول وجود ما لها قبل التلفظ على متعارف اهل اللغة فلا انتقاض بنحو العمى اقول انظر هذا التوجيه الركيك وقصده دفع هذا النقض القوي بمثل هذا التوجيه الضعيف والحق لا يحتجب عن اهله بعد خلع غشاوة التقليد

٤

اربعة (الاول التفسير) وفي بعض النسخ التبيين والمقصود واحد وهو بيان حقيقة الموصوف وكشفها كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله او بيان مفهوم الموصوف كقول الشاعر * الالمعى الذى يظن بك الظن * كان قدر آى وقد سمعا * وهذا الوصف انما هو مبین الموصوف لما روى انه سئل الاصمعى عن الالمعى فانشد البيت ولم يزد (الثانى) من تلك الوجوه (التمييز) اى تمييز الموصوف عما عداه حيث يراد نفي تشريكه مع الغير فى الاسم مع عدم ارادة التفسير والكشف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا (و) قوله تعالى هدى (للمتقين الذين يؤمنون) بالغيب ويقومون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون (يحتملهما) اى التفسير والتمييز * فالاول اذا اريد بالمتقى الذى يفعل الواجبات باسرها ويحنتب عن المنهيات باجمعها لان الموصول مشتمل على الايمان الذى هو اساس الواجبات وعلى الصلوة وازكوة اللتين هما اما العبادات البدنية والمالية لان من اقامهما سهل الباقي عليه على ان فى الصلوة الاجتناب عن الفواحش لانها تنهى عن الفحشاء والمنكر بالنص * والثانى اذا اريد بالمتقى المجتنب عن الفواحش وذلك لان الوصف يفيد فعل الطاعات ولا يخفى ان ترك المنهيات قديكون مع فعل الطاعات وقد يكون بدونها فيكون الوصف للتمييز لكن هذا اذا اريد وانت خير بانه لا بد ان يراد بالمعاصى المنهيات التى تعلق بها النهى صريحا اذ لو اريد ما يعم الصريح والضمنى يدخل ترك الواجب فى المعاصى فيشمل ترك المنهيات ترك الواجب ايضا فيلزم ان يكون المجتنب عن المعاصى كلها آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مختصا بل مبينا وكاشفا (الثالث) من تلك الوجوه (التأكيد) المجرد اى الخالى عما سوى التأكيد من التبيين والتمييز وغير ذلك وذلك اذا دل الموصوف على الوصف تضمننا (نحو) قوله تعالى (تلك عشرة كاملة) وكقوله تعالى نفخة واحدة ونحو امس الدابر لا يعود (الرابع) من تلك الوجوه (المدح والذم) وكذا الترحم نحو جاني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف قبل ذكره اما بان لا يكون له شريك فى الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم فى المدح واعوذ بالله من الشيطان الرجيم فى الذم او يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل الوصف نحو زيد الفاضل او الفاسق والايصير الوصف مخصصا * واعلم ان المص ذكر فى خاتمة بحث الوصف ثلاثة مطالب لها منافع عظيمة فى هذا الباب وفى مواضع شتى من هذا الكتاب * المطالب الاول (واعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف) عند السامع والاختلاف عنهما يلزمهما فى نفسها من التمييز ٧ بخلاف الخبر وهذا معنى ما سمعهم يقولون ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات نعم يشتركان فى كونهما معلومى التحقق والثبوت للموصوف والخبر عنده ايضا عند المتكلم دون السامع كالا يخفى * المطالب الثانى

٥ والفرق بين التفسير والتبيين
ان الاولى تمييز بين الماهيات
المختلفة والثانى بين افراد
ماهيات متفقة ولما كان التمييز
فى الثانى اتم خصها باسم
التمييز وقد يسمون الاول
بالصفة اللازمة وبالصفة
الكاشفة والثانى بالصفة
المفارقة كذا قيل

٧ فان قلت قد يتخلف التمييز
عن الوصف كما فى المدح
والكاشف وغيره قلت انها
معان اخر يقصد مع اصل
التمييز لانهما تجرد عنها وانما
ينسب الوصف اليها لوضوح
التمييز فيها

ولم يقل وعليه ورد (الثالث) من تلك الامور (ان لا يمكن تعريف السامع) لعدم علمه على الزايد على كونه فردا غير معين قيل وفيد تكرار لاندر اجه في قوله ان لا يعرف الا ذلك القدر بناء على انه يشمل ان لا يعرف المتكلم او السامع او هما معا لكن لا يخفى عليك ان التكرار على تقدير كون يعرف مبنيا للمفعول واما على كونها مبنيا للفاعل وخطابا على المتكلم لا يلزم التكرار وهو المطابق لاسلوب السكاكي حيث قال امالانك لا تعرف حقيقة الا ذلك القدر واما لانه لا طريق لك الى تعريف الزائد على هذا القدر لسامعك فالاولى الحمل على هذا كانه هناك عليه هناك (الرابع) من تلك الامور ان لا يمكن تعريف السامع (لمانع من التعيين) والتعريف لا لعدم امكانه في نفسه كالاخفاء عن السامعين او لاستزائه الاهانة او المضرة اما للمتكلم او لمن عبر عنه بالمنكر كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم عند ذهابها الى الغار فقال انه رجل يهديني السبيل اذ لو قال انه محمد لتضرر منهم فلذلك سلك السبيل مع احترازه عن الكذب او لغيرهما وككون المسند اليه نكرة فانه يمنع كون المسند معرفة وحكاية المنكر وامثال ذلك من الامور التي لا تخصى (الخامس) من تلك الامور (ايهام بلوغه حيث لا يكتبه كنهه ٧) اى لا يدخل تحت التعيين والتعريف (اما الحقارة او لعظمتها) وكلاهما اما حقيقة او ادعاء (ويحتملها) اى يحتمل الحقارة والعظمة (قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت (انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن) فتكون للشيطان وليا والمعنى انى اخاف ان يمسك عذاب حقير فكيف لا اخاف من العظيم والمسيس المشعر بالقاة يؤيد هذا المعنى وهذا اشفاق منه عليه السلام او المعنى انى اخاف ان يمسك عذاب عظيم لانه رحيم فلا يعذب الامن اشد استحقاقه كما يقال نعوذ بالله من غضب الحليم ويؤيده قوله من الرحمن مع ان القليل منه عظيم اللهم انا نعوذ برحمتك من عقابك وبعفوك من سخطك وبك منك واستغفرك واتوب اليك (النوع الثالث) من الفن الثانى من القانون الاول من الفصل الاول من الكتاب (في التوابع) الخمسة للمسند اليه او المسند (وهى) اى التوابع يترجم ايراده مطلقا (لتربية الفائدة) اى لتكثير فائدة الخبر (لانها) اى التوابع (تفيد زيادة تقييد لمبتوعها) فكلمها ازداد طرفا الحكم تقييدا ازدادا تخصصا فيزداد ان افادة وانما اراد بالتقييد تقييد الحكم لا تقييد اللفظ فلا يردان التقييد لا يوجد في غير الوصف ولا يخفى عليك ان الحكم كما يتقيد بالتخصيص كما في الوصف وعطف البيان وبعض التأكيد كذلك يتقيد بالتعميم كما في العطف بالحرف وبعض التأكيد وتوطئة ما ليس بمقصود ليحقق المقصود كما في البدل وستعرف تفصيله ان شاء الله تعالى (فالوصف) سواء كان موصوفه مسندا اليه او مسندا معرفا او منكرا اى يترجم ايراده (لوجوه)

وكنه الشئ نهايته ولا يشق منه فعل وقولهم لا يكتبه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد كذا ذكره الجوهري في الصحاح في التربة بلوغ الشئ الكمال شيئا فشيئا

٤ ان الذات لا بدوان يلاحظ

مقدما والوصف مؤخرا
فكذلك ما يدل عليها من
اللفظ وان عكس الامر فذلك
خلاف الاصل فيحتاج الى
التأويل يجعل الوصف دالا
على الذات وجعل الذات
بمغزلة الوصف كما هو المقرر
عند الجمهور وقد صرح هو
في موضع آخر ان معنى قولك
هذا زيد مسمى باسم زيد
ولو جعل ما يدل على الذات
مبتدأ البتة لما صح منه هذا
القول وليس في كلامه ما يدل
على وجوب تقديم المبتدأ
بل فيه دلالة على وجوب
تقديم الذات اى المحكوم عليه
نعم يرد على ما ذكره اشكال
بعد دفع سؤال السكاكى
كما ذكرناه في الكتاب
والله اعلم بالصواب

٣ ولما كان عند المصنف
وجه انسب مما ذكره
السكاكى لسياق الاية قال
وعليه حل والمراد به صاحب
المفتاح ولم يقل عليه ورد
او وعليه قوله

اسم الجنس موضوعا للماهية يفيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظاهر وان كان
موضوعا للماهية من حيث هى كان الافراد الشخصى او النوعى مستفادا من القرائن اقول
قد عرفت ان الحق ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى وان النكرة اخص منه
لانها موضوعة للماهية مقيدة بقيد وحدة شخصية او نوعية فلا حاجة الى القرائن في ارادتهما
فاذكره انما هو من عدم الفرق بين اسم الجنس العام والنكرة الخاصة ولا عجب لان ذلك
شئ شئنا اعرفها من اخزم (كقوله تعالى والله خلق كل دابة) اى كل فرد من افراد
الدواب (من ماء) اى من نوع من الماء مختص بجنس تلك الدابة * واعلم ان ههنا رابع
صور خلق نوع الدابة من نوع الماء اى نظفة ذلك النوع وخلق كل فرد من الدابة
من كل فرد من الماء اى النظفة المعينة التى خلق الشخص منها وخلق نوع الدابة من
شخص الماء وبالعكس فالثالث محال والرابع مستبعد اللهم الا ان يراد بمن التبعية والاولان
ممكنان الا ان المراد فى آية ليس الاول لمكان لفظ كل فى الدابة بل المراد اما الثانى
فالاية مثال للافراد شخصا فقط او الثالث فالاية حينئذ مثال للافراد شخصا ونوعا لكن
من غير هذا الباب على اى التقديرين اخذ الا ان تأخير المصنف هذه الاية عن كلا
الافرادين يشعر بكونها مثلا للهما فحينئذ يتعين القسم الثالث ولذلك فسرنا بذلك فيما مر
(الثانى) من تلك الامور (ان لا يعرف منه) اى من المنكر اما بان لا يعرفه المتكلم او مخاطب
كاوقع فى بعض النسخ مضبوطا على صيغة المبنى للمفعول واما على كونه مبنيا للمفاعل على صيغة
المخاطب كما هو عبارة السكاكى وهو الصحيح ايضا كما ستعرفه فالمراد المتكلم اى لا تعرف انت
من المنكر (الا ذلك القدر) وهو الجنسية او الفردية الغير المعينة الحاصلتان فى ضمن النكرة
وعدم المعرفة (اما حقيقة) فلا بد حينئذ من التنكير لعدم القدرة على ازيد من ذلك (او ادعاء)
وذلك بان تجاهل وتريد تخيل انك لا تعرف منه الا جنسه تحقيراله كما اذا انكرت خبر رجل
واقنت كذبه وقصدت اظهار اعتقادك فيه عند اصحابك تقول انظر حيوانا على صورة انسان
يقول كيت وكيت مع انك اعرف باسمه مما عدك (وعليه) اى وعلى الادعاء المذكور (حل)
وقد حله عليه صاحب المفتاح ٣ (قوله تعالى) حكاية عن الكفار فى حق النبي عليه السلام
(هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مضى كل ممزق) اى فرقتم كل تقربق (انكم لفي خلق
جديد) وانما عبروا عنه صلى الله عليه وسلم برجل مع انه كالشمس لا يخفى بكل مكان ادعاء بانهم
لم يكونوا يعرفون منه عليه السلام الا انه رجل ما لما انهم يعتقدون به ولا يلتفتون اليه ولا انه عليه
السلام لما نبأهم بما لا يعرفونه ولا يألون سماعه من اثبات الحشر وغيره نزول الخبر منزلة خبره
فى عدم العرفان به قيل الوجه فى تنكير رجل فى الآيات أنه للتعجب والبيان اى هل ندلكم على
رجل عجيب يقول كلاما عجيبا واكون هذا الوجه محتملا ايضا قال المصنف عليه حل

٣ اقول هذا الذي ذكرته
 تأويل لكلام الامام ووجه
 على معنى يقبله جمهور الانام
 ويحمل عبارته على التسامح
 فلا وجه لما ذكره بعض
 الشراح من ان هذا الجواب
 ليس من السكاكي قد دل على انه
 اعلى كعبا وادق فكارا من الامام
 الرازي في طور الحكم ايضا
 فان الاستشكال وجوابه
 من الاعتبار المنطقية
 اقول قد عرفت حقيقة
 الحال فانظر الى هذا الترجيح
 الركيك وانصف

٩ ومما يؤيد ما ذكرناه ما
 صرح به في موضع آخر من
 شرحه للمفصل انك اذا قلت
 الضاحك انسان فالضاحك
 يدل على الوصف والانسان
 على الذات وقد جعل الوصف
 مبتدأ والذات خبرا فهبنا
 ماهو مبتدأ لفظا خبر في المعنى
 وماهو خبر لفظا مبتدأ في
 المعنى ولا يخفى عليك ان هذا
 صريح في ان مراده بالمبتدأ
 المحكوم عليه وحاصله ان
 المحكوم عليه لا بد وان يكون
 ذاتا والمحكوم به وصفا فكما

الشئين مبالغة نحو زيد البطل المحامي فتدبر هذه فان هذه مما يندر في الكتب وقوعه
 وقد قيل جهد المقل دموعه واعلم ان السكاكي نقل عن الامام الرازي انه قال ان المنطلق
 دال على معنى نسبي فهو في نفسه متعين للخبيرية وان زيدا دال على الذات فهو في نفسه
 متعين للمبتدائية تقدم او تاخر ورد ذلك بان المنطلق اذا جعل مبتدأ يراد به شخص له
 الانطلاق وان زيدا اذا جعل خبرا يراد به صاحب اسم زيد فيصح اعتبار عكس
 ما ذكره ٣ هذا حاصل كلامه ولكن يدور في خلدي ان مراد الامام ايراد دليل على
 ان الاصل تقديم المبتدأ على الخبر كما يفهم من شرحه للمفصل بان الذات لا بد وان يعتبر
 في المبتدأ والصفة في الخبر حتى ان قدم ما يدل على الصفة لا بد وان يراد به الذات وان
 اخر ما يدل على الذات لا بد وان يأول بالصفة الا ان ما يدل على الذات يقدم البتة على ما يدل
 على الصفة كما ظنه السكاكي ولا يخفى ان هذا عين ماهو المقرر عند القوم وانما غرضه
 ترك دليلهم على وجوب تقديم المبتدأ بوجوب كون المبتدأ معرفة والخبر نكرة الى
 ما ذكره من الدليل من وجوب كون المبتدأ ذاتا والخبر صفة وانما ترك دليلهم بناء على
 ملاح عليه من انه كما يعلم المبتدأ لا بد وان يعلم الخبر ايضا والالم يمكن الاسناد اصلا فلا
 يفرق بينهما بهذا نعم يرد عليه ان مرادهم كون المبتدأ معلوما عند السامع دون
 الخبر لا كونه معلوما عند المتكلم دون الخبر على ان ما ذكره يؤل الى هذا ايضا لان
 وجوب تقدم الذات انما هو لكون المتكلم يعرف الذات ويجهل الصفات من غير عكس
 نقل عن بعضهم ان تأويل زيد بصاحب اسم زيد مما لا حاجة اليه بناء على عدم اشتراط
 كون الخبر مشتقا عند البصريين واجيب بان التأويل المذكور لكون السامع يجهل
 اتصافه باسم زيد لا لوجوبه ثم قيل ان هذا التأويل واجب عند المنطقيين اذ الجزئي
 الحقيقي لا يكون محولا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وان كان منحصرا في شخص بحسب
 الواقع اقول هذا متفق عليه بينهم وبين النخاعة ومنشأ النزاع بين البصريين والكوفيين
 هو خلو هذا الاسم عن الضمير وعدمه فالبصريون يقولون الاسناد في زيد اخوك بهو
 هو اى هذان المفهومان متحدان في الخارج والكوفيون يقولون ان ذات زيد يصدق
 عليه مفهوم اخوك اى زيد اخوك هو ولولا الخروج عن الفن لاوردت في هذا الباب
 لطائف شريفة تبهي الاباب مع ان الاطناب خارج عن شرط هذا الكتاب واعلم ان
 المصنف لما فرغ عن العلل المرجحة للتعريف واقسامه شرع في بيان العلل المرجحة
 للتكثير فقال (و) يترجم (التكثير) في المسند اليه او المسند على مقابله (لامور) خمسة
 (الاول) ارادة (الافراد) اما (شخصا) اذا كان المقام مقامه (او) ارادة (الافراد) (نوعا)
 من جنس اذا كان المقام يقتضيه بعد وقوع النكرة في الاثبات قال بعض المحققين ان كان

موضوعا للماهية من حيث هي كاهو الحق فالمفهوم الجنس ومفهوم فرد مأمته ان كان موضوعا للفرد المنتشر ولا يخفى ان اتحاد مفهوم المحمول واتحاد مفهوم فرد ما يستلزمان الحصر اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اتحاد مفهوم فرد ما يستلزم عدم فرد ما لغير المبتداء اذ لو وجد لصدق مفهوم فرد ما عليه فلا يكون متحدا بالمبتداء وقوله لا يلزم من اتحاد فرد ما اتحاد سائر الافراد مغالطة من باب اشتباه المعارض بالمعروض اذا المتحد هو مفهوم فرد ما على ان صدق فرد ما واتحاده يستلزم صدق ماهيته واتحاده على انه يلزم مما ذكره ان لا يصدق عام على خاص اصلا وانه بديهى البطلان هكذا قيل وتحقيق المقام بحيث يندفع عنه الاوهام ان معنى الحصر هو دعوى ثبوت شئ لثبوت شئ مع نفيه عن جميع اغيابه او عن بعضها فالجمل وان وجد فيه دعوى الثبوت لكنها عارية عن النفي عن الغير فاذا كان الخبر متكررا يكون حاصله دعوى ثبوت فرد ما للمبتداء من غير التعرض لنفيه عن الغير واذا كان الخبر او المبتداء معرفا بلام الجنس يكون معناه دعوى ثبوت الجنس ولا يلزم من ثبوته الاختصاص لما مر من انه في اختصاص الجنس لا ثبوته ولئن سلم ذلك لكن لا يلزم من ثبوت جميع الافراد الحصر ما لم يتعرض للنفي عن الغير اذ فرق كثير بين التعرض للشئ ولزومه فلذلك يسندون الحصر في الحمد لله الى لام الاختصاص دون لام الجنس ويفهم من هذا ان الخبر او المبتداء المعرف بلام الاستغراق وان افاد مفاد الحصر من ثبوت جميع الافراد لكنه لا يعد من طريقه ايضا لعدم التعرض فيه ايضا لاختصاص جميع الافراد ولاللتفي عن الغير وكذا اذا جعل الخبر معرفا بلام الجنس وجعل على الخبر لا باعتبار الاتحاد في الوجود بل باعتبار الاتحاد في المفهومين كقولك زيد البطل المحامي اى مفهوم زيد هو بعينه مفهوم البطل المحامي فان هذه طريقة المبالغة ولا تنقيد الحصر القصر بل هي مرتبة اعلى من الحصر وهي التى سماها الشيخ عبدالقاهر المعنى الدقيق وقال لا تريد انه البطل المعهود لا قصر جنس البطل عليه مبالغة بل تقول ان ما حصلته من معنى هذه الصفة هو بعينه زيد ولا حقيقة له وراء هذه وبهذا التحقيق تعرف سر ما جعلوا الخبر المعرف باللام مفيدا للحصر مع عدم عددهم ذلك من طرق القصر لانه وان كان مفيدا لما يفيد الحصر من الثبوت لكن لا يفيد لازمه اعنى النفي عن الغير فلماذا لا يعد من طرق القصر * واما ضمير الفصل وان افاد لازمه ايضا لكن لعدم عددهم ذلك من طريقه سر آخر سندكره في مباحث القصر ان شاء الله تعالى * فللاختصاص اربع مراتب اختصاص في الاثبات وهو التخصيص بالذکر ولا ينافى الثبوت للغير واختصاص في الثبوت بدون النفي عن الغير وذلك كاعدا الطرق الاربعة مما يفيد الحصر والاختصاص في الثبوت بطريق القصر وا على منه الاتحاد بين

واعترض بان الدليلين اذا تغار طريق اثباتهما لا يعرف احدهما من الاخره وما ينبغي ان يتنبه
 له ان الخبر قد يكون عين المبتدأ لفظا والمراد غيره نحو قوله * انا ابو النجم وشعري شعري *
 والتأويل ان شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف بالبلاغة والمشهور بالكمال
 وليس التأويل لازما في كل ما متحد فيه لفظ المبتدأ والخبر كما توهم نحو قولك زيد شجاع
 فمن سمع تدبيرقاوم الاسد فهو هو اذ احد الضميرين لمن والآخرين لزيد فيفيد من غير تأويل
 وقد يتحد الشرط والجزاء ايضا لفظا فيأول بمثل ما ذكر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فمن
 كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اى هى الهجرة الكاملة التى تستحق
 ان تسمى هجرة الى الله ورسوله فافهم ولما ذكر المص ان المسند اليه والمسند المعرفتين فييدان
 لازم الحكم بل الحكم نفسه ذكر فائدة اخرى لهما وهى حصر الخبر في المبتدأ اذا اريد بالخبر
 المعرف باللام تعريف الحقيقة حيث قال (مع انه) اى الخبر المعرف باللام (اذا اريد
 به تعريف الحقيقة افاد) اسناد الخبر (حصرها) اى حصر الحقيقة (فى المبتدأ)
 كقولك زيد المنطلق اى هو حقيقة من ثبت له الانطلاق فينحصر الانطلاق فى زيد
 لان زيدا اذا ثبت له حقيقة المنطلق يلزم ان لا يكون غيره منطلقا اذ لو ثبت
 فرد من الانطلاق لغير زيد ثبت حقيقة المنطلق له فلا تنحصر فى زيد مع انها
 منحصر فيه اما حقيقة او ادعاء تنزيلا لانطلاق غيره منزلة عدم لعدم ترتب الفائدة
 عليه وغير ذلك وفيه بحث اذ لا يلزم من ثبوت الجنس لشيء انحصار الافراد وانما
 ذلك فى اختصاص الجنس لافى ثبوته اذ يكفي فى ثبوته ثبوت فرد واحد مند * وانما لم
 يذكر المص * كون الخبر معرفا بلام الاستغراق اما الرجوعها الى لام الحقيقة لانهما
 متحدان حقيقة والتفاوت بحسب المقام كما مر واما لان افادتها الحصر بالطريق الاولى
 فيتركها لظهورها * واعلم ان افادة الخبر المعرف بلام الاستغراق الحصر مما لا ينكر عليه
 احد وانما ثار النزاع فى المعرف بلام الجنس والاكثر على افادته الحصر مستلدين
 عليه بأن الموضوع والمحمول متحدان فى الخارج للزوم اتحادهما فى الوجود ضرورة عدم
 حل احد التمييزين فى الوجود الخارجى على الآخر فاذا اتحاد وجودا يجب ان لا يصدق الخبر
 بدون المبتدأ وهذا معنى القصر هذا ما ذكره وكأنى بك تنظن على ان ما ذكره
 يستلزم ان لا يوجد المبتدأ بدون الخبر كعكسه لكن اظن انهم لا يرتكبونه ثم انهم لما
 راوا ان ما ذكره من الدليل جار بعينه فى المنكر فيلزمهم الحصر فى كل خبر وانه
 دعوى لم يقل بها احد تداركوا ذلك بان المحمول فى المنكر فرد من افراده ولا يلزم من
 اتحاد الجميع بخلاف المعرف فان المتحد فيه الجنس واتحاده يمنع ثبوت فرد
 من الافراد لغيره لكن يرد عليهم ان المحمول فى المنكر المفهوم قطعا فان كان اسم الجنس

٩ نقل عن المصنف انه
 قال متى قلنا زيد المنطلق او
 المنطلق زيد فى المقام الخطابى
 لزم ان لا يكون غير زيد منطلقا
 والمصنف بنى على تعريف
 الحقيقة وانما الحاكم الفصيل
 هذا كلاما قول قد عرفت فى
 كلامنا ما ينحل به هذا الاشكال
 والله اعلم بحقيقة الحال

وذلك ظاهر ويجوز ان يستفيد الحكم ايضا بناء على اختلاف الاحكام باختلاف العنوان
 اذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف اشار الى منشأ الشبهة بقوله (قديقع المعرفة مسندا)
 ولاكتفى بذلك عن تقرير الشبهة لظهوره جدا الان الاظهر في التعبير ان يقول قديقع المسند
 معرفة اذا المناسب تأخير ما يقع الاشتباه في ثبوته وهو التعريف المستلزم لعدم الفائدة ٧
 ثم اشار الى جواب الشبهة المقدر بقوله (وكونه معلوما) اي كون المسند معلوما وقد اورده هنا
 على التعبير الظاهر (معينا) اي معرفة باحدى طرق التعريف (لا يمنع كون الخبر مفيدا)
 للسامع (اذ يقصده) اي بالخبر حينئذ (اما لازم الفائدة) كقولك لمن اثنى عليك بالغيب
 الذي اثنى على بالغيب انت معرفة باله بملك ذلك (او الفائدة بان يكون السامع علم ذاتين بصفتين)
 ولعله اراد ذاتين بحسب الفرض او بحسب تعبير العنوان والافهناك ذات واحدة
 في نفس الامر حيث يعلم ذاتا واحدة بصفة كونه اختارة وبصفة كونه مسمى
 بزيد اخرى (ثم يشك في احديهما) اي في احدى الذاتين (اهي) الذات (الاخرى
 ام لا يفنى التكلم عند) اي عن السامع (ذلك الشك) فيقول اخوك زيد او زيد اخوك
 معرفة ان احدهما هو الآخر (وبهذا) البيان (يعلم) امران الاول انه يعلم (الفرق بين
 زيد اخوك و اخوك زيد) وذلك لان السامع ان اعتقد ان له اخا لكن لا يعرفه على التعيين
 بزيادة او عمر و فحينئذ عرض له التنكير بهذا الاعتبار وان كان في نفسه معرفة فصار محلا
 للافادة فتقول اخوك زيد بتقديم ما يعرفه وتأخير ما يجمله واما اذا عرف زيد بعينه
 وعرف ايضا ان له اخا لكن لا يعلمه على التعيين فصار محلا للافادة للتكثير العارض فتقدم
 ما يعرفه وهو زيد وتأخر ما يجمله فتقول زيد اخوك ٩ وتلخيص المقام ان المسند اليه
 المسند اذا كان معرفتين يفيدان لازم الحكم من غير شك اللهم اذا عرض لاحدهما التنكير
 فحينئذ يفيدان الحكم ايضا مع تقديم ما لم يعرفه له التنكير وتأخير ما عرض هوله كما قرر
 في الامثلة * ثم ان ههنا صورة اخرى وهي ان يكون كلاهما معروض التنكير فحينئذ
 تقدم ايهما شئت مثلا اذا علم السائل ان له اخا ولكن لا يعرفه بخصوصه وعلم ان هناك
 شخصا يحفظ التورية ولكن لا يعرفه ايضا بخصوصه يجوز ان يقال اخوك الذي يحفظ
 تورية او الذي يحفظ التورية اخوك وانما لم يتعرض له المص اما لظهوره من الحكم
 سابق او يكون قوله ثم يشك في احديهما اهي الاخرى ام لا اشارة الى هذا القسم لاعماله
 لما يعرض التنكير لاحدهما كما هو المتبادر (و) الامر الثاني انه (يعرف) منه (معنى قول
 نخبة المتقدم من معرفتين هو المبتدأ) لا الخبر الا انهم يعلمون ذلك بامور لفظية وهي
 فع الالتباس مثلا واهل المعاني يعلمونه بمخالفة الكلام لمقتضى المقام لواخر الان المدعى
 كان واحدا يعلم مدعى النخبة من دليلهم لانه يعلم من دليلهم هذا دليل النخبة كما توهم

٧ الا يرى انهم يقولون في
 جانب المسند اليه يقع المسند
 اليه معرفة فحينئذ ينشأ عنه
 السؤال بان يقال هل يقع
 المسند معرفة كما يقع المسند
 اليه معرفة

٩ فان قيل فعلى هذا الاصل
 لا يصح ما في الكشف من قوله
 اذا بلغك ان انسانا من اهل
 بلدك تاب ثم استخبرت من هو
 فقيل زيد التائب لان القياس
 ان يقول التائب زيد لان
 ما يعرفه السائل هو التائب
 ذكره صاحب الكشف
 في تفسير قوله تعالى واولئك
 هم المفلحون قلنا مذهب
 سيبويه ان من في قولك
 من هو مبتدأ وهو خبره
 ولا يخفى ان من عبارة عن
 انسان معلوم عند السامع
 واهذا قيده صاحب الكشف
 بقوله من اهل بلدك وان
 ضمير هو راجع الى التائب
 المجهول فالمطابق لهذا
 السؤال من الجواب زيد
 التائب لا عكسه كما توهم

له

مرجح الاضافة حيث يوجد طريق سواها الاختصار بل امور اخر قد ذكر المصنف
 بعضا منها وجعلها وجها ثالثا وراعا فقال (الثالث) من المرجحات (مجاز لطيف)
 اى يطلق ما يدل على الاضافة الكاملة على الاضافة بأدنى ملابسة لاشتراكهما في مطلق
 الاضافة فهذا مجاز لغوي كالا يخفى لاعقل كآتوهم اذ يلزم حينئذ من نسبة الكوكب حقيقة
 الى شئ ثم صرف الكوكب الى الخرقاء مجاز المناسبة بينهما لكنه ليس كذلك قطعاً
 والاضافة الكاملة هي الصحيحة لان الخبر عن المضاف بأنه للمضاف اليه وهي الاضافة بمعنى
 اللام عند النحاة (ككوكب الخرقاء) اشار الى البيت المشهور وفي بعض النسخ اورد صدر
 البيت حيث قال كقولاه * اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة * وعجز البيت * سهل اذا عت
 غز لها في القرائب * الخرقاء بمعنى الحقاء وانما سميت المرأة بذلك لكونها متصفة بالحق والهوج
 والسحرة بالضم السحر وسهيل كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد اذا عت
 اى فرقت والغزل بمعنى المغزول واراد به القطن الذى يؤول الى الغزل وكانت تضع وقتها
 طول الصيف فاذا طلع سهيل وابتدأ اوان البرد تبتهت وفرقت قطنها في القرائب ٩
 استعدادا للشتاء والشاعر اضاف الكوكب اليها بلا بسة لطيفة وهي ظهور جدها في هيئة
 ملابس الشتاء في زمان طلوعه (الرابع) من المرجحات (نوع تعظيم للمضاف) باعتبار المملوكية
 نحو قولك عبدالسلطان حضر (او) نوع تعظيم للاسم (المضاف اليه) باعتبار المالكية
 نحو قولك لاعبدي جاء اذا ملكة العبد ما يدل على التعظيم عرفاً (او) نوع تعظيم لشيء
 (غيرهما) اى غير المضاف والمضاف اليه باعتبار المصاحبة نحو قولك عبدالسلطان عند فلان
 فعظم شأن فلان بمصاحبة عبد الخليفة (او) نوع (اهانة) للمضاف او للمضاف اليه
 او لغيرهما كقولك ولد الحجام حاضر وضارب زيد بالباب وولد الحجام عند زيد * ومن
 الاغراض المتعلقة بالاضافة التحريض اما على الاكرام نحو صديقك بالباب او على
 الاذلال نحو عدوك يسم عليك او على الاجابة نحو حبيك يدعوك ومنها الاستعطاف نحو
 اسيرك محتاج اليك ومنها الابتهاج نحو حبيبي شفي ومنها التخزين نحو حبيبي مرض ومنها
 الاستهزاء والتهكم نحو قوله تعالى حكاية عن المشركين ان رسولكم الذى ارسل اليكم
 لجنون ومنها افادة الجنسية والتعميم كقولهم تدلك على خزاي الارض النفحة الطيبة
 والخزاي نوع من النبت طيب الرائحة واضيف الى الارض للدلالة على ارادة جنس لان
 في الاسم المفرد معنى الجنسية والفردية ولكون الاضافة من خواص الجنسية والعموم
 (تذييب) اى هذه الفائدة تذييب لمباحث التعريف وتم لها لكونها جواباً عن شبهة
 ناشية عن تلك المباحث وهي ان المسند اذا كان معرفة يجب ان يكون المسند اليه ايضا
 كذلك اذ لم يوجد في كلام العرب مسند اليه نكرة ومسند معرفة بل بالعكس وهو المشهور
 الشائع فاذا كانا معرفتين فماذا يستفيد السامع منهما وحاصل الجواب يستفيد لازم الحكم

٩ وعن الفراء اذا كان القريبة
 بمعنى المسافة يذكر ويؤنث
 واذا كان في معنى النسبية يؤنث
 بالاخلاف يقال هذه قرابتى
 اى ذات قرابتى

٤ التذييب جعل الشئ ذنابة
 لاخر

اراد وقوعها صلة ولو باعتبار زائد فسلم لكن لانسلم انه يلزم من امكان ذلك الاعتبار وجوده حتى يوجد طريق سوى الاضافة في ذلك المقام وان اراد وجوده ولو في مقام آخر وحالة اخرى فذلك مما لا يمنع احد فضلا عن هؤلاء المراجع الاعلام * واعلم ان المصنف لو ذكر الترجيح يكون المقام مقام الاختصار اذا وجد طريق سوى الاضافة ولكنها اخصر كإفعاله السكاكي وصاحب الايضاح لكان اولي واحسن ومثلوه بقوله * هو اى مع الركب اليمانيين مصعد * جنب وجماني بمكة موثق * فان قوله هو اى اى مهوى ومحبوبى اخصر من الذى اهواه واما احتمال كون علمها اخصر والجزم بان الاضمار مدفوعان بأن الكلام فى الاختصار مع الاشعار بكونها حبيبة الشاعر اى يكون اخصر طريق فى اداء النسبة المعلومة فلا اشكال والركب جمع راكب واليمانيين جمع يمانى مخففة الياء بمعنى يعنى عوض الالف عن احدى الياءين بعد حذفها على غير القياس ومصعد اى مبعد من اصعد فى الارض اذا بعد فيها حبيبه اى مستتبع ومنقاد للراحلة وجماني اى جسمى والجماني الشخص وفيد اى الى ان الراحل روحه والمعنى ان حبي راحل نحو اليمين وجسمى مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى الاكثار (الثانى) من المرجحات (تعذر التعداد) اى تعداد المسند اليه او غيره لكونه طائفة يتعذر تفصيلها عادة نحو قول الشاعر * بنو مطر يوم اللقاء كأثم اسودلها فى غيل خفان اشبل * وليس المراد بنى مطر اولاده بل القبيلة التى يتعذر تعدادها ويوم اللقاء يوم المقابلة بالمقاتلة والاسود جمع اسد والغيل بالكسر الاجرة وخفان ماء سدة اسودها مشهورة بالجرأة والاشبل جمع شبل وهو ولد الاسد والمشهور ان ذوى الشبل منها اشد مقاتلة ومقابلة ومدافعة (او تعسره) اى تعسر تعداد المسند اليه او غيره عادة وذلك اذا كثر العدد لكن مع انحصاره فى مرتبة يمكن الارتكاب الى عدة عادة كقوله قومى هم قتلوا اميم اخى * فاذا رميت يصيبني سهمى * وتقدير اميم ياميمة وحذف التاء للترجيح والمعنى ان قومى قتلوا اخى وانى لا اريد المكافاة لاني لورميتهم يرجع النكابة الى لان غرة الرجل بقومه وعشيرته (او اماله) اى امال التعداد السامع اما الاشتال اسماء على ثقل للتنافر فيها او كراهة سمع ككلاب وتمر واما الصلاحية تطير كابن المنذر وابن السفاح واما لاستحجان التصريح اما بنسبة الفعل القبيح الى صرايح اسماءه او لاشتاله على اسماء الاناث او اقتضاء التصريح تقديم بعض فيورث عداوة او اذى ٧ خاطر واعلم ان مرجح طريق الاضافة اما عدم امكان طريق آخر وهو الوجه الاول او يمكن ولكن يكون الاضافة اخصر والمقام مقام الاختصار فحينئذ كون المقام مقام الاختصار اما لاسامة المتكلم عن التكلم وهو الوجه الثانى على ما ذكره السكاكي وقد تركه المصنف كما ذكرناه او لتعذر التفصيل او لتعسره وقد مر اولساءمة المخاطب وهو الوجه الاخير وقد لا يكون

٧ وايراث العداوة ونسبة القبيح امال للذكر بالاسم

افراد العظم هذا ما وقع في المفتاح واليه يؤول ما وقع في الكشف من ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه واشد ما يتركب منه الجسد وقد اصابه الوهن ولوجع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها ان العلامة التفاضل ظن انها متغايران فزيف كلام السكاكي وقرر كلام صاحب الكشف لكنك تحكم بصدق ما ذكرنا عند الاتصاف بالانصاف فدونك هذا القدر وليس الرى عن التشاف ولقد علمنا رسالة مفردة في هذا الباب ميزت فيها التشر عن الباب ولم تعرض لها ههنا تحاشيا عن الاطناب ومن الله التوفيق والهام الصواب (و) يختار (المضاف) اى يترجم على سائر المعارف (لامور) اربعة (الاول ان لا طريق) للمتكلم الى احضاره بعينه في ذهن السامع (سواها) اى سوى الاضافة واعلم ان السكاكي قيد عدم الطريق بقوله اصلا ليعم عدم الطريق عند المتكلم وعدمه عند السامع كما صرح بذلك في التمثيل حيث قال كقولك غلام زيد ان لم يكن عندك منه شىء سواء او عند سامعك * وفي هذا المقام ابحاث * الاول ان عدم الطريق عند المتكلم سوى الاضافة علة موجبة وانها خارجة عن نظر الفن والجواب ان الوجوب الخارج عن نظر الفن هو عدم الصحة لغيره من التراكيب واما الوجوب لعدم معلومية الغير مع صحته ان علم فليس خارجا عنه وحاصل ان كون المقام مقام التعريف يصحح جميع طرق التعريف وعدم معلومية الغير يرجح الاضافة والوجوب بالعرض الحاصل من عدم المعلومية لا ينفى صحة جميع الطرق في هذا المقام فافهم فانه دقيق * والبحث الثانى ان عدم علم المتكلم ليس من الحالات المقتضية واجب عنه بأن الحالة المقتضية حقيقية ما يقتضى التعريف مطلقا فبانضمام عدم المعلومية للغير يقتضى الاضافة وهذا مردود بأنه كما ان لمطلق التعريف حالة مقتضية كذلك لخصوصية الاضافة حالة مقتضية مخصوصة والسائل يمنع صلاحية عدم المعلومية لذلك بل الجواب ان معنى الحالة المقتضية وقوع المسند اليه او غيره في مقام يقتضى ذلك المقام التعبير المخصوص عنه ولا يخفى ان عدم معلومية الغير حالة للمضاف يقتضى التعبير عنه بالاضافة * والبحث الثالث ٩ ان النسبة الاضافية تجب ان يكون معلومية للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تقع صلة بأدنى تغيير فلا يصح عدم طريق سوى الاضافة فيرجع الى كون الاضافة اخصر ولذلك اقتصر عليه صاحب الايضاح والجواب ان اللام في النسبة الاضافية معهودية المضاف باعتبار اضافته ولا يلزم من ذلك اعتبار المضاف من حيث ثبوت النسبة الاضافية له بان يجعل تلك النسبة صلة له فيحتمل ان اراد بأدنى التصرف صلاحية وقوع النسبة الاضافية صلة بلا اعتبار زائد فليس كذلك وان

٩ البحث الثالث للفاضل
الشريف الجرجاني قدس
سره

الآخري جماعة آخري وعلى هذا القياس فلا يمكن خروج الواحد والاثنين فمدفوع بأن ما ذكره اذا لم يكن الجماعات ممتازة في نفس الامر محققة او مقدره قبل اطلاق لفظ الجماعات عليها وليس كذلك في الكل الافرادى في استغراق الجمع والامسا ترجم التعبير عن تلك الافراد بلفظ الجمع على التعبير عنها بلفظ المفرد اذ يحصل الاستغراق حينئذ بالمفرد ايضا واما اذا امتازت الجماعات في نفس الامر اما محققة او مقدره فيترجم التعبير بالجمع على التعبير بالمفرد ولا يصح تركيب واحد منها مع اثنين آخرين من الآخري لمنع الامتياز عن ذلك هذا حال الكل الافرادى في استغراق الجموع واما حال الكل المجموعى فيه فيثبت الحكم فيه لمجموع الجماعات اجالا فيثبت في ضمنها لكل جماعة ولكن لا يلزم الثبوت للافراد المتبيرة في ضمن كل جماعة جماعة لعدم اعتبار الافراد في ضمن الكل المجموعى ٦ لاتفصيلا ولا اجالا بل يحتاج اعتبار الافراد الى الملاحظة الآخري المتأخرة عن اعتبار ثبوت الحكم فلا يسرى ثبوت الحكم اليها وهذا هو الذى بهم الى قولهم باستغراق الجمع جميع الافراد تارة وقولهم يكون ثبوت الحكم للجماعات غير مناف لعدم ثبوته للبعض تارة آخري ومن لم يقف على توفيق القولين ركب متن عياء وخطب في ضبط مقالاتهم خطب عشواء * قال بعض الافاضل ان ماروى عن ابن عباس رضى الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب اى بحسب الاطلاق فانه متى اطلق الاسم الجمع يطلق الاسم المفرد من غير عكس مخالف لما صرح به جمهور أئمة التفسير والفقهاء من ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين وعبيدى يتناول لكل واحد كالمفرد ٤ ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية اقول لمخالفة اصلا لان المنقول عن ابن عباس رضى الله عنه في اطلاق الاسم وعن أئمة التفسير في تناول الحكم وكما بين المعنيين ٨ وتقل عن بعض الأئمة ٣ فرق بين المفرد والجمع في جانب القلة بأن المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد والجمع يراد به بعضه لالى الواحد ولا يخفى ان هذا الفرق بحسب تناول صدق الاسم وقد عرفت * ثم ان العلماء فرعوا على القاعدة المذكورة اعنى كون استغراق المفرد اشمل لطيفة شريفة استخر جوها بلطف قرايحهم من هذه الآية الكريمة وهى ما يحكيه الله تعالى عن زكرياء عليه السلام رب انى وهن العظم منى حيث لم يقل وهن العظام توصلا باختصار اللفظ الى الاطنباب فى معناه وذلك لان افراد العظم دل على ثبوت الوهن لكل عظم من افراد العظم ولوجع لكان فى معنى الكل المجموعى لا الافرادى لعدم تمايز جماعات العظم فى الخارج الذى هو الشرط فى الكل الافرادى كما مر وقد عرفت ان الكل المجموعى لا ينافى عدم ثبوت الوهن لبعض من العظام كما حقق فيحينئذ يفوت المقصود اعنى بيان تناول الوهن جميع

٦ مثلا كل جماعة جماعة
 فى الكل المجموعى بمنزلة
 الافراد فى الكل الافرادى
 والافراد فى الكل المجموعى
 بمنزلة اجزاء الافراد فى
 الكل الافراد من اليد
 و الرجل فى الرجل مثلا
 فتأمل هـ
 ٤ حتى اذا قال والله لا تزوج
 النساء حنث بواحدة واذا
 قال نساء لا يحنث الا بثلاث
 كذا قيل هـ
 ٨ والفرق بين المعنيين ان
 الاول راجع الى عموم عقد
 الوضع والثانى الى عموم عقد
 الحمل هـ
 ٣ علامة زنجشبرى هـ

الرجل اى لا المرأة واما الى الفرد فيعتبر مع التوين كقولنا جاءنى رجل اى فردا
 رجل لا فرد امرأة واما الى الوحدة العارضة كقولنا جاءنى رجل لارجلان
 والمعنيان الاخيران يفترقان بالنية او بالقرائن ثم اذا دخل النفي على اسم الجنس المفرد
 فاما ان ينفي الجنس وذلك انما يكون اذا كان الجنس ساكنا لم يدخل عليها لا التي لنفي
 الجنس فحينئذ ينفي على الفتح لكونه داخلا على الساكن وهذا هو السر في كون خبر لا هذه
 مبنيا على الفتح كقولك لارجل في الدار بل امرأة او ينفي معنى الفرد كقولك لارجل
 في الدار بل فرد امرأة او ينفي الوحدة كقولك لارجل في الدار بل رجلان ولا يخفى
 ان في المعنيين الاولين استغراقا بلاشبهة وعلى هذا القياس حال الجمع لكن لكونه
 نصا في الدلالة على الفرد لا يجوز حمله على الجنس الا بطريق المجاز مثلا يقال لارجلان
 في الدار اى جنس الرجال بل جنس النساء ولارجلان في الدار اى ليس فيها افراد
 رجال بل افراد النساء ولارجلان في الدار ليس فيها رجال ثلاثة بل رجل اورجلان
 فالاستغراق في الجمع انما هو في المعنيين الاولين ثم انك اذا اردت النص على استغراق الجموع
 فاما بالكل الافرادى او بالكل المجموعى اما الكل الافرادى فالحكم الذى نسب الى
 افراد الجمع اى كل جماعة جماعة يتناول جميع الافراد ايضا اذ ثبوت الحكم لجماعة جماعة
 لا يمكن الا بثبوت افراد كل جماعة من تلك الجماعات وما اشهر فيما بينهم من ان بعض
 الاحكام المنسوبة الى الجماعة لا يصح نسبتها الى الافراد كافي قولك الرجال يحمل الف
 من فدفعه بأن الحكم اى الحمل مثلا منسوب الى الافراد لكن مع قطع النظر عن قيده
 والمنسوب الى المجموع دون الافراد هو الحكم باعتبار القيد اعنى كون الحمل الف من
 فان قلت اذا كان ثبوت الحكم لجماعة يستلزم ثبوت الافراد فكيف يصح قولهم واستغراق
 المفرد اشمل قلت معناه ان الحكم الثابت على الفرد صادق فيما اذا وجد في نفس الامر
 رجل اورجلان دون الحكم الثابت على الجماعة وليس معناه ان الواحد والاثنين
 خارجان من الجماعة عند ثبوت الحكم لها كما توهمه جماعة ٧ لما عرفت من ان ثبوت
 الحكم للجماعة يستلزم ثبوت الافراد * اللهم الا ان يقولوا كون استغراق المفرد اشمل
 بالمعنى الذى ارادوه انما هو بالنسبة الى الكل المجموعى ٩ الا انه لا دلالة في كلامهم على
 هذا التخصيص قال بعض الافاضل كما ان المفرد يقتضى استيعاب الافراد يقتضى الجمع
 استيعاب الجموع فلا يلزم من استيعاب الجموع استيعاب الافراد اقول استيعاب الجموع
 بطريق الاصاله لا يستلزم عدم استيعاب الافراد في ضمنها فلا يلزم عدم تناول الحكم
 المنتسب الى الجمع على الافراد والكلام فيه كما مر وما قيل من ان اطلاق لفظ الجمع
 يستوعب الآحاد ايضا بناء على ان الواحد من هذه الجماعة مع اثنين آخرين من الجماعة

٧ وهم شرح المفتاح بأسرهم
 مثل العلامة التفتازانى
 والمحقق الجرجاني وغيرهما
 ٩ اذ يجوز في الحكم المنسوب
 الى الكل المجموعى ان لا ينسب
 الى الافراد اصلا كما اذا قلت
 السرير مركب من قطع
 الخشب فان التراكيب المذكور
 ليس في الافراد اصلا

٥ وعلم الجنس واسم الجنس
والنكرة وهذا مما خفي على
الاكثرين

اداة الاستغراق انما تدخل على الاسم مجردا عن معنى الوحدة كانه مجرد عن الدلالة على التعدد فيكون مجازا كتعريف الحقيقة وثانيهما ان وحدة المفرد بمعنى كل فرداى شامل على سبيل البدل لا بمعنى مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع (والتعميم) الحاصل للاستغراق مجتمعا وللعهد الذهني على البدل (والتخصيص) الحاصل للعهد الخارجى (عارضان) على المعنى الموضوع له من خارج لان الحقيقة من حيث هى لا واحدة لتحققها مع المتعدد ولا متعددة والا لما تحققت مع المتوحد فهى قابلة للهما (فيحتاج فيهما) اى في التعميم والتخصيص (الى قرينة) صارفة عن ارادة الحقيقة بناء على ان المجاز خير من الاشتراك اما في التعميم فلكون القصد الى بعض الافراد دون آخر في قوة ترجيح احد الامور المتساوية على الآخر من غير مرجح واما في العهد الذهني فالقرينة وجود الجنس في ضمن الفرد لكون الحكم الجارى عليه مما لا يصلح الا للافراد مع عدم قرينة العهد الخارجى والاستغراق واما التخصيص فيحتاج الى قرينة دالة على خصوصية الفرد اما بتقدم الذكر صريحا او كناية او يعلم المخاطب به بالقرائن واما دعوى الوضع بازاء الفرد في العهد الخارجى فلم ينقل عن احد ممن يعتمد على كلامه من الثقات قال بعض الفضلاء ٧ فان قلت هالاجعلت العهد الخارجى كالذهني والاستغراق راجعا الى الجنس قلت لان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ من افراد بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى هذا كلامه ولعله اراد بالمعرفة الاخرى الوضع وفيه بحث لانه ان اراد ان معرفة الجنس غير كافية في تعيين شئ من افراده ولو بحسب القرينة فمنوع وان اراد انها غير كافية بدون انضمام شئ آخر اصلا فكذا في الاستغراق والعهد الذهني وان ادعيت ان هناك وضعا جديدا فاني يمكن اثباته فلا فرق بين الاقسام الثلاثة في الرجوع الى الجنس بحسب القرائن * واعلم ان هذا التنبه اصل عظيم في بحث التعريف بالالام لم يقدر على تلخيصه بهذا الايجاز احد من العلماء الاعلام ومن لم يصدقنى فعليه بتتبع كتب القدماء وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء الا ان ههنا بحثا شريفا لا تعرض له في هذا الكتاب وكأني بك عند الوقوف عليه تعذرني في الاطنباب وهو ما اشتهر فيما بينهم ان استغراق المفرد اشمل من استغراق المثني والمجموع بدليل صحة لارجال في الدار اذا كان فيها رجل اورجلان دون لارجل وتحقيق المقام يستدعى بسطا في الكلام وهو ان اسم الجنس مستعملا مع السكون الدال على الجنس من حيث هى او مع عارض التنوين الدال على التوكيد يشتمل على ثلاثة معان معنى الجنسية من حيث هى ومعنى الفردية الناشئة من التنوين ومعنى صفة الوحدة الغير القائمة بالفردية فاذا نسب حكم الى اسم الجنس فاما الى الجنس فيجوز عن التنوين فيحلى بالالام كقولنا جاءني

٧ المراد الفاضل الشريف
الرجاني ذكره في حواشيه
على شرح التلخيص وفي
حواشيه على الكشف بهذه
العبارة

٧ قيل يجوز ان يكون اللام للعهد والاستغراق لاعتبار دلالة اللام ﴿٧٤﴾ عليه بل باعتبار ان المذكور المعهود يفيد

ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى حكاية عن مريم رب انى وضعتها انى الا ان الذكر
مذكور كناية في قوله تعالى حكاية عنها رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظة
ما وان كان يعم الذكور والاناث بحسب الوضع لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة
بيت المذكور انما كان لهم دونهن واما الذكر حكما لا حقيقة كما اذا علم المخاطب به بواسطة
القرائن نحو خرج الامير اذالم يكن فى البلد الامير واحد وكقولك لمن دخل البيت
اغلق الباب ولمن سد سدسهما القرطاس وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف
المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل (او) للعهد (ذهنا) لالفاظا ما معهوديته
فلعهد حقيقة وكونه ذهنا لا خارجيا فلعدم تقدم الذكر وعدم صلاحية الاستغراق
(نحو) قوله تعالى (اطيعوا الله واطيعوا الرسول) اى اطيعوا واحدا من الرسل ٧ وكذا
قولك ادخل السوق حيث لا عهد خارجا اذ المعنى ادخل سوقا من الاسواق اذ الحقيقة
غير مدخولة ودخول الجميع غير ممكن لكن هذا البيان على ما يقتضيه عبارة الكتاب
والحق ان يكون لفظ الرسول عهدا خارجيا ويراد به محمد صلى الله عليه وسلم بقرينة
تعيينه خارجا لكن المناقشة فى المثال ليس مما ير تضيده الرجال والذى يحتاج فى صدرى ٩
ان المص اراد بالعهد اللفظى ما يكون مذكورا صريحا او كناية وهو احد قسمى العهد
الخارجى واراد بالعهد الذهنى ما يتعين خارجا ولما كان تعيينه عند المتكلم فى الذهن عبر
عنه بالعهد الذهنى فهذا احد قسمى العهد الخارجى كما يدل عليه المثال واما العهد
الذهنى عند القوم المقابل للعهد الخارجى وتعريف الجنس فليذكره المص لانه ليس
من اقسام التعريف حقيقة بل تعريفه لفظى فقط وانما هو فى المعنى كالنكرة من غير فرق
فتأمل وقد سبق نبذ من الكلام مما يتعلق بهذا المقام لكن لا نستحق بالتكرير الملام والله
ولى التوفيق والاعلام (تنبيه) فى الفرق بين اقسام المعرف باللام الحاصلة بوجود
القرائن وعدمها وهذا وان كانت معلومة من المباحث السالفة عند التأمل لكن نبه عليها ازاحة
لما عسى يشبهه على بعض الادهان اعلم ان (اللام للتعريف) بحسب الوضع اى القصد الى معين
عند السامع من حيث هو معين عنده (والحقيقة) من حيث هى هى اى حقيقة كانت (تفيدها)
بحسب الوضع (جوهر اللفظ) من غير اعتبار عارض التنوين والاعراب والتعريف لا الفرد
المنتشر كما عرفت فيما تقدم فمجموع اللام والحقيقة موضوع وضعانوعا لتعريف الحقيقة الا ان
القائلين بكون اسم الجنس موضوعا للفرد المنتشر يجعلون تعريف الحقيقة مجازا اذ يحتاج
الى تجريد الحقيقة عن معنى الوحدة فيكون جزء معنى اسم الجنس وقد يكون كونه حقيقة
عرفية لكن الحق كونه حقيقة لغوية كما مر وايضا يشكل على مذهبهم حال الاستغراق الجامع
بين افراد الاسم واحاطة مجموع الافراد فيحتاجون فى دفعه الى تكلفين احدهما ان

كقوله تعالى فجمع السحرة
بعد قوله يا أتوك بكل سحار
عليم ولا يخفى عليك ان تقدم
الذكر قرينة مرجحة
والترجيح اذا تساوى الافراد
اريد واحد منها واما اذا
اريد الكل فلا ترجيح فلا
اعتبار لهذا الذكر فى كونه
قرينة بل هو استغراق فقط

٩

وبهذا التفصيل يندفع
طعن الشارح ابن الشريف
من انه تغيير للاصطلاح
المشهور بلا فائدة ثم قال
كأنه عنى الله عنه وعافانا
ما ييسره النظر فى الكتب
المشهورة من علم المعانى
وتحقيق المقام وتفصيله
ما افاده صاحب الكشف
من ان اللفظ الموضوع
لمطلق الحقيقة لا باعتبار
قيد معها اسم الجنس
والموضوع لها باعتبار
حضورها الذهنى مع قطع
النظر عن افرادها علم الجنس
ونظيره المعرف بلام الجنس
والموضوع لها باعتبار فرد
منتشر هو النكرة ونظيرها
المعرف بلام العهد الذهنى
الموضوع لها باعتبار وحدة
معينة هو العلم الشخصى

ونظيره المعرف بلام العهد الخارجى فظهر الفرق بين المعرف بلام الجنس ٥ (اداة)

العز للاستبدال * قيل ويجوز ان يحمل هذا على التعظيم اى ذلك اللعين العظيم المرتبة
 فى اللعن ومثال الثانى قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان هذا القرآن
 يهدى للتى هى اقوم ولا يخفى ان عظمة الشئ قد يقتضى التوجه والتقرب منه قيل
 وانما لم يقل او خلافه تحقيرا ليشمل غيره كبعده عن الوقوع كقولك ذلك الامر لم يقع
 وكبعده عن فهم السامع كقولك ذلك السر الدقيق لا يصل اليه فهمك ومما ينبغي ان
 يعلم الفرق بين التحقير بالتقرب والتعظيم بالتقرب ان الاضافة فيها الى ادنى المراتب مع
 ادعاء الدناءة لنفسه فى الاولى والعلو فى الثانى وبين التعظيم بالبعد والتحقير بالبعد ان
 الاضافة فى كليهما الى ادنى المراتب ايضا لكن مع ادعاء الدناءة لنفسه فى الاولى والعلو
 فى الثانى ويفهم من هذا الفرق بين التحقير بالتقرب والتحقير بالبعد وبين التعظيم بالتقرب
 والتعظيم بالبعد (و) يختار (المعرف باللام) اى يترجح على سائر المعارف لوجوه
 اربعة وانما لم يقل ههنا لوجوه اذ لا وجوه متغايرة ههنا غير الاشارة الى كل واحد من
 الانواع (للاشارة الى الحقيقة) من حيث هى المعبر عنها فى عرف النحاة بالجنس وعن
 تعريفها بتعريف الجنس وتعريف الماهية وتعريف الحقيقة (نحو) قوله تعالى (وجعلنا
 من الماء كل شئ حى) اى جعلنا جنس الماء مبدأ كل شئ حى حتى الملائكة فانها على
 ما فى الروايات خلقت من ريح خلقت من الماء وحتى الجن فانه خلق من نار خلقت من
 الماء روى ان اول ما خلق الله تعالى جوهره فنظر اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء
 ثم خلق بقية العناصر منه فكذا ما تركب منها واما الانسان فانما خلقه من تراب خلقه
 منه (او) يختار المعرف باللام (للاستغراق) بجميع افراد الجنس اذا كان القصد الى
 العموم (مطلقا) اى حقيقيا غير مقيد بعرف او غيره (نحو) قوله تعالى (ان الانسان لفى
 خسر) اى جميع افراد الانسان الامن استثناء الله والاستثناء دليل العموم ومعياره وايضا
 اذا اريد بالمتشئ الافراد فكذا المستثنى منه للزوم كونه من جنسه ولا يلزم من استثناء
 البعض عدم كون الاستغراق حقيقيا لما تقرر ان الاستثناء لا يخرج عن تناول بل عن
 الحكم (او) للاستغراق (مقيدا) اى بعض الافراد بسبب عرف او امثاله ويسمى استغراقا
 عرفيا (نحو) جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لاصاغة الدنيا (او) يختار
 المعرف باللام (للعهد لفظا) اى خارجا وانما سمي بهذا لكونه معلوما قبل التعريف
 ولفظا لوجوب ذكره لفظا اما حقيقة او حكما فكان اللفظ طريق العهد لكونه قرينته
 (نحو) قوله تعالى (كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) اى المذكور
 سابقا حقيقة وصريحا واما المذكور حقيقة لكن كناية نحو وليس الذكر كالاتى اى
 ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالاتى التى وهبت لها فالآتى وان كان اشارة الى

ههنا هو المعنى الاخير بقريئة قولهم او أن تقصد بذلك بيان حال المشار اليه في القرب والبعد والتوسط اى اطلاق اللفظ له للاشارة الى انه قريب لا اطلاق اللفظ على المشار اليه القريب والا الكفى ان يقول او ان تقصد بذلك الى القريب وهذا حاصل التحقيق المذكور فلا يرد عليه ما قيل ٧ من انهم ارادوا بالمعنى الزائد على اصل المراد الزائد على المعنى الوضعى للفظ الذى عبر به عن المتصو ولا المعنى الزائد على معنى لفظ آخر يمكن ان يعبر به في هذا المقام اذ ربما كان هذا الزائد من المعانى الوضعية لما وقع التعبير به فيكون بحثا عن المعانى الوضعية للالفاظ ووجد الدفع ان المعنى الاصلى هو استعمال هذا مثلا في القرب مع صحة التعبير عنه بغير ذلك من الطرق كالعلمية وغيره وهذا هو مراده بقوله المعبر عنه بأى تعبير كان واما المعنى الزائد هو استعماله في القرب مع دلالة على القرب والقائل المذكور ظن ان مراده ان المعنى الاصلى هو التعبير عن المسند اليه وان كان بغير اسم الاشارة والمعنى الزائد هو لفظ هذا الذى هو الزائد على سائر العبارات واعتراض بأنه ليس وضعيا للفظ المعبر به عن المقصود بل هو معنى للفظ آخر يعبر به عن المسند اليه ومنهم ٩ من لم يترجم عنده احد الطرفين فقال ان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معانى اسماء الاشارة كان بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها يقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط من علم المعانى اقول لا خفا في دخول تلك المعانى في تلك الاسماء لغة والا لم يتعرض لها اهل اللغة الا ان دخولها فيها لا يستلزم ذكرها ههنا بطريق التوطئة بل ذكرت اصالة لماسر من الاعتبارات ولئن سلم خروجها لكن قصدها بحسب قلة الالفاظ وكثرتها انما هو طريقة اهل الاشتقاق حيث يقصدون بكثرة الحروف كثرة المعانى ولا حاجة في فهم الخواص الى امثال هذه الاعتبارات بل هو لوازم لمعانى الالفاظ من غير استعمال اللفظ فيها كما عرفت تفصيله فيما سبق (وقديعتبر القرب في الرتبة) لافي المكان (تحقيقاً) للمشار اليه واسترذاله اللازمين للقرب في الرتبة بناء على ان الانحطاط في الرتبة ينزل منزلة القرب في المكان عادة (نحو) قوله تعالى (اهذا الذى بعث الله رسولا) استحقاقاً منهم لعنهم الله لرسول بعث عليهم وفي بعث استهزاء آخر والالقاوا اهذا الذى زعم انه مبعوث (او) يعتبر (البعد فيها) اى في الرتبة لافي المكان (تعظيماً) فان القرب والبعدا مران اضافيان ومتقابلان فأي شئ يعتبر في احدهما يعتبر في الآخر خلافاً فظهر ان العلو في الرتبة تنزل منزلة البعد في المكان عادة ثم ان اعتبار العلوم مستلزم لتعظيم المشار اليه (نحو) قوله تعالى (الم ذلك الكتاب) لا ريب فيه فان الكتاب لما اشير اليه اشارة البعيد مع قربه علم انه اريد به العلو الرتبى لا المكانى (او) قديعتبر (خلافه) بأن يجعل البعد للتحقير والقرب

القائل سيد شريف
الجرجاني قدس سره

٩ سيد شريف الجرجاني
قدس سره

قوله او خلافه بالنصب
عطف على قوله تعظيماً
ولا تجب في معطوف المفعول
له التنكير بل في نفس المفعول
له كذا ذكره الكرمانى

على خلافه اذ يعتبر فيه سبق كلام اما حقيقة او تقديرًا على اختلاف المذهين وايضاً في الاول بقطع النظر عن استحقاق تعبير آخر بخلاف الثاني وسيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى (الخامس) من تلك الوجوه (بيان حاله) اي حال المشار اليه (في القرب والبعد والتوسط) بالنسبة الى المشير (بهذا وذلك وذلك) وفيه نشر على ترتيب اللف فان اسم الاشارة المجرد عن حرف الخطاب وغيره للقريب ومع حرف الخطاب للمتوسط وبزيادة اللام او النون للبعيد وانما آخر المتوسط لكونه امرأً اضافياً ملحوظاً بالنسبة الى القريب والبعيد والملم يمكن بيان القرب والبعد والتوسط من مسائل علم المعاني لكونها بحثاً لغويًا راجعاً الى بيان المعنى الموضوع له دون الخواص الالزامية له المبحوث عنها في علم المعاني اشار الى ذكرها ههنا للتوطئة على البحث عن خواصها بقوله (اذبه) اي بيان حاله في الامور المذكورة يحصل (كمال التميز) والتعيين لان تعيين المكان يفيد للمشار اليه زيادة التعيين (نحو) قوله تعالى (اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون) حيث ذكر اولئك وهو للمتوسط مع قرب التعيين لفيدي زيادة تمييز بحيث يستحضر السامع أو صافهم المذكورة من الايمان بالغيب وقيام الصلاة والانفاق بما رزقهم الله حتى يتنبه بذلك على انهم لاجل هذه الاوصاف احقاء بما يزيد بعد اسم الاشارة من استحقاق الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب ليفهم العلية* واعلم ان جعل بيان حال المشار اليه من القرب والبعد والتوسط من مسائل اللغة وجعل ذكره ههنا للتوطئة كلام ظاهري قد تورط فيها كثير ممن علا كعبه في العلوم العربية حتى المصنف مع ان له قدما راسخاً في التحقيق ووقع بعض آخر ٣ من له يدطولى في التدقيق في التردد مع ان الامر في ذلك سهل كما حققه بعض الفضلاء ٦ من ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلاً وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم ٩ على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصويره ايا كان اقول وبالله التوفيق ان توضيح هذا المقام يتوقف على تفصيل* وهو ان اسم اسماء الاشارة وضعت وضعاً عاماً لكل مشار اليه اما قريب او بعيد او متوسط فالحكم بأن هذا موضوع لكل مشار اليه قريب مسألة لغوية ثم اذا استعمل هذه في خصوصيات المدلولات كما اذا استعمل هذا في المشار اليه القريب مع انه لا كلام في صحة التعبير عن ذلك المشار اليه لغير اسماء الاشارة من الطرق كالعالم وغيره يكون قرب المشار اليه في نفسه علة مصححة لاطلاق هذا ومعتبرة في علم النحو وان قصد ذلك مع الاشارة الى انك تقصد ان حاله في نفسه على القرب حقيقة او ادعاء بحيث يكون التعبير عنه بهذا الوجه راجحاً على سائر التعبيرات فيكون هذه علة مرجحة لاطلاق هذا مثلاً ومعتبرة في علم المعاني والمراد

٣ سيد قدس سره

٦ سعد الدين التفتازاني

٩ وقيل على ان اتقول البحث

عن بيان الحال تمهيد لما بعده

ولا يخفى انه حينئذ يكون

استطرادياً ولا اشعار في

العبارة لذلك اصلاً

الحجر لم يقدر من الزحام
فنصب له منبر فجلس عليه
واطاف به اهل الشام فيينا
هو كذلك اذ قيل على بن
الحسين وعليه ازار ورداء
احسن الناس وجهها واعرفهم
طيبا فتخى عند الناس هبة
له واجلا لا حتى استلم الحجر
فعاظ ذلك هشام فقال شامى
من هذا الذى قد هابه الناس
هذه الهيئة فقال هشام لا اعرفه
لثا يريد فيه اهل الشام فقال
الفرزدق لكنى اعرفه فقال
الشامى ومن هو يا ابافارس
فانشد مرثلا قصيدة هذا
مطلعها **ع** فيه ايام اذ لفظ هذا
اشارة الى البيت المذكور
او يراد لفظ هذا وهذا بعيد
والاول قريب **ع**
٧ وقد يشبهه على بعض
الاذهان كون الكلام
فرع الاكل اذا المر بالعكس
اذ فى الاكل الكمال مع امر
اخر والجواب ان ما ذكرت
اذا كان مقسبين الى شىء واحد
وهنا الاكلمة بالقياس
الى التميز والكمال بالقياس
الى العناية المتعلقة بالتميز وانما
قال فى الاول اكل اذ اصل
التميز حاصل بالعلم مثلا

ما يرد عليه من صفة مدح او ذم على وجه لا يتطرق الى عظمته او ذلته التباس اصلا
وانما اختص كمال التميز باسم الاشارة لان قرينته الاشارة الحسية التى هى بمنزلة وضع
اليده عليه وان كان اصل التميز فى العلم ايضا بناء على ان العيان اكل من البيان كقول الفرزدق
فى زين العابدين رضى الله عنه ٩ * هذا الذى تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والحل
والحرم * هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التقي النقي الطاهر العلم * اى هذا الممدوح الممتاز
عما عداه الذى تراه رأى العين اختص بحكم لا يشترك فيه غيره وهو كاله نسبا وحسبا
وانه علم فى هذه الفضائل بحيث يعرفه ما ليس له روح فضلا عن المعرفة (الثالث) من تلك
الوجوه (التنبه على غباوة السامع او ادعاء ان الشىء لا يميز عنده الاباحس) ولا يفهم
الا بالاشارة الحسية كقول الفرزدق لمن كان يهاجيه اعنى جريرا * اولئك آباى فجننى
بمثلهم * اذا جعنا يا جرير المجمع * اى مجامع مذاكرة الاحساب ومحافل مفاخرة الانساب
قيل وقد يكون للتنبه على فطانتها لكون غير المحسوس عنده كالمحسوس بالبصر عند غيره
ولو قال المصنف التنبه على حال السامع لكان اولى لشموله القسمين واعلم ان السكاكى
جعل كلاما من كمال العناية بالتميز والتنبه على غباوة السامع فرعا لان يقصد باسم الاشارة
اكمل التميز ولا يخفى ان هذا امر قد يعتبر على حدة اذا الاشارة الى شىء قد يقصد به اكل
تميز للمسد اليه لالكمال عناية المتكلم به بل يتضح عند السامع حق الاتضاح بحيث
لا يتطرق اليه التباس واشتباه ٧ فيما يرد عليه مما اسند اليه واما اظهار كمال عناية المتكلم
بالتميز فامر متفرع عليه كالتنبه على الغباوة ولعل المصنف قد خفي عليه هذا الفرق فلذا
ترك ذكر الاصل واكتفى بالفرعين (الرابع) من تلك الوجوه (التهمك) والاستهزاء
(كاقول هذا هذا وليس ثمه) اى عند المخاطب (شىء) يشار اليه سواء كان المخاطب
اعمى او بصيرا وفي اكثر النسخ كاقول للاعمى هذا هذا لكن لا يخفى ان الاعمى
والبصير متساويان فى حصول التهمك فى الصورة المذكورة فتخصيص
الاعمى لمجرد التمثيل لا للاحتراز فالنسخة الاولى اولى ٦ واعلم ان السكاكى
اورد هذا الوجه والذى قبله فى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وسيوردهما
المصنف هناك ايضا فوجه التوفيق بينهما ان تنزيل غير المحسوس بمنزلة المحسوس للاشارة
الى نكتة لطيفة ثم التعبير عن غير المحسوس المنزل منزلة المحسوس باسم الاشارة يسمى
اخراج الكلام على مقتضى الظاهر ان اعتبر مع قطع النظر عن ذكره او لا واستحقاقه الضمير
لاجل ذلك وان اعتبر استحقاقه الضمير او لا لكن نزل منزلة المحسوس لنكتة مذكورة
فعدل عن الضمير الى اسم الاشارة ثانياً يسمى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
وحاصله ان الاخراج على مقتضى الظاهر اعم من ان يسبقه كلام او لا بخلاف الاخراج

بخلاف الثانى **ع** ٦ وذلك لان فيها التنبه الى جواز التعميم واين هذا من عدم التنبه عليه **ع** (على)

٩ قال بعض من شرح هذا الكتاب انما اورد السكاكي هذا البيت مثالا للتنبيه على معنى آخر غير الخطأ كعلی الطيب فعلى هذا هو مثال لما هو قسم للتنبيه وعلى ما فعله المصنف مثال لما هو قسم للتنبيه وحاصله ان معنى بناء الخبر على الموصول كون الموصول مع صلته بحيث يكون بينه وبين الخبر تعلق يقتضى بناءه عليه واسناده اليه ويكون هو الباعث على الاخبار وذلك اما بالتعريض للتعظيم نحو ان الذى سمك السماء واما بالعلية لمية نحو ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اوانية وهو الذى عبر عنه بتحقيق الخبر نحو ان الذى ضربت بيتا واما بالرد عليه والتنبيه على الخطأ نحو ان الذين ترونها اخوانكم واما بغير المذكورات نحو ان الذى الوحشة وعلى هذا التوجيه لا يرد الاعتراض فتأمل هذا كلامه

في لحده) وذلك الايناس تجرده وقلة علاقته في الدنيا ففيه ايماء الى ان ما يجي من الخبر من جنس الرجة والشفقة او ذكر علة الرجة وربطها به فيه ذريعة الى ان الاولى بقاياه تقليل حزنهم على ذلك هكذا قيل لكن لا يخفى عليك ان هذا قريب من علة بناء الخبر فالاولى ان يقال وفيه ذريعة الى تطيب قلوب الفقراء واذا عرفت تفصيل الوجوه المذكورة على كل من التوجيهين المذكورين تعرف ان الاولى من التوجيهين الاولى بالنظر الى عبارة السكاكي لكنه خاص بالمسند اليه المقدم لماعرفت من استعمال السكاكي الخبر حيث قال او الائمة الى وجه بناء الخبر ولم يقل الى وجه بناء المسند وقد يقال لان البناء قد يقتضى تقدم المبنى عليه واما بالنظر الى دأب المصنف من تعميم الحالات المقتضية للمسند اليه والمسند وغيرهما مهمامكن فالمناسب التوجيه الثانى اذ ذكر علة الاسناد لا يتبدل على تقدير تأخير المسند اليه ايضا ولهذا اعتذر بعضهم من ذهب الى الوجه الثانى عن ايراد السكاكي كلامه في الجملة الاسمية بأنها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة لالعدم امكانه في الجملة الفعلية واما الذا هبون الى الوجه الاول فلا حاجة لهم الى هذا الاعتذار لاختصاصه بالجملة الاسمية في ظاهر كلام السكاكي كما عرفت وبهذا التفصيل ايضا نتقف على ان في ترتيب المصنف في هذا المقام قصورا فاحشا حيث لم يفرق بين الائمة الى وجه بناء الخبر مطلقا وبين ما يفرغ عليه من الاعتبارات وجعل التعظيم والاهانة مختصا بالتعليل مع انه من فروع الائمة الى وجه البناء مطلقا وجعل التعليل مقابلا للفروع مع انه ملحوظ في الكل الى غير ذلك من المفاصد يعرفه من ينظر كلام السكاكي ٩ وتطلع على ان هذا باب لا تكاد تنهى لطايفه* ومن جملة ما ذكره الترغيب كفى قولك الذى كل جاله وجل خصاله على الباب* ومنها التفسير كقولك الذى دم خلقه وذم خلقه يصحبه* ومنها الترحم كقولك الذى سب آله ونهب امواله يرجوه* ومنها التأمل كقولك الذى تفرد بعلمه خالق القوى والقدر مسألة القضاء والقدر وكقولك الذى تحير فيه فحول الرجال مسألة خلق الاعمال الى غير ذلك من المقامات والاحوال (و) يختار (الاشارة) اى بترجم اسم الاشارة على سائر المعارف (لوجوه) خمسة (الاول) من تلك الوجوه (تعينه) اى تعين اسم الاشارة (طريقا) بأن لا يكون لك اول سامعك اولهم ما طريق الى احضار المسند اليه او المسند في ذهن السامع سوى الاشارة حسبان لا يعلم بطريق آخر من طرق التعريف بعد ان صح الاشارة الحسية كقولك هذا ما رأيت قط من هو وكقولك هذا رجل عالم فاعرفه وكقولك هذا لاعرفه فقل الى من هو (الثانى) من تلك الوجوه (المانية) اى الاهتمام (بكمال التمييز) لما عبر عنه باسم الاشارة من المسند اليه والمسند وغيرهما وتلك العناية اما للتعظيم والاهانة حسب

على الله تعالى هو تعظيم البناء
دون الاشارة الى جنس
البناء وذلك واضح جدا

✦

٩ المتوهم صاحب الايضاح

✦

الوقت قوله غالت ودها غول يقال للشيء اذا هلك غاله غول ولا يخفى ان في ضرب البيت
بكونه قودا المهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما ينبي عن زوال المحبة وانقطاع المودة وهذا
ذكر لعله ربط المتكلم الخبر مع انه معلول له في نفسه وعلى كلا التوجيهين ففيه التعريض
الى تحقق زوال المحبة وتقرره لان الايماء المذكور لكونه معلول انقطاع المودة صار ذكره
من قبيل البرهان الانى الى تحققه وبهذا اندفع توهم ٩ عدم الفرق بين الايماء المذكور
وتحقيق الخبر (او تعليلا) لثبوت الخبر (نحو) قوله تعالى (ان الذين آمنوا وعملوا
الصالحات كانت لهم جنات الفردوس) ولا يخفى ان في هذا الايماء الى ان طريق بناء الخبر
كان من قبيل فضل الله ورحته او ذكر لعله الصلة لغيره في نفسه بخلاف التوجيه الآخرفان علة الاسناد اعلم
من العلة في نفس الامر فلا يكون الاولى اشارة الى الثانية (وهذا) اي ايراد المسند اليه
موصولا لبناء الخبر عليه تعليلا (قد يتبعه تعظيم للمتكلم) نحو الذي يرافقه يستحق
الاجلال (او) تعظيم (للسامع) نحو الذي يرافقه يستحق الاحرام (او) تعظيم
(للمذكور) اي المسند اليه نحو الذي عنده السلطان يستحق الاعزاز والاعظام (او)
تعظيم (لغيرهم) اي لغير المتكلم والسامع والمسند اليه نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعبيا
كانوا هم الخاسرين فان خسران مكذبيه يدل على سعادة مصدقيه ويلزمه تعظيم شعيب
عليه السلام الذي هو غير المتكلم والمخاطب في هذا المقام (او) قد يتبعه (اهانة)
اما للمتكلم اول السامع او لغيرهما نحو الذي يرافقه او يرافقه او يرافقه زيدا يستحق
التذليل واما اهانة المسند اليه نحو الذي يصاحبه اخرا فيش ٣ يستحق التعزير قوله
(او تنبيه) عطف على قوله تعظيما ٧ اي بناء الخبر على المسند اليه لتنبية المخاطب (على
خطاء) نحو قول عبيدة بن الطيب من قصيدة يعظف فيها بنيد (ان الذين ترونهم ٦ اخوانكم *
يشقى غليل صدورهم ان تصرعوا) يعنى ان الذين تظنونهم اخوانكم يشقى شدة غيظهم
او حرارة عطشهم ان تهلكوا يقال صرعه اى القاء على الارض ولا يخفى ان في هذه الصلة
ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر يناقيا في الاخوة ويبين المحبة بحكم العرف والذوق هذا على
التوجيه الاول واما على التوجيه الثاني فان ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم
علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وهذا وان لم يكن علة لكون الصرع شفاء غليلهم
ومعلولاه بل هو منافاه بحسب الظاهر لكنه سبب لبنائه عليهم وربطه بهم وعلى كلا
التوجيهين ففيه ذريعة للتنبية على الخطأ (او غيرها) اي غير الوجوه المذكورة في بناء
الخبر على المسند اليه كنهو تسلية اعقاب الميت وتعزبه بقايا (قال) الشاعر ابو العلاء
في قصيدة برثى بها جعفر بن علي رضى الله عنه (ان الذي الوحشة في داره * تونسه الرحة

٣ وهى او غا داناس
واراذلهم

٧ واما رواية الرفع عطا
على تعظيم فينفها الدراية
كما يفتح عنه المفتاح

٦ فان يرى وارى مجهولين
يستعملان بمعنى الظن في
مفعولين والثالث نقص
لكونه مجهولا

قوله او غير ها بالنصب
او الرفع بالغين لرفع التنبية
او نصبه

يرد عليه ان السبب الحامل لاسناد ﴿ ٦٧ ﴾ المتكلم الخبر الى المبتدأ هو ما يتفرع على مفاد ٩ نفس الصلة من الاعتبارات

اللطيفة كالتعظيم والاهانة والتنيبه على الخطأ وغير ذلك وانما مفاد الصلة وسيلة اليه فحينئذ ان كان المراد بوجه بناء الخبر تلك الاعتبارات يكون جعله تلك الاعتبارات فرعاً ومفاد الصلة اصلاً غير صحيح اذ الامر بالعكس من ذلك وان التزم بكون المراد بذلك مفاد الصلة وحدها وكون تلك الاعتبارات من قبيل الفروع يكون قيد الایعاء غير واقع موقعه اذ الصلة المذكورة بعينها فكيف يعبر عنها بالایعاء اليها بل الانسب حينئذ ان يقال او ذكر وجه بناء الخبر وايضا يكون الوصف بقوله الذي تنيبه عليه مستغنى عنه بقيد البناء وان كان المراد بذلك المجموع اي مفاد الصلة والاعتبارات معا يكون ذكر مفاد الصلة وحده كما في المثالين الاولين غير صحيح وكذا ذكر جعل الاعتبارات من الفروع اذ حينئذ يكون معنى البناء بناء الخبر على المبتدأ فلا حاجة الى قوله الذي تنيبه عليه واما على الوجه السابق لكون المراد بالبناء بناء الكل على الجزء فتوصيف الخبر حينئذ ٩ مثلاً السبب الحقيقي ٤

التعظيم والاهانة واما لهما الذي يجعل الاشارة المذكورة ذريعة اليه هو الاغراض الحاصلة من الخبر اما راجعة الى المسند اليه او المسند او كليهما وغيرهما ولا يخفى ان بالوقوف على جنس اجزاء الخبر يفهم الغرض الملحوظ منه وذلك ظاهر جداً ولا يخفى ان مراده بالایعاء في قوله ان الایعاء الى وجه بناء الخبر يكون ذريعة الى التعظيم ليس مفهوم الایعاء وذلك ظاهر بل ما صدق عليه مفهوم الایعاء وهو الصلة نفسها فلا اشكال في كون الایعاء ذريعة الى الامور المذكورة كما توهمه بعض الفضلاء حيث قال وكون هذه الصلة بحيث تومي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شأن بناء البيت باقياً بلا شبهة ولا الایعاء فيه بهذا المعنى اصلاً فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمانها الى جنس الخبر وهكذا فتدبر ﴿ ومنهم من فسره بعلّة بناء الخبر اي علة اثباته للمبتدأ وربطه به اي السبب الحامل والعلّة الباعثة لربطه به سواء كان علة لثبوته في نفس الامر او لا قول ٧ هذا توجيه واغنى ومطر في جميع الوجوه الا انه يرد عليه انه اما ان يريد بالعلّة الحامل المتقدم والغاية المتأخّرة او ما يعم كليهما فعلى الاول يكون المراد بالعلّة مفاد الصلة اذ الملحوظ او لا في اراد الصلة هو الاشارة الى علة الربط وعلى الثاني يكون المراد الاعتبارات المتفرعة عليه من التعظيم والاهانة وغيرهما اذ حصولها متأخر عن حصول المسند اليه والمسند كليهما وعلى الثالث يكون المراد مفاد الصلة والاعتبارات معاً وعلى كل من هذه الاحتمالات يرد اشكال اما على الاول بكون قيد الایعاء غير صحيح اذ مفاد الصلة مذکور صريحاً ويكون وصف الخبر بكونه مبنيّاً على الموصول ضائعاً لكونه مفهومًا من لفظ البناء حينئذ واما على الثاني بكون جعل الایعاء اصلاً والاعتبارات فرعاً غير صحيح اذ الامر بالعكس حينئذ واما على الثالث بكون ذكر مفاد الصلة مجرداً عن الاعتبارات وجعل الاعتبارات من الفروع غير صحيح ثم اعلم ان المصنف لم يذكر الایعاء الى وجه بناء الخبر على اطلاقه من غير ان يتفرع عليه الاعتبارات كما فعله السكاكي بل قال بناء الخبر عن الموصول اما (تعظيماً) لشان الخبر (نحو) قول الفرزدق (ان الذي سمك السماء بنى لنا ﴿ يتادعاه اعزوا طول) اي اعز من دعامة كل بيت واطول منها واراد بالبيت الكعبة او بيت الشرف والمجد وفي هذا البيت اشارة من اول الامر الى جنس ما يرد عليه من البناء للرفيع هذا على التوجيه الثاني واما على التوجيه الاخير ان ذكر سمك السماء علة حاملة على اسناد بناء البيت الى ما اسند اليه وعلى كلا التوجيهين ففيه ذريعة الى تعظيم شأن الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد (او تحقيقاً) لشان الخبر (نحو ان التي ضربت بيتاً مهاجرة ﴿ بكوفة الجند غالت ودهاغول) قوله مهاجرة حال والكوفة هي البلدة المشهورة وانا اضيفت الى الجند لمقام الجند فيها في ذلك بناء على المبتدأ من قبيل الكشف والايضاح اذ لا يحتمل الخبر عدم البناء على المبتدأ فتدبر

٧ الحكاية السابقة في المفتاح
من تمة حكاية عدى الاانه
انما فصلها عنها لكونها
مثالا على حدة.

ذكر الموصول الذي فيه ابهام مع صلة التي فيها تطويل ولا يخفى ان في كل منهما شوقا وطلباً
(لما سيرد عليه) من الخبر عن الموصول فيكون المخاطب بهما منتظراً الى ما بعده فيمكن
في ذهنه عند وروده اشد تمكن لما مر من ان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بل اتعب
كقوله * والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جاد * قيل اراد به آدم عليه السلام
او ناقة صالح عليه السلام او ثعبان موسى عليه السلام او قنقنس او الفأر الذي يتولد
من الطين في بلاد مصر عند غليان الماء والحق ان المراد به المعاد الجسماني لان البيت
من قصيدة يرثى بها فقها حنفياً وبدليل ما قبله وهو * بأن امر الآله و اختلف الناس *
فداع الى ضلال وهاد * ٩ ولا يخفى ان في قوله حارت البرية تشويق المخاطب الى الخبر
بحيث يأخذ منه مكانه اذا ورد (السادس) من وجوه المرجحات (بناء الخبر)
عن الموصول (عليه) اى على الموصول قال السكاكى او ان توى بذلك الى وجه
بناء الخبر الذي تنبيه عليه ثم قال ويتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما يجعل ذريعة
الى التعريض بالتعظيم * واختلف الشراح في تفسيره منهم من قال اراد بوجه بناء الخبر
علة انتساب الخبر الى المسند اليه اى في نفس الامر وذلك بأن الوجه بهذا المعنى لم يوجد
في بعض الامثلة المنفرعة على الايماء كقوله * ان الذى سمك السماء * وان التى ضربت وان
الذين ترونها وان الذى الوحشة في داره * ومنهم من فسر الوجه بطريق الخبر
وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عمك اى على طريقه وطرزه فالمعنى ان تأتى
بالموصول مع الصلة للإشارة الى ان بناء الخبر عليه من أى طريق وجنس
من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتى بفتحة الكلام
على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالار صاد في علم البديع ورد ذلك * اما واولا فلانه
يقتضى استدراك لفظ البناء لان الذى له طرق واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لباؤه
* واما ثانياً فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني
المنفرعة على الايماء اقول هذا الرد مردود اذ ليس مراده بالبناء بناء الخبر على المبتدأ
بل بناؤه على اجزائه بناء على انه يصح استعمال البناء بين الكل والاجزاء كما يقال البيت مبنى
على اللبنة والاجزاء اى مشتمل عليها و اراد بالاياء الى طريقه الاشارة من اول الامر الى
جنس اجزاء الخبر لا الى صورته وعوارضه فعلى هذا يكون مراد السكاكى بالبناء المضاف
الى الخبر المعنى الثانى وبقوله الذى تنبيه عليه المعنى الاول * وانما وصفه به للكشف
والايضاح فقط بل للاشارة الى ان الاشارة المذكورة انما يكون بينهم من بينه للكشف فقط
ولذا تركه صاحب الايضاح فظهر من هذا انه لا استغناء عن لفظ البناء اصلاً لوترك هذا
القيدر لربما توهم طرق الخبر من حيث العوارض كالتأكيذ والاطناب وغير ذلك ثم ان معنى

٩ ونقل عن تلميذ الشاعر
ذكرة في تنويره وهو شرحه
لديوان استاذه المسمى
بسقط الزندان المراد حيرة
الناس في خلقه آدم عليه السلام
من الجاد الذى هو التراب
والمراد بالشاعر ابو العلاء
المعرى صاحب سقط الزند
والمراد بتلميذه خطيب
تبريز صاحب تنوير السقط
ولا يخفى عليك ان هذه
الرواية لا يعارض الدراية
المذكورة في الكتاب

٩ المرادوة من راد اذا جاء وذهب او من الارادة وهي ان تنارع غيرك في الارادة فتريد غير ما يريد او يروى غير ما يريد منه
٩ قال الفاضل الشربف في شرحه للمفتاح ﴿٦٥﴾ ولما كان في قول عدى ابن انت سوء أدب غاظه شريحاً فحمله على مفهومه الحقيقي

اعنى السؤال عن المكان
لكن السائل اراد به
هل لك فراغ بان لا سماع
قضيتنا فأجاب شريح بما فيه
غلاظة فقال بينك وبين
الحائظ اى انابين جهادين
اقول هذا الاحتمال لا يساعده
النقل والعقل اما النقل
فلان العدول الثقة
من المورخين ذكر وان
شريحاً كان مزاحاً ثم قالوا
ومن مزح شريح هذه
القصة وذكرها تمامها
فحينئذ يكون الجواب
المذكور مزاحاً لا غضباً
واما العقل فلان شريحاً
كان من اعلم العلماء في عصره
كما يشهد به مناقبه المذكورة
في كتب التواريخ والمحاضرات
وهو لا يغفل عن قوله صلى الله
عليه وسلم لا يقضى القاضي
وهو غضبان فان قلت
المزاح ايضا ممنوع للقاضي
قلت ذلك اذا اخرج
الى حد السفاهة بأن يكثره واما
اذا لم يكن كذلك فلا يكون
مذموماً بل هو سنة كالتقل
في سيره صلى الله عليه وسلم
انه كان يمزح احياناً والله اعلم

المرجحات (الاخفاء) عن غير المخاطب بإبراده موصولاً حيث يعرف الحاضرون
باسمه ولا يعرفون على وجه انتساب الصلة الى المخاطب (الرابع) من المرجحات
(زيادة التقرير) اى القصد الى زيادة التقرير اما للخبر اى ثبوت المسند للمسند اليه
او المقصود من الحكم او المسند اليه فقط ثم ان المص اوردمثالاً لهذه الثلاثة الاخيرة وقال
(نحو) قوله تعالى (وراودته) ٩ اى راودته يوسف عليه السلام الامراة (التى هو)
اى يوسف عليه السلام (فى بيتها) اى فى بيت تلك الامراة حيث لم يقل وراودته
زليخا او امراة العزيز اما الاستحسان التصريح بالاسم فى حكم المرادوة والاحتياط فى طلب
المواقعة واما للاخفاء عن الغير لئلا يتوهوا واما لزيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه
فان كونه فى بيتها وتمكنها من مشاهدة جلاله حيناً فحيناً مما يحتمق مراودتها هذا ما اختاره
المص او لزيادة تقرير المقصود لان امتناعه منها مع كمال قدرتها عليه يدل على نزاهته
وطهارته ذيله جداً وهذا مختار صاحب الايضاح واما لفظ السكاكى فمحتمل لكلا الوجهين
او لزيادة تقرير المسند اليه اذ بانضمام الاوصاف على خصوصية المسمى يتقرر المسند اليه
زيادة تقرير وقيل اختار فى الآيه الموصول اذ يجوز الاشتراك فى علمها و ارادة الجنس
فى امراة العزيز بخلاف الموصول وفيه ان الاشتراك يدفع بالاضافة نحو زيدنا
او الموصوفية نحو زيد التاجر فلا يتعين الموصولية وايضا اضافة امراة العزيز يتعرف
بالعهد فلا يحتمل الجنس فالوجه ما سمعته * ثم اعلم ان العدول عن التصريح لا يختص
بالمسند ولا بالمسند اليه بل هو باب من البلاغة يجرى فى كل فن ومن ألطف هذا الباب قول
الشاعر * نالت لترب معها جالسة * فى قصرها هذا الذى أراه من * نالت ففى يشكو الغرام
عاشق * قالت لمن قالت لمن * ومنها ما يحكى عن شريح انه قال لرجل انكربعد الاقرار
عنده شهد عليك ابن اخت خالتك عدل عن التصريح بنسبة الخماقة الى المنكر * ومنها
ما يحكى عنه ايضا ان عدى بن ارطاة أتاه ومعد امراة له من اهل الكوفة يخامها فقال
عدى ابن انت ٩ قال بينك وبين الحائظ قال انى امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق قال
قدمت العراق قال خير مقدم قال تزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال انها ولدت غلاما
قال ليهنك الفارس ٣ قال اردت ان انقلها الى دارى قال المرء احق بأهله قال قد كنت
شرطت لها وكرها ٧ قال الشرط املك قال اقض بيننا قال قضيت قال فعلى من قضيت قال
على ابن املك عدل عن لفظ عليك لئلا يواجهه بالتصريح على الخماص من القضاء عليه
كذا فى المفتاح ذكر كمال الدين الدميرى هذه الحكاية ٦ فى كتاب حيوه الحيوان بزيادة
٤ وهى قوله بشهادة من قال بشهادة ابن اخت خالتك أوردتها بعد قوله فعلى من قضيت
قال على ابن املك (الخامس) من المرجحات (توجيه ذهن) اى ذهن المخاطب بسبب

٣ اى الراكب على الفرس وهذا دعاء للولد بلوغه حد الفروسية وكونه شجاعاً * ٧ الوكر عش الطائر والمراد ههنا البلد *
٦ وكذا ذكر الامام الياقنى فى تاريخه على نحو ما فى حيوه الحيوان * ٤ فعلى هذه الزيادة يكون ٧ (معانى) (٩)

انه قد يقصد بالتعميم تحسين الحال كقوله تعالى اذارأيتهم حسبهم لؤلؤا منثورا واذارأيت
ثم رأيت نعيمان وملكا كبيرا (و) يختار (الموصول) اى يترجم على سائر المعارف (لوجوه)
سته (الاول) منها (ان لا يعلم منه) اى من شخص يعبر عنه بالموصول سواء كان مسندا
اليه او مسندا (المخاطب) بالكسر اى المتكلم (او المخاطب) بالفتح اى السامع (او هما) اى
المتكلم والمخاطب معا (غير ذلك) المذكور اى النسبة المعلومة الانتساب الى ذلك الشخص
حيث لا يعلم الشخص ولا ما يدل على الشخص غير النسبة المذكورة نحو الذى كان معك
امس رجل فاضل فالقائدة فى الاشارة اليه بهذه الجملة المعلومة الانتساب اما تفخيم شأنه
او تحقيره على حسب تلك الجملة * واعلم ان المسند اليه اذا لم يكن معلوما غير انتساب النسبة
المعلومة اليه لم يكن معلوما بخصوصه بل بوجه كلى وقد عرفت ان الموصولات موضوعة
بازاء النسبة المخصوصة وخصوصية النسبة ليست بالخصوصية الطرفين وايضا لم يكن
حينئذ بين الجملة الواقعة صلة والواقعة صفة فرق اذ الجملة الواقعة صفة معلومة الانتساب
ايضا الى غير معين ولهذا لا تقع صفة الالانكرة فظهر من هذا ان الموصول اشارة الى
جملة معلومة الانتساب الى معين بشخصه وان استعمل فى غير المعين كان ذلك لتزليل غير
المعلوم منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية لا يخفى على من له ذوق سليم ولغفول المصنف
عن هذه الدقيقة جعل مفهوم الموصول كليا كامر واما ما وقع فى عباراتهم عند ترجيح
الموصول على سائر المعارف مثل ان لا يكون لك منه امر معلوم سواء فليس معناه عدم معلومية
الشخص المنسوب اليه الجملة بشخصه بل عدم معلوميته بطريق من طرق التعريف سوى
الصلة مثل ان لا يعرف علمه واصله الى شىء آخر وغير ذلك ولا يلزم من عدم معلومية
طرق التعريف عدم معلومية الشخص بخصوصه كما توهم * ثم اعلم ان عدم العلم بالمسند اليه
او المسند سوى انتساب الجملة اليه على اقسام احدها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سوى
الصلة بخلاف المخاطب وثانيها عكس هذا وثالثها ما لم يكن للمتكلم امر معلوم سواء كان
للمخاطب ايضا او لا ورابعها عكس هذا وخامسها ما لم يكن لواحد منهما امر معلوم
سواها * مثال الاول الذى كان معك امس لا اعرفه * ومثال الثانى الذى كان معنا رجل
عالم فاعرفه * ومثال الثالث الذين فى بلاد الشرق لا اعرفهم * ومثال الرابع الذين فى بلاد
القرب لا اعرفهم * ومثال الخامس الذين فى بلاد الهند لا اعرفهم هذا ما ذكره ولعل
القسم الثانى والرابع والخامس محمول على خلاف مقتضى الظاهر كما عرفت (الثانى) من
المرجمات (استهجان التصريح) بالاسم لكونه من الاسماء المذمومة او لكونه مما يتشأم به
كما تقول الذى كان معك امس كذا ولا تقول حظلة كذا او تقول الذى لم يسجد لادم كذا
ولا تقول ابليس كذا ومنهم من عم استهجان التصريح بالاسم لما يكون عظيم الشأن لكنه
مستهجن جدا لان ذلك يصلح ان يكون علة الحذف لاعلة الموصولية (الثالث) من

٧ وجه الاستهجان ان عظم
الشان يرجع الى المسمى
فينا فى التصريح ولو بطريق
الموصولية بخلاف الاستهجان
فانه راجع الى الاسم فيدفع
بذكر الموصول مكانه

سواء كانت لفظية كما في قوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس اى لا بوى الميت
 بدلالة السباق والسياق او معنوية كما في قول الصياد لرفيقه ارم وقد هرب والمراد
 بالاحوال ما يعنى اللفظية لا ما يقابلها كما توهم ٣ واعلم ان العلة المرجحة لضمير الغائب
 امران * الاول الحضور في ذهن السامع لانه اذا لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة
 الاعلى خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشأن وضمير باب نعم والثاني قصد الاشارة الى
 ذلك الحاضر لانه اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من حيث هو حاضرا لم يعبر عنه
 بضمير الغيبة ايضا كقولك ان جاءك وزيد فقد جاءك فاضل كامل حيث قصد الاشارة الى فضله
 وكاله لا اليه نفسه نعم مع وجود الامرين المذكورين قد يترك الضمير اجراء على خلاف
 مقتضى الظاهر كقولك جاءنى رجل فقال الرجل باللام مكان هو (الثانى) من تلك
 الوجوه (حكاية المتكلم) اذا كان المقام مقام الحكاية والتعبير عن نفس المتكلم كقول
 على كرم الله وجهه * انا الذى سمئى اى حيدره * ضرغام آجام وليث قسوره (الثالث
 تخصيص المخاطب) بتوجيه الكلام اليه من بين امثاله اذا كان المقام مقام التعبير بالمخاطب
 كما في قوله * انت الذى تنزل الايام مترلها * وتمسك الارض من خسف وزانزل قيل ٩
 ان نحو هذه المباحث وظيفه اهل اللغة او النحو الا انه اقتدى بصاحب المفتاح اقول انه
 من وظيفة علم المعانى وسنفضله في مباحث اسم الاشارة ان شاء الله تعالى واعلم انه لما سبق
 الى الاوهام ان التعدد ممكن في الغيبة والتكلم دون الخطاب اشار الى دفعه بقوله
 (وحق الخطاب) ٧ بحسب اصل وضعه (ان يكون مع) مخاطب (معين) لوضعه وضعا
 عاما لكل معين من المخاطبين (وقد يعدل عنه) اى عن الحق ويوجه الى غير المعين
 (تعميما) له الى كل مخاطب لكن بعدم القصد الى معين فيشمل كل من يصلح له
 على سبيل الاحتمال لا بأن يقصد شموله لكل من يصلح ان يخاطب (وعليه)
 اى وعلى هذا التصحيح (يجعل) قوله تعالى (ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا
 رؤسهم عند ربهم) حيث لم يذكر فاعل ترى الذى هو المخاطب (كأنه) اى
 كأن مفعول ترى اعنى فظاعة حال المجرمين (لوضوحه) اى لبلوغه مرتبة يتمتع خفاؤها
 (استحق ان يخاطب به كل من يتأتى منه الرؤية) فلا يختص رؤية راء دون راء وذلك
 اشارة الى بلوغ فظاعة حالهم الى مرتبة لا يخفى على كل من يتيسر منه الرؤية وجواب لو
 فى الآية محذوف اى لرأيت امر عظيما واستعمال اذهننا لكون المترقب من الله تعالى
 مقطوعا به ويحتمل ان يكون المخاطب محمدا صلى الله عليه وسلم ولولتتى فعلى هذا لا يكون
 الآية مما نحن فيه وامثال هذه الآية كثيرة فى القرآن من نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار
 ونحو ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ونحو ولو ترى اذ المجرمون موقوفون عند ربهم واعلم

٣ المتوهم علامة الشيرازى
 فى شرح المفتاح
 ٩ نقله عن المصنف تليذه
 كمال الدين الكرمانى فى
 شرحه للكتاب
 ٧ لم يرد بالخطاب صيغته بل
 المعنى اللغوى اعنى المخاطبة
 فلذلك اورد كلمة مع اذلو
 اراد الصيغة لاستعمل اللام
 بتقدير الوضع اى حق
 الخطاب ان يكون موضوعا
 لمعين وهذا هو السر فى
 اختيار كلمة مع فتأمل

الوضع العام سلبنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يشرف الله تعالى بعض عباده المقربين ويجعله عالماتك الحقيقة المخصوصة المقدسة قدر ما يوضع له العلم وان لم يمكن معرفة كنهه هذا كله على تقدير كون الواضع هو الخلق اما اذا كان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال اللهم الا ان يقال الكلام في احضاره بعينه في ذهن المخاطب الذي هو المقصود من الاعلام ويمكن ان يقال لا استحالة في احضاره بعينه اى على وجه يمتاز عن غيره بحيث لا يشترك فيه ذات اصلا والمقصود من الاعلام هذا القدر لا غير على ان الادلة المذكورة يفيد صحة العلية لا ثبوتها اذ لا طريق لثبوتها الا تصور حقيقته والاشارة بان الاسم موضوع بازائها وذلك تمتع للمعرفة ويمكن ان يقال لا امتناع في تصويره بحيث يمتاز عما عداه وذلك القدر يكفي في ثبوت العلية * واما على الثانى فلجواز التأويل فيما ذكره بتضمن معنى المعبودية باعتبار اصل اشتقاقه او معنى الالوهية وصفات الكمال باعتبار ما اشتهر به الاسم فتقدير الكلام وهو المعروف بالمعبودية أو بالالوهية في السموات والارض او باعتبار ما يدل عليه التركيب الحصرى من التوحيد والتفرد بالالوهية او باعتبار ما تقرر عند الكل من مقولية هذا الاسم عليه خاصة * واما على الثالث فلان جريان احكام الاشتقاق فيه لا يستلزم وجوده لانه مصحح الاشتقاق لا موجهه ولا يلزم من وجود مصحح الشيء وجوده الا يرى ان لفظ على علم مع امكان اعتبار اشتقاقه من معنى العلو وليس بوصف حال العلية واما اعتباره كذلك حال الوصفية فغير مناسف للعلية حال الاسمية واذا عرفت هذا التفصيل فلعلك تحكم بكونه علما حقيقة لا بطريق الغلبة من غير توقف وتردد لانه لما بطلت الوصفية تعينت العلية اذ لا قائل بالواسطة على ان ما ذكره من الامارات الثلاث لكونه علما سالم عن المعارضة * ثم اعلم ان فى اشتقاق لفظة الله مذاهب فهم من تورع عن بيان مأخذه والفحص عن وجوه اشتقاقه وهو الطريق الاسلم ومنهم من ارتكب ذلك وتشعبت الآراء هناك وهذا هو المذهب الاحكم حيث قيل انه من اله اذا تحير ودهش أو اذا دام وثبت أو اذا رجع اليه واعتمد عليه او اذا سكن اليه او من وله اذا تحير وطرب أو اذا فرغ ولجأ او من اله بفتح اللام بمعنى عبد أو بمعنى ارتفع او من لاه بمعنى احجب او بمعنى استتار وعلى كل هذه المذاهب اخذ من الوجوه المذكورة لفظة الله ثم غلب هكذا معرفا باللام على الذات المعبود بالحق اى على الذات المشخصة لانه المتبادر من الاعلام الغالبة لندرة علم الجنس جدابل قيل اعتبر علم الجنس لضرورة الاحكام لالكونه حقيقة من الاعلام فثبت ان لفظة الله من الاعلام الغالبة نظرا الى اصله اعنى الاله ومن التخصه بعد حذف الهمزة اذ لا يصح اطلاقه على غيره تعالى لالغة وذلك ظاهر ولا شرعا فهذا اظهر من ان يخفى وتام تحقيق هذا المقام لا يحيط بها الخاطر ولا يضبط اسرارها الا الحكيم الفاطر جعلنا الله واياكم من الواسين من الاسم

خروج الاعلام المشتركة واجيب بالتزام خروجها واما على ما فسرناه يكون معناه احضاره بطريق خاص اى بوضع واحدا مطلقا فلا يرد الاعتراضان المذكوران رأسا ٦ واعلم ان العلم يتنازع عماده بقيود اما عن المنكرات واسماء الاجناس بالاحضار بشخصه اذ الاحضار فيها بجنسه وعن المعارف الدالة على الشخص في المرة الثانية كالمهد الخارجى وضمير الغائب والموصول بقيد الابتداء وعن المعارف الدالة عليه ابتداء كالمضمر المتكلم والمخاطب والموصول وغير ذلك يكون ذلك الاحضار بطريق يخصه فدخل في التعريف الاعلام المشتركة بناء على احضارها الاشخاص بعينها بوضع واحد ٤ وما يعرض له من الاشتراك بحسب الموضوعين لا يخرج عن اطلاق العلمية عليها فاذا اطلق عليها العلم ينبغي صدق تعريفه عليها حتى يكون جامعا وانما ذكر المصنف القيد الاول لكونه مما لا بد منه في الاحتراز كما عرفت وليس بمجرد تحقيق مقام العلمية كما توهم وترك القيد الثانى للاستغناء عنه بالثالث الا انه لو ذكره اشارة الى مراتب التعريف كما فعله السكاكى لكان احسن وذلك لان اول مراتبه التعريف الجنس ثم الشخصى الذى يكون بواسطة تقدم الدلالة عليه ثم ما يصح اطلاق الاسم على غيره بوضع واحد ثم ما لا يصح الاطلاق على غيره الا بوضع آخر كالعلم ومثاله (نحو الله ولى الذين آمنوا) فان لفظة الله علم لذاته تعالى مستجمع لمعانى جميع اوصافه الكاملة واسمائه الشريفة ما علم منها وما لم يعلم * اعلم ان المذاهب تشعبت والاراء تفرقت في علمية هذه اللفظة الشريفة والكلمة اللطيفة فصرفت عنان العناية والاهتمام بعون الله الملك العلام الى التعرض لتفصيلها وتحقيقها وان كانت المناسبة ههنا قليلة والنظر عن ادراكها قليلة * شعرة وان كان هذا الدمع يجرى صبابة * على غير سعدى فهو دمع مضيع * فأورد العقل القاصر ما حضر عنده من مكتسبه وسموعه على ما قيل جهد المعل سكب دموعه * فاعلم ان العلماء اختلفوا في علمية هذا الاسم ففهم من قال انه علم حقيقة اصالة ومنهم من قال انه من الاعلام الغالبة * دليل الفرقة الاولى انه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد من اسم يجرى عليه صفاته وهو هذا ولانه لو كان وصفا لم يكن قول لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة * ودليل الفرقة الثانية ان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر حقيقى او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يبدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر فى المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة * ثم نقول وعلى كل من ادلة الفرقة الثانية ارادات اما على الاول فالانا لانسلم ان وضع العلم يتوقف على تصور كنه الحقيقة لجواز تعقل الذات بوجه من وجوهه ويوضع الاسم لخصوصه كافي

٦ اما الاعتراض الاول فلانه يصدق على سائر المعارف واسماء الاجناس والمنكرات الاحضار بوضع واحد واما الاعتراض الثانى فلان الاعلام المشتركة يصدق عليه الاحضار بوضع واحد وان وجد الاشتراك وعدم الاحضار بأوضاع أخر ولا يخفى ان دخول الاعلام المشتركة فى التعريف اولى من خروجها ويصدق عليها العلم فيجب صدق تعريفه عليها وما عروض الاشتراك فلا يجعلها نكرة حتى يلزم خروجها بل يجعلها شبيهة بها * ٤

٤ لانها يحضر الشخص بعينه بطريق يخصه وهذه وان عرض لها الاشتراك من عارض لكنه لا يضر فى صدق التعريف وان صار فى حكم المنكرات لعارض كالمهد الذهبى كما عرفت * ٤

لان الواضع وضع اسم الاشارة كهذا وذلك للدلالة على كل مشار اليه مخصوص ومعنى للدلالة عليه ارادتك اياه مع حضوره عندك سواء وقع منك اشارة حسية او لا وقد يطلق الاشارة على هذا المعنى الاعم (واما الى نسبة معلومة له) اى للسامع بحسب اعتقاد المتكلم (اما خبرية) تلك النسبة (وهو الموصول) فالاشارة ههنا عقلية اذ الحسية لا يمكن للامور الذهنية ولما وجب سبق علم المخاطب بضمون صلة الموصول اذ الواضع وضعه لكل خصوصية من النسب الخبرية الموجودة في الذهن فلا بد في تحقيق مدلوله من وجود نسبة خبرية معينة في ذهن المخاطب حتى يمكن الاشارة العقلية اليها ولهذا ايضا تعين كونها خبرية اذ الطلية والانشائية غير معلومة الوقوع قبل الخطاب (اولا) يكون النسبة خبرية بل اضافية بأن يكون الاشارة الى شئ باعتبار تعلقه بشئ آخر معين بحيث لم يدخل ذلك الآخر في الاشارة وانما قيدنا بهذه الحثية لاجراج النسبة التقيدية فان التقيد داخل فيها (وهو) اى اللفظ الدال على النسبة المذكورة (الاضافة) اى لفظ يشتمل على الاضافة ولوقال وهو المضاف او هو الاضافة لكان اولى (لكن الاضافة الى غير المعين لاتفيد تعينا) لان غير المعين لا يجعل ماضيف هو اليد معينا (فهو) اى المعين بالاضافة (المضاف الى احد الخمسة) اى الاقسام الخمسة من المعارف التي مر ذكرها اضافة معنوية غير النداء فان المنادى لا يقع مضافا اليه لكونه انشاء ولهذا لم يذكره عند تفصيل المعارف فيما سيجي * اعلم ان المصنف رحمه الله فرق بين الموصول والمضاف وبين الضمير واسم الاشارة بأن الموصول لا يفهم منه العالم بالوضع الا الامر الذي هو آلة لملاحظة الشخصات وهو كلى وان الصلة لا بدل الاعلى انتساب مضمون الجملة الى ذات غير معين وهو كلى ايضا وتقيد الكلئ بالكلئ لا يفيد الجزئية بالنظر الى فهم السامع وان كان جزئيا في نفسه بخلاف قرينة الخطاب والحس فان كلامهما يفيد التشخص فلذلك كان المضمير واسم الاشارة جزئيين والموصول كليا هذا غاية ما يتكلف لتصحح كلامه والافالمبادر من كلامه هناك كونه كليا بالنظر الى نفسه ايضا ولما كان فساد ظاهره اولنا كلامه بما ذكرناه ومع ذلك ففي كون المفهوم منه كليا عند المخاطب حال الاستعمال بحثا وذلك لان الموصول موضوع وضعا عاما لموضوع له خاص اعنى كل نسبة شخصية معلومة للمخاطب في نفسها واما المجهولة فلا يصح ايرادها موصولا الاعلى خلاف مقتضى الظاهر بتزليل المجهول منزلة المعلوم لاعتبارات خطابية ثم ان شخصية النسبة ومعلوماتها بشخص شئ من الطرفين ومعلوماتها عند المخاطب اما حسا او بالقرائن فحينئذ لا بد فيما وضع له الموصول عند الاستعمال من خصوصية النسبة والطرفين ومن معلوماتها ومعلوماتية الطرفين

٣ والتذكير لعدم كون الناء التانيث **٥٧** * **٦** قال بعض من تلاميذ المصنف نقلا عنه ذكر في رسيلته في مسائل شتى

في علم النحو الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ان علم الجنس كاسامة وضع للمعين بجوهره واسدوضع للمعين ثم جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام وبهذا صرح ابن مالك هذا كلام ذلك البعض **٥٨** **٧** اذ دلالة جوهر اللفظ مطابقة ودلالة الحرف تضمن ودلالة القرينة التزام **٥٩** قيل القرينة في الضمير الغائب لفظ يفسره ذلك اللفظ سواء كان قبله لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه اولفظا لامعنى نحو ضرب زيدا غلامه او معنى لالفظا نحو ضرب غلامه زيدا وبعده وهو اما جملة كافي الضمير الشأن او مفرد منصوب على التمييز كافي باب ربه رجلا ونعم رجلا زيد او مفرد جار عليه وجوه الاعراب كافي باب التنازع نحو ضربني واكرمت زيدا ويفسره سياق الكلام كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير عائد الى العدل الدال عليه اعدلوا او يفسره ما استقر في النفس كقوله تعالى انا نزلناه فان الضمير عائد الى القرآن ولم يتقدم له ذكر ولا لفظ يدل عليه **٥٩**

بلام الجنس الموضوع لتعيين الحقيقة من حيث هي باعتبار التعيين (و) بين (اسامة) التي هي علم لجنس الاسد والعلم ايضا موضوع باعتبار التعيين (ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علمه) اي علم الجنس مع اتحادهما في المعنى (قلت اسامة تدل على المعين) من حيث هو معين (بجوهر لفظه) من غير ضمنية لفظ آخر وفي بعض النسخ تدل على التعيين اي تعيين المشار اليه باللفظ وهذا اوضح (فلا يمتثل غيرا) اي غير ذلك المعين من حيث هو معين او غير ذلك التعيين لان المدلول عليه بجوهر اللفظ لا يمكن انفكاكه عنه (والاسد بخلافه) اي بخلاف اسامة **٣** (فان التعيين مستفاد) هناك (من اللام) لان جوهر اللفظ فيمكن انفكاكه عنه لا مكان نزع اللام عنه * ثم ان المصنف لما فرغ عن بيان العلة المرجحة للتعريف على التذكير والتنبية على تعريف التعريف **٦** وتميزه عن التذكير اراد ان يشرع الى بيان العلة المرجحة لخصوصيات المعارف فذكر اولا كيفية تقسيم التعريف الى اقسامه فقال (ثم نقول) في حصر المعارف (التعيين) الذي هو معنى التعريف (اما ان يفيد جوهر اللفظ) بحسب الوضع من غير حاجة الى زيادة لفظ آخر (وهو العا) الموضوع للذات المعينة اما الشخصية او النوعية من حيث هو معين (اولا) اي لا يفيد جوهر اللفظ بل يستفاد من خارج (فاما) ان يفيد (حرف) اي ما يفيد التعيين من الالفاظ ما حرف (وهو) تسمان (التعريف باللام) (و) (التعريف بحرف) (النداء) وانما يذكر التعريف بحرف الميم نحو ليس من ابرامصام في امسفر اما لفظه اول رجوعه الى اللام حقيقة اذ الميم انما يستعمل في بعض اللغات (اولا) اي اولا يكون (فالقرينة) اذ لو لم يوجد القرينة ايضا لامتنع الدلالة عليه باحدى الدلالات الثلاث **٧** ولادلالة معتبرة عرفا غير هذه وتلك القرينة (امافي) (نفس) (الكلام) (لا من خارج) (وهو الضمير) لانه وضع للدلالة على معين لكن يحتاج حصول مدلوله الى الكلام اي المخاطبة والمكلمة بين المتكلم والمخاطب لان تعيين مدلول الضمير انما هو بواسطة ما يرجع الضمير اليه **٩** وذلك اما لفظ مذكور صريحا او كناية كافي الغائب نحو زيد ضربته ونحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او المشاهدة والحضور كافي المتكلم والمخاطب ولا يخفى ان المشاهدة والحضور حاصل في التكلم ومنهم من فهم من قوله امافي الكلام حصول القرينة في نفس اللفظ فاشتبه عليه حصول القرينة في اللفظ في التكلم والمخاطب لكنه فهم في قوة الوهم وكأنه لم يطالع الرسالة الوضعية للمصنف حيث قال فيها فالقرينة ان كانت في الخطاب (اولا) يكون تلك القرينة في الكلام بل في خارج (ولا بد من اشارة) اذ التعيين راجع الى معنى الاشارة فتلك الاشارة (اما اليه) اي الى المعين نفسه (وهو اسم الاشارة) ولا يخفى ان الاشارة الى نفس المعين الموجود في الخارج اما حسية اي حاصلة بالآلات الجوارح او

٩ واحسن التقريرات في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشف ان الحقيقة ﴿٥٦﴾ الحاضرة في الذهن وان كانت عامة بالنسبة الى

افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقة فنقول اللفظ الموضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد معها اسم الجنس والموضوع لها باعتبار حضورها الذهني مع قطع النظر عن افرادها علم الجنس ونظيره المعروف بلام الجنس والموضوع لها باعتبار وحده منتشرة هو النكرة ونظيرها المعروف بلام العهد الذهني والموضوع لها باعتبار وحده معينة هو العلم الشخصي ونظيره المعروف بلام العهد الخارجي فظهر الفرق بين المعروف بلام الجنس وعلم الجنس واسم الجنس والنكرة هذا ما ذكره ٤ فان قلت ان الاصل في الالفاظ الوضع بازاء الامور الخارجية لا الذهنية والالكان اطلاقها على الامور الخارجية مجازا فيكون وضع اللام ايضا بازاء الخصوصيات الخارجية قلت لانسلم ان وضع اللام كذلك بل وضعت لمجرد تعيين مدخوله وايضا عدم وضع جميع الالفاظ بازاء الامور الخارجية ممنوع فان منهما ما وضعت بازائها كلالعام الشخصية وسائر ما وضع بازاء الذوات ومنها ما وضع بازاء الامور الذهنية كلالفاظ الموضوعه بازاء الحدث كالمصادر بل سائر اسماء الاجناس عند اهل الحق ٥ (بلام)

والتعريف حتى غفل كثير من الفضلاء عنه ولم يفرقوا بينه وبين النكرة وايضا لما كانت الاحكام الخارجية اصلا عند علماء الاصول جعلوا العهد الخارجي اصلا ٩ واما علماء المعاني جعلوا تعريف الحقيقة اصلا لان بحثهم عن الاحكام الوضعية والمجازية فلا مخالفة بينهم * الثانية ان للام للتعريف بالوضع والتعريف تعيين مدخول اللام كما حقق فاذا دخلت على الجنس يكون تعيين الحقيقة من حيث هي واما اذا جرى عليه احكام مجرى عليها حال كونها في ضمن الافراد يحمل على الفرد بقرينة نفس الحكم فيثبت ان وجد قرينة اخرى دالة على خصوصية فرد معين فهو العهد الخارجي والافتحمل على وجودها في ضمن جميع الافراد لتلايتهم ترجيح احد الامور المتساوية بلا مرجح عرفا ثم ان صلح ثبوت الحكم لجميع الافراد يسمى استغراقا وان لم يصلح لذلك ايضا يسمى عهدا ذهنا * الثالثة ان المعروف بلام الجنس يدل على تعريف الحقيقة بحسب الوضع لما عرفت ونحوه علم الجنس كاسامة والعهد الخارجي بحسب قرينتين قرينة ناشئة عن خصوصية الحكم الدالة على وجود الحقيقة في ضمن الافراد ثم قرينة اخرى على وجودها في ضمن فرد معين كتقدم الذكر صريحا او كناية ودعوى الوضع الجديد بازاء الخصوصيات ليست مما يمكن اثباتها فضلا عن الظهور كما هو المشهور عند الجمهور ٧ ونظيره علم الشخص كزيد وقرينة الاستغراق قرينة الحكم الدالة على الفرد وقرينة ارادة جميع الافراد كامر ونظيره كل مضافا الى نكرة ولامنافة بين دلالة الاسم على الحقيقة والاستغراق على الكثرة وذلك ظاهر واما القائلون بدلالة الاسم على الفرد المنتشر فاما يقولون بتجريد عن معنى الوحدة عند دخول اللام او يدعون ان شمول الاستغراق على سبيل البدل ولا يخفى ما في هذين التوجيهين من التكلف وللعهد الذهني قرينة الحكم وعدم قرائن العهد الخارجي والاستغراق ولا يجب كون القرينة وجودية اذ لانعنى بها الا ما يدل على المراد ونظيره النكرة كرجل منونا اذا انتقش هذه المقدمات على صحائف خاطر فاعلم ان الاسد مراد به الحقيقة معناه تعريف الحقيقة فان اراد اتحاد مؤداه مع اسد الذي هو اسم الجنس حقيقة مع قطع النظر عن اللام فالامر كذلك لكن الاختلاف فيما ليس بالاعتبار بل بوجود اللام وعدمه ولئن سلم ذلك لكن لا يصح الحكم بتقاربهما وتجويز وصفه بالنكرة لان ذلك في العهد الذهني دون تعريف الحقيقة وقد عرفت الفرق بينهما وان اراد اتحاد حقيقة مع كونه مع اللام فذلك فاسد جدا وان اراد بأسد النكرة فالفرق بينه وبين المعروف باللام غير محتاج الى البيان بعد ما ذكر الفرق بين النكرة والمعرفة سابقا وغاية ما يتكلف لتصحیح مقاله ان يقال مراده اسم الجنس والمعرف باللام مراد به الحقيقة ثم الفرد مع عدم قرينة العهد الخارجي والاستغراق كما اشرفنا اليه عند شرح كلامه وتحقيق مراده (فان قلت فعرفني الفرق بين الاسد) المعروف

ما وضع بازاء الامور الذهنية كلالفاظ الموضوعه بازاء الحدث كالمصادر بل سائر اسماء الاجناس عند اهل الحق ٥ (بلام)

(ولذلك) اى ولاتحاد مؤداهما وعدم اختلافهما الا باعتبار (حكم) في علم النحو (بتقاربهما) اى بتقارب اسم الجنس النكرة والمعرف بلام الجنس المعبر في ضمن الافراد باجراء حكم ثابت لها بعد عدم قرينة العهد الخارجى والاستغراق (و) لذلك ايضا (جوز) عند النحاة (وصف المعرفة) باللام (بهذا التعريف) اى تعريف الحقيقة المفقود فيها التريثان المذكوران (بالنكرة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم) حيث جعل غير الذى هو النكرة صفة للموصول الذى لا عهد فيه ولا توقيت ولا فرق في الحكم المذكور بين الموصول وذو اللام مع المناسبة بينهما في ان كلا منهما يعرفان بالقلب من غير انضمام العين كما في اسم الإشارة ولذلك اتى لبحث المعرفة باللام مثالا من الموصول واما المناقشة بأن لفظ غير اذا شهر المضاف بمقايرة المضاف اليه صار معرفة وبأن تعريف الذين انعمت عليهم ليس مما نحن فيه فبعد تسليمها الامر فيه سهل لان التمثيل للتفهم للتحقيق ٩ (و) لذلك الاتحاد ايضا (قيل في قوله) * ولقد امر على اللئيم يسبنى (فضيت ثمة قلت لا يعينى) ان يسبنى صفة اللئيم لا حال) عنه فينبغى ان يجعل اللئيم ايضا في حكم النكرة اذ لا يتيسر المرور على الحقيقة من حيث هى وكذا لا عهد ههنا وايضا لا يمكن المرور بجميع اللئيم فتعين الحمل على لئيم من اللئيم فرجع الى معنى النكرة الا انهم قديما عملون معها معاملة المعرفة ايضا نظرا الى جانب اللفظ معنى البيت انى امر فى كل وقت على لئيم من اللئيم صفة انه يسبنى فضيت غير ملتفت اليه والى قوله قائلانه يريد غيرى وثمة بالتاء مخصوصة بعطف الجمل وصيغة امر لا فائدة ان هذا بتحيتى الدائمة وعادى المستمرة ولهذا المعنى ايضا اختيار كون يسبنى صفة لا حالا اذ سب اللئيم دائما لا يحصل على تقدير الحال وما قيل انما لم يجعل حالا اذ يجب تقديمه على ذى الحال النكرة فمنوع بأن هذا نكرة فى المعنى واما لفظا فيجرى عليه احكام المعارف ككونه مبتدأ وغير ذلك * واعلم ان ههنا كلاما آثرت ان نوضح بذكره هذا الباب وان كان كان فيه خلفا لا يجاز وعدا لا يجاز فى هذا الكتاب ولتقدم عليه عدة من المقدمات تتضمن كثيرا من الفوائد والنكات * الاولى ان اسم الجنس اسم للجنس اى موضوعه بازاء الحقيقة من حيث هى لا بازاء الفرد المنتشر المشتهر عند مشاهير المتأخرين وذلك لان الاسم اذا حلى عن عوارض التعريف والتنوين لا يدل الاعلى الحقيقة من حيث هى مثلا اذا قلت حبيب الى من الدنيا ثلاث دار فرس ثوب بالبناء على السكون على طريق التعداد صار معناه حبيبلى هذه الاجناس الثلاث واذا اعتبر معه التنوين صار دال على الفرد المنتشر وسمى نكرة كما اذا اعتبر معه اللام يدل على الفرد المعين ويسمى معرفة فظهر ان اسم الجنس كالجنس تحت نوعان متباينان من النكرة والمعرفة ولكون اكثر الاحكام وارادة في العرف على الافراد دون الحقايق خفى استعمال الاسم عاريا عن التكرير

٩ قال بعض الشارحين من تلامذة المصنف وقد عرضت هذه الشبهة على المصنف فأجاب عنها بأن المعرفة باللام تعريف الحقيقة لا توقيت فيه كما ان الذين لا توقيت فيه ايضا ولذلك يجوز وصفه بالنكرة كما في قوله تعالى الذين انعمت عليهم الآية ثم قال واقول هذا الكلام حسن لكن عبارة المصنف لا تنفي به هذا كلامه لكنك قد عرفت حقيقة الحال والعلم عند الملك المتعال سبحانه

لما قيل ان بين مصاحبة المعنى وملاحظته فرقا جلياً (وان كان) ذلك المعنى (لا يكون) في نفس الامر (الامينا) في الذهن (فان الفهم) اى فهم المعنى من اللفظ (موقوف على العلم بوضع اللفظ له) اى لذلك المعنى والالاستوى نسبة اللفظ الى المعانى وبالعكس فلا ينتقل منه اليها (و) لاشك ان (ذلك) اى العلم بالوضع (انما يكون بعد تصور اى تصور المعنى (وتميزه عنده عماعده) من المعانى اذ النسبة لا يتحقق الا بعد تصور الطرفين والتصور يستلزم التميز عن الغير * والحاصل ان كل معنى حاصل في الذهن متعين فيه باعتبار الواضع واللفظ النكرة يشير اليها باعتبار نفسه من غير تعرض لوصف التعين ولا بالتعرض لعدم التعين اذ لا يلزم من عدم اعتبار الشيء اعتبار عدمه واما اللفظ المعرفة فيشير اليه باعتبار وصف التعين فانضح الفرق اذا عرفت معنى التعريف فقد عرفت الخلل الواقع في كلام السكاكي وذلك لانه ان اراد بتعريف الحقيقة الذى هو بصددين معناه تحقيق معنى المضاف فقط فان اراد بالتالى الواقع في الاحتمال الثانى اعنى قوله لم يميز عن العهد انه لم يميز عن القصد الى الحاضر الذى هو معنى التعريف مطلقا فاللازمة مسلمة وبطلانها ممنوع لانه عين التعريف فكيف يجب التميز عنه وما ذكره ٩ من انه كيف يكون عينه مع انهم زعموا انه قسم لتعريف العهد فلا يجدى شيئا لانهم جعلوه قسماً له باعتبار المضاف اليه دون المضاف والكلام في المضاف ولا يخفى ان المضاف فيها متحد فلا امتناع في كون تعريف الحقيقة عين تعريف العهد وان اراد انه لم يميز عن القصد الى الحاضر مع كون الحاضر الحصة فلا نسلم الملازمة اذ مطلق التعريف ممتاز عن تعريف الحصة وان اراد بتعريف الحقيقة تحقيق معنى المضاف مع المضاف اليه فاللازمة المذكورة ممنوعة على التقدير الاول وبطلان التالى ممنوع على التقدير الثانى ومن قال انه اراد تحقيق معنى المضاف فقط وصحح الملازمة بأن مراده بتعريف العهد ليس شيئاً غير القصد الى الحاضر في الذهن فقد حفظ شيئاً وغابت عنه اشياء اذ لا يكفي تصحيح الملازمة بعد ان لم يثبت بطلان التالى ولزوم كون قسم الشيء عينه حينئذ مدفوع كما عرفت ٧ وههنا كلمات أخر لا يبنى بذكرها هذا المختصر ثم ان المص لمافرغ عن بيان حقيقة التعريف وتميزه عن التنكير اراد ان يزيل الاشتباه بين تعريف الحقيقة واسم الجنس فقال (وبه) اى بالتنبيه المذكور (يعرف الفرق بين اسد) الذى هو اسم الجنس الموضوع للحقيقة من حيث هى كاهو الحق (والاسد) الذى هو اسم الجنس المعروف باللام (مراداً به) اى باسم الجنس (الحقيقة) اى الماهية لا العهد ولا الاستغراق لان الفرق حينئذ ظاهر (و) به يعرف ايضا (ان مؤدا هما) اى مؤدى الاسد واسد بالحقيقة (واحد) وهو الحقيقة من حيث هى (وانما يختلف الاعتبار) وهو ان اسم الجنس مع اعتبار قيد الحثية والمعرف بلام الجنس مع اعتبار وصف التعين

(ولذلك)

٩ سيد الشريف الجرجاني

٧ والحاصل انه ان حمل كلام السكاكي في قوله واعلم ان تعريف الحقيقة على بيان معنى المضاف مع كون معنى تعريف العهد ما ذكره بطريق الحصر يتقرر عدم الامتياز بحسب الفرض وبحسب نفس الامر ايضا فيثبت الملازمة ولا يثبت بطلان اللازم وان حمل كلامه على بيان معنى المضاف والمضاف اليه معا فيعتبر الاختلاف الواقع في الحاضر حينئذ فلا معنى لارجاعه الى مجرد الاصطلاح فلا يثبت الملازمة المذكورة حينئذ لثبوت التميز باعتبار المضاف اليه تدبر فيه فانه من مداحض الافهام

مع زيادة خصوص الخبر وان لم يكن من قبيل التعريف والتكثير وما ذكر انما يراد لو اراد
السكاكي التمثيل وكلامه ظاهر فيما ذكرناه والله اعلم **تنبيه** وهو عندهم ما لو جرد النظر
عابده لفهم من السابق وهو ههنا تعريف حقيقة التعريف الممكن معرفتها بما سبق لكنه
اورد هذا دفعا للمعنى يشبه على كثير من الازهان ولقد اطنب السكاكي في تحقيقه
وحاصله انه ان اريد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتميزها عما سواها
كذلك لزم ان يكون اسماء الاجناس ايضا معارف لانها موضوعة للقصد الى الجنس
من حيث هي هي وسيجيء تحقيقه او القصد اليها مع اعتبار حضورها في الذهن
تحقيقا او تقديرا لزم ان يكون عين تعريف العهد الذي هو القصد الى الحاضر
في الذهن تحقيقا او تقديرا أو اريد به الاستغراق فيلزم الجمع بين المتناهيين لدلالة اللام
حينئذ على الكثرة ولفظ المفرد على الوحدة ثم ارتضى ان يكون تعريف الحقيقة احد
قسمى تعريف العهد بأن يكون تعريف العهد امامهودا حقيقة كما في العهد الخارجى
او منزلا منزله كما في تعريف الحقيقة ثم جعل الاستغراق قسما من تعريف الحقيقة واجاب
عنه صاحب الايضاح وتبعه جم غفير من الفضلاء بأنه يتميز عن العهد بأن المنظور في العهد
الخاصة من الماهية وفي الحقيقة نفس الماهية وورده الفاضل الجرجاني بأنه ليس فرقا في معنى
التعريف وهو الاشارة الى الحضور بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعنى
الحاضر فلا يكون فرقا مؤثرا وان اعتبر خصوصية الحاضر كان التقسيم بمجرد
الاصطلاح لا باعتبار حقيقة التعريف في نفسها وهو المراد من استشكل صاحب المفتاح
وهو الحق وهو ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وان المراد بتعريف الحقيقة
احد قسيمه وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه خطابي هذا ولما رأى المص ما في هذا التفصيل
والتحقيق من الخلل حقق المقام بما لا مزيد عليه من حسن التخصيص ولطف التقرير فقال
(التعريف) اى اداة التعريف لكنه ارتكب المجاز لوضوح القرينة (يقصده) اى
بالتعريف معنى (معين عند السامع من حيث هو معين) اى تشير بلفظ التعريف على معنى
تمتاز في الذهن عما عداه من المعاني لكن لا مطلقا لوجود مطلق الاشارة الى المعين في كل لفظ
بل من حيث هو متماز عن غيره اى تلاحظ في المشار اليه قيد التعيين مثلا اذا قلت رجل
تشير الى حقيقة الرجل المعلومة للمخاطب مع قطع النظر عن المعلومية واذا قلت الرجل
كان المشار اليه الحقيقة باعتبار معلومته (كأنه اشارة اليه) اى الى المعين (بذلك الاعتبار)
اى باعتبار انه معين عند كل احد (واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعنى)
المعين المتماز عما عداه ٧ (من حيث هو) معنى حاصل في الذهن (من غير ان يكون) في
اطلاق (اللفظ) على ذلك المعنى (ملاحظة تعين) اى تعين ذلك المعنى المعين في الذهن

٧ ومن خصص التعيين
بالسامع فقد قصر لما قال
صاحب الكشف في الحمد
اشارة الى ما يعرفه كل احد
من ان الحمد ما هو **عهد**

٩ فانه حكم ايضا مثلا زيد
قائم مشتق على حكيمين
احدهما صريحاً وهو اسناد
القيام اليه وثانيهما ضمناً
وهو انك تعلم انه قائم فانه
اسناد ايضا فان العلم فيه
مسند اليك ٤

٤ وانما قلنا عادة اذ يجوز
عقلا ان يكون تحقق العام
اقل بناء على ان المؤثر فاعل
مختار لا موجب بالذات
حتى يتوقف فيضه على
وجود الشرائط وارتفاع
الموانع لكن لما كان الجواز
المذكور غير واقع بحسب
العادة قيدنا القلة بها دفعا
لذلك السؤال ٥

٣ وانما قلنا في الاكثر دفعا
لما عسى يورد ههنا من ان
كون شروط العالم ومعاداته
اقل انما هو في التحقق
الخارجي لا في التحقق الذهني
اذ لعلاقة بين الصورتين
الذهنيتين بحسب تحققهما
في الذهن فجاز ان يحصل
صورة الخاص فيه بدون
صورة العام ولا تعاند بين
الصورتين الذهنية بل هي
متعاونة الا يرى ان الضد
اقرب خطورا بالبال مع
الضد منه بدونه ٥

البحث مع التطويل والاطناب وان لم يكن له تعرض في هذا الكتاب لكونه من مداحض
الافهام ومزالق الاقدام والله الموفق ﴿النوع الثاني﴾ من الفن الثاني من القانون الاول
من علم المعاني (في التعريف) اي تعريف المسند اليه والمسند بأقسامه الخمسة من العلم والمضمير
والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبالاضافة (و) في (التنكير) اي تنكير المسند
اليه والمسند ثم ان المصنوع قبل ذكر العلة المرجحة للاقسام المذكورة ذكر العلة المرجحة
لمطلق التعريف لتوقف ترجح الاقسام على ترجحه فقال (التعريف) اي جعل المسند اليه
والمسند معرفة (لا فائدة فائدة يعتد بها) اي تصادف موقفاً من السامع وتجد لديه قبولاً
لكونها مما يبعد ارتسامه في النفوس (فان الحكم) المستفاد من الاخبار (سواء كان) ذلك
الحكم مما استفاد من الخبر صريحاً وهو (فائدة الخبر او) غير صريح وهو (لازمها ٩ كلما
كان اخص) بخصوص احد الطرفين او كليهما بناء على ان خصوص النسبة بخصوص
احد الطرفين او كليهما فكذا ما يتعلق بها من الوقوع او اللوقوع (فاحتمال وقوعه) اي
تحققه في نفس الامر خارجاً وذهناً (اقل) عادة ٤ من احتمال وقوع الاعم كذلك وذلك
لان شرائط الاخص وموانعه اكثر من شرائط الاعم وموانعه لان ما هو شرط ومانع للاعم
فهو شرط ومانع للاخص من غير عكس كلي ومتى كان وقوعهما في نفس الامر كان كذلك،
وقوعهما في النفس وارتسامه فيها على هذا القياس في الاكثر ٣ فيكون العلم بالحكم الاخص
اقل (الفائدة) المعتد بها (في تعريفه) اي اعلامه للسامع (اقوى) لان الخبر متى كان مضمومه
ابعد عن الارتسام في النفوس يكون طلب النفوس له اشد فاذا التي اليها يكون انتفاعها به
اقوى ومتى كان مضمومه بالخلاف من ذلك يكون فائدته على عكس ما ذكر ولا شك ان
تخصص طرفي الحكم بسبب التعريف يورث للحكم بعدا فيكون اعلامه افيد بخلاف
التنكير لانه لا يلاقه يورث للحكم قرباً من الاذهان فيكون الفائدة في اعلامه اضعف
وهذا ظاهر غير خفي وان شئت منبها على ذلك (فاعتبر) حال الحكم في قولك (شيء ما
موجود) بالتنكير كيف يكون قريب الحضور من الاذهان بحيث كاد ان لا يفوته ذهن
في سائر الازمان (و) في قولك (زيد بن عمرو طيب ماهر) بالتعريف بالعلمية في المسند
اليه والتقييد بالوصف فيه وفي المسند كيف يبعد ارتسامه في النفوس وكيف يستفيد
فائدة معتداً بها عند الوقوف على ذلك قال بعض من تلامذة المصنوع اتقنى المصنوع فيه اثر
السكاكي والافغنده ان فهم قوة هذه الفائدة ههنا وعدمه هناك يمكن ان يقال انه حاصل
من جوهر اللفظ لا من التعريف والتنكير لان لفظة مثال التعريف خاص ولفظة مثال
التنكير اعم العام نعم لو اثبت هذا الفرق بين الشيء وشيء تم دسته اقول اني استبعد
صدور مثل هذا الكلام عن المصنوع كيف وغرض السكاكي ليس الا التنظير بزيادة الفائدة

شئ منها بل لا يرجع واحد معين منها الا باعتبار امر ولا يكفي عدم قرينة المعين في التراجع فضلا عن الوجوب وهذا حاصل ما يجب عنه من ان عموم النسبة واردة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف مطلقا وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شئ يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرتخصيصه نحو خير من هذا الفاسق يفهم منه ان المراد كل احد ولا يعنى بالقرينة سوى ما يدل على المراد واورد على هذا الجواب ان انتفاء القرينتين المذكورتين لا يستلزم انتفاء قرينة الحذف مطلقا مثل تقدم الذكرفي السؤال ونحوه اقول مراد المجيب انتفاء قرينة حذف المسند اليه المعين او الكل في هذا المقام ولا يخفى ان عموم النسبة يستلزم انتفاء قرينة حذف المعين لان التعيين لا يجتمع مع العموم وكذا ارادة التخصيص يستلزم انتفاء قرينة حذف الكل اذ ترك الكل لا يجتمع مع ذكر البعض ومن المعلوم انه لا يوجد قرينة للحذف الا ويعين شيئا اما البعض او الكل فلما اتى تعيين الاول بالقييد الاول وتعيين الثاني بالقييد الثاني اتى قرينة الحذف مطلقا وما ذكره من تقدم الذكر في السؤال من قبيل القرينة المعينة في دفعه قيد عموم النسبة بقى ههنا شئ وهو ان الجواب المذكور وان دفع اعتراض الايضاح على التقرير المذكور لكن هناك تقرير آخر ذكره بعضهم ولا يدفعه ذلك الجواب واما الجواب الذي قدمناه في دفع الاعتراض على كلا التقريرين وذلك التقرير هو انه ان قامت قرينة الحذف لا يكون ما ذكره مرجحا للذكر بل لا بد من ضمنية وان لم تقم يكون ذكره واجبا لاراجحوا والمقتضى لا بد وان يكون راجحا ودفع هذا التقرير من جوابنا واضح بعد التأمل واما عدم دفعه من الجواب الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء قرينة الحذف رجحان الذكر وأجاب بعضهم عن التقرير الاخير بأن العلل المرجحة عندهم يتناول الموجب فلا اشكال وفيه بحث بأنه ان اراد بالموجب ما يكون خلافه مفيدا لكنه غير بليغ بحسب هذا المقام فذلك عين المرجح عندهم فلا وجه لتعميم المرجح للموجب وان اراد بذلك ما لا يكون خلافه مفيدا فضلا عن كونه بليغا فذلك من مسائل النحو ولا بحث عن مثل هذه العلل في المعاني فضلا عن تعميم المرجح له ولذلك قال بعضهم ان مقتضى الحال في اصطلاح هذا الفن انما يتأتى بعد صحة التركيب وما لا يصح التركيب الا به ليس بمقتضى الحال عندهم فبين مقتضى الحال بحسب الاصطلاحين فرق جلي على ان الامر فيما نحن فيه ليس من قبيل الواجب بالمعنى الاخير اذا المعين عند عدم قرينة الحذف لو لم يذكر لافاد الكلام لجملة على كل ما يصلح الخبر له اما جميعا او بدلا كما عرفت نعم انهم قد يطلقون العلة الموجبة على العلة المرجحة لكن لا بمعنى ما لا يفيد خلافه بل بمعنى عدم انضمام الفرض في ترجيحه كما مر تحقيقه سابقا وانما اوردنا هذا

المجيب سعد الدين التفتازاني

✎

المورد سيد شريف الجرجاني

✎

٧ والحاصل ان قرينة

الحذف على نوعين لانها

امادالة على الكل او على

البعض و اشار بكل من

القيد الى انتفاء كل من

النوعين وما ذكره من عدم

استلزام انتفاء القرينتين

المخصوصتين انتفاء سائر

القرائن انما يصح اذا لم يكن

القرينتان شاملتين لجمع

قرائن الحذف ولم تكونا

نوعين محيطين بجميع

الافراد بل فردين مخصوص

صين من قرائن الحذف

كما عرفت ✎

٣ ناصر الدين الترمذي ✎

٦ القائل جل الدين ✎

عن السببي لعدم التعليق فيه بالاول لكونه جامدا فمدفوع بأنه مأول بكونه مسمى لعمر وفليس
بجامد معنى واما محوزيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره فليس فاعل الفعل
في هذه سببا مما قبله لكن يجب درجها في التقوى فلا يلزم الواسطة وذلك لما سياتى من
ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسى الحكم قوة على ماسيجي قال
السكاكي وهذا يطالعك على ما اطبق عليه النخاعة من انه لا بد في الخبر الجملة من
ذكر مرجع الى المبتدأ لفظا او تقديرا وذلك لاقتضاء التقوى ذلك ومن ان الجملة
بعد ضمير الشأن مستثناة عن هذا الحكم لكونها نفس الخبر عنه ومن نيابة تعريف الجنس
عن الضمير في نعم الرجل زيد على قول من يرى المخصوص مبتدأ ونعم الرجل
خبره ونيابة العموم عنه اى نيابة الاستغراق عن الضمير هذا (الثاني عشر) من تلك
الوجوه (التعريض بغباوة السامع) حيث لا يفهم القرائن ولا يتنبه الا بالدلالات
الوضعية * واعلم ان ههنا وجوها آخر ذكرها وليس غرضهم بعد حصر الاغراض
اذا الاعتبارات لا تكاد تنتهى بل ذكر ما استخرجوه بقدر الامكان ارشادا للمتعلمين *
* منها التصريح بالاسم لتشرف بجر يانه على لسانك او تشرف لسانك بجر يانه عليه وهذا
غير الاستلذاذ وذلك ظاهر وغير التبرك ايضا اذ نفع التبرك مستمر ونفع التشرف في
الآن * ومنها اتصال زيادة المسرة على المخاطب نحو حبيبتك على الباب * ومنها تعين كونه
مقدما على المسند او مؤخرا عنه * ومنها ما تفرد السكاكي باستخراجه وهو ان يكون الخبر
عام النسبة في نفس الامر ولا يوجد قرينة لمعين اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها
ثم يراد تخصيصه في الذكر بعين فحينئذ يترجم الذكر والايحوز الحذف اما اذا لم يكن
النسبة عامة بل متعينة فكما في قولك خالق لما يشاء اى الله تعالى واما اذا كانت عامة ولم
يرد التخصيص فاما بأن يراد التعميم للجميع بواسطة عدم القرينة لمعين كما في قولك خير
من هذا الفسق اى كل احدا ويراد التعميم للكل بدلتعارض القرائن كما في طاعة معروفة
وحاصله ان المسند اليه اذا تعدد يترجم ذكر واحد معين منها بارادة التخصيص بالذكر
ولو اريد التعميم يترجم الحذف وبهذا اندفع اعتراض صاحب الايضاح بأن ما ذكره
لا يقتضى الذكر ان قامت قرينة الحذف بل لا بد من ضمنية كالتبرك والاستلذاذ وان
لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا ما ذكره ووجه الدفع ان عموم
النسبة اما لعدم القرينة اصلا او لتعارضها كما عرفت ففرض قيام القرينة لمعين يستلزم
عدم عمومها فلا يصح فرضه وعلى تقدير عدم قيام القرينة له يترجم الذكر بارادة
تخصيصه بالذكر فقط من غير ضمنية وما ذكره من ان وجوب الذكر حينئذ لانتفاء
شرط الحذف لما ذكره فمدفوع بأن ما ذكره من الوجوب انما هو اذا لم يتعدد المسند
اليه واما اذا تعدد واحتمل الكل اما لانتفاء القرائن او لتعارضها فيتساوى الجميع ولا يجب

جلة فملية او اسمية او غيرهما ولم يذكر العلة المقتضية لكونه جلة على اطلاقها لامكان الوقوف عليه بعد التأمل فيما ذكره لكننا نذكره لكونه هنا السكاكي ههنا لكونه من مشكلات كتابه وهوان المسند انما يكون جلة اذا اريد تقوى الحكم بنفس التركيب لا بالتكرير واداة التأكيد والمراد بالتقوى ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه في تكرر الاسناد ويكون المسند جلة واما اذا كان المسند جلة اسمية لم يتصور هناك تقوى الحكم كاسمجي ان شاء الله تعالى واذا كان المسند سببيا وفسره السكاكي بقوله وهو ان يكون مفهوما مع كونه محكوما عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبنى عليه تعليق اثبات له بنوع ما اونفى عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه منطلق او انطلق والبرالكر منه بستين * قيل المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيا ان يكون المسند السببي هو الجملة نفسها اعنى جلة ابوه منطلق مثلا والمفهوم من تعريفه ان يكون المسند السببي نفس منطلق واجيب بأنه يطلق على كل منها فأراد بالمسند اولا المعنى الاول وبضمير مفهومه المعنى الثانى على طريقة الاستخدام والتحقيق ان المتبادر من قوله اذا كان المسند سببيا انه اذا كان في الكلام مسند سببي يكون المسند جلة وبالجملة اراد بالمسند معنى الحدث وبكونه سببيا ان يكون قائما بشئ بسبب قيامه بشئ آخر فيقال لقيامه بالشئ الآخر جلة صغرى وبالشئ الاول جلة كبرى لانه اراد بالمسند غير ما اراد بضميره فلا استخدام * قيل انهم قاسوا المسند السببي بالوصف السببي فيقتضى ان يعد مثل زيد كريم ابوه مسندا سببيا كما يعد مثل هذا رجل كريم ابوه وصفا سببيا اقول هذا القياس من حيث تعليق ما ثبت لشيء في نفسه على غير ذلك الشئ ولا يلزم من ذلك اتحاد كيفية الثبوت اذ الثبوت في قولك رجل كريم ابوه بالوصفية وفي زيد كريم ابوه بالاسناد * ثم ان للمسند السببي قسما آخر وهو ان يكون المسند فعلا يستدعى الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفى فيطلب تعليقه على ما قبله بنوع اثبات اونفى لكون ما بعده بسبب عما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لاشيئا متصلا بالفعل نحو زيد ضرب اخوه او مضروب او كريم * واعلم ان زيد منطلق ابوه ليس سببيا على مقتضى تعريفه ولا فعليا لخروجه عن تعريفه بقوله لاشيئا متصلا بالفعل الا ان الحق كونه سببيا لكن السكاكي عرف السببي بما هو الاخص من اصل تعريفه ليستلزم كونه جلة وايضا نحو ان اعرفت اذا قصد به التخصيص جلة وليس سببيا ولم يقصد به التقوى لكن الحق ان افادة التخصيص لا ينفك عن التقوى تبعا ولذلك قالوا يفيد التخصيص بدون اداة الحصر واما الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن فمخرجة عن الضابطة المذكورة في كون المسند جلة واما زيد اخوه عمرو فليس خارجا

الكشاف ادق واليق بالمقام من توجيه السكاكى لكن اين هذا من الضعف وما اسندوا
اليه من الزيف (الحادى عشر) من الوجوه المذكورة قصد (التصریح فى المسند
بالاسم للثبات) اى ليستفاد منه الثبات صريحا لان اصل الاسم الصفة او غير الصفة
الدلالة على الثبوت اما فى غير الصفة فان كان دالا على الذات او على الحدث فقط فظاهر
واما فى الصفة التى هى الدالة على كليهما فلعدم مقارنة الزمان فى مدلولها كما مر فيما سبق
لكن المراد بالثبوت معنى عدم التجدد لامعنى الدوام والا استمرار والا لزم التناقض
البتة فى قولك زيد قائم وقاعد لاتحاد الزمان لكن يجوز اجتماعهما فى الصدق بمعنى انه
قائم امس وقاعد اليوم مع بقاء معنى الثبوت (او) التصريح (بالفعل للتجدد) اى
ليستفاد التجدد صريحا فان الفعل يدل بوضعه على الحدث المقترن بالزمان وهو المعنى
بالحدوث والتجدد كقولك قام زيد وقد يراد ثبوت النسبة التجددية فيقال زيد قام
والفرق واضح هذا بالنسبة الى مطلق الفعل واما بالنسبة الى الخصوصيات فلا بد
من انضمام اغراض أخر اشار اليها بقوله (اولتعيين احد الازمنة) الثلاثة اى الماضى
الذى هو الزمان السابق على زمان التكلم والمستقبل الذى هو الزمان الذى سيجىء
بعده والحال الذى هو الزمان المقارن لزمان التكلم ولا يلزم كونها آنا مشتركا بين
الزمان الماضى المستقبل كما يقوله اهل المعقول بل المراد عند اهل العرف قطعة من
الزمان ومقدارها بحسب الافعال اذ يقال يأكل ويمشى ويحج ويكتب القرآن ويجاهد
الكفار ولما يمكن تقييد الاسم بأحد الازمنة بتصريح الزمان كقولك زيد قائم امس
او غدا او الآن قيده بقوله (باختصار) لاجراخ ذلك اذ ليس فيه اختصار الفعل ثم
ان السكاكى جعل التخصيص بأحد الازمنة باختصار علة منضمنا الى افادة التجدد
حيث قال مع افادة التجدد لكن لما كان كل منهما علة مر جحة مستقلة لا يراد الفعل
وان لم ينفك كل منهما عن الآخر بحسب الوجود عطف المصنف بينهما بأو وخالف
فيه السكاكى (او) التصريح (بالظرف للاحتمال) اى ليحمل الثبوت اذا قدر اسم
كحاصل والتجدد اذا قدر فعل كحصل والمآل تكثير الفائدة بهذا الاحتمال كذا قيل
ويمكن ان يقال ان التصريح بالظرف عند احتمال الثبوت والتجدد فى خصوصية الفعل
بأن لا يعلم شىء منها على التعيين هذا كله بعدما وجد قرينة على المسند ثم ان ما ذكر
اذا انضم اليها ارادة تعيين خصوصية تلك العبارات المقدرة يصرح به مثلا اذا اريدان
ثبوت المسند بطريق التجدد او الثبوت المقابل له يصرح بالثبوت المقدر على أحد
الطريقين كقولك زيد ثبت له العلم فى صورة التجدد وزيد ثابت له العلم فى صورة خلاف
التجدد وغير ذلك من العبارات * واعلم ان المصنف ذكر العلة المتضمنة لكون المسند

٦ ومن تلك المآرب انه اذا احتاج الى الطعام ضرب بها الارض فيخرج ما يأكل يومه وكان اذا قاتل عدوه يظهر على شعبيته نينان يتفاضلان وكان يضرب على الجبل الصعب الوعر المرتقى وعلى الحجر والعشب والشوك فيتفرج له واذا اراد العبور من النهر ضرب عليه فانقلق وكان يشرب من احدى شعبيته العسل ومن الاخرى اللبن وكان اذا اعيى مركبه قحمله أى موضع شاء من غير ركض ولا تحريك رجل وكانت تدله على الطريق ويحذره من اللصوص وتقاتل العدو ويفوح منها الطيب اذا احتاج اليه وكان يضعها على عاتقه وعلق عليها جهازه ومتاعه وطعامه وسقاهه شه ٧ قل بعض من شرح الكتاب من تلامذة المصنف ﴿ ٤٧ ﴾ ان المصنف للملم يرتض ما ذكره السكاكى سألته عن تحقيق هذا المقام فأفاد ان السؤال اذا كان واردا

المسند اليه اعنى هى واصافه الى نفسه افتراضا للاصغاء ثم ذكر السكاكى ان موسى عليه السلام زاد على ذكر المسند اليه واصافا عديدة فى ضمن جل ثلاث للبسط المذكور وتلك الجمل التوكؤ والهش والمآرب الاخر لكنه مع ذلك اختار الاجال فى قوله ولى فيها مآرب اخرى لتلايخج البسط مخرج الاسهاب وتلك المآرب انها تطول بحسب طول البئر فيستقى بها وتصير شعبتها دالوا وان شعبتها تتقدان بالليل كالشمعتين وانه عليه السلام اذا اشتهى ثمرة فأورقت واثمرت وانها كانت تحمل زاده وتجبرى معه وتحارب السباع اذا قصدت الغم وتتكلم معه اذا استوحش من الوحدة واذا ضربها على الارض ينبع منها الماء واذا نام كانت تحرسه عن الهوام باذن الملك العلام ٦ ثم ان المصنف اشار الى ضعف ما ذكره السكاكى باسناده الى قائل مجهول حيث قالو (قيل ولذلك) اى ولاجل البسط افتراضا (اتبع) موسى عليه السلام (ما اتبع) من الاوصاف العديدة ٧ ووجه الضعف ان البسط لمجرد الافتراض خارج عن دأب البلاغ مع انه ربما يعد جراءة فى حضرة ذى الجلال والجبروت بل الوجه فى ذلك ان السؤال عن الجنس بكلمة ما ليس لاستحضار ماهيته فقط لظهورها بل لاستحضارها مع صفاتها ليظهر المبينة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشاهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى عليه السلام ذلك أجاب بأنها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وغير ذلك من المآرب فليس هناك بسط للافتراض بل جواب عما سئل بقدر السؤال ويمكن أن يقال ان البسط لمجرد الافتراض امر واقع بين العقلاء ومقبول عند البلغاء بل يستحسنه كل الطباع وايضا ان البسط اذا قارن الرغبة من السامع لا يكون مذموما ولا يعد جراءة كما فيما نحن فيه وانما المذموم ما اذا قارن سامة السامع وملامته نعم التوجيه المذكور الذى هو مختار صاحب

فان قلت لو كان قوله تعالى وماتك يمينك سؤال عما لا يتعلق بالعصا لكان حق الجواب ان يقول اريد ان اتوكأ عليها واهش بها على غنى ولكن قوله هى عصا ضايعا غير مطابق للسؤال كما فى السؤال عن لبس ثياب السفر قلت هذا السؤال وان كان عما يتعلق بالعصا لكنه تعالى للماعلم انه سيرد عليها الصورة الثعبانية عند سحر السمرة وكان ذلك مقام ان يخاف موسى بمشاهدة الصورة المنكرة التى ليس يعدها فأراد تثبيت ماهيتها وعوارضها فى نفسه لتلايد هش عند ورودها عليه فلذلك قال ماتك ليجيب عن ماهيتها ايضا كما يجيب عن منافعها لزيادة التثبيت فحاصل معنى الجواب حينئذ هى عصا اعرفها بالذات والعوارض وان صورتها مقررة فى نفسى لا ينفع الامنافع امثالها فانى قديما اتوكأ عليها واهش بها على غنى ولى فيها مآرب اخرى هذا كلامه شه

(لقلة الثقة بالقرائن) لضعف دلالتها على المحذوف وذلك اذا لم يكن المخاطب فهميا فلا يعارضه ما ذكر من رجحان شهادة العقل وكون لسان الحال اوضح من لسان المقال لان ذلك عند كون المخاطب ذا طبع قوى وذكاء هبى (الرابع) منها (ان لا يتمكن السامع من ادعاء عدم التنبيه له) اى لذلك المثبت اذ لو تركه لعله يدعى عدم معرفة مراده عند المؤاخذة وان كانت القرائن واغحمة بناء على امكان الغفول عنها (الخامس) منها (الاستلذاذ) بذكره مثل قولنا الله خالق كل شىء والله رازق كل شىء مع ان تعين الخبر له قرينة واغحمة له مع انضمام قرينة العطف فى الثانى وهذا اعم من لذة المتكلم للما قبل من احب شيئا اكثر ذكره اولذة السامع كذكر المعشوق عند العاشق باسمه عند وجود القرائن وعلى الاخير يقدر المضاف اى قصد الاستلذاذ (السادس) منها (التبرك) بذكره مع وجود قرائن مغنية عن ذكره كفى الوجه السابق ويفرق بينهما بأن التبرك انما هو بملاحظة عود النفع الى اذا كر كفى ذكر اسم الله تعالى وذكر اسماء انبيائه واوليائه والاستلذاذ بدونها ولهذا الفرق اغنى عطف السكاكى هذا الوجه على الاول بالواو دون او كفى البواق ظنانه الاتحاد مآلا (السابع) منها قصد (التعجب) بذكره مع اغناء القرائن عنه كما فى قولك صبي يقاوم الاسد وهذا وان كان حاصله مع القرينة بدون الذكر لكن حصوله بطريق المفهوم لا بطريق السياق فاذا قصد الحصول بطريق السياق يترجح الذكر (الثامن) منها قصد (التعظيم) بذكره مع القرينة الصحيحة للحذف وانما ترك المصنف ما أورده السكاكى من قوله والمقام مقام ذلك اذا اختص لهذا التيد بهذا المقام بل جار فى كليهما ما تقدم منها وما تأخر وقد أشرنا اليه سابقا فتذكر وقصد التعظيم كما فى بعض الاسامى كمحمد وفى بعض الالقاب وذلك ظاهر وفى بعض الكنى كأبى فضل (التاسع) منها قصد (الاهانة) بذكره مع جواز الحذف لوجود القرينة الصحيحة له والمقام مقام الاهانة كما فى اضداد ما ذكر كأبى جهل وغير ذلك واعلم ان المصنف لما عم العلل للمسند والمسند اليه وغيرهما اراد بالتعظيم والاهانة ايضا ما يعمهما خلافا للسكاكى حيث خصهما بالمسند اليه لكنه ليس كذلك لانك اذا قلت الملك مع علوشانه متعلم يفيد تعظيم المتعلم وكذا اذا قلت كل عامى يقول كلاما موزونا متقى فهو شاعر فانه يفيد اهانة الشاعر الى غير ذلك من الامثلة (العاشر) منها قصد (بسط الكلام اقتراصا) اى لانتهاز الفرصة واغتنام الوقت (لاصفاء السامع) حيث يكون الاصغاء مطلوباً لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباب (نحو) قوله تعالى (هى عصاى اتوكأ عليها الآية) اى وأهش بها على غنى ولى فيها مارب أخرى فى جواب ماتلك يمينك يا موسى ٩ اذ يكتفى لموسى عليه السلام فى الجواب ان يقول عصا الا انه ذكر

٩ واختار تلك مع قرب المشار اليه اما التحقيره بالنسبة الى جناب كبريائه وللتعظيم لاشتمالها على الامور الجبية والمنافع الكثيرة

فحذف لان قصده ان يوقع عليه نفي الوجود * ومنها استهجان التصريح وقد مر (الثاني عشر) من علل حذف المفعول (رعاية فواصل الآي) اى القصد الى رعاية أو آخر الآيات اذ الغرض متقدم فى التصور على الحذف ونفس الرعاية متأخرة عنه والفواصل جمع فاصلة والمراد بها مقاطع القرآن لقوله تعالى كتاب فصلت آياته وقد يطلق عليها فى غير القرآن السميع ولكونه فى الاصل يدير الحما تورعوا عن اطلاقه على مقاطع القرآن ورعاية الفواصل مما استحسنه البلغاء حتى رجحوا الاجلها الحذف على الاثبات (نحو) قوله تعالى (ماودعك ربك) اى ما قطعك قطع مودع (وما قلى) اى ما ابفضك كما ظن المشركون حيث انقطع عنه الوحى مدة حين سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال سأخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله او حين كان فى بيته جرو و كلب ولم يدخله الملك لذلك وانما حذف مفعول قلاك رعاية للفواصل السابقة والآية ثم ان المصنف بعد ما فرغ عن ذكر علل الحذف شرع فى ذكر علل خلافه اعنى الاثبات فقال (والاثبات) مطلقا اى سواء كان فى المسنين او غيرهما (يجب عند عدم القرينة) واللم يفد الكلام * واعلم ان الانسب للمصنف ذكر العلة الصحيحة قبل المرجحة لكنه انما تركها لظهورها واما وجوب الاثبات فان اراد به ما يرادف الرجحان كما يطلقون الموجب على المرجح فيتمجه عليه ان هذا بعينه الوجه الاول من العلل المرجحة التى سيدكرها وان اراد به ما يقابل الجواز بمعنى عدم صحة الترك فذلك وان كان خارجا عن العلل المرجحة والصحة بناء على انها عند وجود القرينة وهذه عند عدمها لكنه ليس من مسائل هذا الفن لاصالة ولا استطرادا اذ الكلام فيه فى العلل المرجحة وذلك ايضا ليس مما يستحسن ذكرها استطرادا اذ الرجحان يتوقف على معرفة الجواز ولا يتوقف على معرفة عدم جواز خلافه وايضا ان علم المعانى متم علم النحو ٧ فما لا يجوز بحسب النحو لا يدخل فيما يتوقف عليه هذا العلم فيمنع عن ذكرها الاستحسان ثم فصل العلل الموجبة بقوله (ويترجح) الاثبات على الحذف (لوجوه) اثنى عشر عدد وجوه الحذف (الاول) من تلك الوجوه (كونه) اى الاثبات (الاصل) عند وجود القرينة لان الاصل فى الكلام ذكره بالتام (مع عدم الصارف) عن الاثبات من مرجحات الحذف وانما صرح بعدم مرجح الحذف مع انه فهم من قوله يجب عند عدم القرينة اهتماما والافر رجحان الاثبات مستلزم لجوازه وجوازه يمنع رجحان الحذف (الثانى) من تلك الوجوه قصد (زيادة التقرير) والايضاح اذ اصل التقرير حاصل من القرينة ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة فى المعطوف (الثالث) منها (الاحتياط) فى فهم السامع

٧ و يؤيد هذا الكلام
ما رأيت فى بعض الحواشى
من ان مقتضى الحال فى
اصطلاح هذا الفن ان يتأتى
بعد صحة التركيب ومالا
يصح التركيب الا به ليس
بمقتضى الحال عندهم ومن
ههنا يظهر الفرق بين
مقتضى الحال بحسب
الاصطلاحين فتدبر

نفس الحقيقة ان اراد حقيقة الفعل فحينئذ يكون بمنزلة اللازم فينا فيه التعميم وان اراد حقيقة المفعول فذلك عين القسم الاول فتأمل وان اراد بالحقيقة حقيقة الفعل وبالأفراد افرادها ايضا فذلك خارج عن الغرض في هذا المقام اذ الكلام في عموم المفعول واطلاقه لا غير

بالمفعول لكن لا يذكر خصوصية المفعول فهو المسمى بالتعميم وان لوحظ تعلقه بالمفعول المخصوص ولم يذكر فله علة مرجحة سذكرها لكنها تركها المصنف لظهورها ولكونها مفهومة من العلة السابقة العامة للمسند والمسند اليه والمفعول كما مر وانما غرضه ههنا ذكر ما يختص بحذف المفعول من العلة فلذلك اقتصر على القسمين الاولين من الاقسام الثلاثة فأشار اولا الى القسم الثاني فقال (ان يقصد بحذف المفعول تعميم الفعل) لكل مفعول مخصوص معلوم جنسه في ضمن الفعل ولكن لا يوجد قرينة على مفعول معين اذ لو وجدت لكان المفعول في حكم الملفوظ فيفوت التعميم فحينئذ يحتمل جميع خصوصيات ذلك الجنس بناء على ان تقدير بعض دون بعض تعود الى ترجيح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح فيكون جميع الخصوصيات منوية والالم يحصل التعميم ولا يكون مقدرة والالم يحصل الاختصار اذ المقدر كالملفوظ والحال ان الغرض ههنا هو التعميم مع الاختصار مثلا اذا قلت فلان يعطى يفيد في المقام الخطابي انه يعطى كل احد كل شيء وهذا من انواع سحر الكلام اذ يتوصل بتقليل اللفظ الى تكثير المعنى ثم اشار الى القسم الاول بقوله (او) ان تقصد بحذف المفعول (اطلاقه) حيث لا يقدر ههنا لا الخصوصيات ولا المفعول العام لما ذكر ولا يكون مع ذلك منوية على خلاف القسم السابق اذ مدار الاطلاق على الاحتراز عن التعميم ايضا بل ينزل الفعل هناك منزلة اللازم فيقصد الى نفس الفعل ثم ان المصنف اورد مثلا للتعميم فقال (قال الله تعالى وتركهم) اي المناقطين (في ظلمات لا يبصرون) فلا يقدر شيء من المبصرات ومن جنسها لكن المنوى انهم لا يبصرون شيئا وأورد مثلا للاطلاق بقوله تعالى (ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون) اي يتصفون بالعقل من غير ملاحظة متعلق للتعقل نظير قولك يذهبون ويجوز ان ينوى مفعول مخصوص محذوف لدلالة القرآن الحالية عليه واكثر فواصل القرآن واردة على كلا الاحتمالين * ثم ان لحذف المفعول عللا أخرى * منها قصد مجرد اختصار كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعث الله * ومنها البيان بعد الابهام كقولك لوشئت جئت اي لوشئت المجيء جئت وهذا اذا لم يكن في تعلقه بالمفعول غرابة والالم يحذف كقوله * فلم يبق مني الشوق غير تفكري * فلوشئت ان ابكي بكيت تفكرا * حيث صرح بقوله ان ابكي لان في بكائه للفكر بسبب فناء غيره بالكلية غرابة لا يتفطن عليها لولم يصرح بها * ومنها دفع توهم خلاف المراد من اول الامر كقوله * وكم زدت عنى من تحامل حادث * وسورة ايام خرزن الى العظم * فلوقال خرزن اللحم لربما توهم الحرز في بعض اللحم ولم يته الى العظم * ومنها القصد الى ما ذكره ثانيا اظهارا لكمال العناية بوقوع فعل آخر على صريح لفظه كقوله * كم طلبنا فلم نجدك في السوود والمجدو المكارم مثلا * اي طلبنا لك مثلا

٩ قيل يجوز ان يراد باحتمال امرين ان يراد امران في المسند على تقدير حذف المسند اليه بحيث لو لم يحذف لتعين احد الاحتمالين وكذا الحال في العكس مثال حذف ﴿٤٣﴾ المسند اليه مع احتمال الامرين قوله تعالى طاعة معروفة لانه ان قدر الذى

يطلب منكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة بالافعال كما يفعله المؤمن وهى الطاعة بالحقيقة وان قدر امركم اى شانكم يكون تقدير الكلام طاعة معروفة اى مشهورة عند الناس بالاقوال وليست بطاعة حقيقة اذ المخاطب فى الاية المنافقون واما قوله تعالى فصبر جميل ان قدر المسند بالتقدير ان استيلاء داعية الحكمة على داعية الشهوة اجل للنبي من العكس وقرينة حذف المسند اليه هى ان امر النبي وشانه الصبر على الطاعة وعن المعصية ولا يخفى ان القرينة ما يدل مطلقا على معنى معين مطابق للمقام ظاهرا لاعلى القطع

٧ قيل الفعل الذى حذف مفعوله اما ان يعتبر تعلقه به او يعتبر عدم تعلقه به اولا يعتبر شئ منها فهذه ثلاثة اقسام فقد عبر عن الاول بقصد التعميم وعن الاخيرين بقصد الاطلاق وفرق بين الاولين ان المقصود

الرجل موضع المضمر اذ الظاهر ابلغ فعلى هذا لا حذف فيه اصلا (و) نحو (ضربى زيدا قائما) وهذا مثال للحذف القياسى ايضا اذ من قاعدتهم ان المبتدأ اذا كان مصدرا ضريحا او بمعنى المصدر كأفعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون مضافا الى الفاعل او المفعول وبعده حال من احدهما او منهما جميعا ويكون المصدر عاملا فى مفسر صاحبهما يجب حذف خبره لدلالة القرينة على تعيين الخبر وقيام غيره مقامه فتقدير الكلام عند البصريين ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل لتيامه غيره مقامه وحذف اذا كان لتيام الحال مقام الظرف وتفصيل المقام فى علم النحو (و) نحو (سقيا) اى سقاك الله سقيا (و عجبا) اى عجبت عجبا وهذان مثالان لحذف المسند اعنى الفعل اضافة والمسند اليه اعنى الفاعل تبعا حذف سماعيا (و) نحو (الاحظية فلالية) حظية فعيلة بمعنى فاعلة من حظيت المرأة عند زوجها حظوة بالكسر والضم والية فعيلة بمعنى فاعلة من الالو بمعنى التصير اى ان لم يكن لك فى النساء حظية اى ذات حظ منك لعدم ملائمة طبعهن اياك فانى غير مقصرة فى القصد بالحظوة فحذف المسند من الشرط والمسند اليه من الجزاء حذف سماعيا وان كان فى المورد قياسيا حيث وجدت قرينة دالة على المراد هنالك ولما وجب عدم تغيير الامثال حذف فى المضرب ايضا فصار علة الحذف اتباع الاستعمال * واصل المثل ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة ولما تزوج قائلة المثل لم تأل جهدا فى ان تحظى عنده فلم ينفع بل طلقها فقالت المثل ويضرب فى كل قضية لم يقصر فيها الانسان ولكنها امتنعت لعارض من غير جهته ويروى المثل على النصب بالتقدير ان لا اكن حظية فانى لم اكن مقصرة (التاسع) من العلل (اختبار) المتكلم (السامع) فى تنبهه للمحذوف مع وجود القرينة اى هل يتنبه للقرينة ام يقتضى التصريح (و) اختبار (قدر تنبهه) عند القرائن الخفية هل يتنبه سريعا ام لا وهل يتنبه لمثل هذه القرائن ام يقتضى قرائن واضحه (العاشر) من العلل (تكثير الفائدة) للسامعين (باحتمال امرين) من حذف المسند والمسند اليه ٩ (ومنه) قوله تعالى (فصبر جميل و) قوله تعالى (طاعة معروفة) فعلى الاحتمال الاول تقديرهما صبر جميل اجل وطاعة معروفة امثل اى لولى بكم من هذه الايمان الكاذبة وعلى الثانى صبرى صبر جميل وطاعتكم طاعة معروفة بالقول دون النية والفعل (الحادى عشر) من العلل لكن فى حذف المفعول خاصة ٧ اعلم ان تعلق الفعل المتعدى للمفعول ضرورى فى نفسه لكن ان قطع النظر عن تعلقه بالمفعول اصلا فهى المسمى بالاطلاق وان لوحظ تعلقه

الاولى فى الثانى نفس الحقيقة وبلزم منه التعميم فى افرادها وفى القسم الاول المقصود الاول وهو التعميم فى المفعول ولا يخفى عليك ان عدم اعتبار شئ منهما قد يجتمع مع ذكر المفعول فلا يكون من اقسام حذفه وان اردت غير هذا فينحصر فى ان يعتبر شئ منها فلا قسم ثالث هناك ثم يوجد قسم ثالث باعتبار خصوصية المفعول واطلاقه كإفعلنا واما الفرق الذى ٧

العقل من غير مقارنة اللفظ سواء كان التعويل عند الذكر على شهادة اللفظ فقط او مع العقل (الرابع) من العلل المذكورة (تطهير اللسان عنه) اى عن المحذوف لغاية حسنه ودناءته حقيقة اودعاء وانما حذف ههنا قيد الايهام كما اعتبره السكاكي بناء على ظهور حل التطهير ههنا على الوهم اذ لا تلويث في ذكر اللفظ حقيقة فلا يمكن حل التطهير على الحقيقة بخلاف ما ذكر من التعويل على شهادة العقل فانه امر محتمل في نفسه حقيقة لكن لما لم يمكن ههنا وجب ذكر قيد التخييل (ويقرب منه) اى من تطهير اللسان (الحياء من التصريح) اى الحذف استحياء من التصريح باسمه (كما قالت عايشة رضى الله عنها مارأى) اى رسول الله صلى الله عليه وسلم (منى) اى العورة (ولا رأيت) اى العورة (منه) اى من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وانما قال ويقرب منه ولم يقل ومنه مع ان كلامهما على اختيار الحذف لتلوث المحذوف الا ان مدار الحياء على الاحتراز عن الاسماع ومدار التطهير على الاحتراز عن التكلم من غير ملاحظة الاسماع (الخامس) من العلل المذكورة (تطهيره) اى المحذوف (عن اللسان) لغاية شرفه وعظمته وفخامته حقيقة اودعاء (السادس) من العلل (امكان الانكار ان احتج اليه) وهذا وان كان بعد دلالة القرينة على المحذوف لكن لما كان دلالة القرينة ظنية؛ صارت قابلة للتشكيك بسبب الانكار (السابع) من العلل (تعينه) اى المحذوف (للخبر) الظاهر انه اراد بالخبر معنى الاخبار الحاصل من الاسناد لاخبار المبتدأ اذ المصنف عم الكلام للمسند اليه والمسند ههنا فالمراد بالمحذوف ما يعمهما واراد بالتعيين ان لا يصلح المذكور الا للمحذوف اما (حقيقة) كقولك خالق لما يشاء وفاعل لما يريد اى الله سبحانه وتعالى او (ادعاء) كقولك * الواهب المائة الهجان وعدها * اى الامير لكن ادعاء اذ يحتمل غيره حقيقة فان قلت اذالم يصلح الخبر الاله يكون حذفه للاحتراز عن العبث قلت الاحتراز عن العبث اعم فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وجاز ان يقصدا معا وكذا الحال في النكت الممكنة الاجتماع ٨ (الثامن) من العلل (اتباع الاستعمال) الوارد على تركه دون نظائره فيكون سماعيا كقولك رمية من غير ام وشنشنة اعرفها من اخزم بتقدير هذه في كليهما وهما سماعيان لا يقاس عليهما وعلى ترك نظائره ايضا فيكون قياسيا كقولهم الحمد لله الحميد بالرفع على المدح تقديره هو الحميد (نحو نعم الرجل زيد) وهذا مثال للحذف القياسى وتقديره نعم الرجل هو زيد عند بعضهم فقولهم نعم الرجل جلة فعلية فلما قيل نعم الرجل توجه ان يقال من الرجل فقيل زيد اى هو زيد فهذه جلة اسمية والمجموع جملتان وعند بعضهم الخصوص بالمدح اعنى زيد مبتدأ وما قبله اعنى الجملة الفعلية خبره واستغنى عن العائد لان الرجل لما كان عبارة عن الخصوص كان ذلك بمنزلة اقامة المظهر مقام المضمير وانما أخر المسند اليه ليحصل التفسير بعد الايهام الذى هو الابلغ في مقام المدح وهذا هو الباعث في وضع

(الرجل)

٤ قيل ونظيره ذكر الشئ بوصف محتمل للمراد وغيره حتى يأمن عن الغائلة ولا يكذب ايضا كقول الصديق رضى الله عنه عند سؤال بعض من الكفار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل يهديني السبيل فانه صادق لانه يهديه سبيل الدين مع انه يأمن من مكربهم حيث يمكن ارادة سبيل المدينة ومن هذا القبيل ايضا ما سأله بعض روافض الملوك عن الامام ابن الجوزى امتحاناه حيث قال من افضل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذى ابته عنده فان الضمير الاول ان رجوع الى الموصول صار المراد ابا بكر رضى الله عنه وان رجع الى النبي عليه السلام صار المراد عليا رضى الله عنه وهذا من اللفظ الاجوبة ولهما نظائر كثيرة يعرفها من تتبع كتب المحاضرات

٨ وانما قلنا الممكنة الاجتماع احترازا عن النكت التى لا يمكن اجتماعها كتطهير اللسان عنه وتطهيره عن اللسان وغير ذلك

٣ واتما قلنا مزيد شوق بزيادة قيد مزيد كما تركه البعض بناء على ان مجرد التقديم من غير طول يقتضى نفس الشوق
كالتقرر في موضعه ٩ قال بعض الشراح وفي هذه الآية فوائد أخر وهى انه يجوز ان يسند يسبح
الى احد الظروف الثلاثة اعني له وفيها وبالقدو ﴿ ٤١ ﴾ مع اعتبار كون الجار زائدا او غير زائد واعتبار الاسناد

الحقيقى والمجازى واعتبار
التقديم والتأخير فيما قدم
واخر مثلا اذا اسند يسبح
الى الاول ويجعل اللام زائدة
كان الاسناد حقيقيا ويكون
جزأ من الكلام ومقدا
للاهتمام بما هو غير فضلا
وقدم ظرف المكان على
ظرف الزمان لشدة الاهتمام
بأخبار تلك البيوت التى رقت
لذكر الله تعالى وتسبيحه
فيها واذا اسند الى احد
الباقيين ويكون الجار زائدا
يكون الاسناد مجازيا وذلك
لشدة عناية المسبحين بالعكوف
في بيوت الله وملازمتهم
اياها للتسبيح فيها جعلت
البيوت كأنها مسجحة وكذلك
اذا كانت اوقاتهم مستقرقة
بالتسبيح جعلت كأنها مسجحة
واتما قدم الظرف الاول على
هذين الوجهين للاختصاص
كأنه قيل يسبح اوقانه تعالى
او بيوته تعالى لوجهه الكريم
لأشئ آخر وهذه الفوائد
أكثر وادق مما قاله المصنف

ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضى مزيد شوق ٣ وتام طلب حتى يفيد عزة بل
الوجه في ترك هذه الفائدة هو انها منفهمة من قوله وبذكر الشئ مجلا ثم مفصلا وان
لم تكن مندرجة فيه ولا يخفى ان المصنف بصدد الاختصار فلا يذكر ما هو في حكم
التكرار (الثالث) من العلل الموجبة للحذف (تخييل التعويل) ٩ اى الايقاع في الخيال
ان الاعتماد (على شهادة العقل) من غير معاونة الوضع ولما كان الاعتماد فى الحقيقة على القرينة
دون العقل المحض اورد قيد التخييل (دون) شهادة (اللفظ) اى دون معاونة الوضع
كافى الاثبات وكم فرق حاصل (بينهما) اى بين الشهادتين منفردتين لان شهادة العقل
حقيقية قطعية وشهادة اللفظ وضعية ظنية والاولى اولى لعدم تخلفها يقينا الا نادرا
والثانية اضعف لانها قلما تخلو عن احتمال ٧ وان كان الامر بالعكس من حيث الظهور والشهرة
قال السكاكى واما التخييل ان فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة
اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين * اعلم ان كلامنا من الشهادتين المذكورتين لما كان
غير تام اذ لا يكفى في الترك شهادة العقل بل يدل هو على المحذوف مع دلالة القرينة على
اللفظ ولا يكفى في الذكر ايضا شهادة اللفظ بل يحتاج الى انضمام العقل قيد الاول بالتخييل بمعنى
ان التعويل على العقل انما هو امر باقى الى خيال السامع عند الحذف وليس بمحقق وقيد الثانية
بقوله من حيث الظاهر اذ الاكتفاء على اللفظ عند الذكر انما هو بناء على الظاهر وهذا امر اذ
قال ان قوله من حيث الظاهر متعلق بالتعويل على الشهادة الثانية ومنهم من ظن انه جعله متعلقا
بالتعويل الاول فقال انه قيد للتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل بحسب الظاهر مخيل بل
ان هناك تخيلا ناشئا من حيث الظاهر اقول ليس مراد ذلك القائل ان الخيل هو التعويل بحسب
الظ بل الخيل خلافه اذ التعويل بحسب الظ على الشهادة الثانية وليس الخيل ذلك بل التعويل
على الشهادة الاولى وليس هذا مقيدا بكونه بحسب الظ فالخيل ليس مقيدا بالظ وما هو المقيد به
ليس مخيلا فلا خلل اصلا على ان ما ذكره من كون التخييل ناشئا ٦ من حيث الظاهر ان اراد به
كون التخييل امرا ظاهريا لاحقيقا فذلك مما لا حاجة الى التعرض له بل لا معنى له اصلا اذ قصد
المتكلم التخييل المذكور واقع في الواقع وان اراد كونه ناشئا من خيل ظاهرى فذلك يرجع
الى ما فصل سابقا في كلام ذلك القائل ثم ان المص ترك قيد من حيث الظاهر اكتفاء بالتخييل اذ
سكت عن التعويل على شهادة اللفظ عند الذكر بل ذكر ان فى الحذف تعويلا على شهادة

هكذا قيل فتدبر ٧ مثل التبديل والتغيير والحقيقة والمجاز والكنية والاشترك وغير ذلك ٦ والحاصل
ان نفس التخييل ليس امرا ظاهريا بل هو امر حقيقى واتما الامر الظاهرى هو الخيل لان التخييل فى الشئ يستلزم بناء
ذلك الشئ على الظاهر فحينئذ لا يصح نفي تعلق قيد الظهور بالتعويل دون التخييل ٦ (معانى)

٩ قيل في المصراع الثاني اظناب ووجهه ان السائل للملم ير فیده من العلة (٤٠) كانه سأل ثانياً فأظناب اظهار الشكوى أو انه لما وجز

وله اسباب كثيرة اما اختلال الوزن او سامة المتكلم كافي قوله * قال الى كيف انت قلت
عليل * سهر دأثم و حزن طويل ٩ اذ الظاهر ان يقول انا عليل او خوف ملال السامع
كقول الوزير ما الامر عند حضور السلطان مكان ما امير المؤمنين او فوت الفرصة كقوله
الصيد غزال (والثاني) من العلل الموجبة للحذف (الاحتراز عن العبث) ظاهراً ٧
نظرا الى وجود القرينة والافالذ كر اصل في الكل (نحو) قوله تعالى (يسبح له فيها الغدو
والآصال رجال) على قراءة المبني للمفعول اذ تقدير الكلام يسبحه رجال فلوذ كر المسند
اعني يسبحه لكان عبثا لكونه معلوما من اول الكلام اعني السؤال المقدر وهذا مثال
لحذف المسند الذي هو الفعل (وفيه) اي في المثال المذكور على قراءة يسبح على المبني
للمفعول (مع ذلك) اي مع الاحتراز المذكور (تكثير الفائدة) بخلاف ما اذا قرئ على
المبني للفاعل اذ الكلام حينئذ يكون جملة واحدة تضمن فائدة واحدة بخلاف القراءة
المذكورة ولا شبهة انه متى كان اجمع للفوائد كان ابلغ وتلك الفوائد (بنيات) اي نيابة
الكلام المذكور (عن ثلاث جل) احديها يسبحه وثانيها السؤل المقدر اعني جملة
من يسبحه وثالثها الجواب اعني جملة يسبح رجال (و) كذا (يكون يسبحه ورجال
مقصودين) في الذ كر غير مستغنى عنهما حيث يكون له ورجال فاعلين بخلافه اذا كان
الفعل مبني للفاعل فان لفظه حينئذ يكون مفعولا والمفعول فضلة لكن لا بمعنى انه ليس
مقصوداً من الكلام اصلا بل بمعنى تمام اصل الكلام بدونه ولا يخفى ان الكلام اذا خلى
عن الفضلة صار كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه (و) كذا (بذكر الشيء مجملاً)
في قوله تعالى يسبح (ثم) ذكره (مفصلاً) في قوله تعالى رجال اي يسبح رجال (وهو)
اي ذكر الشيء مجملاً مفصلاً (اوقع في النفس) من ذكره مفصلاً في مرة واحدة
على تقدير كونه على صيغة المبني للفاعل وايضاً ان الاسناد الاجالى لما وقع في موضعين
اعني في يسبحه وفي من يسبحه لاجرم افاد تكرير الاسناد فكان آكد كما كان ابلغ * وذكر
السكاكي ههنا فائدة اخرى وهي ان الكلام لم يكن اوله مطمعا في ذكر الفاعل فاذا ذكر
كان كغنيمة من حيث لا يحتسب بخلاف المبني للفاعل فان اوله مطمعم في ذكر الفاعل قيل
ان الملم يذكر المصنف هذه الفائدة لكونها تعارض بقولهم المحصول بعد الطلب اعز من
المنساق بالاتب ودفع هذه المعارضة ٦ بأن المرزوق من حيث لا يحتسب الذوميل
النفس اليه اكثر من الاعز ولا يخفى ان اللذة ادخل في باب البلاغة من الاعز ولها
في فن البلاغة مزيد قبول لا يرجي في غيرها كما يشهد بذلك الذوق على طاعة من الطبع على

او لا خوف ملال المحبوب
فلما سأل عن سبب العلة علم
ان لا ملالة فيه فأظناب كما هو
مقصوده مع المحبوب كذا
قيل
٧ وانما قلنا ظاهر الان
المسند اليه مثلا عمدة
في الكلام فلا يكون ذكره
عبثا في الحقيقة بل بالنظر
الى الظاهر اي القرينة
المغنية عنه وقيل اولانه
قد يحصل معها فائدة خفية
كالتنبيه على غباوة السامع
والاستلذاذ وغيرهما قول
فيه نظر اذ المراد بالعبث
ههنا هو الغنية عن ذكره
لدلالة القرينة على المسند
اليه لا عدم الخلو عن الفائدة
حتى يتنى كونه عبثا باشتماله
على فائدة التنبيه على غباوة
السامع والاستلذاذ وامثالهما
على انه ان اراد بالقرينة التي
يحصل معها الفائدة القرينة
المجوزة وذلك لا يفيد فائدة
اصلا وان اراد القرينة
المرجحة فذلك لا يحتج مع
مرجح الحذف وان اراد
اعتبارها بنقل قرينة الحذف
فذلك لا يجعل ذكره عبثا
لاحقيقة ولا ظاهر اعلى ان
القرينة اذا كانت مرجحة

لا يكون خفية فلا يصح قول القائل قد يحصل معها فائدة خفية ٦ الدافع الفاضل الشريف قدس سره شهد (ان)

اعتبروا نسبة الحدث والذات معالى الغير من الزمان والمكان والاضافات وغير ذلك
 ووضعوا بازائها الالفاظ وسموها حر وفا فهى موضوعة ورضا عام لكل نسبة مخصوصة
 قائمة بالمتسبين ولما كانت خصوصية النسبة بخصوصية الطرفين لزم ان لا يتحقق مدلول
 الحرف الا يتحقق الطرفين فلذلك عرفوه بأنه ما دل على معنى في غيره اى على نسبة لا تتعين
 ولا تحصل الابتعنه * ثم اعلم ان الاسناد يقتضى طرفين المسند اليه ولا بد ان يكون من
 الذوات المستقلة او ما في حكمه فلذلك كان ذلك من خواص الاسم او ما في حكمه والمسند
 ولا بد وان يكون من قبيل الحدث القائم بالغير كاسناد الفعل او ما في حكمه كاسناد غير
 المشتقات كقولك زيد غلام واما الحرف فلما لم يكن له حظ من الذات والحدث ولم يكن
 في حكم شىء منهما اصلا لم يكن له حظ من الاسناد اصلا اذا عرفت هذه المقدمة فاعلم
 ان نسبة الفعل الى الفاعل عقلية حقيقية لا يتخلف عنه لافى المتعدى ولا فى اللازم ونسبته
 الى المفعول عقلية اعتبارية نشأت من قطع النظر عن نسبته الى الفاعل ثم اعتبار النسبة الى
 المفعول امكانه ولذلك يقتضيه حقيقة الفعل والالم يتخلف عنها مع انها قد يتخلف كفاى
 الفعل اللازم ولا يخفى ان خصوصية الفعل لا تنفك عن خصوصية الفاعل فاذا وضع
 الفعل لاسناد الحدث المعين الى الذات لا بد وان تتعين الذات فى الواقع والا لم تتعين
 النسبة فلم تتعين مدلول الفعل فحينئذ لا بد فى الاخبار عن الفعل من ذكر ما يتحقق به
 مدلول الفعل اعنى خصوصية الفاعل اما بطريق الاظهار او بطريق الاضمار اذ حذفه
 يفضى الى بطلان الافادة لمدلول الفعل وذلك لان الفعل لا ينفك عن ملاحظة فاعل ماله
 والذى يفيد المتكلم للسامع ليس الا خصوصية الفاعل وايضا حذفه يفضى الى عدم
 كون الجملة الفعلية خبرا اذ كون شىء ما فاعلا لفعل مخصوص لا يحتمل الكذب اصلا فان قولك
 فاعل ما ضرب صادق قطعوا ولا بد فى الخبر من احتمال الصدق والكذب فظهر ان الفاعل
 كما يكون متمصلا عند المتكلم لا بد وان يكون متمصلا عند السامع فاندفع النقض الاول
 واما النقض بالمبنى للمفعول فمدفوع بأنه اذا اخذ الفعل مبنيا له يصير بمنزلة الفاعل فى توقع
 تحقق الفعل المأخوذ بهذا الاعتبار على تحققه وان لم يتوقف عليه قبل هذا الاعتبار واما
 الجواب عن النقض بالمبتدأ فكما ذكره المعارض نفسه فى آخر كلامه ولعمري لقد ادى
 الكلام فى هذا المقام الى الاسهاب لكن العذر واضح عند اولى الالباب عند تأمل الفائدة
 التى ذكرناها فى هذا الباب والله اعلم بالصواب (ثم انه) اى الحذف مطلقا فى المسند
 اليه والمسند اعلم من الفعل والفاعل وغيرهما وكذا فى المفاعيل وملحقاتها الا انه لم يذكر
 المفاعيل فى قوله الفن الثانى فى المسند والمسند اليه اكتفاء بالاهم (يترجم) على الاثبات
 (بوجوه) فهذه اشارة الى العلل الموجبة (الاول ضيق المقام) ٣ عن اطالة الكلام

٣ قيل كل من الضيق والمقام
 حقيقة فى الاجسام فاستعير
 لخال توجب الاختصار

كغير المفعول به من المفاعيل وكذا الملحق بالمفعول من الحال والتمييز وكذا الشرط (سوى الفاعل) ٣ من بين المتعلقةات فانه لا يجوز حذفه اصلا مستقلاً اذ الكلام في حذفه مستقلاً فلا يرد حذفه بتبعية الفعل وهذا بخلاف فاعل المصدر فانه يجوز حذفه لان المصدر موضوع للحدث وحده بخلاف الفعل (اذ الفعل) وضع (للاسناد المحصل) اى المعين (وهو) اى الاسناد (نسبة) للحدث الى الذات (لاتحصل) تلك النسبة (الابذكر) الذات الذى هو (المسند اليه) اذ النسبة لاتحصل ولاتعين الاتعين المنسوب اليه وقد يعلى بأن يقال اذ النسبة لاتتحقق بدون المنتسبين لكنه فاسد والاملاجاز حذف المسند اليه مطلقا بل المسند ايضاً واعترض على كون الفاعل امراً محصلاً بأنه ان اراد كونه محصلاً عند السامع فلان سلم زومه وان اراد كونه محصلاً عند المتكلم فسلم لكن لا ينافيه الحذف ونقض ايضاً بالمبنى للمفعول لانه فعل مع انه لم يوضع للاسناد الى محصل اللهم الا ان يخصوا الفعل بالمبنى للفاعل وبالمبتدأ ايضاً فان الخبر وضع للاسناد المحصل ايضاً فيلزم عدم جواز حذف المبتدأ وانه باطل واجيب عن الاخير بأن الخبر المشتق موضوع للاسناد الى فاعله لا الى المبتدأ وغير المشتق لم يوضع للاسناد المحصل هذا ما ذكره * واعلم ان تحقيق المقام يقتضى تمهيد مقدمة تنفعك ههنا وفي مواضع كثيرة وهى ان الاشياء اما من قبيل الذوات المستقلة الخارجية او الذهنية او من قبيل المعانى المحتاجة اليها في قيامها بها ويسمى حدثاً باعتبار صدورها عن فاعلها وكل من تلك الذوات والمعانى اما ان يؤخذ باعتبار التحقق الخارجى أو التحقق الذهنى فاللفظ الموضوع للذوات الشخصية الخارجية يسمى علماً والموضوع لها من حيث هى بدون اعتبار الشخصى يسمى اسم جنس والموضوع للحدث الذهنى يسمى مصدراً وللحدث الخارجى بأن يعتبر نسبه الى الذات يسمى فعلاً فحينئذ يعتبر معه المقارنة للزمان لكون الحدث باعتبار نسبه الى الذات بمعنى الحدوث المستلزم للزمان ثم ان الذات المنسوب اليها اما الفاعل او القابل للفعل فيسمى الذات فاعلاً ٦ والفعل مبنيا له او ذات يقع عليه الفعل ويسمى الذات المفعول والفعل مبنيا له والموضوع للحدث مع الذات بأن يكون الحدث بمعنى الثبوت فحينئذ يستغنى عن اعتبار مقارنة الزمان يسمى صفات كالمشتقات وغيرها هذا * ثم ان النحويين اصطالحوا على تسمية اللفظ الدال على الامر المستقل بالاسم سواء كان من الذوات كالعلم او من الحدوث من حيث هو من غير اعتبار الحدوث والثبوت كالمصدر او من مجموع الحدث والذات كالصفات وعلى تسمية اللفظ الدال على الامر الغير المستقل اعنى الحدث القائم بالغير بالفعل سواء كان بطريق الاخبار كالماضى والمضارع او بطريق الانشاء كالامر والنهى وغيرها ثم انهم

٣ والفرق بين فاعل المصدر وفاعل الفعل ان المصدر وضع للماهية الحدث مطلقاً باعتبار وجوده فى الخارج فلا يطلب باعتبار وضعه فاعلاً بل طلبه على بخلاف الفعل فانه وضع للحدث الموجود فى الازمنة الثلاثة ولما اقتضى هذا فاعلاً يقوم به ذلك الحدث الموجود دخل الفاعل فى الفعل بحسب الوضع فلا بد من ذكره لئلا يفوت غرض الواضع هذا ما ذكره بعض الفضلاء وهذا معنى لطيف

✽

٦ كونه الفاعل فى الافعال الاختيارية والقابل فى الامور الغير الاختيارية كقوله مات زيد وغير ذلك

✽

من الخواص المناسبة لها وتلك العلة اما الصحيحة ومجوزة لمعلولاتها وهذه هي وظيفة علماء النحو الباحثين عن صحاح التراكيب واما رجحة لها فالراجح بحسب المقام لما كانت واجبة عند البلغاء يسمونها عللاً موجبة فوظيفة ارباب المعاني هي التعرض لهذه العلة نعم قد يتعرضون في اثنائها للعلل الصحيحة ايضاً اما لتعميم الفائدة او لتوهم اخلال ارباب النحوها وقد يتركون في بعض منها اعتمادا على ما عرف في النحو وتحزراً عن خلط مسائل العلوم بلا ضرورة داعية اليه * ثم اعلم ان العلة المرجحة على قسمين احدهما العلة الحاملة ويسمى الباعثة وهي التي يرجح التركيب المخصوص فقط وثانيهما العلة الغائية وهي التي يكون الغرض من التركيب حصولها والقسم الاول نفسه مرجح واكثر ما يستعملونه باذاهي هذا القسم والقسم الثاني انما يكون مرجحاً بعد اقتضاء المقام ذلك الغرض ولذلك تراهم يقولون والمقام مقام كذا في بعض المواضع وان تركوا في البعض لظهوره واكثر ما يستعملونه باللام او بما نبي عن التعليل والباعث على ذلك ان العلة انما تكون حاملة للمتكلم على شيء اذا تبين ذلك الكلام فحينئذ يلزم اقتضاء المقام ذلك فيستغنى عن التصريح بذلك بخلاف القسم الثاني لان كون الشيء غرضاً انما يمكن اذا لم يتعين ذلك الاحتمال فلذلك وجب التعرض لاقتضاء المقام وما تسميهم من اطلاق العلة الموجبة فانما هو على القسم الاول لكن ليس بمعنى عدم صحة مقابله مطلقاً حتى يكون خارجاً عن نظر الفرض بل بمعنى عدم صحة مقابله في هذا المقام فيكون معتبراً في علم المعاني وانما يسمون القسم الثاني مرجحاً لانه غير واجب بحسب المقام فقط بل بحسب المقام وبحسب الغرض معا فيطلقون الموجب على الاول والمرجح على الثاني مع ان كلاهما مرجح بحسب اصل الكلام وموجب بحسب المقام فرقا بينهما بأن في الثاني يجب انضمام الغرض دون الاول هذه فائدة جلية فاحفظها (فالحدف) اي ارادة عدم ذكر اللفظ (انما يجوز قرينة حالية) كقول المستهل الهلال والله بحذف المسند اليه اي هذا الهلال وكقولك خرجت فاذا زيد بحذف المسند اي موجود (او مقالية) كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال اي يسبحه رجال فحذفه تعالى يسبح قرينة مقالية بحذف المسند اعنى قوله يسبحه وهذه هي العلة الصحيحة للحدف * والحدف على اربعة انواع اما في المسند اليه وحده او في المسند وحده او في كليهما معا او في المتعلقة ولما كان ٧ حذف المسند والمسند اليه معاً من قبيل الايجاز ذكر ثلاثة انواع وجعل الرابع حذف الفعل فقال (ويجىء) اي الحدف بسبب القرائن (في المسند) وحده (والمسند اليه) وحده (وفي الفعل) ٩ وانما خصه بالذكرة مع اندراجه في حذف المسند لتخصه بخواص واحكام لا توجد في سائر المسندات (و) كذا في (المفعول) اي المفعول به لانه المتبادر عند الاطلاق (وسائر المتعلقة)

٧ وما قيل لم يتعرض
لحذفهما غير صحيح كالإخفى

٨

٩ قيل كأنه اراد بالمسند
ما يكون جزءاً من الجملة
الاسمية حيث جعل حذف
الفعل قسيمه ولا يخفى ما فيه
من التكلف فالحق ما ذكرناه

١٠

والمقابل في هاتى القولتين
شارح الكتاب سعد الدين
الحلال (مصححه)

٩ وانما كرر لفظة في وفي التعريف اشعاراً بأنه نوع آخر وكذا في ﴿ ٣٦ ﴾ وفي التوابع ٧ فان قلت تقدم عد

الثاني ﴿ من الفنون الاربعة من علم المعاني (في) احوال (المسند والمسند اليه) وقد عرفت الباعث لجمعهما في فن واحد * واعلم ان مسائل علم المعاني كما عرفت هي معرفة كيفية توفية مقامات الكلام حقها من الخواص وقد يعبر عنها بمصادفة الكلام لما يليق به من المقام والمآل واحد فالواجب على ارباب هذا الفن بيان خواص المسند والمسند اليه وغيرهما وبين ما يقتضى كلام من تلك الخواص من عدة من الاحوال كما تسع من قول السكاكي واما الحالة المتقتضية لكذا وكذا مثلاً الحذف من جملة الاعتبارات وما يقتضيه من المقام اما ضيق المقام والاحتراز عن العبث الى غير ذلك وعلى هذا جميع المسائل يعرفه من استأنس بمصاحبة الكتاب وملاء من مسأله الوطاب ثم ان المصنف جعل احوال المسند اليه على ثلاثة انواع لانها اما ان تلحقهما من حيث وجودهما وعدمهما او من حيث ما يعرض ذاتهما لاذاتهما او لا مر خارج عن ذاتهما اشار الى النوع الاول بقوله (والكلام في الحذف والاثبات) والى النوع الثاني بقوله (و) الكلام ٩ (في التعريف بأنواعه والتشكيك) وانواع التعريف خمسة المضمير والعلم والموصول واسم الاشارة والمعرف باللام وبعضهم عد المضاف الى احده هذه الامور بالشرائط المتعبرة في النحو قسما سادسا وبعضهم لم يعدوه قسما مستقلاً بل راجعا الى ما ضيف هو اليه والحق انه قسم مستقل لكونه من جملة طرق التعريف (و) النوع الثالث الكلام (في التوابع) الخمسة التي هي التأكيد والصفة والبدل وعطف البيان والعطف بالحرف * واما قدم النوع الاول لما ان الحذف لما كان خلاف الاصل يقتضى نكتة قوية واعتناء بشانه وعقبه بالاثبات المقابل له واما تقديم الحذف على الاثبات فلان الاثبات عبارة عن الوجود اللفظي الحادث وعدم الحادث مقدم عليه ٧ ولا ينافيه ما اشهر من تقديم معرفة الملكات على اعدامها لان ذلك باعتبار المفهوم وما نحن فيه باعتبار الذوات ثم قدم النوع الثاني على الثالث لانها من الاحوال الثابتة بالوضع والثالث باعتبار التوابع فبالذات مقدم على ما بالغير ﴿ النوع الاول ﴾ من الفن الثاني (في الحذف والاثبات) والمراد بالحذف عدم الذكر والتعليل في الحقيقة لارادتك عدم الذكر فلا يرد ان عدم كيف يكون معللاً * واعلم ان المعاني كما مر مراراً هي معرفة كيفية تطبيق الكلام على الخواص التي تقتضيها احوال فلا بد من ذكر كل خاصة وعد ما يقتضيها من المقامات وذلك لان كل خاصة لها مقامات كثيرة تقتضيها فوظيفة ارباب المعاني عد الحالات المتقتضية لكل خاصة خاصة مع ان تلك الحالات لا تقف عند حد بل لا تكاد تنهاى ولهذا يشيرون بعد تفصيلهم الاحوال الى ما يشعر بكثيرها بقولهم الى غير ذلك من الاحوال او قولهم واما لاغراض أخرى والعجب ان المصنف قد اخل بهذه الاشارة ٣ ولا بد منها * ثم اعلم ان الحالات المتقتضية هي العلة لا يرد كل تركيب على وجه مخصوص

الحادث في العدم الاصلى مسلم واما في العدم اللاحق فلا وكون تقدم المسند هو العدم الاصلى وان سلم لكن لانسلم ذلك في المسند اليه وذلك لكونه عمدة عظمى في الكلام يصير كأنه اتى به ثم حذف حتى قال بعضهم اختاروا الحذف في المسند اليه والترك في المسند لان المسند اليه لكونه عمدة لا يمكن تركه بل يصير مذكورا ثم حذف بخلاف المسند حيث يمكن تركه قلت عدم المسند اليه ليس ايضا اعدما اصليا وما ذكره من كونه عدما لاحقا فامر اعتبارى بالنظر الى كونه عمدة لا امر حقيقي واما ايرادهم الحذف فيه للاشعار الى ما ذكر في كفي فيه الاعتبار المذكور لكونه نكتة خطابية ومنهم من جعل اختيار الحذف في المسند اليه والترك في المسند لجرد الفن بناء على استعمال الترك في المسند اليه ايضا فغير جيد اذ النكتة المرجحة اولى من نكتة الفن اذ لا يلزم في النكت الخطابية الاطراد لكونها عللا مرجحة لاموجة ٤

تخديه عرضاً وضع من لا يخاف من عدو عادة فلما كان هذا اشارة ان يعتقدان لارح فيهم
كلهم عزل لاسلح معهم نزله منزلة المنكر فأتى الخبر اليه مؤكداً (ومن ههنا) اى من
فاوت اخراج الجمل الخبرية من الابتدائية والطلبية والانكارية بالنسبة الى المخاطبين
مع ماسياتيك) من بيان احكام الفصل والوصل والعطف بالفاء وغيرها (تعرف تفاوت
عبدربك ان العبادة) حقه بزيادة ان (او) عبدربك (العبادة) حقه بترك ان مع الفصل
بما تقدم (او) عبدربك (فالعبرة حقه) بترك ان مع العطف بالفاء اى تعرف تفاوت
هذه الجمل (بحسب المقام) اذ الجملة الاولى فى جواب من سأل حين سمع عبدربك هل
لرب عبادة فقيل ان العبادة حقه بمؤكد والثانية فى جواب خالى الذهن فلذلك ترك
ن لكن فصل للاستيناف لوقوعه فى جواب سؤال ناش عن قولك عبدربك وللملم يكن
لسؤال محققاً ترك المؤكد اولكون التأكيد فى السؤال استحسانياً ترك المؤكد عملاً بالجواز
واما العطف بالفاء للاشعار بتعليق الاولى بالثانية هذا حال الجمل بالنسبة الى المخاطب
والفصل والوصل واما حالها بحسب المقام فهو ان المخاطب ان كان منكراً لاستحقاق
العبادة او متردداً فيه مع اشارة الانكار او خالى الذهن مع تلك الامارة ايضا كان قولك
ان العبادة حقه جيداً فى الغاية ثم الجملة الثالثة لاشتمالها على الفاء الدالة على السببية المفيدة
للتحقيق فى الجملة واما الجملة الثانية فردية جداً لعدم مصادقتها لما يليق به من المقام وان كان
سائلاً او خالياً بمنزلة لتقدم الملوحة او منكراً بمنزلة أيضاً لوجود ما يقع الانكار فى الجملة
الثالثة احسن لوجود المؤكد فى الجملة المناسب لكون التأكيد استحسانياً والجملة الاولى
حسن لاستحسان المؤكد والثانية ردية لخاوها عن المؤكد وكون الخلو عن المؤكد فى الخالى
غير مستحسن وان خاز وان كان المخاطب خالياً محضاً او متردداً بمنزلة الخالى لعدم ما يشعر
السؤال او منكراً بمنزلة أيضاً لوجود ما يقع الانكار كانت احوال الجمل على عكس
حوالها عند كون المخاطب منكراً محضاً او ما فى حكمه حيث يكون الثانية جيداً فى الغاية
خلوها عن المؤكد والثالثة دونها لوجود المؤكد لافى الغاية وكونها قريبة من الابتدائية
والاولى قيحة لوجود المؤكد التام (و) كذا ان احطت بما ذكرناه (تقف على اعتبارات
لنقى) لان من اتقن اعتبارات الاثبات على التمام كان اعتبارات النقي عنده على طرف
لتمام وقد ضمن المصنف كلامه هذا سوق الاعتذار بأن التعرض لحوال النقي ٧ بما يكون
ن حكم التكرار (و) كذا تقف (على سبب نزول القرآن على هذه المناهج) اى الطرق
لذكورة من اعتبارات الاسناد الخبرى وتفاوت العبارات بتفاوت المقامات واخراج
لكلام تارة على مقتضى الظاهر واخرى على خلافه الى غير ذلك من الاعتبارات اللطيفة
الخواص الشريفة بحيث ان اتقنتها تقف على خبايا فى الزوايا من الخواص والمزايا  الف

٧ ربما يفضى الى التكرار
(انهجته)

٧ ومن جعله مثالا آخر لما نحن فيه فقد اخطأ اذ لا بد فيه من القاء الخبر الى المخاطب المنكر وجعله كغير المنكر ولا شك ان ليس ههنا خطاب للمتكلمين المرتابين ٩٠ قال بعض من الشراح معناه ان المتكلم يظن تارة ان غير السائل فهم من ذلك الكلام المقدم حكم الخبر ويظن اخرى انه ما فهم منه فيصير غير السائل ﴿ ٣٤ ﴾ بمنزلة السائل وليس المراد

والتجريد جائزين في السائل وتعين التجريد في الخالي تعين الحمل على المتعين وايضا لما ترجح جانب التأكيدي في السائل بحسب الاستحسان وتعين جانب التجريد في الخالي وجوبا تعين حل الخبر المجرد على المتعين وجوبا لاعلى المرجوح بحسب الاستحسان وهذا هو الباعث لعدم ذكر السائل في الاقسام الباقية لانه اشتراك مع الخالي في جواز التجريد ومع المنكر في استحسان التأكيدي فلم يقع التمايز بينه وبين الخالي والمنكر الا بحسب القرائن فذلك لم يتعرض له فلا تغفل عن هذه النكتة (ومثله لا ريب فيه) لما كان جعل المنكر كغير المنكر يتضمن امراً غير باهوتزيل وجود الشيء منزلة عدمه لا مورق العلة استشهد لذلك ٧ بقوله تعالى لا ريب فيه اي لاشك في القرآن اي في حقيقته وكونه من عند الله والحال انه لم ينشئ مراتب فيه لكن لما كان معهم من الدلائل المزيلة للرب جعل وجود الرب كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين (و) قد يلقى الخبر (الى غير السائل) اي الى الخالي وعبر عنه بغير السائل تنبيها على ان تنزيله انها هو منزلة السائل لا غير بقريته التقابل ولم يرد بغير السائل المنكر مع عموم التعبير له لما عرفت في عكسه اعني تنزيل المنكر منزلة السائل ثم ان الخبر انما يلقى الى الخالي (مؤكد اذا قدم اليه) اي الى غير السائل قبل ذكر الخبر (ما) اي شيء (يلوح) ويشير (به) اي بالخبر (لانه) اي تقدم الملوحة للنفس اليقظي) اي العاربية عن نوم الغفلة بالتهيا لادراك اللطائف (مظنة التردد) في حكم الخبر ومثمة الطلبه كما (قال تعالى ولا تخاطبني) ٩ اي لاتدعني يا نوح (في) استفاد العذاب عن (الذين ظلموا) ولما نفي مخاطبين عما ذكر كان مظنة ٧ ان يتردد السامع بأنه هل يصيبهم بأس بل بأنه هل هم مغرورون بملاحظة ما تقدم من قوله واصنع الفلك فأورد الخبر مؤكدا بأن فقال (انهم مغرورون) اي محكوم عليهم بالاغراق (وكذا) قد يلقى الخبر (الى غير المنكر) اي الى الخالي مؤكدا تنزيلا له منزلة المنكر وذلك (عند) ظهور (شيء من محال الانكار عليه) اي من علاماته واماراته وانما جلنا غير المنكر الى الخالي فقط وان كان شاملا له وللسائل ايضا لما عرفت الحال بينه وبين المنكر من الاشتباه (قال الشاعر) وهو حجل بن نضلة (جاء شقيق عارضا رمحه * ان بنى عمك فيهم رماح) وشقيق اسم رجل وجعل الرمح عارضا وضعه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على النخذ ووضع السيف على

الملوح يجعل المخاطب طالبا للحكم مترددا فيه حتى يكون ايراد المؤكد حينئذ من باب اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلا يكون حينئذ ايراد المؤكد بالنظر الى كون المخاطب طالبا بالبل بالنظر الى الملوحة الذي من شأنه ان يصير المخاطب بسببه طالبا هذا كلامه اقول هذا وهم لان المتكلم اذا كان مترددا في حال المخاطب ولم يترجح عنده واحد من الحالين يكون كلامه غير مطابق لمقتضى الحال على انه انما يلزم كون الكلام على مقتضى الظاهر ان لو كان المخاطب مترددا حقيقة وتوليس كذلك اذ المخاطب فيما نحن فيه خالي الذهن حقيقة وانما اعتبر مترددا بالنظر الى الملوحة يدلك على ذلك قول المصنف مظنة التردد حيث لم يقل لانه يجعل النفس اليقظي مترددا فتدبر

٧ قيل النبي المذكور وتعليله بظلمهم يعين الاغراق فيكون مخاطب مترددا لا بمنزلة واجيب بأن الكلام المذكور (فخذه) يحتمل ان يحمل على مجرد التهديد فيحتمل ان يكون مترددا بل بمنزلة اقول كما انه يحتمل ان يحمل على التهديد يحتمل ان يحمل على الاغراق فلا يثبت شيء من الطرفين والحق ما ذكرناه من ان مخاطب خالي الذهن في الواقع وانما يجعله المتكلم مترددا بالنظر الى ما قدمه من الملوحة الذي من شأنه ان لا يفتعل عنه النفس المتيقظ وان غفل عنه المخاطب

هنا (حيث لم يعملوا به) اى بعلمهم ولم يسلكوا سننه (بعد قوله تعالى) فى صدر الآية (ولقد علموا) لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون وذلك لان الله تعالى اثبت فى صدر الآية لاهل الكتاب العلم بأن من اشترى كتاب السحر والشعوذة اى اختاره على كتاب الله تعالى ليس له فى الآخرة من خلاق اى نصيب من الثواب مع انه اثبت العلم لهم (مؤكداً باللام التسمية) ثم نفى الله سبحانه وتعالى عنهم العلم بقوله لو كانوا يعلمون ان المشتري لانصيب له وذلك لان لولانتفاء الشئ لانتفاء غيره فتقدير الكلام انهم لو كانوا يعلمون لما فعلوا الاشتراء اى لم يكونوا يعلمون ذلك ولما اثبت جواز تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل مطلقاً ليثبت خصوصية تنزيل العالم بالفائدتين منزلة الجاهل والقضاء ما يناسبه من الكلام اليه بالطريق الاولى اراد ان يثبت جواز توارد النفي والاثبات على شئ واحد مطلقاً باعتبارين ليثبت خصوصية العلم بالطريق الاولى فقال (ونظيره) اى نظير قوله تعالى ولقد علموا فيما ذكر من جواز توارد النفي والاثبات على شئ واحد باعتبارين قوله تعالى (وما رميت اذ رميت) ولكن الله رمى اى مارميت حقيقة اذ رميت صورة وقيل مارميت تأنيراً اذ رميت كسبا لكنه غير مناسب لسياق الآية لان الآية لتمييز هذا الفعل عما عداه باستناده الى الله تعالى وما ذكره جار فى جميع الافعال ولما كان اثر هذا الفعل خارجاً عن طوق البشر مبرز عن سائر الافعال باستناده الى ذاته المقدسة حقيقة مع انه يصح اسناد سائر الافعال الى الظاهر حقيقة ٩ روى ان النبي عليه السلام لما رأى قريشاً اخذ قبضة من حصباء الوادى فرمى بها فى وجوه المشركين فقال شامت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهمزوا وكذا نظير ولقد علموا فيما ذكر قوله تعالى (وان نكثوا) اى ان نقضوا (ايمانهم من بعد عهدهم وطعنوا فى دينكم فقاتلوا ائمة الكفر انهم لا ايمان لهم) والله تعالى اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نقضهم الايمان عليها ثم نفى عنهم الايمان مؤكداً بان حيث قال انهم لا ايمان لهم وهذا ليس نفي الايمان عنهم حقيقة لثلايناقض آخر كلامه اوله بل من حيث انهم لم يراعوها ولم يفوا بها قوله (وقد يلقى) عطف على قوله فيقام اى يلقى (الخبر الى المنكر) للحكم (مجرداً) عن المؤكدات التى يجب ايرادها اذا كان المخاطب منكراً (تنزيلاً) اى للمتنكر (منزلة من لا ينكر) اى الخالى (اذا كان معه) اى مع المنكر (ما) اى شئ من الدلائل (اذا تأمله) اى تأمل المنكر به (ارتدع) وامتنع عن الانكار (تقول للكافر) المنكر للاسلام (الاسلام حق) بدون المؤكد (لوضوح دلائله) اى دلائل الاسلام فانها بحيث لو تأملها المنكر ارتدع عن الانكار فيبقى خالى الذهن فيجرد الخبر عن المؤكد ويجوز ان لا يبقى خالى الذهن بل سائلاً عن الخبر نظراً الى الدلائل الاسلام فيجرد عن المؤكد لذلك الا انه لما كان التأكيد

٩ روى انه عليه السلام لما طاعت قريش قال هذه قريش قد جاء بخيلاً بها وفخرها يكذبون رسولك اللهم اسألك ما وعدتني فأنا ه جبريل عليه السلام فقال خذ قبضة من تراب فارمهم بها فقال النبي عليه السلام لعلى رضى الله عنه لما التقي الجمعان اعطنى قبضة من الحصباء فرمى بها فى وجوههم وقال شامت الوجوه فلم يبق كافر الا شغل بعينه فانهمزوا

في علم البيان يسمى مأجراً هو فيه صريحاً او كناية وحاصله ان الكناية يكون قسماً من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر لان الاخراج المذكور قد يكون في خلاف الملازمات العرفية في المعاني وقد يكون في خلاف الملازمات اللغوية في البيان والجمهور توهموا ان معناه ان الاخراج المذكور لا يندرج تحت الصريح او الكناية يسمى بحسب اصطلاح علم البيان صريحاً او كناية ففهموا عكس المراد والله الهادي الى سبيل الرشاد ٩ وتحقيق هذا المقام من نوادر الايام ولقد تفردت في هذا البحث من الكتاب وما سبقني بذلك احد من اولى الالباب والله ملهم الصواب ومسهل الصعاب * ولما ذكر اولاً ان الكلام قد يخرج على خلاف مقتضى الظاهر فصله ثانياً بقوله (في مقام العالم بالفائدة) اي بفائدة الخبر (ولازمها) اي العالم بلازم فائدة الخبر (مقام الجاهل) بهما (لا اعتبارات خطابية) اي اقناعية تفيد ظناً بكونه غير عالم لبرهانية (مرجعها) اي مرجع تلك الاعترافات (التجهيل) اي تجهيل العالم المحيط بالفائدة ولازمها (لوجوه مختلفة) مثل ان لا يعمل بمتضى علمه او يكون علمه تقليدياً او مستنداً الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امراً غريباً او دقيقاً او يظهر منه سؤال او ملبس انكار * واعلم ان حال المخاطب اربعة عالم وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ستة عشر عقلاً حاصلة من ضرب الاحوال الاربعة في مثلها الان امتناع تنزيل كل من الاربعة منزلة العالم لامتناع الافادة للعالم اسقط منها اربعة فبقي اثني عشر ثم ان عدم الفائدة في تنزيل الشيء منزلة نفسه اسقط منها ثلاثة والاقسام وان كانت اربعة الا ان تنزيل العالم منزلة نفسه سقط في ضمن الاربعة المذكورة فبقي تسعة ثلاثة منها في العالم وهي تنزيله منزلة ما عداه من الثلاثة الباقية واثان منها في الخالي اعنى تنزيله منزلة السائل والمنكر لانه لما لم يعتبر تنزيله منزلة العالم كما عرفت انحصر في قسمين وان كان القياس ان يكون ثلاثة وكذا قسمان منها في السائل اعنى تنزيله منزلة الخالي والمنكر وقسمان آخران في المنكر وهما تنزيله منزلة الخالي والسائل على قياس ما عرفت * ثم ان المصنف قدم تنزيل العالم منزلة غير العالم سواء كان خالياً او سائلاً او منكراً لكونه امراً عجبياً واعتباراً لطيفاً واكون اخاؤا ابتداء حال المخاطب ولما كان تنزيل العالم منزلة اجاهل مما يستبعد وقوعه استشهد لذلك بكلام رب العزة فالكان في قوله (كافي قوله تعالى لو كانوا يعلمون) للتنظير لاجل الاستشهاد بالتمثيل لايضاح الممثل اعنى تنزيل العالم منزلة الجاهل والقاء الخبر اليه مجرداً عن المؤكدات كانوا ٣ اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب بل لغيرهم مع كون تنزيل العالم بالفائدة ولازمها منزلة غير العالم في حق اهل الكتاب دون غيرهم فهم ليسوا مخاطبين بهذا الكلام بل هم المحكى عنهم فتدبر وذلك لان الله تعالى نفي العلم

٩ وقيل معناه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه ظاهراً كناية عن انك نزلت هذا المقام منزلة المتمام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل يستلزم ذلك الايراد وقد انتقل من اللازم الى الملزوم ورد بأن ذلك انتقال من نفس اللازم الى الملزوم ولا بد في الكناية بحسب اصطلاحهم من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه واما ما قيل المراد من تسميته بالكناية مشابهته ايها يبطله صريح عبارة الكتاب وقد عرفت تحقيق المقام بحيث لا تلتفت الى ما يخالفه من الكلام وباللغة التوفيق والاعلام

٣ المتوهم صاحب ايضاح

هـ

نكته خطابية لاعتبار الخلو في المخاطب صيانة لكلامه عن الخطأ ونفسه عن الكذب
 لا لإرادة الدلالة عليه ولئن سلم أنه يريد الدلالة عليه لكن لانسليم كون الدلالة على عدم
 الجرى على مقتضى العلم اصالة والدلالة على الخلو تبعاله كما هو الحال في الكناية لان
 عدم الجرى على مقتضى العلم نكته خطابية ومن شأن النكت الخطابية القصد اليها
 تبعاً لاصالة وإيضاً عدم الجرى المذكور يدل على أن المخاطب عالم والخبر المجرد يدل
 على خلوه فيكون بين نفس اللازم وبين ما يستلزمه المزوم تناقضا وقد تقرر في
 موضعه أن الكناية يقصد بها اللازم تبعاً والمزوم اصالة ومن المعلوم عدم دخول
 المتنافيين تحت القصد عند من له أدنى مسكة فضلاً عن تحلى بحلى البلاغ ثم إن الصريح
 لا بد فيها من استعمال اللفظ في المعنى الأصلي فخرج الخواص عن كونها صريحة من جهة
 عدم استعمال الالفاظ فيها ومن جهة عدم كونها معاني أصلية وما قيل إنها هي الأغراض
 الأصلية في عرف البلغاء إن أراد بذلك كونها معاني أصلية فمنوع إذ لا بد حينئذ من الاستعمال
 أما بالوضع فيكون حقيقة أو لعلاقة بينها وبين الموضوع له فيكون مجازاً وليس في الخواص
 الوضع والالفهما كل أحدهما بالوضع ولم يختص فهمها بالظرة السليمة إذ يمكن فهم الوضع
 لغير هؤلاء وليست الخواص معاني مجازية للتراكيب أيضاً لاستغناء فهمها عن القرائن
 وإن أراد بذلك كونها أغراضاً أصلية بحسب عرف البلغاء من غير استعمال التراكيب
 فيها فسلم لكنه لا يصح حينئذ كونها معنى حقيقياً أو مجازياً أو صريحاً أو كناية لزم
 الاستعمال في هذه الأمور * ثم إن الخواص لما خرجت عن كون التراكيب المفيدة أياها
 صرايح خرجت عن كونها كنايات أيضاً لوجهين أحدهما استنزام وجود الكناية
 جواز إرادة الصريح وثانيهما لزوم استعمال اللفظ في مزوم المعنى الأصلي عند الأكثرين
 ولا أقل من إرادة الدلالة عليهما وليس شيء منهما بين التراكيب وبين مزومات خواصها ما تقرر
 من أن إفادة التراكيب الخواص ليست دلالة معتبرة في العلوم حتى يكون حقيقة أو مجازاً
 صريحاً أو كناية بل هي عندهم إفادة وليست بدلالة ومن ههنا عرفت سرمانقل عن علماء
 المعاني أن للبلغاء دلالة رابعة وراء الدلالات الثلاث كما أن العادة طبيعة خامسة وراء الطبايع
 الأربع فالحق في توجيه كلام السكاكي أن يقال إن الصريح يندرج تحت إخراج الكلام
 على مقتضى الظاهر إذ الظاهر حل الكلام على المعاني الأصلية وأن الكناية يندرج تحت
 إخراج الكلام لأعلى مقتضى الظاهر إذ إرادة مزوم المعنى من اللفظ خلاف الظاهر فيكون
 لإخراج الكلام على مقتضى الظاهر أو على خلافه نوعين أحدهما بالنسبة إلى الملازمات
 العرفية الخطابية المعتبرة في علم المعاني وثانيهما بالنسبة إلى الدلالات الوضعية أو العقلية
 المعتبرة في علم البيان فعنى قوله وأنه في علم البيان يسمى صريحاً أو كناية أنه إذا جرى

قائله السيد السند قدس

سره

مرة (انا اليكم مرسلون) بمؤكد واحد لكونه في اول مراتب الانكار فكذبوا هماغزهما
الله بثالث وهو شمعون في الاصح ٩ (و) قولهم (ثانيا اذ بولغ في تكذيبهم) بذكر
المنكرين سبب انكارهم حيث قالوا ما اتم الابشر مثلنا بناء على جهلهم القبيح ان
الرسول لا يكون من جنس البشر وبتعقيهم ذلك بما يفيد صريح الانكار من قولهم
وما انزل الرحمن من شئ^ء ومن قولهم ان انتم الاتكذبون ولما بولغ في تكذيبهم في المرة
الثانية بوجوه ثلاثة زادوا في تلك المرة إن واللام المؤكدين وما هو في معنى القسم
حيث قالوا (ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون) فقولنا ربنا يعلم اما بمعنى تقسم بعلم الله كافي
شهد الله وعلم الله او يراد بذكره علمه تعالى ثبوت الدعوى اللازم له لما يلزم علمه تعالى
ثبوت معلومه فيكون تأكيذا بطريق الكناية (هذا كله) اى التجريد والتأكيد الطلبي
والانكارى بحسب مراتب الانكار بتخليته عن المؤكدات في الاول وجوبا وبخيلته
بمؤكد في الثانى استحسانا وبمؤكدات حسب الانكار في الثالث وجوبا (اخراج الكلام على
مقتضى الظاهر) وهذا اخص من مقتضى الحال اذ الحال قديقتضى خلاف الظاهر ولهذا قال
(وقد يعدل) الكلام (عنه) اى عن مقتضى الظاهر الى خلافه (ويسمى اخراج الكلام لاعلى
مقتضى الظاهر) اى اخرجه على خلافه قال السكاكى اخراج الكلام على مقتضى الظاهر في علم
البيان يسمى بالصریح واخرجه على خلافه في علم البيان يسمى بالكناية قال بعض المحققين
في تفسير مراده ان الخبر المجرد عن التأكيد مثلا يدل على خلو ذهن المخاطب في
عرف البلاء دلالة واضحة فاذا قصد به ذلك كان من قبيل التصريح ومندرجا فيه
وايضا بين الخلو المذكور وبين عدم الجرى على مقتضى العلم ملازمة ادعائية فاذا
اريد بالخبر المجرد ما هو الملزوم الادعائى للخلو اعنى ما ذكر من عدم الجرى على
مقتضى العلم كان من قبيل الكناية ومندرجا فيها اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها
الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام هذا حاصل كلامه وفيه بحث وهو ان الخواص
من اللوازم العرفية للتراكيب للمعانيها الاصلية مثلا اخلو ليس من لوازم مضمون الخبر
بل من لوازم تجريد الخبر وكذا الحال فيما عداه فاعتبار الصريح والكناية في ذلك
لا يخلو عن مسامحة ثم انهم ينزلون العالم مثلا منزلة الخالى ادعاء لانقضاء لازمه العادى
اعنى الجرى على مقتضى علمه فيور دون ما يكون ملزوم اخلو من الخبر المجرد فيكون
ما يفيد الخبر حينئذ هو اخلو لاملزوم اخلو ادعاء اعنى عدم الجرى على مقتضى العلم
وكيف لا والمتكلم في صدد التجاهل عن علمه وعدم الجرى على علمه بل في صدد
ادعاء ان المخاطب خالى الذهن عن الحكم وانما ملاحظته عدم الجرى على العلم لكونه

٩ وانما قلنا في الاصح
اذ يقال المراد بالثالث بولس
بدل شمعون وقيل حبيب
النجار بدل بولس وقد عرفت
انه ليس منهم

القائل السيد السند قدس
سره

في قوله (فيؤكد) الخبر حينئذ لوال تحير المخاطب (نحو زيد قائم) باللام المؤكدة (وان
زيدا قائم) بان التحقيقية المفيدة للتأكيد (ويسمى) هذا الخبر (طليبا) لكونه
جوابا عن سؤال طالب تمخير (وامامع) مخاطب (منكر يحكم) ذلك المخاطب المنكر
(بخلافه) اى بخلاف ما عند المتكلم (فيزداد توكيده بحسب قوة انكاره) لى يعترف
بما عند المتكلم (نحو ان زيدا قائم) بمؤكد من لمن يبلغ في الانكار (ووالله ان زيد القائم)
بثلاث مؤكدات لمن ينكر ابلغ انكار وانما لم يذكر ما زيد فيه المؤكد الواحد نحو ان
زيدا قائم لرد اصل الانكار لاشتراكه مع التخيير في زيادة مؤكد واحد وانما يفرق
بأن الكلام مع التخيير يستحسن فيه ذلك ومع المنكر يستوجه (ويسمى) هذا الخبر
(انكاريا) لانه خبر سبق فيه الانكار من جانب المخاطب وبعضهم سمى مالا مبالغة
فيه انكاريا وما فيه مبالغة او اكثر اصراريا * واعلم ان التخيير اما ان يتصور النسبة ولم يخطر بباله
شئ من الوقوع او اللوقوع او يتصور شيئا من الوقوع او اللوقوع ويترجع عنده على الآخر
في مجرد خطور احدهما بالبال دون الآخر من غير وصول الى درجة الانكار فالقسم
الاول لا يحسن فيه المؤكد اصلا واما القسم الثاني فيحسن فيه المؤكد لكونه بسبب
رجحان تصور خلاف الحكم يكون في قوة الانكار في ايراد المؤكد لكنه لا يجب فيه
وهذا معنى ما قال الشيخ عبدالقاهر انما يستحسن التأكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب
الآخر واراد به ترجيح تصور الوقوع مثلا لا ترجح الحكم به مع احتمال الجانب
المرجوح كاهو المصطلح فلا يرد ما قيل ٣ من ان الظن في الجانب الآخر يندرج في
الانكار لافي الطلب غاية الامر انه الانكار الضعيف وفي هذا المقام كثير من الاقسام
بقى الآن في زوايا الخفاء قد كشفنا في شرح المفتاح عنها الغطاء * وما يجب التنبيه عليه
ان الاقسام الثلاثة من الخلو والتردد والانكار لا يتصور في لازم الفائدة لعدم امكان انكار
انفكاه الملزوم عن اللازم واما الخلو عنه وان جاز لكنه حينئذ يكون خبرا يقصد
افادته اصالة مثلا يقال انا عالم بهذا فيخرج عن كونه لازم فائدة الخبر الى كونه فائدة
خبر مستقل بحسب اقتضاء الحال حتى لو قصد حينئذ ايراده بطريق كونه لازم
الفائدة يصير مخالفا لمقتضى الحال ومن ادعى جواز ذلك فقد غفل عن تفاوت
المقامين (وشهدله) اى لكون التأكيد يزداد بحسب الانكار (قول رسل عيسى
عليه السلام) حين ارسلهم الى اهل انطاكية ليدعوهم الى الدين القويم وتلك
الرسول يحيى وبولس بقع الباء الموحدة في الصحيح ٧ وشعمون وقيل حبيب النجار
بدل بولس لكن الاصح انه ممن آمن معهم وليس منهم فقالوا (اولا) اى في اول

٣ القائل السيد قدس سره به

٧ وانما قلنا في الصحيح اذ يقال
نولس بالنون وفولس بالفاء

افادته وان استفاد منه حصول ما في نفس الامر في ذهن المتكلم لعله بما في نفس الامر من قبل يسمى ذلك المفاد لازم فائدة الخبر وان علم المخاطب كليهما معا يكون الخبر غير مفيد الا ان يراد به معاني آخر تلزمه في عرف البلغاء بحسب المقام من التحسر والتخزن والاستعطف وغير ذلك لكنها معان مجازية ٩ كما ستقف عليها ثم ان معنى اللزوم في لازم فائدة الخبر هو ان اللازم المذكور للمجاز انفكاكه عن الفائدة من غير عكس صار حكمه حكم اللازم وانما قلنا للمجاز انفكاكه كما فعله السكاكي ولم نقل لما وجب لان هذا اللزوم للملم ينشأ عن خصوصية هذا اللازم بل عن علم المخاطب بالفائدة وايضا للملم يوجد الانفكاك في كل خبر وفي كل مخاطب خفي مواضع الانفكاك ولهذا شبهه السكاكي باللازم المجهول المساواة اذ اللازم ان كان اعم يجب وجوده من غير اللزوم تحقيقا لمعنى العموم واذا كان مساويا يتمتع وجوده بدونه تحقيقا لمعنى المساواة واما اذا جهل فيجوز وجوده بدونه فالحال فيما نحن فيه كذلك للملم آتفا فاحفظ هذا المقام فانه مما خفي على شراح كلام السكاكي طرأ واذا قد عرفت ان الجملة الخبرية موضوعة لافادة معنى للسامع أشار المصنف الى تفاوت تلك الافادة بحسب حال المخاطب بقوله (ومن حق الكلام عقلا) اي وما يقتضيه العقل ويرتضيه بحيث يعرفه كل عاقل (ان يكون) الكلام (بقدر الحاجة) بحسب اقتضاء المقام (لازيد) على اصل المرام والا كان تطويلا (ولا انقص) عن قدر الحاجة والا كان اخلافا وهذا معنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال (فالخطاب بالخبر) المفيد (امامع) مخاطب (خالى الذهن) عن الفائدة وعن لازمها معا بأن لا يتصور شيئا من الاسناد وطرقيه (فيجرد) الخبر (عن المؤكدات نحو زيد قائم) اذا قيسته الى من لا يعرف الحكم والا الطرفين لانك لو اردت تأكيده لكان لغوا (ويسمى) هذا الخبر (ابتدائيا) لوقوعه في ابتداء الكلام من غير سبق طلب او انكار وانما تجرد عن المؤكدات (لان المحل الخالي) عن كل صورة (يتمكن فيه كل نقش يرد عليه) اشد تمكن كما قال الشاعر * اتاني هواها قبل ان اعرف الهوى * فصادف قلبي خاليا فتمكننا * يعني لا يتمكن في حالة الخلو بلا مؤكد وان اعقبه الانكار في الحالة الثانية لانها غير حالة الخلو (وامامع) مخاطب (تمخير) اي الخطاب اما مع مخاطب طالب للحكم تمخير فيه ثم بين التمخير بقوله الذي (طرفاه) اي طرفا الاسناد (عنده) اي عند التمخير والا كان خالي الذهن (دون الحكم) والا لم يكن تمخيرا (فهو) اي التمخير (بين بين) اي بين النفي وبين الاثبات بحيث لا يترجح احدهما على الآخر وقيل اي المتكلم بين التأكيد وعدمه اذ لا يجب التوكيد في صورة التمخير وفيه اشكالان احدهما رجوع ضمير هو الى ما لا ذكر له صريحا مع وجود المحمل الصحيح والآخر ان فهو حينئذ جواب اما فلا بد من العطف

(في قوله)

٩ من خبر التأم ولا يعد مفيدا عند ارباب اللغة فوجب في كون الخبر مفيدا من التقييد بقصد الخبر افادته اياه ولا يخفى عليك انه لا حاجة الى هذا التقييد لان ذلك ليس بخبر والكلام فيه ـ

٩ ومن هذا القبيل كلام العباد مع الله تعالى فلا يرد ان هذا خبر مع انه لا يفيد شيئا اصلا لافائدة الخبر ولا لازمها ووجه عدم الورد منع كونه خبرا بل هذا من قبيل ما يراد بالخبر معاني آخر غير الخبرية ـ

٧ أما وجه الحصر ان الخواص اللاحقة للخبر اما ان تلحقه للخبر الواحد او لمتعدد والاول اما ان يلحقه للجزء الصوري او للجزء المادى والاول هو الفن الاول ﴿٢٧﴾ والثاني اما ان يبحث عن الاحوال العارضة للجزء المادى لذاته او عن الاحوال

العارضة له بالقياس الى الغير والاول هو الفن الثاني والثاني هو الفن الثالث واما اللاحق للخبر المتعدد بسبب نسبة بعضها الى بعض فهو الفن الرابع واما اللاحق للمتعدد من حيث هو متعدد فلا يبحث عنها ووجه الترتيب ان البحث عن الخبر الواحد مقدم على البحث عن المتعدد لتقدم الجزء على الكل واما مقدم البحث عن الجزء الصوري وان كان متأخرا بحسب التحقق لكونه المقصود الاصلى من الخبر لما مر من ان مرجع الخبرية الى الاسناد والمقصود الاصلى اشرف واهم فتقديمه اولى ثم قدم البحث عن الاحوال العارضة للجزء لما بالذات على احوال العارضة لما بالغير لان ما بالذات مقدم على ما بالغير ثم تقدم المفرد على المركب قدم هذه الفنون الثلاثة على الفن الرابع كما مر

بعضها الى بعض من حيث (وضع) كل واحد من (الجملتين) عند الاخرى (اذا تعددت) الجمل وسرد بعضها عقيب بعض (ففيه) اى فى القانون الاول (اربعة فنون) الفن الاول فى الاسناد والفن الثانى فى المسند والمسند اليه وخالف السكاكى فى جمعهما فى فن روما للاختصار وتجنبنا عن التكرار اذا اكثر مباحثهما مشتركة والبحث المختص يسهل الاشارة اليه والفن الثالث فى وضع كل من الطرفين عند صاحبه واما فرز هذا البحث عما تقدم تميزا للاحوال العارضة للشيء بذاته عن الاحوال العارضة له بالاضافة الى الغير وخالف السكاكى ههنا ايضا واحسن والفن الرابع فى وضع الجملتين ووجه الحصر والترتيب لا يخفى على الفطن اللبيب ٧ ﴿الفن الاول فى الاسناد﴾ الخبرى انما قدمه على الطرفين مع تأخره عنهما فى الوجود اما لشرف مباحثه او لتقدمه عليهما لكون البحث عنهما من حيث قيام الاسناد بهما والاسناد الخبرى عند السكاكى هو الحكم بمفهوم لمفهوم واراد بالمفهوم ما يقابل الذات كما هو مصطلح اهل المعقول فلا يردان المحكوم عليه من الذات واراد بالحكم الوقوع المنفهم من لفظ المتكلم كما عرفت تحقيقه وعند النخاعة ضم كلمة الى اخرى بحيث يفيد الحكم المذكور ومن قال ان المراد ههنا مصطلح النخاعة للقطع بأن المسند والمسند اليه من قبيل الالفاظ فى عرفهم فقد غفل عن كون البحث فى المعانى عما يفيد التركيب لا بمجرد الوضع من حيث مطابقته للمقام بالمحوظ عندهم او لا وبالذات حال المعانى الا يرى الى تقييد الاسناد بالخبرى واذ قد تحققت ان مرجع الخبرية الى حكم يوقعه المتكلم فاعلم انه (قد يريد به) اى بخبره من حيث هو خبر ٦ (المتكلم ان يعلم) المخاطب (منه) اى من خبره (الحكم) اى الوقوع او اللا وقوع الحاصل فى نفس الامر (نحو زيد قائم) اذ يريد به المتكلم اعلام وقوع القيام الحاصل لزيد (لمن لا يعلمه) اى للمخاطب لا يعلم قيامه فى نفس الامر فالذى يستفيد منه المخاطب ان يحصل فى ذهنه ان الحكم حاصل فى نفس الامر من لفظ الخبر لان الحكم حاصل فى ذهن الخبر (ويسمى) الذى يستفيدة المخاطب (فائدة الخبر) اذ المقص من وضعه افادته السامع (وقد يريد) المتكلم (به) اى بالخبر (ان يعلم) اى يفيد المتكلم المخاطب (انه) اى المتكلم (يعلمه) اى يعلم الحكم لالحكم نفسه اذ التقدير ان المخاطب علم بنفس الحكم (نحو حفظت التوراة لمن) اى للمخاطب (قد حفظها) اى التوراة فانه يتمتع اعلام انه حفظ التوراة لكونه معلوما له بل يريد اعلام ان يعلم انه حفظ التوراة (ويسمى) هذا المفاد اى كونك عالما بالحكم بالمعنى المذكور (لازم فائدة الخبر) واعلم ان الكلام خبران قصد بذلك الافادة والافليس بخبر ككلام النائم ٧ ثم الخبران استفاد منه المخاطب ما فى نفس الامر يسمى ذلك المفاد فائدة الخبر اذ الغرض الاصلى من الكلام

وغير ذلك ٤ اختلفت النسخ فى هذا المقام وفى بعضها قد حفظه وفى بعضها حفظها وفى بعضها قد حفظها والكل جائز واما اخترنا الاخير لاتفاق النسخ المصححة عليه ٧ فيه دفع لما يقال ان الحكم قد يحصل فى ذهن السامع ٩

عنه الظرف في قوله اذا جاءك ظن بعضهم ان نشهد انشاء لاخبار لكنه ليس كذلك
 اذ الشهادة كما مر الاخبار عن الاعتقاد لاغير ثم لما كان ٧ عدم ذلك الاعتقاد مستلزما
 لكذب هذا الاخبار يلزم من عدم الاعتقاد المذكور في انفسهم كذب الشهادة قطعا
 اذ حاصل قولهم نشهد نعتقد فلا محذور في دعوى كذب هذا الاخبار حتى يمنع ذلك
 ويدعى كونه غلطا في اطلاق اللفظ كما توهم ثم اعلم ٣ ان معنى كذب المشهود به في زعمهم
 ان اخبارهم عن كون اعتقادهم كذلك غير مطابق للواقع عندهم لاعتقادهم خلافا لان
 الخبر به كاذب لعدم مطابقته اعتقادهم وبين الكذابين بون بعيد اذ الاول عدم مطابقة
 الاخبار للواقع في زعمهم والثاني عدم مطابقة الخبر به لاعتقادهم فالفرق من وجوه
 ثلاثة يعرف بالتأمل ٩ واعلم ان ههنا فائدة لطيفة يجب التنبيه عليها وهي ان معنى
 مطابقة الحكم للواقع هو ان يكون النسبة المنفهمة من اللفظ واقعة في نفس الامر
 في الحكم الايجابي اوليست بواقعة فيها في الحكم السلبي اى يتطابق النسبتان في الكفية
 بأن يكون كلاهما ثبوتيين اوسلبيتين في الصادق او كانت احديهما ثبوتية والاخرى
 سلبية في الكاذب ومعناه تطبيق النسبة المأخوذة من الخبر على النسبة المأخوذة من نفس
 الامر وان كان كلاهما في الذهن اذ لا وجود للنسبة في الخارج وليس معنى وقوع النسبة في نفس
 الامر انها بعينها موجودة فيها لانها من الامور الاعتبارية لا توجد مستقلة بدون الفرض
 الذهني ٦ بل معناه في الثبوت كون المحكوم عليه في نفس الامر اما وحده عند حل الامور
 العدمية عليه او مع المحكوم به ايضا عند حل الامور الوجودية على وجه يصح للعقل نسبة
 ذلك المحكوم به عليه ثم الحكم بوقوعها وفي السلب كون المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به
 وعلى وجه لا يصح للعقل ملاحظة النسبة بين المحكوم به والمحكوم عليه وعدم الصحة هذه
 اما لعدم اقتضاء المحكوم عليه وحده او مع المحكوم به كون النسبة كذلك اول لعدم
 المحكوم عليه في نفس الامر اذ صدق السلب قد يكون بانتفاء النسبة وقد يكون بانتفاء
 المحكوم عليه وهذا القدر يكفي ههنا اذ التفصيل موكول الى غير هذا الفن وقد حققنا
 وفصلناها في بعض تعليقاتنا بما لا مزيد عليه ومن الله الاصابة والتسديد والاعانة والتأييد
 واعلم ان المصنف رحمه الله بعدما فرغ عن تصوير الموضوع وعن ذكر خاصته اللازمة
 وروادفها شرع في مقاصد الفن ومسائله فقسماها والى اقسامها حيث قال ٩ (ثم البحث
 في الخبر) اى اثبات العوارض الذاتية للخبر (اما عن الاسناد) العارض لصورة الخبر
 من حيث هو خبر (او عن) الاحوال العارضة لمواده اى (طريفه) وهما المسند والمُسند
 اليه (او عن) نسبة المواد بعضها الى بعض لا من حيث خصوصية الخبر بل من حيث
 (وضع كل) منهما (عند صاحبه) من التقديم والتأخير وغيرهما (او عن) نسبة الاخبار

٧ اشارة الى الجواب عن
 الرد الاول فتدبر ٤
 ٣ اشارة الى الجواب عن
 الرد الثالث كما لا يخفى ٤
 ٩ احدها ان الكاذب هو
 الاخبار في الاول والخبر
 به في الثاني وثانيها ان
 المطابق في الاول الواقع
 وفي الثاني الاعتقاد وثالثها
 ان عدم المطابقة في الاول
 مقيد بزعمهم دون الثاني
 فتدبر فانه دقيق ٤
 ٦ في قوله بدون الفرض
 الذهني اشعار الى ان المراد
 بالواقع والخارج ونفس
 الامر مقابل النسبة الفرضية
 لا مقابل النسبة الذهنية
 مطلقا اذ كثير من الامور
 الثابتة في الواقع لا توجد
 الا في الذهن ٤
 ٩ واعلم ان المصنف خالف
 السكاكي في وضع الفنون
 حيث وضع اكل من الطرفين
 فنا ولم يضع للوضع فنا
 مستقلا بل ذكره في خلال
 في الطرفين واما المصنف
 فقد وضع للطرفين كليهما
 فنا وللوضع فنا مستقلا
 وهذا اخصر و اوفق
 للوضع الطبيعي ٤

٣ ومن الاجوبة لكاذبون في شهادتهم لاشعارها عرفنا بالعلم لان معنى اشهد بكذا انى اقوله عن علم وان قولهم نشهد يدل على استمرار الشهادة منهم ومنها انهم قوم كاذبون شانهم الكذب وان صدقوا في هذا الخبر **سـ**

٧ وقيل في الرد انهم قوم من شانهم الكذب وان صدقوا في هذا الخبر ولا يخفى ان هذا التأويل آب عن سياق التنزيل كما ينبغي عند قوله والله يعلم انك لرسوله فتدبر وبالله التوفيق **سـ**

٦ الرد الاول لسعد الدين التفتازانى ذكره في شرحه للتخييص **سـ**

٤ الرد الثانى ايضا لمولانا سعد الدين التفتازانى ذكره في شرح التخييص وقد ذكر في شرح المفتاح خلافه **سـ**
٢ الرد الثالث لبعض من الفضلاء اورده الفاضل التفتازانى نقلا عنه **سـ**
٩ اشارة الى الجواب عن الرد الثانى فتأمل **سـ**

الاعتقاد او الظن) وان لم يطابق الواقع حتى يدفع عن نفسه عار الكذب بمطابقة الاعتقاد ولولم يكن المدار ذلك لم يعذر في قوله كما قالت عايشة رضى الله عنها ما كذب ولكن هوهم و اشار الى الثانى بقوله (يحققه) اى يحتمق قول النظام (قوله تعالى) اذا جاءك المناقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله (والله يشهد ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فثبت ان كذبهم لعدم مطابقة كلامهم لاعتقادهم (والجواب) عن قول النظام من وجهين احدهما بطريق المناقضة وهو (انه) اى هذا المذهب (يستلزم تكذيب اليهودى في قوله الاسلام حق وتصديقه في خلافه) وهو قوله الاسلام باطل لعدم مطابقة الاعتقاد فى الاول ووجودها فى الثانى وحاصله لو صح ما ذكرتم لزم الامر المذكور (والاجماع بخلافه) اذ انعقد على تصديقه فى الاول وتكذيبه فى الثانى فبطانن اللازم يدل على بطلان المزوم * وثانىها النقض التفصيلى بأن يقال لانسلم ان معنى الآية ما ذكرتم بل بل معناه (ولكاذبون فيما يشر به إن واللام) المفيدتان للتأكيد (واسمية الجملة) الدالة على الثبوت (من كون الشهادة عن صميم القلب) فيكون الكذب فى الشهادة على هذا الوجه لافى مقولهم وللإشارة الى دفع احتمال كون الكذب فى مقولهم اورد قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله معترضة قيل انما يتعرض الممخض للوجه الاول من دليل النظام لظهور دفعه وهو ان التبرء عن عار الكذب قد يحصل فى العرف بعدم تعمد الكذب بناء على ان الخطأ معفو ويمكن ان يقال ان قوله يحققه ليس وجهها مستقلا لاثبات قول النظام بل هو اثبات لتحقق التبرء عن الكذب بدعوى الاعتقاد او الظن ولذلك لم يتعرض لتزييفه والحق جملة وجهها مستقلا كما شرحناه واجب عنه من وجوه ٣ احدها ان المعنى انهم لكاذبون فى تسمية هذا الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة لاشراطها فيها * وثانىها ان المعنى لكاذبون فى قولهم لانه خبر غير مطابق للواقع وثالثها انهم كاذبون فى المشهود به لكن لافى الواقع بل بحسب زعمهم انه غير مطابق للواقع ورد كل من هذه الاجوبة ٧ اما الاول ٦ فبان تسمية الاخبار الخالى عن المواطأة شهادة يكون غلطا فى اطلاق اللفظ وليس من الكذب فى شىء واما الثانى ٤ فلانا لانسلم ان قولهم نشهد خبر بل انشاء واما الثالث ٢ فلان هذا هو المصير الى جعل الصدق والكذب مطابقة الاعتقاد وعدمها اقول تحقيق المقام على وجه يندفع عنه الاوهام هو ان الشهادة هى الاخبار عن الاعتقاد بمضمون الخبر فالذى يفيدها المتكلم لازم فائدة الخبر اعنى علمه بمضمونه فتكذيب هذا الخبر اما فى اخباره او فى كون ذلك الاخبار عن صميم القلب لا غير ثم لما توهم ٩ من وجود الاخبار فى الحال حدوث الاعتقاد ايضا فى الحال اعنى وقت نبيء

وقد اختلف المصنف او بينها وبين ما في الاذهان فهذا مذهب النظام او بينها وبين ما في الاذهان والاعيان معا فهذا مذهب الجاحظ فالصدق والكذب منحصر في القسمين الى المطابقة وعدمها الا ان الجمهور اعتبروا المطابقة الى الواقع والنظام الى الاعتقاد ولما اعتبر الجاحظ المطابقة اليهما حصل بينهما واسطة يمكن تقسيمها الى اربعة اقسام وتفصيله ان اللفظ مطابق للواقع والاعتقاد معاصر عند الكل وغير مطابق لهما كذب عند الكل ونحن نسيد كاذبا عمديا واما مطابق للواقع فقط سواء كان مع اعتقاد خلافه او مع عدم الاعتقاد اصلا فصدق عند الجمهور وكذب عند النظام وواسطة عند الجاحظ واما مطابق للاعتقاد فقط فكذب عند الجمهور ونحن نسيد كاذبا خطأيا وصدق عند النظام وواسطة عند الجاحظ ثم ان المصنف لما اختلف مذهب الجمهور اشار الى مذهب الخائف وتزييفه فقال (وقيل) قاله الجاحظ ٣ مرجع الصدق والكذب الى مطابقة الواقع وعدمها لكن لا مطلقا بل (مع التصد) والاعتقاد يعني لو قصد مطابقة الخبر الواقع بأن يتلفظ بما يعتقد واقعا وكان كذلك في الواقع فصادق وان قصد عدم المطابقة بأن يتلفظ بما يعتقد خلافه في الواقع ولم يكن اعتقاده مطابقا لما في الواقع فكاذب فيثبت الواسطة بينهما وقد اشار اليها بقوله (فحيث لا قصد) للمتكلم بمطابقة الواقع وعدمها سواء ضابط ام لا (لا صدق ولا كذب) وان ضابط الاعتقاد فقط او ضابط الواقع فقط فالاقسام على مذهب ستة اثنان منها صادق وكاذب والاربع الباقية واسطة كما عرفت ثم اشار المصنف الى دليبه بقوله (لقوله تعالى) حكاية عن الكفار المنكرين صدق محمد صلى الله عليه وسلم فياجه به من الاحكام (افترى على الله كذبا ام به جنة) وتقريره ان الكفار حصر وادعوى الرسالة في الافتراء والاحبار حال الجنون على سبيل منع الخلوقة لاجبار حال الجنون ليس كاذبا جعلهم قسما له ولا صدق لعدم مطابقتهم للواقع عند الكفار فذلك ليس بصدق ولا كذب فكاذب عندهم ما كان مع التصد وكذا الصادق فما لا يكون مقارنا للتصد كخبر الجنون وليس بصادق ولا كاذب (واجواب ان الافتراء اخص) من الكذب المطابق لانه الكذب العمدي المتقابل للكذب الخطائي فهذا بالحقيقة ترديد بين قسمي الكذب اعني العمدي المعبر عنه بالافتراء والخطائي المعبر عنه بخبر الجنون فتقدير الكلام هل عمدوا في الكذب ام صدر عنهم خطأ ٦ ولما كان كذب الجنون في الاكثر كذلك عبروا عنه بذلك وهذا الجواب زيادة لطيفة على المفتاح (وقيل) قاله النظام مرجع الصدق والكذب (الى مطابقة) الخبر (الاعتقاد) فقط او العن فقط (وعنده) ي عدم مطابقة الخبر الاعتقاد وذلك لوجهين اشار الى الاول بقوله (ولذلك) ي ولكونه المرجع الى الاعتقاد (يتبرأ) الخبر (عن الكذب بدعوى

٣ وقد يقال هو الذي اشهر عند العوام نجحى ولعله تخفيف تصغيره

والحصل انهما نوعان من الكذب جملا قسمين فلا يزم بواسطة

بحسب نفس الامر اما باعتبار الطرفين او باعتبار الحاكم (الاحدهما) اى الصدق فقط كالواحد نصف الاثنين او كخبر الله تعالى والانباء او الكذب فقط كالواحد نصف الاثنين او كخبر مسيلة الكذاب وهذا ايضا زائد على المفتاح * واعلم ان الاخبار انما وضعت وضعا نوعيا لافادة مافى الواقع الى السامع للافادة خلافه فالاخبار بهذا الاعتبار يتبادر منه الصدق لكن لما جاز تخلف المدلولات الوضعية عن دوالها يحتمل الكذب وهذا معنى ما اشتهر فيما بينهم من ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلى واما مدلولاتها مع قطع النظر عن وضعها النوعى وعن خصوصية الخبر والخبر اذا حصل فى ذهن السامع يحتمل الصدق والكذب على سواء وذلك لان دلالة الخبر على النسبة الذهنية وضعية يمكن تخلف عنها ودلالة النسبة الذهنية على الحاصل فى نفس الامر دلالة الظل على ذى الظل ولما جاز الغلط فى الامور الذهنية جاز تخلف الذهن عن الحاصل فى نفس الامر ثم ان الخبر لافادة مافى نفس الامر بواسطة مافى الذهن فاذا جاز التخلف فى طرفى الواسطة بالنسبة اليها فجازته فى الطرفين اولى وهذا معنى قولهم الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق والكذب يجتمعان فى الوجود بحسب الاحتمال ويتبادلان بحسب الاتصاف * ثم ان خطر بالبال خصوصية الخبر فان كان الخبر ممن يغلب ظن السامع على صدقه يترجم جانب الصدق ويصير جانب الكذب احتمالا عقليا مرجوحا الى حيث يتمتع جانب الكذب كما فى اخبار الانبياء وعلى هذا القياس حال الصدق هذا فى الخطا بيئات واما فى البرهانيات فالمعول عليه البرهان لا غير هذا وعلى هذا القياس حال النظر الى خصوصية الخبر اذ كم من خبر يعد العقل من يجوز صدقه او من يجوز كذبه من زمرة المجانين والمغفلين فضلا عن تجويزه واحدا منهما وذلك لتعين صدقه او كذبه عنده بنسبة كقولك السماء فوقنا او تحتنا * ولما فرغ عن بيان مرجع احتمال الخبر للصدق والكذب بين مرجع كل منهما فقال (ومرجع الصدق والكذب الى مطابقة) الخبر (الواقع وعدمها) اى عدم مطابقتها اياه وفيه نشر على ترتيب اللف واذ لا واسطة بين المطابقة وعدمها لكونها دائرا بين النقي والاثبات فلا واسطة بين المفسرين بها كما هو الحق وعليه الجمهور ولهذا اختاره المصنف * وتحرير محل النزاع ومنشأ المذاهب ان الالفاظ مطابقة على مافى الازهان بحسب الدلالة وهذا على مافى الاعيان لكونه ظلاله فلما كان الصدق والكذب عبارة عن مطابقة الجملة الخبرية ولا شك ان المطابقة امر نسبي تقتضى طرفين فاما بين الالفاظ وبين مافى الاعيان بناء على ان المقصود الاصلى معرفة مافى الواقع فهذا مذهب جمهور المحققين

٦ عن المصنف انه قال أى المقام ليشمل ما من الخبر وما من الخبر وفيه ما فيه

مطلبه—

المذاهب فى الصدق والكذب والمختار منها

٧ قال السكاكي واما السبب في كون الخبر محتملاً للصدق والكذب * ٢٢ * فهو امكان تحقق ذلك الحكم مع كل واحد

اي ومن حق تصور يحكم به وعليه (ان يكون معلوماً للمخاطب (قبل) اي قبل الحكم به وعليه او قبل الاشارة وذلك ظاهر لان ما يجعل محكوماً عليه اوبه يجب ان يكون معلوماً للمخاطب بحسب تصوره والام يفد الحكم فاذا كان معلوماً للمخاطب لم يفد فائدة الوقوع او الاللا وقوع وايضاً اذا كان الاخبار مصروفاً الى غيره لم يفد لازم فائدة الخبر ايضاً فلا يكون من قبيل الخبر اصلاً* وذكر بعضهم ان النسبة التقييدية وان كانت من قبيل التصور معنى ومعبراً عنها بالمركب الغير التام لكنها اما مطابقة فيكون صادقة او غير مطابقة فيكون كاذبة فهى في نفسها محتملة لهما فلا يختص الاحتمال المذكور للنسبة التامة للمركب الخبرى مثلاً قولك يا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل ونحن نقول الوقوع الذى فسرنا الحكم بها اما بطريق الاذعان والقبول فهو النسبة التامة المعتبر عنها بالكلام التام او بطريق التصور من غير اذعان وقبول ولا شك في امكان تصور النسب التامة كذلك فهو النسبة التقييدية المعبر عنها بالمركب الغير التام فلهذا امكان اعتبار المطابقة وعدمها في الاول دون الثانى نعم يمكن اعتبارهما في الثانى لكن حينئذ ينقلب الى النسبة التامة ويحرق ان يعبر عنها بالكلام التام فظهر ان الصدق والكذب من خواص النسبة التامة حقيقة واما النسبة الانشائية فتصور النسبة الغير الحاصلة كان النسبة التقييدية تصور النسبة الحاصلة ولعل الفرق بأن التامة يشعر من حيث هى بالنسبة الخارجية والتقييدية تشير اليها والانشائية تستلزمها آيل الى ما كرناه فاحفظ ما ذكرناه من التحقيق فانه من المهمات* ولما فرغ عن بيان مرجع الخاصة الاولى للخبرية شرع في ذكر خاصته الثانية فقال (ومرجع احتماله) اي الخبر (الصدق والكذب) ٧ عند السامع بأن يتردد في وقوع مضمونه في نفس الامر وعدم وقوعه فيها (الى تحقيقه) اي تحقيق الحكم (من حيث هو حكم) ما من الاحكام صدر عن (حاكم) ما من الاحكام لا من حيث خصوصية الخبر كقولك الواحد نصف الاثنين ولا من حيث خصوصية الخبر كاخبار من يتعين الصدق في كلامه قيل المراد بالحكم المعنى اللغوى ومن المعلوم ان اهل اللغة لا يشترطون في الحكم كون القائل من هو وكون الخبر ماهو فيستغنى عن قيد حاكم اقول ٦ اين عدم الاشتراط عن اشتراط عدمه والحاصل ان مرجع الاحتمال المذكور الى تحقيق مطلق الحكم (معهما) اي مع الصدق والكذب لا مجتمعاً بأن يحتمل لهما في حالة واحدة بل (بدلاً) بأن يحتمل لاحدهما على طريق التعاقب والمعنى ان خصوصية الخبر لا تقتضى شيئاً منها فلا تخلو عن واحد منهما كما لا يجتمعان فيها (وان كان خصوصية المحل ٣) اي محل الصدق والكذب اعنى الخبر (قد تأبى)

منها من حيث هو حكم مخبراً بسبب كونه محتملاً لهما في الذهن هو امكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر فلا يرد ما قيل ان الاحتمال عين الامكان فكيف يكون سبباً لهذا وانما ترك المصنف قيد الامكان اذ الفرق بيندوين الاحتمال اعتبارى لما عرفت وانما السبب الحقيقي هو تحقق الحكم معهما بدلاً وقيل في وجه العدول وجد الخبر مرة مع الصدق ومرة مع الكذب في حيث لا يعلم واحد منهما جوز احتمالهما فيكون سبب احتمالهما هو تحققه معهما بدلاً لا امكان تحققه وانت خبير باشعار هذا التعبير وجود الاحتمال في الاخبار التى لا يعلم فيها واحد منهما وليس كذلك فالوجه ما قدمناه

٦ يعنى ان المقصود بيان اشتراط عدم النظر الى خصوصية الخبر والمخبر في الاحتمال المذكور ولا يلزم من عدم اشتراط الخصوصيتين المذكورتين عدم النظر

اليها فلا يصح اعتبار الاحتمال المذكور ٣ ومن فسر المحل بالمقام فقد اخل بفهم المرام نقل ٦ (بحسب)

لا معرفة كنه ما صدق عليه من الكلمات المخصوصة والحق ان العلم بديهته ما ذكر بديهي وما ذكر من الدليل تنبيه فلا يرد عليه شيء هذا ولما انحصر التراكيب في الخبر والطلب بالقسمة الاولى المعتبرة في العربية ناسب ان يورد كلا منهما في قانون مستقل اشارة الى ان قواعدهما عامة شاملة لجزئياتهما مستخرجة احكامها عنها كما هو المفهوم من لفظ القانون ﴿القانون الاول﴾ من علم المعاني (في) البحث عن احوال (الخبر) قدم مباحثه لسبقه في اعتبار البقاء نقلا واشتقاقا ٧ وكثرته استعمالا في العرف واشتمالا على الخواص والمزايا وبدأ من بين عوارضه الذاتية بما هو اشد اختصاصا له بحيث يكون خاصة لازمة له فقال (مرجع الخبرية) اي رجوعها ٩ (الى حكم يوقع) اي يوقعه المخبر في نفس السامع ويحدثه فيه والمراد بالخبر من بصدد الاخبار والاعلام لامن يتلفظ بها فان ذلك قد يكون لا غرض آخر من التمسر والتخزن وغيرهما والمراد بالخبرية الدلالة من المتكلم للسامع على النسبة الواقعة في ذهنه بواسطة اللفظ * ثم اعلم ان للحكم اعنى للنسبة المذكورة حصولا في نفس الامر وحصولا في الذهن مع قطع النظر عن حصولها في نفس الامر ولا شك ان كلا منهما ليس فعلا للخبر وذلك ظاهر والحال ان ما يوقعه المخبر في نفس السامع لابد وان يكون من فعله ففعله اما الاخبار عن وقوعها ولا وقوعها بايراد لفظ دال على مضمون الجملة الخبرية والوقوع من حيث انها مة من لفظ المتكلم ولا شك ان الاخبار عن الوقوع واللا وقوع حين ما صدر عن المتكلم لا يحتمل نقيضه اعنى عدم الاخبار عنه فلو كان مدلول الخبر هذا الاخبار لم يتحقق نقيضه اصلا بعد صدوره عنه وهذا خلاف الواقع وان اراد ايقاع الحكم في ذهن السامع بواسطة الاخبار فذلك عين ما رده من معنى الوقوع المفهوم من الخبر وان اراد ايقاع الحكم في نفس الامر فذلك خلاف ما حقق في موضعه ٩ فظهر ان مدلوله الوقوع لكن لا مطلقا بل باعتبار فهم المخاطب ذلك من لفظ المتكلم وذلك لان الخبر قد يخبر خلاف ما في ذهنه ولو كان مدلول الخبر الوقوع مطلقا لم يكن ذلك خبرا لكنه خبر اتفاقا والاظهران من قال مدلول الخبر الوقوع فقد اراد هذا المعنى فلا وجه لرده بأن الحكم بهذا المعنى لا يتصف بالخبرية واحتمال الصدق والكذب وبالجملة فرجع الخبرية اي الوقوع المفهوم من لفظ السامع الى وقوع يحدثه المتكلم في نفس السامع (نحو هو قاتم لالى حكم يشار اليه نحو الذي هو قاتم او انه قاتم) بقبح ان لان هذا الكلام اشارة الى ذات باعتبار حصول الحكم المعلوم له ثم يتصور ذلك الحكم فيجعل اما محكما عليه اوبه ولا يقصد المتكلم القاءه الى ذهن المخاطب فهذا ليس من الخبرية في شيء (فانه) اي الحكم المشار اليه ليس بخبر حقيقة بل (تصور يحكم به) كما يقال الذي ادعيه انه زيد (و) تصور يحكم (عليه) كما يقال حق انه زيد (ومن حقه)

٧ اما النقل فكما في عسى ونعم وبعث واشترت واما الاشتقاق فكما في الامر والنهي ٤
٩ ومن فسر المرجع بموضع الرجوع من الشرح فلعلمه غفل عن كلمة الى في قوله الى حكم يوقع ٤
٩ فظهر من هذا ان من قال المراد بالحكم في هذا المقام معنى الايقاع او الانتزاع لا معنى الوقوع او الالاقوع فقد غفل عن المراد اذ الظاهر ان ليس المراد بالايقاع ايقاع الحكم في نفس الامر اذ الخبر لا يقدر عليه او في نفس الخبر لان الحكم من قبيل الادراك فلا يكون فعلا وقد حقق في موضعه فتعين ان يراد به ايقاع الحكم في نفس السامع فحينئذ ان اراد معنى الاخبار فقد عرفت حاله وان اردت ايقاع الحكم بواسطة الاخبار فذلك بالحقيقة يرجع الى ارادة الوقوع باعتبار الفهم من الخبر فرد ذلك وارادة ما ذكره اما غفول عن مراد ذلك القائل او التناقض ٤

هو (المراد) من اللفظ دون ماعده من التصورات الحاصلة في الذهن ومثل هذا يسمى تعريفا لفظيا ويمتاز عن سائر التعريفات من وجوه * احدها ان ماعدها تصوير وهذا تمييز وثانيها ان ماعدها من قبيل التصور وهذا من قبيل التصديق اذ مآله الى ان هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى * وثالثها ان ماعدها مختص بالمعاني المستقلة كالاسم وهذا جار فيه كقولك الغنفر الاسود وفي الفعل كقولك ضربت في الارض اى سرت فيها وفي الحرف كقولك جلست بالمسجد اى فيه * ورابعها ان التعريفات اللفظية لا يرد عليها التقص اذ مآله الى التنبيه على ما في النفس من حيث وضع اللفظ بازائه فالنقض يفوت عدم العلم بها من هذه الحيثية لاملطفا وامامآل ماعدها الى نقش ما ليس في النفس فيها يفوت الغرض بالنقض وبهذا يعرف الفرق بين اللفظي والاسمي * واما الفرق بين الاسمي والحقيقي ان الاول فيما يعلم وجوده سواء علم عدمه ام لا بخلاف الثاني لانه فيما يعلم وجوده في الخارج * واعلم ان هذه الفائدة من زيادات المصنف على المفتاح واذا عرفت اختلافات العلماء في الخبر فاعلم ان في ماهية الطلب ايضا ذلك الاختلاف فذهب المصنف الى ما ذهب اليه المحققون منهم من كونه ضروريا فقال (وكذلك الطلب) اى تصويره ضروري (بأقسامه) الخمسة من التخي والاستفهام والامر والنهي والنداء ثم استدلل المصنف على بدهة كل من الخبر والطلب ومن اقسام كل منهما بقوله (فان كلا) اى كل احد من العقلاء (يميز بينهما) اى بين الخبر والطلب مطلقا ولا يتم بين اقسام كل منهما وبين كل من اقسامهما (ويورد كلا) مما ذكر (في موضعه) عن علم وخبرة مثلا لا يخبر في مقام الطلب وبالعكس ولا يصدق في مقام التكذيب وبالعكس وكذا لا يؤمر في مقام النهي وبالعكس وهكذا (و) كذا (يجيب عنه) اى عن كل ما ذكر (بما يطابقه) مثلا اذا سئل عن شئ يخبر عنه واذا امر بشئ يجيب بما يفيد الامتثال او العصيان الى غير ذلك وليس هذا التمييز منحصرا في اهل الاكتساب بل يميزه كل العقلاء (حتى الصبيان) الفاقدين للكسب بحسب طبعه في الوقت المخصوص (ومن لا يتأتى منه النظر) من الفاقدين للكسب بحسب العوارض كالمبلودين والمغفلين والمعانين والمجانين فانهم يصدقون ويكذبون فيما من شأنه التصديق والتكذيب ويكفون انفسهم منها في مقام الطلب ولا شك ان الاولين موقوفان على معرفة الصادق والكاذب الموقوفين على معرفة الخبر وكذا الاخير موقوف على معرفة الطلب لان تصور المقيد مسبوق بتصور المطلق وكذا الحال في اقسام كل منهما ومن المعلوم ان ما يتوقف عليه البديهي اولى ان يكون بديها واعترض على هذا الدليل بأن حاصله وجدان التفرقة الضرورية بين الامور المذكورة ولا يلزم من ذلك بديهية تصوراتها بالكنه وأجيب بأن النزاع في تصور مفهوم يطلق عليه لفظ الخبر والطلب

من القضية الوصفية وثبوت المحمول فيها للموضوع بحسب نفس الامر متفرع على ثبوت العنوان بحسب نفس الامر قلت القضية اذا كان عنوانها امرا مفروضا مستلزما لمحمولها صدقت مع عدم ثبوت محمولها لموضوعها بالفعل في نفس الامر ومن ههنا قيل ان المطلقة العامة ليست اعم مطلقا من الوصفية وذلك لان الوصفية على ذلك التقدير شرطية في المعنى وان كانت جلية في الصورة فاحفظ هذا التحقيق فانه بذلك حقيق

✎

مطلب

الفرق بين التعريف اللفظي والاسمي وبين الاسمي والحقيقي

٩ وما ينبغي ان يعلم ان الصدق

منشأؤه صلاحية اتصاف
الذات بالصفة الصادقة
عليها واما الاتصاف فلا بد
فيه من اعتبار الصفة فيه
بالفعل فتأمل هـ

٧ واعلم ان الجهورية المطلقة
ان اخذت مرآة للملاحظة
جزئياته يكون منشأ لامتناع
الحكم لكن لها معلومية
مترتبة على هذه الملاحظة
فحينئذ يكون منشأ لصحة
الحكم هـ

٦ من كونه معلوما حال
الحكم ومجهولا حال اعتبار
الحكم هـ

٣ فان قلت من الشرائط المعترية
في القضايا صدق عنواناتها
على موضوعاتها بحسب نفس
الامر لئلا يلزم كذب القضايا
الكلية فاذا كفي بصدق
المجهول المطلق على افرادها
الفرضية بحسب الفرض
يلزم ذلك الاكتفاء الموجب
للكذب لانا نقول المعبر
بحسب نفس الامر هو
امكان الصدق وبه يندفع
لزوم كذب تلك القضايا
ومن المعلوم ان الجهورية
المطلقة ليست واجبة لذات
الموصوف بها ومن اعتبر
الفعل في نفس الامر جعله
شرطا لاعتبار القضية هـ

غير متصفة بصفة الجهورية في نفس الامر وان كانت صالحة لاعتبار تلك الصفة فيها
فيصدق حينئذ ان يقال ٩ انها مجهول مطلق وبعد اعتبار اتصافها بها معلوم بوجهها
بحسب نفس الامر فيصدق حينئذ ان يقال انها معلومة في نفس الامر فلا تنافي لعدم
اتحاد الزمان ثم ان مغالطة المجهول المطلق تحل بهذا الجواب بحيث يحسم مادة الارتباب
اما المغالطة فهي ان قولك كل مجهول مطلقا يتمتع الحكم عليه قضية صادقة قطعا مع انها
كاذبة لان المحكوم عليه فيها ان كان مجهولا مطلقا ٧ فقد حكمت عليه بامتناع الحكم
فيكذب الحكم بقولك يتمتع الحكم وان كان معلوما فيمكن الحكم عليه فيكذب قولك يتمتع
الحكم وحلها انه كان للمحكوم عليه اعتبارين على ما عرفت ٦ فكذلك للمحكوم به
اعتبارين احدهما امكان الحكم وثانيهما كون ذلك الحكم بامتناع الحكم وكذلك ان
للحكم اعتبارين احدهما حال الحكم والثاني حال اعتبار الحكم فالمحكوم عليه حال
الحكم يلاحظ بوصف الجهورية المستتعبة للمعلومية فيمكن الحكم عليه وحال اعتبار
الحكم يلاحظ بطريق الشرطية بأنه ان اتصف بذلك الوصف وكان مجهولا مطلقا كان
متصفا بامتناع الحكم وان لم يتحقق الطرفان اصلا فيصح الحكم من غير تناقض فان قلت
فلا يكون الحكم حينئذ على المجهول المطلق لان المحكوم عليه حينئذ معلوم في نفس الامر
قلت لا بد من اعتبار القضية اى قولنا المجهول المطلق يتمتع الحكم عليه وصفية اى يحكم
عليه بامتناع الحكم على تقدير اتصافه بالجهورية المطلقة وان لم يتصف بذلك ابدا كما يقال
كل كاتب متحرك الاصابع مادام متصفا بالكتابة وان لم يتصف بها ابدا وحاصلها ذكر
ترتب المحكوم به على ذلك الوصف وان لم يتصف المحكوم عليه بذلك ابدا فاذا لم يجب
الاتصاف بالفعل وكفى امكان الاتصاف بنحل الشبهة على من اتصف بالانصاف اذ الحكم
بامتناع الحكم على المعلوم في نفس الامر انما هو على تقدير فرضه مجهولا مطلقا ٣ وان
لم يتحقق الاتصاف وامتناع الحكم هذا * واعلم ان هذه المغالطة مما تعجب المحققون نفوسهم
في حلها ولم يأت جملهم بما يشفي العليل ومن اصاب الحق منهم لم يقدر على التعبير عنه بهذا
الاسلوب الجليل ومن لم يصدقني فعليه بتبع الدفاتر ثم الرجوع الى ما اخترعه الخاطر
الفاتر بشرط ان لا يتبع الاهواء والاوهام حسدا بما آتاني الله الملك العلام ويتجنب من
ان يعرف الحق بالرجال والرجال بتقادم المدد والآجال ومن الله التوفيق الى سواء
الطريق ثم ان المصنف لما حكم بكون التعريفات المذكورة تنبيهات اشار الى جواز ذلك
في التعريفات مطلقا بقوله (فان التعريف) مطلقا (قد لا يراد به احداث تصور) في النفس
(بل الالتفات الى تصور حاصل في الذهن لتمييز) ذلك التصور (من بين تلك التصورات)
الحاصلة في الذهن (فيعلم) بهذا الالتفات الحاصل من التعريف (انه) اى ذلك التصور

المعتارة بعد تعريفهم الكلام بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة أو بأنه القول المتقضى بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي أو الاثبات كما وقع عن عبدالقاهر (تنبيهات) فلا يضرها ورود النقض عليها كما ستقف عليه لاتعريفات حقيقية لانها حينئذ غير خالية عن الخلل اذ الصدق المأخوذ في التعريف الاول معرف بأنه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بأنه الخبر عن الشيء لاعلى ما هو به فيلزم الدور بمرتبته وكذا الحال في التصديق والتكذيب لان التصديق معرف بأنه الاخبار عن الصدق او النسبة اليه والتكذيب بأنه الاخبار عن الكذب او النسبة اليه ثم الصدق والكذب يعرف بما ذكره الفرقة الاولى فيلزم الدور بمرتبتيه وهذا فحش من الاول ٧ واما التعريف الثاني فلاستلزامه خبرية قولك الغلام الذي لزيد او ليس لزيد لكونه كلاما على تعريف صاحبه للكلام ومفيدا بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتا في الاول ونفيا في الثاني مع انتفاء كونه خبرا واما التعريف الثالث فلاستلزامه ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفي خبرا مع انه خبر اتفاقا وفيه بحث مشهور وهو ان المحكوم عليه في هذه القضية معلوم بوجه اى من حيث اتصافه بعنوان انه لا يعلم بوجه من الوجوه وهذا القدر من المعلومات كاف في صحة الحكم عليه فلا نقض اصلا ورد ذلك بأن معلومية الصفة يمنع كون الموصوف مجهولا مطلقا والكلام فيه ٦ واجيب بأن الموصوف معلوم بوجه ما بحسب نفس الامر بسبب معلومية صفته مع انه مجهول مطلق بحسب الفرض من غير تناف ويرد عليه انه ان اراد فرض ذات يصدق عليها الجهولية المطلقة على ان يكون المفروض هو الذات وحده فسلم كون الذات بحسب الفرض لكن العقل بعد فرض ذات المجهول المطلق يجدها سالحة لا تتزاع صفة الجهولية المطلقة عنها بحسب نفس الامر فاتصافها بها انما هو في نفس الامر كما يقال اتصاف شريك البارئ بالامتناع في نفس الامر وان كان الموضوع فرضا محضا في الاصل فيكون المعلوماتية المترتبة على الاتصاف المذكور ايضا بحسب نفس الامر فيعود المحذور المذكور * وان اراد ان المفروض هو اتصاف الذات بالجهولية المطلقة وان كانت الذات معلومة بحسب نفس الامر فسلم كون مجهوليتها بحسب الفرض لكن لانسلم كون معلوماتيتها مترتبة على مجهوليتها كما ادعاه المجيب لان فرض الجهولية يستدعي معلوماتيتها في نفس الامر لافي الفرض والحق في الجواب ان يقال ان الذات المفروضة المتصفة في نفس الامر بصفة الجهولية المطلقة لها اعتباران اعتبار خصوصية ذاتها فقط وهى بهذا الاعتبار ذات مفروضة سالحة بحسب نفس الامر للاتصاف بصفة الجهولية المطلقة واعتبار اتصافها بصفة الجهولية المطلقة المعلومة وهى بهذا الاعتبار معلومة بحسب نفس الامر فالذات قبل اعتبار اتصافها بصفة الجهولية المطلقة

٧ وللإشارة الى هذا قال السكاكي ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على ان وسع الدائرة ٤

٦ ويمكن ان يقال يلزم من كون الموصوف معلوما بوجه ما بحسب نفس الامر ان لا يكون الحكم على المجهول المطلق وايضا فرضه مجهولا مطلقا حينئذ يكون كاذبا فلا يكون الحكم على المجهول المطلق في نفس الامر ٤

من اراد الوقوف على تمام مراده تعالى الى المعاني من حيث ان القرآن لما انزل منجما بحسب مقامات مختلفة وأوقات متباينة نزل مشتتلا على خواص مناسبة لتلك المقامات وكان الباحث عن ذلك علم المعاني احتيج اليه واما الى البيان فمن حيث ان القرآن مشحون بالتشبيهات والمجازات والاستعارات والكنسايات على وجوه شتى وطرق مختلفة وليس المتكفل الى معرفة هذه الااليان * وانما لم يصرح المصنف بغاية علم البيان لظهورها من تعريفه وهى تطبيق الكلام الجزئى على ما ينبغى من مراتب الجلاء اى على تمام المراد وللإشارة الى ان الغاية خارجة من التعريف كما نبه على ذلك فى تعريف علم المعاني بافراده بالذكر فبطل ما توهم من كونها من التعريف قيل انما سمى علم المعاني بذلك لانه عبارة عن معرفة كيفية تطبيق الكلام على المعاني التى يقتضيهما الحال وسمى علم البيان بذلك لانه عبارة عن معرفة بيان المعنى المراد بطرق مختلفة او عن بيان المعنى المراد بايراده على وجه الوضوح

﴿ الفصل الاول فى علم المعاني ﴾

اى الالفاظ والعبارات المنخصوصة فى مسائل علم المعاني او التصديقات المتعلقة بها واعلم ان تصور الموضوع جزء من المسائل وقد عدده التوم من المبادئ الا ان المصنف أدرجه فى صدر الفصلين تبعاً للسكاكى واما التصديق بالموضوعية فهو من المقدمات وقد اشار الى ذلك فى ضمن بيان الغرض اذ تطبيق الكلام على مقتضى الحال يقتضى ان يبحث فيد عن احوال التراكيب فيعلم منه ان موضوعه التراكيب مطلقاً وللإشارة الى تصوير الموضوع قال (والكلام فى الخبر والطلب) بناء على ان موضوعه التراكيب الخبرية والطلبية وقدم فى العنوان الاشارة الى المسائل مع تأخرها فى الذكر عن تصوير الموضوع تبييناً على ان تصور الموضوع لاجل توقف المسائل عليه ولما كان معرفة انواع التراكيب التى هى موضوع هذا العلم منتشرة ومفصلة متعسرة بل متعذرة وجب تعيينها بواسطة مفهومين شاملين لهما وهما الخبر والطلب وانما عين هذين المفهومين للعنوانية لاشتهارهما فى الالسنة ولتقابلهما غاية التقابل ولرجوع اكثر المحمولات العارضة للتراكيب الى هذين العنوانين ٩ واعلم ان المعتنين بشانها فرقتان فرقة تجوزهما الى التعريف اما بالحد او بالرسم وفرقة تغنيهما عن ذلك فالص اختار الثانى حيث قال (فاخبر تصوره ضرورى فى الاصح) من المذاهب وهو مذهب الامام الرازى ايضاً ولما حكم بهذا الجأء حسن الظن لاولئك المعرفين الى توحيد كلامهم وتعيين مراميهم بقوله (و) اما (تعريفاته) بأنه المحتمل للصدق والكذب كما وقع عن الحكماء والتصديق والكذب كما وقع عن بعضهم او بأنه الكلام المفيد بنفسه اضافة امر الى آخر اثباتاً او نفيها كما وقع عن ابى الحسين البصرى من متكلمي

٩ ووجد انحصار الكلام فيها ان المركب التام ان اتقل لذاته الصدق والكذب فهو الخبر والا فهو الطلب او نقول النسبة ان كانت لها خارج فهو الخبر والا فان حدث تلك النسبة بلفظه فهو الانشاء والافهو الطلب فالقسمة ثلاثية ونزل عن المصنف تربع التسمية بأن يقال بأن فائدة الكلام اما حاصلة من المتكلم او من المخاطب وكل منهما اما فى الخارج او فى الذهن فالحاصل من المتكلم فى الخارج انشاء وفى الذهن اخبار ومن المخاطب فى الخارج امر وما يشبه اى الطلب ومنه فى الذهن استفهام وفيد نظر كذا قاله بعض النحويين وقال ايضا واعلم ان فى جعل النداء من اقسام الطلب نظراً لان مفهوم النداء صوت يرتفع به على ما صرح صاحب الكشف فيد والطلب غاية هذا ما ذكره وفيد تأمل مفيد

عن المصنف رحمه الله بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب من تلاميذه مقالة حاصلها ان نسبة العبارات الى المعاني نسبة الضياء الى المبصرات فاذا كان المرئى دقيقاً يحتاج في ابصاره الى ضوء قوى كذلك اذا كانت المعاني دقيقة يحتاج في ادراكها الى عبارات واضحة ولاشك ان للعبارات في الدلالة على المعاني طبقات متفاوتة في مراتب الجلاء فلا بد في تأدية المعاني من معرفة تلك الطبقات حتى يتيسر لتطبيق الكلام على تمام المراد هذا حاصل ما ذكره ولا يخفى ان فيه تصريحاً على ان التفاوت في الدلالات لا غير ومن المعلوم ان المدلول هو المعنى المطابق لمقتضى الحال ولهذا جعلوا البيان كشعبة من المعاني وللإشارة الى هذه الفائدة ووجه تقديم المعاني على البيان قال (وهذا) اى علم البيان (كشعبة) (للمعاني) والشعبة ما يتفرع على اصل شامل له ولغيره ولما كان وضوح الدلالة وخفاؤها كيفية عارضة ٩ للتراكيب صارت محتاجة اليها وقائمة بها فنزلت منزلة الشعبة من الاصل فذلك قد موا المعاني الذى هو بمنزلة الاصل على البيان الذى هو بمنزلة الفرع ليوافق الوضع الطبع لكن لما كانت الشعبة في الحقيقة جزءاً من الاصل بخلاف البيان قال كشعبة منه هذا حالهما بحسب الغرض ولا ينافيه تنزيلهم علم المعاني بالنسبة الى علم البيان منزلة المفرد من المركب بحسب التعريف بناء على أخذهم في تعريف علم البيان قولهم بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهم من نظر في وجه التمديد الى الاول ومنهم من نظر الى الثانى ولكل وجهة هو مواليها * واعلم ان المصنف رحمه الله عليه لما فرغ عن بيان حدى العليين حاول التنبية الى بيان الحاجة اليهما مع اشارة لطيفة الى بيان شرفهما تنشيطاً للطلاب فقال (وما افقر) وهو صيغة التعجب ٦ (طالب الوقوف ٤ على تمام المراد من كلام الله تعالى الى هذين العليين) بعد ان لم يكن من البلاء المهتدين بفطرتهم وسليقتهم الى معرفة الخواص والمزايا ومعرفة كيفية الدلالة وانما احتاجوا الى العليين لان من شرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه ولم يعرف قواعدهما اخطأ غالباً وان اصاب نادراً كان مخطئاً في اقدم عليه برأيه فيدخل في زمرة من أوعدهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار وبقوله من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد اخطأ ولا تظن انهم من بليغ يعرف قواعد العليين ولا يقف على تمام مراد الله تعالى سيما المتشابهات لان المراد انه يقف على تمام المراد بحسب ما يقتضيه قواعد العليين او بحسب ما يكتفى في استنباط الاحكام الشرعية واستعلام القصص والامثال والعبر وقيل بحسب الطاقة البشرية كما قال السكاكى في أواخر القسم الثالث ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها الى توفيق مقامات الكلام حقها بحسب ما تفي به قوة ذكائك ووجه افتقار

٩ قال بعض من تلاميذ المصنف نقلاً عن المصنف ان محاسن الكلام وخواصه اما بحسب اللفظ وهو البديع اللفظى واما بحسب المعنى وهو البديع المعنوى واما بحسب افادة المقاد وهو علم المعاني واما بحسب كيفية افادته وهو علم البيان ٥ ٦ قيل أتى بصيغة التعجب بيانا لكثرة افتقار من اراد الوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه الى هذين العليين بحيث يقضى منه التعجب كذا في بعض شروح هذا الكتاب ٥ ٤ وانما لم يقل الواقف على تمام مراد الله تعالى كما فعله السكاكى تحريزاً عن المجاز الذى ارتكبه السكاكى لانه اراد بالواقف من يريد الوقوف ٥

٣ وقد اشار السكاكي الى صعوبته توفية مقامات الكلام حقها بقوله بحسب ماتني به قوة ذكائك في آخر القسم الثالث من كتابه س

٩ واعلم ان ما ذكره الفاضل الشريف من كون التتبع مرادة في تعريف علم البيان ايضا التفريط في شان البيان وما ذكره بعض الافاضل من ان مدار علم البيان على العقل المحض بحيث لا يختص باللغة العربية هو الافراط وما ذكرناه هو الاقتصاد والله ولى الرشاد كلا طرفي قصد الامور ذميمة وخير الامور واساطها س

٧ يعنى لا يتفاوت الدلالة بعد العلم بالوضع اصلا وانما تفاوت الالف وعدمه في تذكر الوضع وذ هوله فلا تفاوت بعد العلم بالوضع بالجلاء والتفاوت قبل العلم بالوضع لا يفيد لكن لما كان الجلاء في التعريف اعم لا بد من تخصيصه بالدلالة كما لا يخفى س

هذا الكلام بليغ بالنسبة الى الغبي لمطابقتها مقتضى الحال معه وغير بليغ بالنسبة الى البليغ لعدم مطابقتها مقتضى الحال معه ولانما في بين كونه بليغا وغير بليغ عند اختلاف الاعتبارين * واعلم ان في هذا المقام دليلا ظاهرا على ان علم المعاني هو المعرفة الحاصلة من تتبع امرين تتبع الخواص وتتبع المقامات حتى يعرف كيفية تطبيق الكلام على مقتضى المقام بل تتبع الامر الثاني اهم واصعب اما كونه اهم فلان معرفة حال المقام اقدم واولى اذ الخواص انما يطلب لاجله ويتبع وجودها وجوده وان الخواص قد يتترك في بعض المقام واما المقام فلا يقطع النظر عنه بحال واما كونه اصعب فلان العلاقة بين الخواص والتراكيب عقلية او ذوقية وهذه مطردة في الاكثر واما العلاقة بينها والمقام عادية يمكن ان يغفل عنه لاختلافه بحسب اختلاف الطبايع والعادات والصناعات وانما اطبنا الكتاب بتفصيل هذا الباب لكونه مما يتخيفه اولو الالباب ٣ وقد اشتبه الحق في حل هذا المقام لكثير من العلماء الاعلام والمرجوه من الله سبحانه ان يجعل سعبي مشكورا ويجعلني بصنيعي هذا يوم الجزاء مسرورا انه ولى المرادات بحسب الدعوات ثم ان المصنف لما فرغ عن حد علم المعاني وغاياته شرع في ذكر حد علم البيان وقال (وعلم البيان معرفة مراتب العبارات) المختلفة الدالة على معنى واحد مطابق لمقتضى الحال كما تأتلك المراتب (في الجلاء) وانما لم يذكر الخفأ لكونه مردودا في البلاغة وان كان بعض مراتب الوضوح خفية بالنسبة الى ما هو اوضح منه وما قيل انما همل الخفأ لان فهم مراتبها من مراتب الجلاء ان اراد قائله مراتب الخفأ الحقيقي فغير صحيح وان اراد مراتب الخفأ الاضافي كما ذكرناه فصحيح لكنه لم يهملها اذ هي داخلية في مراتب الجلاء وانما لم يذكر التتبع ههنا إشارة الى ان دلائل علم البيان لكونه باحثا عن الملازمات العقلية هي العقل بخلاف علم المعاني فانه لكونه باحثا عن الملازمات العرفية والذوقية يحتاج الى ممارسات طويلة واستقراء صور كثيرة * ومن قال ٩ ان التتبع مراد ههنا كما ان المعرفة مرادة هناك فقد غفل عن الاشارة المذكورة حتى قال بعضهم علم البيان مداره على العقل المحض بحيث لا يختص بالالفاظ العربية وان دون لاجلها اذ تفاوت الدلالات يوجد في جميع اللغات الا ان اشتراطهم كون تفاوت الدلالات بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال يدفع هذا الاحتمال واراد بقوله في الجلاء اى جلاء المراد فان المراد الواحد قد يتأدى بطرق مختلفة بحسب قرب اللزوم وبعده فالذى بعده اقل يكون كثير الجلاء والذي اكثر بالخلاف ويسمى تفصيله وانت خير بان هذا التعريف ينتقض بالالفاظ المترادفة التي بعضها اجلى من بعض بحسب الالف فالصواب ان يقال معرفة مراتب العبارات في الجلاء بحسب الدلالة فحينئذ يخرج ما ذكر اذ التفاوت هناك بحسب الالف لا بحسب الدلالة نقل ٧

لاصدور فلا يرد الاعتراض رأسا فالوجه الوحيد والحق الصريح ما قدمناه فعليك بتلقيه
 بالقبول وان خالف لما ذهب اليه كثير من المهرة الفحول ولله در السكاكي في تحقيقه للمقام
 الا انه عامله الله بلطفه بسبب اغلاقه في نظم الكلام تسبب لانحراف كثير من اولي الاباب عن
 منهج الصدق وسبيل الصواب سيما هذا الخبر الماهر والبحر الهامر مصنف هذه الفوائد
 ومكمل هاتيك العوائد ثم ان المصنف لما فرغ عن ذكر التعريف وما يتبعه من الروادف
 شرع في ذكر غاية العلم افادة لاز دياذ البصيرة الحاصلة من التعريف فقال (وغايته) اى غاية
 علم المعاني (تطبيق الكلام) اما في جانب المتكلم حين ايراده اوفى جانب المخاطب عند سماعه
 (على مقتضى الحال) اعم من ان يكون ظاهرا الحال بحيث يتبادر الى فهم ذى الفطرة السليمة
 او خلافا له للائامف تقتضيه ومقتضى الحال هو الوجه المخصوص الذى يقتضى الحال ايراد
 المتكلم كلامه مشتتلا عليه والحال هو الامر الداعى لذلك الايراد مثلا انكار المخاطب حال
 ومقتضاه تحلية الكلام بأداة التأكيد وتطبيق الكلام عليه ايراده مشتتلا على التأكيد
 ولما كان تفاوت المقتضيات من تفاوت المقامات اقتضى التعرض للاول تقديم التعرض
 للثاني فقال (فان المقامات مختلفة) لاشتمال كل وقت وحال يجرى على المتكلم والمخاطب نوعا
 مخصوصا من الكلام (كالجد) اى كاختلاف مقام الجد (مع) مقام (الهزل) كاختلاف مقام
 (التواضع مع) مقام (الفخر) وغير ذلك كاختلاف مقام التهنئة مع مقام التعزير ومقام الشكر مع مقام
 الشكاية وقد يكون اختلاف المقام بالنسبة الى حال المخاطب فقط كاختلاف الكلام مع الغي
 مع الكلام مع الذكى الى غير ذلك وقد يتركب بعض من تلك المقامات مع بعض بحسب
 الاعتبارات بعدما يمكن جمعه كالتهنئة مع الجذ والشكر مع التواضع او الفخر وجزئيات
 المقامات وفروعها مما لا تكاد تنهاهى وطريق معرفتها تتبع خواص ترايب البنغاء واستخراج
 مقامات مناسبة تستدعيها تلك الخواص (وكل) من المقامات المذكورة (يستدعى) تركيا
 يفيد ذلك التركيب (ما يناسب) اى ما يناسب ذلك المقام من الخواص حتى يحصل توفية
 المقامات حقها من الخواص وليس غاية المعانى الا هذه التوفية ولما تبادر عن كلامه هذا
 ان مقتضى الحال لا بد وان يكون معنى مغايرا لاصل المعنى البتة مع انه قد يكون المعنى الاصلى
 مقتضى الحال ايضا تدارك هذا بقوله (على انه) اى مع ان المقام (قد يقتضى) تأدية المعنى
 بمجرد دلالات وضعية) اى الفاظ مستعملة كيف كانت من غير اعتبار خواص زائدة
 (وتأليف) كيف كان من غير رعاية الترتيب في مفردات التراكيب وذلك كما فى خطاب
 البليغ مع الغي اوفى جل كلام الغي على معان يناسبه فان مقتضى الحال فى امثال هذا المقام
 هو ما يفيد المعنى الاصلى فقط ولا يتوهم ان هذا الكلام اذا طابق مقتضى الحال يلزم
 ان يكون بليغا مع انه منزل فى صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات فلا يكون بليغا لان

٧ قيل والكاف فى كالجذ
 للتشبيه والغرض منه بيان
 وجوده وعلى هذا تشبيه كل
 معقول فى الذهن بأحد
 افراده فى الخارج ويسمى
 مثالا نحو الكلمة كزيد
 اى المعقول فى الذهن
 كما لوجود فى الخارج فى
 الحصول والوجود وكذا
 حكم كل كلمة تفيد التشبيه
 ويؤتى بها للمثال نحو نحو
 ونحوه كذا فى بعض الشروح
 لهذا الكتاب عهد

٩ قيل والحاصل ان كل
 علم يحصل بتعلقه ويحصل
 لغرضه ويستحصل بطريقه
 والاول فى علم المعانى
 خواص التراكيب والثانى
 تطبيق الكلام على مقتضى
 الحال والثالث الاستقراء
 والتبع عهد

الى ازيد من دلالات وضعية كفاية التجريد عن المؤكد الى مجرد القصد الى الاخبار
وقد صرح السكاكي الى هذين القسمين عند بيان تفاوت المقامات وعبر عن الاول عند
تعريف الخواص بالجارى مجرى اللازم وعن الثانى باللازم لما هو هو الا ان الشرح قاطبة
الاهن عصمهم الله وقليل ما هم جلو القسم الاول على الخواص الخطابية والثانى على الخواص
الاستدلالية وكأني بهم يحكمون بركاكة هذا الحبل الا انهم اضطروا الى هذا لعدم وقوفهم
على التحقيق وكيف لا والسكاكي وان جعل علم الاستدلال جزءاً من علم البلاغة لكنه جعله
قسماً مقابل علم المعاني فكيف يسمح نفسه تقسيم الخواص المأخوذة في تعريفه الى الخواص
الخطابية والاستدلالية وايراد امثلة للقسم الاوون وترك مثال القسم الثانى بالكلية مع تكثير
الامثلة وامكان جعلها على قسمى الخواص الخطابية على الوجه الذى ذكرناه وقد نقل هذا
التعسف عن المصنف ايضا لكن الظاهر ان النقل غير صحيح ولئن صح فلنحمل كلامه في هذا
الكتاب على ما هو الحق وان لم يرد هذا الحق احق بأن يتبع (وتنقسم) اى خاصية التركيب
(الى ما هو كاللازم) للتركيب لانه لكونه محتاجاً في تأديته الى لفظ زائد يجوز تخلف ذلك
اللفظ عن التركيب فلا يكون لازماً حقيقياً لكن لما امتنع اخلاء البليغ الكلام عن الخواص
المناسبة للمقام جرت منه مجرى اللازم ولذلك علمه بقوله (لصدوره) ٩ اى التركيب (عن
البليغ) لانه لما جاز تخلف المدلولات الوضعية فجواز الخواص والمزايا اولى لكن لما جرت
عادة البليغ بعدم تخلف تراكييم عنها جرت مجرى اللازم لها (والى ما هو لازم)
لتركيب (لما هو هو) اى لنفس ذلك التركيب واحداً للضميرين راجع الى الموصول والآخر
الى التركيب ولا يخفى ان القصد الى الاخبار في زيد منطلق لازم لنفس التركيب لا ينفك
عنه اصلاً سواء صدر عن البليغ او عن غيره وكذا الاختصار في قولك منطلق اذ لا يحتاج
الى زيادة لفظيكون في شرف السقوط بل يتأدى بما يتأدى به المعاني الاصلية من الالفاظ
ولما كان البليغ قلما يورد هذا القسم في تركيبه لقلته ما يقتضيه من المقام قيد هذا القسم بقوله
(حيناً) اى في حين من احيان البليغ ولعل المصنف جعل هذا الظرف متعلقاً بقوله لازم
اذ لا مجال لغيره في هذا التركيب لكنه ينبغي ان يتعلق بالصدور كما وقع في عبارة السكاكي
اذ ما يكون في بعض احيان البليغ هو الصدور لا اللزوم فلا بد من تكلف تقدير الصدور
بأن يقال والى ما هو لازم للتركيب لما هو هو صادراً عنه حيناً من احيان البليغ ونقل عن
المصنف انه بعدما حل القسم الثانى على الخواص الاستدلالية وجعل حيناً قيد اللزوم*
اعترض عليه بأن حيناً مناقض لقوله لما هو هو فاجاب بأن كونه حيناً بالنظر الى وصفه
العنوانى وان كونه لما هو هو بالنظر الى ذاته واراد بالوصف العنوانى كونه خاصيته ٧
ولكنك خير بان هذا الاعتراض انما يلزم من جعل حيناً قيد اللزوم واما اذا جعل قيدا

٩ قيل ويحتمل ان يكون
اللام صلة اللازم وحينئذ
يكون اللازم والملزوم
مذكورين بالفعل منه

٧ و منهم من جعل قسم
اللازم لما هو هو اشارة
الى الخواص الاستدلالية
ولما لم يكن معتبرة الا عند
الصدور من البليغ وكان
وقوعها في كلام البليغ حيناً
لا كثيراً ولا دائماً قديها به
فقوله حيناً متعلق بمحذوف
كحاصل او يحصل او يقع او
يصدر الى غير ذلك

عرفته واعلم ان الاوضح في التعريف ان يقال معرفة خواص تراكيب الكلام وتفاوت المقامات ليتوصل بهما الى توفية مقامات الكلام حقها هذا ثم ان المصنف لما ذكر ما يفيد التراكيب وكان ذلك مسمى عند اهل المعاني بالخاصية وكان التنبيه على الاصطلاحات مستحسنا عند ارباب التدوين تعرض لذلك فقال (ويسمى) ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع (خاصية التركيب) الخاصة ما يخص الشيء ولا يكون مشتركا بينه وبين غيره مع امكانه وانما الخقوابها الياء المشددة الدالة على معنى النسبة تنبئها على قوة اختصاص خواص التراكيب بها بحيث لا يمكن اشتراكها بين تركيب وتركيب اذ بين النسبة وبين قوة الاختصاص من اللزوم ما لا يخفى ومعنى قول الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية يؤل الى ما ذكرنا لان معناه ان لا يتجاوز غيره ويشد لزوم عدم التجاوز اذ الم يعلم هناك سبب من الطبايع والصور والكيفيات بل يستند الى هويته فكما لا يتجاوز هويته كذلك الخاصة فان قلت بعض من الخاصة مشترك بين التراكيب كالتأكيد المشترك بين اللام وان والقسم قلت الخاصة نفي الشك او الانكار وهذا لا يتجاوز اجناس المؤكدات وما ذكرته انواعها وهكذا فاحفظ هذا الكلام اذ قد اشتبه الحق على اقوام ٧ وانما عدل عن تعريف السكاكي خاصة التركيب بقوله ما يسبق منه الى الفهم عند سماع التركيب الى قوله ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع لكونه متناولا للمعنى الاصلى من اول الامر وانما قلنا من اول الامر اذ يندفع ذلك بارادة فهم ذوى الفطرة السليمة ولا يخفى ان المعنى الاصلى لا اختصاص له به ثم ان المصنف لما عين ما يطلق عليه لفظ الخاصة ذكر شرائط وجودها في التراكيب اما بحسب التكلم فقد اشار اليها بقوله (وانما يراعيها) اى الخاصة (البلغ) اى من له فضل تمييز ومعرفة لان تركيب من عداه بمعزل عن وجودها بل هو في هذه الصناعة بمنزلة اصوات الحيوانات واما بحسب الخطاب فقد اشار اليها بقوله (ويفهمها ذوا الطبع السليم) عن الافات القادحة في درك اللطائف الخطابية ويحتمل ان يكون تلك الافات عارضية كما هو المشهور وان يكون جبلية فان من الناس من يكون قوته العقلية في غاية الجودة وذكاءه في غاية القوة ومع ذلك يحرم الذوق الذى هو السبب في درك اللطائف الخطابية فلا يتوهم في امثال هذه النفوس الآفة قطعا ومن قصر في الاول فقد قصر وانما لم يشترط في الفهم البلاغة اذ لو اشترط لم يوجد البلاغة المكتسبة اصلا لانها موقوفة على فهم الخواص ولو توقف الفهم عليها لدار ثم ان في ذكر الشرط الاول فائدة اخرى وهى ان المراد من التراكيب في تعريف علم المعاني تراكيب البلغاء كما صرح به السكاكي وقد اشارنا الى ذلك عند تحقيق التعريف ثم اعلم ان الخواص الخطابية منقسمة الى قسمين احدهما ما يفتقر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية كزيادة ان واللام عند ارادة نفي الشك او رد الانكار وثانيهما ما لا يفتقر في تأديته

٧ وما قيل في وجه العدول ان بعضا من الخواص يكون لاحقا لاسبقا فمدفوع بما صرح به شرح المفتاح من مراده يسبق معنى يصل والتعبير بذلك للاشارة الى استحسان وضوح التراكيب بحيث يسبق خواصه الى آذان الافهام

✽

سيد الشريف قدس سره

٧ فسوق الكلام شاهد يكون المراد تراكيب المتكلم وايضا لفظ التأدية والايراد قرينة على ذلك المراد لانها فعالان اختياريان
 للمتكلم ٩ من تلك القرائن قوله في آخر القسم الثالث من مفتاح العلوم واذا قد تحققت ان علم المعاني والبيان
 معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل بها الى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما تقي به
 قوة ذكائك ولا يخفى ان قوله ومعرفة ﴿ ١١ ﴾ صياغات المعاني اشارة الى معرفة تفاوت المقامات لان صياغة

المعاني ليس الاتطبيقها على
 قوالها وقوالها هي
 مقتضيات الاحوال الا غير
 تدبر ومنها قول السكاكي
 وكان شيخنا الخاتمي يحيلنا
 في كثير من مستحسنات الكلام
 اذ اراجعنا فيها على الذوق
 حيث اراد بالمستحسنات
 الخواص المطابقة لمقتضيات
 المقام وحيث كان المستحسن
 تلك الخواص لاجرم
 يكون مقتضى المقام الاستحسان
 من غير شبهة ونظائره في
 كلامه اكثر من ان يحصى
 ٤

عن عداهم لعدم الاعتداد بها في صناعة البلاغة واعتراض عليه صاحب الايضاح بأن
 جعلها على تراكيب البلغاء مع تعريفه البلاغة بتوفية خواص التراكيب حقها يستلزم
 الدور اذ الظاهر ان مراده تراكيب البلغاء في هذا التعريف ايضا واجيب تارة
 بأن المراد بالتراكيب في تعريف المعاني التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة
 وقوله وهي تراكيب البلغاء خارج عن التعريف فلا يلزم اعتبار وصف البلاغة فيها
 واخرى بأن المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب المتكلم اذ التعريف
 لبلاغة المتكلم اذ حاصله توفية خواص تراكيبه ما يليق بها من المقامات فان قيل لم يعرف
 لتراكيب المتكلم خواص حتى يضاف اليها قلنا تراكيب المتكلم البليغ لا يخلو عن الخواص
 لانها املازمة لما هو هو واجارية مجرى اللازم او نقول يورد المتكلم تراكيب معلومة
 الخواص بالنوع من قواعد المعاني حال كون ايرادها مطابقة لمقتضى الحال وتحقيق ذلك
 ان قواعد علم المعاني مستنبطة من تتبع خواص تراكيب البلغاء ومن معرفة مقتضيات
 المقامات ليتوصل بتحصيلها الى ايراد الكلام مشتملا على خواص يقتضيتها المقام وتحصيل
 ملكة يقتدر بها على هذا الايراد هي البلاغة المكتسبة التي عرفها السكاكي ببلوغ
 المتكلم حدا له اختصاص بتوفية خواص تراكيب الكلام حقها وايراد انواع التشبيه
 والمجاز والكناية على وجهها ولا يخفى ان حاصله ايراد المتكلم كلامه حذو تراكيب
 البلغاء في التوفية والايراد المذكورين ٧ واذا عرفت ان مدار علم المعاني على تتبع الخواص
 وتفاوت خواص المقامات ليتمكن تطبيق الاول بالثاني يظهر لك ان مراد السكاكي
 بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره هو الاشارة الى تتبع مقتضيات المقامات بناء
 على ان ذلك مدار استحسان الكلام اذ رعاية الخواص لا يستحسن الا بعد مصادفة الكلام
 لما يليق به من المقام ولها قرائن كثيرة في كلامه ٩ ولا يهولك اتفاق الشراح على حله
 على المحسنات البديعة او على تفاوت المتكلمين والمخاطبين بحسب البلاغة اذ الحق احق
 بالاتباع ثم ان المصنف لما رأى ان درج المحسنات البديعية في تعريف علم المعاني قبيح جدا
 وغفل عما ذكرناه من المحمل الصحيح لقيد الاستحسان استحسنا حذفه من التعريف
 بالكلية لكنه قد اتسع الخرق على الراقع اذ قد لزمه الاخلال بالتعريف كل الاخلال كما

وقال ايضا وارتفاع شان
 الكلام في الحسن والقبول
 وانحطاطه في ذلك لمصادفته
 مقتضى الحال ولا يخفى ان
 المفهوم من هذا ان احسن
 الكلام بالمطابقة لمقتضى
 المقام ولا جرم يكون استحسانه
 بتطبيقه له كما لا يخفى على
 التأمل ٤

وقولهم قد اتسع الخرق على الراقع مثل في الامر الذي لا استطاع لتفاقه قال الشاعر .
 اتسع الفتق على الراقع وقوله ولا خلة نصب على اضمار فعل اي ولا ارى خلة كذا كتب في حواشي بعض
 من كتب الاداب نقلا عن كتاب المستقصى ٤

ان المصنف خالف الجمهور في هذا المختصر متابعة للسكاكي حيث أخر تصور الموضوع كالمبادئ الى الفصلين لشدة ارتباط المسائل بذلك لكونها جزءاً من القضايا التي عبر عنها بالمسائل وجعل المقدمة في بيان حدى العليين ليكون الشارع على بصيرة بسبب امتياز مسائلهما عنده اجمالاً مع اداء واجب التصور بوجدما في ضمنه وفي بيان الغرض فيها لئلا يكون سعيه عبثاً عرفاً مع اداء واجب التصديق بفائدة ما في ضمنه وانما لم يصرح بغاية علم البيان لكونها معلومة من تعريفه * المقدمة * اعلم ان المقدمة لما كانت مذكورة سابقاً عرفها باللام وخبره محذوف فتقدير الكلام المقدمة التي جعلنا الكتاب مصدراً بها هذه ويجوز جعلها خبراً لمبتدأ محذوف لكن الاول اولى رعاية للتناسب بينها وبين الفصلين حيث سلك فيها الطريقة الاولى ويجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب بل يذكر اعادة لما سبق هذا * واعلم ان اسماء الفنون انما وضعت لحقايقتها الاعتبارية التي هي المسائل وهي القضايا الواردة فيها وقد يطلق على التصديقات المتعلقة بتلك القضايا وعلى الملكة الحاصلة من تلك التصديقات والمراد ههنا احد المعنيين الاخيرين لا خذهم في التعريف المعرفة المسببة للتبع والترنن الجائزة امثالها في التعريفات لموضوع الترائن فحاصل التعريف (علم المعاني) اي التصديقات الواردة فيها او الملكة الحاصلة منها معرفة سببها (تبع ما يفيد التراكيب) الخبرية او الطلية لبلغاء اهل العربية اما باعتبار هيئاتها او مفرداتها من حيث وقوعها فيها فخرج بقيد التراكيب اللغة والصرف والاشتقاق وبقيد الافادة البيان لانه بحثه عن كيفية الدلالة دون الافادة والفرق ان كلا منهما اذا كان لاعلام لازم المعنى الوضعي يحصل الافادة من غير استعمال اللفظ فيه والدلالة مع الاستعمال والفرق بأن الافادة يلاحظ فيها الالتقاء الى السامع دون الدلالة فانما يصح اذا كانت الدلالة ههنا صفة للفظ دون المتكلم لكن الاظهر هو الثاني كما ستعرفه ثم ان الافادة لما كان متناولاً لافادة الالفاظ المعاني الوضعية التي يبحث عنها في النحو قيد لاخراج التعريف بقوله (لا بمجرد الوضع) بل بشركة منه ومن العقل كافادة ان الداخلة على الجملة رد الشك او نفي الانكار والتجريد عنها مجرد القصد الى الاخبار او من الذوق كافادة التقديم الحصر وانما ارتكب المجاز في ايراد التبع واردة المعرفة لان هذا المجاز بعد صحته بقرائن الحال يتضمن فوائد التنبيه على طريق وضع قواعد هذا العلم لتبصير الطالب وعلى ان دلائل مسائله استقرأ كلام البلقاء للارشاد الى طريق اثباته وعلى صعوبة المطالب لترغيبه في الجد والاجتهاد وعلى خروج علم الله تعالى وملائكته وعلم ارباب السليقة باخواص لان علمهم بها لا يسمى علم المعاني قال السكاكي المراد بالتراكيب في هذا التعريف تراكيب البلقاء لا الصادرة

الفارق السيد قدس سره

٩ المراد مولانا سعد الدين التفتازانى رحمه الله تعالى واعترض عليه الشريف الجرجاني من وجوه احدها انه جعل الامور الثلاثة في شرحه للتخصيص مقدمة العلم وفي شرحه للرسالة الشمسية مقدمة الكتاب ونفى توقف الشروع عليها فلا يثبت عنده الامقدمة الكتاب فيلزمه ما يلزمه القول من اشكال الظرفية والجواب انه جعل مقدمة العلم ادراك تلك الامور حيث قال كحرفة حده وغياته وموضوعه وجعل مقدمة الكتاب اللفظ حيث قال بيان الحد والغاية والموضوع والبيان باللفظ غالباً واما الذى نفاه هو توقف الشروع مطلقاً ولا يلزم منه عدم كونه مقدمة العلم لجواز ان يتوقف عليه الشروع على بصيرة واما نفي الشروع على بصيرة فليس لعدم صحته ﴿٩﴾ بل لحصرهم البصيرة في تلك الامور مع ان البصيرة قد يكون بأقل

منها فالصواب عنده التعميم كما فعله في مقدمة الكتاب وثانيتها ان القوم لم يدعوا الحصر في تلك الامور بل جوزوا الزيادة عليها والجواب نعم كذلك في جانب الكثرة لكن لزمهم ذلك في جانب القلة اذ معنى التوقف انه لا يوجد الشروع على بصيرة بدون هذه الامور لكنه ليس كذلك ومراده جانب القلة وثانيتها ان الارتباط الذى اعتبره ليس امراً مضبوطاً وايضاً والجواب نعم كذلك ومقصوده عدم الانحصار في جانبي القلة والكثرة وعدم اشتراطه

والغاية والموضوع ولما رأى المتأخرون ان الشروع في العلم لا يتوقف الا على التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما ورأوا التأويل يجعل ذكر ما عدهما استطرادياً بعيداً عن سياق كلامهم فسروها بما يتوقف عليه الشروع على بصيرة لتصحيح ذكر الامور الثلاثة فيها ولما رأى بعض الافاضل ٩ ان الشروع على بصيرة لا يتوقف على تلك الامور الثلاثة بل قد يكون بماعدا تصور الموضوع من معرفة الحد والغاية فلا يبقى وجه لحصرها في الثلاثة دون الاثنين عدل الى جعل المراد بالمقدمة مقدمة الكتاب وفسرها بطائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع لها فيه سواء توقف عليها ام لا ولا يخفى ان هذا ليس اصطلاحاً جديداً كما توهم بل يحصل باضافة المقدمة الى الكتاب كما عرفت * وبهذا الطريق يندفع اشكالان احدهما كونها متفاوتة بحسب اغراض المصنفين وذلك لان مقدمة الكتب لا يجب ان يكون موقوفاً عليها بحسب نفس الامر بل يكفي جعلها كذلك وثانيتها الظرفية في قولهم المقدمة في كذا اذ المراد بمقدمة الكتاب الالفاظ ولا ضمير في جعلها مظروفة للمعانى من غير تكلف وتحقيق ذلك ان المطابقة بين اللفظ والمعنى قد يشبهه بالظرفية لعدم زيادة ما يجعل مظرופاً على الآخر وايها يفرض مقدماً يكون ظرفاً بناء على ان الظرف مقدم في الوجود فحينئذ ان لوحظ المعنى مقدماً كما هو حال المتكلم يكون المعنى ظرفاً لانه يلاحظه مقدماً ثم يصب فيه اللفظ بقدره وان لوحظ اللفظ اولاً كما هو حال السامع ٧ وانتزع منه المعنى يكون اللفظ ظرفاً اذ المظروف ينتزع من الظرف عادة من غير عكس فعلى هذا لا حاجة في جعل المعنى ظرفاً الى تقدير البيان كما توهم ٦ وبهذا يظهر ان الاولى حل مراد المصنفين على الظرفية الاولى ثم

التوقف لذلك وانما الانحصار عنده استحسان ورابعها ان مجرد الارتباط لا يقتضى التقديم والجواب يقتضيه بحسب الاستحسان لكونه لازماً مقدماً واما التقديم العقلى فليس في الامور الثلاثة ايضا بل في التصور بوجهها والتصديق بفائدة ما فقط وخامسها ان كلامنا من اللفظ والمعنى يصح جعله ظرفاً للآخر فلا حاجة الى جعل المقدمة مقدمة الكتاب لتصحيحه والجواب ان مقدمة العلم من قبيل الادراكات واللفظ ليس في بيانها بل في بيان المعلومات على ان تقدير البيان تكلف مستغنى عنه بما ذكرناه تأمل في هذا المقام فانه من مداحض الافهام ولقد ذل فيه كثير من العلماء الاعلام والله ولى التوفيق والاعلام ٧ ولهذا يقال ان الكناية ضرب من الصياغة والتصوير ٦ المتوهم السيد السند ٢ (معانى)

اي لا يقيم الممدوح (عليها) اي على تلك المعاني (الا اناخه راحل) اي الاقامة مثل اقامة راحل اي مدة بروك من في صدذ الرحلة اي الاقامة قليلة على جناح العجل (مشر) اي رافع ازاره (عن ساق الجذ) وفي قوله ساق الجذ استعارة بالكناية بأن يشبه الجذ بشخص متهى للسفر واثبات الساق له والتشهير للساق تخيل قوله (لتدبر) متعلق بقوله لا يعرج اي عدم الاقامة على تلك المعاني لاجل تفكر (لطائف كتاب الله تعالى وفوائده) لاجل (الفوص في تيار بحار عو يصانه) التيار الموج والعويس من الشعر ماصعب استخراج معناه ولا يخفى ان اضافة البحار الى العويسات من قبيل اضافة المشبهه الى المشبهه وذكر ما يلائم المشبهه من التيار والفوص وكذا استخراج الفرائد في قوله (لا استخراج فرائده) اي الفوص لاستخراج فرائد كتاب الله تعالى والفرائد الدرر الكبار استعيرت للاسرار اللطيفة المودعة في التنزيل التي لا يصل اليها الا القليل وفي هذا مدح آخر للمدوح بأنه لا يقف عند العلوم الآلية بل يحصلها لكسب المقصد الاقصى سيما كتاب الله سبحانه وتعالى وايضا فيه مدح لعلى المعاني والبيان حيث يتوسل بهما الى الكشف عن دقائق الفرقان حتى اشتهرا بكونهما علمين مختصين بالقرآن اذ بهما يتبته على غوامض نكته ودقائق مجازه* وبكشف القناع عن جلال بلاغته واعجازه (والله) تعالى اسأل) لا غيره (ان ينفع به) اي بهذا المختصر طالبيه عامة والممدوح المذكور خاصة (انه) عز وجل (خير موفق و) خير (معين) والخير ههنا بمعنى التفضيل ولا يستعمل هو كضده على وزن افعل الا في غير الفصيح (وهو) اي المختصر (مرتب على مقدمة وفضلين) ووجه الترتيب ان المذكور في المختصر اما ان يكون من قبيل مقاصد علم البلاغة او الا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال فهو الفصل الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في ايراد الكلام على مراتب الوضوح بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهو الفصل الثاني واما ما ذكره اثناء المقاصد من الخاتمة والتذنيب والتممة فذلك من مميزات المباحث وليس من الاقسام الاولية للكتاب كالمقدمة* وانما جعل علم البديع ذيلا لعلى البلاغة مع كونه فنا مستقلا بحسب الموضوع تنبها على حط رتبته عن غيره لكونه باحثا عن الحسن العرضى ولا يخفى ان جعله تابعا بحسب التدوين لا ينافي استقلاله بحسب الموضوع لان امر التدوين استثنائي سيما وقد انضم اليه التنيبه المذكور* واعلم ان المقدمة بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش اما بطريق النقل او بطريق الاستعارة ومعناها ما يتقدم على المقصود مطلقا فان اضيفت الى العلم تكون من قبيل العلم وان اضيفت الى الكتاب تكون من قبيل الالفاظ ثم ان المتقدمين فسروا مقدمة العلم بما يتوقف عليه الشروع في العلم* ثم ذكروا فيها ثلاثة امور معرفة الحد

المتقدم اعنى التأليف اذ التقدير القته وسميته اما التسمية للتين والتأليف للامثال (له)
 اى للممدوح (حين امر بتخصيص مستودعاته) اى ما استودع المفتاح بل القسم الثالث منه
 من المسائل (و تجردها) اى تعرية المستودعات (عن فضفاض) ٩ اى واسع
 (عباراته المنمنمة) ٨ اى المنقشة (التى تستميل) تلك العبارات (النفوس) اى تجعلها مائلة
 (بحسبها) شبه عبارات المفتاح بالثوب الواسع فاستعار لها اسمه اعنى الفضفاض ثم رشحها
 بقوله المنمنمة اولاً ثم بالشفيف ثانياً فقال (وتشغل) عباراته النفوس (بريق) ٤ اى
 بعجيب (شفيفها) اى رقتها ثم بالتقويف ثالثاً حيث قال (ومونق) اى معجب (تقويفها)
 اى تخطيطها انما وصف عبارات المفتاح بالثوب الواسع لعدم خلوها عن الاطناب ثم
 وصفها بالزينة و الشفيف والتخطيط اذ كل الفاظها فصيحة عذبة على العذبات سلسلة
 على الاسلات وجميع فقرها بليغة تخلو عن الاخلال وعن الايجاز وتلوح عليها مخايل
 السحر ودلائل الاعجاز قوله (عن مشاهدة) تنازع فيها تستميل وتشغل (محاسن الخرائد)
 وهى جمع خريدة وهى من النساء الحية (المتجلية) اى المتغطية تلك الخرايد بالجلباب
 وهى المخفة (بها) اى بتلك العبارات (و) عن (التمتع بطائف خلقهن) وهى جمع خلقة
 بمعنى الفطرة (وثمانلهن) اى اخلاقهن و استعار الخرايد للمعاني ثم عقبها بصفات
 ملاعبة لها قوله (ليجتليها) من اجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة وهذا
 متعلق بقوله امر اى انما امر الممدوح بالتلخيص والتجريد لينظر الى المعاني
 حين عرضت عليه مكشوفة (وهى) اى والحال ان تلك المعاني (غوان) وهى جمع
 غانية اى مستغنية بحسبها عن الزينة وقيل التى غنيت بزوجها عن غيره (مرفوضة الستر)
 اى متروكة الغطاء (مرفوعة الحجاب) الرفع ههنا خلاف الوضع (بماطة اللثام) اى
 مزالة نقابها الكائن على الفم (منضوة الجلباب) اى مخلووعة المخفة وهى ما يسترن البدن
 من الثوب وقوله وهى غوان الى ههنا جملة معترضة وحشو لطيف يلقبون امثاله حشو
 اللوزينج قوله (فيقضى) عطف على قوله ليجتليها والمراد بالقضاء ههنا الفراغ (منها)
 اى من الغوانى التى هى عبارة عن المعاني (وطره) اى حاجته (فى اقصر مدة) يعنى ان
 تلك المعاني لما جردت عن الثياب الواسعة المستحسنة المزينة التى تشغل النفوس بها حتى
 يمنعها عن التمتع بهن صارت الآن مكشوفة الاستار اولاً ومرفوعة الحجاب ثانياً ومزالة
 النقاب ثالثاً ومخلووعة الثياب رابعاً فسهل الوصول اليهن والتمتع بهن حتى يتقضى منهن
 وطره فى اقصر مدة * ثم ان تلك المعاني لما كانت مقصودة بالتبع اُردف سهولة التمتع بها
 بعدم العكوف عليها فقال (ولا يبرج) وهو بالنصب عطف على فيقضى او على قوله ليجتليها

٩ الفضفضة سعة الثوب
 والدرع والعيش يقال
 ثوب فضفاض اى واسع
 كذا فى بعض الشروح
 ٨ نعم الشئ منمنمة اى
 رقصه وزحرفه و ثوب
 منمنم اى موشى كذا فى
 بعض الشروح
 ٤ راقى الشئ يروقى
 اى العجبنى والروق جاء
 بمعنى الصفاء ايضا والشفيف
 الرقيق بحيث يرى ما خلفه
 ومونق اسم فاعل من
 آتقى الشئ اى اعجبني

النسبة الى المصنفه اى للتبرك (باسم ٦ من التى اليه الدهر قياده) وهو جبل تقادبه الدابة
 واسناد الاتناء الى الدهر مجازى على مذهب صاحب الايضاح او الدهر استعارة بالكناية
 ونسبة القاء القياد اليه قرينة للاستعارة على مذهب السكاكى واثبات تخييل واللقاء
 ترشيح والمجموع كناية عن انقياد الدهر ولا يشترط فى المكنى به ان يكون حقيقيا واستعرف
 تحقيقه وهذا كناية عن جريان ايامه على وفق مقصوده ومرامه ففيها مبالغة غير مرضية
 (وقام) اى الملقى اليه (بأمر الملك) والامر واحد الامور لا واحد الامر والملك بضم الميم
 بمعنى القدرة الحسية لابكر الميم مصدر الملك بكسر اللام لابكر الميم لانه بمعنى القدرة
 الشرعية مصدر الملك وقوله (بأيد) ظرف مستقر حال من فاعل قام وهو جمع يد بمعنى القوة
 اى قام بأمر الملك بقوة وشوكة (فأقامه) اى عدله وحفظه ٨ من الخلل من اقام العود
 (وما آده) اى ما اثقله القيام بأمر الملك قوله وقام بأمر الملك تكميل ٤ لدفع مانسأ من
 الكلام السابق وهو انه لما التى اليه الدهر قياده هل قدر على اصلاح الملك وقوله بأيد
 تميم ٧ للسابق بفائدة زائدة اى قدر بقوة لا بضعف وفيه مبالغة فى جده واجتهاده ولا يخفى
 ما فى الايد والاولد من شبه الاشتقاق وايهام الطبايق (بابه قبلة الحاجات يطوى اليه كل فنج)
 اى طريق واسع بين الجبلين (عميق) وهو من العمق بمعنى قعر البئر او الفج او الوادى وقوله
 يطوى خبر ثان لقوله بابه واخلاقه عن العاطف لحيثه على نهج التعداد ٦ شبه بابه بالكعبة
 والحاجات بالصلوات وذكر القبلة استعارة بالكناية واثبتا لهما تخيلا ثم رشحها بقوله
 يطوى الخ وفى هذه القرينة تذييل ٣ لكونه تأكيدا لما سبق لان من كان بابه قبلة الحاجات
 يكون قائما بأمر الملك بأيد ومقيما بلاوود (وبلوى اليه اعناق الآمال من كل بلد
 سحيق) اى بعيد شبه الآمال بالجمال فى التوجه الى المتصد واثبت لها الاعناق تخيلا
 والواءها ترشيحا ففيه الاستعارة المكنية والتخييلية (يعفر فى فناءه جباه الصيد) قوله يعفر خبر
 بعد خبر وهو اما مخفف او مشدد من عفره فى التراب اى مرغه والقناء بالكسر ما امتد
 من جوانب الدار والجباه بالكسر جمع الجبهة والصيد بالكسر جمع اصيد وهو الذى يرفع
 رأسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذى لا يستطيع الالتفات
 من داء واصله داء فى رأس البعير فيرفعه كذا فى الصحاح (وتتراحم) اى تجتمع (لاستلام
 عتبه شفاء الصناديد) الاستلام لمس الحجر اما باليد او بالثم مأخوذ من السلام بالكسر
 بمعنى الحجر وفى بعض النسخ لاستسلام والمعنى واحد والعتبة اسكفة الباب والشفاء
 بالكسر جمع شفة والصناديد جمع صنديد وهو السيد الشجاع وفيه ترق اذ من عادتهم
 تعفير الجباه اولا واستلام العتبة ثانيا قوله (وامثالها) عطف على قوله تيمنا وهذا مفعول
 له لالسميته كاظن واعترض على صحة كونه علة للتسمية بل لما دل عليه التسمية من لازمه

٦ باسم اراد به اللقب
 وقيل اى جعلته منسوبا
 الى اسمه طلبا لليمن والبركة
 وزيادة الخير فان العلم قد
 يذكر للتبرك ٤
 ٨ ويجوز ان يكون بمعنى
 روج من قامت السوق ٤
 ٤ التكميل من قبيل
 الاطناب ويسمى الاحتراس
 ايضا وهو ان يؤتى فى كلام
 يوهم خلاف المقصود
 بما يدفعه ٤
 ٧ التميم من قبيل الاطناب
 وهو ان تردف الجملة بما
 يفيد فائدة زائدة يتعلق
 بها ٤
 ٦ كما فى قوله تعالى الرحمن
 علم القرآن خلق الانسان
 علمه البيان ٤
 ٣ التذييل من قبيل
 الاطناب وهو تعقيب
 جملة بجملة تشتمل على
 معناها للتوكيد ٤

٣ قيل آله عليه السلام بنو هاشم عند الفقهاء وجميع اقاربه واذ انفر دكر الال عن الاصحاب كان محمولا على من يختص به عليه السلام اما بقراية او موالاة فيعم الاصحاب بل جميع الاتباع وقيل آله عليه السلام المختصون به من حيث العلم كان من يختص به من حيث العمل فقط يسمى امة وكل آل امة من غير عكس كذا نقل عن جعفر الصادق رضى الله عنه **٤** الاصحاب جمع صاحب كأ نصار وناصر وهو كل مسلم لقيه عليه السلام طال صحبتهم لا وقيل لثى اور آو بين الال والاصحاب عموم من وجه **٥** والرجة من الله تعالى الفضل **٥** والاحسان لارقة القلب فان المأخوذ في اسمائه تعالى هو

الغايات الفعلية لا المبادئ

الانفعالية كذا قيل **٥**

٦ كما قال تعالى وكانوا حق

بها واهلها **٥**

٩ اى فى تعقيب الرجة

بالرضوان **٥**

٧ وجه المناسبة الاشتقاق

كما قيل الال مقلوب اهل

ويصغر على اهيل وان حكي

عن الكسائى انه سمع فصيحاً

يقول آل واول دون اهيل

وحينئذ يفترقان استعمالاً

ولفظاً **٥**

٣ قيل ولكلمة بعد احوال

ثلاث اضافتها وتركها منسية

وهى فيها مربعة فاذا نويت

الاضافة بنيت لظهور

الشبه بالحرف من حيث

الاحتياج **٥**

٢ قيل هذا الاشارة الى المرتب

المدون فى الخارج ان

تأخرت الخطبة عن

بالاصالة تعظيماً لجناب خاتم الرسالة فقال (وعلى آله ٣ واصحابه ٦ اهل الرجة ٧ والرضوان) وانما صاروا اهلها بما بحسب الاستحقاق ٦ عند الله تعالى او بحسب شيوع الترضى والترحم فى شانهم من العباد وفيه ٩ ايضا ترق فى المدح اذ رضوان من الله اكبر ولا يخفى ما بين الال والاهل من المناسبة ٧ ثم ان المص لما اراد الانتقال من التعميد والتصلة الى بيان سبب تأليف الكتاب تصرف فى كلامه بما يورث نوع ملايعة فى هذا الباب فأتى من الاقتضاب نوعاً مسمى بفصل الخطاب فقال (وبعد ٣ فهذا ٢ مختصر فى علمى المعانى والبيان) الفاء فى هذه اما على توهم كلمة اما لشيوعها قبل بعد لانهم يجرون على التوهم حكم المحقق والمقدر او على تقديرها فى نظم الكلام فالواو ح ليعطف على اختها المقدر تفصيلاً لمجمل حاضر فى ذهن المتكلم ويمكن جعل الواو للربط بين القصتين بدون قصد التشريك وقيل هذه الفاء منبهة على عدم كون ما بعدها مضافاً اليه وفى تسمية العلم تنبيه على تميز المعلومات اسماً وحداً وعلى ان العلم لهذين العليين لفظ المعانى والبيان فقط وازضافة العلم اليهما كازضافة شجر الاراك وانما لم يذكر البديع لكونه من التوابع والعلم ههنا محمول على المعلوم اذ ليس المختصر فى بيان الادراك ولا فى بيان الملكة بل فى بيان المسائل المعلومه وهذه المعانى جارية فى العلم المطلق والعلوم المخصوصة كالنحو والصرف **٥** ثم لما توجه ان يقال من أى كتاب اختصره اورد بطريق الاستيناف قوله (يتضمن مقاصد مفتاح العلوم) اى مقاصد القسم الثالث منه ويمكن ان يقال الفصل لكونه بدلا عن الجملة الاولى او تأكيدها واحتراز بذكر المقاصد عن تفرعات مسائله وشواهد دلائله ولا تنوهم انه اراد بمفتاح العلوم المجموع وبالمقاصد القسم الثالث بناء على انه العمدة القصوى من بين سائر لانه لا يلايم المقام ٤ (وسميته) اى المختصر (بالفوائد الغائية) سماء بالفوائد التعريه عن الزوائد ونسبها الى المصنف له تيمناً وهو الوزير الكبير غياث الدين محمد بن سلطان الوزراء رشيد الدين روح الله روحهما فتقوله (تيمناً) مفعول له لقوله سميته لكن بطريق

الكتاب والافالى الحاضر فى الذهن اقول ان اراد بالمدون فى الخارج النقوش فذلك لا يطنق عليه الكتاب الاجاز وان اراد الالفاظ فذلك لكونها عرضاً غير قار لا تجتمع الا فى الخيال فلا يكون بين الاحتمالين فرق وان اطلقت الخارج على ما فى الخيال لكونها خارجاً عن النفس لاعتقوى المدركة فكذلك فى القسم الثانى اى على تقدم الخطبة **٥** قوله فى علمى المعانى والبيان اى فى بيان مقاصدهما وما لا بد منه فى ذلك من سوابقها ولو احققها فلا يخرج الخطبة والمقدمة والتذييل وغير ذلك مما يكون من هذا القبيل **٥** ٤ وانما قلنا انه لا يلايم المقام اذح يلزم اشتمال الفوائد على القسم الثالث تمامه وليس كذلك بل ما شتمل هو عليه مهمات انقسم الثالث لاجموعها فالمناسب ح هو الوجه السابق كما لا يخفى **٥**

٧ وقيل الالهام في اللغة القاء الشيء في الروح قال الراغب ويختص بما يكون من جهته تعالى وجهة الملاء الاعلى قال الله تعالى فاللهما فجورها وتقويها فعلم انه غير مختص بالخير بل يعمد والشر ﴿٤﴾ وفي الاصطلاح القاء معنى في القلب بطريق

حل الالهام على معنى الافهام ٧ كما هو المعنى اللغوي المناسب للمقام فناسبته للمعاني اظهر من ان يخفى ولما توقف البيان المفسر بالمنطق الفصيح المعرب عما في الضمير على الممارسة في صياغة التعبير والتصوير خصه بالتعليم المشعر بالتدرج والاعتمال في القاء العلم وان جوز ارادة العليين المخصوصين من المعاني والبيان يكون تخصيص الهام بالاول لكون مداره على الذوق الذي يناسبه الالهام وتخصيص التعليم بالثاني لكون مداره على العقل والفصل في الهمة المعاني اما لكونه استينافا ٨ او لكونه على طريق تعداد النعم وما قيل لكونه بيانا فغير ظاهر والوصل في وعلمه للاتحاد في القيد اعنى الانسان اول التماثل بين المعاني والبيان ويمكن حل هاتين القريتين على مراتب القوة النظرية لان خلق الانسان الذي يلزمه الاستعداد لجميع المعارف اشارة الى مرتبة العقل الهولاني والالهام الذي هو المعرفة من غير استفاضة اشارة الى مرتبة العقل بالملكة والتعليم اشارة الى مرتبة العقل بالفعل اذ اكتساب النظريات انما هو بتعليم الله تعالى بناء على ان النتائج فائضة من جنبه عند اهل الحق والبيان الذي هو منتهى معرفة الانسان اشارة الى مرتبة العقل المستفاد ثم ان الدعاء بمزيد الكرامة والزلفى لواسطة ذى جهتي تجرد وتعلق يستفيض بالاولى من جنبه سبحانه وتعالى ويفيض بالثانية على عاكي بابنه من آله واصحابه ﴿١٠﴾ لما كان واجبا عقلا كما كان واجبا نقلا اردف المصنف حمد الله سبحانه وتعالى بالصلوة على نبيه المصطفى فقال (والصلوة ٩ على نبيه ٣ محمد ٤ الذي انزل عليه القرآن معجزا ابكم به ٦ فصحاء بنى عدنان) خص بالذكر انزال القرآن لان ذلك ابره معجزاته واقواها وأردفه بالاعجاز تعظيما لشان المنزل اليه بقوة البرهان و لشان المنزل بلوغه الرتبة العليا والدرجة القصوى حتى ابكم مصاقع الخطباء وافهم مداره العرب العرباء وفي ارداف الاعجاز بكونه مبكما فصحاء بنى عدنان ايماء الى ان الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة كما هو المذهب الصحيح وانا خص بالذكر بفصحاء بنى عدنان بلوغهم في البلاغة اقصى ما يتيسر للانسان فاذا عجزوا عن آخرهم مع تظاهرهم يكون عجز الآخريين أولى مع ان التحدى وقع اولامعهم وفي قوله ابكم استعارة تبعية حيث شبه عجزهم عن التحدى بالكم فاستعاره له ولا يخفى ما في هاتين القريتين من براعة الاستهلال وفي هذا الترتيب من المذهب الكلامي حيث اثبت نبوته باعجاز كتابه لان من ادعى النبوة واطهر المعجزة فهو نبي قطعاً ولما كان حال الآل والاصحاب في التوسط بين النبي واولى الباب كحال عليه الصلاة والسلام بين الله تعالى وبين سائر الانام اتبع الصلاة عليهم على صلته

الفيض من غير كسب فيختص بالخير لعدم اطلاق الفيض في الشر بل يطلق فيه الوسوسة ﴿٥﴾
٨ كما أنه يقال فاذا خلقه قالى ماذا آل امره فقال الهمة المعاني وعلمه البيان ﴿٦﴾
٩ واستعمال الصلوة بكلمة على المماهو لتضمين معنى النزول اى الرحمة نازلة عليه من الله تعالى ﴿٧﴾
٣ الرسول نبيه كتابه وشريعة والنبي من نبيه عن الله تعالى بأمره سواء كان له كتاب اولاً فهو اعم مطلقاً وقيل متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فمن حيث الانباء نبي ومن حيث الارسال رسول واولو العزم اخص من الرسول مطلقاً ﴿٨﴾
٤ ومحمد من جد للمبالغة في حمد سمي عليه السلام به لكثرة خصاله الحميدة فيحصل بناء الحكم على الوصف المناسب اشعاراً بالايجاب وصف اى بملا حظة هذا المعنى الاصلى الوصفى واسمى بملاحظة

ان ذاته عليه السلام ملزوم لكل كال ممكن في كل كامل ممكن على ما يقال في لفظة الله وحاتم ﴿٩﴾ قوله معجزا (بالاصالة) حال مؤكدة من القرآن وجملة ابكم به صفة كاشفة لمعجزا ﴿١٠﴾ وضميراً بكم للرسول اوله وضميره لمعجزا ﴿١١﴾

٣ استعار لفظ يداها ههنا
 لرجليها المتقدمين وهذا
 الاستعمال شائع في الاحاديث
 ولعل ذلك صارت حقيقة
 بكثرة الاستعمال
 ٣ ولما كان ذكر الله اهم في
 نفسه والحمداهم بحسب
 المقام ولما لم يناف تقديم
 الثاني اهمية الاول وكان
 رعايته من البلاغة قدمه
 ههنا
 ٩ والمراد بالتحديد اما
 الاخبار عن حصول
 الكمالات له تعالى وانشاء
 ذلك على المذهبين وعلى
 كلا التقديرين فهو مقدر
 بالجملة الفعلية الا انه حذف
 الفعل وعدل الى الرفع للدلالة
 على الثبات بايراد الجملة
 الاسمية
 ٤ والقوة والظهور لا تلازم
 بينهما فوجود احدهما
 بدون الاخر كما لا يمنع ولا
 ينكر
 ٦ وقيل المعاني هي النقوش
 السانحة بحسب الحوايج
 المختلفة من مضمرات
 القلوب والبيان الاظهار
 عنها بالالفاظ والحروف

ان نادى هاتف الغيب الى الفؤاد وقال قم واسلك فهذا سبيل الرشاد وتيقن ان الاتيان
 بما يقبله كل الطباع انسلخ عن جلباب الامكان وتحجب بقضاء الامتناع والآن بحمد الله
 عصابة هم للدين دعائم ولا يأخذهم في الحق لومة لائم وخلف في الرجال هم بقايا من كل
 ذكي عارف لا يصر ففهم عن تحري وجهد الحق صارف اذا شاهدوا منك صالحاً قبلوه
 احساناً واکراماً واذا لحظوا الى السهو غضوا الطرف واذا مروا باللغو مروا كراماً
 ولما لم يسمي بهذه النصيحة وتأملت في هذه الكلمات الفصيحة انهزم لجاحي في الاصرار
 على التسويف وانبعث من ذات نفسي دواعي التصنيف فاستخرت الله تعالى بتضرع كثير
 فحارلي في الاقدام آثر ذي اثر على بسط موائد العوائد في ترتيب شرح مفيد للفوائد
 للإمام الهمام والخبير المقام البدر الزاهر والبحر الزاخر حلال علوم الاوائل والاواخر
 المتعصد بحبل الله المتين مولانا عضد الملة والدين نور الله قبره وضاعف اجره فعاد
 بحمد الله كتاباً نسخ بمانيه نسخ كتب القدماء وفسخ بيانه عزيمة عظام الادياء
 ولعمري لقد خلقت في هذه الحلية سوابق تضع عند اقصى الطرف يداها ٣ وتسنت في
 صعب المباحث شواهد نزل الطرف عن مداها واضفت اليها ما كنت اباغذره من
 فوائد لا تحصى ولعمري انها اجدى من تفاريق العصى هدية مني الى كل ذكي ارضع
 بلبان الانصاف وترعرع على امانة تمام اللجاج والاعتساف اللهم اختم على ماعلته بحتام
 الرضاء والثواب ولا تجعله عرضة لكل طعان ومقتاب واجعل ما عانيت فيه خالصاً
 لوجهك الكريم ونجاة من عقابك الاليم سبحان من يقبل عن عباده القليل ويعفو عنهم
 الكثير وهو حسي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير اعلم ان المصنف روح الله روحه
 وزاد في اعلى الفراديس فوجه بعد ما تمين بذكر (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بفتاحة
 السبع المثاني والقرآن العظيم اقتداء بأسلوب ام الكتاب واتباعاً لاخبار النبي وآثار
 الاصحاب عليه وعليهم الصلاة والسلام والتحية والاكرام واقتفاء لآثار السلف الصالحين
 رضوان الله عليهم اجمعين وشكراً لبعض ما أنعم الله عليه واولاه الذي هذا الكتاب من
 افضله واولاه حيث بدأ ٣ هذا الامر ذا الهال مع اقتباس يتهلل منه براعة الاستهلال
 بقوله (الحمد لله الذي خلق الانسان ألهمه المعاني وعلمه البيان) انما قدم خلق
 الانسان الذي هو اصل لضروب النعم وفتون الاحسان قضاء لمقام الحمد حقه لانه
 يستدعي تقديم ما هو الاقوى لكونه في تنشيط الحامد أدخل وأولى واما تقديم تعليم
 القرآن في سورة الرحمن لكونها مقام الامتان فتقديم التعليم الذي هو الاشراف
 والاطهر ٤ في صدد الامتان أليق واجدر ولما كانت المعاني ٦ ما يحسب في القلب عند
 سماع الالفاظ ناسبه الالهام المفسر باللقاء الله تعالى الخير في القلب بطريق الفيض وان



Sharika



1896
[4] T37
1896

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لله الحمد في الآخرة والاولى على ان خلق الانسان في احسن تقويم * وله الشكر على جزيل ما اولى من هدايتهم الى دار السلام بالصراط المستقيم فسبحانه من بديع الهمنا بدائع المعاني وغرائب البيان * وعلنا دقائق المشاني بعجائب البيان * والصلوة على من صدع بقرآن تحظف سنا اعجازه ابصار الالباب * واقترعن بيان فاضت جداول صحيفه بجوامع الكلم وفصل الخطاب * محمد الذي قهر بماضى كتابه كتاب البلاء * وخطب على منابر تطأ مطع لالنظار * وسموا في افتنانات البلاغة اطواداً يكبوا في تعالها جواد الابصار * من عظام آله وكرام صحبته * ما نهل الغيث من سحابه * ~~و~~ وبعد * فان مما منحنى الله من النعم والاحسان قمع فوائد المعاني بمفتاح بدائع البيان * ومعرفة اسرار البلاغة ودلائل الاعجاز والتنبه لدقائق الكناية وحقايق المجاز لكن تقاعد الدواعى وقصور الهمم * معنى عن اشاعة هذه النعم * فالحم طبعي تلك المعارف بعدما اسدى * بل تركها شتى واسديها سدى * حتى تفرقت اوراق ايادى سبا * وصارت بحيث طارت بها العنقاء وعششت بومة الكمل في زوايا راسى * ونسجت عناكب النسيان على صحيف كراسى * وهكذا الى ان تدبرت ان الاوقات على شفا جرف القوات * وان كل حى على جناح الممات وشرف الوفات * فلا بد للبرء من امر يذكرك به بصوالح الدعوات ويكتب اسمه على صفحات الايام بالمشايا والغدوات * فاجدت عندى ما اكتسب به الثناء او الداء من نفائس الاموال * فقلت فليسعد النطق ان لم يسعد الحال * فقصدت ان ابرز بعضاً من تلك الدفاتر المملوءة بطونه من بنات الخاطر الفاتر الان خجلى بسبب قصور الفهم معنى اخرى ٧ عن الاقدام على الايتساء بأسوة لاتصل اليه الاخلاق بخطى الاقدام فتأخرت عن هذه الامنية بعد ما رأيت الاقدام عليها اخرى * وتولمت في تيه الحيرة اقدم رجلا واؤخر اخرى * الى

٩ السوامد جمع سامد وهو
الذى يرفع رأسه تكبرا كذا
في الصحاح ومنه قوله تعالى
وهم سامدون على بعض
من التفاسير

٧ اى كما معنى اولا قصور
همم الناس

شرح فوائد الغمام في النجاة والنجاة

للمولى الفاضل ابى الخير عصام الدين احمد بن مصطفى بن خليل

شارح مرحومك جميع علومه كتب مدونة كبيرة ومباحث غامضة رسائل نفيسة كثيرة وردد ازان جله (مفتاح السعادة و مصباح السيادة) نام كتاب كه حفيدنك ترجمهسى موضوعات العلوم ناميله اقدام جريده مطبعه سندن نشر ايديلبور (خواشى حاشية الكشاف للسيد الشريف) (خواشى حاشية التجريد) العالم فى علم الكلام (متن جامع فى المنطق) شرح الفوائد الغياية (متن و شرح فى الفرائض) شرح الجزرية فى علم القراءة (شقايق نعمانية * فى تاريخ الدولة العثمانية) و تاريخ كبير (شرح العوامل) و رسائلندن (اللواء المرفوع فى حل مباحث الموضوع) الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة حضرت شارح علائق اشتغالندن دست شوى فراغت اولدندن يدى سنه صكره يعنى (٩٦٨) سنهسى رجب شريفنك سلخنه مصادف بازار ايرتسى كيجه سنده عازم دارالجنان اولوب نعلش غفران نقشلى درون استانبولده عاشق پاشا محله سنده سيد ولايت حضرتلرينك تربة شريفه لرى جوارينه دفن ايدلمشدر (رحمة الله عليه رجة واسعة) تفصيل ترجمه حالى و تأليف بيوردقلى كتب و رسائللى ذيل شقايقده مسطوردر

معارف نظارت جليله سنك (٥٦٧) نومرو و (٢٥) ربيع الاول فى سنه (١٣١٢) و (١٣) ايلول فى سنه (٣١٠) تاريخلو رخصت نامه سيله در سعادت مطبعة عامره ده

طبع ايدلدى



مصحح كتب و مطبعة عامره عثمان علمى قره حصار

- ٢١٦ الأصل الثاني في المجاز دلالة اللفظ بين أنها بالوضع
 ٢٢٤ ثم اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجاز ولا بد في المجاز من تصرف
 ٢٢٥ وجوه التصرف في اللفظ * منها ما يكون بالنقصان وبالزيادة
 ٢٣٦ وجوه التصرف في المعنى * بالنقصان وبالزيادة وبالنقل لمفرد وبالنقل لتكوين
 ٢٣٨ الأصل الثالث في الاستعارة * وهي جعل الشيء الشيء أو الشيء مبالغة في التشبيه
 ٢٤٢ وأذ لا بد في الاستعارة من مستعار منه ومستعار له ومستعار ثم يتبعه حكم فهي أربعة
 ٢٤٤ المشبه المتروك في المصرح بهما أما موجود فحقيقية أو لا تخيلية
 ٢٤٧ سؤال أوجبت في الاستعارة انكار كونه من جنس المشبه جواب وليس ههناك نقل
 ٢٤٨ المستعار أما اسم جنس فأصلية أو غيره فتبعية كالفعل لأنه بواسطة المصدر
 ٢٥٢ تبيينه أما الفعل فيدل على النسبة ويستدعي حدثا وزمانا
 ٢٥٤ الرابع الحكم أن ناسب المشبه فجردة والمشبه به فرشحة
 ٢٥٨ أن الاستعارة فرع التشبيه فأواعها كأواعه خمسة
 ٢٥٩ الأصل الرابع في الكناية وهي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ما يلزمه
 ٢٦٠ وأقسام الكناية ثلاثة: المقصود بها الموصوف أو الصفة أو التخصيص لهابه
 ٢٦٢ تذييلات الأول الكناية قد تساق لغير الوصف المذكور
 ٢٦٣ الثاني التعريض قد يكون كناية بان يراد به الموصوف أيضا ومجازا بان لا يراد
 ٢٦٤ الثالث لا وجه لتخصيص الكناية بالحقيقة لأنه نقل من معنى إلى معنى
 ٢٦٥ الرابع طبق البلغاء أن المجاز يبلغ من الحقيقة لأنه أثبات الشيء بمزومه
 ٢٦٦ تذييل البلاغة توفية الكلام بحسب المقام حقه من فوائد التركيب
 ٢٧١ علم البديع قسمان لفظي ومعنوي فالمعنوي أصناف * المطابقة
 ٢٧٢ المقابلة أن تجمع بين متافين * المشاكلة أن تذكر الشيء بلفظ غيره
 ٢٧٣ مراعاة النظير * الجمع بين المتشابهات * المزاوجة * الف والتشتر
 ٢٧٤ الجمع أن تدخل شيئين في نوع واحد * التفريق عكسه * التقسيم * الجمع مع التقسيم
 ٢٧٥ التقسيم مع الجمع * الجمع مع التفريق والتقسيم * الإيهام * التوحيد أن يذكر ذوا جهين
 ٢٧٦ الاعتراض * التجاهل * الاستتباع وهو مدح يستتبع مدحا آخر
 ٢٧٨ واللفظي أصناف * التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ
 ٢٧٩ فنه تام وناقص ومذيل * مضارع * ومطرف * ولاحق ومزدوج
 ٢٨٠ وتجنيس تعحيف * ومتشابه * ومشوش * ومفروق * ردا للمجزع على الصدر
 ٢٨١ القلب للكل * السجع وهو في النثر كالقفافية في الشعر
 ٢٨٢ الترصيع وهو توازن الالفاظ مع توافق الاعجاز وتقرارها سواء كان في النثر أو في النظم
 ٢٨٣ ويورد ههنا أنواع آخر ككون الحروف منقوطة وغير منقوطة وأختلطة منهما
 ٢٨٥ أصل الحسن في الكل أن يتبع اللفظ المعنى لا المعنى اللفظ وإنما هو بترك التكلف

- ١٣٦ الرابع التقديم نحو انا كفيت * واعلم ان الاربعة يشملها امر واحد
 ١٤٤ خاتمة * لا بد في الاستثناء من المستثنى منه ومن عمومه لعدم المخصص
 ١٤٦ الفن الرابع في وضع الجملتين والكلام في الفصل والوصل وهما ترك العاطف
 ١٥٦ النوع الثاني في الایجاز والاطناب وهي نسيان ولهما مراتب لا تحصى
 ١٥٨ ومن الاطناب باب نعم وبئس وباب التمييز وفيهما تفصيل بعد اجمال
 ١٦٠ والایجاز قديعتر بما هو خليق ب مقام الاطناب
 ١٦٤ النوع الثالث في جعل احدي الجملتين حالا * مؤكدة بلاوا وللإتحاد ومقتلة
 ١٦٦ القانون الثاني في الطلب واقسامه خمسة التمني والامر والنهي والنداء والاستفهام
 ١٦٨ الاستفهام ليحصل في الخارج مانقشه في الذهن بأن يفعل في الخارج على صورته
 ١٧٢ انواع الطلب التمني ولفظه الموضوع له * الاستفهام وكلماته الموضوعه له
 ١٧٦ من لذوى العلم * وای للمميز اجد المتشركين في امرعام * وكلم للعدد * وكيف للحال
 ١٧٨ خاتمة * لا يخفى عليك مقام انت ضربت بنية التقديم او غيرها وازيدا ضربت
 ١٧٩ الثالث الامر وله اللام في الفعل وصيغ واسماء * والامر اقتضاء الفعل بالقول استعلاء
 ١٨١ المعاني المتولدة من الامر الموضوع للوجوب خمسة عشر ولغيره تسعة
 ١٨٢ الرابع النهى وحرفه لا الجازمة وهو كالامر في احكامه
 ١٨٣ خاتمة * التمني والاستفهام والامر والنهي تعين على تقدير الشرط بعدها
 ١٨٦ تذييب قديعتر الخبر موضع الطلب لوجوه الاول التناول الى آخره
 ١٨٩ الفصل الثاني من الكتاب في علم البيان
 ١٩١ دلالة اللفظ على تمام مسماه وضعية وعلى غيره عقلية فعلى جزئه تضمن
 ١٩٢ فالانتقال من الملزوم الى اللازم مجاز كناية وهو بمعونة الاول
 ١٩٤ ومن المجاز نوع يسمى الاستعارة وهو فرع التشبيه فهنا اصول اربعة
 ١٩٧ الاصل الاول في التشبيه ولا بد فيه من طرفين مختلفين ومن وجه شبه
 ١٩٧ النوع الاول في طرفيه وهما المشبه والمشبه به وهما اما احسان او عقليان او مختلفان
 ١٩٨ النوع الثاني في وجهه وهو اما صفة لحقيقتين او حقيقة لصفتين
 ٢٠١ تذييبات الاول قديعتر اذا كروجه الشبه وهو امر اعتبارى
 ٢٠٢ النوع الثالث في غرض التشبيه ويعود غالبا الى المشبه وهو اما لبيان حاله
 ٢٠٦ تنبيهان * اذا كان وجه الشبه وصف غير حقيقي منتزعا من اموريسمى تمثيلا
 ٢٠٩ النوع الرابع في حال التشبيه * مقدمات * ادراك الشئ مجالا سهلا
 ٢١٤ النوع الخامس صيغة التشبيه قديعتر وقد لا يصرح وقد لا يصرح نحو زيد اسد
 ٢١٦ تنبيه * وقد يعتبر الشبه في صفة التضاد بأن يجعل هذه الصفة بمنزلة وجد الشبه

- ٥٦ فان قيل فعرفني الفرق بين الاسد وبين اسامة ولم قيل الاسد اسم الجنس واسامة علم
 الجنس ويختار العلم لوجوه الاختلاف في علمية لفظة الله * في اشتقاق لفظة الله مذاهب
 ٦٢ ويختار المضمر لوجوه ثلاثة * الاشارة الى المذكور او في حكمه * حكاية المتكلم *
 ٦٩ ويختار الاشارة لوجوه خمسة
 ٧١ ان اسم الاشارة وضعت وضعا ماعا لكل مشار اليه اما قريب او بعيد او متوسط
 ٧٣ ويختار المعرفة باللام للاشارة الى الحقيقة او للاستغراق او للعهد
 ٧٤ تنبيه اللام للتعريف والحقيقة تفيدها جوهر اللفظ والتعميم والتخصيص عارضان
 ٧٨ ويختار المضاف لامور * وفي هذا المقام اجابث ثلاثة
 ٨٠ تذييب قديقع المعرفة وكونه معلوما معينا لا يمنع كون الخبر مفيدا
 ٨٤ ويترجم التنكير لامور خمسة الاول الافراد شخصا او نوعا
 ٨٦ النوع الثالث في التوابع فالوصف لوجوه
 ٨٧ اعلم ان الصفة معلومة الثبوت للموصوف وهو فرع ثبوتها في نفسها
 ٩٠ ويترجم عطف البيان لزيادة الايضاح الحاصل بالعلم
 ٩٢ ويترجم البدل لذكر المقصود * والعطف لتفصيل مع اختصار
 ٩٥ خاتمة * قديعدل عن مقتضى الظاهر فيوضع اسم الاشارة موضع الضمير
 ٩٧ ثم ان الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثها يستعمل كل مقام الاخر او ينتقل منه
 اليه ويسمى التفاتا
 ١٠٠ تذييب ومن هذا القبيل وضع الماضي موضع المضارع للتحقيق
 ١٠١ النوع الثالث في وضع الطرفين كل عند صاحبه * والنظر في التقديم والتأخير
 ١١٠ تذييبات الاول انا عارف دون انا عرفت في التقوية لعدم تغير الضمير
 ١١١ الثاني قال زيد عرف للتأكيد لانه اذا اخر كان فاعلا الانادرا
 ١١٣ الثالث وكذا زيد عرفت او عرفته للتأكيد وزيدا عرفت للتخصيص
 ١١٤ الرابع مثلك لا يبخل وغيرك يبخل التزم فيهما التقديم للتقوية اذ لم يعرض به لانسانين
 ١١٤ النوع الثاني في الربط بين مفردين او مفرد وجلة فبالجمل وحده
 ١١٩ ادوات الشرط اما ان للاستقبال مع عدم الجزم * واذا له مع الجزم
 ١٢٠ واذا ما للتعميم في الازمنة * ومتى ما للتعميم الاوقات
 ١٢٩ النوع الثالث في القصر وهو يقع للموصوف على الصفة فلا يتعداها الى صفة اخرى
 ١٣٠ وطرق القصر اربعة * الاول العطف نحو زيد شاعر لانجم او لاعرو
 ١٣٢ الثاني الابدال النفي نحو ليس زيد او ما زيد الاشاعر
 ١٣٤ الثالث انما وتتضمن معنى والا * قال الربيع ان للتحقيق ومما وكدة لانافية

فهرست شرح الفوائد الغياثية من على المعاني والبيان للمولى الفاضل ابى الخير
عصام الدين احمد بن مصطفى الشهير بطاشكبرى زاده

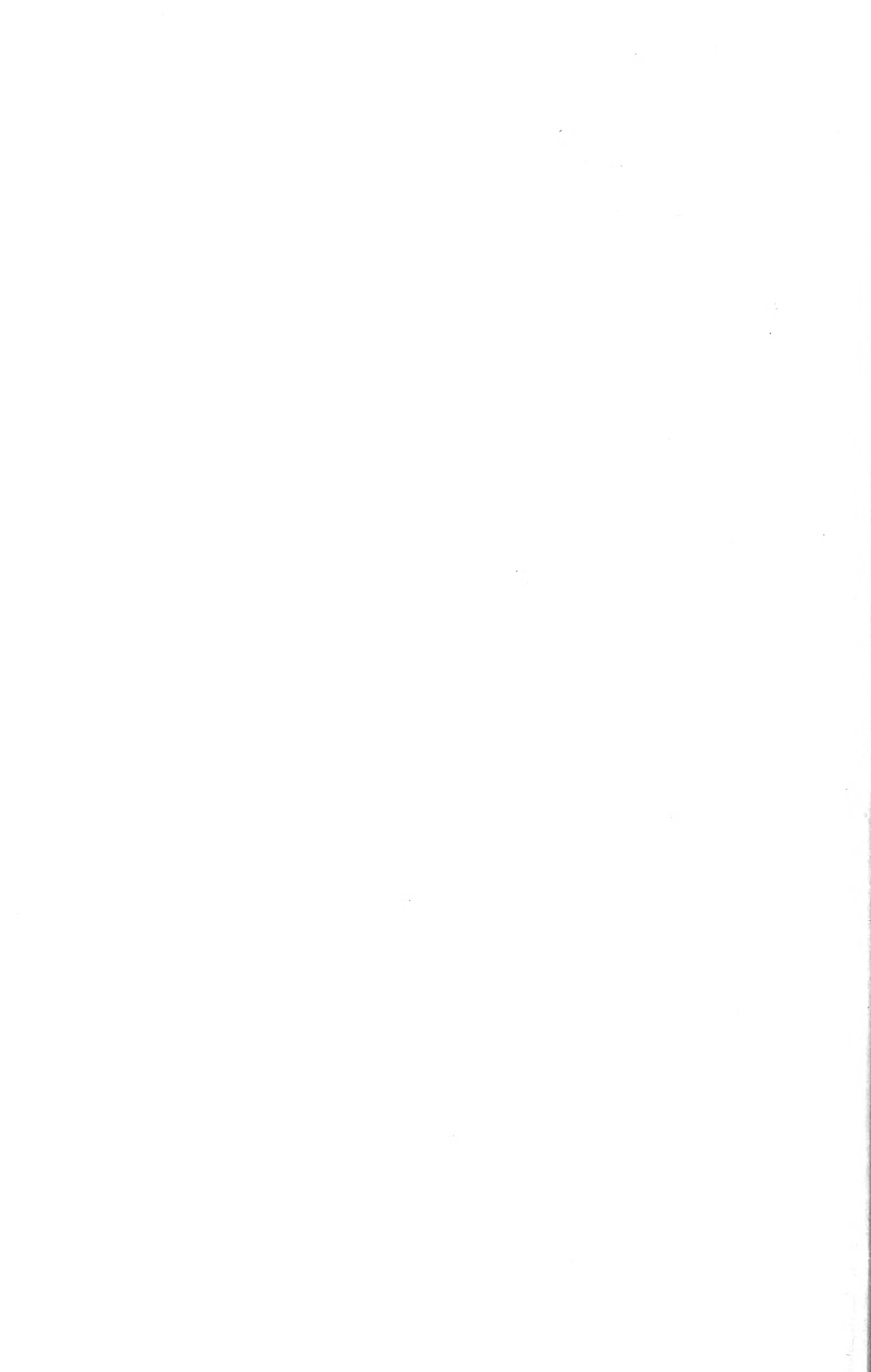
صفحة	
٥	مختصر فى على المعانى والبيان يتضمن مقاصد مفتاح العلوم
٨	وهو مرتب على مقدمة وفصلين وتحقيق لفظ المقدمة لغة واصطلاحا
١٠	علم المعانى تتبع ما يفيد التراكيب لا بمجرد الوضع
١٥	علم البيان معرفة مراتب العبارات فى الجلاء وهذا كشعبة للمعانى
١٧	الفصل الاول فى علم المعانى والكلام فى الخبر والطلب
١٨	تبيينات على تعاريف الثلاث للخبر اشكالا وجوابا
٢١	القانون الاول فى الخبر مرجع الخبرية الى حكم يوقع
٢٣	المذاهب فى الصدق والكذب والمختار منها
٢٥	تحقيق مذهب النظام والاجوبة عن ادلته وبيان ردها * وفيه فائدة لطيفة
٢٧	الفن الاول فى الاستناد الخبرى
٢٨	ومن حق الكلام عقلا ان يكون بقدر الحاجة لا يزيد ولا ينقص
٣٢	حال المخاطب اربعة عالم وخال ومنكر وسائل فأقسام الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر ستة عشر عقلا حاصلة من ضرب الاحوال الاربعة فى مثلها
٣٦	الفن الثانى فى المسند والمسند اليه * النوع الاول فى الحذف والاثبات
٣٧	العلل المرجحة على قسمين العلة الباعثة والعلة الغائية
٣٨	الاشياء امان قبيل الذوات المستقلة الخارجية والذهنية او من قبيل المعانى
٣٩	العلل الموجبة للحذف يترجم على الاثبات باثني عشر وجها
٤٣	بيان مورد مثل (الاحظية فلالية)
٤٤	ثم ان الحذف المفعول عللا اخرى غير الوجوه المذكورة
٤٥	ويترجم الاثبات على الحذف لوجوه اثني عشر * عدد وجوه الحذف
٤٧	فى تحقيق قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام (ولى فيها ما رب اخرى) وتعدادها
٤٩	مسند السببى ووصف السببى وقياس الاول الى الثانى ثم ان للمسند السببى
٥٠	ان ههنا وجوها آخر وليس غرضهم حصر الاغراض اذ الاعتبارات لاتناهى
٥٢	النوع الثانى فى التعريف والتكثير * التعريف لافادة فائدة يعتد بها
٥٣	تبيينه * التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين
٥٤	وبه يعرف الفرق بين اسد والاسد وان مؤداهما واحد وانما يختلف الاعتبار
٥٥	تحقيق الفرق بين اسم الجنس وبين المعرف بلام الجنس



1-1-1







**PLEASE DO NOT REMOVE
CARDS OR SLIPS FROM THIS POCKET**

UNIVERSITY OF TORONTO LIBRARY

